

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شريحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقْفِي المعروف بـ "يوسف أفتدي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراصين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن برفهن

دراسات إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

الجزء السادس والعشرون

المتمم:

الاضاحي - الأخرية - الرضى - الطب



دار الكتب العلمية

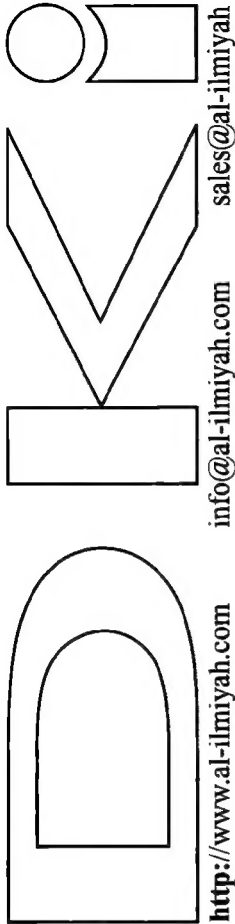
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها مكتبة بيت الحكمة سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohammad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبد الحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٣١ مجلداً) 23280 Pages (31 Parts / 31 Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm Size

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H. Year

بلد الطباعة لبنان Printed in Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) Edition 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنسيق الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1871 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

73 - كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

73 - كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ

(كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ) بفتح الهمزة وتشديد الباء وتخفيفها جمع : أَضْحِيَّةٌ بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الباء وتشديدها وتحذف فتفتح الضاد.
وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : فِي الْأَضْحِيَّةِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ : أَضْحِيَّةٌ بضم الهمزة ، وَإِضْحِيَّةٌ بكسر الهمزة ، وَضَحِيَّةٌ وجمعها أَضَاحِيٌّ ، وَأَضْحَاةٌ وجمعها : أَضْحَى كَأَرْطَاةٍ وَأَرْطَى ، قَالَ : وَبِهِ سُمِّيَ يَوْمُ الْأَضْحَى.

(1) قَالَ الْكَانْدَهْلَوِيُّ : بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَوْجَزِ ، وَفِيهِ حِكْمُ الشَّيْخِ فِي الْبَدَلِ عَنْ فَتْحِ الْوُدُودِ : فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أَضْحِيَّةٌ بضم الهمزة وبكسرها ، وجمعها الْأَضَاحِيُّ .
وَالرَّابِعَةُ أَضْحَاةٌ بفتح الهمزة ، وَالْجَمْعُ : أَضْحَى ، كَأَرْطَاةٍ وَأَرْطَى ، وَبِهَا سُمِّيَ يَوْمُ الْأَضْحَى ، وَحَكَى فِيهِ ابْنُ عَابِدِينَ ثَمَانِي لُغَاتٍ ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ : وَهِيَ مَا يَذْبَحُ يَوْمَ الْعِيدِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَفْعَلُ فِي الضَّحَى ، اهـ .
ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْأَوْجَزِ قَالَ الْمَوْفِقُ : الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَالْإِجْمَاعُ .
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر : 2] ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ : الْمُرَادُ بِالْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ .
وَأَمَّا السَّنَةُ فَمَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ ضَحَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ، الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَهَا سَنَةً مُؤَكَّدَةً غَيْرَ وَاجِبَةٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .

وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمْ : هِيَ وَاجِبَةٌ ، لِرَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَضَحْ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَصْلَانَا » إِلَى آخِرِ مَا بَسَطَ فِي الْأَوْجَزِ ، وَمَا حَكَى الْمَوْفِقُ عَنْ مَالِكٍ وَجَوِبَهَا رَوَايَةً عَنْهُ ، وَإِلَّا فَمَعْرُوفُ مَذْهَبِهِ سَنِيَّتُهَا ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا .

1 - باب سُنَّة الأَضْحِيَّةِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «هِيَ سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ».

وفي نوادر اللحياني: وضحية بكسر الضاد وجمعها كجمع المفتوحة الضاد، وعند ابن التبان: إِضْحَاة بكسر الهمزة.

وفي الدلائل للسرقي: أضحية بضم الهمزة وتخفيف الياء.

وفي نوادر ابن الأعرابي: كل ذلك للشاة التي تذبح ضحوة، وقيل: وبه سمي يوم الأضحى.

والحاصل: أنه اسم لما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: سُميت بذلك لأنها تُفعل في الضحى وهو وقت ارتفاع الشمس، فسُميت بزمن فعلها.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وكان تسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي يشرع فيه، وفي الأضحى لغتان التذكير والتأنيث.

1 - باب سُنَّة الأَضْحِيَّةِ

(باب سُنَّة الأَضْحِيَّةِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف مثل: جرد قطيفة، أي: القطيفة التي انجرد حَمَلُها أو حلقت، كذا وقع في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ والنسفي، وفي رِوَايَةِ غيرهما: سنة الأَضْحَايِ، وفي رِوَايَةِ ابن عساكر في نسخة: الأَضْحِيَّةُ سنة.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («هِيَ سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ») أي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الأَضْحِيَّةُ سنة، قوله: ومعروف هو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ والتقرب إليه والإحسان إلى الناس وكل ما ندب إليه الشرع ونهى عنه من المحسنات والمقبات، وهو من الصفات الغالبة، أي: أمر معروف بين الناس إذا رأوه لا ينكرونه، واختلفوا فيها، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَلْقَمَةُ، وَالْأَسُودُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ: لا تجب فرضاً لكنه مندوب إليه من فعله كان مثاباً، ومن تخلف عنه

لا يكون آثماً، وروي ذلك عن أبي بكر، وعمر، وأبي مسعود البدرى، وبلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وفي وجه للشافعية: أنها من فروض كفاية.
وَقَالَ اللَّيْثُ وَرَبِيعَةُ: لا نرى أن يترك الموسر المالك لأمر الضحية.
وَقَالَ مَالِكٌ: لا يتركها فإن تركها بئس ما صنع، إلا أن يكون له عذر، وحكى عن النخعي أنه قَالَ: الْأَضْحَى واجب على أهل الأمصار ما خلا الحجاج.
وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: الْأَضْحَى واجب على كل مقيم في الأمصار إذا كان موسراً.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ: يجب على الحر المقيم المسلم الموسر، وتخصيص ابن المنذر بقول محمد لا وجه له وتحرير مذهبنا ما قال صاحب الهداية: الْأَضْحَى واجبة على كل مسلم مقيم موسر في يوم الْأَضْحَى عن نفسه وعن ولده الصغار، أما الوجوب: فقول أبي حَنِيفَةَ، ومحمد، وزفر، والحسن، وإحدى الروایتين عن أبي يُوسُفَ، وعن أبي يُوسُفَ: أنها سنة.
وذكر الطَّحَاوِيُّ: أَنَّ عَلَى قول أبي حَنِيفَةَ واجبة، وعلى قول أبي يُوسُفَ ومحمد سنة مؤكدة، وجه السنية ما رواه الجماعة غير الْبُخَارِيِّ عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «من رأى هلال ذي الحجة منكم وأراد أن يضْحِي فليمسك عن شعره وأظفاره»، والتعليق بالإرادة ينافي الوجوب.

وبهذا استدلل ابن الجوزي في التحقيق لمذهب أحمد، ووجه الوجوب ما رواه ابن ماجة، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا» وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: صحيح الإسناد.

ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب، وقيل: لكنه اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب، وكذا قَالَ الطَّحَاوِيُّ وغيره، ومع ذلك فليس صريحاً في الإيجاب فافهم.

وقد ذكر ابن حزم عن أبي حَنِيفَةَ أنه قَالَ: هي فرض، وفي حديث مرفوع

5545 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدِ الْإِيَامِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا

رواه محنف بن سليم: على أهل كل بيت أضحية أخرجَهُ الأربعة بسند قوي، قيل: ولا حجة فيه لأن الصيغة ليست صريحة في الوجوب مُطْلَقًا.

وحديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم المروي عند أَحْمَدَ، وأبي يعلى، والطَّبْرَانِيُّ، والدارقطني الدال على أن الوجوب من الخصائص النبوية ضعيف وتساهل الحاكم فصّحه.

نعم، أخذ به بعض الحنابلة فَقَالَ: وتسَنّ التضحية لمسلم ولو مكاتبًا بإذن سيده إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ فكانت واجبة عليه.

وأثر ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصله حمّاد بن سلمة في مصنفه بسند جيد إلى ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالتِّرْمِذِيُّ مُحَسَّنًا من طريق جبلة بن سحيم: أَنَّ رجلا سأل ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الأُضْحِيَّةِ أهى واجبة؟ فَقَالَ: ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ والمسلمون بعده.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: العمل على هذا عند أهل العلم: أَنَّ الأُضْحِيَّةَ ليست بواجبة وكأنه لهم من كون ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يقل في الجواب، نعم فإن الفعل المجرد لا يدل على الوجوب وكأنه أشار بقوله: والمسلمون إلى أنها ليست من الخصائص وكان ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حريصًا على اتباع أفعال النَّبِيِّ ﷺ فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) العبدى الملقب ببندار قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبُصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ زُبَيْدٍ) بضم الزاي وفتح الموحدة وبالدال المهملة ابن عبد الكريم (الْإِيَامِيُّ) بهمزة قبل التحتية المخففة التابعي.

وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وابن عساكر: اليامي بإسقاط الهمزة نسبة إلى يام بن أصبى بطن من همدان.

(عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، (عَنِ الْبَرَاءِ) أي: ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) يوم الأضحى: (إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا)

أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، مَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلُ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ» فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ، وَقَدْ ذَبَحَ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً، فَقَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».....

نُصَلِّيَ أَي: (أَنْ نُصَلِّيَ) صلاة العيد بحذف أن قبل نُصَلِّيَ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ هُوَ نَحْوُ: تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ فِي تَقْدِيرٍ: أَنْ أَوْ تَنْزِيلُ الْفِعْلِ مَنْزِلَةً الْمَصْدَرُ، انْتَهَى.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَنْ نُصَلِّيَ بِزِيَادَةِ «أَنْ» وَعَلَيْهَا شَرَحَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.
(ثُمَّ نَرْجِعُ) مِنَ الْمَصَلَّى إِلَى الْمَنْزِلِ (فَنَنْحَرُ) مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَنْحَرُ وَنَذِيعُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَذِيعُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ.

(مَنْ فَعَلَهُ) أَي: تَأْخِيرُ النَحْرِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَفِي نَسْخَةٍ: فَمَنْ فَعَلَهُ (فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا) أَي: طَرِيقَتَنَا، (وَمَنْ ذَبَحَ) أَضْحِيَّتُهُ (قَبْلُ) أَي: قَبْلَ الصَّلَاةِ (فَإِنَّمَا هُوَ) أَي: الْمَذْبُوحُ (لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ⁽¹⁾ فِي شَيْءٍ) أَي: لَيْسَ مِنَ الْعِبَادَةِ فَلَا ثَوَابَ فِيهَا، بَلْ هُوَ لَحْمٌ يَنْتَفِعُ بِهِ أَهْلُهُ.

(فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء وبالبدال المهملة اسمه: هَانِيٌّ بِالنون بعد الألف قبل الهمزة (ابْنُ نِيَّارٍ) بكسر النون وتخفيف التحتية وبالراء البلوي بفتح الموحدة واللام وبالواو.

(وَقَدْ ذَبَحَ) قَبْلَ الصَّلَاةِ، (فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً) أَي: مِنْ الْمَعِزِّ، (فَقَالَ) ﷺ: (اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِيَ) بفتح الفوقية بدون همز⁽²⁾ (عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ) أَي: لغيرك وهذا من خصائص الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا تَجْزِي الشَّيْءَ وَالثْنِيَّةُ مِنَ الْمَعِزِّ مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ وَالطَّاعِنُ فِي الثَّانِيَةِ هُوَ الْجَذَعُ وَالْجَذْعَةُ، وَيَجْزِي مِنَ الضَّأْنِ.

رَوَى أَحْمَدُ حَدِيثَ: ضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَلَا بِنَ مَا جَاءَ نَحْوَهُ، وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ وَهُمْ الْجُمْهُورُ فِي سَنَتِهِ، فَقِيلَ: مَا

(1) النَّسْكَ: يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الذَّبِيحَةُ وَيُسْتَعْمَلُ فِي نَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ الدَّمَاءِ الْمَرَاقَةِ وَيُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْعِبَادَةِ وَهُوَ أَعَمُّ، يُقَالُ فَلَانٌ نَاسِكٌ أَي: عَابِدٌ وَقَدْ اسْتَعْمَلَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بِالْمَعْنَى الثَّلَاثِ.

(2) أَي: لَنْ تَكْفِيَ مِنْ جِزْيٍ يَجْزِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾ [الْقَمَانُ: 33].

قَالَ مُطَرِّفٌ: عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَمَّ نُسْكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ»⁽¹⁾

أكمل سنة ودخل في الثانية وهو الأصح عند الشافعية والأشهر عند أهل اللغة، وقيل: نصف سنة وهو قول الحنفية والحنابلة، وقيل: سبعة أشهر حكاه صاحب الهداية من الحنفية عن أبي عبد الله الزعفراني، وقيل: ستة أو سبعة حكاه الترمذي عن وكيع، قيل: وتجاوز في الأضحية إذا كانت عظيمة الجثة، وإجزاء جذع المعز خصوصية لأبي بردة نعم وردت الرخصة لغيره عقبة بن عامر وغيره كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(قَالَ مُطَرِّفٌ) هو بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة وبالفاء ابن طريف بالطاء المهملة آخره فاء بوزن عظيم الحارثي بالمثلثة، وقد سبق موصولاً في العيدين ويأتي أيضاً بعد ثمانية ابواب إن شاء الله تعالى.

(عَنْ عَامِرٍ) الشَّعْبِيِّ، (عَنِ الْبَرَاءِ) أَي: ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ) أَي: صلاة العيد (تَمَّ نُسْكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ) أَي: طريقتهم، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن السنة في يوم الأضحية تقديم الصلاة قبل الذبح ومن ذبح قبل الصلاة فإنه لحم ليس بنسك. والكلام عليه من وجوه:

منها: التأكيد في صلاة العيد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي فجعلها عليه السلام مفتاح الأعمال في ذلك اليوم وهل هي فرض أو سنة قولان للعلماء في ذلك.

ومنها: التأكيد في شأن الأضحية يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام بعد ما قال نصلي ثم نرجع فننحر ثم زادها عليه السلام تأكيداً بقوله: من فعله فقد أصاب سنتنا وقد اختلف العلماء هل هي فرض أو سنة على قولين والذي قال منهم بأنها سنة من عنده من أكد السنن ويزيد ذلك تأكيداً قوله عليه السلام في حديث غيره: «ما عمل آدمي عملاً يوم النحر أعظم من إراقة دم».

وفيه دليل: على أن النية وإن كانت حسنة والعمل الذي يعمل بها لا يصحان إلا إذا كانا موافقين للسان العلم يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «ومن ذبح قبل فإنما هو لحم قدمه لأهله» ويزيد ذلك بيانا قوله عليه السلام: «من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رد» وقوله عليه السلام: «إن الله لا يقبل عمل امرئ حتى يتقنه - قيل يا رسول الله وما إتقانه قال - يخلصه من الرياء والبدعة» فتخلصه من الرياء أن يكون لله خالصاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ آلَتَيْنِ﴾ [البينة: 5] وتخليصه من البدعة أن يكون على نحو ما أمر ﷺ به لقوله تعالى: =

5546 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ»

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن عليّة، (عَنْ أَيُّوبَ) هو السَّخْتِيَّانِيُّ، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ) كَذَا فِي رِوَايَةِ

«قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ» [آل عمران: 31].

وفيه دليل: على أن اتباع الصحابة رضي الله عنهم هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام لم يترك لهم شيئا من الأعمال إلا بينه لهم وحملهم فيه على سنته الواضحة مثل هذا الحديث وما يشبهه ومما يؤيد هذا قوله ﷺ: «أصحابي مثل النجوم بأبهم اقتديتم اهديتم» وقد قال العلماء رضي الله عنهم مثل يمين بن رزق وغيره وأنا أوصيك باتباع السنة في عملك وأكد من ذلك اتباع السلف فإنهم أعرف بالسنة منا وقد قال مالك رضي الله عنه إذا كان حديثان ووجدنا الخلفاء أو الصحابة عملوا بأحدهما دل على أن الآخر منسوخ وأن لم يعرف النسخ وإذا كان للحديث معنيان وعملوا بأحدهما دل على ذلك هو الحكم في ذلك الحديث وأنه الظاهر من ذينك الوجهين.

وفيه دليل: على جواز أكل اللحم في يوم العيد ما عدا لحم الأضحية يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: فإنما هو لحم قدمه لأهله فأجازه عليه السلام ولم يمنعه.

وفيه دليل: على أن نفس الأضحية عبادة يؤخذ ذلك من تسميتها نسكا بقوله عليه السلام: ليس من النسك في شيء في الذي ذبح قبل الصلاة فدل على أن الذي ذبح بعد الصلاة هو نسك والنسك هو ما يتعبد به.

وفيه دليل: على تأخير الذبح في يوم النحر عن وقت الصلاة يؤخذ ذلك من قوله ﷺ، ثم نرجع لأنه عليه السلام أتى بشم التي تقتضي المهلة.

وفيه دليل: على استغناء المولى سبحانه عن عبادة العابدين يؤخذ ذلك من كونه عَزَّ وَجَلَّ قد شرع بمقتضى هذا الحديث ذبح الأضحية وهي مما للنفس فيها شهوة وراحة لأنك تأكل وتندخر وأنت في الصدقة منها بالخيار إن تصدقت أجرت أجزا آخر وإن لم تصدق لم تأثم وثبت لك أجر الأضحية بنفس الذبح والأكل زيادة راحة لك.

وفيه دليل: على عظيم لطفه عَزَّ وَجَلَّ بعبده ورحمته لهم يؤخذ ذلك من كونه عَزَّ وَجَلَّ أمرهم بذبح الأضحية كما تقدم الكلام فيه وجعلها في هذا اليوم من أعظم القرب إليه ويزيد ذلك بيانا قوله عليه السلام: تنافسوا في أثمانها فإنها مطاياكم إلى الجنة.

وفيه دليل عظيم: على ما أعطي ﷺ من حسن البلاغة يؤخذ ذلك من جمعه عليه السلام في الحديث الواحد والحكم الواحد بين النحر والذبح لأنه لو ذكر ﷺ أحد الوجهين إما النحر وإما الذبح دليلا على ترجيحه على الآخر فلما ذكرهما معا دل على جوازهما بحسن عبارة واختصار ﷺ وحشرنا في زمرته غير خزايا ولا ندامى بفضل.

لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ».

أَبِي ذَرٍّ وابن عساكر، وفي رِوَايَةٍ غيرهما: فإنما ذبح، أي: أضحية، قال القسطلاني: أي: قبل مضي وقت الصلاة وما يتعلق بها من الخطبة، وإلا فوقت الصلاة إلى زوال وسيجيء تفصيل المذاهب من ذلك إن شاء الله تعالى.

(لِنَفْسِهِ) أي: ليأكله لا ثواب فيه، (وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ) والمراد بالسنة في الحديثين معًا الطريقة لا السنة بالاصطلاح التي تقابل الوجوب والطريقة أعم من أن تكون للوجوب أو الندب، فإذا لم يقم دليل الوجوب بقي الندب وهو وجه إيرادهما في هذه الترجمة.

وقد استدل من قَالَ بالوجوب لوقوع الأمر فيها بالإعادة.

وأجيب: بأنَّ المقصود بيان شرط الأُضْحِيَّةِ المشروعة فهو كما لو قيل لمن صَلَّى راتبة الضحى مثلاً قبل طلوع الشمس إذا طلعت الشمس فأعد صلاتك، وقد اختلفوا في وقت التضحية.

فعند الشَّافِعِيِّ: قبل مضي صلاة العيد وخطبتها من طلوع شمس يوم النحر سواء صَلَّى أم لا مقيمًا بالأمصار أم لا؟ لقوله ﷺ: «من ذبح بعد الصلاة» وهي أهم من صلاة الإمام وغيره ولا يشترط فعل الصلاة اتفاقاً لصحة التضحية فدلَّ على أنَّ المراد وقتها.

وعند الحنفية: وقتها في حق أهل الأمصار بعد صلاة الإمام وخطبته، وفي حق غيرهم بعد طلوع الفجر.

وعند المالكية: بعد فراغ الإمام من الصلاة والخطبة والذبح.

فعند الحنفية: لا تجوز قبل صلاة الإمام وتجاوز بعدها قبل ذبحه، وأمَّا آخر وقتها، فعند الشَّافِعِيِّ آخر أيام التشريق، وعند الأئمة الثلاثة آخر اليوم الثاني بعد العيد.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنَّ فيه شرطًا من جملة شروط الأُضْحِيَّةِ وهو أن يكون ذبحها بعد الصلاة، وقد مضى في صلاة العيد.

2 - باب قِسْمَةِ الْإِمَامِ الْأَصَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ

5547 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ بَعْجَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ

2 - باب قِسْمَةِ الْإِمَامِ الْأَصَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ

(باب قِسْمَةِ الْإِمَامِ الْأَصَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ) أي: بنفسه أو بوكيله، وغرضه من هذه الترجمة بيان قسمته ﷺ الضَّحَايَا بين أصحابه فإن كان قسمها بين الأغنياء كانت من الفياء أو ما يجري مجراه مما يجوز أخذها للأغنياء، وإن كان قسمها بين الفقراء خاصة كانت من الصدقة.

وإنما أراد المصنف بهذا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ إعطاء الشارع الضَّحَايَا لأصحابه دليل على تأكدها وندبهم إليها، قيل: لو كان الأمر كذلك لم يخف ذلك على الصحابة الذين قصدوا تركها وهم موسرون.

وأجيب: بأن من تركها منهم لم يتركها لأنها غير أكيدة وإنما تركها لما روى عن معمر، وَالثَّوْرِيِّ، عن أبي وائل قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِنِّي لَأَدْعِ الْأَضْحَى وَأَنَا مُوسِرٌ مَخَافَةَ أَنْ يَرَى جِيرَانِي أَنَّهُ حَتَمَ عَلَيَّ، وَرَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ، عَنِ النَّخْعِيِّ، عَنْ عُلُقَمَةَ قَالَ: لَأَنَّ لَا أَضْحَى أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَاهُ حَتَمًا عَلَيَّ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ الَّذِي يَقْتَدِي بِهِ إِذَا خَشِيَ مِنَ الْعَامَةِ أَنْ يَلْتَزِمُوا السَّنَنَ التَّزَامَ الْفَرَائِضَ أَنْ يَتْرَكُوا مِنْهَا لِيَتَأْسَى بِهِمْ فِيهَا، وَلَثَلَا يَخْتَلِطُ عَلَى النَّاسِ أَمْرُ دِينِهِمْ فَلَا يَفْرُقُوا بَيْنَ فَرَضٍ وَنَفْلِهِ.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء والضاد المعجمة المخففة أَبُو زَيْد الزهراني الطفاوي قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن أبي كثير الطائي مولا هم أبي نصر اليماني الثبت لكنه يدلس ويرسل، لكن رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام، عَنْ يَحْيَى أَخْبَرَنِي: بَعْجَةُ أَزَالَتْ مَا يَخْشَى تَدْلِيْسِهِ (عَنْ بَعْجَةَ) بفتح الموحدة والجيم بينهما عين مهملة ساكنة ابن عبد الله (الْجُهَنِيِّ) هو تابعي معروف وليس له فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ.

(عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ

أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَصَارَتْ لِعُقْبَةَ جَذَعَةٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَارَتْ لِي جَذَعَةٌ؟ قَالَ: «ضَحَّ بِهَا».

أَصْحَابِهِ ضَحَايَا) وسيأتي بعد أربعة أبواب أن عقبة هو الذي باشر القسمة، وقد تقدم في الشركة في باب: وكالة الشريك الشريك في القسمة، فأورده فيه وأشار إلى أن عقبة كان له في تلك الغنم نصيب باعتبار أنها كانت من الغنائم، وكذا كان للنبي ﷺ فيها نصيب ومع ذلك وگله في قسمتها.

قَالَ ابن المنير: يحتمل أن يكون المراد: أنه أطلق عليها ضَحَايَا باعتبار ما يؤول إليه الأمر، ويحتمل أن يكون عَيْنُهَا للأُضْحِيَّة ثم قسمها بينهم ليحوز كل واحد نصيباً فيؤخذ منه جواز قسمة لحم الأُضْحِيَّة بين الورثة ولا يكون ذلك بيعاً، وهي مسألة خلاف للمالكية، والظاهر أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ مع دقة نظره ما قصد بالترجمة إلّا هذا انتهى.

(فَصَارَتْ) أي: حصلت (لِعُقْبَةَ) أي: ابن عامر أي: لي (جَذَعَةٌ) بفتح الجيم والذال المعجمة، ولفظه أعم من أن يكون من المعز، لكن قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وغيره: كانت هذه رخصة لعقبة كما كان مثلها رخصة لأبي بُرْدَةَ في حديث البراء.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو وصف ليس بمعيّن من بهيمة الأنعام فمن الضأن ما أكمل السنة وهو قول الجمهور، وقيل: دونها، ثم اختلف في تقديره، فقيل: ابن ستة أشهر، وقيل: ثمانية، وقيل: عشرة.

وحكى الترمذي عن وكيع: أنه ابن ستة أشهر أو سبعة، وعن ابن الأعرابي: أَنَّ ابن الشابين يُجذع لسته أشهر إلى سبعة، وَأَنَّ ابن الهرمين يُجذع لثمانية إلى عشرة قَالَ: والضأن أسرع أجذاعاً من المعز، وأما الجذع من المعز: فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما أكمل الثالثة ومن الإبل ما دخل في الخامسة، وسيأتي بيان المراد بها في الحديث وأنها كانت من المعز بعد أربعة أبواب.

(فَقُلْتُ) القائل هو عقبة: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَارَتْ لِي جَذَعَةٌ؟) كذا في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وسقط في رِوَايَةِ غيره لفظة: لي.

(قَالَ) ﷺ: «ضَحَّ بِهَا»⁽¹⁾ أمر من ضَحَّى يضْحِي ولم يقل هنا: ولن تجزي

(1) أي: بالجذعة المذكورة.

3 - باب الْأُضْحِيَّةِ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ

5548 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَحَاضَتْ بِسَرَفٍ،

عن أحد بعدك كما قَالَ لأبي بُرْدَةَ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْأَصَاحِيِّ، وكذلك النَّسَائِيُّ فِيهِ.

3 - باب الْأُضْحِيَّةِ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ

(باب) حكم (الأُضْحِيَّةِ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ) قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيه إشارة إلى خلاف من قَالَ: لا أُضْحِيَّةَ عَلَيْهِ وإلى خلاف من قَالَ: إن النساء لا أُضْحِيَّةَ عليهن، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع مباشرتهن التضحية، فقد جاء عن مالك كراهة مباشرة المرأة الحائض للتضحية.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لا إشارة فيه أصلاً لما قاله وإنما وضع هذه الترجمة لبيان: أن المسافر والنساء هل عليهما أُضْحِيَّةٌ أم لا؟ غير أنه أبهم ذلك اكتفاء بما يفهم من حديث الباب على ما لا يخفى على من له ذوق من إدراك معاني الأحاديث انتهى وفيه تأمل.

قَالَ: وأما قوله ويحتمل الخ ما بعد من الأول، لأن الترجمة ليس فيها ما يدل على ذلك ولا في حديث الباب، فافهم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة ولم يسمع مسدد من سُفْيَانَ الثوري، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي رِوَايَةِ عَلِي بن عَبْدِ اللَّهِ المديني، عَنْ سُفْيَانَ: سمعت عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وقد تقدّمت في كتاب الحيض.

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَحَاضَتْ بِسَرَفٍ) بفتح السين المهملة وكسر الراء وبالفاء، وهو ما بين مكّة والمدينة بقرب مكّة على أميال، قَالَ النَّوَوِيُّ: قيل ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثنا عشر ميلاً.

قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لِكَ أَنْفَسْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» فَلَمَّا كُنَّا بِمِنَى، أُتِيتُ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ بِالْبَقَرِ⁽¹⁾.

(قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهِيَ تَبْكِي) أي: والحال أنها تبكي، (فَقَالَ) ﷺ: (مَا لِكَ) تبكي (أَنْفَسْتِ؟) قيده الأصيلي وغيره بالضم، أي: حضت ويجوز الفتح، قيل: والفتح أفصح والفاء مكسورة فيهما، وأما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه: نفست بالضم لا غير، وقيل: هو في الحيض بالفتح فقط وفي النفاس بالضم والفتح.

(قَالَتْ: نَعَمْ) نفست، (قَالَ) ﷺ ليسليها ويخفف عنها: (إِنَّ هَذَا) أي: الحيض (أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ) فليست بمختصة به بل كل بنات آدم يكون منهن هذا كما يكون منهن، ومن الرجال البول والغائط وغيرهما، وَقَالَ النَّوَوِي: استدلل البُخَارِيُّ بهذا الحديث على أَنَّ الحيض كان في جميع بنات آدم وأنكر به على من قَالَ: إِنَّ الحيض أول ما أرسل ووقع في بني إسرائيل.

(فَأَقْضِي) أي: افعلي كما في الرواية الأخرى فاصنعي (مَا يَقْضِي الْحَاجُّ) أي: ما يفعل الحاج من المناسك (غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ) لأنه صلاة لا تصح إلا بطهارة كاملة، وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض وهذا مجمع عليه ولكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ: هي شرط، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: ليست بشرط، وبه قَالَ دَاوُدُ فَمِنْ شرط الطهارة قَالَ: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة، ومن لم يشترطها قَالَ: العلة فيه كونها ممنوعة من اللبث في المسجد.

(فَلَمَّا كُنَّا بِمِنَى، أُتِيتُ بِلَحْمٍ بَقَرٍ) بضم الهمزة على البناء للمفعول. (فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ) رضي الله عنهم (بِالْبَقَرِ) وفي رواية مسلم: عن نسائه، قَالَ النَّوَوِيُّ هذا محمول على أنه ﷺ

(1) قال الكاندهلوي: وكان ذلك دم متعة وقران لا دم أضاحي كما هو الراجح وترجم عليه البخاري في كتاب الحج باب: ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن، والعجب أن الحافظ رجع في =

استأذنه في ذلك فإن توضيحية الإنسان عن غيره لا تصح إلا بإذنه، وحاول ابن التين تأويله ليوافق مذهبه فقال: المراد أنه ذبحها وقت ذبح الأضحية وهو ضحى

الباب المذكور في كتاب الحج كونه هدياً؛ إذ قال: قد رواه المصنف في الأضاحي ومسلم أيضاً من طريق ابن عيينة عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بلفظ: ضحى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن، لكن بلفظ أهدى بدل ضحى، والظاهر أن التصرف من الرواة؛ لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر، وحمله بعضهم على الأضحية، فإن رواية أَبِي هُرَيْرَةَ صريحة في أن ذلك كان عمن اعتمر من نسائه، فقويت رواية من رواه بلفظ أهدى، وتبين أنه هدي التمتع، فليس فيه حجة على مالك في قوله لا ضحايا على أهل منى، انتهى.

وذكر الحافظ ههنا في كتاب الأضاحي قوله: ضحى عن أزواجه بالبقر ظاهر في أن الذبح المذكور كان على سبيل الأضحية، وحاول ابن التين تأويله ليوافق مذهبه، فقال المراد أنه ذبحها وقت ذبح الأضحية، وهو ضحى يوم النحر، قال: وإن حمل على ظاهره فيكون تطوعاً لا على أنها سنة الأضحية، كذا قال، ولا يخفى بعده واستدل به الجمهور على أن أضحية الرجل تجزئ عنه وعن أهل بيته إلى آخر ما ذكر من الكلام على الإجزاء عنه وعن أهل بيته، وترجم عليه أبو داود في سننه في كتاب الحج باب في هدي البقر، وقد جزم ابن القيم وابن حزم أيضاً بكونها هدياً، كما تقدم في هامش اللامع في كتاب الحج، ولا يشكل على ما أفاده الشيخ قدس سره ما تقدم من كلامه في كتاب الحج أن الدم الذي أراقه النبي ﷺ كانت دم رفض لا دم قران؛ لأنه نور الله مرقده قال ذلك في مسألة عائشة خاصة، كما تقدم في هامشه، ولا يشكل على الإمام البخاري تبويب الترجمة بالأضحية على حديث الهدي؛ لأن من دأب المصنف الاستدلال بظاهر اللفظ وحديث الباب بلفظ ضحى يكفي لاستدلال المصنف، وترجم عليه الإمام البخاري باب الأضحية للمسافر والنساء، قال الحافظ: فيه إشارة إلى خلاف من قال إن المسافر لا أضحية عليه، وإشارة إلى خلاف من قال إن النساء لا أضحية عليهن، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع من مباشرتهن التضحية، انتهى.

وتعقب على كلامه العيني، قال العيني: الكلام ههنا في فصلين:

الأول: هل يجب على المسافر أضحية؟ اختلفوا فيه، فقال الشافعي: هي سنة على جميع الناس وعلى الحاج بمنى، وقال مالك: لا أضحية عليه، ولا يؤمر بتركها إلا الحاج بمنى، وقال أبو حنيفة: ولا تجب على المسافر أضحية.

الفصل الثاني: أن من أوجب الأضحية أوجبها على النساء، ومن لم يوجبها لم يوجبها عليهن واستحبها في حقهن، انتهى مختصراً.

وفي الأوجز عن ابن رشد: اختلفوا هل هي واجبة أم سنة؟ فذهب مالك والشافعي إلى أنها من السنن المؤكدة، ورخص مالك للحاج في تركها بمنى، ولم يفرق الشافعي في ذلك بين الحاج وغيره، وقال أبو حنيفة: هي واجبة على المقيمين الموسرين، وروي عن مالك مثل قول أبي حنيفة، انتهى مختصراً إلى آخر ما بسط فيه.

يوم النحر، قَالَ: وَإِنْ حَمَلَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَكُونُ تَطَوُّعًا لَا عَلَى أَنَّهَا سَنَةُ الْأُضْحِيَّةِ كَذَا قَالَ.

وتعقبه الْجَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بِأَنَّهُ لَا يَخْفَى بَعْدَهُ، وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ أُضْحِيَّةَ الرَّجُلِ تَجْزِي عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ، وَادَّعَى الطَّحَاوِيُّ: أَنَّهُ مَخْصُصٌ أَوْ مَنْسُوخٌ وَلَمْ يَأْتِ لَذَلِكَ بِدَلِيلٍ.

وَقَالَ الْفُرْطُبِيُّ: لَمْ يَنْقُلْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ بِأُضْحِيَّةٍ مَعَ تَكْرِيرِ سَنِي الضُّحَايَا وَمَعَ وَجُودِ تَعَدُّدِهَا وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي نَقْلَ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ يَاسِرٍ سَأَلَتْ أَبَا أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَيْفَ كَانَتْ الضُّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ يَضْحِي عَنْهُ بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَطْعَمُونَ حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ كَمَا تَرَى.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، لِأَنَّ فِيهِ أُضْحِيَّةَ الْمَسَافِرِ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَسَافِرًا وَفِيهِ تَعَرُّضٌ لِلأُضْحِيَّةِ لِلنِّسَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْكَلَامُ هُنَا فَصْلَانٌ:

الأول: هل يجب على المسافر أُضْحِيَّةً اِخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ هِيَ سَنَّةٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ وَعَلَى الْحَاجِّ بِمَنْى، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا أُضْحِيَّةَ عَلَيْهِ وَلَا يُؤْمَرُ بِتَرْكِهَا إِلَّا الْحَاجُّ، وَذَكَرَ ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ مَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْى فَلْيَضَحَّ.

وحكى ابن بطال: أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ تَلْزِمُ الْمَسَافِرَ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ ابْنَ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: هِيَ سَنَةٌ وَمَعْرُوفٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَاللَيْثِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجِبُ عَلَى الْمَسَافِرِ أُضْحِيَّةٌ، وَعَنْ النُّخَعِيِّ رَخَّصَ لِلْحَاجِّ وَالْمَسَافِرِ أَنْ لَا يَضْحِي.

الفصل الثاني: أَنَّ مَنْ أَوْجِبَ الْأُضْحِيَّةُ أَوْجِبَهَا عَلَى النِّسَاءِ وَمَنْ لَمْ يَوْجِبْهَا لَمْ يَوْجِبْهَا عَلَيْهِنَّ وَاسْتَحَبَّهَا فِي حَقِّهِنَّ.

وقد مضى الحديث في أول كتاب الغسل في الطهارة.

4 - بَاب مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ

5549 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ

4 - بَاب مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ

(بَاب مَا يُشْتَهَى) بضم أوله على البناء للمفعول (مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ) كلمة ما يجوز أن تكون موصولة ويجوز أن تكون مصدرية، وذلك لأن العادة بين الناس الالتذاذ بأكل اللحم يوم العيد، وقد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: 34]، ومن اشتهى اللحم يوم النحر لا حرج عليه ولا يتوجه عليه ما قَالَ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين لقي جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ومعه لحم، فَقَالَ له: ما هذا؟ فَقَالَ: يا أمير المؤمنين قرمنا⁽¹⁾ إلى اللحم، فَقَالَ له: أين تذهب هذه الآية؟ ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَنْعَمْتُمْ بِهَا﴾ [الأحقاف: 20] لأن يوم النحر مخصوص بأكل اللحم وأما في غير وقت النحر فأكله مباح، إِلَّا أَنَّ السلف كانوا لا يواظبون على أكله دائما، لأنَّ للحم ضراوة كضراوة الخمر.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ) هو ابن الفضل قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُليَّةَ) هو إسماعيل بن إبراهيم ابن مقسم وعليه اسم أمه اشتهر باسم أمه، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ، (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ) لأصحابه (مَنْ كَانَ) منكم (ذَبَحَ) أضحيته (قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ) فإنها ليست نسكاً (فَقَامَ رَجُلٌ) هو أَبُو بُرْدَةَ بن نيار كما في حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ) للالتذاذ به وقد جرت العادة فيه بكثرة الذبح فالنفس تشوق إليه، وبه استدل من قَالَ بوجوب الأصاحي وهو استدلال غريب، وفي رواية داود بن أبي هند، عن الشَّعْبِيِّ عند مسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا يَوْمَ اللحم فيه مكروه، وفي لفظ له: مقروم وهو بسكون القاف.

(1) أي: اشتهينا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: رويناه في مسلم من طريق العارسي والسحري: مكروه.

ومن طريق العذري. مقروم، وقد صَوَّب بعضهم هذه الرواية الثانية، وَقَالَ: معناه يشتهي فيه اللحم يقال: قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتهيته فهو موافق للرواية الأخرى، أَنَّ هذا يوم يشتهي فيه اللحم.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَقَالَ بعض شيوخنا: صواب الرواية اللحم فيه مكروه بفتح الحاء وهو اشتهاه اللحم، والمعنى: ترك الذبح والتضحية وبقاء أهله فيه بلا لحم حتى اشتهوهم مكروه، قَالَ: وَقَالَ لي الأستاذ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بن سليمان: معناه ذبح ما لا يجزي في الأَضْحِيَّةِ مما هو لحم انتهى.

وبالغ ابن العربي فَقَالَ: الرواية بسكون الحاء هنا غلط وإنما هو اللحم بالتحريك يقال: لحم الرجل بكسر الحاء يلحم بفتحها إذا كان يشتهي اللحم.

وَأَمَّا الْقُرْطُبِيُّ في المفهم فَقَالَ: تكلّف بعضهم ما لا يصح روايةً، أي: اللحم بالتحريك ولا معنى وهو قول الآخر معنى المكروه أنه مخالف للسنة، قَالَ: وهو كلام من لم يتأمل سياق الحديث فإنّ هذا التأويل لا يلائمه إذ لا يستقيم أن يقول: إنّ هذا اليوم اللحم فيه مخالف للسنة وأني عجلت لأطعم أهلي، قَالَ: وأقرب ما يتكلّف لهذه الرواية أن معناه اللحم فيه مكروه التأخير فحذف لفظ التأخير لدلالة قوله: عجلت.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: ذكر الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى أَنَّ معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق قَالَ: وهو معنى حسن، يعني طلبه من الناس كالصديق والجار فاخترار هو أن لا يحتاج أهله إلى ذلك فأعناهم بما ذبحه عن الطلب، ووقع في رِوَايَةِ منصور، عن الشَّعْبِيِّ كما مضى في العيدين وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فأحببت أن يكون شاتي أول ما يذبح في بيتي، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويظهر لي أنّ هذه الرواية تُحصل الجمع بين الروایتين المتقدمتين وأنّ وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكروها لا تناقض فيه وإنما هو باعتبارين، فمن حيث إنّ العادة جرت فيه بالذبائح فالنفس تشوّق له يكون مشتهى، ومن حيث

- وَذَكَرَ جِيرَانَهُ - وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ؟ فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَا أُدْرِي أَلْبَلَّغْتَ الرُّخْصَةَ مِنْ سِوَاهُ أَمْ لَا؟، ثُمَّ انْكَفَأَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَقَامَ النَّاسُ إِلَى غُنَيْمَةٍ فَتَوَزَّعُوا، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوا.

توارد الجميع عليه حتى يكثر ويصير مملولاً فأطلقت عليه الكراهة لذلك فحيث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله وحيث وصفه بكونه مكروهاً أراد انتهاءه، ومن ثم استعجل في الذبح ليفوز بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه.

ووقع في رِوَايَةِ فراس، عن الشَّعْبِيِّ عند مسلم، فَقَالَ: خَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ قد نسكت عن ابن لي وقد استشكل هذا وظهر لي أنَّ مراده: أَنَّهُ ضَحَّى لِأَجَلِهِ للمعنى الذي ذكره في أهله وجيرانه فخصَّ ولده بالذكر، لأنه أخصَّ بذلك عنده حتى يستغني ولده بما عنده عن التشوق إلى ما عند غيره انتهى.

(وَذَكَرَ جِيرَانَهُ) أي: ذكر أبو بردة احتياج جيرانه وفقدهم كان يريد به عذره في تقديم الذبح على الصلاة، وفي رِوَايَةِ عاصم عند مسلم: وَأَنِّي عَجَلْتُ فِيهِ نَسِيكَتِي لِأَطْعَمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي، (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ) من المعز (خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ) بالثنية، أي: أطيب لحمًا وأنفع لسمنها ونفاستها.

(فَرَخَّصَ) ﷺ (لَهُ فِي ذَلِكَ) أي: في التضحية بتلك الجذعة من المعز، قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَا أُدْرِي أَلْبَلَّغْتَ الرُّخْصَةَ مِنْ سِوَاهُ) من الناس (أَمْ لَا) فيكون مختصاً بذلك، وقوله: من سواه منصوب بقوله: أَلْبَلَّغْتَ وَكَأَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يبلغه ما قاله النَّبِيُّ ﷺ: «لَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، وعن ابن سيرين: أَنَّهُ كَانَ إِذَا حَدَّثَ بِحَدِيثِ الْبَرَاءِ يَقِفُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» وبحديث أنس، يقول: لَا أُدْرِي أَلْبَلَّغْتَ الرُّخْصَةَ غَيْرَهُ أَمْ لَا؟ ولعله استشعر الخصوصية بذلك لما جاء من ثبوت ذلك لغير أبي بردة كما سيأتي قريباً.

(ثُمَّ انْكَفَأَ) بالهمز، أي: مال وانعطف (النَّبِيُّ ﷺ) يقال: كَفَأَتِ الْإِنَاءُ إِذَا أَمْلَتْهُ وَالْمَرَادُ: أَنَّهُ رَجَعَ مِنْ مَكَانِ الْخُطْبَةِ (إِلَى كَبْشَيْنِ) تثنية كبش وهو ذكر الضأن (فَذَبَحَهُمَا، وَقَامَ النَّاسُ إِلَى غُنَيْمَةٍ) بضم الغين المعجمة وفتح النون مصغر غنم.

(فَتَوَزَّعُوا) بالزاي، أي: فتفرَّقوا والتوزيع التفريق، (أَوْ قَالَ) شك من الراوي: (فَتَجَزَّعُوا) بالجيم والزاي من الجزع وهو القطع، أي: اقتسموها

5 - باب من قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ

حصصًا كل واحد حصته من الغنم من غير ذبح وليس المراد أنهم اقتسموها بعد الذبح فأخذ كل واحد قطعة من اللحم، والقطعة تطلق على الحصة من كل شيء . ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق الحديث في كتاب العيدين في باب: الأكل يوم النحر.

5 - باب من قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ

(باب من قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ) رفع يوم في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وفي رِوَايَةِ غيره: بالنصب على الظرفية يعني: أنه يوم واحد وهو يوم النحر فقط دون أيام التشريق، وهو قول ابن سيرين، وحكاه ابن حزم، عن حميد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ أنه كان لا يرى النحر إِلَّا يوم النحر، قَالَ: وهو قول ابن أَبِي سُلَيْمَانَ، وفي الباب أقوال:

أحدها: يوم النحر ويومان بعده وهو قول مالك، وأبي حَنِيفَةَ، وأصحابه، وَالثَّوْرِيُّ، وأحمد، وروى ذلك عن عمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ذكره ابن القصار وذكره ابن وهب، عن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثاني: أربعة أيام النحر وثلاثة بعده وهو قول عطاء، والحسن البَصْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وأبي ثور، وروى ذلك عن علي، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قالوا: أيام النحر الأيام المعلومات، وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الأيام المعلومات يوم النحر وثلاثة بعده.

الثالث: يوم النحر وستة بعده وهو قول قَتَادَةَ.

الرابع: عشرة أيام حكاه ابن التين.

الخامس: إلى آخر يوم من ذي الحجة روي عن الحسن البَصْرِيِّ.

قَالَ ابن التين: ويروى عن عمر بن عبد العزيز أَيضًا، ونقله ابن حزم عن سليمان بن يسار، وأبي سلمة بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: الْأَضْحَى إِلَى هلال المحرم.

السادس : يوم واحد في الأمصار وفي منى ثلاثة أيام ، وهو قول سَعِيد بن جُبَيْر وجابر بن زيد .

السابع : يوم واحد فقط ، وعليه ترجم البُخَارِيُّ وأخذه من إضافة اليوم في حديث الباب وهو قوله ﷺ : « أليس يوم النحر؟ » قلنا : بلى ، واللام فيه للجنس فلا يبقى نحر إلا في ذلك اليوم .

وأجيب عن هذا بأن المراد : النحر الكامل واللام يستعمل كثيراً للكمال كقوله : الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب وفيه تأمل .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : التمسك بإضافة النحر إلى اليوم الأول ضعيف مع قوله تَعَالَى : ﴿ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ [الحج : 34] .

وَقَالَ ابن بَطَال : وليس استدلال من استدلل من قوله ﷺ : « أليس يوم النحر؟ » أنه لا يكون نحر ولا ذبح في غيره بشيء ، لأن النحر في أيام منى قد فعله الخلف والسلف ، وجرى عليه العمل في جميع الأمصار فلا حجة مع من خالفه ، واستدل من قَالَ : الأضحى يوم النحر وثلاثة أيام بما روي في صحيح ابن حبان من حديث جُبَيْر بن مطعم أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كل فجاج منى منحر وفي كل أيام التشريق ذبح » .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : هذا رواه أَحْمَد وابن حبان من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي حسين ، عن جُبَيْر بن مطعم ، وَقَالَ البزار في مسنده : لم يلق ابن أبي حسين جُبَيْر ابن مطعم فيكون منقطعاً فلا يصير حجة ، فإن قلت : أخرج ابن عدي في الكامل ، عن معاوية بن يَحْيَى الصدفي ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن ابن المسيب ، عن أَبِي سَعِيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أيام التشريق كلها ذبح » ، فالجواب : أَنَّ معاوية بن يَحْيَى ضعفه النسائي وابن معين وعليّ ابن المديني ، وَقَالَ ابن أبي حاتم في كتاب العلل : إِنَّ هذا حديث موضوع بهذا الإسناد .

فإن قلت : أخرج البيهقي من حديث طلحة بن عمرو عن عطاء ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : الأضحى ثلاثة أيام بعد يوم النحر .

فالجواب : أنه أخرج الطحاوي بسند جيد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

5550 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الزَّמَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ،

قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ النحر، ولأصحابنا الحنفية ما رواه الكرخي في مختصره: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَنِيدِ، قَالَ: ثنا أَبُو خَيْثَمَةَ، قَالَ: ثنا هَشِيمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَرِّ بْنِ حَبِيشٍ، وَعِبَادَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَيَّامُ النحر ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ أَوَّلُهُنَّ أَفْضَلُهُنَّ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ قَالَا: النحر ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ أَوَّلُهَا أَفْضَلُهَا، وَيُقَالُ: إِنَّ أَيَّامَ النحر أَرْبَعَةٌ أَوْ الثَلَاثَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمٌ يَخْصُهُ فَالْأَضْحَى هُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ وَالَّذِي يَلِيهِ يَوْمُ الْقَرِّ وَالَّذِي يَلِيهِ يَوْمُ النَّفَرِ الْأَوَّلِ يَوْمُ النَّفَرِ الثَّانِي.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَخْبَرَنَا (عَبْدُ الْوَهَّابِ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَّانِيُّ، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هُوَ ابْنُ سِيرِينَ، (عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَرُوي (عَنْ) أَبِيهِ، (أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّقَفِيُّ الْبَصْرِيُّ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: الزَّمَانُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ الزَّمَانَ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يَرَادُ بِهِ هُنَا السَّنَةُ وَالزَّمَانُ يَقَعُ عَلَى جَمِيعِ الدَّهْرِ وَبَعْضِهِ.

(قَدْ اسْتَدَارَ) اسْتِدَارَةٌ (كَهَيْئَتِهِ) أَي: مِثْلَ حَالَتِهِ وَهُوَ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ كَمَا قَدَرْنَاهُ.

(يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يَقَالُ: دَارٌ يَدُورُ وَاسْتَدَارَ يَسْتَدِيرُ بِمَعْنَى: إِذَا طَافَ حَوْلَ شَيْءٍ وَعَادَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي ابْتَدَأَ مِنْهُ، رُوي: أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْسَوْنَ الْحَجَّ فِي كُلِّ عَامَيْنِ مِنْ شَهْرٍ إِلَى شَهْرٍ آخَرَ وَيَجْعَلُونَ الشَّهْرَ الَّذِي أَنْسَوُوا فِيهِ مَلْغًى فَتَكُونُ تِلْكَ السَّنَةُ ثَلَاثَةً عَشَرَ شَهْرًا وَيَتْرَكُونَ الْعَامَ الثَّانِيَّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْعَامُ الْأَوَّلُ فَلَا يَزَالُونَ كَذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً ثُمَّ يَسْتَدِيرُ حِينَئِذٍ الشَّهْرَ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، وَكَانَتِ السَّنَةُ الَّتِي حَجَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِجَّةَ الْوُدَاعِ هِيَ السَّنَةُ الَّتِي وَصَلَ ذُو الْحِجَّةِ إِلَى زَمْنِهِ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ

السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟.....

استدار كهيته يوم خلق الله السموات والأرض» يعني: أن الله تعالى أبطل أمر النسيء وأن حساب السنة قد استقام ورجع إلى الأصل الموضوع له⁽¹⁾.

(السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) تأكيد في إبطال أمر النسيء، وأن أحكام الشرع تبنى على الشهور القمرية المحسوبة بالأهلة دون الشمسية.

(مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) جمع حرام، أي: يحرم القتال فيها ثلاثة منها سرد وواحد

فرد.

(ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ) القياس ثلاثة ولكن التمييز إذا كان محذوفًا جاز فيه الأمران، أو حذف التاء باعتبار أن الشهر الذي هو واحد الأشهر بمعنى الليالي فاعتبر بذلك تأنيثه، وفي رواية ابن عساكر: ثلاثة متواليات: (ذُو الْقَعْدَةِ) للعود فيه عن القتال، (وَذُو الْحِجَّةِ) للحج، (وَالْمُحَرَّمُ) لتحريم القتال فيه، (وَرَجَبُ مُضَرَ) وهذا هو الصواب، أي: عدّها من سنتين ومنهم من عدّها من سنة واحدة، فبدأ بالمحرم لكن الأول أليق لبيان المتوالية، وشذ من أسقط المحرم وأبدله بشؤال زاعمًا: أن بذلك تنوّال الأشهر الحرم وأن ذلك هو المراد بقوله تعالى: ﴿فَيَسْخَرُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: 2] حكاه ابن التين، وخصّه بمضر لأنهم كانوا يعظمونه غاية التعظيم ويحافظون على تحريمه أشد من محافظة سائر العرب ولم يغيروا عن موضعه ولم يكن يستحله أحد من العرب ولذا وصفه بقول: (الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى) بضم الجيم وفتح الدال المهملة، أي: الآخرة (وَشَعْبَانَ) تأكيدًا وإزاحة للريب الحادث فيه من الشيء ومضر بضم الميم: قبيلة وهو مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

(أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟)، قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: يريد تذكّارهم حرمة الشهر وتقديرها في

(1) والحاصل: أن معنى الحديث: أن العرب كانوا يؤخرون المحرم إلى صفر والنسيء ليقاقلوا فيه، ويفعلون ذلك سنة فينتقل المحرم من شهر إلى شهر حتى يجعلوه في جميع شهور السنة فلما كانت تلك السنة كان قد عاد إلى زمنه المخصوص به ودارت السنة كهيتها الأولى فوافق حجة الوداع أصله فوق الحق في ذي الحجة وبطل النسيء الذي كان في الجاهلية وعادت الأشهر إلى الوضع القديم.

قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ : « أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ ؟ » قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : « أَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ » قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ : « أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ ؟ » قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : « فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ : « أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ » قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : « فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ - وَأَخْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضُكُمْ

نفوسهم ليبنى عليها ما أراد تقريره ، وقولهم : (قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) مراعاة للأدب وتحرز عن التقدم بين يدي الله ورسوله وتوقف فيما لا يلم الغرض عن السؤال عنه ، (فَسَكَتَ) ﷺ (حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ : « أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ ؟ ») وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وابن عساكر عن الحموي والمُستَمَلِي : ذو الحجة .

(قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ) ﷺ : (« أَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ » قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ) ﷺ : (« أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ ؟ ») أي : المعهودة التي هي أشرف البلاد وأكثرها حرمة يعني : مكة المشرفة التي جعلها الله تعالى حرماً آمناً ، قَالَ التوربشتي : وجه تسميتها بالبلدة وهي تقع على سائر البلدان أنها الجامعة للخير المستحقة ، لأن تسمى بهذا الاسم لتفوقها على سائر مسميات أجناسها تفوق الكعبة في تسميتها بالبيت على سائر مسميات أجناسها كأنها هي المحل المستحق للإقامة بها ، وذكر ثابت في غريب الحديث البلدة بفتح اللام قَالَ وهي أيضًا يسمّى البلدة ، قَالَ العيني في القرآن بإسكان اللام : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعَبِّدَ رَبِّكَ هَذِهِ الْبَلَدَةُ ﴾ [النمل : 91] ولا يعرف ما قَالَ ثابت إلا أن يكون لغة للعرب أيضًا بفتح اللام .

(قُلْنَا : بَلَى) يا رَسُولُ اللَّهِ ، (قَالَ) ﷺ : (« فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ) ﷺ : (« أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ ») الذي ينحر فيه الأضاحي في سائر الأقطار والهدايا بمنى (قُلْنَا : بَلَى) يا رَسُولُ اللَّهِ ، (قَالَ) ﷺ : (« فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ ، قَالَ مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين : (وَأَخْسِبُهُ) أي : وأحسب ابن أبي بكرة (قَالَ) في حديثه : (وَأَعْرَاضُكُمْ) جمع : عرض بكسر العين ، وهو موضع المدح والذم من الإنسان ، قَالَ التوربشتي : أنفسكم وأحسابكم فإن العرض يقال : للنسب والحسب يقال : فلان

عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ،
فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ،
أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ
وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ

نقي العرض، أي: بريء أن يعاب.

وتعقّب: بأنه لو كان المراد من الأعراض النفوس لكان تكراراً، لأن ذكر
الدماء كاف إذ المراد بها النفوس، وَقَالَ الطَّبِيبِي: الظاهر أنّ المراد الأخلاق
النفسانية فالمراد هنا الأخلاق، ثم قَالَ: والتحقيق ما في النهاية أنّ العرض موضع
المدح والذم من الإنسان، ولذا قيل: العرض النفس إطلاقاً للمحلّ على الحال.
(عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا) وسقط
لفظ هذا في رواية أبي ذر وابن عساكر وذلك كالقتل في الدماء والغصب في
الأموال، وشبهها في الحرمة باليوم الشهر والبلد، لأنهم لا يرون استباحة تلك
الأشياء وانتهاك حرمتها بحال، وإنما قدّم السؤال عنها تذكّاراً للحرمة.

(وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ) يوم القيامة، (فَيَسْأَلُكُمْ) وفي نسخة: يسألكم بدون الفاء
(عَنْ أَعْمَالِكُمْ) فيجازيكم عليها إن خيراً فخير وإن شراً فشر (أَلَا) بفتح الهمزة
والتخفيف (فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا) بضم الضاد المعجمة وتشديد اللام جمع
ضالّ، وقوله: (يَضْرِبُ) بالرفع والجزم (بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا) بالتخفيف
أَيْضًا (لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ) يعني: ما ذكره (فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يَبْلُغُهُ) بفتح التحتية
وسكون الموحدة على البناء للفاعل ويروى على صيغة المجهول من التبليغ.

(أَنْ يَكُونَ) جعل لعل بمعنى: عسى في دخول إن في خبره.

(أَوْعَى) بالواو أي: أحفظ، ويروى: أرعى بالراء بدل الواو من الرعاية
وهي رواية أبي ذرّ عن الحموي والمُسْتَمْلِي، قيل: وهو الأشبه لأن المقصود
الرعاية له والامتنال به.

(لَهُ) أي: للذي ذكره (مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ) أي: مني.

(وَكَانَ مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين أَيْضًا، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وابن عساكر: فكان
بالفاء بدل الواو (إِذَا ذَكَرَهُ)، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشَيْبِيِّ: ذكر بحذف

قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا هَلْ بَلَغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ⁽¹⁾.

الضمير المنصوب، (قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ)، وَقَالَ أَي: النَّبِيُّ ﷺ، وفي رواية: (ثُمَّ قَالَ:) بكلمة ثم بدل الواو (أَلَا) بالتخفيف أَيْضًا (هَلْ بَلَغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ)

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على تحريم دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم بعضهم على بعض، والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال له هذا على عمومه أعني التحريم أم لا فأما أن يكون على العموم من كل الجهات فلا بدليل الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلُمَ﴾ [النساء: 148] فلا يذكر أحد من المسلمين أخاه المسلم بسوء إلا من ظلم ظلاماً فله أن يذكر السوء الذي فعل معه لكن بقدر ما عدا عليه فإنه إن زاد على ذلك عاد ظالماً ثانياً والله عز وجل يقول: ﴿فَمَنْ آعَنَكَ عَلَيْهِمْ قَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعَنَكَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: 194]، وأما السنة فقد قال ﷺ: «لا غيبة في فاسق» ولها شروط:

منها: أن يكون متظاهراً بفسقه يحب أن يشهر عنه فلا غيبة فيه إذ ذاك ومن العلماء من قال إنما يكون ذلك إن تذكر حال فسقه عند من يقدر أن يغير عليه أو يستعين به في ذلك أو نحززه عنه فأما إن كان لغير هذه الوجوه فممنوع وتأولوا الحديث بأن قالوا معناه: ولا تغتب فاسقاً وقد قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم لا بحقها» فإذا أخذ واحد منها بحقه فلا يتناول التحريم وقد قال ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم لا عن طيب نفس منه» فإن كان عن طيب نفس منه فلا يتناوله التحريم، والآي والأحاديث في هذا كثيرة فما بقي أن يكون التحريم إلا خاصاً فهو إذا لم يكن عليها حق من وجه من الوجوه: يا هذا قد ثبت لك حرمة فإن وافقت زادت الحرمة حرمة أخرى وهي قوله عز وجل: «من أهان لي ولبياً فقد آذني بالمحاربة وأنا أسرع إلى نصر عبدي المؤمن» وزادها تأكيداً بقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا حَقًّا عَلَيْهِ نَفْرُ الْكُوفِينَ﴾ [الروم: 47] فإن اتبعت النفس هواها أذهبت ما لك من الحرمة وعاد مكانها محنة أعادنا الله من ذلك بمنه وقد ورد رب مكرم لنفسه وهو لها مهين.

وفيه دليل: على أن تسمية الشهور وعددها بمقتضى الحكم الرباني لا عرفي ولا لغوي يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض» إلى قوله: «وشعبان» قوله ﷺ: «قد استدار» أي: استقر الأمر فيه ورجع مثل ما كان يوم خلق السماوات والأرض لأن العرب كانوا يحججون في كل عام شهراً ثم ينقلونه إلى شهر ثان ففرض الحج، وكان الحج في تلك السنة على ما ذكرنا من عاداتهم في ذي القعدة فأقام الحج بالناس في تلك السنة أبو بكر رضي الله عنه بأمر النبي ﷺ فلما كان في سنة عشرة من الهجرة وهي التي حج فيها رسول الله ﷺ دار الحج على عاداتهم إلى ذي الحجة وهو الشهر الذي جعل الله فيه الحج يوم خلق السماوات والأرض، وفيه حج إبراهيم وجميع الأنبياء عليهم السلام فلذلك قال عليه السلام: «قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض» أي: على وضعه الذي اقتضته الحكمة الربانية عند خلق السماوات والأرض.

وفيه دليل: على أن دوران الأشهر يُسمى زماناً يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام الزمان قد =

مَرَّتَيْنِ فهو من الحديث لكن الراوي فصل بينه وبين ما قبله بقوله : وكان محمد الخ.

استدار وهي الأشهر كما ذكرنا وقوله عليه السلام : «حرم» أي : جعل لها حرمة ليست لغيرها وفائدة الإخبار لنا بتلك الحرمة أن نحترمها بتعميرها بالطاعات وترك المخالفات يشهد لذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ في كتابه : ﴿فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة : 36].

وهنا بحث : وهو أن يقال ما الحكمة في أن جعلت على هذا الموضع مفرقة تفريقا مختلف الوضع وجعلت في آخر السنة أكثر من السنة هل هذان البحثان تعبد لا يعقل لهما معنى أولهما معنى معقول من جهة الحكمة فإن قلنا تعبد فلا بحث ولا ندبنا إلا لبحث الاعتبار وإن قلنا لحكمة فما هي فنقول والله أعلم في البحث الأول وهو كون رمضان لم يسم هذه التسمية وفيه من الخير العظيم ما هو فيه بحيث لا يخفى وأما من الأجر فقد عرف ولو لم يكن فيه إلا قوله ﷺ : «من قامه إيمانا غفر له ما بينه وما بين رمضان» وكون أول ليلة منه تفتح أبواب الجنان وتغلق أبواب النيران وتصفد الشياطين وذلك أن الفرق بينهم حرمة رمضان من أجل العمل الخاص به وهو الصوم وحرمة هؤلاء منة من الله تعالى وتفضل بغير شيء يوجب ذلك والله عَزَّ وَجَلَّ يفضل على من يشاء من عباده حيوانا كان أو جمادا بسبب أو بغير سبب لحكمة أو غيرها لا يعلمها إلا هو عَزَّ وَجَلَّ لكن إن اتبعناها بمقتضى أدلة الشرع تجدها رحمة لنا وتفضلاً علينا لأنك تجد كل شيء فضله المولى سبحانه من الزمان والمكان والقول والجماد أو أي شيء كان من جميع المخلوقات تجد الفائدة في ذلك تعود علينا وهو الغني المستغني ومما يؤكد هذا قوله تعالى : ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الباقية : 13].

ومنها : ما جاء بتخصيص الأجر بنص الشارع عليه السلام في الأعمال التي للأزمة المعظمة والأمكنة المحترمة والجمادات المباركة فالنص في كل واحد منها مثل قوله ﷺ في الحجر الأسود : «إنه يمين الله في الأرض يشهد يوم القيامة لمن يستلمه» ومثل صوم يوم عاشوراء يكفر السنة إلى غير ذلك إذا تتبعته تجد الخير كله في ذلك بفضل الله علينا جعلنا الله ممن سعد بذلك في الدارين.

وأما الجواب عن البحث الثاني : فهو كونه عَزَّ وَجَلَّ وصفها في هذا الموضع فأما من طريق الحكمة النظام فإن الأفخر من الأشياء يزين به أول النظام ووسطه وآخره فلما نظمت القدرة درر الأشهر في سلك الاجتماع جعلت لاستفتاح النظام بشهر حرام ووسطه شهر حرام وهو رجب ثم ثالثهما في مناظرة الحسن شهر رمضان وفصل بينهما بدرة شهر شعبان الذي فهم سيدنا ﷺ حسن نظم القدرة في الأشهر فزاد وسطها حسنا بترقيق شعبان الذي بكثرة الصوم فيه لقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان ولا رأيت أكثر صوما منه شعبان حتى أضيف الشهر إليه عليه السلام فليل شهر نبيكم شعبان فجاءت حرمة محمدية وسط حرمتين ربانيتين شعبان شهر محمد عليه السلام ورجب رمضان شهران ربانيان فحسن النظام واستنار وكذلك كانت سابقة الإرادة فيه ولم يظهر لنا إلا عند بروزها في الوجود وفي ذلك دلالة على علو قدرة ﷺ لأنه ما تجد شيئا رفعته القدرة إلا ومن جنسه ما رفعته السنة المحمدية حتى =

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: أليس يوم النحر.

يكون له عليه السلام خصوص في كل نوع وحال من جميع الترفيعات وختم آخر نظام السنة بشهرين حرامين وفي تفصيل آخر السنة بأن كان فيه شهران حرامان وجوه من الحكمة: منها: أن الختام له أبدا علم زائد بمقتضى الحكمة الربانية قال تعالى: ﴿يَخْتَمُ بِكَ﴾ [المطففين: 26] وقال عليه السلام: «الأعمال بخواتمها» فإذا حسنت الخاتمة حسن الكل وزاد حسنا على حسن وإن كان الكل حسنا فزيادة حسن الآخر إبلاغ في الحسن وإشارة بترفيعه ﷺ لما أن كان عليه السلام خاتم الأنبياء وهو سيدهم جعلت الأشياء على شبه نظام أشخاص الأنبياء عليهم السلام ترتيبا متناسبا وحكمة عظيمة أبدع فيما أحكم وأحكم فيما أبدع. وفيه إشارة: إلى اللطف منه جل جلاله له بعباده لأنه من غفل أو كان له عذر في السنة كلها جعل له في آخرها تكثير في عدد ذوي الحرمة لعله يحصل له حرمة فيا لله ما أحسن نظمه سبحانه وأكثر فضله وأتم على من عقل عنه نعمته.

وفي قوله ﷺ: «أي شهر وأي بلد وأي يوم» وجوه من الفقه والأدب والحكمة:

فمنها: أن اجتماع من له حرمة تأكيد في الحرمة وأنه لا تسقط حرمة أحد حرمة غيره يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام بعد ما بين تأكيد حرمة الدماء وما ذكر معها فدل على تأكيد حرمة اجتماع حرمة الشهر والبلد واليوم فأبقى لكل ذي حرمة حرمة في الزمن الفرد.

وفيه دليل من الأدب: أن السيد إذا سأل أو العالم إذا سأل عما قد علم يرد الأمر في ذلك إليه لأنه لا يسأل عن ذلك عبثا وإنما يسأل الحكمة لا يعلمها المسؤول يؤخذ ذلك من قول الصحابة رضي الله عنهم: الله ورسوله أعلم وهم عالمون بما سألهم عنه فظهرت بعد الحكمة التي من أجلها سألهم عن ذلك وهي تأكيد الحرمة بخلاف ما إذا سأل عن شيء يجهله كثير من الناس فمن النبل إصابة المقصود والإفصاح به مثل قوله ﷺ: «أي شيء من الشجر يشبه المؤمن» فوقع الناس في شجر البادية قال عبد الله بن عمر فوقع في قلبي أنها النخلة فاستحييت أن أتكلم فقال رسول الله ﷺ: «هي النخلة» فقلت بعد ذلك لأبي وقع في نفسي أنها النخلة فقال عمر وددت أن قتلته لأن المقصود من هذا الاختيار جودة الخواطر وحدة القرائح فإذا جابوب بما يصلح في ذلك سر به السائل ومن أجل ذلك قال عمر لابنه تلك المقالة لأنه إذا قال ما يعجب رسول الله ﷺ فهي النعمة الكبرى وقد يحصل له منه دعوة حسنة فيزداد الخير.

وفيه من الحكمة: إن تمثل ما لا يعرف قدره بما يعرف قدره حتى يحصل للسامع معرفة الفائدة التي قصد أن يفهمها يؤخذ ذلك من أنه لما أراد سيدنا ﷺ أن يخبره عن عظيم حرمة الدماء والأموال والأعراض مثل ذلك لهم بجمع حرمة هذه الثلاثة أشياء التي كانوا يعرفون حرمتها.

وفيه من الفقه: أن الأشياء إذا كان الحكم فيها واحدا وإن كثرت فإن من الفصاحة جمعها بتعدادها وأسمائها ويذكر الحكم مفردا لأنها وإن كثرت كالشيء الواحد يؤخذ من جمعه عليه السلام تلك المحرمات الثلاثة وفي سكوته عليه السلام بعد قوله الله ورسوله أعلم استدعاء لجلب القلوب لما يلقى إليها بعد ودلالة على الوفا وهو من الشيم المحمودة وفي ذكره عليه السلام هذه المواطن وهو عليه السلام قد بينها في غير ما حديث دلالة على عظيم الأجر فيها =

وقد مضى الحديث أولاً في كتاب العلم في باب: قول النَّبِيِّ ﷺ: رَبِّ مَبْلَغٍ

لمن احترامها وعظم الوزر على فاعل شيء من المحظور فيها. وفيه دليل: على وجوب تبليغ العلم ونشره يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «ألا ليلغ الشاهد الغائب» ومما يقوي ذلك قوله عليه السلام: «طلب العلم فرض على كل مسلم» وقوله عليه السلام: «إن الله لما أخذ العهد على الجاهل أن يتعلموا أخذ العهد على العلماء أن يعلموا» أو كما قال عليه السلام وقد قال ﷺ: «إذا ظهرت الفتن وشتم أصحابي فمن كان عنده علم فكتمه فهو كجاحد ما أنزل الله على محمد» وقال الله تعالى: ﴿لَتَنبِئَنَّهُ لَتَأْيِينَ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: 187] وهذا العلم هو الذي واجب نقله وتعليمه هو علم الكتاب والسنة اللذين هما الثقلان الذي أخبر الصادق ﷺ بقوله: «لن تضلوا ما تمسكتم بهما» والآي والأحاديث في هذا كثيرة لمن تتبعها وفهمها. وفيه دليل: على أن الخير في السلف الأول كثير وإنه في الآخر قليل وقد عاد أقل من القليل فإنا لله وإنا إليه راجعون يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: لعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه فجعل الرجاء في البعض من يبلغه في الواعي له وذلك هو الخير كما جعل عدم الخير الذي هو ترك الوعي في الأقل ممن سمعه وجعل عليه السلام تفضيل من يوعاه في الأخذ وإن بعد على بعض من سمعه ولم يرعه هم الأقل.

وفيه دليل: على أنه ليس الفائدة في العلم نفسه وإنما الفائدة في العلم به الذي كني عنه بالوعي لأن العلماء قالوا معنى أوعى له أي اعمل به ومما يقوي ذلك قوله عليه السلام: «اتقوا العالم الفاسق والعايد الجاهل فإنهما مضلة للمضلين» أو كما قال عليه السلام في قوله ﷺ: «اللهم اشهد مرتين» هنا بحث لم يجعلها مرتين ولم يجعلها ثلاثاً على عادته ﷺ في الأمور التي لها بال وما الحكمة في قوله أشهد فإنما جعلها اثنتين ولم يجعلها أكثر؟ فإنه ﷺ نحا بها منحى الشهادة بأن قطع بحقوق قد تكون بشاهدين فهذه شهادتان.

وأما الحكمة في قوله ذلك وهو يعلم أنه شاهد ويعلم بذلك لوجوه: منها: الفائدة في الإعذار والإنذار.

ومنها: موافقة حكمة الكتاب العزيز فإن الله عَزَّ وَجَلَّ يقول فيه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْكَافِرِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] لأن إعلامه عَزَّ وَجَلَّ بأنه يعلم إنه لرسوله شهادة له برسالته أو تحقيقاً لها فأراد رسول الله ﷺ أن يشهد له بالتلبية كما يشهد له بالرسالة.

وفيه دليل: على أن من رفع له قدراً فهو في امتثال الأوامر أشد من غيره رداً على بعض الذين يدعون الأحوال ويقولون قد سقطت عنهم الأعمال لأنهم في الحضرة وهذا هذيان وخبال عارض في الدماغ يؤخذ ذلك من توصيته عليه السلام في الإيلاء والإنذار.

وهنا إشارة: وهي إذا كان هذا السيد ﷺ الذي قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وطبع على الرحمة والشفقة حتى إنه عليه السلام في المواضع الموهولة يقدم حق أمته على نفسه المكرومة لعظم ما طبع ﷺ عليه من الرحمة وجاء عليه السلام في هذا الموطن الذي هو موطن الوداع أجمل لهم في الإنذار والتبيين ما قد صرح لهم في جميع مدة صحبته لهم ثم بعد ذلك رجع إلى النظر في ما به يخلص نفسه المكرومة مما كلفه الله تعالى به بقوله عليه السلام: «ألا هل =

أوعى من سامع، وأخرج بعضه أيضًا في العلم في باب: يبلغ الشاهد الغائب،

بلغت» لأن معناه أني لم أترك شيئاً مما أمرتني به إلا بلغته مفسراً ومجملاً فما بالك بالكثير الأثقال منا كيف يشتغل بغيره عن خلاص نفسه لا سيما مع كبر السن وقرب الحماة. وفي هذا دليل على فضل أهل الطريق الذي عملوا في أمر الدنيا على الإغضاء والتجاوز عن الإخوان وفي الدين على الشح عليه والاهتمام حتى إنه ذكر عن بعضهم أنه شكاه له أهله الجوع فقال لهم لأن أموت وأدخل الجنة وأنتم جياع خير عندي من أن أترككم شباعاً وأدخل النار وقال بعضهم على دينك فشح كما يشح صاحب الدرهم على درهمه وفي قوله ﷺ: «وستلقون ربكم فيسألکم عن أعمالکم» إرشاد إلى تحقيق الإيمان والتحضير على توفية جميع الأحكام من تحليل وتحريم وغير ذلك فجمع عليه السلام في إجماله في هذا اللفظ اليسير كل ما جاء به وشرحه في الزمان الطويل فسبحان من أيده بالفصاحة وحسن اختصار الكلام والإبلاغ في توفية بديع المعاني مع بديع الاختصار وقد قال أهل البلاغة في الكلام: إن البليغ يطول ليبين ويختصر ليحفظ. وقد أتى ﷺ في هذين الوجهين أتم مراد وأحسن مساق ولا يعرف ذلك إلا من عرف سنته وتبعها.

وفيه إشارة: إلى التخويف والترهيب يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «فيسألکم عن أعمالکم» فإذا كان الحاكم العدل يسأل المقتصر المسكين فأی تهديد أكبر منه لمن عقل وهو عز وجل يقول في محكم التنزيل: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيرَةً﴾ [الأنبياء: 47] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [٧] وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﷻ [الزلزلة: 7 - 8] ومن أكبر الدلالة على أن كلامه عليه السلام بتأييد من الله تعالى وإلهام منه وقد قال ذلك جماعة من العلماء في معنى قوله تعالى: ﴿لَتَحْكُمَ بِحَنِ النَّاسِ بِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] فقالوا معنى أراه أي: ألهمه فهو وحي إلهام فالجميع من عند الله تعالى إما وحي بواسطة الملك وإما وحي إلهام يشهد لذلك أنك إذا تأملت كلامه ﷺ تجده يحذو حذو الكتاب العزيز ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82] مثل كلامه عليه السلام الذي نبهنا عليه آنفاً كيف هو صيغته صيغة الإخبار وضمنه أكبر التهديد كقوله الله جل جلاله: ﴿فَاتَّشَوْا فِي مَنَازِكِهِمْ وَلُكَا مِنْ رَزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: 15] ظاهره الإباحة وفي ضمنه عظيم التخويف والتهديد يؤخذ ذلك من أنه عز وجل قد قال في كتابه العزيز: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ وقال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: 18] إلى غير ذلك من الأحكام التي بينها عز وجل لنا كيف نتصرف بها في المشي وغيره بمقتضى قوله تعالى: ﴿مَا قَرَأْتَ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 38] ثم أباح عز وجل لنا المشي في منابكها بعد التبيين والتعليم حتى لا يبقى لأحد حجة ثم ختم الآية بقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: 15] فيعرفكم كيف كان مشيكم من حسن أو قبيح فإنه أخبرك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كَأَنَّ عَيْنَكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: 61] بقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَيْنٌ﴾ [ق: 18] وقوله عز وجل: ﴿وَقَالَ رَبُّنَا هَذَا مَا لَدَيْ عَيْنٍ﴾ [ق: 23] كلما كتبتك عليك حاضر فانظر لم يغادر منه شيئاً فحسبك حالك إن عنيت به فالأمر والله عظيم وقوله عليه السلام: «لا ترجعوا بعدي ضللاً يضرب بعضهم رقاب بعض».

6 - باب الْأُضْحَى وَالْمَنْحَرِ بِالمُصَلَّى

5551 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ» قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: «يَعْنِي مَنْحَرَ النَّبِيِّ ﷺ».

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي كِتَابِ الْحَجِّ فِي بَابِ: الْخُطْبَةِ فِي أَيَّامِ مَنْى، وَأَخْرَجَ بَعْضُهُ أَيْضًا فِي كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ فِي بَابِ: مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي التَّفْسِيرِ وَفِي الْفَتَنِ.

6 - باب الْأُضْحَى وَالْمَنْحَرِ بِالمُصَلَّى

(بَابُ الْأُضْحَى وَالْمَنْحَرِ) بِالْمِيمِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَالنَّحْرِ بِدُونِ الْمِيمِ (بِالمُصَلَّى) أَي: مَوْضِعُ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَالْمَقْصُودُ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ السَّنَةِ فِي ذَبْحِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَنْ يَذْبَحَ فِي الْمُصَلَّى لَثْلًا يَذْبَحُ أَحَدَ قَبْلِهِ، فَيَذْبَحُوا بَعْدَهُ بَيَقِينَ وَلِيَتَعَلَّمُوا أَيْضًا صِفَةَ الذَّبْحِ فَإِنَّهُ مِمَّا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانٍ وَلِيَبَادِرُوا أَيْضًا إِلَى الذَّبْحِ كَمَا قَالَ ﷺ أَوَّلَ مَا نَبِهَ بِهِ أَنْ «نُصَلِّيَ ثُمَّ نَنْصَرِفُ فَتَنْحَرُ».

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَشْدُودَةِ نِسْبَةً إِلَى أَحَدِ أَجْدَادِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) أَبُو عَثْمَانَ الْهَجِيمِيُّ الْبُصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) أَي: ابْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) أَي: ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ) قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: «يَعْنِي مَنْحَرَ النَّبِيِّ ﷺ» وَهَذَا مَوْقُوفٌ.

هنا بحث هل يكون على ظاهره فيكون حسياً أو يكون معنوياً أو المجموع احتمال هو الأظهر والله أعلم أنه المجموع فإنه المناسب لوضع الحديث لأنه أجمل ما قد فسرهُ وبينهُ فهما بينا فالمحسوس منه على ظاهره مثل قوله عليه السلام: «حتى يكون بعضكم يسبي بعضاً وبعضكم يقتل بعضاً» وقد قال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يعرف المقتول فيما قتل ولا القاتل فيما قتل» أو كما قال والأحاديث فيه كثيرة متنوعة وأما في المعنى فمثل قوله عليه السلام: «قطعتم ظهر الرجل» حين مدحوه في وجهه ومثل قوله عليه السلام: «لا يسب الرجل أباه» قالوا: «وكيف يسب الرجل أباه؟ فقال ﷺ: «يسب أبا الرجل فيسب الرجل أباه» وأي قطع عنق أكبر من العقوق وهذا النوع أيضاً في الآثار كثيرة وأنواعه متعددة ومعنى قوله عليه السلام: «ضالاً» خارجين عن الطريقة المحمدية، جعلنا الله من خير أهلها بمنه.

5552 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْبُحُ وَيَنْحَرُ بِالْمُصَلَّى».

7 - باب: فِي أَضْحِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، وَيُذَكَّرُ سَمِينَيْنِ

ومطابقته للترجمة من حيث إنه لما كان منحره ﷺ معلوماً بالمصلى علم منه الترجمة بجزءيها.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ كَثِيرٍ) بالمثلثة (ابن فَرْقَدٍ) بفتح الفاء والقاف بينهما راء ساكنة وبالذال المهملة، (عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْبُحُ وَيَنْحَرُ بِالْمُصَلَّى» وهذا مرفوع، وهو اختلاف على نافع، وقيل: بل المرفوع يدل على الموقوف لأن قوله في الموقوف كان ينحر في منحر النبي ﷺ يريد به المتصل بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك، قَالَ ابن التين: هو مذهب مالك أَنَّ الإمام يبرز أضحيته للمصلي فيذبح هناك، وبالع بعض أصحابه وهو أبو مصعر من لم يفعل ذلك لم يؤتم به.

وَقَالَ ابن بطال: هو سنة للإمام خاصة عند مالك، قَالَ مالك فيما رواه ابن وهب: إنما يفعل ذلك لثلا يذبح أحد قبله.

وَقَالَ ابن العربي: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ومالك: لا يذبح حتى يذبح الإمام إن كان ممن يذبح قَالَ: ولم أر له دليلاً.

7 - باب: فِي أَضْحِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، وَيُذَكَّرُ سَمِينَيْنِ

(باب: فِي أَضْحِيَةِ) وفي رواية ابن عساكر: فِي ضَحِيَةِ (النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ) تشية كبش وهو فحل الضأن في أي سن كان واختلف في ابتدائه ف قيل إذا أثنى وقيل: إذا أربع.

(أَقْرَنَيْنِ) أي: صاحبي القرن يعني لكل منهما قرنان، (وَيُذَكَّرُ) أي: فِي صفة الكبشين (سَمِينَيْنِ) أي: كبشين سمينين، وروى الترمذي من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الْأَضْحَى الْكَبْشُ»، وروى أبو داود

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ،

من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: الأقرن، ثم إن ذكر سمينين في بعض طرق حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ حِجَاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَدْ سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْهُ وَلَيْسَ فِيهِ سَمِينِينَ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ شُعْبَةَ.

وله طريق أخرى أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَوْ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَضْحَى اشْتَرَى كَبْشِينَ عَظِيمِينَ سَمِينِينَ أَقْرَنِينَ أَمْلَحِينَ مُوجُوعِينَ فَذَبَحَ أَحَدَهُمَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَالْآخَرَ عَنْ أُمِّتِهِ مِنْ شَهِيدٍ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ وَلَهُ بِالْبَلَاغِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، لَكِنْ وَقَعَ فِي النُّسخة: ثَمِينِينَ بِالمثلثة بدل السنين والأول أولى، وابن عقيل المذكور في سند مختلف فيه، وقد اختلف عليه في إسناده فَقَالَ زهير بن مُحَمَّدٍ وشريك وعبيد الله بن عمر وكل عنه، عن علي بن الحسين عن أبي رافع، وخالفهم الثَّوْرِيُّ كما ترى، ويحتمل أن يكون له في هذا الحديث طريقان وليس في روايته في حديث أبي رافع لفظ: سمينين، وأخرج أَبُو داود من وجه آخر عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَبْشِينَ أَقْرَنِينَ أَمْلَحِينَ مُوجُوعِينَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمَوْجُوعُ يَعْنِي بَضْمَ الْجِيَمِ وَبِالْهَمْزَةِ مَنْزُوعَ الْأَنْثَيْنِ وَالْوَجْأَ الْخِصَاءَ، وَفِيهِ: جَوَازُ الْخِصْيِ فِي الضَّحِيَّةِ، وَقَدْ كَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِنَقْصِ الْعِضْوِ لَكِنْ لَيْسَ هَذَا عَيْبًا لِأَنَّ الْخِصَاءَ يَفِيدُ اللَّحْمَ طَيِّبًا وَيَنْفِي عَنْهُ الزَّهْمَةَ وَسُوءَ الرَّائِحَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ: ضَحَّى بِكَبْشٍ فَحِيلَ، أَي: كَامِلُ الْخَلْقَةِ لَمْ يَقْطَعْ أَنْثِيَاهُ يَرُدُّ رِوَايَةَ مُوجُوعِينَ، وَتَعَقَّبَ: بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ فِي وَقْتَيْنِ، وَقَدْ قَالُوا بِاسْتِحْبَابِ التَّضْحِيَّةِ بِالْأَقْرَنِ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَجَمِّ مَعَ الْإِتْفَاقِ عَلَى جَوَازِ تَضْحِيَّةِ الْأَجَمِّ وَهُوَ الَّذِي لَا قَرْنَ لَهُ وَاخْتَلَفُوا فِي مَكْسُورِ الْقَرْنِ.

(وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ) بَضْمَ الْهَمْزَةِ (ابْنُ سَهْلٍ)

قَالَ: «كُنَّا نُسَمِّنُ الْأُضْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ».

5553 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ، وَأَنَا أُضْحِي بِكَبْشَيْنِ».

واسمه أسعد الصحابي، وادعى ابن التين أنه من كبار التابعين وولد في حياة النبي ﷺ وليس له حديث.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: سَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَرَكَ عَلَيْهِ وَهُوَ أَخَذَ السَّنَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِمَّنْ يَكْنَى بِأَبِي أَمَامَةٍ.

(قَالَ: «كُنَّا نُسَمِّنُ الْأُضْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ»): أَي: يَسَمِّنُونَهَا أَيْضًا وَهَذَا التَّعْلِيلُ، وَصَلَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ عِبَادِ بْنِ الْعَوَامِ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِهِ وَلَفْظُهُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ اشْتَرَى أَحَدَهُمُ الْأُضْحِيَّةَ فَيَسَمِّنُهَا فَيَذْبَحُهَا فِي آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ، قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا الْحَدِيثُ عَجِيبٌ.

قَالَ ابْنُ التِّينِ: كَانَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ يَكْرَهُ تَسْمِينَ الْأُضْحِيَّةِ لِثَلَا يَتَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ وَقَوْلُ أَبِي أَمَامَةٍ أَحَقُّ، قَالَهُ الدَّادُودِيُّ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ لَفْظُ: ابْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ، وَأَنَا أُضْحِي بِكَبْشَيْنِ»): قَالَ فِي الْمَصَابِيحِ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ عَادَتَهُ ﷺ فَيَكُونُ دَلِيلًا لِلْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَفْضَلِيَةِ الضَّأْنِ فِي الضَّحَايَا ضَرُورَةً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَؤَاطَبْ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ الْأَفْضَلُ، لَكِنْ مِنْ نَظَرٍ إِلَى أَكْثَرِ اللَّحْمِ كَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: الْأَفْضَلُ الْإِبِلُ ثُمَّ الْبَقَرُ.

وقد أخرج البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما: كان النبي ﷺ يضحي بالجزور أحياناً وبالكبش إذا لم يجد جزوراً، لكن في سنده عبد الله بن نافع وفيه مقال فلو سلم كان نصاً في موضع النزاع.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهو من إفراده.

5554 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ».....

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وسقط في رواية أبي ذر لفظ: ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عَبْدُ اللَّهِ بن زيد الجرهمي وفي رواية أبي ذر حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْكَفَأَ) بالهمز بعد الفاء، أي: انعطف ومال (إِلَى كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ) تشنية: أقرن وهو الكبير القرن (أَمْلَحَيْنِ) تشنية: أملح بالمهمله، وهو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر، قال أبو عبيدة عن الكسائي وأبي زيد.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هو الأغبر، وزاد الحَطَّابِيُّ: هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود.

وَقَالَ ابن الأعرابي: الأبيض الخالص، وبه تمسك الشافعية في تفضيل الأبيض في الضحية، وقيل: الذي تعلوه حمرة، وقيل: هو الذي ينظر في سواد ويأكل في سواد ويمشي في سواد ويبرك في سواد، أي: أن مواضع هذه منه سود وما عدا ذلك أبيض، وحكى ذلك الماوردي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو غريب، وعبارة العين الملحة والملح بياض يشوبه شيء من سواد وكبش أملح وعنب ملاحي لضرب منه في حبه طول، وعبارة الْجَوْهَرِيُّ وابن فارس: الأملح الأبيض يخالط بياضه سواد، وقد أملح الكبش إملاحا، ولعله ﷺ اختار ذلك لحسن منظره وشحمه وطيب لحمه، لأنه نوع يتميز عن جنسه.

(فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ) وفيه: أن الذبح بيده أفضل إذا كان يحسن الذبح، واستدل بالحديث على اختيار العدد في الأضحية، ومن ثمة قالت الشافعية: إن التضحية بسبع شياء أفضل من البعير لأن الدم المراق فيها أكثر والثواب يزيد بحسبه وأن من أراد أن يضحي بأكثر من واحد يعجله، وحكى الروياني من الشافعية: استحباب التفريق على أيام النحر.

قَالَ النَّوَوِيُّ: هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة كذا قال، والحديث دال على اختيار التشنية ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحي بعدد فضحى أول يوم

تَابَعَهُ وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ، وَحَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ.

بائنين ثم فرّق البقية على أيام النحر أن يكون مخالفاً للسنة .
وفيه أَيضاً : أَنَّ الذَّكَرَ فِي الْأُضْحِيَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْأُنْثَى وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَعَنْهُ رَوَايَةُ أَنَّ الْأُنْثَى أَوْلَى، وَحَكَى الرَّافِعِيُّ فِيهِ قَوْلَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ :
أَحَدُهُمَا : عَنْ نَصِهِ فِي الْبُيُوطِيِّ الذَّكَرَ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَطْيَبُ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ .
وَالثَّانِي : أَنَّ الْأُنْثَى أَوْلَى قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي جُزْءِ الصَّيْدِ عِنْدَ التَّقْوِيمِ وَالْأُنْثَى أَكْثَرُ قِيَمَةً فَلَا يَفْدَى بِالذَّكَرِ أَوْ أَرَادَ الْأُنْثَى الَّتِي لَمْ تَلِدْ .
وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : الْأَصَحُّ أَفْضَلِيَّةُ الذَّكَرِ عَلَى الْإِنَاثِ فِي الضَّحَايَا، وَقِيلَ :
هُمَا سَوَاءٌ .

وفيه : اسْتِحْبَابُ مِبَاشَرَةِ الْمَضْغِيِّ الذَّبْحِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ مَرَّ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ اسْتِحْسَانِ الْأُضْحِيَّةِ صِفَةً وَلَوْناً، قَالَ الْمَاورِدِيُّ : إِنْ اجْتَمَعَ حَسَنُ الْمَنْظَرِ مَعَ طَيِّبِ الْمَخْبَرِ فِي اللَّحْمِ فَهُوَ أَفْضَلُ وَإِنْ انْفَرَدَا فَطَيِّبُ الْمَخْبَرِ أَوْلَى مِنْ حَسَنِ الْمَنْظَرِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَفْضَلُهَا الْبِضَاءُ، ثُمَّ الصَّفَرَاءُ، ثُمَّ الْغَبَرَاءُ، ثُمَّ الْبَلْقَاءُ، ثُمَّ السُّودَاءُ .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، والحديث من إفراده أَيضاً .

(تَابَعَهُ) أَي : تَابَعَ عَبْدُ الْوَهَابِ الْمَذْكُورَ (وَهَيْبٌ) مُصَغَّرُ وَهَبٍ هُوَ ابْنُ خَالِدِ الْبَصْرِيِّ فِي رَوَايَتِهِ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذِهِ الْمَتَابَعَةَ مِنْ طَرِيقِهِ كَذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ مَتَابَعَةٌ وَهَيْبٌ مُقَدِّمًا عَلَى قَوْلِهِ : وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَرٍّ بِالْعَكْسِ وَالصَّوَابُ : رَوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ لِأَنَّ وَهَيْبًا إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مَتَابَعًا لِعَبْدِ الْوَهَابِ الثَّقَفِيِّ .

(وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ عَلِيَّةٍ، (وَحَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ، (عَنْ ابْنِ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا قَالَ هُنَا : وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ، وَفِي رَوَايَةِ وَهَيْبٍ تَابَعَهُ لِأَنَّ الْقَوْلَ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ إِذَا كَانَ

5555 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ صَحَابًا،

على سبيل المذاكرة، وأما المتابعة فهي عند النقل والتحميل كذا قَالَ ابن التين. وتعقبه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بأنه لو كان هذا على إطلاقه لم يخرج الْبُخَارِيُّ طريق إسماعيل في الأصول ولم ينحصر التعليق الجازم في المذاكرة، بل الذي قَالَ: إن الْبُخَارِيَّ لَا يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَذَاكِرَةِ لَا مُسْتَدَلَّ لَهُ، ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ إسماعيل قد وصله الْبُخَارِيُّ بعد أربعة أبواب في أثناء حديث وهو مصير منه إلى أن الطريقتين صحيحتان وهو كذلك لا اختلاف سياقهما، وأما حديث حاتم بن وردان فقد وصله مسلم كذا قاله الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنَّ مسلمًا ما ذكر حديث حاتم بن وردان إلا في باب: من ذبح قبل الصلاة نعم ذكر في باب: الضحية بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده. (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بفتح العين الجزري الحراني سكن مصر قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ يَزِيدَ) من الزيادة هو ابن جيب أَبُو رجاء المصري بيَّنه المصنف في كتاب الشركة.

(عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مرثد بفتح الميم والمثناة بينهما راء ساكنة وآخره دال مهملة هو ابن عَبْدَ اللَّهِ اليزني بالتحية المصري.

(عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) الجهني (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا) يشمل الضأن والمعز (يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ صَحَابًا) ويروي على أصحابه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يحتمل أن يكون الضمير لِلنَّبِيِّ ﷺ ويحتمل أن يكون لعقبة. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الظاهر أنه لِلنَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَيْضًا: فعلى كل فيحتمل أن يكون الغنم ملك النَّبِيِّ ﷺ وأمر بقسمها بينهم تبرعًا، ويحتمل أن يكون من الفداء، وإليه جنح الْقُرْطُبِيُّ حيث قَالَ في الحديث: إن الإمام ينبغي له أن يفرق الضَّحَايَا على من لم يقدر عليها من بيت مال المسلمين.

وَقَالَ ابن بطال: إن كان قسمها بين الأغنياء فهو من الفداء، وإن كان خصَّ بها الفقراء فهي من الزكاة، وقد ترجم له الْبُخَارِيُّ في الشركة باب: قسمة الغنم

فَبَقِيَ عَتُودٌ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ضَحَّ أَنْتَ بِهِ».

والعدل فيها وكأنه فهم أن النبي ﷺ بيّن لعقبة ما يعطيه لكل واحد منهم وهو لا يأمر إلا بالعدل وإلا لو كان وكل ذلك لرأيه لعسر عليه، لأن الغنم لا يتأتى فيها قسمة الأجزاء، وأمّا قسمة التعديل فيحتاج إلى رد لأن استواء قسمتها على التحرير بعيد، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويحتمل أن يكون النَّبِيُّ ﷺ ضَحَّى بها عنهم ووقعت القسمة في اللحم فيكون القسمة قسمة الأجزاء هذا.

(فَبَقِيَ) منها (عَتُودٌ) بفتح العين المهملة وضم المثناة الفوقية الخفيفة، وهو من أولاد المعز خاصة ما قوي ورعى وأتى عليه حول والجمع أعَدَّة وعُتْدَان وعُدَّان بالإدغام.

وَقَالَ ابن بطل: العتود الجذع من المعز ابن خمسة أشهر، وهذا يبيّن المراد بقوله في الرواية الأخرى عن عقبة كما مضى قريباً جذعة وأنها كانت من المعز، وزعم ابن حزم: أن العتود لا يقال إلا للجذع من المعز.

وتعقبه بعض الشراح بما وقع في كلام صاحب المحكم: أن العتود الجدي الذي استكرش، وقيل: الذي بلغ السفاد، وقيل: الذي أجذع، وعبرة الدَّأُودِيِّ أنه الجذع ولا يجوز الجذع من المعز في الضَّحَايَا، وإنما يجوز منه الشني وهو بعد دخوله في السنة الثانية، فالحديث خاص لعقبة لا يجوز لغيره إلا أبا بُرْدَةَ بن نيار الذي رخص له الشارع مثله دون غيرهما، وجزم ابن التين: بأنه منسوخ بحديث أبي بُرْدَةَ قَالَ: أو يكون سنّ العتود فوق الجذع.

(فَذَكَرَهُ) عقبة (لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ) ﷺ: «ضَحَّ أَنْتَ بِهِ» وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: ضَحَّ به أنت، وزاد البَيْهَقِيُّ في روايته من طريق يَحْيَى بن بُكَيْرٍ، عن الليث: ولا رخصة لأحد فيها بعدك، واستدلّ به على إجزاء التضحية بالشاة الواحدة، وكان المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أراد بإيراد حديث عقبة في هذه الترجمة وهي ضحية النَّبِيِّ ﷺ بكبشين الاستدلال على أن ذلك ليس على الوجوب بل على الاختيار فمن ذبح واحدة أجزأت عنه ومن زاد فهو خير، والأفضل الاتباع في الأَضْحِيَّةِ بكبشين، ومن نظر إلى كثرة اللحم قَالَ كالشافعي: الأفضل الإبل ثم الضأن ثم البقر، قَالَ ابن العربي: وافق الشَّافِعِيُّ أشهب من المالكية ولا يعدل بفعل النَّبِيِّ ﷺ شيء لكن

8 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ:

«ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»

5556 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ،

يمكن التمسك بقول ابن عمر رضي الله عنهما يعني الماضي قريباً: كان يذبح وينحر بالمصلّى فإنه يشمل الإبل وغيرها، قَالَ: لكنه صيغة عموم والتمسك بالصريح أولى وهو الكباش هذا.

وقد أخرج البيهقي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما كان النبي ﷺ يضحي بالمدينة بالجزور أحياناً وبالكباش إذا لم يجد جزوراً فلو كان ثابتاً لكان نصّاً في موضع النزاع لكن في سنده عبد الله بن نافع وفيه مقال وقد مرّ ذلك، وسيأتي حديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر في باب: من ذبح ضحيته غيره، وقد ثبت في حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أمر بكباش أقرن يطأ في سواد وينظر في سواد ويبرك في سواد، فأضجعه ثم ذبحه ثم قَالَ: «بسم الله»، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى، أخرجه مسلم.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قولها يطأ في سواد تريد أن أظلافه ومواضع البروك منه وما أحاط بملاحظ عينيه من وجهه أسود وسائر بدنه أبيض.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن إعطاء النبي ﷺ ضحايا لأصحابه كأنه ذبح عنهم فيضاف إليه ﷺ.

8 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ:

«ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»

(بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ) أي: ابن نيار: («ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ») أشار بذلك إلى أن الضمير في قوله ﷺ في الرواية التي ساقها: «اذبحها» للجدعة التي تقدّمت في قول الصحابي: إنّ عندي داجناً جذعة من المعز.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطحّان الواسطي قَالَ: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) بضم الميم وفتح الطاء وكسر الراء المشددة بعدها

عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ضَحَّى خَالَ لِي، يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ، قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَأْنُكَ شَاءَ لَحْمٍ».....

فاء هو ابن طريف الكوفي، (عَنْ عَامِرٍ) هو الشَّعْبِيُّ، (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وسقط في رواية أبي ذر لفظ ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: ضَحَّى خَالَ لِي، يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة واسمه هاني بن نيار بكسر النون وتخفيف المثناة التحتية وآخره راء واسم جده عمرو بن عبيد وهو بلوي من حلفاء الأنصار، وقد قيل: إن اسمه الحارث بن عمرو، وقيل: مالك ابن هبيرة، والأول هو الأصح، وأخرج ابن منده من طريق جابر الجعفي، عن الشَّعْبِيِّ، عن البراء قَالَ: كان اسم خالي قليلاً فسماه النَّبِيُّ ﷺ كثيراً وَقَالَ: «يا كثير إنما نسكنا بعد صلاتنا»، ثم ذكر حديث الباب بطوله وجابر ضعيف، وأبو بُرْدَةَ ممن شهد العقبة وبدراً والمشاهد وعاش إلى سنة اثنتين، وقيل: خمس وأربعين، وله في البُخَارِيِّ حديث سيأتي في الحدود.

(قَبْلَ الصَّلَاةِ) أي: ذبح أضحيته قبل صلاة العيد فاللام للعهد.

(فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَأْنُكَ شَاءَ لَحْمٍ» أي: ليست بأضحية بل هو لحم ينتفع به كما وقع في رواية زيد إنما هو لحم يقدمه لأهله وسيأتي في باب: الذبح بعد الصلاة، وفي رواية فراس عند مسلم: ذاك شيء عجّلت لأهلك، وقد استشكل الحافظ العسقلاني الإضافة في قوله: «شاة لحم» وذلك أن الإضافة قسمان: معنوية ولفظية.

فالمعنوية: إما مقدرة بـ(من) كخاتم حديد، أو بـ(اللام) كغلام زيد، أو بـ(في) كضرب اليوم معناه: ضرب في اليوم.

وأما اللفظية: فهي صفة مضافة إلى معمولها كضارب زيد وحسن الوجه ولا يصح شيء من الأقسام الخمسة في شاة لحم.

وأجيب: بأنّ أبا بُرْدَةَ لما اعتقد أنّ شاته شاة أضحية أجاب ﷺ بقوله: «شاة لحم» موضع شاة غير أضحية.

وتعقبه العيني: بأنه جواب غير مقنع لظهور الإشكال فيه وبقائه أيضًا، ويمكن أن يقال: إنّ الإضافة بمعنى اللام، والتقدير: شاة واقعة لأجل لحم ينتفع

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ،

به لا لأجل أضحية لوقوع ذبحها في غير وقتها.

(فَقَالَ) أَي: أَبُو بُرْدَةَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا) بالجيم الشاة التي تألف البيوت وتستأنس وليس لها سن معينة، قيل: إنما لم يدخل التاء في داجن لأن الشاة ما يفرق بين الجنس وواحدة: بالتاء فتأنيثه وتذكيره يظهر بالوصف، وردّ هذا بأنّ هذا التقدير لا يصح هنا لأن قوله: (جَذَعَةً) بالنصب عطف بيان للداجن وهو للمؤنث فيلزم أن يكون مذكرًا ومؤنثًا، والجواب الموجه: أن يقال الداجن صار علمًا على ما يألف البيوت واضمحل معنى الوصفية عنه فاستوى فيه المذكر والمؤنث والجذعة تقدم بيانها وهي التي لم تطعن في الثالثة، وقد بين في هذه الرواية أنها (مِنَ الْمَعَزِ) ووقع في الرواية الأخرى كما سيأتي بيانه فإنّ عندنا عناقًا، وفي رِوَايَةٍ أُخْرَى: عناق لبن، والعناق: بفتح العين وتخفيف النون الأنثى من ولد المعز عند أهل اللغة، وقال ابن البطال: العناق من المعز ابن خمسة أشهر أو نحوها، وقال الكرمانى: العناق من أولاد المعز ذات سنة أو قريب منها، ولم يصب الدَّأُوْدِيّ في زعمه: أنّ العناق هي التي استحقت أن تحمل وأنها تطلق على الذكر والأنثى وأنه بين بقوله: لبن أنها أنثى.

قَالَ ابن التين: غلط في نقل اللغة، وفي تأويل الحديث فإنّ معنى عناق لبن: أنها صغيرة ترضع أمها، ووقع عند الطَّبْرَانِيِّ من طريق سهل بن أبي حثمة: أنّ أبا بُرْدَةَ ذبح ذبيحته بسحر فذكر ذلك لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّمَا الْأُضْحِيَّةُ مَا ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، اذْهَبْ فَضَحْ» فَقَالَ: ما عندي إلّا جذعة من المعز.

وزاد في رِوَايَةٍ أُخْرَى: هي أحبّ إليّ من شاتين.

وفي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: من شاتي لحم، والمعنى: أنها أطيب لحمًا وأنفع للأكليين لسمنها ونفاستها، وقد استشكل هذا بما ذكر في العتق أنّ عتق نفسين أفضل من عتق نفس واحدة، ولو كانت أنفس منهما.

وأجيب: بالفرق بين الْأُضْحِيَّةِ والعتق، أنّ الْأُضْحِيَّةَ: يطلب فيها كثرة اللحم فتكون الواحدة السميكة أولى من الهزيلتين، والعتق: يطلب فيه التقرب إلى الله تَعَالَى بفك الرقبة فيكون عتق الاثنين أولى من عتق الواحدة.

قَالَ: «أَذْبَحْهَا، وَلَنْ تَصْلُحَ لِغَيْرِكَ» ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ» تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ،

نعم، إن عرض الواحد وصف يقتضي رفعته على غيره كالعلم وأنواع الفضل المتعدي فقد جزم لبعض المحققين بأنه أولى لعموم نفعه للمسلمين، ووقع في الرواية الأخرى التي في أواخر الباب: وهي خير من مسنة.

وحكى ابن التين عن الدَّائُوْدِيِّ: أَنَّ الْمَسْنَةَ الَّتِي سَقَطَتْ أَسْنَانُهَا لِلْبَدَنِ، وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْمَسْنُ الثَّانِي الَّذِي يَلْقَى سَنَهُ وَيَكُونُ فِي ذَاتِ الْخَفِّ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ وَفِي ذِي الظِّلْفِ وَالْحَافِرِ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ: إِذَا دَخَلَ وَلَدُ الشَّاةِ فِي الثَّالِثَةِ فَهُوَ ثَنِي وَمَسْنٌ.

(قَالَ) (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (أَذْبَحْهَا) عَنْ أَصْحَابِكَ خُصُوصِيَّةً لَكَ، وَلَا تَصْلُحَ وَيُرَوَّى: (وَلَنْ تَصْلُحَ لِغَيْرِكَ) أَي: أَصْحَابِي، وَفِي رِوَايَةِ فَرَّاسِ الْآتِيَةِ فِي بَابٍ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَذْبَحَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ ثُمَّ لَا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: وَلَنْ تَجْزِي إِلَى آخِرِهِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي جَحِيْفَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ: وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ، وَفِي رِوَايَةِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: وَلَيْسَتْ فِيهَا رَخْصَةٌ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ.

(ثُمَّ قَالَ) (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَي: صَلَاةَ الْعِيدِ (فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ) لِحِمَاً لِيَأْكُلَهُ لَيْسَ بِنُسُكٍ، (وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

(تَابَعَهُ) أَي: تَابَعَ مَطْرَفًا (عُبَيْدَةُ) بَضَمَ الْعَيْنَ وَفَتَحَ الْمُوَحَّدَةَ مُصَغَّرًا ابْنَ مَعْتَبٍ بَضَمَ الْمِيمَ وَفَتَحَ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَكَسَرَ الْمُثَنَاءَ الْفَوْقِيَّةَ الْمَشْدَدَةَ الْعَنْبِيَّ فِي رِوَايَتِهِ.

(عَنِ الشَّعْبِيِّ) عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِذِهِ الْقِصَّةَ، وَلَيْسَ لِعُبَيْدَةَ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ الْوَاحِدُ.

(وَإِبْرَاهِيمَ) عَطَفَ عَلَى الشَّعْبِيِّ، أَي: وَتَابَعَهُ أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ وَهُوَ مَنْقُطِعٌ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَلِقْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ الْمَدِينِ،

وَتَابَعَهُ وَكَيْعٌ، عَنْ حُرَيْثٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَقَالَ عَاصِمٌ، وَدَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ:
«عِنْدِي عَنَاقُ لَبْنٍ»

وأدخل على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو صبي ولم يسمع منها شيئاً، وَقَالَ
أَبُو حَاتِمٍ: وأدرك أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يسمع منه، وكان يَحْيَى يَقُولُ: مراسيل
إبراهيم أَحَبَّ إِلَيَّ من مراسيل الشَّعْبِيِّ.

(وَتَابَعَهُ) أَي: وتابع عبيدة فِي رِوَايَةٍ عن الشَّعْبِيِّ (وَكَيْعٌ) بفتح الواو وكسر
الكاف، (عَنْ حُرَيْثٍ) بضم الحاء المهملة آخره مثناة مصغر الحِثِّ، أَي: الزرع
هو ابن أبي مطر واسمه عَمْرُو الْأَسَدِي الكوفي الحنَّاط بالنون.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ابن أبي مطر الفزاري بالفاء وخفة الزاي وبالراء الخياط
بالمعجمة والتحتانية، والأول أصح، قَالَ ابن معين: لا شيء وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:
ضعيف الحديث، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: متروك، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: فيه نظر واستشهد به
ههنا، وروى له التِّرْمِذِيُّ وابن ماجة، وليس له فِي الْبُخَارِيِّ سوى هذا الموضع.

(عَنِ الشَّعْبِيِّ) وقد وصله أَبُو الشَّيْخ فِي كتاب الْأَصَاحِيِّ من طريق سهل بن
عثمان العسكري، عن وكيع، عن حريث، عن الشَّعْبِيِّ، عن البراء: أَنَّ خاله
سأل فذكر الحديث.

وفيه: عندي جذعة من المعز أو في منها، وفي هذا تعقُّب على الدارقطني
في الأفراد حيث زعم: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بن مُوسَى تفرد بهذا عن حريث وساقه من
طريقه بلفظ: قَالَ فعندي جذعة معز سميته.

(وَقَالَ عَاصِمٌ) هو ابن سليمان الأحول، (وَدَاوُدُ) هو ابن أبي هند، (عَنِ
الشَّعْبِيِّ) عامر فِي رِوَايَةٍ عن البراء وقال فيه: («عِنْدِي عَنَاقُ لَبْنٍ»)، أما تعليق
عاصم فقد وصله مسلم حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بن سَعِيد بن صخر الدارمي، ثنا أَبُو النعمان
عارم بن الفضل، ثنا عبد الواحد يعني ابن زياد، حَدَّثَنَا عاصم الأحول، عن
الشَّعْبِيِّ، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ويروى: خطب رسول الله ﷺ في يوم نحر وَقَالَ: «لا يضحى أحد حتى
يصلِّي» قَالَ رجل: عندي عناق لبن هي خير من شاتي لحم، قَالَ: «فضَّحْ بها ولا
تجزى جذعة عن أحد بعدك»، وأما تعليق داود فقد وصله مسلم أَيْضًا، حَدَّثَنَا

وَقَالَ زُبَيْدٌ، وَفِرَاسٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: «عِنْدِي جَذَعَةٌ» وَقَالَ أَبُو الْأَخْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: «عَنَّا جَذَعَةٌ» وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: «عَنَّا جَذَعٌ، عَنَّا لَبَنٌ».

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا ابن أبي عدي، عن داود، عن الشَّعْبِيِّ، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَصَلِّيَ» فَقَالَ: خَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا يَوْمَ النَّحْرِ فِيهِ مَكْرُوهٌ وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكَتِي لِأَطْعَمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعَدْنَا نَسْكَا»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عِنْدِي عَنَّا لَبَنٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ وَلَا تَجْزِي جَذْعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

(وَقَالَ زُبَيْدٌ) بضم الزاي وفتح الموحدة وبالبدال المهملة مصغراً هو ابن الحارث الليامي بالتحانية والميم.

(وَفِرَاسٌ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وبالسین المهملة هو ابن يَحْيَى الكوفي، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: («عِنْدِي جَذَعَةٌ») أما تعليق زبيد فقد وصله الْبُخَارِيُّ فِي أَوَّلِ الْأَصْحَاحِيِّ كَذَلِكَ، وَأما تعليق فراس فوصله الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي بَابٍ: مِنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ.

(وَقَالَ أَبُو الْأَخْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي الكوفي: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر: («عَنَّا جَذَعَةٌ») بالتونين فيهما فالثاني عطف بيان أو بدل، وهذا التعليق وصله الْبُخَارِيُّ مِنَ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ عَنْهُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَبْدِينَ.

(وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَرْطَبَانَ الْبَصْرِيُّ: (عَنَّا جَذَعٌ) بتونيهما، (عَنَّا لَبَنٌ) بالإضافة، أَي: قَالَ ابْنُ عَوْنٍ فِي رِوَايَةٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِاللَّفْظَيْنِ جَمِيعًا فَالْأَوَّلُ: كَلَفَظَ مَنْصُورٌ: لَكِنْ تِلْكَ جَذْعَةٌ، وَالثَّانِيَةُ كَعَاصِمٍ وَدَاوُدَ، وَهَذَا التَّعْلِيْقُ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ مِنْ طَرِيقِ مَعَاذِ بْنِ مَعَاذٍ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، قِيلَ: قَالَ عَنَّا تَارَةً وَجَذْعَةً تَارَةً وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا تَارَةً وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا إِذِ الْمَرَادُ بِالْجَذْعَةِ مَا هُوَ مِنَ الْمَعَزِ وَالْعَنَّا أَيْضًا وَلَدَ الْمَعَزِ وَيَشْتَرِطُ فِيهِمَا عَدَمُ بُلُوغِهِمَا إِلَى حَدِّ النِّزْوَانِ، وَقِيلَ أَيْضًا: قَالَ مَرَّةً جَذَعٌ مَذْكُورًا وَتَارَةً جَذْعَةٌ مُؤَنَّثٌ فَإِنَّ الْجَذْعَةَ لِلْوَحْدَةِ أَوْ أَرَادَ بِالْجَذَعِ الْجِنْسَ.

5557 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا» قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا جَذَعَةٌ - قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ - قَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا وَلَنْ تَجْزِيَ»

(حَدَّثَنَا) وفي رواية غير أبي ذر: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة وبالمعجمة المشددة العبدى قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو غندر قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ سَلَمَةَ) بفتحين هو ابن كهيل مصغر كهل الحضرمي الكوفي، (عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ) بالجيم المضمومة والحاء المهملة المفتوحة وبالفاء وهب بن عبد الله بن مسلم العامري السوائي الصحابي المشهور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو لم يبلغ الحلم.

(عَنِ الْبَرَاءِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ) أي: ابن نيار الذي تقدم ذكره (قَبْلَ الصَّلَاةِ) أي: صلاة العيد، (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا» بفتح الهمزة وسكون الموحدة أمر من الإبدال، أي: اذبح مكانها أخرى.

(قَالَ): يا رسول الله لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا جَذَعَةٌ، قَالَ شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج: (وَأَحْسِبُهُ) أي: أبا بُرْدَةَ (قَالَ: هِيَ) أي: الجذعة (خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ) يعني: من ثنية بالغة، وقد تقدم تفصيل المسنة والخيرية بحسب طيب لحمها ونفعها للأكلين بسمنها ونفاستها.

(قَالَ) ﷺ: (اجْعَلْهَا) أي: هذه الجذعة (مَكَانَهَا) أي: مكان المسنة خصوصية لك ولذا قال: (وَلَنْ تَجْزِيَ) بفتح أوله غير مهموز، أي: لن تقضي يقال: جزى فلان عني، أي: قضى ومنه: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ البقرة: 48] أي: لا تقضي عنها، وَقَالَ ابن بَرِّي: الفقهاء يقولون: لا تجزئ بالضم والهمز في موضع لا تقضي والصواب: بالفتح وترك الهمزة وَقَالَ: لكن يجوز الضم والهمز بمعنى الكفاية يقال: أجزأ عنك.

وَقَالَ صاحب الأساس: بنو تميم يقولون: البدنة تجزي عن سبعة بضم أوله وأهل الحجاز: تجزي بفتح أوله وبهما قرئ: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ، وفي هذا منع على من نقل الاتفاق على منع ضم أوله، ولن: حرف نفي لنفي المستقبل

عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»

وهل هي مركبة أو بسيطة؟ فيه خلاف ولا تقتضي تأييد النفي خلافاً للزمخشري، أي: ولن تقتضي (عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ)، وظاهره الخصوصية لأبي بُرْدَةَ بإجزاء الجذع من المعز في الأُضْحِيَّة لكن وقع في غير ما حديث التصريح بنظيره لغيره كحديث ابن عقبة السابق.

وقوله: فلا رخصة فيها لأحد بعدك وفي كل منها صيغة عموم فأيهما مقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني فيحتمل صدور ذلك لكل منهما في وقت واحد، أو أن خصوصية الأول نسخت بثبوت الخصوصية للثاني، وزاد بعضهم: أن الذين ثبت لهم الرخصة أربعة أو خمسة لكن ليس التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بُرْدَةَ في الصحيحين، وفي قصة عقبة بن عامر في التَّبَهُّقِيِّ ولم يشاركهما أحد في ذلك.

نعم، وقعت المشاركة في مطلق الإجزاء لا في خصوص منع الغير، لزيد بن خالد رواه أبو داود وأحمد وصححه ابن حبان، ولعويمر بن أشقر رواه ابن حبان في صحيحه وابن ماجه، وسعد بن أبي وقاص رواه الطَّبْرَانِيُّ في الأوسط من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ المروي عند أبي يعلى والحاكم: أَنَّ رجلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا جَذَعٌ مِنَ الضَّانِّ مَهْزُولَةٌ وَهَذَا جَذَعٌ مِنَ الضَّانِّ سَمِينَةٌ وَهُوَ خَيْرُهَا أَفَأُضْحِي بِهِ؟ قَالَ: «ضَحَّ بِهِ فَإِنَّ لِلَّهِ الْخَيْرَ» وفي سنده ضعيف، وقد احتج الذين ذهبوا إلى وجوب الأُضْحِيَّة بقوله: «اجعلها مكانها» أي: أبدلها لأنه أمر بالإبدال فلو لم تكن واجبة لما أمر بالإبدال وهو العوض، ووردت أحاديث كثيرة تدلّ على الوجوب، منها: ما رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عون، عن أبي رملة، حَدَّثَنَا محيف بن سليم، قَالَ: كُنَّا وَقُوفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بعرفات، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحَاةٌ» الحديث، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حديث حسن غريب، فإن قيل قَالَ: عبد الحق إسناده ضعيف.

وَقَالَ ابن القُطَّان: وعلته الجهل بحال أبي رملة واسمه: عامر فلا يعرف إلا بهذا يروي عن ابن عون.

وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ: «عَنَّا جَذَعَةٌ».

قَالَ الْعَيْنِيُّ: تحسین الترمذی إياه يكفي في الاستدلال به على الوجوب ومحيف بن سليم بن الحارث الأزدي العامري روى هذا الحديث عن النبي ﷺ، وذكره أبو نعيم في تاريخ أصبهان: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى أَصْبَهَانَ وَنَزَلَ الْكُوفَةَ وَأَبُو رَمْلَةَ ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ مُصَرِّحًا بِاسْمِهِ عَامِرًا، وَقِيلَ: لَا دَلَالَةَ فِي قَوْلِهِ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا» عَلَى الْوَجُوبِ، لِأَنَّهُ وَلَوْ كَانَ ظَاهِرَ الْأَمْرِ لِلْوَجُوبِ إِلَّا أَنَّ قَرِينَةَ إِفْسَادِ الْأُولَى تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْإِعَادَةِ لِتَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ أَمُّ مَنْ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ وَاجِبًا أَوْ مَنْدُوبًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْإِعَادَةِ لِلْوَجُوبِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْإِعَادَةِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ التَّضَحِّيَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَا تَقَعُ أَضْحِيَّةُ فَامْرَهُ بِالْإِعَادَةِ لِيَكُونَ فِي عِدَادِ مَنْ ضَحَّى، فَلَمَّا احْتَمَلَ ذَلِكَ وَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْمَرْفُوعِ إِذَا دَاخَلَ الْعَشْرَ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى قَالَ: فَلَوْ كَانَتْ الْأُضْحِيَّةُ وَاجِبَةً لَمْ يَكِلْ ذَلِكَ إِلَى الْإِرَادَةِ، وَأَجَابَ مَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ: بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ عَلَى الْإِرَادَةِ لَا يَمْنَعُ الْقَوْلَ بِالْوَجُوبِ فَهُوَ كَمَا لَوْ قِيلَ: مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَكْثِرْ مِنَ الزَّادِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ، وَتَعَقَّبَ: بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ ثُبُوتِ الْوَجُوبِ بِمَجْرَدِ الْأَمْرِ بِالْإِعَادَةِ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ احْتِمَالِ إِرَادَةِ الْكَمَالِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم أيضًا في الضحايا.

(وَقَالَ حَاتِمُ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمِثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ الْمَكْسُورَةِ (ابْنُ وَرْدَانَ) أَبُو صَالِحِ الْبُضْرِيِّ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتْيَانِيِّ، (عَنْ مُحَمَّدٍ) أَي: ابْنِ سِيرِينَ، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) الْحَدِيثُ.

(وَقَالَ) أَي: فِيهِ: «عَنَّا جَذَعَةٌ» بِالتَّنْوِينِ فِيهِمَا، وَهَذَا التَّعْلِيْقُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَّانِيُّ، ثَنَا حَاتِمُ يَعْنِي ابْنَ وَرْدَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبْنَا

9 - باب من ذَبَحَ الْأَضَاحِيَّ بِيَدِهِ

5558 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا،

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى قَالَ: فوجد ريح لحم فنهاهم أن يذبحوا، قَالَ: من كان ضَحَّى فليعد، ثم قَالَ بمثل حديثهما يعني رواية إسماعيل ابن عليّة، عن أيوب ورواية هشام عن مُحَمَّد بن سيرين.

9 - باب من ذَبَحَ الْأَضَاحِيَّ بِيَدِهِ

(باب من ذَبَحَ الْأَضَاحِيَّ بِيَدِهِ) كيف حكمه هل يشترط ذلك أم هو الأولى؟ وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للقادر فلا يشترط الذبح بيده، لكن جاءت رواية عن مالك بعدم الإجزاء عند القدرة وعند أكثرهم يكره لكن يستحب أن يشهدها ويكره أن يستنيب حائضًا أو صبيًا أو كتابيًا وأولهم أولى ثم ما يليه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ لفظ: ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ) وكذا في رواية شعبة بصيغة الفعل الماضي، وكذا قيل في رواية أبي عوانة الآتية قريبًا عن قتادة، وفي رواية همام الآتية قريبًا أيضًا عن قتادة: كان يضحي وهي أظهر في المداومة على ذلك (بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ) زاد في الرواية السابقة واللاحقة: أقرنين.

(فَرَأَيْتُهُ) حال كونه (وَاضِعًا قَدَمَهُ) الشريفة (عَلَى صِفَاحِهِمَا) بكسر الصاد المهملة وجمع: صفحة وصفحة كل شيء جانبه قيل: الذابح لا يفدح رجله على صفحته فلم قال: على صفاحهما؟

وأجيب: لعله على مذهب من قَالَ: إِنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ كقوله تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: 4] فكأنه قَالَ: صفحتيهما وإضافة المثنى إلى المثنى تفيد التوزيع فكان معناه: وضع رجله على صفحة كل منهما.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والصفاح الجوانب، والمراد: الجانب الواحد من وجه الأضحية وإنما ثنى إشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما، فهو من إضافة

يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ».

10 - باب من ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ

وَأَعَانَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ، فِي بَدَنَتِهِ

الجمع إلى المثنى بإرادة التوزيع، وقيل ذلك باعتبار أن الصفحتين من كل واحد في الحقيقة موضوع عليهما القدم المباركة، لأنَّ إحداهما تلي الأخرى وهي تلي الرجل؛ والحكمة فيه: التقوي على الذبح إذ يكون حينئذ أثبت له وأمكن فلا تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه عن إكمال الذبح أو تبخسه ويكون أسرع لموتها وليس ذلك من تعذيبها للنهي عنه، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: الصواب أن يضجعها على شقها الأيسر وعلى ذلك مضى عمل المسلمين فإن جهل فأضجعها على الشق الآخر لم يحرم أكلها.

(يُسَمِّي) أي: حال كونه يسمي (وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ) ففي الحديث مشروعية ذبح الأضحية بيده إن كان يحسن ذلك، لأن الذبح عبادة والعبادة أفضلها أن يباشرها بنفسه فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين وإمساك رأسها بيده اليسار، وفيه أيضًا: التسمية والتكبير فالتكبير مع التسمية مستحب، وأما التسمية فهي شرط.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في الذَّبَائِحِ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ أَيْضًا، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَصَاحِيِّ.

10 - باب من ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ

(باب من ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ) يعني بإذنه، ووضع هذه الترجمة إشارة إلى أن الترجمة التي قبلها ليست للاشتراط.

(وَأَعَانَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِي) نَحْرٍ (بَدَنَتِهِ)، وصله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَنْحَرُ بَدَنَهُ بَمَنَى وَهِيَ بَارَكَةٌ مَعْقُولَةٌ وَرَجُلٌ يُمْسِكُ بِحَبْلِ فِي رَأْسِهَا وَابْنُ عُمَرَ يَطْعَنُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: هَذَا الْأَثَرُ لَا يَطَابِقُ التَّرْجُمَةَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ أَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ إِذَا كَانَتْ مَشْرُوعَةً التَّحَقَّتْ بِهَا الْإِسْتِنَابَةُ فَافْهَمُ.

وَأَمَرَ أَبُو مُوسَى، بَنَاتِهِ أَنْ يُضَحِّينَ بِأَيْدِيهِنَّ.

5559 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَرَفٍ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ أَنْفَسَتْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا أَمْرُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ،

وجاء في نحو قصة ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حديث مرفوع أخرجه أحمد من حديث رجل من الأنصار أن النَّبِيَّ ﷺ أضجع أضحيتَه فَقَالَ له: «أعني على أضحيتي» فأعانه ورجاله ثقات.

(وَأَمَرَ أَبُو مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بَنَاتِهِ أَنْ يُضَحِّينَ بِأَيْدِيهِنَّ) ثبت ذلك في رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ، قيل: لا مطابقة لهذا الأثر للترجمة بل بينهما مناسبة وكان محله في الباب الذي قبله، أو أراد أن الأمر في ذلك على اختيار المضحى، ووصله الحاكم في المستدرک من طريق المسيب بن رافع: أَنَّ أَبَا مُوسَى كَانَ يَأْمُرُ بَنَاتِهِ أَنْ يَذْبَحْنَ نِسَائِكَهُنَّ بِأَيْدِيهِنَّ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وفيه: أن ذبح النساء أضحايهن يجوز إذا كنَّ يحسنّ الذبح، ونقل مُحَمَّدٌ كراهته عن مالك، وعند الشافعية: الأولى للمرأة أن توكل في ذبح أضحيتها.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أَي: ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ التَّيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنهَا (قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَرَفٍ) بفتح السين المهملة وكسر الراء بعدها فاء: موضع قرب مكة قبل أن أدخلها (وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: مَا لَكَ أَنْفَسَتْ؟) بفتح الهمزة والنون وكسر الفاء وسكون السين المهملة، أَي: حضت من النفس وهو الدم وفرقوا بين الحيض والنفاس فقالوا: بفتح النون في الحيض وبضمها في الولادة وحكي الضم فيهما وقد روي بالوجهين هذا.

(قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ) ﷺ: (هَذَا أَمْرُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ) وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن عبد الرزاق بإسناد صحيح، قَالَ: كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يَصَلُّونَ جَمِيعًا فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَشْرَفُ لِلرَّجُلِ فَأَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِنَ الْحَيْضَ وَمَنْعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ، وحديث الباب شامل لجميع بنات آدم فيتناول

أَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ⁽¹⁾.

الإسرائيليات ومن قبلهنّ، أو المراد من بنات آدم عام أريد به الخصوص.
(أَقْضِي) أمر من القضاء (مَا يَقْضِي الْحَاجُّ) من المناسك والمراد بالقضاء هنا الأداء، أي: ما يؤدي الحاجّ (غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ) حتى تطهري طهارة كاملة بانقطاع الحيض والاغتسال.
(وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ) وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ

(1) قال ابن أبي جمة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الحائض تفعل جميع أفعال الحج كلها إلا الطواف بالبيت فإنها لا تفعله إلا بعد أن تطهر.
والكلام عليه من وجوه:

منها: أن فيه دليلا على أن الطهارة في أركان الحج كلها كبرى كانت أو صغرى ليست بفرض إلا الطواف بالبيت فلا يجوز إلا بطهارة وهي واجبة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» فإذا كانت بالحدث الأكبر تفعله فمن باب أخرى لغيره.
وفيه دليل: على فضل هذه السيدة يؤخذ ذلك من بكائها خيفة أن يفوتها الحج وذلك بعد رباني لا كسب لها فيه فلولا ما كان همها كله في الدين ما كانت تبكي على هذا وهي فيه عند الله معذورة وكذلك كان شأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ما كانت همتهم إلا في حسن دينهم وكذلك شأن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ولذلك قال ﷺ: «طوبى لمن جعل همه همّا واحداً» أو كما قال عليه السلام: «وهو هم الدين».

وفيه دليل: على أن يحكم على الشخص بما يعلم من حاله يؤخذ ذلك من كونه سيدنا ﷺ لما علم من دين هذه السيدة لما رآها تبكي علم أنه من أجل الدين ولا شيء في الوقت يمكن أن يبكىها إلا النفاس فاستفسرها على ما ظنه بقوله عليه السلام: لعلك نفست.

وفيه دليل: على أن حال الشخص وإن علم ما هو فلا يحكم عليه بالقطع وفيما يظن به حتى يستفسر عن ذلك يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «لعلك نفست» بعد ما ظن ذلك لما يعلم منها.
وفيه دليل: لأهل الصوفية الذين يقولون إن المنتهي في السلوك يكون حاله مع مولاه مثل الصبي مع أمه كل شيء رآه بكى عليها لا يعرف غيرها وذلك دأبه معها يؤخذ ذلك من أنها لما جاءها ما أهمها من أمرها بكت على مولاه ولم تذكر من ذلك للنبي ﷺ شيئا حتى سألها.

وفيه دليل: على بركتها وبركة بيتها كما قال أسيد بن الحضير عند نزول آية التيمم ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر ما نزل بكم شيء إلا جعل الله فيه للمسلمين فرجا ومخرجا أو كما قال فلما أهمها ما جاءها جعل الله فيه للمسلمين فرجا بأن سن ﷺ للمسلمين أن المرأة إذا حاضت لا يتعذر عليها من أفعال حجها شيء إلا الطوف بالبيت ثم لا يفوتها لأنها إذا طهرت فعلته بعد.
وفيه دليل: لأهل الصوفية لأنهم يقولون من بكى صادقا شفعت فيه دموعه يؤخذ ذلك مما جاءها أثر بكائها من الفرج لها وللمؤمنين مما تقرر في حكم الحائض في هذا الحديث.

11 - باب الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

5560 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زُبَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا،

عند النَّسَائِيِّ وأبي داود وغيرهما عن عمرة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ عَنْ أَزْوَاجِهِ بَقْرَةً وَاحِدَةً، لَكِنْ قَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي: تَفَرَّدَ بِهِ يُونُسُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ أَنْتَهَى.

ويونس ثقة حافظ، وتابعه معمر عند النَّسَائِيِّ أَيْضًا، ولفظه أصرح من لفظ يُونُسَ قَالَ: ما ذبح عن آل مُحَمَّدٍ في حجة الوداع إلا بقرة، واستدل بالحديث على أَنَّ الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما يحمله عنه بغير أمره، وتعقب باحتمال الاستئذان.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: ليس في الحديث مطابقة تامة للترجمة فَإِنْ تَعَسَّفَ فِيهِ فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ لِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّهُ ﷺ ضَحَّى عَنْ نِسَائِهِ بِإِذْنِهِمْ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ عَنْ قَرِيبٍ فِي بَاب: الْأَضْحِيَّةِ لِلْمَسَافِرِ وَالنِّسَاءِ.

11 - باب الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

(باب الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ) أَي: باب: وقت ذبح الْأَضْحِيَّةِ بعد صلاة العيد.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ) بكسر الميم هو أَبُو مُحَمَّدٍ السَّلْمِيُّ الْأَنْطَاطِيُّ الْبَرْسَامِيُّ الْبَصْرِيُّ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: مِنْهَالٌ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: ابْنُ الْمِنْهَالِ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (زُبَيْدٌ) الْيَامِيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ، (عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ وَيُرْوَى: قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ) هَكَذَا فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيْنِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: مَا نَبْدَأُ بِهِ بِزِيَادَةِ لَفْظٍ: بِهِ.

(ثُمَّ نَرْجِعُ) مِنَ الْمَصَلَّى (فَنَنْحَرَ) الْأَضْحِيَّةَ، (فَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا) أَي: طَرِيقَتَنَا.

وَمَنْ نَحَرَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ يُقَدَّمُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ» فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِيَ - أَوْ تُوفِيَ - عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

12 - بَابُ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ

(وَمَنْ نَحَرَ) قبل ذلك أي: قبل الصلاة، وفي نسخة: قبل بالضم بدون لفظ: ذلك، (فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ يُقَدَّمُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ) لا ثواب له. (فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ) أي: ابن نيار: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ فَقَالَ ﷺ): (اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِيَ) بفتح الفوقية بلا همز قَالَ بعضهم: وهو الذي في جميع الطرق والروايات.

(أَوْ) قَالَ: (تُوفِيَ) بضم الفوقية وسكون الواو⁽¹⁾ وهو شك من الراوي. (عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ) وقد سبق أنه اختلف في وقت الأضحية فعند الشافعي: إذا مضى قدر صلاة العيد وخطبتها من طلوع الشمس يوم النحر سواء صلى أم لا مقيمًا بالأمصار أم لا؟ لقوله ﷺ: «أَوَّلُ مَا نَبْدَأُ لَهُ أَنْ نَصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرُ» وقوله في الرواية السابقة: «من ذبح بعد الصلاة فهو أعم من صلاة الإمام» وغيره لا يشترط فعل الصلاة اتفاقًا لصحة التضحية فدل على أن المراد وقتها. وعند الحنفية: وقتها في حق أهل الأمصار بعد صلاة الإمام وخطبته وفي حق غيرهم بعد طلوع الفجر.

وعند المالكية: بعد فراغ الإمام من الصلاة والخطبة والذبح. وعند الحنابلة: لا تجوز قبل صلاة الإمام وتجاوز بعدها قبل ذبحه. ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: أَنْ نَصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرُ، وقد مضى الحديث في أول كتاب الأصاحي.

12 - بَابُ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ

(بَابُ مَنْ ذَبَحَ) أضحيته (قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ) أي: الذبح.

(1) أي: تعطي حق التضحية أو لن تكمل ثوابه ويروى بفتح الواو وتشديد الفاء الفوقية.

5561 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعَذِّ» فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، - وَذَكَرَ مِنْ جِبرَانِهِ - فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَذَرَهُ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَذْرِي بَلَّغَتِ الرُّخْصَةُ أَمْ لَا، ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ، يَغْنِي فَذَبَحَهُمَا، ثُمَّ انْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ فَذَبَحُوهَا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن عليّة وهي أمّها وأبوها إِبْرَاهِيمُ الْأَسَدِيُّ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ أَيُّوبَ) أي: السَّخْتِيَّانِي، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعَذِّ» أي: الذبح.

(فَقَالَ رَجُلٌ) هو أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ (هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ) لما جرت العادة فيه بكثرة الذبح تشوّق النفس له وتلذّد بأكله.

(وَذَكَرَ) هَنَةً بفتح الهاء والنون الخفيفة بعدها هاء تأنيث، أي: حاجة. (مِنْ جِبرَانِهِ) أي: اللحم وفقرهم وثبت قوله: هنة في رِوَايَةِ ابن عساكر وأبي ذر والكُشْمِينِي.

(فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَذَرَهُ) بتخفيف الذال المعجمة⁽¹⁾ أي: قبل عذره ولكن لم يجعل ما فعله كافياً في الأُضْحِيَّةِ ولذا أمره بالإعادة.

(وَعِنْدِي جَذَعَةٌ) من المعز (خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ) وفي رِوَايَةٍ: من شاتي لحم وقوله: وعندي عطف على كلام الرجل والتقدير هذا يوم يشتهى فيه اللحم ولجيرانني حاجة فذبحت قبل الصلاة وعندي جذعة خير من شاتين لطيبها سمناً ونفاسة.

(فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ) في التضحية بالجذعة المعز، وفي رِوَايَةٍ غير أبي ذرّ ثبت النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَا أَذْرِي بَلَّغَتِ الرُّخْصَةَ) أي: من سواء من الناس، وفي رِوَايَةٍ غير أبي ذرّ: بلغت بدون الهمزة والتقدير: أبلغت (أَمْ لَا، ثُمَّ انْكَفَأَ) بالهمز، أي: انعطف ومال ﷺ (إِلَى كَبْشَيْنِ، يَغْنِي فَذَبَحَهُمَا) بيده الكريمة، (ثُمَّ انْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ) بضم الغين المعجمة وفتح النون (فَذَبَحُوهَا)

(1) فعل ماضٍ من العذر.

5562 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ، سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سُفْيَانَ الْبَجَلِيَّ، قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّخْرِ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِذْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ».

قَالَ ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على أن المأمورات إذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر لا يعذر فيها بالجهل والفرق بين المأمورات والمنهيات أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها وذلك لا يحصل إلا بالفعل، والمقصود من المنهيات الكف عنها بسبب مفسادها ومع الجهل والنسيان لم يقصد المكلف فعلها فيعذر.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في مواضع كثيرة من جملتها باب: ما يشتهي من اللحم.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ) العبدِي قَالَ: (سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سُفْيَانَ) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال وضمها هو ابن عَبْدِ اللَّهِ بن سُفْيَانَ (الْبَجَلِيُّ) بفتح الموحدة والجيم قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّخْرِ) يخطب، (فَقَالَ) وفي نسخة: قَالَ: (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ) من: شرطية في محل الرفع بالابتداء.

(فَلْيُعِذْ مَكَانَهَا أُخْرَى) إلغاء جواب الشرط، واللام: لام الأمر وأخرى صفة لمحذوف تقديره: شاة أخرى وأخرى تأنيث آخر.

(وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ) قبل الصلاة (فَلْيَذْبَحْ) بعد الصلاة، وفي رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ: ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله، وفي رِوَايَةِ لِمَسْلَمٍ: فليذبح بسم الله، أي: فليذبح قائلا: بسم الله أو مسميًا والمجرور متعلق بمحذوف وهو حال من الضمير في قَوْلِهِ: فليذبح، وهذا أولى ما حمل عليه الحديث وصححه النَّوَوِيُّ، ويؤيده ما تقدم في حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وسمّى وكبر.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: يحتمل أن يكون معناه: فيذبح لله والباء يجيء بمعنى اللام، ويحتمل أن يكون معناه: بتسمية الله، ويحتمل أن يكون معناه: متبركًا باسمه كما يقال: سِرَّ على بركة الله، ويحتمل أن يكون معناه: فليذبح بسنة الله.

5563 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ،

قَالَ: وأما كراهة بعضهم أن يقال: افعل كذا على اسم الله لأن اسمه على كل شيء فضعيف.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ. ويحتمل وجهاً خامساً أن يكون معنى قوله: بسم الله مطلق الإذن في الذبيحة حينئذ لأن السياق يقتضي المنع قبل ذلك والإذن بعد ذلك كما يقال للمستأذن بسم الله، أي: ادخل، وقد استدل بهذا الأمر في قوله: فليذبح مكانها أخرى من قَالَ بوجوب الأضحية.

قَالَ ابن دقيق العيد: صيغة من في قوله: من ذبح صيغة عموم في حق كل من ذبح قبل أن يصلي وقد جاءت لتأسيس قاعدة وتنزيل صيغة العموم إذا وردت كذلك على الصورة النادرة، يستنكر فإذا بعد تخصيصه بمن نذر أضحية معينة بقي التردد هل الأولى حملة على من سبقت له أضحية معينة أو حملة على ابتداء أضحية من غير سبق تعيين؛ فعلى الأول: يكون حجة من قَالَ بالوجوب على من اشترى الأضحية كالمالكية فإن الضحية عندهم تجب بالتزام اللسان ونية الشراء ونية الذبح، وعلى الثاني: يكون حجة لمن وجب الضحية مطلقاً لكن حصل الانفصال ممن لم يقل بالوجوب بالأدلة الدالة على عدم الوجوب فيكون الأمر للندب، واستدل به أيضاً من اشترط تقدم الذبح في الإمام بعد صلاته وخطبته لأن قوله: من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى إنما صدر منه ﷺ بعد صلاته وخطبته وذبحه فكأنه قَالَ: من ذبح قبل فعلى هذه الأمور فليعد، أي: فلا يعتد بما ذبحه.

قَالَ ابن دقيق العيد: وهذا استدلال غير مستقيم لمخالفته التقييد بلفظ الصلاة والتعقيب بالفاء.

وقد مضى الحديث في العيدين في باب: كلام الإمام والناس في خطبة العيد، ومضى عن قريب أيضاً في الذبائح. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح الإشكري، (عَنْ فِرَاسٍ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وبعد الألف سين

عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، فَلَا يَذْبَحُ حَتَّى يَنْصَرِفَ» فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلْتُ، فَقَالَ: «هُوَ شَيْءٌ عَجَلْتُهُ» قَالَ: فَإِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسْتَتِينَ، آذْبُحُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، ثُمَّ لَا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» قَالَ عَامِرٌ: هِيَ خَيْرٌ نَسِيكِهِ.

مهملة هو ابن يَحْيَى، (عَنْ عَامِرٍ) الشَّعْبِيِّ، (عَنِ الْبَرَاءِ) أي: ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا) أي: مثل صلاتنا (وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا) معناه من كان على دين الإسلام، (فَلَا يَذْبَحُ) أَضْحِيته (حَتَّى يَنْصَرِفَ) بتحتية فنون، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: نَنْصَرِفُ بنونين يعني النَّبِيُّ ﷺ من صلاة العيد والمعنى: إذا انصرف من الصلاة يذبح بعدها.

(فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلْتُ) بضم الناء، أي: فعلت الذبح قبل الصلاة ووقع عند مسلم من هذا الوجه نسكت عن ابن لي وقد تقدم توجيهه.

(فَقَالَ) ﷺ: (هُوَ) أي: الذي ذبحته وفي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: هذا (شَيْءٌ عَجَلْتُهُ) من التعجيل، أي: قَدَّمْتَهُ لأهلك ليس من النسك.

(قَالَ) أي: أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ (فَإِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً) من المعز (هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسْتَتِينَ) تشية مسنة، قَالَ الدَّأُوْدِيُّ: هي التي أسقطت أسنانها للبدل، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: يكون ذلك في الظلف والحافر في السنة الثالثة وفي الخف في السادسة.

(آذْبُحُهَا؟) همزة الاستفهام فيه مقدرة، ويروى بهمزة استفهام ممدودة.

(قَالَ) ﷺ: (نَعَمْ) اذبحها (ثُمَّ لَا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ قَالَ عَامِرٌ) هو الشَّعْبِيُّ: (هِيَ) أي: الجذعة الموصوفة (خَيْرٌ نَسِيكِهِ) نَسِيكَتِهِ بالثنية كذا وقع، فَإِنَّ قِبَلَ التَّفْضِيلِ يَقْتَضِي الشَّرْكَهَ والذبيحة الأولى لم تكن نسيكة، أَجِيب: بأنه وإن وقعت شاة لحم غير أَضْحِيته لكن له فيها ثواب لكونه قاصداً خير الجيران فهي أيضاً: عبادة أو صورتها كانت صورة النسيكة، لأنه ذبحها في وقته.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيه ضم الحقيقة إلى المجاز بلفظ واحد فإن النسيكة هي التي أجزأت عنه وهي الثانية والأولى لم تجز عنه لكن أطلق عليها

نسيكة لأنه نحرها على أنها نسيكة أو نحرها في وقت النسيكة، وإنما كانت خيرهما لأنها أجزأت عن الأُضحية بخلاف الأولى وفي الأولى خير في الجملة باعتبار القصد الجميل، ووقع عند مسلم من هذا الوجه قَالَ: «ضَحَّ بِهَا فَإِنَّهَا خَيْرُ نَسِيكَةٍ»، وكذا وقع هنا في رِوَايَةٍ غير أَبِي دَرٍّ، ونقل ابن التين عن الشيخ أَبِي الحسن يعني ابن القصار أنه استدل بتسميتها نسيكة على أنه لا يجوز بيعها ولو ذبحت قبل الصلاة، ولا يخفى وجه ضعفه.

وفي الحديث: أَنَّ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ بِالْإِجْمَاعِ، لأنه ذبح قبل وقته، واختلفوا فيمن ذبح بعد الصلاة وقبل ذبح الإمام فذهب أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَاللِّيثُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَذْبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ، أي: مقدار الصلاة والخطبة وذبح الإمام، واختلفوا في ذبح أهل البادية، فَقَالَ عطاء: يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وفيها كما في الحاضرة مقدار ركعتين وخطبتين وبه قَالَ أَحْمَدُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: مَنْ ذَبَحَ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْزَأَهُ لأنه ليس عليهم صلاة العيد وهو قول الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ، وقد أطل الكلام في هذا المقام الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وقد اخترنا نقله وإن أدى إلى الملل لما فيه من الفوائد لحجته، قَالَ: تمسك بالحديث الشافعية في أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ قَدْرُ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا فَرَاغَ الْخُطِيبِ لِأَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ مَقْصُودَتَانِ مَعَ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ فَيَعْتَبَرُ مِقْدَارُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَتَيْنِ عَلَى أَخْفَى مَا يَجْزِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِذَا ذَبَحَ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ الذَّبْحُ عَنِ الْأُضْحِيَّةِ سِوَاءَ صَلَّى الْعِيدَ أَمْ لَا؟ وَسِوَاءَ ذَبَحَ الْإِمَامُ أَضْحِيَّتَهُ أَمْ لَا؟ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْمَصْرِ وَالْحَاضِرِ وَالْبَادِي، وَنَقَلَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ أَضْحِيَّةُ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ الْإِمَامُ، وهو معروف عن مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ لَا الشَّافِعِيِّ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَوَاهِرُ الْأَحَادِيثِ تَدُلُّ عَلَى تَعْلِيقِ الذَّبْحِ بِالصَّلَاةِ لَكِنْ لَمَّا رَأَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ مَنْ لَا

صلاة عيد عليه مخاطب بالتضحية حمل الصلاة على وقتها.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ والليث: لا ذبح قبل الصلاة ويجوز بعدها ولو لم يذبح الإمام، وهذا خاص بأهل المصر، فأما أهل القرى والبوادي فَقَالَ مالِك: يذبحون إذا نحر أقرب أئمة القرى إليهم فَإِنْ نَحَرُوا قَبْلُ أَجْزَأَهُمْ.

وَقَالَ عطاء وربيعة: يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس.

وَقَالَ أَحْمَدُ وإسحاق: إذا فرغ الإمام من الصلاة جازت الْأُضْحِيَّةُ، وهو وجه للشافعية قوي من حيث الدليل وإن ضعفه بعضهم، ومثله قول الثوري يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثنائها فيدخل وقت الْأُضْحِيَّةِ في حقهم عند ذلك، ويحتمل أن يكون قوله حتى ينصرف أي: من الصلاة كما في الرواية الأخرى، وأصرح من ذلك ما وقع عند أَحْمَدَ من طريق يزيد بن البراء عَنْ أَبِيهِ رفعه إنما الذبح بعد الصلاة، ووقع في حديث جندب عند مسلم: من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى.

قَالَ ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أظهر في اعتبار فعل الصلاة من حديث البراء أي: حيث جاء فيه من ذبح قبل الصلاة، قَالَ لكن إن أجريناه على ظاهره اقتضى أنه لا يجزي الْأُضْحِيَّةُ في حق من لم يصل العيد فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس لظاهر هذا الحديث، وإلا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث. وتعقب بأنه قد وقع في صحيح مسلم في رِوَايَةٍ أُخْرَى قبل أن يصلي أو نصلي بالشك، قَالَ النَّوَوِيُّ: الأولى بالياء والثانية بالنون وهو شك من الراوي فعلى هذا إذا كان بلفظ يصلي ساوى لفظ حديث البراء في تعليق الحكم بفعل الصلاة.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد وقع عند الْبُخَارِيِّ في حديث جندب في الذبائح بمثل لفظ البراء وهو خلاف ما يوهمه سياق صاحب العمدة فإنه ساقه على لفظ مسلم وهو ظاهر في اعتبار فعل الصلاة فإنَّ إطلاق لفظ الصلاة وإرادة وقتها خلاف الظاهر، وأظهر من ذلك قوله: قبل أن نصلي بالنون، وكذا قوله: قبل أن ننصرف سواء قلنا من الصلاة أم من الخطبة.

13 - باب وَضْعُ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ

5564 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

وَأَدْعَى بَعْضَ الشَّافِعِيَةِ: أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ نَصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى» أَي: بَعْدَ أَنْ نَتَوَجَّهَ مِنْ مَكَانِ هَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّهُ خَاطِبٌ بِذَلِكَ مِنْ حَضْرِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ فِعْلِ هَذَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى» أَي: لَا يَعْتَدُ بِمَا ذَبَحَهُ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَأُورِدَ الطَّحَاوِيُّ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النُّحُرِ بِالْمَدِينَةِ فَتَقَدَّمَ رِجَالٌ فَنَحَرُوا وَظَنُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَعِيدُوا، قَالَ: وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَفْظًا: أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَهَى أَنْ يَذْبَحَ أَحَدٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: إِنَّ أَوَّلَ مَا نَصْنَعُ أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنَحِرُ فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الذَّبْحِ يَدْخُلُ بَعْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَلَا يَشْتَرِطُ التَّأْخِيرُ إِلَى نَحْرِ الْإِمَامِ، وَيُؤَيِّدُهُ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ لَمْ يَنَحِرْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْقَطًا عَنِ النَّاسِ مَشْرُوعِيَّةَ النُّحُرِ وَلَوْ أَنَّ الْإِمَامَ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ لَمْ يَجْزِهِ نَحْرُهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ وَالنَّاسُ فِي وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ سَوَاءٌ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: إِنَّمَا كَرِهَ الذَّبْحَ قَبْلَ الْإِمَامِ لِثَلَا يَشْتَغِلَ النَّاسُ بِالذَّبْحِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: فلا يذبح حتى ينصرف ومن قوله: هي شيء عجلته لأن معناه لا يقوم ذلك عن الأضحية فلا بد من إعادتها.

13 - باب وَضْعُ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ

(باب وَضْعُ الْقَدَمِ) أَي: وَضْعُ الذَّابِحِ قَدَمَهُ (عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ) أَي: عَلَى صَفْحَةِ الذَّبِيحَةِ.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) الْأَنْطَاطِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هُوَ ابْنُ يَحْيَى الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ قَتَادَةَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَتَيْهِمَا وَيَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ».

14 - بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ

5565 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «ضَحَّى

النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا».

كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ) مِنَ الضَّأْنِ (أَمْلَحَيْنِ) يَشُوبُ بَيَاضُهُمَا سَوَادٌ وَحُمْرَةٌ (أَقْرَنَيْنِ) لِكُلِّ مِنْهُمَا قَرْنَانِ، (وَوَضَعَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكَرٍ: وَيَضَعُ (رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَتَيْهِمَا) أَيِ: صَفْحَةٍ عَنْقُهُمَا لِيَكُونَ أَثْبَتُ لَهُ وَأَمْكَنُ لِلذَّبْحِ وَعَدَمُ اضْطِرَابِ الذَّبِيحَةِ فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَضَعَ الذَّابِحُ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَةِ عَنْقِ الذَّبِيحَةِ الْيَمَنِ بَعْدَ إِضْجَاعِهَا عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، لِأَنَّهُ أَسْهَلُ فِي اخْتِذِ السَّكِينِ وَإِمْسَاكِ رَأْسِ الذَّبِيحَةِ بِالْيَسَارِ.

(وَيَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ) الشَّرِيفَةُ ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

14 - بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ

(بَابُ) مَشْرُوعِيَّةُ (التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ) لِلأُضْحِيَّةِ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أَيِ: ابْنِ سَعِيدِ الْبَغْلَانِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَّاحُ، (عَنْ قَتَادَةَ) أَيِ: ابْنِ دَعَامَةَ، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى) اللَّهُ (وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ) الْكَرِيمَةَ (عَلَى صِفَاحِهِمَا) بِالتَّشْنِيعِ وَصَفْحَةٍ كُلِّ شَيْءٍ وَجْهُهُ وَنَاحِيَتُهُ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ: وَإِذَا كَانَ مَعَهُ، أَيِ: الْحَاجُّ هَدِيٍّ فَنَحَرَهُ أَوْ ذَبَحَهُ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ النَّحْرِ أَوْ الذَّبْحِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي أَوْ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ إِذَا كَانَ ذَبَحَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَنْتَهَى.

وعند الطَّحَاوِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ عَظِيمَيْنِ مُوجُوعَيْنِ فَأَضْجَعَ أَحَدَهُمَا وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ عَنْ

15 - باب: إِذَا بَعَثَ بِهِدْيِهِ لِيُذْبَحَ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

5566 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْمِضْرِ، فَيُوصِي أَنْ تُقْلَدَ.....

مُحَمَّدٌ وَآلُ مُحَمَّدٍ» ثُمَّ أَضْجَعُ الْآخَرُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ مِنْ شَهِدٍ لَكَ بِالتَّوْحِيدِ وَشَهِدْ لِي بِالْبَلَاغِ» وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وعند الطَّبْرَانِيِّ فِي الدَّعَاءِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: «يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمَدِيَةَ» ثُمَّ قَالَ: «اسْتَحْدِثِيهَا» فَفَعَلْتُ فَأَخَذَهَا فَأَضْجَعُهُ وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ» فَضَحَّى بِهِ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِيمَا رَوَيْنَاهُ عِنْدَ التَّسْمِيَةِ فِي الذَّبِيحَةِ: «بِسْمِ اللَّهِ» وَمَا زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ وَلَا أَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ بَلْ أَحَبُّ ذَلِكَ وَأَحَبُّ أَنْ يَكْثُرُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ وَالصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ عِبَادَةٌ يَوْجِرُ عَلَيْهَا وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّبْحِ وَاسْتَدَّ إِلَى حَدِيثٍ مُنْقَطِعِ السَّنَدِ تَفَرَّدَ بِهِ كَذَابٌ أَوْرَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «وكبر».

15 - باب: إِذَا بَعَثَ بِهِدْيِهِ لِيُذْبَحَ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

(باب: إِذَا بَعَثَ) الرَّجُلُ (بِهِدْيِهِ) وَهُوَ مَا يَهْدَى إِلَى الْحَرَمِ لِيُذْبَحَ.
(لِيُذْبَحَ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْرُومَةِ عَلَى الْمَحْرَمِ، وَقَدْ ذَكَرَ مَبَاحَتَهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابْنُ مُوسَى يَقَالُ لَهُ: مَرْدُوِيهِ السَّمَارُ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أَيُّ: ابْنِ الْمُبَارَكِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ الْهَمْدَانِيُّ أَحَدُ الْأَعْلَامِ: (أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقَالَ لَهَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَجُلًا) هُوَ زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.

(يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْمِضْرِ) الَّذِي هُوَ فِيهِ، (فَيُوصِي) الَّذِي يَبْعَثُهَا مَعَهُ (أَنْ تُقْلَدَ) بِضَمِّ الْفَوْقِيَّةِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَاللَّامِ الْمَشْدَدَةِ عَلَى

بَدَنَتُهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُحْرِمًا حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ، قَالَ: فَسَمِعْتُ تَصْفِيْقَهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ «كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَانِدَ هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ هَذِي إِلَى الْكُعْبَةِ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرِّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ».

البناء للمفعول من التقليد وهو أن يعلّق في عنقها شيء ليعلم أنه هذي (بَدَنَتُهُ) بالرفع نائب عن الفاعل وهي نافقة تنحر بمكة.

(فَلَا يَزَالُ) ذلك الرجل المفسّر بأنه زياد.

(مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ) أي: الذي بعث بها فيه (مُحْرِمًا) بمصره (حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ) من إحرامهم.

(قَالَ) أي: مسروق: (فَسَمِعْتُ تَصْفِيْقَهَا) بالصاد المهملة، أي: تصفيق عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو ضرب إحدى اليدين على الأخرى لسمع له صوت، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: تصفيقها بالسين المهملة (مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ) وإنما فعلت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذلك إِمَّا تَعَجُّبًا مِنْ ذَلِكَ وَإِمَّا تَأْسَفًا عَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ.

(فَقَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ) بكسر المثناة الفوقية (فَلَانِدَ هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ هَذِي) مقلدًا (إِلَى الْكُعْبَةِ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ) شيء (مِمَّا حَلَّ لِلرِّجَالِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني للرجل (مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ)، وفي هذا الحديث رد على من قَالَ: إِنَّ مَنْ بَعَثَ بِهِدِيهِ إِلَى الْحَرَمِ لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ إِذَا قَلَّدَ وَيَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْحَاجُّ حَتَّى يَنْحَرُ هَدِيَهُ، وروي هذا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبِهِ قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَأُثْمَةُ الْفَتْوَى عَلَى خِلَافِهِ، وَاسْتَدَلَّ الدَّائُودِيُّ بِقَوْلِهَا هَذَا عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَتْهُ مِمْوَنَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا إِذَا دَخَلَ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِي فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ يَكُونُ مَنْسُوخًا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْ نَاسِخًا.

وتعقبه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا مِنْ حَدِيثِ مِمْوَنَةَ رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يَضْحِي فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يَضْحِي»، وَقَالَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ وَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى خِلَافِهِ، فَوَهُمُ الدَّائُودِيُّ

16 - باب مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ وَمَا يُتَرَوَّدُ مِنْهَا

في النقل وفي الاحتجاج به أيضًا فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يجنبه المحرم على المضحي أن لا يستحب فعل ما ورد به الخبر المذكور.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّمَا أَنْكَرَتْ أَنْ يَصِيرَ مِنْ يَبْعَثَ هَدِيَّةً مُحَرَّمًا بِمَجْرَدِ بَعْثِهِ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ عَلَى مَا يَسْتَحَبُّ فِي الْعِشْرِ خَاصَّةً مِنْ اجْتِنَابِ إِزَالَةِ الشَّعْرِ وَالظَّفَرِ، ثُمَّ قَالَ: لَكِنْ عَمُومُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَ الدَّأُوْدِيُّ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ عَلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، قَالَ: وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَحْسَنُ مُحْيَا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَفِي التَّوْضِيحِ: ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ فَمِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا، وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: أَنَّهُمَا كَانَا يَرْخِصَانِ فِي أَخْذِ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ مَا لَمْ يَحْرَمَ غَيْرَ أَنَّهُمَا يَسْتَحْبَانِ الْوُقُوفَ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ دُخُولِ الْعِشْرِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ، وَرَأَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرٌ اخْتِيَارٌ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: فَمَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي الْحَجِّ فِي بَابٍ: تَقْلِيدُ الْغَنَمِ.

16 - باب مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ وَمَا يُتَرَوَّدُ مِنْهَا

(بَابُ مَا يُؤْكَلُ) أَيُّ: مَا يَجُوزُ أَكْلُهُ (مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ) مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِثَلَاثٍ أَوْ نِصْفٍ كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: يَتَنَاوَلُ أَيْضًا جَوَازُ أَكْلِهَا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَأَكْثَرُ فَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ مَبْهُمٌ تَوْضِيحُ ابْتِهَامِهِ أَحَادِيثُ الْبَابِ، فَحَدِيثُ جَابِرٍ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّرَوُّدِ مِنْهَا لِلْمَسَافِرِ فَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَحَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ يَدُلُّ أَوَّلًا عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ بَعْدَ الثَّلَاثِ وَآخِرُ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ لَعَلَّةَ ذِكْرِهَا، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَدُلُّ عَلَى الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ، وَآثَرُ عَلِيِّ بْنِ

5567 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: عَمَرُو أَخْبَرَنِي عَطَاءً، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْأَصَاحِيِّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ» وَقَالَ غَيْرُ مَرَّةٍ: «لُحُومَ الْهَدْيِ».

5568 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، أَنَّ ابْنَ خَبَّابٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ، يُحَدِّثُ: «أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ،

أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَمَا يَتَزَوَّدُ مِنْهَا) أَي: لِلْسَفَرِ وَيَتَزَوَّدُ بضم أوله على البناء للمفعول.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ قَالَ: (قَالَ عَمَرُو) بفتح العين هُوَ ابْنُ دِينَارٍ (أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَطَاءً) هُوَ ابْنُ أَبِي رِبَاحٍ أَنَّهُ (سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْأَصَاحِيِّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ»)) أَي: عَلَى زَمَانِهِ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ.

(وَقَالَ) أَي: سُفْيَانُ (غَيْرُ مَرَّةٍ) وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: يَعْنِي غَيْرَ سُفْيَانَ مَرَّةً وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ قَائِلَهُ هُوَ سُفْيَانُ يَحْكِي عَنْهُ عَلِيُّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيِّ.

(«لُحُومَ الْهَدْيِ»)) أَي: قَالَ سُفْيَانُ: مَرَّةً لُحُومَ الْأَصَاحِيِّ وَمَرَارًا يَقُولُ: لَحْمُ الْهَدْيِ بَدَلَ لُحُومِ الْأَصَاحِيِّ.

ومطابقة الحديث للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الجهاد.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، (سُلَيْمَانُ) هُوَ ابْنُ بِلَالٍ، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) هُوَ الْأَنْصَارِيُّ، (عَنِ الْقَاسِمِ) هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (أَنَّ ابْنَ خَبَّابٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبَّابِ الْأَنْصَارِيِّ التَّابِعِي، وَخَبَّابُ بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة الأولى ابْنُ الْأَرْتِ الصَّحَابِيِّ، (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ الْخَدْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يُحَدِّثُ: أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا) فِي سَفَرِهِ، (فَقَدِمَ) بفتح القاف وكسر

فَقَدَّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ، قَالَ: وَهَذَا مِنْ لَحْمِ صَحَابَيَانَا، فَقَالَ: أَخْرُوهُ لَا أَذُوقُهُ»، قَالَ: «ثُمَّ قُمْتُ فَخَرَجْتُ، حَتَّى آتَى أَخِي قَتَادَةَ، وَكَانَ أَخَاهُ لَأُمِّهِ، وَكَانَ بَدْرِيًّا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بَعْدَكَ أَمْرٌ».

الذال، أي: فَقَدَّمَ مِنْ سَفَرِهِ (فَقَدَّمَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَكسْرِ الذَّالِ الْمَشْدُودَةِ مِنَ التَّقْدِيمِ.
(إِلَيْهِ لَحْمٌ) أي: وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ لَحْمًا، (قَالَ: وَهَذَا مِنْ لَحْمِ صَحَابَيَانَا، فَقَالَ) لَهُمْ: (أَخْرُوهُ لَا أَذُوقُهُ) أي: لَا أَكُلْ مِنْهُ.

(قَالَ) أي: أَبُو سَعِيدٍ: (ثُمَّ قُمْتُ فَخَرَجْتُ) مِنَ الْبَيْتِ (حَتَّى آتَى) بفتح الهمزة ممدودة وكسر الفوقية، وقد تقدم في غزوة بدر من كتاب المغازي من رواية الليث عن يَحْيَى بن سَعِيدٍ بهذا الإسناد بلفظ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَهْلَهُ لَحْمًا مِنْ لَحُومِ الْأَصْحَابِ فَقَالَ: مَا أَنَا بِأَكْلِهِ حَتَّى أَسْأَلَ (أَخِي) أَبَا قَتَادَةَ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ كَذَا وَقَعَ فِي نَسْخَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ، وَرَوَاةُ أَبِي ذَرٍّ، وَوَافَقَهُ الْأَصِيلِيُّ وَالْقَاسِي فِي رَوَايَتِهِمَا، عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْمَرْوَزِيِّ وَأَبِي أَحْمَدَ الْجَرَجَانِيِّ وَهُوَ وَهُمْ، وَقَالَ الْبَاقُونَ: حَتَّى آتَى أَخِي قَتَادَةَ وَهُوَ الصَّوَابُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ فَانْطَلَقَ إِلَى أَخِيهِ لَأُمِّهِ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ.

وزعم بعض من لم يمعن النظر إلى ذلك أنه وقع في كل النسخ: أَبَا قَتَادَةَ وليس كما زعم فقد نبّه على اختلاف الرواة في ذلك أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَلِيُّ فِي تَقْيِيدِهِ، وَتَبِعَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَآخَرُونَ، وَأَمَّ أَبِي سَعِيدٍ وَقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ الظُّفَرِيُّ بِفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ أُنَيْسَةَ بِنْتُ أَبِي خَارِجَةَ عَمْرُو بْنُ قَيْسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النُّجَارِ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ سَعْدٍ وَقَتَادَةَ هَذَا شَهِدَ بَدْرًا أَوْ سَائِرَ الْمَشَاهِدِ وَقَلَعَتْ عَيْنُهُ يَوْمَ أَحَدٍ فَسَالَتْ عَلَى خَدِّهِ فَرَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَوْضِعِهَا فَكَانَتْ أَحْسَنَ عَيْنِيهِ وَقَدَّمَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ عَلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: مِمَّنِ الرَّجُلُ فَقَالَ:

أَنَا ابْنُ الَّذِي سَالَتْ عَلَى الْخَدِّ عَيْنُهُ فَرَدَّتْ بِكَفِّ الْمَصْطَفَى أَحْسَنَ الرَّدِّ
فَعَادَتْ كَمَا كَانَتْ لِأَوَّلِ أَمْرِهَا فَيَا حَسَنَ مَا عَيْنَ مَا يَحْسَنُ مَا رَدَّ
(وَكَانَ أَخَاهُ لَأُمِّهِ) أُنَيْسَةَ (وَكَانَ بَدْرِيًّا) أي: مِمَّنْ شَهِدَ غَزْوَةَ بَدْرٍ، (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ) أي: قَتَادَةَ لِي: (إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بَعْدَكَ أَمْرٌ) نَاقِضٌ لِحَرْمَةِ أَكْلِ لَحُومِ الْأَصْحَابِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ زَادَ اللَّيْثُ نَقْضَ لَمَّا كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْهُ مِنْ أَكْلِ لَحُومِ

الْأَصَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ مَطْوَلًا وَلَفْظُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ لَحُومَ نَسَكِنَا فَوْقَ ثَلَاثَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي وَذَلِكَ بَعْدَ الْأَضْحَى بِأَيَّامٍ فَأَتَنِي صَاحِبَتِي بِسَلْقٍ قَدْ جَعَلَتْ فِيهِ قَدِيدًا، فَقَالَتْ: هَذَا مِنْ ضَحَايَانَا، فَقُلْتُ لَهَا: أَوَلَمْ تُنْهَ؟ قَالَتْ: إِنَّهُ قَدْ رَخِصَ لِلنَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَمْ أَصْذَقْهَا حَتَّى بَعَثْتُ إِلَى أَخِي قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: قَدْ أَرَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ مِنْ طَرِيقِ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَلَبَ الْمَتْنَ جَعَلَ رَاوِيَ الْحَدِيثِ أَبَا سَعِيدٍ وَالْمَمْتَنِعَ مِنَ الْأَكْلِ قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانِ، وَمَا فِي الصَّحِيحِينَ أَصَحَّ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فَجَعَلَ الْقِصَّةَ لِأَبِي قَتَادَةَ وَأَنَّهُ سَأَلَ قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانِ عَنْ ذَلِكَ أَيُّضًا، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي حُجَّتِهِ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا الْأَصَاحِيَّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِيَسْعَكُمْ وَإِنِّي أَحَلَّهُ لَكُمْ فَكُلُوا مِنْهُ مَا شِئْتُمْ» الْحَدِيثَ، فَبَيَّنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَقْتَ الْإِحْلَالِ وَأَنَّهُ كَانَ فِي حُجَّةِ الْوِدَاعِ وَكَأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا سَمِعَ ذَلِكَ، وَبَيَّنَ فِيهِ أَيُّضًا: السَّبَبَ فِي التَّقْيِيدِ وَإِنَّهُ لِيَحْصُلَ التَّوَسُّعُ بِلَحُومِ الْأَصَاحِيِّ لِمَنْ لَمْ يَضَحَّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى تَحْرِيمِ لَحُومِ الْأَصَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثَ وَهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَاقِدٍ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ وَاحْتَجُّوا فِيهِ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمٍ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» وَبِأَحَادِيثٍ آخَرَ وَرَدَتْ فِيهِ، وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ فَلَمْ يَرَوْا بِأَكْلِهَا وَادَّخَرَهَا بِأَسَا وَهُمْ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ مِنْهُمْ: الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ وَأَصْحَابُهُمْ وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَبِأَحَادِيثٍ أُخْرَى.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: اخْتَلَفَ فِي النَّهْيِ الْوَاردُ فِيهِ فَقِيلَ: عَلَى التَّحْرِيمِ ثُمَّ طُرِأَ النِّسْخُ بِإِبَاحَتِهِ، وَقِيلَ: لِلْكَرَاهَةِ فَيَحْتَمِلُ نَسْخَهَا وَعَدَمَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ

5569 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الْمَاضِي؟

من الادخار ثبت لعلته وارتفع لعدمها يوضحه قوله: وكان بالناس ذلك العام جهد. ومطابقة الحديث للجزء الأول من الترجمة ظاهرة، ورجال إسناده كلهم مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين على نسق يَحْيَى والقاسم وشيخه، وفيه صحابيان: أَبُو سَعِيدٍ وقتادة بن النعمان الظفري، والحديث أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، والطَّبْرَانِيُّ، وأحمد، والطحاوي، ولفظه: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى أَهْلَهُ فَوَجَدَ عِنْدَهُمْ قِطْعَةً ثَرِيدٍ وَلَحْمٌ مِنْ لَحْمِ الْأَضَاجِي فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ فَاتَى قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانَ أَخَاهُ فَحَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَجِّ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا لَحْمَ الْأَضَاجِي فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَأَنِّي أَحَلَّهُ لَكُمْ فَكُلُوا مِنْهُ مَا شِئْتُمْ».

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك الملقب بالنبل بفتح النون وكسر الموحدة، (عَنْ يَزِيدَ) من الزيادة (ابن أبي عُبَيْدٍ) بضم العين، (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا هو الثامن عشر من ثلاثيات البُخَارِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضْبِحَنَّ) بالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ السَّاكِنَةِ وَالْمَوْحَدَةِ الْمَكْسُورَةِ من الإصباح.

(بَعْدَ ثَالِثَةٍ) أي: ليلة ثالثة من وقت التضحية (وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ) أي: من الذي ضَحَّى به (شَيْءٌ) الواو فيه للحال، وفي نسخة: وبقي في بيته منه شيء.

(فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الْمَاضِي؟) من ترك الادخار، يستفاد منه أن النهي كان سنة تسع لما دل عليه الذي قبله أَنَّ الْإِذْنَ كَانَ سَنَةً عَشَرَ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَجْهٌ قَوْلُهُمْ: نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا مَعَ أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْإِسْتِمْرَارَ أَنَّهُمْ فَهَمُّوا أَنَّ ذَلِكَ النَّهْيَ وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ وَهُوَ الرَّأْفَةُ فَإِذَا وَرَدَ الْعَامُ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ جَالَ فِي النَّفْسِ مِنْ عَمُومٍ وَخُصُوصٍ إِشْكَالٌ، فَلَمَّا كَانَ مِظَنَّةُ الْإِخْتِصَاصِ عَاوَدُوا السُّؤَالَ فَبَيَّنَ لَهُمُ ﷺ أَنَّهُ خَاصٌّ بِذَلِكَ السَّبَبِ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَذَا مِنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَامَ يُضْعَفُ عَمُومُهُ بِالسَّبَبِ فَلَا يَبْقَى عَلَى أَصَالَتِهِ وَلَا

قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادْخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا».

ينتهي به إلى التخصيص، ألا ترى أنهم لو اعتقدوا إبقاء العموم على أصالته لما سألوا، ولو اعتقدوا الخصوص أيضًا لما سألوا فسؤالهم يدل على أنه ذو شأنين، وهذا اختيار الإمام الجويني.

(قَالَ) (كُلُوا وَأَطْعِمُوا) بهمزة قطع وكسر العين المهملة (وَادْخِرُوا) بالبدال المهملة المشددة، لأن أصله اذتخروا من ذخر بالذال المعجمة فأعلّ بالإعلام المشهور.

(فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ) أي: الذي وقع فيه النهي (كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ) بفتح الجيم، أي: مشقة من جهة قحط السنة، يقال: جهد عيشهم، أي: تكدر واشتد وبلغ غاية المشقة، (فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا) من الإعانة، وفي رواية مسلم عن مُحَمَّد بن المثنى، عن أبي عاصم شيخ البُخَارِيِّ فيه فأردت أن تفشوا فيهم، وفي رواية الإسماعيلي، عن أبي يعلى، عن أبي خيثمة، عن أبي عاصم فأردت أن تقسموا فيهم كلوا وأطعموا وادخروا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: الضمير في (تعينوا فيها) للمشقة المفهومة من الجهد ومن الشدة أو من السنة لأنها سبب الجهد وفي (تفشوا فيهم) أي: في الناس المحتاجين إليه، قَالَ فِي الْمَشَارِق: رواية البُخَارِيِّ أوجه، وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِم: ورواية مسلم أشبه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قد عرفت أن مخرج الحديث واحد ومداره على أبي عاصم وأنه تارة قَالَ هذا، وتارة قَالَ هذا والمعنى في الكل صحيح فلا وجه للترجيح المذكور.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لا وجه لنفي الترجيح فكل من له أدنى ذوق يفهم أن رواية مسلم أرجح فمن دقق النظر عرف ذلك، ففي الحديث دلالة على أن التحريم لا ذخار لحم الْأَصَاحِيِّ كان لعله فلما زالت العلة زال التحريم، ثم إنَّ الأصوليين اختلفوا في الأمر الوارد بعد الخطر أهو للوجوب أم للإباحة؟ ولئن سلمنا أنه للوجوب حقيقة فالإجماع ههنا مانع عن الحمل عليه فيكون للإباحة،

5570 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: الضَّحِيَّةُ كُنَّا نَمْلَحُ بِهِ، فَتَقَدَّمُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»

وقد ورد في الأذخار أنه ﷺ كان يدخر لأهله فوت سنة، وفي تركه كان لا يدخر لغد والأول في الصحيح والثاني في مسلم والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لعياله، أو أن ذلك باختلاف الحال فيتركه عند حاجة الناس إليه ويفعله عند عدم الحاجة. وقد تمسك بقوله: (كلوا) من قال بوجوب الأكل من الضحية ولا حجة فيه لأنه أمر بعد حظر فيكون للإباحة لما عرفت.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن أبي أويس وأبو أويس اسمه: عَبْدُ اللَّهِ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَخِي) هو أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْحَمِيدِ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن بلال، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) هو الْأَنْصَارِيُّ فإسماعيل في حديث أبي سعيد يروي عن سليمان بن بلال بغير واسطة، وفي حديث عائشة هذا يروي عنه بواسطة، وقد تكرر له هذا في عدة أحاديث وذلك يرشد إلى أنه كان لا يدلّس.

(عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بفتح العين وسكون الميم، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: الضَّحِيَّةُ) بفتح الضاد المعجمة وكسر الحاء المهملة (كُنَّا نَمْلَحُ) بضم النون وتشديد اللام المكسورة مِنْهَا أَي: من الضحية كذا في رواية الكُشْمِينِي، وفي رواية غيره: (مِنْهُ)، أَي: من لحم الضحية (فَتَقَدَّمُ) بفتح النون وسكون القاف وفتح الدال من القدوم، وفي رواية: بضم النون وفتح القاف وتشديد الدال.

(بِهِ) أَي: باللحم المملح (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) أَي: نضع بين يديه ﷺ (بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: لَا تَأْكُلُوا) أَي: منه (إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) من يوم ذبحه هذا صريح في النهي عنه، ووقع في رواية التِّرْمِذِيِّ من طريق عابس بن ربيعة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها سئلت: أكان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نهى عن لحوم الأضاحي؟ فقالت: لا فبين الروایتين منافاة ويجمع بينهما بأنها نفت نهى التحريم لا مطلق النهي ويؤيده قوله في هذه الرواية: وليست بغريمة، قالت

وَلَيْسَتْ بِعَزِيمَةٍ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَلَيْسَتْ بِعَزِيمَةٍ) أَي: ليس النهي للتحريم ولا ترك الأكل بعد الثلاثة بواجب⁽¹⁾، (وَلَكِنْ أَرَادَ) ﷺ (أَنْ يُطْعِمَ مِنْهُ) بضم النون وسكون الطاء، أَي: أن نطعم منه غيرنا، أَي: يطعم الأغنياء المحتاجين، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بمراذه ﷺ، قَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ بعد أن أخرج هذا الحديث، عن علي بن العباس، عن الْبُخَارِيِّ بسنده إلى قوله: بالمدينة كان الزيادة من قوله: بالمدينة إلى آخره من كلام يَحْيَى بن سَعِيد.

وتعقبه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بأنه بل هو من جملة الحديث فقد أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ من وجه آخر عن الْبُخَارِيِّ بتمامه، وتقدم في الأُطْعَمَةِ من طريق عابِس ابن ربيعة قلت لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنهى النَّبِيُّ ﷺ أن يؤكل من لحوم الْأَصَاحِيِّ فوق ثلاث؟ قالت: ما فعله إِلَّا في عام جاع الناس فيه فأراد أن يطعم الغني الفقير.

وفي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ من هذا الوجه: أكان تحريم لحوم الْأَصَاحِيِّ فوق ثلاث؟ قالت: لا ولكنه لم يكن يَضْحِي إِلَّا القليل ففعل ليطعم من ضَحَى منهم من لم يَضْحَ.

وفي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ من طريق عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي بَكْرٍ بن حَزْم، عن عمرة: إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا وتصدقوا وادّخروا، وأول الحديث عند مسلم دفت ناس من أهل البادية حضرة الْأَضْحَى في زمان رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ادّخروا الثلاث وتصدقوا بما بقي» فلما كان بعد ذلك قيل: يا رَسُولَ اللَّهِ لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم، فَقَالَ: «إنما نهيتكم من أجل الدافة فكلوا وتصدقوا وادّخروا».

وفي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بن واقد عند مسلم: نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن أكل لحوم الْأَصَاحِيِّ بعد ثلاث إلى أن قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فَقَالَ: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا وادّخروا وتصدقوا»، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الدف بالدال المهملة والفاء الثقيلة: السير السريع، والدافة: من يطرأ من المحتاجين.

(1) بل كان غرضه أن يصرف شيء منه إلى الناس.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الدافاة: قوم من الأعراب يردون المصر، يريد أنهم قوم قدموا المدينة عند الأضحى فنهاهم عن ادّخار لحوم الأضاحي ليفرقوها ويتصدّقوا بها فينتفع هؤلاء القادمون بها، وقد اختلفوا في هذا النهي فَقَالَ قوم: هو منسوخ من باب: نسخ السنة بالسنة.

وَقَالَ آخَرُونَ: كان النهي للكراهة لا للتحريم، والكراهة باقية إلى اليوم.

وَقَالَ آخَرُونَ: كان التحريم للعلة فلما زالت تلك العلة زال الحكم، ويؤيده الروايات المذكورة آنفاً، وقد استدللّ بإطلاق الأحاديث المذكورة على أنه لا تقييد في المقدار الذي يجزي من الإطعام، ويستحب للمضحي أن يأكل من الأضحى شيئاً يطعم الباقي صدقة وهدية، وعند الشافعي: يستحب قسمها ثلاثاً لقوله: «كلوا وتصدّقوا وأطعموا»، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وكان غيره يقول: يستحب أن يأكل النصف ويطعم النصف.

وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب الأضاحي من طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «من ضحى فليأكل كل من أضحيته» ورجاله ثقات، لكن قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي: الصواب عن عطاء مرسل، قَالَ الطَّبْرِيُّ: هو أمر بمعنى الإذن والإطلاق للأكل لا بمعنى الإيجاب، ولا خلاف بين سلف الأئمة وخلافها أنّ المضحي غير حرج بتركه الأكل من أضحيته ولا إثم، فدلّ ذلك على أنّ الأمر بمعنى الإذن والإطلاق.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: مذهب الجمهور أنه لا يجب الأكل من الأضحى وإنما الأمر ليس إلّا للإذن.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: لم يختلف المذهب أنّ الأكل غير واجب خلاف ما ذكره القاضي أَبُو مُحَمَّدٍ عن بعض الناس أنه واجب، وحكاها الماوردي عن أبي الطيب ابن سلمة من الشافعية.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: فرض على كلّ مُضَحٍّ أن يأكل من أضحيته ولو لقمة فصاعداً، وأمّا الصدقة منها فالصحيح أنه يجب التصدق من الأضحى بما يقع عليه الاسم، والأكمل أن يتصدّق بمعظمها كذا نقل الحافظ العسقلاني.

5571 - حَدَّثَنَا جِبَّانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ: أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمُ تَأْكُلُونَ نُسُكَكُمْ».

5572 - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله وليست بعزيمة، والحديث من أفراد البُحَارِيِّ.

(حَدَّثَنَا جِبَّانُ بْنُ مُوسَى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة أَبُو مُحَمَّدٍ السلمي المَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المَرْوَزِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو عُبَيْدٍ) بضم العين وفتح الموحدة سعد بن عُبَيْدٍ (مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ) هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَزْهَرَ بْنِ عَوْفٍ أَخُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وينتسب أيضًا إلى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: يَخْيَى بْنُ بُكَيْرٍ مات سنة ثمان وتسعين.

(أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ) صلاة العيد، (ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمُ تَأْكُلُونَ) مِنْ (نُسُكِكُمْ) بضمين، أي: أضحيتكم، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: بنسككم بالباء، وفي نسخة: تأكلون نسككم بدون حرف الجر، واستدل به على أن النهي عن الشيء إذا اتحدت جهته لم يجز فعله كصوم يوم العيد فإنه لا ينفك عن الصوم ولا يتحقق فيه جهتان، فلا يصح بخلاف ما إذا تعددت الجهة كالصلاة في الدار المغصوبة فإن الصلاة تتحقق في غير المغصوب فيصح في المغصوب مع التحريم.

(قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ) مولى ابن أزهري هو موصول بالسند السابق: (ثُمَّ شَهِدْتُ) العيد كذا في رواية أَبِي ذَكَرٍ، وفي روايته: ثم شهدت بدون لفظ: العيد، أي:

مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي فَلْيَنْتَظِرْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذْنَتْ لَهُ».

5573 - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُهُ

شهدت العيد، ولم يبين كونه أضحى أو فطرًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْأَضْحَى الَّذِي قَدَّمَهُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَكُونُ اللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي نَسْخَةِ ثَمَّ شَهِدْتُهُ بِالضَّمِيرِ وَإِنْ تَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَحَدَ الْعِيدَيْنِ وَلَا سِيَمَا فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا لَفْظَ: الْعِيدِ.

(فَكَانَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: وَكَانَ بِالْوَاوِ (ذَلِكَ) أَيِ: كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ ذَاكَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ) يَعْنِي: يَوْمَ عِيدِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ الْعِيدِ حَقِيقَةً وَسَمِيَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِيدًا لِأَنَّهُ زَمَانُ اجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعْبَدٍ عَظِيمٍ لِإِظْهَارِ شَعَائِرِ الشَّرِيعَةِ كَيَوْمِ الْعِيدِ وَالْإِطْلَاقُ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ.

(فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي) أَيِ: يَتَأَخَّرُ إِلَى أَنْ يَصَلِّيَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، وَالْعَوَالِي جَمْعُ: الْعَالِيَةِ وَهِيَ قَرْيٌ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ وَأَقْرَبُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَأَبْعَدُهَا ثَمَانِيَةٌ.

(فَلْيَنْتَظِرْ) أَيِ: فَلْيَتَأَخَّرْ إِلَى أَنْ يَصَلِّيَ الْجُمُعَةَ، (وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ) أَيِ: إِلَى مَنْزِلِهِ مِنَ الْعَوَالِي (فَقَدْ أَذْنَتْ لَهُ) وَبِهِ اسْتَدَلَّ أَحْمَدُ عَلَى سَقُوطِ الْجُمُعَةِ عَمَّنْ صَلَّى الْعِيدَ إِذَا وَافَقَ الْعِيدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ مَرَّةً، وَأَجِيبَ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ الْعِيدَ وَالْجُمُعَةَ مِنْ مَوَاضِعَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْمَجِيءُ فَأَخْبَرَ بِمَا لَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِعَدَمِ الْعُودِ إِلَى الْمَسْجِدِ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى سَقُوطِهَا عَمَّنْ صَلَّى الْعِيدَ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

(قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ) بِالسَّنَدِ السَّابِقِ أَيْضًا: (ثُمَّ شَهِدْتُهُ) أَيِ: الْعِيدَ وَالْمُرَادُ بِهِ عِيدُ الْأَضْحَى لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: يَوْمَ الْأَضْحَى، وَفِي

مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لُحُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثٍ»

رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ غَنْدَرٍ عَنْ مَعْمَرٍ بِسَنَدِهِ: شَهِدْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ عِيدٍ بَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ فَذَكَرَ الْمَرْفُوعَ.

(مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لُحُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثٍ»)
زَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي رِوَايَةٍ: فَلَا تَأْكُلُوهَا بَعْدَهَا.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ الثَّلَاثِ الَّتِي كَانَ الْإِدْخَارُ فِيهَا جَائِزًا، فَقِيلَ: أَوَّلُهَا يَوْمُ النُّحْرِ فَمَنْ ضَحَّى جَازَ لَهُ أَنْ يَمْسَكَ يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ، وَمَنْ ضَحَّى بَعْدَهُ أَمْسَكَ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

وَقِيلَ: أَوَّلُهَا يَوْمٌ يَضْحِي فِيهِ فَلَوْ ضَحَّى فِي آخِرِ أَيَّامِ النُّحْرِ جَازَ لَهُ أَنْ يَمْسَكَ ثَلَاثًا بَعْدَهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ قَوْلِهِ: فَوْقَ ثَلَاثٍ، أَنْ لَا يُحْسَبَ الْيَوْمُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ النُّحْرُ مِنَ الثَّلَاثِ وَتَعْتَبَرُ اللَّيْلَةُ الَّتِي تَلِيهِ وَمَا بَعْدَهَا، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بَدَنَّا فَوْقَ ثَلَاثٍ بِمَنْى فَإِنَّ ثَلَاثَ مَنْى يَتَنَاوَلُ مَا بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ لِأَهْلِ النَّفَرِ الثَّانِي، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَعَلَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسَخُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ الَّذِي قَالَ فِيهِ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ وَحَاجَةٌ كَمَا وَقَعَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: إِنَّمَا خُطِبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْمَدِينَةِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَاضِرًا فِيهِ وَكَانَ أَهْلُ الْبُوَادِي قَدْ أَلْجَأَتْهُمْ الْفِتْنَةُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَأَصَابَهُمُ الْجَهْدُ فَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَيُؤَيِّدُ صِحَّةَ هَذَا أَنَّ الطَّحَاوِيَّ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَفْظُهُ: صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيٍّ الْعِيدَ وَعِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُحْصُورٌ، وَالْحَاصِرُ أَنْ النَّهْيَ عَنْ إِمْسَاكِ لُحُومِ الْأَصَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ لَمْ يَبْقَ حُكْمُهُ مِنَ التَّحْرِيمِ وَالْكَرَاهَةِ فِي كُلِّ حَالٍ.

وَقَالَ أَبُو عَمَرَ: لَا خِلَافَ فِيْمَا عَلَّمْتَهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي إِجَازَةِ أَكْلِ لُحُومِ الْأَصَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَقَبْلَ ثَلَاثٍ، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ وَلَا خِلَافَ فِي

وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُيَيْدٍ، نَحْوَهُ.

ذلك بين فقهاء المسلمين، وأخرج الطَّحَاوِيُّ أحاديث النسخ عن جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ منهم: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابن أبي داود، حَدَّثَنَا أَبُو معمر، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الوارث، قَالَ: حَدَّثَنِي علي بن زيد، قَالَ: حَدَّثَنِي النابغة بن مخارق بن سليم، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إني كنت نهيتكم عن لحوم الْأَصَاغِيِّ أَنْ تُوْخَرُوا فوق ثلاثة أيام فَادْخَرُوا ما بدا لكم»، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ في مسنده عن حديث ربيعة بن النابغة، عَنْ أَبِيهِ، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نهى عن زيارة القبور، الحديث وفي آخره: ونهاكم عن لحوم الْأَصَاغِيِّ أَنْ تَحْبِسُوهَا بعد ثلاث فاحبسوا ما بدا لكم، قَالَ الذهبي ربيعة بن النابغة، عن أبيه، عن علي في الْأُضْحِيَّةِ لم يصح.

وَقَالَ ابن حبان ربيعة روى عَنْ أَبِيهِ، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عداؤه في أهل الكوفة وهو ثقة، وقد وفق الطَّحَاوِيُّ بين الروایتين المتنافيتين بما ذكر آنفاً، واستدل بهذه الأحاديث على أن النهي عن الأكل فوق ثلاث خاص لصاحب الْأُضْحِيَّةِ، فأما من أهدى له أو تصدَّق عليه فلا لمفهوم قوله: من أضحيته، وقد جاء في حديث الزُّبَيْرِ بن العوام، عن أَحْمَدَ وَأَبِي يعلى ما يؤيد ذلك ولفظه: قلت: يا نبي الله بأبي أنت قد نهى المسلمون أن يأكلوا من لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدى لنا؟ قَالَ: أَمَا ما أهدى إليكم فشأنكم به فهذا نص في الهدية، وأما الصدقة فلأن الفقير لا حجر عليه في التصرف فيما يهدى له لأن القصد أن يقع المواساة من الغني للفقير وقد حصلت.

ومطابقة الحديث للترجمة في أثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر الحديث، وذلك لأن الترجمة قوله: باب ما يؤكل من لحوم الْأَصَاغِيِّ، وهو يشمل ما يؤكل منها في ثلاثة أيام وما يؤكل في أكثر من ذلك، ولكن في أثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه لا يجوز فوق ثلاثة أيام.

(وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُيَيْدٍ، نَحْوَهُ) أي: نحو ما روي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو قوله: نهاكم أن تأكلوا لحم نسككم فوق ثلاث، والظاهر أنه

5574 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا مِنَ الْأَصَا حِيّ ثَلَاثًا» وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ حِينَ يَنْفَرُ مِنْ مَنَى، مِنْ أَجْلِ لُحُومِ الْهَدْيِ.

معطوف على السند المذكور فيكون من رواية حَبَّان بن مُوسَى، عن ابن المبارك، عن معمر هو ابن راشد، ويحتمل أن يكون معلقًا رواه الشَّافِعِيُّ في الأم، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الثَّقَةُ عن معمر فذكره.

(حَدَّثَنَا) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) هو المعروف بصاعقة قَالَ: (أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنِ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، (عَنْ عَمِّهِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمٍ) عَنْ أَبِيهِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا مِنَ الْأَصَا حِيّ ثَلَاثًا» أَي: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ، وفي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ من طريق معمر: نَهَى أَنْ يُؤْكَلَ لُحُومُ الْأَصَا حِيّ بَعْدَ ثَلَاثٍ، وفي رِوَايَةٍ عن نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

(وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) أَي: ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ) أَي: يَأْكُلُ الْخُبْزَ بِالزَّيْتِ (حِينَ يَنْفَرُ مِنْ مَنَى، مِنْ أَجْلِ لُحُومِ الْهَدْيِ) أَي: احْتِرَازًا عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْهَدْيِ، قِيلَ: الْهَدْيُ أَخْصٌ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ فَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ مُحْتَرَزًا مِنْ لُحُومِ الضَّحَايَا.

وأجيب: بأن ذكر الهدي لمناسبته النفر من منى، ويحتمل أن يكون ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يسوي بين لحم الهدي ولحم الأضحية في الحكم، ثم إن قوله: حين ينفر هو الصواب.

ووقع في رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيّ وحده: حتّى بدل حين وهو تصحيف لأنه يفسد المعنى لأن المراد: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يَأْكُلُ مِنْ لُحْمِ الْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ ثَلَاثٍ فَكَانَ إِذَا انْقَضَتْ ثَلَاثُ مَنْى ائْتَدَمَ بِالزَّيْتِ وَلَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ تَمَسُّكًا بِالْأَمْرِ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيّ يَنْعَكِسُ الْأَمْرُ وَيَصِيرُ الْمَعْنَى: كَانَ

يأكل بالزيت إلى أن ينفر فإذا نفر أكل بغير الزيت ، فيدخل فيه لحم الأَضْحِيَّةِ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لم يبلغ النهي علياً ولا عَبْدُ اللَّهِ بن وَاقد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ،
ولو بلغهما ما حَدَّثَا بالنهي والنهي منسوخ بكل حال .

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنها تشمله ، وهو من أفراد البُخَارِيِّ .
قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وفي هذه الأحاديث من الفوائد غير ما تقدم نسخ
الأثقل بالأخف لأن النهي عن ادّخار لحوم الأَضْحِيَّةِ بعد ثلاث مما يثقل على
المضحين والإذن في الادّخار أخف منه .

وفيه : ردّ على من يقول : إنّ النسخ لا يكون إلّا بالأثقل للأخف ، وعكسه
ابن العربي زاعماً أن الإذن في الادّخار نسخ بالنهي ، وتعقب : بأن الادّخار كان
مباحاً بالإباحة الأصلية فالنهي عنه ليس نسخاً وعلى تقدير أن يكون نسخاً ففيه
نسخ الكتاب بالسنة لأنّ في الكتاب الإذن في أكلها من غير تقييد بقوله تَعَالَى :
﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ [الحج : 28] ، ويمكن أن يقال إنه تخصيص لا نسخ وهو
الأظهر .

خاتمة:

اشتمل كتاب الأَضَاحِيِّ من الأحاديث المرفوعة على أربعة وأربعين حديثاً :
المعلّق منها خمسة عشر ، والبقية موصولة ، المكرّر منها فيه وفيما مضى تسعة
وثلاثون حديثاً ، والخالص خمسة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث قَتَادَةَ
ابن النعمان في الباب الآخر وسوى زيادة معلقة في حديث أنس وهي قوله :
بكشين سمينين فإنّ أصل الحديث عند مسلم سوى قوله : سمينين ، وفيه من
الآثار عن الصحابة فمن بعدهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سبعة آثار .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

74 - كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

74 - كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ) كذا وقع في النسخ وفي نسخة لم

(1) قال الكاندهولي: بسط الكلام على ذلك في الأوجز، وفيه: الأشربة جمع شراب، كأطعمة وطعام اسم لما يشرب، وفي الدر المختار: الشراب لغة كل مائع يشرب واصطلاحًا يسكر، اهـ. قلت: لكن الإمام البخاري ذكر في الكتاب الشراب الحرام والحلال كلها باعتبار أصل اللغة، قال الحافظ: ذكر الإمام البخاري الآية وأربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر، وذلك أن الأشربة ما يحل وما يحرم، وينظر في حكم كل منهما ثم بالأدب المتعلقة بالشرب، فبدأ بتبيين المحرم منه لقلته بالنسبة إلى الحلال، فإذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالاً، وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة، وأنه كان في عام الفتح، اهـ. وأجمل الكلام على الأشربة في هامش الكوكب الثاني، وبسط الكلام عليها في الأوجز، وفيه: اعلم أن الأشربة المسكرة كلها حرام عند الأئمة الثلاثة والإمام محمد رضي الله عنهم أجمعين، فإنهم جعلوا كلها خمرًا، وحرّموا كل أنواعها بلا تفصيل وتفريق، والحنفية أهل الرأي الثاقب لما أمعنوا النظر في الروايات المختلفة في هذا الباب رأوا عمل جمهور الصحابة لا سيما أكابر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فرقوا في أنواع الأشربة، وجعلوها ثلاثة أنواع إلى آخر ما بسط فيه، وفي هامش الكوكب عن الهداية أن الأشربة المحرمة أربعة: الخمر وهي عصير العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد، والعصير إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه، وهو الطلا، ونقيع التمر وهو السكر، ونقيع الزبيب إذا اشتد وغلا، أما الخمر فالكلام فيها في عشرة مواضع:

الأول: في ماهيتها وهي النبيء من ماء العنب إذا صار مسكرًا، وهذا عندنا وهو المشهور عند أهل اللغة وأهل العلم، وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر.

والثاني: في حد ثبوت هذا الحكم.

والثالث: أن عينها حرام غير معلول بالسكر.

والرابع: أنها نجاسة غليظة كالبول.

والخامس: أنه يكفر مستحلها.

يذكر البسملة والمراد بيان أحكام الأشربة ما يحرم من ذلك وما يباح، والأشربة جمع شراب كأطعمة وطعام، وهو اسم لما يشرب وليس بمصدر لأن المصدر هو الشرب بثلاث الشين يقال شرب الماء وغيره شَرِبًا وشَرِبًا وشَرِبًا وقرئ ﴿فَشْرَبُوا شَرَبَ الْهَيْمِ﴾ [الواقعة: 55] بالوجه الثلاثة.

وَقَالَ أَبُو عبيدة: الشرب بالفتح مصدر وبالخفض والضم اسمان من شرب.

= والسادس: سقوط تقومها في حق المسلم.

والسابع: حرمة الانتفاع بها.

والثامن: أن يحد شاربها وإن لم يسكر.

والتاسع: أن الطبخ لا يؤثر فيها.

العاشر: جواز تخليلها، هذا هو الكلام في الخمر، وأما العصير إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه وهو المطبوخ أدنى طبخة ويسمى الباذق، والمنصف هو ما ذهب نصفه بالطبخ، فكل ذلك حرام عندنا إذا اشتد وقذف، وقال الأوزاعي: إنه مباح، وأما نقيع التمر وهو السكر فهو حرام مكروه. وقال شريك بن عبد الله: إنه مباح، وأما نقيع الزبيب فهو حرام إذا اشتد وغلا، وفيه خلاف الأوزاعي، إلا أن حرمة هذه الأشربة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستحلها ويكفر مستحل الخمر؛ لأن حرمتها اجتهادية وحرمة الخمر قطعية، ولا يجب الحد بشربها حتى يسكر، ويجب بشرب قطرة من الخمر، انتهى ما في حاشية الكوكب عن الهداية ملخصاً، فحاصل مذهبننا في الأشربة أنها ثلاثة أنواع: أحدها النخمر وتقدم حكمها، والثاني: الأشربة الثلاثة المذكورة يحرم قليلها وكثيرها، لكن لا يحد بها ما لم يسكر ولا يكفر مستحلها، والثالث: ما سوى ذلك من الأشربة المسكرة، يجوز شربها للتقوى لا للتلهي ما لم يبلغ حد السكر، فإن بلغ مقدار الشرب إلى حد أسكر يحرم هذه الجرعة الأخيرة، ومع ذلك لا يحد شاربها وإن سكر منه على قول، قالوا: والأصح أنه يحد. كذا في الفروع، وهذا القسم الثالث مختلف عند أئمتنا، ففي الدر المختار: الحلال منها أربعة:

الأول: نبيذ التمر والزبيب وإن طبخ أدنى طبخة إذا شرب بلا لهو ما لم يسكر، فإن السكر حرام في كل شراب.

والثاني: الخليطان من الزبيب والتمر إذا طبخ أدنى طبخة.

والثالث: نبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة، سواء طبخ أو لا.

والرابع: المثلث العنبي، وحرم محمد هذه الأربعة التي هي حلال عند الشيخين وبه يفتي، انتهى ملخصاً من هامش الكوكب.

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري اكتفى بذكر آية واحدة من الآيات الواردة في الخمر إشارة إلى أنها آخر آية نزلت في ذلك، ولذا قال عمر رضي الله عنه لما سمعها: انتهينا انتهينا، وقد تقدم في البسط في هامش اللامع في ترتيب نزول آيات الخمر في كتاب التفسير في أول سورة النحل.

1 - باب: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ
يَجْسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90]

1 - باب: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ
يَجْسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90]

(باب: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطف على الأشرية، وروى بالرفع أيضًا فالظاهر على هذا أنه عطف على المضاف: (﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ يَجْسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾) [المائدة: 90] الآية بتمامها مذكورة في رواية الأكثرين، وفي رواية أبي ذرٍّ إلى قوله: ﴿يَجْسُ﴾ الآية، وذكر البُخَارِيُّ هذه الآية تمهيداً لما يذكره من الأحاديث التي وردت بتحريم الخمر، وذلك لأنَّ الأشرية منها ما يحلّ، ومنها ما يحرم فينظر في حكم كل منهما وبدأ بتبيين المحرّم منها لقلته بالنسبة إلى الحلال فإذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالاً .

وقد بيّن في تفسير سورة المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة وأنه كان عام الفتح قبل الفتح، وجزم الدميّاطي في سيرته: بأنّ تحريم الخمر كان سنة الحديبية، والحديبية كانت سنة ست، وذكر ابن إسحاق أنه كان في وقعة بني النضير وهي بعد أحد وذلك سنة أربع على الراجح، وفيه نظر لأنَّ أنساً رضي الله عنه كما سيأتي في الباب الذي بعده كان السّاقى يوم حرّمت وأنه لما سمع المنادي بتحريمها بادر فأراقها فلو كان ذلك سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك .

وسبب نزول الآية ما قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا خلف بن الوليد، نا: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لما نزل تحريم الخمر قال: اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً فنزلت هذه الآية التي في البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: 219] فدعي عمر فقرئت عليه، فقال اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً فنزلت الآية التي في النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: 43] فكان منادي رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ينادي: أن لا يقرب الصلاة سكران

فدعي عمر فقرئت عليه، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتًا شَافِيَةً فَنَزِلَتْ فِي الْمَائِدَةِ فدعي عمر فقرئت عليه فلما بلغ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: 91] قَالَ عمر: انتهينا انتهينا، وهكذا رواه أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرَقٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَصَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ التِّرْمِذِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّمَا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي قَبِيلَتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ شَرَبُوا فَلَمَّا ثَمَلَ الْقَوْمُ عَثَبَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، فَلَمَّا أَنْ أَصْبَحُوا جَعَلَ الرَّجُلُ يَرَى فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ الْأَثَرَ، فَيَقُولُ: صَنَعَ هَذَا أَخِي فَلَانَ وَكَانُوا أَخَوَةً لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ضِغَانٌ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ كَانَ بِي رَحِيمًا مَا صَنَعَ بِي هَذَا حَتَّى وَقَعْتُ فِي قُلُوبِهِمُ الضِّغَانُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إِلَى ﴿مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: 90 - 91] قَالَ: فَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ: هِيَ رَجَسٌ وَهِيَ فِي بَطْنِ فَلَانٍ وَقَدْ قُتِلَ يَوْمَ أَحَدٍ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾ إِلَى ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 93].

ووقعت هذه الزيادة في حديث أنس في البُخَارِيِّ كما مضى في المائدة، ووقعت أيضًا في حديث البراء عند التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَحْمَدَ لَمَّا حَرَّمَ الْخَمْرَ قَالَ نَاسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصْحَابُنَا الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يَشْرِبُونَهَا وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَعِنْدَ الْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الَّذِي سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ الْيَهُودَ.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الَّذِي مَضَى فِي الْمَائِدَةِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ لَتَرَكُوهُ كَمَا تَرَكْتُمْ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ: يَسْتَفَادُ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ، مِنْ تَسْمِيَّتِهَا رَجَسًا وَقَدْ سَمِيَ بِهِ مَا أَجْمَعَ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَهُوَ لَحْمُ الْخَنْزِيرِ، وَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ﴾ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ حَرَمَ تَنَاوُلَهُ، لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنْهُ إِلَّا الشَّرُّ، وَمِنْ الْأَمْرِ بِالْاجْتِنَابِ وَهُوَ لِلْوُجُوبِ وَمَا وَجِبَ اجْتِنَابُهُ حَرَمَ تَنَاوُلَهُ، وَمِنْ الْفَلَاحِ الْمُرْتَبِ عَلَى الْاجْتِنَابِ، وَمِنْ كَوْنِ الشَّرْبِ سَبَبًا لِلْعِدَاوَةِ

والبغضاء بين المؤمنين وتعاطي ما يوقع ذلك حرام، ومن كونها تصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة، ومن ختام الآية بقوله تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ فإنه استفهام معناه: الردع والزجر، ولهذا قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَمِعَهَا: انتهينا انتهينا، وسبقه إلى ذلك الطَّبْرِيُّ.

وأخرج ابن مردويه من طريق طلحة بن مصرف، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ مَشَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بعضهم إلى بعض، فقالوا: حَرِّمَتِ الْخَمْرَ وَجَعَلَتْ عِدْلًا لِلشُّرْكِ، قِيلَ: يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ﴾ الآية فَإِنَّ الْأَنْصَابَ وَالْأَزْلَامَ مِنْ عَمَلِ الْمُشْرِكِينَ بِتَزْيِينِ الشَّيْطَانِ فَنَسَبَ الْعَمَلَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو اللَّيْثِ السَّمُرْقَنْدِيُّ: الْمَعْنَى أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ فِيهَا أَنَّهَا رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَأَمَرَ بِاجْتِنَابِهَا عَادَلَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: 30] وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: أَنَّ بَعْضَهُمْ اسْتَدَلَّ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: 33] وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسَرِ: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: 219] فَلَمَّا أَخْبَرَ أَنَّ فِي الْخَمْرِ إِثْمًا كَبِيرًا ثُمَّ صَرَّحَ بِتَحْرِيمِ الْإِثْمِ ثَبَتَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ بِذَلِكَ، قَالَ وَقَوْلٌ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ يَسْمَى: الْإِثْمَ لَمْ نَجِدْ لَهُ أَصْلًا فِي الْحَدِيثِ وَلَا فِي اللُّغَةِ وَلَا دَلَالَةً أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

شَرِبْتَ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَاكَ الْإِثْمَ يَذْهَبُ بِالْعُقُولِ
فإنه أطلق الإثم على الخمر مجازاً بمعنى أنه ينشأ عنها الإثم، ثم إن اللغة الفصحى تأنث الخمر وقال أبو حنيفة: هي مؤنثة، وأثبت أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة وغيرهما جواز التذكير.

وَيَقَالُ لَهَا: الْخَمْرَةُ أَثْبَتَهُ فِيهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مِنْهُمْ الْجَوْهَرِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْمَثَلِ: الْخَمْرَةُ هِيَ الْخَمْرُ فِي اللُّغَةِ، وَأَوَّلُ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ﴾ [المائدة: 90] وَهُوَ الْمَعْتَصَرُ مِنَ الْعَنْبِ إِذَا غُلَا وَقُذِفَ بِالزَّبَدِ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ.

واختلف أهل اللغة في اشتقاق اسم الخمر على ألفاظ قريبة المعاني :
 فقيل : سُمِّيت خمرًا لأنها تخمر العقول ، أي : تغطيها وتسترها ، ومنه خمار
 المرأة لأنه يغطي رأسها.

وقيل : مشتقة من المخامرة وهي المخالطة لأنها تخالط العقل .
 وقيل : سُمِّيت خمرًا لأنها تركت حتى أدركت يقال : اختمر العجين ، أي :
 بلغ إدراكه .

وقيل : سميت خمرًا لتغطيها الدماغ ، ولها أسماء كثيرة ، وذكر صاحب
 التلويح ما يناهز تسعين اسمًا ، وذكر ابن المعتز : مائة وعشرين اسمًا ، وذكر ابن
 دحية مائة وتسعين اسمًا .

﴿وَالْمَيْسَرُ﴾ وهو القمار ، وعن عطاء ، ومجاهد ، وطاوس : كل شيء من
 القمار فهو الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز .

وَقَالَ راشد بن سَعِيد ، وحمزة بن حبيب : حتى الكعاب ، والجوز ، والبيض
 التي يلعب بها الصبيان .

وَقَالَ الزمخشري : الميسر القمار مصدر من يَسِر كَالْمَوْعِد والمرجع من
 فعلهما يقال : يسرته إذا قمرته ، واشتقاقه من اليسر ، لأنه أخذ مال الغير بيسر
 وسهولة من غير كَدٍّ ولا تعب ، أو من اليسار لأنه يسلب يساره .

﴿وَالْأَنْصَابُ﴾ جمع : نصب بضم الصاد وسكونها وهو حجر كانوا ينصبونه في
 الجاهلية يتخذونه صنمًا فيعبدونه ، وقيل : كانوا ينصبونه ويذبحون عليه فيخمر
 بالدم .

﴿وَالْأَزْلَمُ﴾ جمع : زلم بفتح الزاي وهي عبارة عن القداح كانوا إذا أرادوا
 أمرا عمدوا إلى قَدَاحٍ ثلاثة مكتوب على أحدها : أمرني ربِّي ، وعلى الآخر :
 نهاني ربِّي ، والثالث : غفل فإن خرج الأمر مضى لحاجته ، وإن خرج النهي
 أمسك ، وإن خرج الغفل أعاد الاستقسام .

﴿رِجْسٌ﴾ خبر عن المذكورات ، أي : قدر تعاف عنه العقول ويستشكل من
 حيث أنه أخبر عن جمع بمفرد ، وأجاب الزمخشري : بأنه على حذف مضاف ،

5575 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَ فِي الْآخِرَةِ».

أي: إنما شأن الخمر، قيل: ولا حاجة إلى هذا، بل الحكم على هذه الأربعة أنفسها بأنها رجس أبلغ من هذا المضاف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُوكُ كَجَسٍّ﴾. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: ونعت الخمر بأنها رجس، أي: نجسة وقذرة ولا عين توصف بذلك فالمراد: أنها محرمة كالميتة والدم، وقد ورد الرجس في كتاب الله عزَّ وجلَّ بمعنى الكفر قَالَ تَعَالَى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: 125] يعني: الكفر ولا يصح أن يكون الرجس المذكور في آية الخمر يراد به الكفر لأن الأعيان لا يصح أن تكون إيماناً ولا كفرًا، ولأن الخمر لو كانت كفرًا لوجب أن يكون العصير إيماناً، لأن الكفر والإيمان طريقيهما الاعتقاد والقول، وإنما أطلق عليها الرجس لكونها أقوى في التحريم وأؤكد عنه العلماء.

﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ في موضع رفع صفة لرجس ولما كان يحمل على فعل ما ذكر كأنه يعملها، والضمير في قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَأَجَبْنَاهُ﴾ للرجس، أو إلى عمل الشيطان، أو إلى المذكور، أو على المضاف المحذوف كأنه قيل: إنما تعاطى الخمر والميسر.

﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ أكد تحريم الخمر والميسر، وقد صدرت الجملة بإنما وقرنت المذكورات بعبادة الأصنام، ومن الحديث: شارب الخمر كعابد الوثن.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، ولما يذكر لفظ عَبْدُ اللَّهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَ مِنْهَا) بضم الحاء المهملة وكسر الراء المخففة من الحرمان على البناء للمفعول وهو متعد إلى مفعولين لأنه ضد أعطيت، أي: لم يشربها (في الْآخِرَةِ) مما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنهَرُ مِنْ حَرٍّ لَدَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾ [مُحَمَّد: 15].

وفي رِوَايَةِ مسلم من طريق أيوب، عن نافع: فمات وهو مدمنها لم يشربها

في الآخرة وفي رواية مسلم عن القعنبى : لم يسقها ، وزاد مسلم أيضاً في أول الحديث مرفوعاً : كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وسيأتي الكلام عليه في باب : الخمر من العسل ، فإن قيل : ظاهره عدم دخول الجنة ضرورة أن الخمر شراب أهلها فإذا حرم شربها دلّ ذلك على أنه لا يدخلها ، ولأنه إن حرمها عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن له والجنة لا هم فيها ولا حزن كما قال الخطابي والبغوي ، والمعصية لا توجب حرمان الجنة .

فالجواب : أنه يدخلها ولا يشرب من نهرها مع أنها من فاخر شراب أهلها . فإن قيل : كيف يكون ذلك وفيها ما تشتهيه الأنفس ، فالجواب : أنه قيل : ينسى شهوتها ، وقيل : لا يشتهيها وإن ذكرها فيكون ذلك نقص ذميم من أشرف نعيم الجنة بالنسبة إلى من هو أتمّ ذمامة منه .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : ظاهر الحديث تأييد التحريم فإن دخل الجنة يشرب من جميع أشربتها إلا الخمر ومع ذلك فلا يتألم لعدم شربها ولا يحسد من يشربها ويكون حاله كحال أصحاب المنازل في الخفض والرفع فكما لا يشتهي منزلة من هو أرفع من لا يشتهي ذلك أيضاً وليس ذلك بعقوبة له قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر : 47] ، وقيل ⁽¹⁾ : إنه يعذب في النار فإذا أخرج من النار بالرحمة أو بالشفاعة ودخل الجنة لم يحرم شيئاً .

وَقَالَ ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان الجنة لأنّ الله تعالى أخبر : أنّ في الجنة أنهاراً من خمر لذّة للشاربين وأنهم لا يصدّعون عنها ولا ينزفون فلو دخلها وقد علم أنّ فيها خمرّاً أو أنه حرمها عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن له والجنة لا همّ فيها ولا حزن ، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرمها عقوبة له لم يكن عليه في فقدانها ألم ، فلهذا قال بعض من تقدم : إنه لا يدخل الجنة أصلاً قَالَ : وهو مذهب غير مرضي عندنا إذا كان على القطع في انفاذ الوعيد قَالَ : ومحمل الحديث عند أهل السنة : على أنه لا يدخلها ولا

(1) قال القاضي عياض المراد بحرمانه شربها أنه يحبس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته ومثله الحديث الآخر لم يرح رائحة الجنة .

يشرب الخمر فيها إلّا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبائر، وهو في المشيئة فعلى هذا فمعنى الحديث: أن جزاءه في الآخرة أن يحرمها لحرماته ودخول الجنة إلّا إن عفا الله عنه قَالَ: وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمراً ولا يشتهيها نفسه وإن علم بوجودها فيها، ويؤيده حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المروي عند الطيالسي، وصححه ابن حبان مرفوعاً من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو وقريب من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رفعه: «من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرّم الله عليه شربها في الجنة» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِسند حسن.

وَقَالَ ابن العربي: ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها وذلك لأنه استعجل ما أمر بتأخيرهِ ووُعد به فحرمه عند ميقاته كالوارث إذا قتل مورثه فإنه يحرم ميراثه لاستعجاله، وبهذا قَالَ نفر من الصحابة، ومن العلماء وهو موضع احتمال وموقف إشكال، وَاللَّهُ أَعْلَمُ كيف يكون الحال؟ وفرّق بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلاً لها، وبين من يشربها عالماً بتحريمها، فالأول: هو الذي لا يشربها أبداً لأنه لا يدخل الجنة أصلاً وعدم الدخول يستلزم حرمانها، والثاني: هو الذي اختلف فيه فهو الذي يحرم شربها مدة ولو في حال تعذيبه إن عَذَّبَ أو المعنى أن ذلك جزاؤه أن جوزي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وفي الحديث: أن التوبة تكفر المعاصي الكبائر وهو في التوبة من الكفر قطعي، وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني؟ قَالَ النَّوَوِيُّ: الأقوى أنه ظني.

وَقَالَ الْفَرُطِيُّ: من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعاً.

وللتوبة الصادقة شروط سيأتي البحث فيها في كتاب الرقاق إن شاء الله تَعَالَى، وفيه: أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له سكر، لأنه رتب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير قيد، وهو مجمع عليه في الخمر المتخذ من عصير العنب، وأما في غيرها ففيه خلاف كما سيأتي بيانه إن شاء الله

5576 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ بِإِيلِيَاءَ بِقَدْحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَخَذَ اللَّبَنَ، فَقَالَ جَبْرِيلُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفِطْرَةِ، وَلَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ»

تَعَالَى، ويؤخذ من قوله: ثم لم يتب منها أَنَّ التوبة مشروعة في جميع العمر ما لم يصل إلى الغرغرة لما تدلّ عليه ثم من التراخي وليست المبادرة إلى التوبة شرطاً في قبولها.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْأَشْرِبَةِ، وَالتَّسَائِي فِيهِ وَفِي الْوَلِيمَةِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى) بضم الهمزة على البناء للمفعول (لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ) بضم الهمزة أَيْضًا (بِإِيلِيَاءَ) بكسر الهمزة وسكون التحتية وكسر اللام وفتح التحتية الخفيفة بعدها همزة ممدودة اسم مدينة بيت المقدس، وقيل بالقصر والمعنى عَرْضَ عَلَيْهِ ﷺ حين كان بإيلياء (بِقَدْحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ) وفي رِوَايَةٍ: ثلاثة أَقْدَاحٍ: قدح من عسل، وقدحان من خمر ولبن، ويحتمل أن يكون عرض الثلاثة عند رفعه إلى سدره المنتهى.

(فَنَظَرَ) ﷺ (إِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَخَذَ اللَّبَنَ، فَقَالَ) له (جَبْرِيلُ) عليه السلام: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفِطْرَةِ) أي: فطرة الإسلام والاستقامة.

لَوْ أَخَذْتَ وفي نسخة: (وَلَوْ أَخَذْتَ) بالواو وهي رواية ابن عساكر، وفي نسخة: ضَبَّبَ عَلَى الْوَاوِ (الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ) أي: ضلّت وانهمكت في الشر ولكن بلطف الله تَعَالَى اختار اللبن لكونه سهلاً طيباً طاهراً سائغاً للشاربين سليم العافية، وفيه: استحباب حمد الله تَعَالَى عند تجدد النعمة وحصول ما كان يتوقع حصوله واندفاع ما كان يخاف وقوعه.

وفي المصابيح: لا يفهم من عدوله ﷺ عن إناء الخمر حينئذ أَنَّ الخمر كانت محرمة، فَإِنْ حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ كَانَ بِمَكَّةَ وَتَحْرِيمُ الْخَمْرِ بِالْمَدِينَةِ، وَإِنَّمَا

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، وَابْنُ الْهَادِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَالزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

تفرس فيها ﷺ أنها ستحرّم فترك من ذلك الوقت وعدل عنها ولو كانت محرّمة حينئذ لم يتصور أن يخيّر بين مباح وحرام، لكن قد يقال: فإذا كانت مباحة فهي حينئذ متساوية لكن الرجحان منافع للإباحة.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: لا مانع من افتراق مباهين مشتركين في أصل الإباحة باستمرار إباحة أحدهما، وتحريم الآخر.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يحتمل أن يكون نفرته ﷺ منها لكونه لم يعتد شربها فوافق بطبعه ما سيقع من تحريمها بعد حفظًا من الله تعالى له ورعاية وقوله: غوت أمتك، ويحتمل أن يكون أخذه من طريق الفأل، أو تقدم عنده علم بترتيب كل من الأثرين على كل من المؤثرين وهو أظهر، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: محلّ الترجمة قوله: غوت أمتك، وقد أخرجهُ بقية الستة بأسانيد مختلفة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع شعيبًا في روايته عن الزُّهْرِيِّ، (مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (وَابْنُ الْهَادِ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللَّيْثِيُّ، (وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين هو ابن موسى بن عُبيد الله بن معمر التَّيْمِيُّ، (وَالزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون التحتية وبالدال المهملة هو مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بن عامر أبو الهذيل الشامي الحمصي، والزبيرى هذا ما وقع مع هؤلاء المذكورين إلا في غير رواية أَبِي ذَرٍّ، أما متابعة معمر فوصلها البُخَارِيُّ في قصة موسى من أحاديث الأنبياء عليهم السلام وليس فيه ذكر إيلياء، وفيه: اشرب أيهما شئت فأخذت اللبن فشربته.

وأما متابعة ابن الهاد فوصلها النَّسَائِيُّ من طريق الليث عنه، عن عبد الوهاب ابن نحت عن ابن شهاب وهو الزُّهْرِيُّ فعلى هذا قد سقط ذكر عبد الوهاب من الأصل بين ابن الهاد وابن شهاب، على أن ابن الهاد قد روى عن الزُّهْرِيِّ أحاديث بغير واسطة، وقد وصله أَحْمَدُ من طريق ابن الهاد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) بغير واسطة، ووصله أيضًا أَبُو عَوَانَةَ والطَّبْرَانِيُّ في الأوسط من طريق الليث أيضًا عن

5577 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ غَيْرِي،

عبد الوهاب، وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

وأما رواية عثمان بن عمر فوصلتها تمام الرزازي في فوائده من طريق إبراهيم ابن المنذر، عن عمر بن عثمان بن عمر، عَنْ أَبِيهِ، عن الزُّهْرِيِّ.

وأما ما ذكره المزني في الأطراف عن الحاكم أنه قَالَ: أَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: تَابِعَهُ ابْنُ الْهَادِ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عن الزُّهْرِيِّ حديث ابن الهاد، عن عبد الوهاب.

وحديث عثمان بن عمر بن فارس الراوي، عن يُونُسَ بن يزيد كلاهما، عن الزُّهْرِيِّ، ففيه: أنه ليس كما زعم الحاكم وأقره المزني في عثمان بن عمر فإنه ظَنُّ أنه عثمان بن عمر بن فارس الراوي، عن يُونُسَ بن يزيد وليس به، وإنما هو عثمان ابن عمر بن مُوسَى بن عُبيدِ اللَّهِ بن معمر التَّيْمِيُّ وليس لعثمان بن عمر بن فارس ولد اسمه: عمر يروي عنه وإنما هو ولد التَّيْمِيِّ كما ذكر من فوائد تمام وهو مدني.

وقد ذكر عثمان الدارمي: أنه سَأَلَ يَحْيَى بن معين، عن عمر بن عثمان بن عمر المدني، عَنْ أَبِيهِ، عن الزُّهْرِيِّ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ وَلَا أَعْرِفُ أَبَاهُ وَقَدْ ذَكَرَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَارٍ فِي النِّسْبِ وَقَالَ: إِنَّهُ وَلِي قِضَاءِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ وَلِي الْقِضَاءَ لِلْمَنْصُورِ وَمَاتَ مَعَهُ بِالْعِرَاقِ.

وذكره ابن حبان في الثقات، وأكثر الدارقطني من ذكره في العلل عند ذكره الأحاديث التي يختلف رواها عن الزُّهْرِيِّ، وكثيراً ما يرجع روايته عن الزُّهْرِيِّ، نبه على ذلك كله الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وأما رواية الزبيدي فوصلها النَّسَائِيُّ، وابن حبان والطَّبْرَانِيُّ في مسند الشاميين من طريق مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ عَنْهُ لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ إِبِلْيَاءَ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الْفَرَاهِيدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أَي: ابْنُ دَعَامَةَ، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِمَا: (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بِزِيَادَةٍ مِنْ.

(حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ غَيْرِي) إِنَّمَا قَالَ هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ آخِرَ مَنْ بَقِيَ مِنْ

قَالَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الزُّنَا، وَتُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَقِلَّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قِيَمُهُنَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ».

5578 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ،

الصَّحَابَةُ ثَمَّةٌ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَكَانَ حَدَّثَ بِهِ فِي أَوَاخِرِ عَمْرِهِ فَأُطْلِقَ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرِهِ إِلَّا مَنْ كَانَ قَدْ مَاتَ.

(قَالَ) ﷺ: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ) أَي: مِنْ عَلَامَاتِهَا وَهُوَ جَمْعٌ: شَرْطُ بَفَتْحِ الرَّاءِ: (أَنْ يَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَقِلَّ الْعِلْمُ) بِمَوْتِ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ الْجَهْلُ، (وَيَظْهَرَ الزُّنَا) بِالْقَصْدِ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ، (وَتُشْرَبَ الْخَمْرُ) بِضَمِّ الْفَوْقِيَّةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي: ظَاهِرًا وَعَلَانِيَةً، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: وَشَرِبَ الْخَمْرُ بِإِسْقَاطِ الْفَوْقِيَّةِ مَضَافًا إِلَى الْخَمْرِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَرِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ أَوْلَى لِلْمَشَاكِلَةِ.

(وَيَقِلَّ الرَّجَالُ) لِكثْرَةِ الْحُرُوبِ وَالْقِتَالِ، (وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ، حَتَّى) أَي: إِلَى أَنْ (يَكُونَ لِخَمْسِينَ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ: خَمْسِينَ بِإِسْقَاطِ اللَّامِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: حَتَّى يَكُونَ خَمْسُونَ (امْرَأَةً قِيَمُهُنَّ) أَي: الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِنَّ (رَجُلٌ وَاحِدٌ).

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: وتشرب الخمر، وهو من أفرادهِ، وقد مضى في كتاب العلم في باب: رفع العلم وظهور الجهل.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْمَصْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي: ابْنَ عَوْفٍ، (وَابْنَ الْمُسَيَّبِ) بِفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ الْمَشْدُودَةِ هُوَ سَعِيدٌ.

(يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) بِحَذْفِ الْفَاعِلِ، أَي: لَا يَزْنِي الْمُؤْمِنُ، أَوْ لَا يَزْنِي الزَّانِي،

وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقَ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ.....

أو لا يزني الرجل، قَالَ ابن مالك: فيه دلالة على جواز حذف الفاعل.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ جَوَازِهِ إِلَّا عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ قِطْعِيَّةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَهَذَا كَذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْمِظَالِمِ: لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهِيَ هُنَا رِوَايَةٌ أَيْضًا لِابْنِ عَسَاكِرَ وَأَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْكُشْمِينِيِّ.

(وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) قَالَ ابن بطال: هذا أشد ما ورد في شرب الخمر، وبه تعلّق الخوارج فكفّروا مرتكب الكبيرة عامداً عالماً بالتحريم، وكذا قول: (وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقَ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الإيمان الكامل، أي: لا يكون كاملاً في الإيمان حال كونه في شرب الخمر، وحال كونه زانياً، وحال كونه سارقاً لأن العاصي يصير أنقص حالاً في الإيمان ممن لا يعصي.

ويحتمل أن يكون المراد: أن فاعل ذلك يؤول أمره إلى ذهاب الإيمان كما وقع في حديث عثمان الذي أوله: اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث وفيه: وأنها لا تجتمع هي والإيمان إلّا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه، أخرجه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً، وصححه ابن حبان مرفوعاً.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أي من فعل ذلك مستحلاً، وكذلك المعنى في كل ما ورد من هذا القبيل، فمن ذلك ما رواه ابن منده بإسناده عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مَدْمَنُ الْخَمْرِ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَمُصَدِّقُ السَّحَرِ»، ويروي ابن أبي حاتم من حديث حكيم بن جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَرْفَعُهُ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ مَدْمَنُ خَمْرٍ كَانَ كَعَابِدِ الْوُثْنِ»، وروى ابن أبي عدي من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَدْمَنُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ الْوُثْنِ».

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: يمكن أن يقال: المراد بالإيمان المنفي الحياء كما روي أَنَّ الْحَيَاءَ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ، أي: لا يزني الزاني حين يزني وهو يستحي من الله تَعَالَى، لأنه لو استحي من الله تَعَالَى واعتقد أنه حاضر شاهد لحاله لم

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، كَانَ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُلْحِقُ مَعَهُنَّ: «وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَهُ ذَاتَ شَرْفٍ،»

يرتكب هذا الفعل الشنيع، ويحتمل أن يكون من باب: التغليظ والتهديد العظيم كقوله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 97] والمعنى: أَنَّ هذه الخصال ليست من خصال المؤمنين لأنها شائنة لحالهم فلا ينبغي أن يتصفوا بها، بل هي من أوصاف الكافرين ويؤيده قول الحسن وأبي جعفر الطَّبْرِيِّ: أَنَّ المعنى ينزع منه اسم المدح الذي يسمَّى به أولياؤه المؤمنون ويستحق الذم فيقال له: زان وسارق.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ، وقد مر الحديث في كتاب المظالم في باب: النهي بغير إذن صاحبه، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَإِنَّمَا أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْمَشْتَمِلَةَ عَلَى الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِي هَذَا الْبَابِ لِيَكُونَ عَوْضًا عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَذَا الْبَابِ لِكَوْنِهِ رَوِيَ مَوْقُوفًا، كَذَا قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ فِي الْوَعِيدِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى مُطْلَقِ التَّحْرِيمِ فَكَيْفَ يَكُونُ عَوْضًا عَنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ مَا يُؤَدِّي مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ: (وَأَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) هُوَ وَالِدُ عَبْدِ الْمَلِكِ شَيْخِ ابْنِ شِهَابٍ (كَانَ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (ثُمَّ يَقُولُ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورِ (يُلْحِقُ) بِضَمِّ الْيَاءِ مِنَ الْإِلْحَاقِ، أَي: أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَعَهُنَّ) أَي: مَعَ الْمَذْكُورَاتِ: وَهِيَ الزَّانَا، وَشَرَبُ الْخَمْرِ، وَالسَّرَقَةُ، (وَلَا يَنْتَهَبُ) أَي: النَّهَابَ (نَهْبَةً) بِضَمِّ النُّونِ وَسُكُونِ الْهَاءِ: الْمَالُ الْمَنْهُوبُ وَبِفَتْحِ النُّونِ مُصَدَّرٌ.

(ذَاتَ شَرْفٍ) أَي: قَدْرٌ خَطِيرٌ وَقِيلَ: أَي مَكَانٌ عَالٍ يَعْنِي لَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ مَالِ النَّاسِ قَهْرًا وَظُلْمًا وَمُكَابَرَةً وَعِلْوًا وَعِيَانًا وَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ وَيَتَضَرَّعُونَ وَلَا

يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا، حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

2 - باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ

يَقْدَرُونَ عَلَى رَفْعِهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا⁽¹⁾)، حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) وقد مرت مباحثه في كتاب المظالم.

2 - باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ

(باب: الْخَمْرُ) وفي نسخة: أَنَّ الْخَمْرَ (مِنَ الْعَنْبِ) قوله: الْخَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ يحتمل وجهين من حيث الإعراب:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ لَفْظُ بَابٍ مُضَافًا إِلَى الْخَمْرِ فَالتقدير: هَذَا بَابٌ بَيَانُ الْخَمْرِ الْكَائِنَةِ مِنَ الْعَنْبِ، وَهَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَكُونَ خَمْرٌ مِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ.

والآخر: أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ وَمِنَ الْعَنْبِ خَبْرُهُ وَهَذَا صَوْرَتُهُ صُورَةُ الْحَصْرِ وَهُوَ يَتِمَشَّى عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنْ مَذْهَبُهُ الْخَمْرُ هِيَ مَاءُ الْعَنْبِ إِذَا غُلَا وَاشْتَدَّ وَقَذَفَ بِالزَّبَدِ.

وَالْخَمْرُ مِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ لَا يُسَمَّى خَمْرًا حَقِيقَةً وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ: لَا يَرَادُ مِنْهُ الْحَصْرُ وَإِنْ كَانَتْ صَوْرَتُهُ صُورَةُ الْحَصْرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعَنْبِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ ظَهَرَ يَقْتَضِي أَنْ يَنْحَصِرَ الْخَمْرُ عَلَى هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: الْخَمْرُ اسْمُ جِنْسٍ فَاسْتَوْعَبَ بِذَلِكَ جَمِيعَ مَا سَمِيَ خَمْرًا فَانْتَفَى بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ مِنْ غَيْرِهِمَا أَنْ يُسَمَّى بِاسْمِ الْخَمْرِ مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَزْلُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْعَنْبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْحَنْظَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْعَسَلِ عَلَى مَا يَجِيءُ عَنْ قُرَيْبٍ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ يُؤَوَّلُ الْحَدِيثُ، وَقَدْ أَوَّلُوهُ بِتَأْوِيلَاتٍ:

الأول: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَمْعَشَرُ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: 130]

(1) أي: في تلك النبهة.

والرسل من الإنس لا من الجن وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: 22] وإنما يخرج من أحدهما فيكون المقصود من قوله: الخمر هي الكائنة من العنب لا من النخلة وكذلك الكلام في حديث ابن عُمر المذكور، فافهم.

الثاني: أن يكون عنى به الشجرتين جميعاً ويكون ما خمر من ثمرهما خمرًا.

الثالث: أن يكون المراد كون الخمر من هاتين الشجرتين وإن كانت مختلفة، ولكن المراد من العنب هو الذي يفهم الخمر حقيقة ولهذا يسمّى خمرًا سواء كان قليلًا أو كثيرًا أسكر أو لم يسكر، ويكون المراد من التمر ما يكون مسكرًا فلا يكون غير المسكر منه داخلًا فيه، وكذا الكلام في كل ما جاء من إطلاق الخمر على غير العنب، فإن قيل: كل ما أسكر يطلق عليه أنّه خمر ألا ترى إلى حديث ابن عُمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام».

فالجواب: أن المعنى في هذا الخبر وفيما جاء مثله من الأخبار أنه يسمّى خمرًا حالة وجود السكر دون غيرها بخلاف ماء العنب المشتد فإنه خمر سواء أسكر أو لم يسكر، والدليل عليه قوله ﷺ: «الخمر ما خامر العقل» على ما يجيء عن قريب فإنه إنما يسمّى خمرًا عند مخامرة العقل بخلاف ماء العنب المشتد، هذا ما قرره العيني وقد تحجج به حيث قال: وهذا هو التحقيق في هذا المقام فإني ما رأيت أحدًا من الشراح حرّز هذا الموضع، بل أكثرهم غضوا عنه أعينهم غير أنني رأيت في شرح ابن بطلال كذا باب: الخمر من العنب وغيره فإن صح هذا من البخاري فلا يحتاج إلى كلام أصلاً وإلا فالمخلص فيه ما ذكرناه فما فتح لنا من الفيض الإلهي فله الشكر والمنة انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر لفظ وغيره في شيء من نسخ الصحيح ولا المستخرجات ولا الشروح سواء، قال ابن المنير: غرض البخاري الرد على الكوفيين إذ فرقوا بين ماء العنب وغيره فلم يحرموا من غيره إلا القدر المسكر

خاصة، وزعموا: أنَّ الخمر ماء العنب خاصة لكن في الاستدلال يقول ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يعني: الذي أورده في الباب حرّمت الخمر وما بالمدينة منها شيء. على أنَّ الأنبذة التي كانت يومئذ تسمى: خمرًا نظر بل هو بأن يدلّ على أنَّ الخمر من العنب خاصة أجدر لأنه قال: وما منها بالمدينة شيء يعني الخمر وقد كانت الأنبذة من غير العنب موجودة حينئذ بالمدينة فدلّ على أنَّ الأنبذة ليست خمرًا إلّا أن يقال: أن كلام ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ينزل على جواب قول قائل: لا خمر إلّا من العنب فيقول له: لقد حرّمت الخمر وما بالمدينة من خمر العنب شيء بل كان الموجد بها من الأشربة ما يصنع من البسر والتمر ونحو ذلك وفهم الصحابة من تحريم الخمر تحريم ذلك كله ولولا ذلك ما بادروا إلى إراقتها انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويحتمل أن يكون مراد البُخَارِيِّ بهذه الترجمة وما بعدها: أن الخمر يطلق على ما يتخذ من عصير العنب، ويطلق على نبيذ البسر والتمر، ويطلق على ما يتخذ من العسل فعقد لكل واحد منها بابًا ولم يرد حصر التسمية في العنب بدليل ما أورده بعده.

ويحتمل أن يريد بالترجمة الأولى الحقيقة وبما عداها المجاز والأول أظهر من تصرّفه.

وحاصله: أنه أراد بيان الأشياء التي وردت فيها الأخبار على شرطه لما يتخذ منه الخمر فبدأ بالعنب لكونه المتفق عليه ثم أردفه بالبسر والتمر والحديث الذي أورده فيه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظاهر في المراد جدًّا ثم ثلث بالعسل إشارة إلى أن ذلك لا يختص بالبسر والتمر ثم أتى بترجمة عامة لذلك وغيره وهي: «الخمر ما خامر العقل».

وفيه: إشارة إلى أن الحديث الذي جاء عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب» ليس المراد به الحصر فيهما والجمع على تحريمه عصير العنب إذا اشتدّ فإنه يحرم تناوله قليله وكثيره بالاتفاق، وما حكى ابن قُتَيْبَةَ عن قوم من مُجَانِ أهل الكلام أن النهي عنها للكرهة فهو قول باطل مهجور لا يلتفت إلى قائله، وحكى النحاس عن قوم: أن الحرام ما أجمعوا عليه

5579 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ هُوَ ابْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ».

وما اختلفوا فيه ليس بحرام، قَالَ: وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلف في تحريمه ولو كان مستند الخلاف واهياً.

ونقل الطَّحَاوِيُّ في اختلاف العلماء عن أَبِي حَنِيفَةَ: الخمر حرام قليلها وكثيرها والسكر من غيرها حرام وليس كتحریم الخمر، والنيذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان وإنما يحرم منه القدح المسكر، وعن أَبِي يُوسُفَ: لا بأس بالنقيع من كل شيء وإن غلا إلا الزبيب والتمر، قَالَ: وكذا حكاها مُحَمَّدٌ عن أَبِي حَنِيفَةَ، وعن مُحَمَّدٍ ما أسكر كثيره فأحب إليَّ أن لا أشربه ولا أحرمه.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: أكره نقيع التمر ونقيع الزبيب إذا غلا قَالَ: ونقيع العسل لا بأس به، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ) بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة آخره حاء مهملة البزَّار بالزاي، ثم الرَاء الواسطي قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ) الكوفي نزيل بغداد من شيوخ البُخَارِيِّ روى عنه هنا بالواسطة قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ هُوَ ابْنُ مِغْوَلٍ) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الواو بعدها لام البجلي بالموحدة والجيم المفتوحتين وذكره رفعا للالتباس بمالك بن أنس للإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عُمَرَ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ) على البناء للمفعول من التحريم، وتحريم الخمر كان في سنة الفتح قبل الفتح، وجزم الدمياطي: أنه كان في سنة الحديبية سنة ست، وذكر ابن إسحاق: أنه كان في وقعة بني النضير وهي بعد أحد وذلك سنة أربع على الراجح، وفيه نظر لأنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان الساقى يوم حرمت وأنه لما سمع تحريمها بادر فأراقها فلو كان سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك.

(وَمَا بِالْمَدِينَةِ) أي: وما في المدينة (مِنْهَا) أي: من الخمر (شَيْءٌ) ومراده الخمر التي من ماء العنب لقلة الأعناب وذلك لأن غيرها من الأنبذة كانت موجودة حينئذ ونفي ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا محمول على ما علم أو على

5580 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ - يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ - خَمَرَ الْأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ».

المبالغة من أجل قلاتها يومئذ بالمدينة، فأطلق النفي كما يقال فلان ليس بشيء مبالغة، ويؤيده قول أنس المذكور في الباب وما نجد خمر الأعناب إلا قليلاً.

ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قوله: وما بالمدينة منها شيء، أي: يعصر، وقد تقدم في تفسير المائدة من وجه آخر عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ لخمسة أشربة ما فيها شراب العنب، وحمل على ما كان يصنع بها لا على ما يجلب إليها، وأما قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ثالث أحاديث الباب: نزل تحريم الخمر وهي خمسة فمعناه: أنها كانت حينئذ تصنع من الخمسة المذكورة في البلاد لا في خصوص المدينة كما سيأتي تقريره بعد بابين.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن المطلق لا يحمل إلا على المأخوذ من العنب.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ التميمي اليربوعي الكوفي وهو شيخ مسلم أيضًا قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ) بإضافة العبد إلى ربه الحناط بالحاء المهملة والنون المشددة المدائني، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن عُبَيْدِ الْبُضْرِيِّ، (عَنْ ثَابِتِ⁽¹⁾ الْبُنَانِيِّ) هو ابن أسلم الْبُضْرِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ ونسبته إلى بنانة بضم الباء الموحدة وتخفيف النونين وهي زوجة سعد بن لؤي ابن غالب بن فهر نسب بنوها إليها، وقيل: كانت أمة لسعد حضنت بنيه، وقيل: كانت حاضنة بنيه.

(عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ - يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ -) أي: في المدينة (خَمَرَ الْأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا) أي: عامة أصل خمرنا، أي: النبيذ الذي سيصير خمرًا (الْبُسْرُ) بضم الموحدة وسكون المهملة (وَالْتَّمْرُ) أي: أكثر ما كان يتخذ من البسر والتمر، والبسر: هي

المرتبة الرابعة لثمرة النخل أولها طلع، ثم خلال، ثم بلح، ثم بسر، ثم رطب،
والخلال بكسر الخاء المعجمة جمع: خلالة بالفتح.
وَقَالَ ابن الأثير: هو البسر أول إدراكه.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ الخمر مائع والبسر جامد فكيف يكون هو إياه،
قلت: هو مجاز عن الشراب الذي يؤخذ منه عكس أراني أعصر خمرًا، أو ثمة
إخمار، أي: عامة أصل خمرنا، فإن قلت: تقدم أنه قَالَ: ما بالمدينة منها شيء
فكيف قَالَ: عامة خمرنا؟ قلت: المراد بقوله: منها خمر العنب إذ هو المتبادر
إلى الذهن عند الإطلاق أو المطلق محمول عليها، وقد تقدم ذلك آنفاً، وفي
التوضيح: في هذا الحديث وفي الذي بعده ردّ على الكوفيين في قولهم: إن
الخمر من العنب خاصة وإنّ كل شراب يتخذ من غيره فغير محرم ما دون السكر،
وقد ذكر فيما تقدم ما يردّ ما قاله فارجد إليه تعرف المردود ما هو؟

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ أَيْضًا: ليس لأحد أن يقول: إن الخمر من العنب وحده
فهؤلاء الصحابة فصحاء العرب والفهماء عن الله ورسوله قد قالوا: إن الخمر من
خمسة أشياء، وقد أخبر الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك حكاية عما نزل من القرآن
وَقَالَ: الخمر ما خامر العقل وخطب بذلك على منبره ﷺ بحضرة الصحابة من
المهاجرين والأنصار وغيرهم ولم ينكره أحد فصار كالإجماع.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: من لا يفهم دقة ما قاله الكوفيون ردّ عليهم برّد مردود
وقول الكوفيين: الخمر من العنب وحده لا ينافي قول الصحابة: إنّ الخمر من
خمسة أشياء ولا يضرّ فصاحتهم لأنهم استعملوا في كلامهم الحقيقة والمجاز
وهو عين الفصاحة ولا يفرق بينهما من كلام الصحابة إلّا من له ذوق من إدراك
دقائق الكلام، وقوله: فصار كالإجماع فيه نظر قوي لا يخفى.

وَقَالَ صاحب التوضيح: وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قَالَ في
نقيع التمر: أنه خمر.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وابن أبي ليلى، والنخعي، والحسن البصري، وعبد الله بن
إدريس، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد،

5581 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، حَدَّثَنَا عَامِرٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَامَ عُمَرُ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، نَزَلَ.....

وإسحاق، وعامة أهل الحديث المسكر الخمر.

وتعقبه العينيُّ أيضًا: بأن إطلاقهم الخمر على هذه الأشياء ليس من طريق الحقيقة وإنما قالوا: خمر لمخامرته العقل ونحن نقول به أيضًا من هذه الحيثية.

وَقَالَ صاحب التوضيح أيضًا: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: المحرّم عصير العنب النبيّ فمن شرب منها ولو قطرة حُدّ وما عداها لا يحُدّ إلا بالسكر وموضع الردّ من الحديث عليه أنهم كانوا يشربون بالمدينة الفضيخ وهو ما يتخذ من البسر والتمر، فلما جاءهم منادي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ الخمر قد حرّمت» امتنعوا وكسروا الجرار ولم ينكروا ولا قالوا كنا نشرب الفضيخ بل امتنعوا فلولا أنه عندهم خمر ما امتنعوا منه.

وتعقبه العينيُّ أيضًا: بأنه لم يحرّر موضع الردّ حتى ردّ على الإمام والفضيخ الذي كانوا يشربونه وقتئذ كان مسكرًا، والمسكر يطلق عليه اسم الخمر باعتبار مخامرته العقل، لأن حقيقة الخمر من العنب النبيّ المشتد حتى يتعلق به الحدّ في قليله وغير ماء العنب من الأشياء المذكورة لا يتعلق الحدّ إلا بالمسكر منها.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث من أفراد البخاريّ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سَعِيدِ الْقَطَّانِ، (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية آخره نون واسمه يَحْيَى ابن سَعِيدِ التَّيْمِيِّ الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَامِرٌ) هو الشَّعْبِيُّ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه قَالَ: (قَامَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَى الْمُنْبَرِ) أي: النبوي، (فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ) تستعمل في الخطب وأوائل الكتب، وقيل: إنها فصل الخطاب المذكور في القرآن.

(نَزَلَ) القياس أن يكون جواب أما بعد بالفاء ولكن تحذف بعد قول حذف نحو: «فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ» [آل عمران: 106]، أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، وقد تحذف في ضرورة شعر أو ندور كما في قَوْلِهِ ﷺ في كتاب الحج: «فَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا

تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ: الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ».

3 - بَاب: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ

5582 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

وَاحِدًا» وَكَمَا فِي قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رَجَالٌ.

(تَحْرِيمُ الْخَمْرِ) سَنَةُ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ.

(وَهِيَ) أَيِ: وَالْحَالُ أَنَّهَا (مِنْ خَمْسَةِ: الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ) الْعِنَبُ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ خَمْسَةٌ، وَكَانَ نَزُولُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ مِمَّا وَافَقَ رَأْيَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ حُكْمُ رَبِّهِ جَلَّ وَعَلَا كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

(وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ) أَيِ: غَطَّاهُ وَاسْتَرَهُ وَهَذَا تَعْرِيفٌ بِحَسَبِ الْعَرَفِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ اللُّغَةِ: فَهُوَ مَا يَخَامِرُ الْعَقْلَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ خَاصَّةً، ثُمَّ إِنَّهُ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ الْمَعْنَوِيِّ بِالْمَحْسُوسِ وَالْعَقْلُ هُوَ آلَةُ التَّمْيِيزِ فَلِذَلِكَ يَحْرَمُ مَا يَغْطِيهِ وَيَسْتَرُهُ إِذْ بِذَلِكَ يَزُولُ الْإِدْرَاكُ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْعِبَادِ لِيَقُومُوا بِحُقُوقِهِ تَعَالَى.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّةِ نَسْخَةِ بَابِ: الْخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ بَطَالٍ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا عَلَى عَامَةِ النِّسْخِ بِدُونِ لَفْظٍ غَيْرِ فَعَلِي كَوْنِ لَفْظٍ: بَابٌ مُضَافًا إِلَى الْخَمْرِ مِنَ الْعِنَبِ وَلَا يَرَادُ بِهِ الْحَصْرُ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا يَخَامِرُ الْعَقْلَ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

3 - بَاب: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ

(بَاب: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ) أَيِ: وَالْحَالُ أَنَّهَا (مِنْ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ) أَيِ:

تَصْنَعُ وَتَتَخَذُ مِنْهُمَا.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وَكُنْيَةُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أُوَيْسٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيِّ حَلِيفُ عُثْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخِي طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ

قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ، مِنْ فَضِيخِ زَهْوٍ وَتَمْرٍ،

القرشي وهو ابن اخت مالك بن أنس الإمام وصهره على ابنته، وقد تكرر ذكره.
(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الإمام، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ) عَمِّهِ (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ) هو ابن الجراح واسمه: عامر أحد العشرة المبشرة، (وَأَبَا طَلْحَةَ) زيد ابن سهل الأنصاري زوج أم أنس واسم أم أنس: أم سليم، (وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ) سيد القراء وكبير الأنصار وعاملهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(مِنْ فَضِيخِ) بفتح الفاء وكسر الضاد المعجمة وسكون التحتية وبالحاء المعجمة وهو اسم للبسر إذا شدخ، أي: كسر ونبد ويقال: الفضخ من الفضخ وهو الشدخ والكسر: شراب يتخذ من البسر ويصب عليه الماء ويترك حتى يغلي.
(زَهْوٍ) بفتح الزاي وسكون الهاء وبالواو وقد يضم الزاي وهو البسر الملون الذي ظهر فيه الحمرة أو الصفرة قبل أن يترطب، وقد يطلق الفضخ على خليط البسر والرطب كما يطلق على خليط البسر والتمر وحده كما في الرواية التي آخر الباب، وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه: وما خمرتهم يومئذ إلا البسر والتمر مخلوطين.

(وَتَمْرٍ) أي: من فضيخ كليهما وعند مسلم من طريق قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسقيهم من مزادة فيها خليط بسر وتمر، وزاد حميد عن أنس عند الإمام أحمد بعد قوله: اسقيهم حتى كاد الشراب يأخذ فيهم، وفي رواية ابن أبي عاصم حتى مالت رؤوسهم وفي رواية ابن مردويه حتى أسرع فيهم، واقتصر في هذه الرواية على هؤلاء الثلاثة، فأما أبو طلحة فلكون القصة كانت في منزله كما مضى في التفسير من طريق ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، وأمّا أبو عبيدة فلأن النبي ﷺ آخى بينه وبين أبي طلحة كما أخرجه مُسْلِمٌ من وجه آخر عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأمّا أبي بن كعب فكان كبير الأنصار وعالمهم، ووقع في رواية عبد العزيز بن صهيب عن

أنس في تفسير المائدة: إني لقائم أسقي أبا طلحة وفلاناً وفلاناً كذا وقع بالإبهام، وسمي في رواية مسلم منهم: أبا أيوب، وسيأتي بعد أبواب من رواية هشام، عن قتادة، عن أنس: إني لأسقي أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل ابن بيضاء، وأبو دجانة بضم الدال المهملة وتخفيف الجيم وبعد الألف نون اسمه: سماك بن خرشة بمعجمتين بينهما راء مفتوحات.

وفي رواية مسلم من طريق سعيد عن قتادة نحوه وسمي فيهم معاذ بن جبل، وفي رواية أحمد، عن يحيى القطان، عن حميد، عن أنس: كنت أسقي أبا عبيدة، وأبي بن كعب، وسهيل ابن بيضاء ونفراً من الصحابة عند أبي طلحة، ووقع عند عبد الرزاق، عن معمر، عن ثابت وقتادة وغيرهما، عن أنس: أن القوم كانوا أحد عشر رجلاً، وقد حصل من الطرق التي أوردت تسمية سبعة منهم، وأبهمهم في رواية سليمان التيمي، عن أنس وهي في هذا الباب ولفظه: كنت قائماً على الحي أسقيهم عمومتي وقوله: عمومتي في موضع خفض على البذل من قوله: الحي وأطلق عليهم عمومتي، لأنهم كانوا أسن منه، ولأن أكثرهم من الأنصار، ووقع عند ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان، عن أنس أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا فيهم وهو منكر جداً.

قال الحافظ العسقلاني: وما أظنه إلا غلطا وقد أخرج أبو نعيم في الحلية في ترجمة شعبة من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: حرم أبو بكر رضي الله عنه الخمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام.

ويحتمل إن كان محفوظاً أن يكون أبو بكر وعمر رضي الله عنهما زارا أبا طلحة في ذلك اليوم ولم يشربا معهم، قال الحافظ العسقلاني: ثم وجدت عند البزار من وجه آخر عن أنس: كنت ساقى القوم وكان في القوم رجل يقال له: أبو بكر فلما شرب قال: يخّي بالسلامة أم بكر... الأبيات فدخل علينا رجل من المسلمين فقال: قد نزل تحريم الخمر، الحديث.

وأبو بكر هذا يقال له: ابن شعوب فظن بعضهم: أنه أبو بكر الصديق وليس كذلك.

فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ فَأَهْرِقْهَا، فَأَهْرِقْتُهَا».

(فَجَاءَهُمْ آتٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ: فَدَخَلَ دَاخِلًا، وَمَضَى فِي الْمِظَالِمِ مِنْ طَرِيقٍ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنَادِيَا فَنَادَى، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: فَإِذَا مَنَادٌ يَنَادِي (فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ)، وَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَزَادَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرَجَ فَانْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ، وَمَضَى فِي التَّفْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: إِذَا جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَّغْتُمْ الْخَبَرَ؟ قَالُوا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: قَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَهَذَا الرَّجُلُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَنَادِي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ سَمِعَ الْمَنَادِي فَدَخَلَ إِلَيْهِمْ فَأَخْبَرَهُمْ.

(فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ فَأَهْرِقْهَا) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ أَمْرٌ مِنَ الْإِهْرَاقِ، وَأَصْلُهُ: أَرْقَاهَا فِي الْإِرَاقَةِ وَيُرْوَى: فَهَرَقَهَا بَفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، أَيْ: أَرْقَاهَا فَأَبْدَلَتْ الْهَمْزَةَ هَاءً، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِالْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ مَعًا وَهُوَ نَادِرٌ وَتَقْدِمُ بَسْطُهُ فِي الطَّهَارَةِ وَكَذَا قَوْلُهُ: (فَأَهْرِقْتُهَا) وَيُرْوَى: فَهَرَقْتُهَا لَكِنْ بَفَتْحِ الرَّاءِ لِأَنَّهَا صِيغَةُ الْمُتَكَلِّمِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ بَلْفَظٍ: فَارْقَاهَا.

وَمِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيبٍ فَقَالُوا: أَرَقَ هَذِهِ الْقِلَالُ يَا أَنَسُ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنْ الْمَخَاطِبَ لَهُ بِذَلِكَ أَبُو طَلْحَةَ وَرَضِيَ الْبَاقُونَ بِذَلِكَ، فَنَسَبَ الْأَمْرَ بِالْإِرَاقَةِ إِلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَوَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْبَابِ: أَكْفَنَهَا وَهُوَ بِكَسْرِ الْفَاءِ مَهْمُوزٌ بِمَعْنَى أَرْقَاهَا، وَوَقَعَ فِي بَابٍ: إِجَازَةُ خَبَرٍ وَاحِدٍ مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَمَ إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ فَاكْسَرَهَا فَقَمْتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى انْكَسَرَتْ، وَهَذَا لَا يَنَافِي الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى بَلْ تَجْمَعُ بِأَنَّهُ أَرَقَاهَا وَكَسَرَ أَوَانِيهَا أَوْ أَرَأَقَ بَعْضُهَا وَكَسَرَ بَعْضُهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ تَفَرَّدَ عَنْ أَنَسٍ بِذِكْرِ الْكُسْرِ وَأَنَّ ثَابِتًا وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيبٍ وَحَمِيدًا وَعَدَّ جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَاتِ رَوَوْا الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُمْ مِنْ طَوَّلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَصَرَهُ فَلَمْ يَذْكُرُوا إِلَّا

5583 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، قَالَ:

«كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ، عُمُومَتِي.....»

إراقتها، والمهراس: بكسر الميم وسكون الهاء وآخره مهملة إناء يتخذ من صخر وينقر وقد يكون كبيرًا كالحوض وقد يكون صغيرًا بحيث يتأتى الكسر به وكأنه لم يحضره ما يكسر به غيره أو كسر آلة المهراس التي يدق بها فيه كالهاون فأطلق اسمه عليها مجازًا.

ووقع في رواية حميد عن أنس رضي الله عنه عند أحمد: فوالله ما قالوا حتى ننظر ونسأل، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب في التفسير: فوالله ما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل، وتقدم في المظالم: فجرت في سكك المدينة، أي: طرقها.

وفيه: إشارة إلى توارد من كانت عنده من المسلمين على إراقتها حتى جرت في الأزقة من كثرتها، قال القرطبي: تمسك بهذه الزيادة بعض من قال: إن الخمر المتخذة من غير العنب ليست نجسة لأنه عليه السلام نهى عن التخلي في الطرق فلو كانت نجسة ما أفرهم على إراقتها في الطرقات حتى تجري.

والجواب: أن القصد بالإراقة كان لإشاعة تحريمها، فإذا اشتهر ذلك كان أبلغ فيحتمل أخف المفسدتين لحصول المصلحة العظيمة الحاصلة من الاشتهار، ويحتمل أنها إنما أريقَت في الطرق المنحدرة بحيث ينصب إلى الحشوس والأودية فيستهلك فيها، ويؤيده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر رضي الله عنه بسند جيد في قصة صب الخمر قال: فانصبّت حتى استنقعت في بطن الوادي، والتمسك بعموم الأمر باجتنابها كاف في القول بنجاستها.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: من فضيخ وقد عرفت ما هو المراد منه، وقد أخرجه البخاري في خبر الواحد أيضًا، وأخرجه مسلم في الأشربة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد بن مسربل الأسدي البصري الحافظ قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ) سليمان بن طرخان البصري أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) رضي الله عنه، (قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ) وأحد أحياء العرب (أَسْقِيهِمْ، عُمُومَتِي) جمع: عم، قال الكرماني: عمومي بدل من الحي أو منصوب على

وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ، الْفَضِيخُ، فَقِيلَ: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: أَكْفَيْتُهَا، فَكَفَّاتُهَا «قُلْتُ لِأَنْسٍ: مَا شَرَابُهُمْ؟ قَالَ: «رُطْبٌ وَبُسْرٌ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنْسٍ: وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ، فَلَمْ يُنْكِرْ أَنْسٌ وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَنْسًا يَقُولُ: «كَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ».

الاختصاص، وفي رواية مسلم: إني لقائم على الحي على عمومتي اسقيهم من فضيخ لهم، أي: من الخمر المتخذ من البسر المشدوخ وأنا أصغرهم سنًا.

(وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ، الْفَضِيخُ) وفيه: أن الصغير يخدم الكبير، (فَقِيلَ: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: أَكْفَيْتُهَا) بكسر الهمزة وسكون الكاف وكسر الفاء وسكون الهمزة بمعنى اقلبها يعني: ارقها، وضبطه القسطلاني بفتح الهمزة وعزاه إلى الفرع وفي غيره: بكسر الهمزة وأصل الإكفاء الإمالة.

فَكَفَّاتُنَا بضمير جماعة المتكلم وحذف المفعول، أي: قلبناها وفي رواية أبي ذرٍّ: (فَكَفَّاتُهَا) بفوقية بعد الهمزة على صيغة المتكلم وحده.

(قُلْتُ لِأَنْسٍ) القائل سليمان بن طرخان والد معتمر: (مَا شَرَابُهُمْ؟) أي: ما كان شرابهم؟ (قَالَ: «رُطْبٌ وَبُسْرٌ») أي: خمر متخذ منهما، (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَنْسٍ) أي: في حضور أبيه: (وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ) ووجه التانيث مع أن المذكور الشراب وهو مذكر باعتبار أنه خمر، وزاد مسلم: وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ، (فَلَمْ يُنْكِرْ أَنْسٌ) وفي رواية مسلم: فلم ينكر أنس ذلك وكان أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يحدثهم بهذه الزيادة وهي قوله: وكانت خمرهم إما نسيانًا أو اختصارًا فذكره بها ابنه أَبُو بَكْرٍ فَأَقَرَّهُ عَلَيْهِ أَنْسٌ.

(وَحَدَّثَنِي) أي: قَالَ سليمان بن طرخان بالسند السابق وحَدَّثَنِي بالافراد (بَعْضُ أَصْحَابِي) ويروى: بعض أصحابنا قال الحافظ العسقلاني: هذا المبهم يحتمل أن يكون هو بكر بن عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِي فَإِنَّ رَوَاتِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ تَوَمَّى إِلَى ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةَ فسيأتي بعد أبواب من طريقه عن أنس بلفظ: وإنا نَعِدُّهَا يَوْمَئِذٍ الْخَمْرُ.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَنْسًا) ابْنُ مَالِكٍ (يَقُولُ: كَانَتْ) أي: الْفَضِيخُ (خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ). ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: رُطْبٌ وَبُسْرٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَشْرَبَةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الْوَلِيْمَةِ.

5584 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ الْبَرَاءُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُمْ: «أَنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ، وَالْخَمْرُ يَوْمُئِذٍ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ».

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بفتح الدال المهملة المشددة قَالَ: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ) هو يُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ وكنيته أَبُو معشر وهو مشهور بكنيته أكثر من اسمه.

(الْبَرَاءُ) بالتشديد وبالمد وكان يبري السهام، ويقال له: الْقَطَّانُ أَيْضًا، وهو بصري، وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وآخر سيأتي في الطب وكلاهما في المتابعات، وقد ليته ابن معين وأبو داود ووثقه المقدمي.

(قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير هو ابن جُبَيْرٍ بِالْجِيمِ والموحدة ابن حَيَّةٍ بِالْحَاءِ المهملة وتشديد التحتية، وثقه أَحْمَدُ وابن معين، وَقَالَ الْحَاكِمُ، عن الدارقطني: ليس بالقوي، وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الجزية.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بسكون الكاف المزني الْبَصْرِيُّ، (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حَدَّثَهُمْ: أَنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ) على البناء للمفعول، (وَالْخَمْرُ يَوْمُئِذٍ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ) أي: والحال أن الخمر يوم التحريم متخذة منهما، هكذا رواه أَبُو معشر مختصرًا، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ من طريق روح ابن عباد عن سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بهذا السند مطولًا ولفظه عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نزل تحريم الخمر فدخلت على أَنَسٍ من أصحابي وهي بين أيديهم فضربتها برجلي فقد انطلقوا فقد نزل تحريم الخمر وشرابهم يَوْمُئِذٍ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ، وهذا الفعل من أَنَسٍ كأنه بعد أن خرج فسمع النداء بتحريم الخمر فرجع فأخبرهم.

ووقع عند ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَأَرَأَقُوا الشراب وتوضأ بعض واغتسل بعض وأصابوا من طيب أم سليم وأتوا النَّبِيَّ ﷺ فإذا هو يقرأ الآية: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّيْسُ﴾ [المائدة: 90]، وفي التوضيح: هذا الحديث حجة على العراقيين أن الخمر من العنب وحده، لأن الصحابة القدوة في علم اللسان ولا يجوز عليهم أن لا يفهموا أن الخمر إنما هي من العنب.

وتعقبه العَيْنِيّ جزاء الله خيراً : أنه كرّر هذا الكلام في هذه الأبواب والذي قاله نقص في حقهم لنسبته إياهم إلى عدم المعرفة بفنون الكلام وهم القدوة فيها ، وإنما قالوا لغير المتخذ من العنب خمراً للتشبيه بالمتخذ منه في مخامرة العقل وقد مرّ ذلك غير مرّة أيضاً .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وهو من إفراده.

(وتفصيل الاختلاف في ذلك) أن ما عدا الحنفية ذهبوا إلى أن المسكر المتخذ من غير العنب يحرم شرب قليله وكثيره كما يحرم شرب القليل من المتخذ من العنب إذا أسكر كثيره ، لأن الصحابة فهموا من الأمر بالاجتناب من الخمر تحريم ما يتخذ للسكر من جميع الأنواع ولم يستفصلوا ، وقالت الحنفية : ومن قال بقولهم من الكوفيين بتحريم المتخذ من العنب قليلاً كان أو كثيراً إلا إذا طبخ على تفصيل سيأتي بيانه في باب مفرد فإنه يحل ، وقد انعقد الإجماع : على أن الخمر المتخذة من العنب يحرم قليلها وكثيرها ، وعلى أنّ العلة في تحريم قليلها كونه يدعو إلى تناول كثيرها فيلزم ذلك من فرق في الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيره ، فقَالَ في المتخذ من العنب : يحرم القليل منه والكثير إلا إذا طبخ ، وفي المتخذ من غيره لا يحرم منه إلا القدر الذي يسكر وما دونه لا يحرم ففرقوا بينهما بدعوى المغايرة في الاسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإن كل ما قدر في المتخذ من العنب يقدر في المتخذ من غيره ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الفرع فيه للأصل في جميع أوصافه مع موافقته لظواهر النصوص الصحيحة.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ لي بعض الناس : الخمر حرام والمسكر من كل شراب حرام ولا يحرم المسكر منه حتى يسكر ، ولا يحّد شاربه ، فقلت : كيف خالفت ما جاء عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثم عن عمر ، ثم عن علي رضي الله عنهما ؟ ولم يقل أحد من الصحابة خلافه ، قَالَ : روينا عن عمر رضي الله عنه قلت : في سنده مجهول عندهم فلا حجة فيه .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : أشار إلى رواية سَعِيد بن ذي لَعَوَة أنه شرب من سطيحة لعمر

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَكَرَ فَجَلَدَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّمَا شَرِبْتَ مِنْ سَطِيحَتِكَ، قَالَ: ضَرَبْتُكَ عَلَى السَّكَرِ، وَسَعِيدٌ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يَعْرِفُ، قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَعِيدُ بْنُ حُذَانَ وَهُوَ غَلَطَ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي جَاءَتْ فِي كَسْرِ النَّبِيذِ بِالْمَاءِ، مِنْهَا: حَدِيثُ هِمَامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَتَى بَنِيذَ فَشَرِبَ مِنْهُ فَقَطَّبَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَبِيذَ الطَّائِفِ لَهُ عُرَامٌ بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ، ثُمَّ دَعَا مَاءَ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ شَرِبَ وَسَنَدَهُ قَوِيٌّ وَهُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ وَرَدَ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ نَصًّا فِي أَنَّهُ بَلَغَ حَدَّ الْإِسْكَارِ إِذْ لَوْ كَانَ بَلَغَ حَدَّ الْإِسْكَارِ لَمْ يَكُنْ صَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهِ مَزِيلاً لِتَحْرِيمِهِ، وَقَدْ اعْتَرَفَ الطَّحَاوِيُّ بِذَلِكَ فَقَالَ: لَوْ كَانَ بَلَغَ التَّحْرِيمَ لَكَانَ لَا يَحِلُّ، وَلَوْ وَهَنْتَ شِدَّتَهُ بَصَبَ الْمَاءِ فُتِبَتْ أَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ كَانَ غَيْرَ حَرَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَإِذَا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْإِسْكَارِ فَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَةِ شَرْبِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَقْطِيبَهُ لِأَمْرٍ غَيْرِ الْإِسْكَارِ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: حَمَلَ هَذِهِ الْأَشْرِبَةُ عَلَى أَنَّهُمْ خَشَوْا أَنْ تَتَغَيَّرَ وَتَشْتَدَّ فَجُوزُوا صَبَّ الْمَاءِ فِيهَا لِيَمْتَنَعَ الْإِسْتِدَادُ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ بَلَغَتْ حَدَّ الْإِسْكَارِ، فَكَانَ صَبَّ الْمَاءِ فِيهَا لِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَزَجَهَا بِالْمَاءِ لَا يَمْنَعُ إِسْكَارَهَا إِذَا كَانَتْ قَدْ بَلَغَتْ حَدَّ الْإِسْكَارِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ صَبِّ الْمَاءِ كَوْنُ ذَلِكَ الشَّرَابِ كَانَ حَمُضٌ وَلِهَذَا قَطَّبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا شَرِبَهُ فَقَدْ قَالَ نَافِعٌ: وَاللَّهِ مَا قَطَّبَ عُمَرُ وَجْهَهُ لِأَجْلِ الْإِسْكَارِ حِينَ ذَاقَهُ وَلَكِنَّهُ كَانَ تَخَلَّلَ.

وَعَنْ عَتَبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ: النَّبِيذُ الَّذِي شَرِبَهُ عُمَرُ قَدْ تَخَلَّلَ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَهَذَا الثَّانِي أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَرَوَى الْأَثَرَمُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، وَعَنْ الْعُمَرِيِّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا كَسَرَهُ بِالْمَاءِ لِشِدَّةِ حِلَاوَتِهِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيُمْكِنُ الْحَمْلُ عَلَى حَالَتَيْنِ هَذِهِ لَمَّا لَمْ يَقْطَبْ حِينَ ذَاقَهُ وَأَمَّا عِنْدَمَا قَطَّبَ فَكَانَ لِحَمُوضَتِهِ، وَاحْتِجَ الطَّحَاوِيُّ لِمَذْهَبِهِمْ أَيْضًا بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ النَّخْعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: كُلُّ مَسْكَرٍ حَرَامٌ، قَالَ: هِيَ الشَّرْبَةُ الَّتِي تَسْكَرُ، وَتَعْقِبُ: بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ حِجَاجُ بْنُ

4 - باب: الخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ، وَهُوَ الْبِتْعُ

وَقَالَ مَعْنٌ:

أرطاة، عن حمّاد بن أبي سليمان، عن النخعي وحجاج ضعيف ومدلس أيضًا، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ذكر هذا عبد الله بن المبارك، فَقَالَ: هذا باطل وروي له بسند صحيح عن النخعي قَالَ: إذا سكر من شراب لم يحلّ له أن يعود فيه أبدًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا أيضًا عند النَّسَائِيِّ بسند صحيح، ثم روى النَّسَائِيُّ عن ابن المبارك قَالَ: ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله، وأخرج الأثرم من طريق خالد بن سعد عن أبي مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عطش النَّبِيِّ ﷺ وهو يطوف فأتي بنبذ من السقاية، فقطب ف قيل: أحرام هو؟ قَالَ: «لا عليّ بذنوب من ماء زمزم فصّب عليه وشرب»، قَالَ الأثرم: احتجّ به الكوفيون لمذهبهم، ولا حجة لهم فيه لأنهم متفقون على أنّ النبذ إذا اشتد بغير طبخ لا يحل شربه فإن زعموا أنّ الذي شربه النَّبِيُّ ﷺ كان من هذا القبيل فقد نسبوا إليه أنه شرب المسكر ومعاذ الله من ذلك، وإن زعموا أنه قطّب من حموضته لم يكن لهم فيه حجة لأن النقيع ما لم يشتدّ فكثيره وقليله حلال بالاتفاق، وقد مرّ الجواب عن ذلك مرارًا.

4 - باب: الخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ، وَهُوَ الْبِتْعُ

(باب: الخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ)، مرّ فيه الكلام في باب: الخمر من العنب فتذكر (وَهُوَ الْبِتْعُ) بكسر الباء الموحدة وسكون المثناة الفوقية وبالعين المهملة وهي لغة يمانية، قَالَ الْقَزَاز: هو شيء يتخذ من العسل صلب يكره شربه لدخوله في جملة ما يكره من الأشربة لصلابته، وفي كتاب الواعي: صلابته كصلابة الخمر، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: البِتْعُ خمر يمانية وأهل اليمن يفتحون تاءه، وَقَالَ ابن محيريز: سمعت أبا مَوْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخطب على منبر البصرة إلا أنّ خمر أهل المدينة: البسر والتمر، وخمر أهل فارس: العنب، وخمر أهل اليمن: البتع، وخمر الحبش: السكرلة وهو الأرز.

(وَقَالَ مَعْنٌ) بفتح الميم وسكون العين المهملة وبالنون هو ابن عيسى القزاز بالقاف وتشديد الزاي الأولى، قَالَ ابن سعد: مات بالمدينة في شوال سنة ثمان

سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنِ الْفُقَّاعِ، فَقَالَ: «إِذَا لَمْ يُسْكِرْ فَلَا بَأْسَ» وَقَالَ ابْنُ الدَّرَاوَزْدِيِّ: سَأَلْنَا عَنْهُ.....

وتسعين ومائة، وَقَالَ صاحب التلويح: هذا التعليق أخذه البُخَارِيُّ عن معن مذاكرة فيما قاله بعض العلماء.

وتعقبه العُيْنِيُّ: بأنه كيف يتصور أخذ البُخَارِيُّ عن معن ومولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة وكان عمره يوم مات معن أربع سنين وهو حينئذ ببخارى وكأنه غره ما حكاه ابن الصلاح في تعاليق البُخَارِيِّ عن شيوخه مُطْلَقًا لا في خصوص هذا الأثر، وأراد ببعض العلماء ابن الصلاح، وأبعد صاحب التوضيح حيث قَالَ: أَخَذَ البُخَارِيُّ هذا التعليق عن معن مذاكرة وهو قَلَدَ صاحب التلويح وزاد في البعد مسافة.

(سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ) الْإِمَامَ، (عَنِ الْفُقَّاعِ) بضم الفاء وتشديد القاف وآخره عين مهملة قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: المشروب المشهور، وَقَالَ الْعُيْنِيُّ: الفقاع لا يشرب بل يمص من كوزه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الفقاع معروف قد يصنع من العسل وأكثر ما يصنع من الزبيب، وتعقبه الْعُيْنِيُّ: بأنه لم يقل أحد أن الفقاع يصنع من العسل، بل أهل الشام يصنعونه من الدبس، وفي عامة البلاد لا يصنع إلا من الزبيب المدقوق، وحكم شربه حكم سائر الأنبذة ما دام طريًّا يجوز شربه ما لم يشتد والمعنى سألته عنه: أيجوز شربه أم لا؟

(فَقَالَ) أَي: مالك مجيبًا له: («إِذَا لَمْ يُسْكِرْ فَلَا بَأْسَ») به، أي: وإذا أسكر حرم قليله وكثيره قيل: الفقاع لا يسكر نعم إذا بات في إنائه الذي يصنعونه فيه ليلة في الصيف أو ليلتين في الشتاء يشتد جدًا ومع هذا لا يسكر، قَالَ الْعُيْنِيُّ: وقد سئل بعض مشايخنا: ما قول السادة العلماء في فقاع يتخذ من زبيب بحيث إنه إذا قلع سداد كوزه لا يبقى فيه شيء من شدته يخرج وينثر، فَقَالَ: لا بأس به، وأما إذا صار بحيث أنه يسكر من شدته فيحرم حينئذ قليلًا أو كثيرًا.

(وَقَالَ ابْنُ الدَّرَاوَزْدِيِّ) هو عبد العزيز بن مُحَمَّد وهذا من رواية معن بن عيسى عنه أَيضًا: (سَأَلْنَا عَنْهُ) أَي: عن الفقاع أيجوز شربه أم لا؟ قَالَ الْحَافِظُ

فَقَالُوا: «لَا يُسْكِرُ، لَا بَأْسَ بِهِ».

5585 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِتْعِ،

الْعَسْقَلَانِيَّ: لَمْ أَعْرِفَ الَّذِينَ سَأَلَهُمْ ابْنُ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ ذَلِكَ، لَكِنِ الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ
فُقَهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ زَمَانَهُ وَهُوَ قَدْ شَارَكَ مَالِكًا فِي لِقَاءِ أَكْثَرِ مُشَايخِهِ الْمَدِينِيِّينَ.

(فَقَالُوا: «لَا يُسْكِرُ، لَا بَأْسَ بِهِ») وَالْحَكْمُ فِي الْفَقَاعِ عَلَى مَا أَجَابُوهُ بِهِ، لِأَنَّهُ
لَا يَسْمَى فَقَاعًا إِلَّا إِذَا لَمْ يَشْتَدَّ، وَهَذَا الْأَثَرُ ذَكَرَهُ مَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَزَازِيُّ فِي الْمَوْطَأِ
رَوَايَةً عَنْ مَالِكٍ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَانَ الْبُخَارِيُّ أَرَادَ بِذِكْرِ هَذَا الْأَثَرِ فِي
الترجمة أن المراد بتحريم قليل ما أسكر وكثيره أن يكون الكثير في تلك الحالة
مسكراً، فلو كان الكثير في تلك الحالة لا يسكر لم يحرم قليله ولا كثيره كما لو
عصر العنب وشرب في الحال.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنِ ابْنِ
شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي: ابْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
(أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنهَا (قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئل (عَنِ الْبِتْعِ) أَي: عَنْ حَكْمِ جَنْتَسِهِ لَا عَنْ مِقْدَارِهِ، وَكَانَ أَهْلُ
الْمَدِينَةِ يَشْرِبُونَهُ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَفْهَمْ عَلَى اسْمِ السَّائِلِ صَرِيحًا لَكِنِ
أَظُنُّهُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا فِي الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ
أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَسَأَلَ عَنْ أَشْرَبَةِ تَصْنَعُ
بِهَا، فَقَالَ: مَا هِيَ؟ قَالَ: الْبِتْعُ وَالْمَزْرُ فَقَالَ: كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ قُلْتُ لِأَبِي بَرْدَةَ
مَا الْبِتْعُ؟ قَالَ: نَبِيذُ الْعَسَلِ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ
بَلْفُظٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتَنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ:

البتع: من العسل ينبذ حتى يشتد.

والمزر: من الشعير والذرة ينبذ حتى يشتد، قال: وكان النبي ﷺ أعطي
جوامع الكلم وخواتمه فقال: «أَنْهَى عَنْ كُلِّ مَسْكِرٍ» فَإِنَّهُ سئلَ عَنِ الْبِتْعِ وَالْمَزْرِ
فَأَجَابَ عَنْ جِنْسِ الْمَشْرُوبِ الْمَسْكِرِ، وَزَادَ شَعِيبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ ثَانِي
أَحَادِيثِ الْبَابِ وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرِبُونَهُ.

فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

5586 - 5587 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرِبُونَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

(فَقَالَ) ﷺ: («كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ») ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في كتاب الطهارة في باب: لا يجوز الوضوء بالنبذ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرِبُونَهُ) ومثله لأبي داود من طريق الزبيدي عن الزُّهْرِيِّ، وظاهره أن التفسير من كلام عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ويحتمل أن يكون من كلام مَنْ دونها، ووقع في رَوَايَةِ معمر، عن الزُّهْرِيِّ عند أَحْمَد مثل رواية مالك لكن قَالَ في آخره: «والبئع نبذ العسل» وهو أظهر في احتمال الإدراج، لأنه أكثر ما يقع في آخر الحديث.

وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق معمر لكن لم يسق لفظه، وفي رَوَايَةِ أَبِي داود: التصريح بأن تفسير البئع مرفوع ولفظه: سألت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن شراب من العسل قَالَ: «ذاك البئع» قلت: ومن الشعير والدرة. قَالَ: «ذلك المزر» ثم قَالَ: «أخبر قومك أن كل مسكر حرام»، وقد سأل أَبُو وهب الحيشاني عن شيء مما سأل عنه أَبُو مُوسَى، فعند الشَّافِعِيِّ وأبي داود من حديثه أنه سأل النَّبِيَّ ﷺ عن المزر، فأجاب بقوله: «كل مسكر حرام» قال الحافظ العسقلاني: تأييداً لمذهبه وهذه الرواية تفسر المراد بقوله في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ») وأنه لم يرد تخصيص التحريم بحالة الإسكار بل المراد: أنه إذا كانت فيه صلاحية الإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذي تناوله منه، وفيه نظر فإن الظاهر أن المراد منه الإسكار بالفعل، وقد تقدمت مباحثه، وقال أيضًا: ويؤخذ من لفظ السؤال أنه

وقع عن حكم جنس البتة لا عن القدر المسكر منه، لأنه لو أراد ذلك لقال: أخبرني عما يحل منه وما يحرم وهذا هو المعهود من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس قالوا: هل هذا نافع أو ضار مثلاً؟ وإذا سألوا عن القدر قالوا: كم يؤخذ منه؟ وهذا أيضًا انتصار لمذهبه فافهم.

وفي الحديث: أن المفتي يجيب السائل بزيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما يحتاج إليه السائل، وفيه تحريم كل مسكر سواء كان متخذاً من العنب أو من غيره، قال المازري: اجمعوا على أن عصير العنب قبل أن يشتد حلال وعلى أنه إذا اشتد وغلا وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ثم لو حصل له تخلل بنفسه حل بالإجماع أيضًا فبقي النظر في تبدل هذه الأحكام عند هذه التجددات فأشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض ودل على أن التحريم علته الإسكار فاقضى ذلك أن كل شراب وجد فيه الإسكار حرم تناول قليله وكثيره انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: تأييدا لمذهبه أيضًا وما ذكره استنباطًا ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر فعند أبي داود والنسائي، وصححه ابن حبان من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»، وللنسائي من حديث عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عن جده مثله وسنده إلى عمرو صحيح، ولأبي داود من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا: «كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فملء الكف منه حرام»، ولابن حبان والطحاوي من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره»، وقد أترف الطَّحَاوِيُّ بصحة هذه الأحاديث لكن قَالَ: اختلفوا في تأويل الحديث فَقَالَ بعضهم: أراد به جنس ما يسكر.

وَقَالَ بعضهم: أراد به ما يقع السكر عنده ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل ويدل له حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه: «حرمت الخمر قليلاً وكثيرها والسكر من كل شراب» انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو حديث أَخْرَجَهُ النسائي ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه وعلى تقدير صحته فقد رجح الإمام

أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِلَفْظٍ: وَالْمُسْكِرُ بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ السِّينِ لَا السُّكْرَ بِفَتْحَتَيْنِ وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهَا فَهُوَ حَدِيثُ فَرْدٍ وَلَفْظُهُ مُحْتَمَلٌ فَكَيْفَ يَعَارِضُ عُمُومَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَعَ صَحَّتِهَا وَكَثَرَتِهَا .

وَجَاءَ أَيْضًا عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الدَّارِقُطَنِيِّ ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ وَالطَّبْرَانِيِّ ، وَعَنْ خَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ عِنْدَ الدَّارِقُطَنِيِّ وَالْحَاكِمِ وَالطَّبْرَانِيِّ ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَفِي إِسْنَادِهَا مَقَالٌ لَكِنِّهَا تَزِيدُ الْأَحَادِيثَ قَبْلَهَا قُوَّةً وَشُهْرَةً ، قَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ وَكَانَ حَنْفِيًّا فَتَحَوَّلَ شَافِعِيًّا ثَبَتَتْ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَحْرِيمِ الْمُسْكِرِ ، ثُمَّ سَاقَ كَثِيرًا مِنْهَا ، ثُمَّ قَالَ : وَالْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَلَا مَسَاحَ لِأَحَدٍ فِي الْعُدُولِ عَنْهَا وَالْقَوْلُ بِخِلَافِهَا فَإِنَّهَا حُجَجٌ قَوَاطِعُ ، قَالَ : وَقَدْ زَلَّ الْكُوفِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ فَرُودُوا أَخْبَارًا مَعْلُومَةً لَا تَعَارِضُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ بِحَالٍ ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مُسْكِرًا فَقَدْ دَخَلَ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ وَبَاءَ بِإِثْمٍ كَبِيرٍ وَإِنَّمَا الَّذِي شَرِبَهُ كَانَ حَلُولًا وَلَمْ يَكُنْ مُسْكِرًا .

وَقَدْ رَوَى ثُمَامَةُ بْنُ حَزَنٍ الْقَشِيرِيُّ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِذِ ، فَدَعَتْ جَارِيَةً حَبَشِيَّةً ، فَقَالَتْ : سَلْ هَذِهِ فَإِنَّهَا كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ حَبَشِيَّةٌ : كُنْتُ أَنْبِذُ لَهُ فِي سَقَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَأَوْكِيهِ وَأَعْلِقْهُ فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

وَرَوَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ ثُمَّ قَالَ أَيُّ : ابْنِ السَّمْعَانِيِّ ، فَقِيَاسُ النَّبِذِ عَلَى الْخَمْرِ بَعْلَةُ الْإِسْكَارِ ، وَالْإِطْرَابُ مِنْ أَجْلِ الْأَقْيَسَةِ وَأَوْضَحُهَا وَالْمَفَاسِدُ الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْخَمْرِ تَوْجَدُ فِي النَّبِذِ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ الْإِسْكَارِ فِي الْخَمْرِ لَكُونُ قَلِيلِهِ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ مَوْجُودَةٍ فِي النَّبِذِ ، لِأَنَّ السُّكْرَ مَطْلُوبٌ عَلَى الْعُمُومِ وَالنَّبِذُ عَنْدهُمْ عِنْدَ عَدَمِ الْخَمْرِ يَقُومُ مَقَامَ الْخَمْرِ ، لِأَنَّ حَصُولَ الْفَرْحِ وَالطَّرَبِ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ فِي النَّبِذِ غُلْظٌ وَكَدَرَةٌ ، وَفِي الْخَمْرِ رَقَّةٌ وَصَفَاءٌ لَكِنِ الطَّبْعُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي النَّبِذِ لِحَصُولِ السُّكْرِ كَمَا يَحْتَمِلُ الْمَرَارَةَ فِي الْخَمْرِ لَطَلْبِ السُّكْرِ ، قَالَ : وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَالْأَنْصُوصُ الْمَصْرُوحَةُ بِتَحْرِيمِ كُلِّ مُسْكِرٍ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ مَغْنِيَتُهُ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : لَا يَصِحُّ فِي حَلِّ النَّبِذِ

الذي يسكر كثيره عن الصحابة ولا عن التابعين شيء إلا عن إبراهيم النخعي قَالَ :
وقد ثبت حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كل شراب أسكر فهو حرام .

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي وَائِلٍ : كُنَّا نَدْخُلُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَسْقِينَا نَبِيذًا شَدِيدًا ، وَمِنْ طَرِيقِ عُلْقَمَةَ : أَكَلْتُ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ فَأَتَيْنَا بَنِيذَ شَدِيدٍ نَبَذَتْهُ سِيرِينَ فَشَرَبُوا مِنْهُ ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَوْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَكُنْ مُعَارِضًا لِلْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ فِي
تَحْرِيمِ كُلِّ مُسْكِرٍ .

ثَانِيهَا : أَنَّهُ ثَبِتَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْرِيمَ الْمُسْكِرِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ
فَإِذَا اخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنْهُ كَانَ قَوْلُهُ الْمَوْافِقُ لِقَوْلِ إِخْوَانِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ مُوَافَقَةِ
الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ أَوَّلَى .

ثَالِثُهَا : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّدَّةِ شَدَّةُ الْحَلَاوَةِ أَوْ شَدَّةُ الْحُمُوزَةِ ، فَلَا
يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ أَصْلًا ، وَأَسْنَدُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّ حَدِيثَ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ ، وَفِي
هَذَا تَعَقُّبٌ عَلَى مَنْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا أَصْلَ لَهُ .

وَقَدْ ذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِهِمْ إِطْلَاعًا : أَنَّهُ لَمْ
يُثَبِّتْ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ نَقْلَ هَذَا عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنْتَهَى .

وَكَيْفَ يَتَأَتَّى الْقَوْلُ بِتَضْعِيفِهِ مَعَ وَجُودِ مَخَارِجِهِ الصَّحِيحَةِ ، ثُمَّ مَعَ كَثْرَةِ طَرَفِهِ
حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنَّهَا جَاءَتْ عَنْ عَشْرِينَ صَحَابِيًّا ، وَأُورِدَ الْكَثِيرُ مِنْهَا فِي
كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ الْمَفْرَدِ ، فَمِنْهَا مَا تَقْدَمُ ، وَمِنْهَا : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
الْمَقْدَمُ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

وَحَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ : كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى وَفِيهِ
الْإِفْرَاقُ .

وَحَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ : اجْتَنِبُوا مَا أَسْكِرَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَهُوَ حَسَنٌ .
وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ لَيْثٍ بِلَفْظِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ لَيْثٍ بِلَفْظٍ : عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،

وحدِيث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ بَلْفِظٍ : مَا أَسْكُرَ فَهُوَ حَرَامٌ .
وحدِيث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ بَلْفِظٍ عُمَرُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وحدِيث الْأَشَّجِ الْعَصْرِيِّ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى كَذَلِكَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
حِبَّانٍ .

وحدِيث دِيْلَمِ الْحَمِيرِيِّ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ فِي حَدِيثٍ فِيهِ قَالُ : هَلْ
يَسْكُرُ؟ قَالَ : نَعَمْ قَالَ : فَاجْتَنِبُوهُ .

وحدِيث مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ بَلْفِظٍ : وَكُلْ شَرَابَ
أَسْكُرَ فَهُوَ حَرَامٌ .

وحدِيث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ جَيِّدٍ بَلْفِظٍ
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْبَزَارُ مِنْ طَرِيقٍ لَيْنٍ بَلْفِظٍ : وَاجْتَنِبُوا كُلَّ مَسْكُرٍ .

وحدِيث قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بَلْفِظٍ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ بَلْفِظٍ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وحدِيث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ .
وحدِيث مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ بَلْفِظٍ عُمَرُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وحدِيث وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ .
وحدِيث قُرَّةَ بْنِ إِيَّاسِ الْمَزْنِيِّ أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ بَلْفِظٍ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ
لَيْنٍ .

وحدِيث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بَلْفِظٍ : اجْتَنِبُوا
الْمَسْكُرَ .

وحدِيث أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ بَلْفِظٍ : نَهَى عَنْ
كُلِّ مَسْكُرٍ وَمَقْتَرٍ بِالْفَاءِ .

وحدِيث بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ وَلَفْظُهُ مِثْلُ لَفْظِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْتَبِذُوا فِي الدُّبَاءِ»

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِسند حسن كذلك ذكر أحاديث هؤلاء التَّرمِذِيِّ فِي الباب، وفي الباب غير ذلك فإذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عُمَرَ، وأبي مُوسَى، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زادت على ثلاثين صحابياً وأكثر الأسانيد عنهم جواد ومضمونها أَنَّ المسكر لا يحل تناوله بل يجب اجتنابه، وقد ردَّ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الاحتمال الذي جنح إليه الطَّحَاوِيُّ فَقَالَ أَحْمَدُ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ: سَمِعْتُ الْمُخْتَارَ بْنَ فُلْفُلٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَقَةِ وَقَالَ: «كُلْ مَسْكِرَ حَرَامٍ» قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: صَدَقْتَ الْمَسْكِرَ حَرَامٌ فَالشُّرْبَةُ وَالشُّرْبَتَيْنِ عَلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ: «مَا أَسْكِرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»، وهذا سند صحيح على شرط مسلم والصحابي أعرف بالمراد ممن تأخر بعده، ولهذا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: مَا قَالَ هَذَا.

والحاصل: أن لكل فرقة من الفرقتين آثاراً تدلُّ لمذهبه وإن كان لمن ذهب إلى تحريم المسكر قليله وكثيره كثرة آثار إلا أنها تقبل التأويل، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

واستدلَّ بمطلق قوله: كل مسكر حرام على تحريم ما يسكر ولو لم يكن شراباً فيدخل في ذلك الحشيشة وغيرها، وقد جزم النَّوَوِيُّ وغيره: بأنها مسكرة وجزم آخرون بأنها مخدرة وهو مكابرة لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة والمداومة عليها والانهماك فيها، وعلى تقدير تسليم أنها ليست بمسكرة فقد ثبت في أَبِي دَاوُدَ النهي عن كل مسكر ومفتر.

قَالَ الْإِمَامُ الْقُسْطَلَانِيُّ: وفي معنى شرب الخمر أكله بأن كان ثخيناً وأكله بخبز أو طبخ به لحمًا وأكل مرقه فخرج به أكل اللحم المطبوخ به لذهاب العين منه وكذا الاحتقان والاستعاط.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في الطهارة أَيضًا.

(وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب وهو من رواية شعيب أَيضًا، عن الزُّهْرِيِّ وهو موصول بالإسناد والمذكور أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَنْتَبِذُوا فِي الدُّبَاءِ) بضم الدال وتشديد

وَلَا فِي الْمُرْقَتِ» وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ، يُلْحِقُ مَعَهَا: «الْحَنْتَمَ وَالنَّقِيرَ».

الموحدة وبالمدة وهي القرعة.

(وَلَا فِي الْمُرْقَتِ) بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الفاء المفتوحة وهو الإناء المزقت بالزفت وهو شيء كالقير.

(وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ) أي: قَالَ الزُّهْرِيُّ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُلْحِقُ) بضم الياء وكسر الحاء من الإلحاق (مَعَهَا) أي: مع الدباء والمزقت: (الْحَنْتَمَ) بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وهي الجرة الخضراء، (وَالنَّقِيرَ) بفتح النون وكسر القاف وهو الخشب المنقور، وقد أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مسند الشاميين وأفردته عن أبي زرعة الدمشقي، عن أبي اليمان شيخ البُخَارِيِّ به.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ، وَوَقَعَ ذَلِكَ عِنْدَ شُعَيْبٍ عَنْهُ مَرْسَلًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عِينَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: لَا تَنْتَبِذُوا فِي الدِّبَاءِ وَلَا فِي الْمُرْقَتِ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاجْتَنِبُوا الْحَنَاتِمَ، وَرَفَعَهُ كُلُّهُ مِنْ طَرِيقِ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: نَهَى عَنِ الْمُرْقَتِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، وَمِثْلُهُ لَابْنِ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَادَ فِيهِ: وَالدِّبَاءُ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ زَادَانَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْأَوْعِيَةِ فَقُلْتُ: أَخْبِرْنَاهُ بِلَغْتِكُمْ وَفَسَّرَهُ لَنَا بِلَغْتَنَا، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَنْتَمَةِ وَهِيَ الْجِرَّةُ، وَعَنِ الدِّبَاءِ وَهِيَ: الْقَرَعَةُ، وَعَنِ النَّقِيرِ وَهِيَ: أَصْلُ النَّخْلَةِ يَنْقَرُ نَقْرًا، وَعَنِ الْمُرْقَتِ وَهُوَ: الْمَقِيرُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَالتَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَيْنَا عَنِ الدِّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَتِ.

فَأَمَّا الدِّبَاءُ: فَإِنَّا مَعَشَرَ ثَقِيفٍ بِالطَّائِفِ كُنَّا نَأْخُذُ الدِّبَاءَ فَنَخْرُطُ فِيهَا عَنَاقِيدَ الْعَنْبِ، ثُمَّ نَدْفِنُهَا، ثُمَّ نَتْرَكُهَا حَتَّى تَهْدِرَ، ثُمَّ تَمُوتُ.

وَأَمَّا النَّقِيرُ: فَإِنَّ أَهْلَ الْيَمَامَةِ كَانُوا يَنْقَرُونَ أَصْلَ النَّخْلَةِ فَيَشْدَخُونَ فِيهِ الرُّطْبَ وَالْبَسْرَ، ثُمَّ يَدْعُونَهُ حَتَّى يَهْدِرَ ثُمَّ يَمُوتُ.

5 - بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ

5588 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ التِّيمِي، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ، عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ:

وأما الحتم: فجرار جاءت تحمل إلينا فيها الخمر.

وأما المزقت: فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزيت، وخصت هذه الظروف بالنهي لأنها ظروف متينة فإذا انتبذ صاحبها كان على خطر منها، لأن الشراب فيها قد يصير مسكراً وهو لا يشعر بها، وسيأتي بيان نسخ النهي عن الأوعية بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى، وقد تقدم ضبط هذه الأشياء في شرح حديث وفد عبد القيس في أوائل الصحيح في كتاب الإيمان.

5 - بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ

(بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ) كذا قيده بالشراب وهو متفق عليه، ولا يرد عليه أن في غير الشراب أيضاً ما يسكر لأن الكلام إنما هو في أنه هل يسمى خمراً أم لا؟

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ) بالجيم اسمه عبد الله بن أيوب أبو الوليد الحنفي الهروي قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتية وبالنون واسمه يحيى بن سعيد (التِّيمِي، عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل في رواية ابن عليه عن ابن حبان حدثنا الشعبي أخرجه النسائي، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ، عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية ابن إدريس عن أبي حيان بسنده: سمعت عمر يخطب وقد تقدمت في التفسير وزاد فيه: أيها الناس.

(فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ)، زاد مُسَدَّد عن القطان فيه: أما بعد وقد تقدمت في أول الأشربة، وعند البيهقي من وجه آخر عن مُسَدَّد فحمد الله وأثنى عليه.

(وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ) الجملة حالية، أي: نزل تحريم الخمر حال كونها

الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ،

تصنع من خمسة أشياء، ويجوز أن تكون استثنائية أو معطوفة على ما قبلها، والمراد: أن الخمر تصنع من هذه الأشياء لا أن ذلك تختص بوقت نزولها، والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ: ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء فلا يقتضي الحصر ولا ينافي إطلاق الخمر على نبيذ الذرة والأرز وغيرهما.

نعم وقع في آخر الباب من وجه آخر: الخمس تصنع من خمسة: (العنب والتَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ) وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إنما عدَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذه الأنواع الخمسة لاشتهار أسمائها في زمانه، ولم يكن يوجد بالمدينة الوجود العام فإن الحنطة كانت عزيزة والعسل مثلها أو أعزّ، فعَدَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما عرف منها وجعل ما في معناها من الأرز وغيره خمراً بمثابة إن كان مما يخامر العقل ويسكر كإسكارها.

وهذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزوله، وقد خطب به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المنبر بحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره وأراد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنزول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأشرية وهي آية المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إلى آخرها [المائدة: 90] فأراد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصاً بالمتخذ من العنب، بل يتناول المتخذ من غيرها ويوافقه حديث أنس رضي الله عنه الماضي فإنه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أو من غيرها.

وتعقبه العيني فَقَالَ: نعم يتناول غير المتخذ من العنب من حيث التشبيه لا من حيث الحقيقة، وقد جاء هذا الذي قاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صريحاً فأخرج أصحاب السنن الأربعة وصحَّحه ابن حبان من وجهين، عن الشَّعْبِيِّ أن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة وأني أنهاكم عن

وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ،

كل مسكر» لفظ أبي داود وكذا ابن حبان، وزاد فيه: أن النعمان خطب الناس بالكوفة، ولأبي داود من وجه آخر عن الشَّعْبِيِّ، عن النعمان بلفظ: إن من العنب خمرًا، وإن من التمر خمرًا، وإن من العسل خمرًا، وإن من البُر خمرًا، وإن من الشعير خمرًا، ومن هذا الوجه أخرجها أصحاب السنن، والتي قبلها فيها الزبيد دون العسل، ولأحمد من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند صحيح عنه قَالَ: الخمر من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والذرة.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: حَرِّمَتِ الْخَمْرُ يَوْمَ حَرِّمَتْ وَهِيَ فَذَكَرَهَا وَزَادَ: الذِّرَّةَ.

وأخرج الخلفي في فوائده من طريق خلاد بن السائب، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ مِثْلَ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لَكِنْ ذَكَرَ الزَّبِيدُ بَدَلَ الشَّعِيرِ وَسَنَدُهُ لَا بِأَسْبَحَ بِهِ، وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَإِنَّ بِالْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةُ أَشْرَبَةٍ مَا فِيهَا شَرَابُ الْعَنْبِ، وَالذِّرَّةُ بَضْمُ الذَّالِ وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ مِنَ الْحَبُوبِ مَعْرُوفٌ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى فِي الْبَابِ قَبْلَهُ.

(وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ) أي: الخمر الذي حرّمه الشارع هو ما غطى العقل وستره وخالطه ولم يتركه على حاله وهو من مجاز التشبيه والعقل آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيّره لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عبادة ليقوموا بحقوقه.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِحْدَاثِ الْأَسْمِ بِالْقِيَاسِ وَأَخَذَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَشْتِقَاقِ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْخَطَّابِيِّ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هَذَا الْبَابُ فِيهِ خِلَافٌ وَسِيَّاتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قِيلَ: هَذَا تَعْرِيفٌ بِحَسَبِ اللُّغَةِ وَأَمَّا بِحَسَبِ الْعَرَفِ فَهُوَ مَا يَخَامُرُ الْعَقْلَ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ خَاصَّةً، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ فِي مَقَامِ تَعْرِيفِ اللُّغَةِ بَلْ هُوَ فِي مَقَامِ تَعْرِيفِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: الْخَمْرُ الَّذِي وَقَعَ تَحْرِيمُهُ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ هُوَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ، عَلَى أَنَّ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ وَلَوْ سَلِمَ أَنَّ الْخَمْرَ فِي اللُّغَةِ يَخْتَصُّ بِالْمَتَّخِذِ مِنْ

العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية، وقد تواردت الأحاديث: على أن المسكر المتخذ من غير العنب يسمّى خمرًا والحقيقة الشرعية مقدّمة على اللغوية، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ليس المراد الحصر فيهما لأنه ثبت أن الخمر يتخذ من غيرهما في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعًا لا يختص بالمتخذ من العنب.

وجعل الطّحَاوِيُّ هذه الأحاديث متعارضة وهي: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أن الخمر من شيئين مع حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن وافقه أن الخمر يتخذ من غيرهما أيضًا، وكذا حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لقد حرّمت الخمر وما بالمدينة منها شيء.

وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعني المتقدم ذكره وبيان اختلاف ألفاظه منها: أن الخمر حرّمت وشرابهم الفضيخ وفي لفظ له: وإنا نعدّها يومئذ خمرًا، وفي لفظ له: إنّ الخمر يوم حرّمت البسر والتمر، قال: فلما اختلفت الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في ذلك ووجدنا اتفاق الأمة على أن عصير العنب إذا اشتدّ وغلا وقذف بالزبد فهو خمر وأنّ مستحلّه كافر دلّ على أنهم لم يعملوا بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذ لو عملوا به لكفّروا مستحلّ نبذ التمر أيضًا، فثبت أنه لم يدخل في الخمر غير المتخذ من عصير العنب انتهى.

وتعقبه الحافظ العسقلانيّ: بأنه لا يلزم من كونهم لم يكفّروا مستحلّ نبذ التمر أن يمتنعوا تسميته خمرًا فقد يشترك الشيئان في التسمية ويفترقان في بعض الأوصاف مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبذ التمر حكم قليل العنب في التحريم فلم يبق المشاحة إلّا في التسمية، والجمع بين حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الغالب، أي: أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر.

وبحمل حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر، وأما قول ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فعلى إرادة

وَثَلَاثٌ، وَدِدْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا:

تبيين أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب، لأن نزول تحريم الخمر لم يصادف غير من خوطب بالتحريم يومئذ إلا ما يتخذ من غير العنب أو على إرادة المبالغة فأطلق نفي وجودها بالمدينة وإن كانت موجودة فيها بقلّة، فإن تلك القلّة بالنسبة لكثرة المتخذ ممّا عداها كالعدم، وقد قال الراغب في مفردات القرآن: سمي الخمر لكونه خامر للعقل، أي: سائرًا له وهو عند بعض الناس: أهم لكل مسكر وعند بعضهم: للمتخذ من العنب خاصة وعند بعضهم: للمتخذ من العنب والتمر، وعند بعضهم: لغير المطبوخ فرجح أن كل شيء يستر العقل يسمّى خمرًا حقيقة، وكذا قال أبو نصر ابن القشيري في تفسيره: سميت الخمر خمرًا لسترها العقل أو لاختمارها، وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري، ونقل عن ابن الأعرابي قال: سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت واختمارها تغيّر رائحتها، ويقال: سميت بذلك لمخامرتها العقل. نعم جزم ابن سيدة في المحكم بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب وغيرها من المسكرات يسمّى: خمرًا مجازًا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْفَائِقِ فِي حَدِيثٍ: إِيَّاكُمْ وَالْغُبِرَاءَ فَإِنَّهَا خمرُ الْعَالَمِ هِيَ نَبِيذُ الْحَبْشَةِ يَتَّخِذُ مِنَ الذَّرَّةِ سَمِيَّةً: الْغُبِرَاءُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغُبْرِ، وَقَوْلُهُ: خمرُ الْعَالَمِ، أَي: هِيَ مِثْلُ خمرِ الْعَالَمِ لَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا.

(وَثَلَاثٌ) أَي: ثَلَاثُ مَسَائِلَ أَوْ قَضَايَا وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: هِيَ صِفَةُ مُوصُوفٍ، أَي: أُمُورٌ وَأَحْكَامٌ ثَلَاثٌ.

(وَدِدْتُ) أَي: تَمَنَيْتُ وَإِنَّمَا تَمَنَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنْ مَحْذُورِ الْاجْتِهَادِ وَهُوَ الْخَطَأُ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ وَقُوعِهِ وَلَوْ كَانَ مَأْجُورًا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَفُوتُ بِذَلِكَ الْأَجْرَ الثَّانِي وَالْعَمَلَ بِالنَّصِّ إِبْصَابَةً مُحْضَةً.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا) أَي: يَبَيِّنُ لَنَا، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: عَهْدًا نَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَصٌّ فِيهَا وَيُشْعِرُ بِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْخمرِ مَا لَمْ يَحْتَجْ بِهِ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِهِ حَتَّى خَطَبَ بِذَلِكَ جَازِمًا بِهِ.

الْجَدُّ، وَالْكَالَةُ، وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا»

(الْجَدُّ) أي: الأولى من الثلاث: مسألة الجد في أنه يحجب الأخ أو ينحجب أو يقاسمه وفي قدر ما يرثه لأنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً، فروي عن عبيدة أنه قَالَ: حفظت عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الجد سبعين قضية كلها يخالف بعضها بعضاً، وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه جمع الصحابة ليجتمعوا في الجد على قول فسقطت حية من السقف ففرقوا فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أبى الله إلا أن يختلفوا في الجد.

وَقَالَ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من أراد أن يفتح جرائم جهنم فليقض في الجد يريد أصولها والجرائم جمع: جُرثومة وهي الأصل.

وَقَالَ أَبُو بكر وابن الزُّبَيْر وابن عباس وعائشة وأبو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: هو يحجب الأخوة، وبه قَالَ أبو حنيفة وقال زيد: هو كأحد الأخوة ما لم ينقصوا المقاسمة فإذا نقصته أعطي الثلث وقسموا للأخوة الباقي، وبه قَالَ مالك وأبو يوسف وَالشَّافِعِيُّ، وروي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو أخ معهم ما لم ينقص المقاسمة من السدس.

(وَالْكَالَةُ) أي: الثانية من ثلاث مسألة الكلالة، وهي بفتح الكاف وتخفيف اللام من لا ولد له ولا والد قاله أَبُو بكر وعمر وعلي وزيد وابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والمدنيون والبصريون، ويروى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: من لا ولد له وإن كان له والد.

وَقَالَ أمين الدين في شرحه للسراجية: الكلالة ينطلق على ثلاثة على من لم يخلّف ولداً ولا والدًا، وعلى من ليس بولد ولا والد من المخلفين، وعلى القرابة من غير جهة الولد والوالد قَالَ: وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الإعياء فاستعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد، لأنها بالإضافة إلى قرابتهما ضعيفة وإذا جعل صفة للمورث أو الوارث يكون معناه ذا كلال كما يقال: فلان من قرابتي، أي: ذي قرابتي.

(وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا) أي: الثالثة من الثلاثة أبواب من أبواب الربا، وأبواب الربا كثيرة غير محصورة حتى قَالَ بعضهم: لا ربا إلا في النسيئة فإنه

قَالَ: قُلْتُ يَا أَبَا عَمْرٍو، فَشَيْءٌ يُصْنَعُ بِالسُّنْدِ مِنَ الرُّزِّ؟ قَالَ: «ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ»

متفق عليه بين الصحابة رضي الله عنهم، وإنما الكلام في ربا الفضل وقول عمر رضي الله عنه، وأبواب: يدل على أنه كان عنده نص في بعض أبوابه دون بعض ولهذا تمتى معرفة البعض.

(قَالَ) أي: أبو حيان التميمي: (قُلْتُ) يَا بَا عَمْرٍو وأصله: (يَا أَبَا عَمْرٍو) وحذفت الألف للتخفيف وهو كنية الشَّعْبِيِّ.

(فَشَيْءٌ) مبتدأ تخصص بالصفة وهي قوله: (يُصْنَعُ بِالسُّنْدِ) وخبره محذوف تقديره: ما حكمه؟ والسند بكسر السين المهملة وسكون النون وبالذال المهملة وهي بلاد بالقرب من الهند.

(مِنَ الرُّزِّ) ويروى: من الأرز، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الأرز فيه ست لغات: أَرُزٌّ وَأَرُزٌّ تتبع الضمة الضمة، وَأَرُزٌّ وأرز مثل: رُسْلٌ ورُسْلٌ ورُزٌّ ورُنُزٌ وهي لعبد القيس، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وفيه لغة سابعة: أرز بفتح الهمزة مع تخفيف الزاي كعضد، وزاد الإسماعيلي: يقال له الشاذبة يدعى لجاهل فيشرب منها الشربة فتصرعه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا الاسم لم يذكره صاحب النهاية لا في السين المهملة ولا في الشين المعجمة ولا رأبته في صحاح الْجَوْهَرِيِّ وما عرفت ضبطه إلى الآن ولعله فارسي، فإن كان عربياً فلعله الشاذبة بشين وذال معجمة ثم موحدة، قَالَ في الصحاح: الشاذب المتنحي عن وطنه فلعل الشاذبة تأنيثه وسميت الخمر بذلك لكونها إذا خالطت العقل تنحت به عن وطنه.

فَقَالَ ويروي: (قَالَ) أي: الشَّعْبِيُّ: (ذَلِكَ) أي: الذي يصنع من الرُّزِّ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: لم يكن موجوداً في المدينة أو معروفاً على زمن النَّبِيِّ ﷺ، وفي رواية الإسماعيلي: لم يكن هذا على عهد النبي ﷺ ولو كان النهي عنه ألا يرى أنه قد عم الأشربة كلها، فَقَالَ: «الخمر ما خامر العقل»، قَالَ الإسماعيلي: هذا الكلام الأخير فيه دلالة على أن قوله: «الخمر ما خامر العقل» من كلام النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وفيه دليل على جواز إحداث الاسم بالقياس وأخذه من الاشتقاق، ورَدَ ذلك ابن العربي في جواب من زعم أن قوله ﷺ: «كل

- أَوْ قَالَ: - عَلَى عَهْدِ عُمَرَ وَ قَالَ حَجَّاجٌ: عَنْ حَمَادٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ: «مَكَانَ الْعِنَبِ الزَّرْبِيبِ».

مسكر خمر» معناه: مثل الخمر لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع، قَالَ: بل الأصل عدم التقدير ولا يصار إلى التقدير إلا للحاجة، فإن قيل: احتجنا إليه لأن النَّبِيَّ ﷺ لم يبعث لبيان الأسماء، قلنا: بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعلمها ولا سيما ليقطع تعلق القصد بها، قَالَ: وَأَيْضًا لو لم يكن الفضيخ خمرًا ونادى المنادي: حرّمت الخمر لِمَ بادروا إلى إراقتها لو لم يفهموا أنها داخله في مسمى الخمر وهم الفُصْح اللُّسْن، فإن قيل: هذا إثبات اسم بقياس، قلنا: إنما هو إثبات اللغة عن أهلها فإن الصحابة رضي الله عنهم عُرب فهموا من الشرع ما فهموه من اللغة، ومن اللغة ما فهموه من الشرع فافهم.

وذكر ابن حزم: أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند جيد قَالَ: أمّا الخمر فحرام لا سبيل إليها، وأمّا ما عداها من الأشربة فكل مسكر حرام، قَالَ: وجوابه أنه ثبت عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قَالَ: كل مسكر خمر فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمرًا الخمار اسم الخمر فيه، وكذا احتجوا بحديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا حرّمت الخمر وما بالمدينة منها شيء مراده المتخذ من العنب ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمرًا بدليل حديثه الآخر نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة خمسة أشربة كلها يدعى الخمر ما فيها خمر العنب.

(أَوْ قَالَ) شك من الراوي: (عَلَى عَهْدِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي الحديث من الفوائد: ذكر الأحكام على المنبر ليشتهر بين السامعين، وذكر أما بعد فيها والتنبيه بالنداء والتنبيه على شرف العقل وفضله وتمني الخير وتمني البيان للأحكام وعدم الاشتباه.

(وَقَالَ حَجَّاجٌ) هو ابن مِثَال شيخ البُخَارِيِّ وذكره عنه مذاكرة: (عَنْ حَمَادٍ) هو ابن سلمة، (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) المذكور في الحديث: («مَكَانَ الْعِنَبِ الزَّرْبِيبِ») يعني: أنه روى الحديث عن أبي حيان بهذا السند والمتن فذكر الزربيب بدل العنب، وقد وصله علي بن عبد العزيز البغوي في مسنده، عن حجاج بن مِثَال

5589 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: «الْخَمْرُ يُصْنَعُ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ».

كذلك، وليس فيه سؤال أبي خيان الأخير وجواب الشعبي .
ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: والخمر ما خامر العقل، وقد مضى في تفسير سورة المائدة، وأُخْرِجَهُ أَيْضًا في الاعتصام، وَأُخْرِجَهُ بقية الجماعة غير ابن ماجة.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) أي: ابن الحارث أبو عمر الحوضي النمري الأزدي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ) ضد الحضَر واسمه سَعِيد بن مُحَمَّد الهمداني الكوفي، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن سراحيل، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْخَمْرُ يُصْنَعُ⁽¹⁾ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ» وقد مر الحديث في باب: الخمر من العنب عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثل هذا لكن هناك العنب أحد الخمسة وهنا الزبيب، وقد مرّ غير مرة: أن التنصيص على العدد لا ينافي الزيادة وأن إطلاق الخمر على غير ماء العنب المشتد ليس بطريق الحقيقة، وإنما هو من باب التشبيه.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَقَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم، قَالَ: وقيل: هو اسم لكل مسكر لقوله ﷺ: «كل مسكر خمر»، وقوله: «الخمر من هاتين الشجرتين» ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر، قَالَ: ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ولهذا اشتهر استعمالها فيه، ولأن تحريم الخمر قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني، قَالَ: وإنما سَمِيَ الخمر خمراً لتخميره لا لمخامرة العقل قَالَ: ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه كما في النجم فإنه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا انتهى .

قال الحافظ العسقلاني: والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض

أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمراً.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب، فيقال لهم: إن الصحابة الذين سَمَوْا غير المتخذ من العنب خمراً عرب فصحاء فلو لم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه.

وَقَالَ ابن عبد البر: قَالَ الكوفيون: الخمر من العنب لقوله تَعَالَى: ﴿أَعَصِرْ خَمْراً﴾ [يوسف: 36] قالوا: فدلّ على أن الخمر هو ما اعتصر لا ما ينبذ، قَالَ: ولا دليل فيه على الحصر، وَقَالَ أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم: كل مسكر خمر، وحكمه حكم ما اتخذ من العنب، ومن الحجة لهم: أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمراً يدخل في النهي، فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمراً من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدّمة على الحقيقة اللغوية انتهى.

وتعقبه العُيُنِيُّ: بأن قوله: ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة دعوى مجردة فمن هو ذلك البعض من أهل اللغة بل المنقول عن أهل اللغة: أن الخمر من العنب والمتخذ من غيره لا يسمى خمراً إلا مجازاً، وقد نفى أَبُو الأسود الدؤلي الذي هو من أعيان أهل اللغة اسم الخمر عن الطلا بقوله:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا لمكانها

وجعل الطلا أخاً للخمر وأخو الشيء غيره، والطلا: كل ما خثر من الأشرية وهو المثلث، ويقال: المنصف وكل ذلك بالطبخ من أيّ عصير كان، وبأن ما استدل به من قول الْخَطَّابِيِّ ليس بشيء فإنه ليس من أهل اللغة، وأن ما قاله إن الصحابة الذين سَمَوْا غير المتخذ من العنب خمراً لا ينكره أحد ولا ينكر أحد أيضاً كونهم فصحاء وأعيان أهل اللغة، ولكنهم ما أطلقوا على المتخذ من غير العنب خمراً بطريق الوضع بل بطريق التسمية والتسمية غير الوضع بلا خلاف، ووجه تسميتهم من باب التشبيه والمجاز، وبأن ما قاله من أن أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم قالوا: «كل مسكر خمر» لا ننازع

فيه ، لأن معناه كل شراب أسكر فحكمه حكم الخمر في الحرمة ، وبقية الأحكام فلا يدل هذا على إطلاق الخمر على المتخذ من غير العنب على الحقيقة بل بطريق التشبيه والتشبيه لا عموم له ، ولما ما قاله من أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة إلى آخره ، فنقول : إنما أراقوا المتخذ من التمر والرطب لأنه كان مسكرًا حينئذ فأطلقوا عليه الخمر من جهة أسكاره ، والدليل على أنه كان مسكرًا حين بلغهم الخبر بتحريم الخمر ما رواه ابن أبي عاصم بلفظ : حتى مالت رؤوسهم فدخل داخل فقال : إنَّ الخمر حرمت قال : فما خرج منا خارج ولا دخل داخل حتى كسرنا القلال وأهرقنا الشراب الحديث ، فلو كان غير مسكر ما فعلوا ذلك هذا وفيه نظر .

ثم قال الحافظ العسقلاني : وعن الثانية ، أي : الجواب عن الحجة الثانية ما تقدم من أن اختلاف مشتركين في الحكم في الغلط لا يلزم من افتراقهما في التسمية كالزنى مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ ، واسم الزنى مع ذلك شامل للثلاثة ، وأيضاً فالأحكام الشرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً ، بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه وكذا تسميته خمراً .

وتعقبه العيني أيضاً : بأننا نحن قائلون به وذلك أن الاشتراك في الحكم في الغلط لا يستلزم افتراقهما في التسمية عند وجود السكر في المتخذ من غير العنب فمن قال : إن المتخذ من غير العنب قبل السكر مشترك عصير العنب المشتد في الحكم وكيف يكون ذلك والمتخذ من غير العنب قبل السكر لا يسمى حراماً فضلاً عن أن يسمى خمراً بخلاف العصير من العنب المشتد فإنه حرام أسكر أو لم يسكر فأنى يشتركان في الحكم والزنى حرام في كل حال مطلقاً من غير تفصيل .

ثم قال الحافظ العسقلاني : وعن الثالثة ، أي : الجواب عن الحجة الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو وكيف يستجيز أن يقول لا

لمخامرة العقل مع قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمحضر الصحابة الخمر ما خامر العقل، وكان مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المجاز، لكن اختلف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمراً، فَقَالَ أَبُو بَكْر ابن الأنباري: سميت الخمر خمراً لأنها تخامر العقل، أي: تخالطه قَالَ: ومنه قولهم: خامره الداء، أي: خالطه، وقيل: لأنها تخمّر العقل، أي: تستره ومنه الحديث الآتي قريباً: «خَمَّرُوا آتِيَتَكُمْ» ومنه خمار المرأة لأنه يستر وجهها، وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية.

وقيل: سميت خمراً لأنها تخمّر حتى تدرك كما يقال: خمّرت العجين فتخمّر، أي: تركته حتى أدرك، ومنه خمّرت الرأي، أي: تركته حتى ظهر وتحرّر.

وقيل: سميت خمراً لأنها تغطي حتى تغلي، ومنه حديث المختار بن فلفل قلت لأنس: الخمر من العنب أو من غيره، قَالَ: ما خمّرت من ذلك فهو الخمر، أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة بسند صحيح، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان، قَالَ ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمر لأنها تركت حتى أدركت وسكرت فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ أَيْضًا: بأن قول صاحب الهداية: وإنما سمي خمراً لتخمّره لا لمخامرة العقل غير معارض لكلام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإن مراده من حيث الاشتقاق لأن الخمر ثلاثي فكيف يشتق من المخامرة الذي هو مزيد الثلاثي وإنكاره من هذه الجهة على أنه قَالَ بعد ذلك على أن ما ذكرتم لا ينافي كون اسم الخمر خاصاً في النبيّ من ماء العنب إذا أسكر، فإن النجم مشتق من الظهور وهو اسم خاص للنجم المعروف وهو الثريا وليس هو باسم لكل ما ظهر وهذا كثير النظائر نحو: القارورة فإنها مشتقة من القرار وليست اسماً لكل ما يقرّ فيه شيء هذا، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وملخص الكلام بما فيه الردّ على كل من ردّ على أصحابنا فيما قالوه من إطلاق الخمر حقيقة على النبيّ من ماء العنب المشتد وعلى غيره مجازاً

وتشبيهاً منهم: أَبُو عَمْرٍو الْقُرْطُبِيُّ، والخطابي، وَالْبَيْهَقِيُّ وغيرهم ما رواه الطَّحَاوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَرَّمَتِ الْخَمْرُ بَعِينَهَا وَالسُّكْرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، وَرَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَيْسَى: أَنَّ أَبَاهُ بَعَثَهُ إِلَى أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَاجَةٍ فَأَبْصَرَ عِنْدَهُ طَلَاءً شَدِيدًا، وَالطَّلَا: مِمَّا يَسْكُرُ كَثِيرُهُ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ أَنَسٍ خَمْرًا وَأَنَّ كَثِيرَهُ يَسْكُرُ فَثَبِتَ بِذَلِكَ أَنَّ الْخَمْرَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَنَسٍ مِنْ كُلِّ مَا يَسْكُرُ وَلَكِنَّهَا مِنْ خَاصِّ مِنَ الْأَشْرَبَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَشْرَبُ الطَّلَا، وَمَعَ هَذَا قَالَ الرَّافِعِيُّ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَةِ إِلَى أَنَّ الْخَمْرَ حَقِيقَةٌ فِيمَا يَتَّخَذُ مِنَ الْعَنْبِ مَجَازٍ فِي غَيْرِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَرِيدُ بِالْبَعْضِ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَخَالَفَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَنَقَلَ عَنِ الْمَزْنِيِّ، وَابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَكْثَرَ الْأَصْحَابِ: أَنَّ الْجَمِيعَ يَسْمَى خَمْرًا حَقِيقَةً.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَهَذَا الْقَائِلُ لَمْ يَدْرِ الْفَرْقَ بَيْنَ الرَّافِعِيِّ وَابْنِ الرَّفْعَةِ هَذَا، وَمِمَّنْ نَقَلَهُ عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ الْقَاضِيَانِ: أَبُو الطَّيِّبِ وَالرُّوْيَانِيُّ، وَأَشَارَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَى أَنَّ النُّقْلَ الَّذِي عَزَاهُ الرَّافِعِيُّ لِلْأَكْثَرِ لَمْ يَجِدْ نَقْلَهُ عَنِ الْأَكْثَرِ إِلَّا فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ النَّوَوِيُّ فِي الرُّوْضَةِ لَكِنْ كَلَامُهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ يُوَافِقُهُ وَفِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ يَخَالِفُهُ.

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مَا يُوَافِقُ مَا نَقَلُوا عَنِ الْمَزْنِيِّ، فَقَالَ: قَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ مِنَ الْعَنْبِ وَمِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ عَمْرٌ وَعَلِيٌّ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَمْرٍ وَأَبُو مُوسَى وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنِ التَّابِعِينَ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ وَالْحَسَنُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَآخَرُونَ قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدٌ وَإِسْحَاقٌ وَعَامَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ عَلَى غَيْرِ الْمَتَّخَذِ مِنَ الْعَنْبِ حَقِيقَةً يَكُونُ أَرَادَ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَمَنْ نَفَى أَرَادَ الْحَقِيقَةَ اللَّغَوِيَّةَ، وَقَدْ أَجَابَ بِهَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَالَ: إِنَّ الْحَكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْأَسْمِ الشَّرْعِيِّ دُونَ اللَّغَوِيِّ.

وَقَدْ تَجَاوَزَ الْقُرْطُبِيُّ عَنِ الْجَدِّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ حَيْثُ قَالَ: الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ عَلَى صَحَّتِهَا وَكَثَرَتِهَا تَبْطُلُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ

الخمير لا تكون إلّا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمراً ولا يتناوله اسم الخمير وهو قول مخالف للغة العرب ولللسنة الصحيحة وللصحابة، لأنهم لما نزل تحريم الخمير فهموا من الأمر باجتناب الخمير تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سَوّوا بينهما وحَرّموا كل ما يسكر بنوعه ولم يتوقفوا ولا استفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك، بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم ينزل القرآن، ولو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرّر عندهم من النهي عن إضاعة المال فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإتلاف؛ علمنا أنهم فهموا التحريم نصّاً، فصار القائل بالتفريق سالكاً غير سبيلهم ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما يوافق ذلك وهو ممن جعل الله الحق على لسانه وقلبه وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك، قَالَ: وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خمراً لزم تحريم قليله وكثيره، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك ثم ذكرها.

وَقَالَ: وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح شيء منها على ما قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بن المبارك وأحمد وغيرهم وعلى تقدير ثبوت شيء منها، فهو محمول على نقيع الزبيب والتمر من قبل أن يدخل حدّ الإسكار جمعاً بين الأحاديث انتهى.

وهذا في غاية التعصّب منه على أنه يمكن الجمع بينها أيضاً بحمل التحريم على قدر ما يسكر وهو الشربة الأخيرة أو الجزء الذي يظهر السكر على صاحبه عند شربه.

نعم لقائل أن يقول: إن الإسكار لا يختص بجزء من الشراب دون جزء وإنما يوجد السكر في آخره على سبيل التعاون كالشبع بالمأكول، ثم إن الشراب الذي يسكر كثيره إذا كان في الإناء لا يخلو إما أن يكون حلالاً أو حراماً، فإن كان حلالاً لم يجز أن يحرم منه شيء، وإن كان حراماً لا يجوز أن يشرب منه قليل، فإن قيل: هو حلال في نفسه ولكن الله نهى أن يشرب منه ما يزيل العقل.

6 - بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْتَجِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ

5590 - وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ،

أجيب: بأنه ينبغي حينئذ أن تكون تلك الشربة معلومة يعرفها كل شارب إذ لا يجوز أن يحرم الله شيئاً ولا يجعل لهم السبيل إلى معرفته، ومعلوم أن الطباع مختلفة فقد يسكر الواحد بالمقدار الذي لا يسكر صاحبه به فلم يضبط والتعبّد لا يقع إلا بالأمر المعلوم المضبوط وإلا لم تقع الحجة به، وإنما بسطنا الكلام في هذا المقام لكونه من مزية الأقدام، والله أعلم بالمرام.

6 - بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْتَجِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ

(بَاب مَا جَاءَ) أي: من الوعيد (فِيْمَنْ يَسْتَجِلُّ الْخَمْرَ) أي: في حق من يرى الخمر حلالاً (وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ) أي: يسمّي الخمر بغير اسمه، وإنما ذكر ضمير الخمر مع أنه مؤنث سماعي باعتبار الشراب.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وفي بعض الروايات: يسمّيها بغير اسمها.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فيه لغة بالتذكير أيضاً.

(وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ) وَعَمَّارٌ هُوَ ابْنُ نَصِيرٍ مِيسِرَةٌ أَبُو الْوَلِيدِ السَّلْمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، وَهُوَ أَحَدُ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ رَوَى عَنْهُ فِي فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي الْبَيُوعِ أَسْنَدَ عَنْهُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَفِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ يَقُولُ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ فِي الْأَشْرِبَةِ هُنَا، وَفِي الْمَغَازِي: إِنْ النَّاسُ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ تَفَرَّقُوا فِي ظِلَالِ شَجَرٍ، وَفِي قَوْلِهِ ﷺ لَا يَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَوْمَ الْبَلِّ فِيهِ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ لَا يَقُولُ: حَدَّثَنَا وَلَا أَخْبَرَنَا.

والظاهر: أنه أخذ هذا الحديث عن هشام هذا مذاكرة، والحديث صحيح وإن كان صورته صورة التعليق، وقد تقرّر عند الحفاظ: أن الذي يأتي به الْبُخَارِيُّ فِي التَّعَالِيقِ كُلِّهَا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ يَكُونُ صَحِيحًا إِلَى مَا عُلِّقَ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ شُيُوخِهِ.

فإن قيل: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَنْقُوعٌ فِيمَا بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَصَدَقَةَ بْنِ خَالِدٍ وَالْمَنْقُوعُ لَا يَقُومُ حُجَّةً.

فالجواب : أنه وهم ابن حزم في هذا فالبخاري إنما قَالَ : قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةٌ وَلَمْ يَقُلْ : قَالَ صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ ، وَسَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ تَبَعًا لِغَيْرِهِ وَهُوَ ابْنُ حَزْمٍ : وَلَيْتَهُ أَعْلَهُ بِصَدَقَةٍ فَإِنْ يَحْيَى قَالَ فِيهِ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ، رَوَاهُ ابْنُ الْجَنِيدِ عَنْهُ ، وَرَوَى ابْنُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَحْمَدَ : لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ وَلَمْ يَرْضَهُ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ : خَطَأٌ وَذَهْوٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ يَحْيَى وَأَحْمَدُ : ذَلِكَ فِي صَدَقَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّمِينِ وَهُوَ أَقْدَمُ مِنْ صَدَقَةِ بْنِ خَالِدٍ وَقَدْ شَارَكَهُ فِي كَوْنِهِ دَمْشَقِيًّا .

وَفِي الرِّوَايَةِ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ كَزِيدُ بْنُ وَاقِدٍ : وَأَمَّا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ فَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، عَنْ أَبِيهِ ثِقَةً ثِقَةً لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَثْبَتَ مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ صَالِحِ الْحَدِيثِ .

وَأَمَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَالْمَنْقُولُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ : وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ .

وَنَقَلَ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ : أَنَّ صَدَقَةَ بْنَ خَالِدٍ ثِقَةً ، ثُمَّ إِنْ صَدَقَةُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ بَلْ تَابِعَهُ بَشَرُ بْنُ بَكْرٍ هَذَا .

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ : هُوَ صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّمَشْقِيُّ مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُخْتِ مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، وَقِيلَ : مَوْلَى أُمِّ الْبَنِينَ أُخْتِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَهُ هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ الرَّائِي عَنْهُ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ ، وَآخِرُ تَقْدِيمٍ فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ مِنَ الصَّحِيحِ مِنْ جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ مَعَ تَنَوُّعِهَا عَنِ الْفَرَبَرِيِّ ، وَكَذَا مِنْ رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ وَحَمَادِ بْنِ شَاكِرٍ هَكَذَا قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ ، وَذَهَبَ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَوْضِيحِهِ فَقَالَ : مُعْظَمُ الرِّوَاةِ يَذْكُرُونَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْبُخَارِيِّ مُعَلَّقًا وَقَدْ أَسْنَدَهُ أَبُو ذَرٍّ .

(وزائد) محل هذا قبيل قوله : وقال هشام بن عمار وأخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها ، ولا بن وهب من طريق سعيد بن

أبي هلال، عن مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا مُسْلِم الخولاني حج فدخل على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فجعلت تسأله عن الشام وعن بردها فَقَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُمْ يَشْرِبُونَ شَرَابًا لَهُمْ يُقَالُ لَهُ: الطَّلَا، فَقَالَتْ: صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ حَبِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَشْرِبُونَ الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا»، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: جَاءَتْ فِي الْخَمْرِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ فَذَكَرَ مِنْهَا: السُّكَّرُ: بِفَتْحَتَيْنِ وَهُوَ نَقِيعُ التَّمْرِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ بِغَيْرِ طَبَخٍ.

والجعة: بِكَسْرِ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ الْعَيْنِ نَبِيذُ الشَّعِيرِ.

والسُّكَّرُ دَكَّةٌ: خَمْرُ الْحَبَشَةِ مِنَ الذَّرَّةِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَهَذِهِ الْأَشْرَبَةُ الْمَسْمُومَةُ كُلُّهَا عِنْدِي كِنَايَةٌ عَنِ الْخَمْرِ وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «يَشْرِبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا» وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

(إلى و) عن شيوخه فَقَالَ: قَالَ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ قَالَ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحًا عَلَى شَرَطِ الْبُخَارِيِّ وَبِذَلِكَ يَرُدُّ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ دَعْوَاهُ الْإِنْقِطَاعَ أَنْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهَذَا خَطَأٌ نَشَأَ عَنْ عَدَمِ تَأَمُّلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسٍ هُوَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ شَيْخُ أَبِي ذَرٍّ لَا الْبُخَارِيُّ، ثُمَّ هُوَ الْحُسَيْنُ بَضْمَ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةُ التَّحْتَانِيَةِ السَّاكِنَةِ، وَهُوَ الْهَرَوِيُّ لِقَبِهِ خَرَّمَ بَضْمَ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ وَهُوَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ، وَإِنَّمَا الَّذِي وَقَعَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ مِنَ الْفَائِدَةِ أَنَّهُ اسْتَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ إِلَى هِشَامٍ عَلَى عَادَةِ الْحِفَاطِ إِذَا وَقَعَ لَهُمُ الْحَدِيثُ عَالِيًا عَنِ الطَّرِيقِ الَّتِي فِي الْكِتَابِ الْمَرْوِيِّ لَهُمْ يوردونها عالية عقب الرواية النازلة، وكذلك إذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروي خلل ما من انقطاع أو غيره وكان عندهم من وجه آخر سالمًا أوردوه، فجري أَبُو ذَرٍّ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَرَوَى الْحَدِيثَ عَنْ شَيْخِهِ الثَّلَاثَةِ: عَنْ الْفِرْبَرِيِّ، عَنْ الْبُخَارِيِّ قَالَ: وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ سِيَاقِهِ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ حَدَّثَنَا أَبُو مَنْصُورِ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ النَّضْرَوِيُّ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ بِهِ، وَأَمَّا دَعْوَى ابْنِ حَزْمٍ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهَا

ابن الصداح فقد قَالَ ابن الصلاح في علوم الحديث: التعليق في أحاديث من صحيح البُخَارِيِّ قطع وإسنادها صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجًا ما وجد فيه ذلك من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف، والالتفات إلى أبي مُحَمَّد بن حزم الظاهري الحَافِظ في رد ما أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «ليكوننَّ في أمتي أقوام يستحلُّون الحرير والخمر والمعازف» الحديث من جهة أن البُخَارِيَّ أورده قائلًا: قَالَ هِشَام بن عمار وساقه بإسناده، فزعم ابن حزم: أنه منقطع فيما بين البُخَارِيِّ وهشام وجعله جوابًا عن الاحتجاج به على تحريم المعازف وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسندًا متصلًا، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع انتهى.

ولفظ ابن حزم في النحل لم يتصل ما بين البُخَارِيِّ وصدقة بن خالد، وحكى ابن الصلاح في موضع آخر: أن الذي يقول البُخَارِيُّ فيه قَالَ فلا ويسمى شيخًا من شيوخه يكون من قبيل الإسناد المعنعن، وحكى عن بعض الحفاظ: أنه يفعل ذلك فيما يتحملّه عن شيخه مذاكرة، وعن بعضهم أنه فيما يرويه مناولة، وقد تعقّب الحَافِظ أَبُو الفضل كلام ابن الصلاح بأنه وجد في الصحيح عدّة أحاديث يرويها البُخَارِيُّ عن بعض شيوخه قائلًا قَالَ فلان ويوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ.

قَالَ الحَافِظ العسقلانيّ: الذي يورده البُخَارِيُّ من ذلك على أنحاء:

منها: ما يصرّح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بعينه إمّا في نفس الصحيح وإمّا خارجه والسبب في الأول: إمّا أن يكون إعادة في عدّة أبواب وضاق عليه مخرجه فتصرف فيه حتى لا يعيده على صورة واحدة في مكانين، وفي الثاني: أن لا يكون على شرطه إمّا القصور في بعض رواته وإمّا لكونه موقوفًا.

ومنها: ما يورده بواسطته عن ذلك الشيخ والسبب فيه كالأول لكنه في غالب هذا لا يكون مكثّرًا عن ذلك الشيخ.

ومنها: ما لا يورده في مكان آخر من الصحيح مثل حديث الباب، قال الحافظ العسقلاني: فهذا كان مما أشكل أمره عليّ والذي يظهر لي الآن إنه لقصور في سياقه وهو هنا تردّد هِشَام في اسم الصحابي، وسيأتي من كلامه ما يشير إلى ذلك حيث يقول: إن المحفوظ أنه عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن غنم عن أبي مالك. وساقه في التاريخ من رواية مالك بن أبي مريم، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن غنم كذلك، وقد أشار المهلب إلى شيء من ذلك، وأما كونه سمعه من هِشَام بلا واسطة أو بواسطة فلا أثر له، لأنه لا يحزم إلّا بما يصلح للقبول ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج، وأما قول ابن الصلاح: إن الذي يورد بصيغة قَالَ حكمه حكم الإسناد المعنعن، والعننة من غير المدّلس محمودة على الاتصال وليس بالبخاري مدّلساً فيكون متصلاً فهو بحث وافقه عليه ابن منده فَقَالَ: أخرج البُخَارِيُّ قَالَ: وهو تدليس.

وتعقبه الحافظ أبو الفضل: بأن أحداً لم يصف البُخَارِيَّ بالتدليس، قَالَ الحَافِظُ العَسْقَلَانِيّ: والذي يظهر لي أنّ مراد ابن منده: أنّ صورته صورة التدليس لأنه يورده بالصيغة المحتملة ويوجد بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه لكن الشأن في التسليم أنّ هذه الصيغة من غير المدّلس لها حكم العننة منها، فقد قَالَ الخطيب: وهو المرجوع إليه في الفن أنّ قَالَ لا يحمل على السماع إلّا من عرف من عاداته أنه يأتي بها في موضع السماع مثل: حجاج بن مُحَمَّدٍ الأعور فعلى هذا ففارقت العننة فلا يعطي حكمها ولا يترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما ممن عرف من عاداته أنه يوردها لغرض غير التدليس، وقد تقرر عند الحفاظ أنّ الذي يأتي به البُخَارِيُّ من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علّقه عنه ولو لم يكن من شيوخته لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علّقه بشرط الصحة أزال الإشكال.

وقد ذكر الشيخ أبو الفضل زين الدين العراقي في شرح الترمذي وفي كلامه على عموم الحديث: أن حديث هِشَام بن عمار جاء عنه موصولاً في مستخرج الإسماعيلي قَالَ: حَدَّثَنَا الحسن بن سُفْيَان، ثنا هِشَام بن عمار، وَأَخْرَجَهُ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

الطَّبْرَانِيُّ فِي مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ قَالَ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، ثنا كَثِيرُ بْنُ بَكْرٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ بِسَنَدِهِ انْتَهَى.

ومما ينبغي أن ينبه عليه موضعان :

أحدهما : أن الطَّبْرَانِيَّ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِي مَعْجَمِهِ الْكَبِيرِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الْجُوَيْنِيِّ، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، وَالْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ أَشْهَرُ مِنْ مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ فَعَزَوْهُ إِلَيْهِ أُولَى، وَأَيْضًا فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ عَنْ الْبُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيِّ، وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ السَّاعِدِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانِ، عَنْ هِشَامٍ.

ثانيهما : أنَّ قَوْلَهُ : إِنَّ أَبَا دَاوُدَ أَخْرَجَهُ يُوهِمُ أَنَّهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِاللَّفْظِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ النِّزَاعُ وَهُوَ الْمَعَارِزُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْخَمْرُ الَّذِي وَقَعَتْ تَرْجُمَةُ الْبُخَارِيِّ لِأَجْلِهِ، فَإِنْ لَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ سَمِعَتْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ : حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ : وَاللَّهِ مَا كَذَّبَنِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ» وَذَكَرَ كَلَامًا قَالَ : «يَمَسُخُ مِنْهُمْ قَرْدَةٌ وَخَنَازِيرٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

نعم، ساق الإسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الإسناد، فَقَالَ : «يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِزَ».

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ) الْأَزْدِيُّ، وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّوْمِ قَالَ : (حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ)⁽¹⁾ هُوَ شَامِيٌّ تَابِعِيٌّ قَوَّاهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ، وَمَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ وَلَا لِشَيْخِهِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ شَامِيٌّ قَالَ : حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

(1) بكسر الكاف والموحدة.

ابْنُ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ،

ابْنُ غَنَمٍ) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هانئ (الْأَشْعَرِيُّ) مختلف في صحبته.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ أَبُوهُ مِمَّنْ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحْبَةً أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَذَكَرَ ابْنُ يُونُسَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ كَانَ مَعَ أَبِيهِ، وَأَمَّا أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَفَازِ الشَّامِيِّينَ، فَقَالُوا: أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَلْقَهُ وَقَدِمَهُ دَحِيمٌ عَلَى الصَّنَابِخِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ أَيْضًا: بَعَثَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْقَهُ أَهْلَ الشَّامِ وَوُثِقَهُ الْعَجَلِيُّ وَآخَرُونَ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيُّ جَاهِلِيٌّ كَانَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَقْدَمْ عَلَيْهِ، وَلَا زَمَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْذُ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ إِلَى أَنْ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَكَانَ أَفْقَهُ أَهْلَ الشَّامِ وَهُوَ الَّذِي فَقَهُ عَامَةَ التَّابِعِينَ بِالشَّامِ وَمَاتَ بِالشَّامِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ.

وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنَ الزِّيَادَةِ عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَامَ رِبِيعَةُ الْجَرَشِيُّ فِي النَّاسِ فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ طَوْلٌ فَإِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ، فَقَالَ: يَمِينًا حَلَفْتُ عَلَيْهَا حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ وَاللَّهُ يَمِينًا أُخْرَى حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَمِعَ، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ وَمَعَنَا رِبِيعَةُ الْجَرَشِيُّ فَذَكَرُوا الشَّرَابَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ) هَكَذَا رَوَاهُ أَكْثَرُ الْحَفَازِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَارٍ بِالشَّكِّ، وَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنَ رِوَايَةِ بَشْرِ بْنِ بَكْرٍ، لَكِنْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ بَشْرِ بْنِ بَكْرٍ حَدَّثَنِي أَبُو مَالِكٍ بغير شك، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا السَّنَدِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَامِرٍ وَأَبَا مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَّ يَقُولَانِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ كَذَا قَالَ، وَالْمَحْفُوظُ رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، أَوْ أَبِي عَامِرٍ عَلَى

وَاللَّهُ مَا كَذَّبَنِي : سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي»

الشك أَيْضًا وَقَالَ : إِنَّمَا يَعْرِفُ هَذَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ انْتَهَى .

وقد أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالبخاري في التاريخ من طريق مالك بن أبي مريم ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ، عن أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «لِشَرِبْنِ أَنْاسٍ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرُ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا تَغْدُو عَلَيْهِمُ الْقِيَانُ وَتُرَوِّحُ عَلَيْهِمُ الْمَعَارِيفُ» الحديث ، فظهر من هذا أَنَّ الشك فيه من عطية بن قيس ، لأنَّ مَالِكَ بْنَ أَبِي مَرِيَمٍ وَهُوَ رَفِيقُهُ فِيهِ عَنْ شَيْخِهِمَا لَمْ يَشْكُ فِي أَبِي مَالِكٍ ، وَهُوَ الرَّاجِحُ وَهُوَ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ قِيلَ : اسْمُهُ كَعْبٌ ، وَقِيلَ : عَمْرُو ، وَقِيلَ : عَبْدُ اللَّهِ ، وَقِيلَ : عُيَيْدٌ يَعْدُ فِي الشَّامِيِّينَ .

وَأَمَّا أَبُو عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ ، فَقَالَ الْمِزْنِيُّ : اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَانِيٍّ ، وَقِيلَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، وَقِيلَ : عُيَيْدُ بْنُ وَهَبٍ سَكَنَ الشَّامَ وَلَيْسَ بَعَمِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ذَاكَ قَتْلَ أَيَّامٍ حَنِينٍ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْمُهُ عُيَيْدُ بْنُ حِضَارٍ وَهَذَا بَقِيَ إِلَى زَمَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، فَإِنْ قِيلَ : قَالَ الْمُهَلَّبُ : هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَسْنِدْهُ مِنْ أَجْلِ شَكِّ الْمَحْدِّثِ فِي الصَّاحِبِ ، فَقَالَ أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّ التَّرَدُّدَ فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ لِأَنَّ كُلَّهُمْ عَدُولٌ .

(وَاللَّهُ مَا كَذَّبَنِي) بِتَخْفِيفِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَهَذَا تَأْكِيدٌ وَمُبَالَغَةٌ فِي كَمَالِ صَدَقِ الصَّحَابِيِّ ، لِأَنَّ عَدَالََةَ الصَّحَابَةِ مَعْلُومَةٌ ، وَقِيلَ : هَذَا يُؤَيِّدُ رَوَايَةَ الْجَمَاعَةِ أَنَّهُ عَنْ وَاحِدٍ لَا عَنْ اثْنَيْنِ ، وَتَعَقَّبَ : بِأَنَّهُ كَلَامٌ سَاقِطٌ فَمَنْ قَالَ : إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ اثْنَيْنِ حَتَّى يُؤَيِّدَ بِهِذَا اللَّفْظَ أَنَّهُ عَنْ وَاحِدٍ ، وَفِيهِ : أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ كَمَا سَبَقَ رَوَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا السَّنَدِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَامِرٍ وَأَبَا مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَّ يَقُولَانِ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ كَذَا قَالَ وَالْمَحْفُوظُ رَوَايَةُ الْجَمَاعَةِ بِالشَّكِّ .

(سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي) قَالَ ابْنُ التِّينِ : عَنْ الدَّائِوُدِيِّ قَالَ : كَانَ يُرِيدُ بِالْأُمَّةِ مَنْ تَسَمَّى بِهِمْ وَيَسْتَحِلُّ مَا لَا يَحِلُّ لَهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ إِنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ وَمُنَافِقٌ إِنْ أَسْرَهُ أَوْ مِنْ يَرْتَكِبُ الْمَحَارِمَ مُجَاهِرَةً تَهَاوُنًا وَاسْتِخْفَافًا فَهُوَ يَقَارِبُ الْكُفْرَ ، وَإِنْ تَسَمَّى بِالْإِسْلَامِ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَخْصِفُ بِمَنْ يَعُودُ عَلَيْهِ رَحْمَةً فِي

..... أَفْقَامَ، يَسْتَجِلُّونَ الْجَرَ

المعاد والذي يتضح في النظر إنّ هذا لا يكون إلاّ ممّن يعتقد الكفر ويتسمّى بالإسلام، وقيل: كونهم من الأمة يبعد معه أن يستحلّوها بغير تأويل ولا تحريف، فإنّ ذلك مجاهرة بالخروج عن الأمة إذ تحريم الخمر معلوم ضرورة.

(أَقْوَامٌ، يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء، أي: الفرج وأصله: الحرح فحذفت إحدى الحاءين منه كذا ضبطه ابن ناصر وجمعه: أحراح، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري، ولم يذكر القاضي عياض ومن معه غيره، وأغرب ابن التين، فقال: إنه عند البخاري الخز بالمعجمتين، وكذا قال ابن الأثير: المشهور في أنه في رواية هذا الحديث بالأعجام وهو: ضرب من الإبر يسمى كذا قال، وقد عرف أن المشهور في رواية البخاري بالمهملتين.

وَقَالَ ابن العربي: هو تصحيف وإنما رويناه بالمهملتين وهو: الفرج والمعنى: يستحلون الزنى.

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْقَشِيرِيُّ: إِنَّ فِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ هَيَّيٍّ مَا يَقْتَضِي: أَنَّهُ الْخَزْبُ بِالزَّيِّ وَالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَهُوَ: الْفَرْجُ وَلَيْسَ كَمَا أَوَّلَهُ مِنْ صَحْفِهِ فَقَالَ: الْخَزْمُ مِنْ أَجْلِ مَقَارِبَةِ الْحَرِيرِ فَاسْتَعْمَلَ التَّصْحِيفَ بِالْمَقَارِبَةِ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ فِيهِ تَشْدِيدَ الرِّاءِ.

وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ: مَخْفَفُ الرَّاءِ: فَرْجُ الْمَرْأَةِ وَهُوَ الْأَصُوبُ.
وَقَالَ الدَّائُودِيُّ: أَحْسَبُ أَنَّ قَوْلَهُ: الْخَزْلَيْسُ بِمَحْفُوظٍ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ
الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِهِ.

وَقَالَ الْمُنْذِرِي: أورد أبو داود هذا الخبر في باب: ما جاء في الخبز فدل أنه عنده كذلك، وكذا وقع في البُخَارِيِّ وهو ثياب معروفة لبسها غير واحد من الصحابة والتابعين فيكون النهي عنه لأجل التشبه.

وَقَالَ ابن العربي: الخبز بالمعجمتين والتشديد مختلف فيه ، والأقوى حمله وليس فيه وعيد ولا عقوبة بإجماع.

وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ، يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ.....

قَالَ الْعُيَيْنِيُّ: والصواب ما قاله ابن بطال وقد جاء في حديث يرويه أبو ثعلبة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَسْتَحِلُّ الْحَرَّ وَالْحَرِيرَ» يراد به استحلال الحرام من الفرج، ثم إن هذا اللفظ لم يقع عند الإسماعيلي ولا أبي نعيم بل في روايتهما: يستحلون الحرير والخمر والمعازف، وقوله: يستحلون، قَالَ ابن العربي: يحتمل أن يكون المعنى يعتقدون ذلك حلالاً، ويحتمل أن يكون مجازاً عن الاسترسال، أي: يسترسلون في شربها كما يسترسل في الحلال قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد سمعنا ورأينا من يفعل ذلك.

(وَالْحَرِيرَ) قَالَ ابن بطال: والنهي عنه في كتاب الله تعالى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: 63] فافهم.

(وَالْخَمْرَ) أي: يستحلون شربها.

(وَالْمَعَازِفَ) بفتح الميم والعين المهملة وبعد الألف زاي مكسورة ففاء جمع: معزفة بفتح الزاي وهي: آلات الملاهي، ونقل الْقُرْطُبِيُّ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ: أَنَّ المعازف الغناء والذي في صحاحه: أنها آلات اللّهُو، وقيل: أصوات الملاهي، وفي القاموس: والمعازف: الملاهي كالعود والطنبور الواحد: معزف أو معزفة كمنبر أو مكنسة، والمُعَازِفُ: الملاعب بها، وفي حواشي الدمياطي: المعازف الدفوف وغيرها مما يضرب به، ويطلق على الغناء عزف، وعلى كل لعب عزف، ووقع فِي رِوَايَةِ مَالِكِ بْنِ أَبِي مَرِيَمٍ: تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف.

(وَلَيَنْزِلَنَّ) بفتح اللام والتحتية وكسر الزاي (أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ) بفتحيتين الجبل والجمع: أعلام وهو الجبل العالي، وقيل: رأس الجبل.

(يَرُوحُ) أي: الراعي (عَلَيْهِمْ) ففاعل يروح محذوف وهو الراعي بقرينة قوله: (بِسَارِحَةٍ لَهُمْ) لأن السارحة بمهملتين هي الغنم التي تسرح بالغداة إلى رعيها وتروح، أي: ترجع بالعشي إلى مألّفها، فلا بد لها من راع يحفظها، ووقع فِي رِوَايَةِ الإِسْمَاعِيلِيِّ: سارحة بدون الباء الموحدة فعلى هذه الرواية سارحة مرفوع على أنه فاعل يروح ولا حذف، أي: تروح سارحة كائنة لهم (بِأَتِيهِمْ

- يَغْنِي الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ، وَيَضَعُ الْعِلْمَ، وَيَمْسُحُ آخَرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

- يَغْنِي الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَذَا فِيهِ بِحَذْفِ الْفَاعِلِ أَيْضًا، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: التَّقْدِيرُ الْآتِي أَوِ الرَّاعِي أَوِ الْمَحْتَاجُ أَوِ الرَّجُلُ وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: يَعْنِي الْفَقِيرَ فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَتَعَيَّنُ الْمَقْدَرُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لِحَاجَةٍ، وَكَذَا فِي الْفَرْعِ لَكِنْ قَوْلُهُ: يَعْنِي الْفَقِيرَ عِلَامَةُ السَّقُوطِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: يَأْتِيهِمْ طَالِبُ حَاجَةٍ فَتَعَيَّنَ بَعْضُ الْمَقْدَرَاتِ كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(فَيَقُولُوا: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ) أَي: يَهْلِكُهُمْ لَيْلًا مِنَ التَّبَيُّتِ وَالْبَيَاتِ: هُجُومُ الْعَدُوِّ لَيْلًا.

(وَيَضَعُ الْعِلْمَ) أَي: يَوْعِقُ الْجَبَلَ بِأَنْ يَدَكِّدَهُ عَلَيْهِمْ وَبِزِيَادَةِ عَلَيْهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إِنْ كَانَ الْعِلْمُ جَبَلًا فَيَدَكِّدُهُ، وَإِنْ كَانَ بِنَاءً فَيَهْدِمُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَأَغْرَبَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَشَرَحَهُ عَلَى أَنَّهُ بِكُسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ، فَقَالَ: وَيَضَعُ الْعِلْمَ بِذَهَابِ أَهْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَإِمَا بِإِهَانَةِ أَهْلِهِ بِتَسْلِيْطِ الْفَجْرَةِ عَلَيْهِمْ.

(وَيَمْسُحُ آخَرِينَ) أَي: يَحْوُلُ صُورَ آخَرِينَ مِمَّنْ لَمْ يَهْلِكْهُمْ فِي الْبَيَاتِ الْمَذْكُورِ أَوْ مِنْ قَوْمِ آخَرِينَ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيَّتُوا وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ النَّافِي رِوَايَتِهِ الْإِسْمَاعِيلِيَّ وَيَمْسَحُ مِثْلَهُمُ الْآخَرِينَ.

(قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) أَي: إِلَى مِثْلِ صُورِهَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةُ كَمَا وَقَعَ فِي الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ تَبَدُّلِ أَخْلَاقِهِمْ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَلْبِقُ بِالسِّيَاقِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَالْمَسْخُ فِي حُكْمِ الْجَوَازِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ إِنْ لَمْ يَأْتِ خَبَرُ بَرْفَعِ جَوَازِهِ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ لَيْتَنَ الْأَسَانِيدُ بِأَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خُسْفٌ وَمَسْخٌ وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْقُرْآنَ يَرْفَعُ مِنَ الصُّدْرِ وَأَنَّ الْخُشُوعَ وَالْأَمَانَةَ يَنْزِعَانِ مِنْهُمْ وَلَا مَسْخَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا وَقَدْ يَكُونُ الْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَمْنَحُ اللَّهُ مِنْ أَرَادَ تَعْجِيلَ بَعْقُوْبَتِهِ كَمَا أَهْلَكَ قَوْمًا بِالْخُسْفِ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَقَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ عَيَانًا فَكَذَلِكَ الْمَسْخُ يَكُونُ، وَزَعَمَ الْخَطَّابِيُّ:

أن الخسف والمسح يكونان في هذه الأمة كسائر الأمم خلافاً لمن زعم أن ذلك لا يكون وإنما مسخها بقلوبها .

وفي كتاب سَعِيد بن منصور: ثنا أَبُو داود سليمان بن سالم، نا حسان بن سنان، عن رجل، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَمَسُخُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي آخِرَ الزَّمَانِ قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَيَشْهَدُونَ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَيَصْلُونَ وَيَصُومُونَ وَيَحْجُونَ» قالوا: فما بالهم يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اتَّخَذُوا الْمَعَازِفَ وَالْقَيْنَاتِ وَالْدُفُوفَ وَيَشْرَبُونَ هَذِهِ الْأَشْرِبَةَ فَبَاتُوا عَلَى لَهْوِهِمْ وَشَرَابِهِمْ فَأَصْبَحُوا قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ»، وَلَمَّا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وفي النوادر للترمذي: حَدَّثَنَا عمر بن أبي عمر، نا هِشَام بن خالد الدمشقي، عن إسماعيل بن عياش، عَنْ أَبِيهِ، عن ابن سابط، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي فِزْعَةٌ فَيَصِيرُ النَّاسُ إِلَى عِلْمَائِهِمْ فَإِذَا هُمْ قَرْدَةٌ وَخَنَازِيرٌ»، وفي الحديث وعيد شديد على من يتحيل في تحليل ما يحرم بتغيير اسمه، وأن الحكم يدور مع العلة والعلة في تحريم الخمر الإسكار فمهما وجد الإسكار وجد التحريم ولو لم يستمر الاسم.

قَالَ ابن العربي: وهو أصل في أن الأحكام إنما تتعلق بالمعاني لا بألقاب الأسماء رَدًّا على من حملة على اللفظ.

ومطابقة الحديث للجزء الأول من الترجمة ظاهرة وليس فيه ما يطابق الجزء الثاني، فَقَالَ ابن المنير: فكأنه قنع في الاستدلال له بقوله في الحديث: من أمتي لأن من كان من الأمة المحمدية يبعد أن يستحل الخمر بغير تأويل إذ لو كان عناداً أو مكابرة لكان خارجاً عن الأمة، لأن تحريم الخمر قد علم بالضرورة قَالَ: وقد ورد في غير هذا الطريق التصريح بمقتضى الترجمة لكن لم يوافق شرطه فاقنع بما في الرواية التي ساقها من الإشارة.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الرواية التي أشار إليها أخرجها أَبُو داود من طريق مالك بن أبي مريم، عن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ

7 - باب الانتباز في الأوعية والتور

5591 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،

قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا،

النَّبِيِّ ﷺ: «لِشْرِبِ نَاسِ الْخَمْرِ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا» وصححه ابن حبان.
وروى ابن أبي شيبة من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ
سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَشْرَبُ أَنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا
يُضْرَبُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ بِالْمَعَارِضِ وَالْقِنَاتِ يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ
الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ»، وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ بْنِ مَحِيرِيزٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ السَّمُطِ،
عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «يَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا
بِغَيْرِ اسْمِهَا»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بَلَفْظًا: «لِاسْتِحْلَنِ طَائِفَةٍ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ» وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ،
وَلَكِنْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ ابْنِ مَحِيرِيزٍ فَقَالَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،
وَلَا ابْنَ مَاجَةَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ ابْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ:
«لَا يَذْهَبُ الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى يَشْرَبَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا»،
وَلِلدَّارِمِيِّ بِسَنَدٍ لَيْنٍ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَكْفَأُ الْإِسْلَامَ» - يَعْنِي فِي الْإِسْلَامِ - «كَمَا يَكْفَأُ الْإِنَاءَ» - يَعْنِي الْخَمْرَ -
قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا فَيَسْتَحِلُّونَهَا».

7 - باب الانتباز في الأوعية والتور

(باب الانتباز) أي: اتخاذ النبيذ (في الأوعية) جمع: وعاء (والتور) من
عطف الخاص على العام، لأن التور من جملة الأوعية، وهو بفتح المثناة الفوقية
وسكون الواو وبالراء: إناء من صفر أو نحاس أو حجارة، ويقال: لا يقال له:
تور إلا إذا كان صغيراً، وقيل: هو قلدح كبير كالقدر، وقيل: هو مثل الطست،
وقيل: كالإجانة وهي بكسر الهمزة وتشديد الجيم وبعد الألف نون: وعاء.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: وَكَانَ هَذَا التُّورُ الَّذِي يَتَبَذَرُ فِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حِجَارَةٍ.
(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البغلاني وسقط لفظ: ابن سعيد في رواية أبي ذرٍّ
قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الفارسي المدني نزيل الإسكندرية (عَنْ
أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي سلمة بن دينار أنه (قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا) هو

يَقُولُ: أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ، وَهِيَ الْعَرُوسُ، قَالَ: «أَتَذَرُونَّ مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ».

ابن سعد بن مالك الأنصاري المدني كان اسمه: حزناً فسماه النَّبِيُّ ﷺ سهلاً، وكان آخر من مات بالمدينة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سنة إحدى وتسعين، وقيل: ثمان وثمانين.

(يَقُولُ: أَتَى) بفتح الهمزة (أَبُو أُسَيْدٍ) بضم الهمزة وفتح المهملة مالك بن ربيعة (السَّاعِدِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ) وتقدم في الوليمة من هذا الوجه بلفظ دعا النَّبِيُّ ﷺ لعرسه، ومن وجه آخر عن أبي حازم: دعا النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه، (فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ) أم أسيد سلامة بنت وهب بن سلام وفي رواية أبي ذر: وكانت بالواو (خَادِمَهُمْ) الخادم يطلق على الذكر والأنثى، (وَهِيَ الْعَرُوسُ، قَالَ) أي: سهل رضي الله عنه: (أَتَذَرُونَّ مَا) سَقَيْتُ بفتح القاف وسكون المثناة التحتية، وفي رواية أبي ذر عن الكُشْمِينِيِّ قالت: وسقيت بسكون التحتانية بعد القاف وآخره مثناة مضمومة (سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعْتُ) بسكون المثناة الفوقية، وفي رواية أبي ذر عن الكُشْمِينِيِّ أيضًا بضم المثناة الفوقية وسكون العين وأنقع بالهمز لغة، وفيه لغة أخرى: نقع بغير همزة وتقدم في الوليمة بلفظ: بَلَّتْ (لَهُ) ﷺ (تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ) زاد في الوليد: من حجارة، وإنما قيده به لأنه قد يكون من غيرها كما سبق.

وفي رواية أشعب، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان النَّبِيُّ ﷺ ينبذ له في سقاء فإن لم يكن سقاء ينبذ له في تور قال أشعب: والتور من لحاء الشجر أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة، وعبر المصنف في الترجمة بالانتباز إشارة إلى أن النقيع يسمّى: نبيذاً فحمل ما ورد في الأخبار بلفظ: النبيذ على النقيع، وقد ترجم له بعد قليل باب: نقيع التمر ما لم يسكر.

وعند مسلم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كنا نبذ لرسول الله ﷺ غدوة فإذا كان من العشي يشرب على عشائه، فإذا فضل شيء صبه ثم ينبذ له بالليل فإذا أصبح وتغدى شرب على غدائه قَالَ: فغسل السقاء غدوة وعشية، وكذا أَخْرَجَهُ

أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قُلْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا نَصْنَعُ بِالزَّيْبِ؟ قَالَ: «انْتَبِذُوهُ عَلَى عَشَائِكُمْ وَاشْرَبُوهُ عَلَى غَدَائِكُمْ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِيهَا التَّقْيِيدُ بِالْيَوْمِ أَوِ اللَّيْلَةِ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْبِذُ لَهُ الزَّيْبَ مِنَ اللَّيْلِ فِي الشِّتَاءِ فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَهُ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ وَمِنْ الْغَدِ فَإِذَا كَانَ مُسْكِرًا شَرِبَهُ أَوْ سَقَاهُ الْخَدَمُ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَرَاقَهُ، فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: الشَّرَابُ فِي الْمَدَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَشْرَبُ حُلُوءًا، وَأَمَّا الصِّفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَدْ يَنْتَهِي إِلَى الشَّدَةِ وَالْغَلِيَانِ، لَكِنْ يَحْمِلُ مَا وَرَدَ مِنْ أَمْرِ الْخَدَمِ بِشَرِبِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَلَكِنْ قَرَبَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ لَوْ بَلَغَ ذَلِكَ لَأَسْكُرَ وَلَوْ أَسْكُرَ لَحَرَّمَ تَنَاوُلَهُ مُطْلَقًا أَنْتَهَى.

وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ شَرْبِ قَلِيلٍ مَا أَسْكُرَ كَثِيرُهُ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لَمَّا ثَبِتَ أَنَّهُ بَدَأَ فِيهِ بَعْضُ تَغْيِيرٍ فِي طَعْمِهِ مِنْ حَمَضٍ أَوْ نَحْوِهِ فَسَقَاهُ الْخَدَمُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ أَبُو دَاوُدَ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ قَوْلُهُ: سَقَاهُ الْخَدَمُ يَرِيدُ أَنْ يَبَادُرَ بِهِ الْفُسَادَ أَنْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَوْ فِي الْخَبَرِ لِلتَّنَوُّعِ، لِأَنَّهُ قَالَ: سَقَاهُ الْخَدَمُ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَأَهْرَقَ، أَيْ: إِنْ كَانَ بَدَأَ فِي طَعْمِهِ بَعْضَ التَّغْيِيرِ وَلَمْ يَشْتَدَّ سَقَاهُ الْخَدَمَ، وَإِنْ كَانَ اشْتَدَّ أَمَرَ بِأَهْرَاقِهِ، وَبِهَذَا جُزِمَ التَّوْوِيُّ فَقَالَ: هُوَ عَلَى اخْتِلَافِ حَالَيْنِ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ شِدَّةُ صَبِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ شِدَّةُ سَقَاهُ الْخَدَمَ لَثَلَا يَكُونُ فِيهِ إِضَاعَةُ مَالٍ وَإِنَّمَا يَتْرَكُهُ هُوَ تَنْزَهًُا، فَفِيهِ جَوَازُ شَرْبِ الْمُنْبُودِ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْكِرًا وَجَوَازُ أَنْ يَطْعَمَ السَّيِّدُ مَمْلُوكَهُ طَعَامًا مَا أَسْفَلَ وَيَطْعَمُ هُوَ أَعْلَى، كَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْقُسْطَلَانِيُّ، وَجَمَعَ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِأَنْ شَرِبَ النَّقِيعَ فِي يَوْمِهِ لَا يَمْنَعُ شَرْبَ النَّقِيعِ فِي أَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِاخْتِلَافِ حَالٍ أَوْ زَمَانٍ بِحَمْلِ الَّذِي يَشْرَبُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ قَلِيلًا وَذَاكَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ كَثِيرًا فَيُفْضَلُ مِنْهُ مَا يَشْرَبُ فِيْمَا بَعْدَ وَأَمَّا بِأَنْ يَكُونَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ مَثَلًا فَيَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفُسَادُ وَذَاكَ فِي شِدَّةِ الْبَرْدِ فَلَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ هَذَا.

8 - بَابُ تَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ

5592 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الظُّرُوفِ،

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: النَّقِيعُ حَلَالٌ مَا لَمْ يَشْتَدَّ فَإِذَا اشْتَدَّ وَغَلَا حَرَمٌ، وَشَرَطَ الْحَنْفِيَّةُ أَنْ يَقْذِفَ بِالزَّبْدِ انْتَهَى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لم يشترط القذف بالزبد إلا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَصِيرِ الْعَنْبِ، وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ: لَا يَشْتَرُطُ الْقَذْفُ فَبِمَجَرَّدِ الْغُلْيَانِ وَالِاشْتِدَادِ يَحْرَمُ، وَقَالَ الْمُهَلَّبُ أَيْضًا: وَإِذَا نَقَعَ مِنَ اللَّيْلِ يَشْرَبُ بِالنَّهَارِ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَقَدْ مَرَّ أَنْفَا تَفْصِيلُهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث، وقد مضى الحديث في كتاب النكاح في باب: قيام المرأة على الرجل في العرس.

8 - بَابُ تَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ

(بَابُ تَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ) أَي: فِي الْإِنْتِبَازِ (فِي الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ) جَمْعُ: ظَرْفٍ، وَفِي الْمُغْرَبِ: الظَّرْفُ الْوَعَاءُ فَعَلَى قَوْلِهِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَعَاءِ وَالظَّرْفِ، وَوَجْهُ الْعُطْفِ عَلَى هَذَا بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ وَيُقَالُ الظَّرْفُ هُوَ الزَّقُّ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَالْعُطْفُ مِنْ بَابِ عُطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ.

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى) أَي: ابْنُ رَاشِدِ الْقَطَانِ الْكُوفِيُّ سَكَنَ بَغْدَادَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ) نَسَبُهُ إِلَى زُبَيْرٍ أَحَدِ أَجْدَادِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمَرِ، (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي الْجَعْدِ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَقَدْ جَاءَ مَفْسَّرًا فِي الطَّرِيقِ الَّتِي بَعْدَهَا، (عَنْ جَابِرٍ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الظُّرُوفِ) أَي: الْإِنْتِبَازِ فِي الظُّرُوفِ، فَفِيهِ حَذْفٌ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ زِيَادِ بْنِ فَيَاضٍ، عَنْ أَبِي عِيَاضٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بَلْفُظً: لَا تَنْتَبِذُوا فِي الدَّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالتَّقِيرِ.

فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ لَنَا مِنْهَا، قَالَ: «فَلَا إِذَا».....

وفي رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر: نهى عن الدباء والمزفت وكان هذا الطريق لما لم يكن على شرط البخاريّ أورد عقب حديث جابر أحاديث عبد الله بن عمرو وعلي وعائشة رضي الله عنهم الدالة على ذلك. —

(فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنَّهُ) أي: الشأن (لَا بُدَّ لَنَا مِنْهَا) أي: من الظروف، وفي رواية الترمذيّ: فشكت إليه الأنصار فقالوا: ليس لنا وعاء، وفي رواية لأحمد قصة وفد عبد القيس فقال رجل من القوم: يا رسول الله إنّ الناس لا ظروف لهم، فقال: «اشربوه إذا طاب فإذا خبث فذروه»، وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث الأشج العصري: أن النبي ﷺ قال لهم: «ما لي أرى وجوهكم قد تغيرت» قالوا: نحن بأرض وخمة وكنا نتخذ من هذه الأنبذة ما يقطع اللحمان في بطوننا فلما نهيتنا عن الظروف فذلك الذي يرى في وجوهنا، فقال النبي ﷺ: «إنّ الظروف لا تحلّ ولا تحرم ولكن كلّ مسكر حرام».

(قَالَ) أي: النبي ﷺ: («فَلَا إِذَا») جواب وجزاء، أي: إذا كان لا بدّ لكم منها فلا نهى عنها.

وحاصله: أنّ النهي كان ورد على تقدير عدم الاحتياج إليها فلمّا ظهرت الضرورة إليها قرّره على استعمالهم إيّاها، أو وقع وحي في الحال بسرعة، أو كان الحكم في تلك المسألة مفوّضاً إلى رأيه ﷺ.

وقال ابن بطال: النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للذريعة فلما قالوا: لا بدّ لنا منها قال: «انتبذوا فيها» وكذلك كل نهى بمعنى النظر إلى غيره كنهيه عن الجلوس في الطرقات، فلما ذكروا أنهم لا يجدون بدّاً من ذلك قال: «إذا بلتم فأعطوا الطريق حقه».

وقال أبو حنيفة وأصحابه: الانتباز في جميع الأوعية كلها مباح وأحاديث النهي عن الانتباز منسوخة بحديث جابر رضي الله عنه هذا ألا ترى أنه ﷺ أطلق لهم جميع الأوعية والظروف حين قال له الأنصار: لا بدّ لنا منها فقال: «فلا إذا» ولم يستثن منها شيئاً.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من آخر الحديث وقد أخرجه أبو داود في

وَقَالَ خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، بِهَذَا.

5593 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَخُولِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ،

الْأَشْرَبَةِ، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ.

(وَقَالَ خَلِيفَةُ) هُوَ ابْنُ خِيَّاطٍ بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ مُشَدَّدَةٌ، وَهُوَ مِنْ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ رَوَاهُ عَنْهُ مَذَاكِرَةٌ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّانُ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عِيْنَةَ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) وَاسْمُ أَبِي الْجَعْدِ: رَافِعُ الْكُوفِيُّ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ جَابِرِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِهَذَا) أَيُّ: بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَقَوْلُهُ: عَنْ جَابِرٍ مَذْكُورٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ وَسَاقَطٌ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِمَا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عِيْنَةَ، (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَخُولِ، عَنْ مُجَاهِدٍ) هُوَ ابْنُ جَبْرِ، (عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ) بِكسر العين المهملة وتخفيف التحتانية وبعد الألف ضاد معجمة، واسمه عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ، وَقِيلَ: قَيْسُ بْنُ ثَعْلَبَةَ وَبِذَلِكَ جَزَمَ أَبُو نَصْرٍ الْكَلَابَازِيُّ فِي رِجَالِ الْبُخَارِيِّ وَكَانَهُ تَبَعٌ مَا نَقَلَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي الْكُنَى: أَبُو عِيَّاضٍ عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيُّ بِالنُّونِ ثُمَّ سَاقَ مِنْ طَرِيقِ شَرْحِبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْأَسْوَدِ الْحَمَصِيِّ أَبِي عِيَّاضٍ ثُمَّ رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيُّ يَكْنَى أَبَا عِيَّاضٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ مَعِينٍ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْمُ أَبِي عِيَّاضٍ قَيْسُ بْنُ ثَعْلَبَةَ فَلَا أَدْرِي قَالَ الْبُخَارِيُّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْأَسْوَدُ، قَالَ النَّسَائِيُّ: وَيُقَالُ كُنْيَةُ عَمْرُو بْنِ الْأَسْوَدِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأُورِدَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ فِي الْكُنَى مُحْصَلٌ مَا أُوْرِدَهُ النَّسَائِيُّ إِلَّا قَوْلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرُوَ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ مُجَاهِدٌ وَخَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ وَأَرْطَاةُ بْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُمْ، وَذَكَرَ فِي رِوَايَةِ شَرْحِبِيلِ ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْأَسْوَدِ: أَنَّهُ مَرَّ عَلَى مَجْلِسٍ فَسَلَّمَ فَقَالُوا: لَوْ جَلَسْتَ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

إِلَيْنَا يَا أَبَا عِيَّاضٍ، وَمِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، ثَنَا أَبُو عِيَّاضٍ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى أَحْمَدُ فِي الزَّهْدِ: أَنَّ عَمْرَ أَتْنَى عَلَى أَبِي عِيَّاضٍ، وَذَكَرَهُ أَبُو مُوسَى فِي ذَيْلِ الصَّحَابَةِ وَعِزَاهُ لِبْنِ أَبِي عَاصِمٍ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَأُظْهِرَ ذِكْرَهُ لِإِدْرَاكِهِ لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ صَحْبَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَجْرِيدِ الصَّحَابَةِ: عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيُّ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَرَوَى عَنْ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَكَنَ دَارِيَا وَيُقَالُ لَهُ عَمِيرٌ، وَقَدْ عَمَّرَ دَهْرًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَعَلَّهُ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الثِّقَاتِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَالْراجِحُ فِي أَبِي عِيَّاضٍ أَنَّهُ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ مُجَاهِدٌ هُوَ عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ وَأَنَّهُ شَامِيٌّ، وَأَمَّا قَيْسُ بْنُ ثَعْلَبَةَ فَهُوَ أَبُو عِيَّاضٍ آخَرٌ وَهُوَ كُوفِيٌّ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ وَقَالَ: إِنَّهُ يَرَوِي عَنْ عَمْرِ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَإِنَّمَا بَسَطْتُ تَرْجُمَتَهُ لِأَنَّ الْمَزِيَّ لَمْ يَسْتَوْعِبْهَا وَخَلَطَ تَرْجُمَتَهُ بِتَرْجُمَةِ وَأَنَّهُ صَغُرَ اسْمُهُ فَقَالَ: عَمِيرُ بْنُ الْأَسْوَدِ الشَّامِيُّ الْعَنْسِيُّ صَاحِبُ عِبَادَةِ بَنِ الصَّامِتِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ غَيْرُهُ فَإِنَّ كَانَ كَذَلِكَ فَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ الْمَزِيُّ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ حَدِيثًا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ فِي الْجِهَادِ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَمِيرِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ وَكَانَ عَمْدَتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ خَالِدَ بْنَ مَعْدَانَ رَوَى عَنْ عَمْرٍو وَابْنِ الْأَسْوَدِ أَيْضًا، وَقَدْ فَرَّقَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثِّقَاتِ بَيْنَ عَمِيرِ بْنِ الْأَسْوَدِ الَّذِي يَكْنَى أَبُو عِيَّاضٍ وَبَيْنَ عَمِيرِ بْنِ الْأَسْوَدِ الَّذِي يَرَوِي عَنْ عِبَادَةِ بَنِ الصَّامِتِ وَقَالَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَمِيرٌ بِالتَّصْغِيرِ، فَإِنْ كَانَ ضَبْطُهُ فَلَعَلَّ أَبُو عِيَّاضٍ كَانَ يُقَالُ لَهُ: عَمْرُو وَعَمِيرٌ، وَلَكِنَّهُ آخَرُ غَيْرِ صَاحِبِ عِبَادَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، أَيُّ: ابْنِ الْعَاصِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ مُسْلِمَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ

قَالَ: «لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَسْقِيَّةِ،

بضم العين وهو تصحيف نبه عليه أَبُو علي الجبائي.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَسْقِيَّةِ) أَي: عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَسْقِيَّةِ كَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَقَدْ تَفَطَّنَ الْبُخَارِيُّ لِمَا فِيهَا فَقَالَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ بَعْدَ سِيَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا وَقَالَ عَنِ الْأَوْعِيَةِ وَهَذِهِ هِيَ رِوَايَةُ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ وَهِيَ الْأَلِيقُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى تَرْجِيحِ الْأَوْعِيَةِ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْهُ كَأَحْمَدَ وَالْحَمِيدِي فِي مَسْنَدَيْهِمَا، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: السِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: إِلَّا عَنِ الْأَسْقِيَّةِ بِزِيَادَةِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، أَي: نَهَى عَنِ الْإِنْتِبَازِ إِلَّا عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَسْقِيَّةِ: ثُمَّ قَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْأَلَةِ الْأَنْبِذَةِ عَنِ الْجَرَارِ بِسَبَبِ الْأَسْقِيَّةِ وَمِنْ جَهْتِهَا كَقَوْلِهِ: يَرْمُونَ عَنْ أَكْلٍ وَعَنْ شَرْبٍ، أَي: يَسْمَنُونَ بِسَبَبِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَيَتَبَاهَوْنَ فِي السَّمَنِ بِهِ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَرْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: 36]، أَي: بِسَبَبِهَا.

وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ: وَلَعَلَّهُ نَقَصَ مِنْهُ عِنْدَ الرِّوَايَةِ وَكَانَ أَصْلُهُ: نَهَى عَنِ النَّبِذِ إِلَّا فِي الْأَسْقِيَّةِ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَوْعِيَةِ انْتَهَى.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: ذَكَرَ الْأَسْقِيَّةَ وَهُمْ مِنَ الرَّائِي وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ الْأَوْعِيَةِ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَنَهَى عَنِ الظُّرُوفِ، وَأَبَاحَ الْإِنْتِبَازَ فِي الْأَسْقِيَّةِ فَقِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سَقَاءَ فَاسْتَشْنَى مَا يَسْكُرُ، وَكَذَا قَالَ لَوْفَدُ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا نَهَاهُمْ عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الدَّبَاءِ وَغَيْرِهَا قَالُوا: فَفِيمَ نَشْرَبُ؟ قَالَ: «فِي أُسْقِيَةِ الْأَدَمِ»، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ فِي الْأَصْلِ كَانَتْ لَمَّا نَهَى عَنِ النَّبِذِ إِلَّا فِي الْأَسْقِيَّةِ فَسَقَطَ مِنَ الرِّوَايَةِ شَيْءٌ انْتَهَى.

وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى هَذَا الْحُمَيْدِيُّ كَمَا سَبَقَ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: مَعْنَاهُ لَمَّا نَهَى عَنِ الظُّرُوفِ إِلَّا الْأَسْقِيَّةَ، وَهُوَ عَجِيبٌ، وَالَّذِي قَالَهُ الْحُمَيْدِيُّ أَقْرَبُ وَإِلَّا فَحَذَفَ أَدَاةَ

قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً، فَرَخَّصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرَ الْمَرْقَتِ.

الاستثناء مع المستثنى منه وإثبات المستثنى غير جائز إلا أن أدى ما قال الحميدي: إنه سقط عن الراوي قال الحافظ العسقلاني: ويظهر لي أن لا غلط ولا سقط وإطلاق السقاء على كل ما يستقى منه جائز فقوله: نهى عن الأسقية بمعنى عن الأوعية، لأن المراد بالأوعية، الأوعية التي يستقى منها.

واختصاص اسم الأسقية بما يتخذ من الأدم إنما هو بالعرف قال ابن السكيت: السقاء يكون للبن والماء والوطب للبن خاصة والنّحى للسمن والقربة للماء وإلا فمن يجيز القياس في اللغة لا يمنع ما صنع سُفَيَانُ فكأنه كان يرى استواء اللفظين أعني: الأوعية والأسقية فحدث بأحدهما مرة وبالأخر أخرى، ومن ثمة لم يعدّها البُخَارِيُّ وهما فافهم.

والفرق بين الأسقية من الأدم وبين غيرها أن الأسقية يتخلّلها الهواء في مسامها فلا يسرع إليها الفساد مثل ما يسرع إلى غيرها من الجرار ونحوها ممّا نهى عن الانتباز فيه.

وأيضاً: فالسقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكار بما يشرب منه، لأنه متى تغيّر وصار مسكراً شقّ الجلد فما لم يشقه فهو غير مسكر بخلاف الأوعية، لأنها قد يصير النبيذ فيها مسكراً ولم يعلم به.

(قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً) وفي رواية زياد بن فياض عن أبي عياض: أن قائل ذلك أعرابي.

(فَرَخَّصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرَ الْمَرْقَتِ) وفي رواية ابن أبي عمر: فأرخص وهي لغة يقال: أرخص ورخص.

وفي رواية ابن أبي شيبة: فأذن لهم في شيء منه.

والجرّ بفتح الجيم وتشديد الراء هو جمع: جرة وهي الإناء المعمول في الفخار، وإنما قال غير المرقّت لأن المرقّت أسرع في الشدة والتخمير والمرقّت المطلى بالزفت.

وفي الحديث دلالة على أن رخصته لم تقع دفعة واحدة، بل وقع النهي عن الانتباز إلا في سقاء فلمّا شكوا أرخص لهم في بعض الأوعية دون بعض ثم

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا. وَقَالَ فِيهِ: «لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأُوعِيَةِ».

وقعت الرخصة بعد ذلك عامة لكن يفتقر من قَالَ: إِنَّ الرخصة وقعت بعد ذلك إلى أن يثبت أن حديث بريدة الدال على ذلك كان متأخراً عن حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو هذا ولكن حديث بريدة ظاهر في تعميم الإذن بقيد أن لا تشربوا المسكر فكان إلا من حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يختبر حالها هل تغير أو لا، فإنه لا يتعين الاختبار بالشرب بل يقع بغير الشرب مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالزبد ونحو ذلك.

وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فمن جهة المحافظة على صيانة المال لثبوت النهي عن إضاعته، لأن التي نهى عنها يسرع التغير إلى ما ينبذ فيها بخلاف ما أذن فيه فإنه لا يسرع إليه التغير، وقد سبق ما يتعلق بذلك أيضًا.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: فرخص لهم، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الأشربة أيضًا، وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِيهِ وفي الوليمة مختصراً أن النَّبِيَّ ﷺ أَرَخَصَ في الجرّ غير المزقت.

(حَدَّثَنَا) و يروى: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو الجعفي البُخَارِيُّ المعروف بالمسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة (بِهِذَا) أي: بالحديث السابق.

(وَقَالَ فِيهِ) أي: سُفْيَانُ فِي رِوَايَةٍ: «لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأُوعِيَةِ» أي: عن الانتباز في الأوعية أراد بهذا أن قول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحديث الذي ذكر من رواية يُوْسُفَ بْنِ مُوسَى، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن سُفْيَانَ، عن منصور، عن سالم، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن الظروف.

وفي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن سُفْيَانَ، عن منصور، عن سالم، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن الأوعية قَالَ: قالت الأنصار: إنه لا بد لنا قَالَ: «فلا إَذَا»، وهذه رواية أَبِي دَاوُدَ في سننه أَخْرَجَهُ عن مُسَدَّدٍ، عن يَحْيَى، عن سُفْيَانَ إلى آخره مثل ما ذكر، وهذا وقع في بعض النسخ في آخر الباب.

5594 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُزَفَّتِ».

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا.

5595 - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قُلْتُ لِلْأَسْوَدِ: هَلْ سَأَلْتَ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ؟

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سَعِيدِ الْقَطَانِ، (عَنْ سُفْيَانَ) قَالَ الْعَيْنِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُفْيَانُ هَذَا هُوَ الثَّوْرِيُّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَيْنَةَ لِأَنَّ يَحْيَى الْقَطَانِ رَوَى عَنْ سَفْيَانِينَ كِلَيْهِمَا وَكُلُّهُمَا رَوَى عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سُلَيْمَانُ) هُوَ ابْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكَ النَّخْعِيِّ (التَّمِيمِيِّ) الْعَابِدِ، (عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) التَّمِيمِيِّ أَيْضًا، (عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُزَفَّتِ» نَهَى عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الدُّبَاءِ وَهُوَ الْقِرْعُ وَفِي الْمَزَفَّتِ مِنَ الْجَرَارِ، وَزَادَ مَالِكُ بْنُ عَمِيرٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالْحَنَتَمِ وَالْقَنْبَرِ، وَمُطَابَقَةً الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةً، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْأَشْرِبَةِ. وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عُثْمَانُ) هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (بِهَذَا) أَيِ: بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهَذَا طَرِيقٌ آخَرُ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ جَرِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ فَقَالَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عُثْمَانُ) هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ السَّابِقُ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) أَيِ: ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنْ مَنْصُورٍ) وَابْنُ الْمَعْتَمِرِ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ النَّخْعِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (قُلْتُ لِلْأَسْوَدِ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ النَّخْعِيِّ خَالَ إِبْرَاهِيمَ: (هَلْ سَأَلْتَ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَمَّا يُكْرَهُ) أَصْلُ عَنْ مَا فَادَغَمْتَ النُّونَ فِي الْمِيمِ بَعْدَ مَا قَلَبْتَ مِيمًا (أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِي

فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، عَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَّبَذَ فِيهِ؟ قَالَتْ: «نَهَانَا فِي ذَلِكَ أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ نَتَّبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرَقَّتِ» قُلْتُ: أَمَا ذَكَرْتِ الْجَرَّ وَالْحَنْتَمَ؟ قَالَ: إِنَّمَا أَحَدْتُكَ مَا سَمِعْتُ، أَفَأَحَدْتُ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟

الفاعلين، أي: من الأوعية، (فَقَالَ) أي: الأسود: (نَعَمْ) سألتها، (قُلْتُ) لها: (يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، عَمَّا) بألف بعد الميم، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: عَمَّ بإسقاطها، وفي رِوَايَةِ الإِسْمَاعِيلِيِّ: ما بدون عن (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَّبَذَ فِيهِ) من الأوعية على البناء للمفعول أيضًا، أي: أخبريني عما نهى ﷺ عن الانتباز فيه (قَالَتْ: نَهَانَا فِي ذَلِكَ أَهْلَ الْبَيْتِ) منصوب على الاختصاص، ويجوز أن يكون نصبا على البدل من الضمير المنصوب في نهانا (أَنْ نَتَّبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرَقَّتِ، قُلْتُ) القائل هو إِبْرَاهِيمُ النَخَعِي يخاطب الأسود: (أَمَا ذَكَرْتِ) أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وذكرت بفتح الراء وكسر المثناة الفوقية، وفي الفرع بسكون الراء ولعله سبق قلم.

(الْجَرَّ وَالْحَنْتَمَ) بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح المثناة الفوقية، وهي جرار خضر مدهونة كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم اتسع فيها، فقيل: للخزف كله: حنتم واحدها: حنتمة، وإنما نهى النَّبِيُّ ﷺ عن الانتباز فيها لأنها تسرع الشدة فيها لأجل دهنها، وقيل: لأنها كانت تعمل من طين يعجن بالدم فنهى عنها ليمنع من عملها، قَالَ ابن الأثير: والأول أوجه.

(قَالَ) أي: الأسود لإِبْرَاهِيمَ: (إِنَّمَا) وفي نسخة: وإنما بالواو (أَحَدْتُكَ مَا سَمِعْتُ) أي: من عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَحَدْتُ أصله أَحَدْتُ بهمزة الاستفهام الإنكاري، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: (أَفَأَحَدْتُ)، وعن الحموي والمُسْتَمْلِي: أفنَحَدْتُ بنون الجمع بدل الهمزة، وفي رِوَايَةِ الإِسْمَاعِيلِيِّ: أَفَأَحَدْتُكَ (مَا لَمْ أَسْمَعْ) وإنما استفهم إِبْرَاهِيمَ عن الجر والحنتم لاشتهار الحديث بالنهي عن الانتباز في الأربعة، ولعل هذا هو السر في التقييد بأهل البيت، لأن الدباء والمزفت كانا عندهم متيسرين فلذلك خص نهيهم عنهما، وعن ابن أبي ليلى جرار: أفواهاها في جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف، وكانوا ينبذون فيها يضاهون بها الخمر.

5596 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ» قُلْتُ: أَنْشَرَبُ فِي الْأَبْيَضِ؟ قَالَ: لَا.

ووقع عند مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه فسر الجر بكل ما يصنع من مدر، وكذا فسر ابن عمر رضي الله عنهما الجر: بالجرة وأطلق ومثله عن سعيد بن جبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في الأشربة أَيْضًا وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ وفي الوليمة.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سلمة التبوذكي الحافظ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة وسكون التحتية وفتح الموحدة وبعد الألف نون هو أبو اسحاق سليمان بن أبي سليمان فيروز البصري، ووقع في رواية الإسماعيلي حَدَّثَنِي سليمان الشيباني، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى) واسم أبي أوفى علقمة له ولأبيه صحبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ» أي: عن الانتباز في الجر الأخضر، وفي رواية الإسماعيلي: عَنْ تَبِيذِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ، وعند ابن أبي شيبة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهَا جَرَارٌ مَقِيرَةٌ الْأَجُوفُ يُوْتَى بِهَا فِي مِصْرَ، وزاد بعضهم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَعْنَقَهَا فِي جَنُوبِهَا، وعن عطاء: متخذة من طين ودم وشعر.

(قُلْتُ) القائل هو الشيباني: (أَنْشَرَبُ فِي) الجرّ (الْأَبْيَضِ؟ قَالَ) أي: عَبْدَ اللَّهِ ابن أبي أوفى: (لا) يعني: أن حكمه حكم الأخضر، وفي رواية النَّسَائِيِّ قُلْتُ: فَالْأَبْيَضُ قَالَ: لَا أَدْرِي، وفي رواية: نَهَى عَنْ تَبِيذِ الْأَخْضَرِ وَالْأَبْيَضِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: مفهوم الأخضر يقتضي مخالفة حكم الأبيض له، وأجاب بأن شرط اعتبار المفهوم أن لا يكون الكلام خارجا مخرج الغالب وكانت عاداتهم الانتباز في الجرار الأخضر فذكر الخضر لبيان الواقع لا للاحتراز.

وَقَالَ الْحَطَّائِيُّ: لم يعلق الحكم في ذلك بخضرة الجر وببياضه وإنما علق بالإسكار، وذلك أَنَّ الجرار أوعية متينة قد يتغير فيها الشراب ولا يشعر به فنهوا

9 - بَابُ نَقِيعِ الثَّمَرِ مَا لَمْ يُسْكِرْ

5597 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ

أَبِي حَازِمٍ،

عن الانباز فيها وأمروا أن ينتبذوا في الأسقية لرقتها، فإذا تغير الشراب فيها يعلم حالها فيجتنب عنه، وأمّا ذكر الخضرة فمن أجل أن الجرار التي كانوا ينتبذون فيها كانت خضراً والأبيض بمثابة فيه والآنية لا تحرّم شيئاً ولا تحلله.

وَقَالَ ابن عبد البر: هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال كأنه قيل: الجر الأخضر، فَقَالَ: لا تنتبذوا فيه فسمعه الراوي فَقَالَ: نهى عن الجر الأخضر، وقد أخرج الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، عن سُفْيَانَ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن ابن أبي أوفى نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن نبيذ الجر الأخضر والأبيض والأحمر فإن كان محفوظاً، ففي الأول اختصار.

والحاصل: أن النهي يتعلق بالإسكار لا بالخضرة ولا بغيرها، وقد أخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي أوفى أنه كان يشرب بنبيذ الجر الأخضر، وأخرج أيضاً بسند صحيح عن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه كان ينبذ له في الجر الأخضر، ومن طريق معقل بن يسار وجماعة من الصحابة نحوه، وقد خص جماعة النهي عن الجر بالجرار الأخضر كما رواه مسلم عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وبه قَالَ الأكثر والكثير من أهل اللغة والغريب والمحدثين والفقهاء قَالَ: وهو أصح الأقوال انتهى.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا فِي الْأَشْرِيَّةِ.

9 - بَابُ نَقِيعِ الثَّمَرِ مَا لَمْ يُسْكِرْ

(بَاب) حكم شرب (نَقِيعِ الثَّمَرِ مَا لَمْ يُسْكِرْ) وفي نسخة: إذا لم يسكر قيد بقوله: ما لم يسكر فإنه إذا سكر يكون حراماً.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ الْحَافِظُ أَبُو زَكْرِيَا الْمَخْزُومِي مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ) بالقفاء والراء والتحتية المشددة نسبة إلى القارة قبيلة (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء

قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ، فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ الْعَرُوسُ، فَقَالَتْ: «مَا تَذُرُونَ مَا أَنْقَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ».

10 - باب البَادِقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُشْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ

المهملة وبالنزاي سلمة بن دينار أنه (قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ) الساعدي، وقد ثبت لفظ: الساعدي في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ) بضم الهمزة وفتح السين المهملة مالك بن ربيعة (السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ) بضم العين المهملة وسكون الراء ويضم، (فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ) أم سلامة (خَادِمَهُمْ) بغير فوقية بعد الميم (يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ الْعَرُوسُ، فَقَالَتْ) أم أسيد: (مَا تَذُرُونَ) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: هل تدرُونَ (مَا أَنْقَعْتُ) بسكون العين (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ)، وأشار بالترجمة إلى أن الذي أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن معقل وغيره من كراهة نقيع الزبيب محمول على ما تَغَيَّرَ وكاد يبلغ حدَّ الإسكار أو أراد قائله حسم المادّة كما سيأتي عن عبدة السلماني أنه قَالَ: أحدث الناس أشربة لا أدري ما فيها فما لي شراب إلا الماء واللبن، وتقييده في الترجمة بما لم يسكر مع أن الحديث لا تعرّض فيه للسكر لا إثباتا ولا نفيا إمّا من جهة أن المدة التي ذكرها سهل وهي من أول الليل إلى أثناء نهاره لا يحصل فيها التغير، وإمّا من جهة أنه خصّه بما لا يسكر من المقام، وبهذا يطابق الحديث الترجمة، وقد مرّ في باب الانتباز في الأوعية.

10 - باب البَادِقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُشْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ

(باب البَادِقِ) ضبطه ابن التين بفتح المعجمة ونقل عن الشيخ أبي الحسن يعني القابسي: أنه حدّث به بكسر الذال وسئل عن فتحها فَقَالَ: ما وقفنا عليه قَالَ وذكر أَبُو عبد الملك أنه الخمر إذا طبخ، وَقَالَ ابن التين: هو اسم فارسي عربته العرب، وَقَالَ الجواليقي: أصله: باده وهو الطلا وهو أن يطبخ العصير حتى يصير مثل: طلا الإبل.

وَرَأَى عُمَرُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَمُعَاذٌ، «شُرْبَ الطَّلَاءِ عَلَى الثُّلْثِ»

وَقَالَ ابن قرقول: الباذق المطبوخ من عصير العنب إذا أسكر، أو إذا طبخ بعد أن اشتدّ، وذكر ابن سيدة في المحكم: أنه من أسماء الخمر.

وأغرب الدَّأُوْدِيَّ فَقَالَ: إنه يشبه الفقاع إلا أنه ربما يشتدّ ويسكر وكلام من هو أعرف منه يخالفه، ويقال للباذق أيضا المثلث إشارة إلى إنه ذهب منه بالطبخ ثلثاه وكذلك المنصّف وهو ما ذهب نصفه، ويسمّيه العجم: مبيختج بفتح الميم وسكون التحتانية وضم الموحّدة وسكون المعجمة وفتح المثناة الفوقية وآخره جيم، ومنهم: من يضم المثناة، وفي مصنف ابن أبي شيبة بدال بدل المثناة وبحذف الميم والياء من أوله، وهو معرّب وأصله مي يخبّه.

وَقَالَ القزاز: هو ضرب من الأشربة ويقال: هو الطلاء المطبوخ من عصير العنب كان أول من صنعه وسمّاه بنو أمّية لينقلوه عن اسم الخمر وكان مسكراً والاسم لا ينقل عن معناه الموجود فيه.

وقالت الحنفية: العصير المسمّى بالطلاء إذا طبخ فذهب أقل من ثلثيه يحرم شربه، وقيل: الطلاء هو الذي يذهب ثلثه وإن ذهب نصفه فهو المنصّف، وإن طبخ أدنى طبخة فهو الباذق، والكل حرام إذا غلا واشتدّ وقذف بالزبد، وكذا يحرم نقيع الرطب وهو المسمّى بالسكر إذا غلا واشتدّ وقذف بالزبد، وكذا نقيع الزبيب إذا غلا واشتدّ وقذف بالزبد، ولكن حرمة هذه الأشياء دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستحلها ولا يجب الحد بشربها ما لم يسكر، ونجاستها خفيفة وفي رواية غليظة، ويجوز بيعها عند أبي حنيفة ويضمن قيمتها بالإتلاف، وقالوا يحرم بيعها ولا يضمنها بالإتلاف.

(وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ) عطف على الباذق كأنه أخذه من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن كان يسكر جلدته مع نقله عنه تجوز شرب الطلاء فكأنه أخذ من الخبرين أنّ الذي أباحه ما لا يسكر أصلاً، وقوله: من الأشربة لأن الآثار التي أوردتها مرفوعها وموقوفها تتعلق بما يشرب وقد سبق طرق حديث كل مسكر حرام في باب الخمر من العسل.

(وَرَأَى عُمَرُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَمُعَاذٌ، «شُرْبَ الطَّلَاءِ عَلَى الثُّلْثِ») أي: رأوا

جواز شرب الطلا إذا طبخ فصار على الثلث ونقص منه الثلثان وذلك بين من سياق ألفاظ هذه الآثار.

أما أثر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَاَ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضَ وَثَقَلَهَا وَقَالُوا: لَا يَصْلَحُنَا إِلَّا هَذَا الشَّرَابُ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اشْرَبُوا الْعَسَلَ، قَالُوا: مَا يَصْلَحُنَا الْعَسَلُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ شَيْئًا لَا يَسْكُرُ فَقَالَ: نَعَمْ فَطَبَخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثَّلَاثَانُ وَبَقِيَ الثَّلَاثُ وَأَتَوْا بِهِ عُمَرَ فَأَدْخَلَ فِيهِ أَصْبَعَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَتَبَعَطَ يَتَمَطَّطُ فَقَالَ: هَذَا الطَّلَا مِثْلُ طَلَا الْإِبِلِ، فَأَمَرَهُمْ عُمَرَ أَنْ يَشْرَبُوهُ، وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ شَيْئًا حَرَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ.

وأخرج سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَتَبَ عُمَرَ إِلَى عَمَارٍ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ جَاءَتْنِي غَيْرَ تَحْمِلِ شَرَابًا أَسْوَدَ كَأَنَّهُ طَلَا الْإِبِلِ، فَذَكَرُوا أَنَّهُمْ يَطْبَخُونَهُ حَتَّى يَذْهَبَ ثَلَاثَةُ الْأَخْبَثَانِ: ثَلَاثُ بَرِيحَةٍ، وَثَلَاثُ بَغِيغَةٍ فَمَرَّ مِنْ قَبْلِكَ أَنْ يَشْرَبُوهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْلَلَ مِنَ الشَّرَابِ مَا يَطْبَخُ فَذَهَبَ ثَلَاثُ بَرِيحَةٍ وَبَقِيَ ثَلَاثُ بَغِيغَةٍ.

وأخرج النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ الْحَطَمِيِّ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَطْبَخُوا شَرَابَكُمْ حَتَّى يَذْهَبَ نَصِيبُ الشَّيْطَانِ مِنْهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ اثْنَيْنِ وَلَكُمْ وَاحِدًا)، وَهَذِهِ أَسَانِيدُ صَحِيحَةٍ، وَقَدْ أَفْصَحَ بَعْضُهَا: بِأَنَّ الْمَحْذُورَ مِنْهُ السُّكْرُ فَمَتَى أَسْكُرَ لَمْ يَحِلَّ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِنَصِيبِ الشَّيْطَانِ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سِيرِينَ فِي قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَمَّا رَكِبَ السَّفِينَةَ فَقَدْ الْحَبْلَةَ فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: إِنَّ الشَّيْطَانَ أَخَذَهَا ثُمَّ أَحْضَرَتْ لَهُ وَمَعَهَا الشَّيْطَانُ فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: إِنَّهُ شَرِيكَكَ فِيهَا فَأَحْسَنَ الشَّرْكَةَ قَالَ لَهُ النِّصْفُ قَالَ: أَحْسَنَ، قَالَ: لَهُ الثَّلَاثَانُ وَلِيَ الثَّلَاثُ، قَالَ: أَحْسَنْتَ فَأَنْتَ حَسَانٌ تَأْكُلُهُ عَنَبًا وَتَشْرَبُهُ عَصِيرًا وَمَا يَطْبَخُ عَلَى الثَّلَاثِ فَهُوَ لَكَ وَلِذَرَّتِكَ وَمَا جَازَ عَنِ الثَّلَاثِ فَهُوَ مِنْ نَصِيبِ الشَّيْطَانِ.

وَشَرِبَ الْبَرَاءُ، وَأَبُو جُحَيْفَةَ، عَلَى النِّصْفِ

وَأَخْرَجَهُ أَيضًا مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَهُ، وَمِثْلُهُ لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ، وَأَغْرَبَ ابْنُ أَحْزَمٍ فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: لَمْ يَدْرِكْ نَوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا.

وَأَمَّا أَثَرُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَهُوَ ابْنُ الْجِرَاحِ وَمَعَاذُ وَهُوَ ابْنُ جَبَلٍ فَأَخْرَجَهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْكُجِّيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ وَمَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَأَبَا طَلْحَةَ: كَانُوا يَشْرَبُونَ مِنَ الطَّلَاءِ مَا طَبَخَ عَلَى الثَّلْثِ وَذَهَبَ ثَلَاثُ أَهْلِ الطَّلَاءِ: بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمَدِّ هُوَ: الدَّبْسُ شَبَّهَ بِطَلَاءِ الْإِبِلِ وَهُوَ الْقَطْرَانُ الَّذِي يَدُهْنُ بِهِ فَإِذَا طَبَخَ عَصِيرُ الْعَنْبِ حَتَّى يَمُدَّ أَشْبَهُ طَلَاءِ الْإِبِلِ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ غَالِبًا لَا يَسْكُرُ.

وَقَدْ وَافَقَ عَمْرٌو مِنْ ذِكْرِ مَعَهُ عَلَى الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ أَبُو مُوسَى وَأَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُمَا، وَعَلِيٌّ وَأَبُو أَمَامَةَ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَغَيْرُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ، وَمَنْ التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ وَعُكْرَمَةُ، وَمَنْ الْفُقَهَاءُ الثَّوْرِيُّ وَاللِّيثُ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ بِشَرَطِ مَا لَمْ يَسْكُرْ عَنْدهُمْ، وَكَرِهَهُ طَائِفَةٌ تَوَرَّعًا.

(وَشَرِبَ الْبَرَاءُ) أَيُ: ابْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (وَأَبُو جُحَيْفَةَ) وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَى النِّصْفِ) أَيُ: إِذَا طَبَخَ فَصَارَ عَلَى النِّصْفِ.

أَمَّا أَثَرُ الْبَرَاءِ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ الطَّلَاءَ عَلَى النِّصْفِ.

وَأَمَّا أَثَرُ أَبِي جَحِيْفَةَ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيضًا مِنْ طَرِيقِ حَصِينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا جَحِيْفَةَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَوَافَقَ الْبَرَاءَ وَأَبَا جَحِيْفَةَ جَرِيرٌ وَأَنَسُ، وَمَنْ التَّابِعِينَ: ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ وَشَرِيْحٌ، وَأَطْبَقَ الْجَمِيعُ: عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَسْكُرُ حَرَمٌ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي الْأَشْرِيَّةِ: بَلْغَنِي أَنَّ الْمَنْصُفَ يَسْكُرُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَعْنَابِ الْبِلَادِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ أَحْزَمٍ: إِنَّهُ شَاهِدٌ مِنَ الْعَصِيرِ مَا إِذَا طَبَخَ إِلَى الثَّلْثِ يَنْعَقِدُ وَلَا يَصِيرُ مُسْكِرًا أَصْلًا، وَمِنْهُ مَا إِذَا طَبَخَ إِلَى النِّصْفِ كَذَلِكَ، وَمِنْهُ مَا إِذَا طَبَخَ إِلَى الرَّبْعِ كَذَلِكَ، بَلْ قَالَ:

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «اشْرَبِ الْعَصِيرَ مَا دَامَ طَرِيًّا»

إنه شاهد منه ما يصير ربًّا خائراً لا يسكر وما لو طبخ حتى لا يبقى غير ربه لا يخثر ولا ينفك السكر عنه، قَالَ: فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ، وقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند صحيح: أن النار لا تحلّ شيئاً ولا تحرّمه، أخرج النّسائي من طريق عطاء عنه وَقَالَ: إنه يريد بذلك ما نقل عنه في الطلاء، وأخرج أيضاً من طريق طاوس قَالَ هو الذي يصير مثل العسل يؤكل ويصبّ عليه الماء فيشرب.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «(اشْرَبِ الْعَصِيرَ مَا دَامَ طَرِيًّا)»، وصله النّسائي من طريق أبي ثابت الثعلبي قَالَ: كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما فجاءه رجل يسأله عن العصير فَقَالَ: اشربه ما كان طريًّا، قَالَ: إني طبخت شراباً وفي نفسي منه شيء قَالَ: أكنت شاربه قبل أن تطبخه، قَالَ: لا، قَالَ: فإن النار لا تحلّ شيئاً قد حرم، وهذا يقيد ما أطلق في الآثار الماضية وهو أن الذي يطبخ إنما هو العصير الطريّ قبل أن يتخمر أمّا لو صار خمراً فطبخ فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله إلا على رأي من يجيز تحليل الخمر، والجمهور على خلافه، وحجتهم الحديث الصحيح عن أنس وأبي طلحة أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.....

وأخرج ابن أبي شيبة والنّسائي من طريق سعيد بن المسيّب، والنخعي، والشعبي اشرب العصير ما لم يغل، وعن الحسن البصريّ ما لم يتغير، وهذا قول كثير من السلف أنه إذا بدا فيه التغير يمتنع، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان وبهذا قَالَ أَبُو يُوسُفَ.

وقيل: إذا انتهى غليانه وابتدأ في الهدوء بعد الغليان.

وقيل: إذا سكن غليانه، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لا يحرم عصير العنب النيّ حتى يغلي ويقذف بالزبد فإذا غلى وقذف بالزبد حرم، وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمتنع مطلقاً ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ.

وَقَالَ مالک وَالشَّافِعِيّ والجمهور: يمتنع إذا صار مسكراً شرب قليله وكثيره سواء غلى أم لم يغل، لأنه يجوز أن يبلغ حدّ الإسكار بأن يغلي ثم يسكن غليانه بعد ذلك وهو مراد من قَالَ: حدّ منع شربه أن يتغير، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَالَ عُمَرُ: «وَجَدْتُ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ رِيحَ شَرَابٍ، وَأَنَا سَائِلٌ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدَتْهُ».

(وَقَالَ عُمَرُ) أَي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَجَدْتُ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير هو ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رِيحَ شَرَابٍ، وَأَنَا سَائِلٌ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدَتْهُ) وصله مالك، عن الزُّهْرِيِّ، عن السائب بن يزيد، أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خرج عليهم، فَقَالَ: إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شرب الطلاء وإني سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته، فجلده عمر الحدَّ تامًا وسنده صحيح، وفي السياق حذف تقديره: فسأل عنه فوجده يسكر فجلده.

وَأُخْرِجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: قَامَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ: ذَكَرَ لِي أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَصْحَابَهُ شَرَبُوا شَرَابًا وَأَنَا سَائِلٌ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدَتْهُمْ، قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ فَأَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ قَالَ: فَرَأَيْتُ عُمَرَ يَجْلِدُهُمْ وَهَذَا يُؤِيدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا أَحَلَّهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَطْبُوحِ الَّذِي يَسْمَى: الطَّلَاءُ مَا لَمْ يَكُنْ بَلِغَ حَدِّ الْإِسْكَارِ فَإِنْ بَلَغَهُ لَمْ يَحُلْ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ جَلَدَهُمْ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ شَرَبُوا مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ النَّبِيذَ الَّذِي قُطِبَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ بَلِغَ حَدِّ الْإِسْكَارِ أَصْلًا، وَفِي قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اللَّهُمَّ لَا أَحِلْ لَهُمْ شَيْئًا حَرَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ رَدَّ عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ بِإِجَازَتِهِ شَرِبَ الْمَطْبُوحَ أَنْ يَجُوزَ عَنْهُ الشُّرْبُ مِنْهُ وَلَوْ أَسْكَرَ شَارِبُهُ لَكُونَهُ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ مَا إِذَا أَسْكَرَ أَوْ لَمْ يَسْكِرْ، فَإِنْ بَقِيَ أَثَرُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي ذَكَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَصَلَ بِخِلَافِ مَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الْحَدِّ بِمَجْرَدِ وَجْدَانِ الرَّائِحَةِ.

وقد مضى في فضائل القرآن النقل عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ عَمِلَ بِهِ، وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَمَالِكٍ مِثْلَهُ، قَالَ مَالِكٌ: إِذَا شَهِدَ عَدْلَانِ مِمَّنْ كَانَ يَشْرَبُ ثُمَّ تَابَ أَنَّهُ رِيحَ خَمْرٍ وَجِبَ الْحَدِّ، وَخَالَفَ ذَلِكَ الْجُمْهُورُ فَقَالُوا: لَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَشَاهِدَةِ الشُّرْبِ لِأَنَّ الرُّوَائِحَ قَدْ تَتَّفَقَ وَالْحَدُّ لَا يَقَامُ مَعَ الشُّبْهَةِ، وَلَيْسَ فِي قِصَّةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ جَلَدَ بِالرَّائِحَةِ، بَلْ ظَاهِرُ سِيَاقِهِ قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْإِقْرَارِ أَوْ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْلِدْهُمْ حَتَّى سَأَلَ.

5598 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَّةِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الْبَاقِ فَقَالَ: سَبَقَ مُحَمَّدٌ ﷺ الْبَاقِ: «فَمَا أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».....

ويحتمل أنه سأل ابنه فاعترف بأنه شرب الذي يسكر، وقد بين ذلك عبد الرزاق، وفي روايته عن معمر فَقَالَ عن الزُّهْرِيِّ، عن السائب: شهدت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى على جنازة ثم أقبل علينا، فَقَالَ: إني وجدت من عُيَيْدِ اللَّهِ بن عمر ريح شراب وإني سألتها عنها فزعم أنه الطلاء وإني سائل عن الشراب الذي شرب فإن كان يسكر جلده قال: فشهدته بعد ذلك بجلده.

وهذا السياق يوضح أن رواية ابن جريج التي أخرجها عبد الرزاق أيضًا عنه عن الزُّهْرِيِّ مختصرة من هذه القصة ولفظه عن السائب: أنه حضر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يجلد رجلًا وجد منه ريح شراب فجلده الحد تامًا، فإن ظاهره أنه جلده بمجرد وجود الريح منه وليس كذلك لما تبين من رواية معمر، وكذلك ما أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب، عن الزُّهْرِيِّ، عن السائب أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يضرب في الريح فإنها أشد اختصارًا وأعظم لبسًا.

وقد تبين برواية معمر: أن لا حجة فيه لمن يجوز إقامة الحد بوجود الريح، ويحتمل أيضًا أنه سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه، فأخبروه: أنه مسكر والسكران قد اختلف فيه، فقل: من اختلط كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم، وقيل: من لا يعرف السماء من الأرض ولا الطول من العرض.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدى البُضْرِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَّةِ) بالجيم مصغراً واسمه: حَطَّان بكسر الحاء المهملة وتشديد الطاء المهملة وبعد الألف نون ابن خفاف بضم الحاء المعجمة وتخفيف الفاء الأولى الجرمي بفتح الجيم والراء أنه (قَالَ) وفي رواية عبد الرزاق عن الثوري حدثني أبو الجويرية: (سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ الْبَاقِ) فَقَالَ: سَبَقَ مُحَمَّدٌ ﷺ الْبَاقِ: «فَمَا أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» قَالَ المهلب: أي سبق مُحَمَّدٌ ﷺ بتحريم الخمر تسميتهم لها الباق.

قَالَ ابن بطلال: يعني بقوله: كل مسكر حرام والباذق شراب العسل، ويحتمل أن يكون المعنى: سبق حكم مُحَمَّدٌ ﷺ بتحريم الخمر تسميتهم لها بغير

قَالَ: الشَّرَابُ الْحَلَالُ الطَّيِّبُ، قَالَ: «لَيْسَ بَعْدَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ إِلَّا الْحَرَامُ الْخَيْثُ».

اسمها حيث قَالَ: ما أسكر فهو حرام، فليس التحريم منوطًا بمجرد الاسم حتى يكون تغييره مغايرًا للحكم، وإنما الاعتبار بالإسكار فإن وجد فالتحريم ثابت سواء سُمِّي المسكر باسمه الذي كان أو غيّر إلى اسم آخر.

قَالَ الْحَافِظ أَبُو ذَرٍّ: ما رأيته في هامش اليونينية يعيّن أن الاسم بعد الإسلام، وكان ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهم من السائل: أنه يرى أن الباقي حلال فحسم مادته وقطع رجاءه وباعد منه أصله، وأخبره أن المسكر حرام ولا عبرة بالتسمية.

وَقَالَ ابن التين: يعني أي: ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن الباقي لم يكن في زمن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وسياق قصة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأولى يؤيد ذلك، وَقَالَ أَبُو الليث السمرقندي: شارب المطبوخ إذا كان يسكر أعظم ذنبًا من شارب الخمر، لأن شارب الخمر يشربها وهو يعلم أنه عاصي بشربها، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالًا، وقد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام وثبت قوله ﷺ: «كل مسكر حرام» ومن استحلّ ما هو حرام بالإجماع كفر وقد سبق إلى نحو هذا بعض قدماء الشعراء في أول المائة الثالثة، فَقَالَ يعرّض ببعض من كان يفتي بإباحة المطبوخ:

واشربها وازعمها حرامًا وارجو عفورب ذي امتنان
ويشربها ويزعمها حلالًا وتلك على المسيء خطيئتان

(قَالَ: الشَّرَابُ الْحَلَالُ الطَّيِّبُ، قَالَ: «لَيْسَ بَعْدَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ إِلَّا الْحَرَامُ الْخَيْثُ») هكذا في جميع النسخ المشهورة المصحّحة ولم يعيّن القائل، والظاهر أنه من قول ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبذلك جزم الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ فِي أَحْكَامِهِ فِي رِوَايَةِ عبد الرزاق، وأخرج الْبَيْهَقِيُّ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ بَلْفُظٌ: قَالَ: الشَّرَابُ الْحَلَالُ الطَّيِّبُ لَا الْحَرَامُ الْخَيْثُ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَيْثَمَةَ وَهُوَ زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوِيرِيَّةِ

5599 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ».

قَالَ: قلت لابن عباس أفنتني عن الباذق فذكر الحديث وفي آخره، فَقَالَ رجل من القوم: إِنَّا نَعْمَدُ إِلَى الْعَنْبِ فَنَعَصِرُهُ ثُمَّ نَطْبِخُهُ حَتَّى يَكُونَ حَلَالًا طَيِّبًا، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ اشْرَبِ الْحَلَالَ الطَّيِّبَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الْحَلَالَ الطَّيِّبِ إِلَّا الْحَرَامُ الْخَبِيثُ.

وَأُخْرِجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوِيرِيَةِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُلْتُ: نَأْخُذُ الْعَنْبَ فَنَعَصِرُهُ فَنَشْرَبُ مِنْهُ حَلُوءًا حَلَالًا قَالَ: اشْرَبِ الْحَلُوءَ وَالْبَاقِي مِثْلُهُ وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْمَشْتَبِهَاتِ تَقَعُ فِي حَيْزِ الْحَرَامِ وَهُوَ الْخَبِيثُ وَمَا لَا شَبَهَةَ فِيهِ فَهُوَ حَلَالٌ طَيِّبٌ.

قَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ: هَذَا الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَضَعُفُ الْأَثَرُ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ: حَرَّمَ الْخَمْرَ لِعَيْنِهَا الْحَدِيثُ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ فِي بَابِ: الْخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ ثُمَّ أَسْنَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ.

وَأُخْرِجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ أَحَدِ الثَّقَاتِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنْ النَّارُ لَا تَحُلُّ شَيْئًا وَلَا تَحَرِّمُهُ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: أَيْسَكْرُ؟ قَالُوا: إِذَا أَكْثَرَ مِنْهُ أَسْكَرُ، قَالَ: كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَدِّ مَا دَخَلَتْهُ الصَّنْعَةُ جَامِعَ بَيْنِ الْحَلَاوَةِ وَالِدُسُومَةِ.

(وَالْعَسَلَ) وَالْحُلُوءَ تَعْقِدُ مِنَ الْعَسَلِ فَعُطِفَ الْعَسَلُ عَلَيْهَا مِنْ قَبِيلِ عُطْفِ الْعَامِ

**11 - بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ لَا يَخْلُطَ الْبُشْرَ وَالتَّمْرَ
إِذَا كَانَ مُسْكِرًا، وَأَنَّ لَا يَجْعَلَ إِدَامِينَ فِي إِدَامٍ**

على الخاص، وقد تعقد من السكر فيتفارقان، قال الخطابي: وليس حبه ﷺ لهما وإنما هو أنه إذا قدما نال منهما نيلاً صالحاً.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الذي يحلّ من المطبوخ هو ما كان في معنى الحلواء، والذي يجوز شربه من عصير العنب من غير طبخ هو ما كان في معنى العسل فإنهم كانوا يمزجونه بالماء ويشربونه من ساعته.

**11 - بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ لَا يَخْلُطَ الْبُشْرَ وَالتَّمْرَ
إِذَا كَانَ مُسْكِرًا، وَأَنَّ لَا يَجْعَلَ إِدَامِينَ فِي إِدَامٍ**

(بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ لَا يَخْلُطَ الْبُشْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ) أي: خلطهما (مُسْكِرًا) قَالَ ابن بطال: قوله: إذا كان مسكراً خطأ لأن النهي عن الخليطين عام وإن لم يسكر كثيرهما لسرعة سريان الإسكار إليهما من حيث لا يشعر صاحبه به، فليس النهي عن الخليطين لأنهما يسكران حالاً بل لأنهما يسكران مآلاً، فإنهما إذا كانا مسكرين في الحال لا خلاف في النهي عنهما، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ليس خطأ غايته أنه أطلق ذلك على سبيل المجاز وهو استعمال مشهور.

وأجاب ابن المنير: بأن ذلك لا يرد على الْبُخَارِيِّ إما لأنه يرى جواز الخليطين قبل الإسكار، وإما لأنه ترجم على ما يطابق الحديث الأول في الباب وهو حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه لا شك أن الذي كان يسقيه حينئذ للقوم كان مسكراً ولهذا دخل عندهم في عموم النهي عن الخمر حتى قَالَ أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَإِنَّا لَنَعُدهَا يَوْمئِذٍ الخمر فدلّ على أنه كان مسكراً، وممن يرى جواز الخليطين قبل الإسكار أَبُو حَنِيفَةَ وأبو يُوسُفَ رحمهما الله تَعَالَى، قالوا: وكل ما طبخ على الانفراد حلّ كذلك إذا طبخ مع غير، وروي مثل ذلك عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والنخعي.

(وَأَنَّ لَا يَجْعَلَ إِدَامِينَ فِي إِدَامٍ) أي: ومن رأى أن لا يجعل إدامين في إدام نحو: أن يخلط التمر والزبيب فيصيرا كإدام واحد لورود الحديث الصحيح

بالنهي عن الخليطين رواه أَبُو سَعِيدٍ، وفي حديث أَبِي قَتَادَةَ: نهى أن يجمع بين التمر والزبيب، وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين الزبيب والتمر والبسر والرطب، ويكون النهي معللاً بعلة مستقلة إما تحقق الإسكار بالكثير، وإما توقع الإسكار بالاختلاط، وإما الإسراف والشره، والتعليل بالإسراف مبين في حديث النهي عن قران التمر.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر لي أن مراد الْبُخَارِيِّ بهذه الترجمة الردّ على من أوّل النهي عن الخليطين بأحد تأويلين:

أحدهما: حمل الخليط على المخلوط وهو أن يكون نبيذ تمر وحده مثلاً قد اشتدّ، ونبيذ زبيب وحده مثلاً قد اشتدّ فيخلطان ليصيرا خلّاً فيكون النهي من أجل تعمد التحليل، وهذا مطابق للترجمة من غير تكلف.

ثانيهما: أن يكون علّة النهي عن الخلط الإسراف فيكون كالنهي عن الجمع بين إدامين، وقد حكى أَبُو بكر بن الأثرم عن قوم: أنهم حملوا النهي عن الخليطين على الثاني وجعلوا نظيره النهي عن القران بين التمرتين كما تقدم في الأطعمة، قالوا: فإذا ورد النهي عن القران بين التمرتين وهما من نوع واحد فكيف إذا وقع القران بين نوعين؟ ولهذا عبر المصنف بقوله: من رأى ولم يجزم بالحكم، وقد نصر الطّحاويّ من حمل النهي عن الخليطين على منع السرف وَقَالَ: كَانَ ذَلِكَ لَمَا كَانُوا فِيهِ مِنْ ضَيْقِ الْعَيْشِ، وساق حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في النهي عن القران بين التمرتين، وتعقب: بأن ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أحد من روى النهي عن الخليطين وكان ينبذ البسر فإذا نظر إلى بسرة في بعضها ترطيب قطعه كراهة أن يقع في النهي وهذا على قاعدتهم يعتمد عليه، لأنه لو فهم أن النهي عن الخليطين كالنهي عن القران لما خالفه، فدلّ على أنه عنده محمول على غيره هذا، وقد تحرّج عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الجمع بين إدامين، فإنه كان كثيراً ما يسأل حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هل عدّه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في المنافقين، فيقول: لا، فيقول: هل رأيت في شيء من خلال المنافقين؟ فيقول: لا إلا واحدة، فيقول: ما هي؟ قَالَ: رأيتك جمعت

5600 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِنِّي لَأُسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ ابْنَ الْبَيْضَاءِ، خَلِيطَ بُسْرِ وَتَمْرٍ، إِذْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَذَفْتُهَا، وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَضَعُرُهُمْ، وَإِنَّا نَعُدُّهَا يَوْمَئِذٍ الْخَمْرَ»

بين إدامين على مائدة ملح وزيت وكنا نعد هذا نفاقاً، فقال عمر رضي الله عنه: لله عليّ أن لا أجمع بينهما وكان لا يأكل إلا بزيت خاصته أو ملح خاصته، وهذا إنما لطلب المعاني من الزهد والتقلل ولا فلا خلاف أن الجمع بينهما مباح بشرطه ذكره الإمام القسطلاني.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الأزدي، ووقع في رواية النسفي: مسلم بن إبراهيم منسوباً قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: إِنِّي لَأُسْقِي) بفتح الهمزة وكسر القاف (أَبَا طَلْحَةَ) زوج أم أنس رضي الله عنهم، (وَأَبَا دُجَانَةَ) بضم المهملة وتخفيف الجيم وبالنون سماك بكسر المهملة وتخفيف الميم، وبالكاف ابن خرثة الشجاع الأنصاري الساعدي استشهد يوم اليمامة، (وَسُهَيْلٌ) مصغر سهل (ابن البَيْضَاءِ) مؤنث الأبيض القرشي فإن قيل سبق آنفاً أنه قال: أسقي أبا عبيدة وأبي بن كعب، فالجواب: أن ذكرهما ثمة لا يقضي عدم الغير.

(خَلِيطَ بُسْرِ وَتَمْرٍ) أي: خمرًا متخذًا في خليطهما، (إِذْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ) حرّمها الله تعالى بما أنزل على رسوله ﷺ، (فَقَذَفْتُهَا) بالذال المعجمة (وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَضَعُرُهُمْ، وَإِنَّا) بكسر الهمزة وتشديد النون (نَعُدُّهَا يَوْمَئِذٍ الْخَمْرَ) وهذا الحديث سبق قريباً، قال الحافظ العسقلاني: وفيه أنه سقاهاهم خليط بسر وتمر فدلّ على أن المراد بالنهاي عن الخليطين ما كانوا يصنعونه قبل ذلك من خلط البسر بالتمر ونحو ذلك، لأن ذلك عادة لا يقتضي إسراع الاسكار بخلاف المنفردين ولا يمكن حمل حديث أنس رضي الله عنه هذا في الخليطين على ما ادّعاه صاحب التأويل الأول وحمل علة النهي على خوف الإسراع أظهر من حملها على الإسراف، لأنه لا فرق بين نصف رطل من تمر ونصف رطل من بسر إذا خلطاً مثلاً، وبين رطل من زبيب صرف بل هو أولى لقلة الزبيب عندهم إذ ذاك بالنسبة إلى التمر والرطب.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، سَمِعَ أَنَسًا.

5601 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالبُسْرِ وَالرُّطْبِ».

وقد وقع الإذن بأن ينبذ كل واحد على حدة ولم يفرق بين قليل وكثير، فلو كانت العلة الإسراف لما أطلق ذلك، وحكى الطحاوي في اختلاف العلماء عن الليث قال: لا أرى بأساً أن يخلط بنبذ التمر ونبذ الزبيب ثم يشربان جميعاً، وإنما جاء النهي أن ينبذا جميعاً ثم يشربا لأن أحدهما يشتد به صاحبه.

(وَقَالَ عَمْرُو) بفتح العين (ابْنُ الْحَارِثِ) المؤدّب الأنصاري المصري: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) ابن دعامة أنه (سَمِعَ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا تعليق أراد به بيان سماع قَتَادَةَ لأنه وقع في الرواية التي ساقها قبل معنعناً، ووصل أبو نعيم عن مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ بن سَعِيد، نا عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد، نا أَبُو الطاهر، نا ابن وهب أخبرني عمرو فذكره، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظ نهى أن يخلط التمر والزهو ثم يشرب وأن ذلك كان عامة خمرهم يومئذ، وهذا السياق أظهر في المراد الذي حمل عليه لفظ الترجمة.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: خَلِيطَ بَسْرٍ وَتَمْرٍ وذلك لأنهما كان خليطين وقت شرب هؤلاء المذكورين في الحديث، فلما بلغهم تحريم الخمر قذفوها وتركوها فصاروا فيمن رأى أن لا يخلط البسر والتمر.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد النبيل، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك ابن عبد العزيز أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالبُسْرِ وَالرُّطْبِ»)، وعن بعض المالكية: نهى تحريم (عَنِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالبُسْرِ وَالرُّطْبِ) أي: عن الجمع بين الزبيب والتمر وعن الجمع بين البسر والرطب وحكمة النهي خوف إسراع الشدة إليه مع الخلط فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار ويكون قد بلغه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ليس هذا اللفظ صريحاً في النهي عن الخلط، وقد بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرزاق ويحيى القطان جميعاً عن ابن جريج بلفظ: لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذاً، وأخرج أيضاً من طريق

5602 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ، وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ، وَلْيُبَذَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ».

الليث، عن عطاء: نهى أن ينبذا التمر والزبيب جميعاً والرطب والبسر جميعاً. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في الأشربة، والنسائي فيه وفي الوليمة.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي قَالَ: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أَبِي قَتَادَةَ الحارث بن ربيعي الأنصاريّ أنه (قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ) بفتح الزاي وسكون الهاء وهو الملون من البسر.

(و) بين (التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ) لأن أحدهما يشتدّ به الآخر فيسرع الإسكار. (وَلْيُبَذَّ) بسكون اللام وفتح الموحدة على البناء للمفعول (كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أي: من كل اثنين منهما إنما ثنى الضمير ولم يقل منها ليكون الجمع بين أكثر بطريق الأولى.

(عَلَى حِدَةٍ) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها هاء تأنيث⁽¹⁾ أي: وحده، وفي رواية الكشميهني: على حدته، وفي رواية مسلم من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من شرب منكم النبيذ فليشر به زبيباً فرداً أو تمرّاً فرداً أو بسراً فرداً، وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والنسائي سبب النهي من طريق النجراني عَنْ ابْنِ عُمر رضي الله عنهما، قَالَ: أتى النَّبِيُّ ﷺ بسكران فضربه ثم سأله عن شربه فَقَالَ: شربت نبيذ تمر وزبيب، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا تخلطوهما فإن كل واحد منهما يكفي وحده».

قَالَ النَّوَوِيُّ: ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي عن الخلط أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار ويكون قد بلغه، قَالَ: ومذهب الجمهور: أن النهي في ذلك

(1) كذا قال الحافظ العسقلاني وتعقبه العيني: بأن هذه التاء ليست للتأنيث بل هي عوض عن الواو المحذوفة من أوله إذ أصله وحد كوعد وعدة، فافهم.

للتنزيه وإنما يمتنع إذا كان مسكرًا ولا يخفى علامته.

وَقَالَ بعض المالكية: هو للتحريم.

واختلف في خلط نبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ التمر الذي لم يشتد عند الشرب، هل يمتنع أو يختص النهي عن الخلط عند الانتباز؟ فَقَالَ الجمهور: لا فرق، وَقَالَ الليث: لا بأس بذلك عند الشرب.

ونقل ابن التين عن الدَّاوودي: أن سبب النهي أن النبيذ يكون حلواً فإذا أضيف إليه الآخر أسرع إليه الشدة، وهذه صورة أخرى فإنه يخص النهي بما إذا نبذ أحدهما ثم أضيف إليه الآخر لا ما إذا نبذ معاً.

واختلف في الخليطين من الأشربة غير النبيذ، فحكى ابن التين عن بعض الفقهاء: أنه كره أن يخلط للمريض شرابين، وردّه بأنهما لا يسرح إليهما الإسكار اجتماعاً وانفراداً، وتعقب: باحتمال أن يكون قائل ذلك يرى أن العلة الإسراف كما تقدم لكن تقييد كلام هذا في مسألة المريض بما إذا كان المفرد كافياً في دواء ذلك المرض، وإلا فلا مانع حينئذ من المركب.

وَقَالَ ابن العربي: ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر وجواز النبيذ الحلو الذي لا يحدث عنه سكر، وثبت النهي عن الانتباز في الأوعية ثم نسخ وعن الخليطين، فاختلف العلماء فَقَالَ أَحْمَد وإسحاق وأكثر الشافعية بالتحريم ولو لم يسكر، وَقَالَ الكوفيون بالحل، قَالَ: واتفق علماؤنا على الكراهة لكن اختلفوا هل هو للتحريم أو للتنزيه.

واختلف في علة المنع، فقليل: لأن أحدهما يشتد بالآخر، وقيل: لأن الإسكار يسرح إليهما، قَالَ: ولا خلاف أن العسل باللبن ليس بخليطين لأن اللبن لا ينبذ، لكن قَالَ ابن عبد الحكم: لا يجوز خلط شرابي سكر كالورد والجلاب وهو ضعيف.

قَالَ: واختلفوا في الخليطين لأجل التحليل، ثم قَالَ: ويتحصّل لنا أربع صور:

أن يكون الخليطان منصوبين فهو حرام، أو منصوباً ومسكوتاً عنه فإن

كان كل منهما لو انفرد سكر فهو حرام قياسًا على المنصوص أو مسكوتًا عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز، قَالَ: وهنا مرتبة رابعة وهي ما لو خلط شيئين وأضاف إليهما دواء منع الإسكار فيجوز في المسكوت عنه ويكره في المنصوص، وما نقله عن أكثر الشافعية وجه نص الشافعي بما يوافقه فَقَالَ: ثبت نهى النَّبِيِّ ﷺ عن الخليطين فلا يجوز بحال، وعن مالك قَالَ: على ذلك أدركنا أهل العلم ببلدنا.

وَقَالَ الْحُطَّابِيُّ: ذهب إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب منهما مسكرًا جماعة عمل بظاهر الحديث، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وظاهر مذهب الشافعي وقالوا: من شرب الخليطين أثم من جهة واحدة فإن كان بعد الشدة أثم من جهتين، وخصّ الليث النهي بما إذا نبذا معا انتهى.

وجرى ابن حزم على عادته في الجمود فخصّ النهي عن الخليطين بخلط واحد من خمسة أشياء وهي: التمر والرطب والزهو والبسر والزبيب في أحدها أو في غيرها فأما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها لم يمنع كالتين والعسل مثلاً، ويرد عليه ما أخرجه أحمد في الأشربة من طريق المختار بن فلفل عن أنس رضي الله عنه قَالَ: نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن يجمع اثنين نبيدًا مما يبغى أحدهما على صاحبه.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: النهي عن الخليطين ظاهر في التحريم وهو قول جمهور فقهاء الأمصار، وعن مالك: يكره فقط وشذ من قَالَ: لا بأس به لأن كلاً منهما يحل منفردًا فلا يكره مجتمعًا، قَالَ: وهذه مخالفة للنص وقياس مع وجود الفارق فهو فاسد من وجهين ثم هو منتقض بجواز كل واحدة من الأختين منفردة وتحريمهما مجتمعتين.

قَالَ: وأعجب من ذلك تأويل من قَالَ منهم: إنَّ النهي إنما هو من باب السرف، قَالَ: وهذا تبديل لا تأويل، ويشهد بطلانه الأحاديث الصريحة، قَالَ: وتسمية الشراب إدامًا قول من ذهل عن الشرع واللغة والعرف، قَالَ: والذي يفهم من الأحاديث التعليل بخوف إسراع الشدة بالخلط، وعلى هذا يقتصر في النهي

12 - باب شُرْب اللَّبَنِ

عن الخلط على ما يؤثر فيه الإسراع، قَالَ: وأفرط بعض أصحابنا فمنع الخلط وإن لم يوجد العلة المذكورة ويلزمه أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل، وحكاها ابن العربي، عن مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ بن عبد الحكم وَقَالَ: إنه حمل النهي عن الخليطين من الأشربة على عمومها واستغربه هذا.

وَقَالَ الْعَيْنِي: وفي الحديث كراهة الجمع بين الإدامين، ولكن كراهة تنزيه لا تحريم واختلف في وجه النهي فقيل: لضيق العيش، وقيل: للسرف.

وَقَالَ المهلب: ولا يصح عن سيدنا رَسُول اللَّهِ ﷺ النهي عن خلط الأدم وإنما روي ذلك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أجل السرف، لأنه كان يمكن أن يأتدما بأحدهما ويرفع الآخر إلى مرة أخرى.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الأشربة، وكذا أَبُو داود فيه، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ في الوليمة، وابن ماجه في الأشربة.

12 - باب شُرْب اللَّبَنِ

(باب شُرْب اللَّبَنِ) وَضَعَ المصنّف هذه الترجمة للردّ على قول من زعم أنّ الكثير منه يسكر وهو ليس بشيء، قَالَ المهلب: شرب اللبن حلالاً بكتاب الله تعالى وليس قول من قَالَ إنّ الكثير منه يسكر بشيء.

وَقَالَ ابن المنير: أطال في هذه الترجمة ليردّ قول من زعم: إنّ اللبن يسكر كثيره فردّ ذلك بالنصوص وهو قول غير مستقيم، لأن اللبن لا يسكر بمجردة وإنما يتفق فيه ذلك نادراً لصفة تحدث فيه فحينئذ يحرم شربه إن علم ذهاب عقله به.

وَقَالَ غيره: قد زعم بعضهم أن بعض اللبن إذا طال العهد به وتغيّر صار يسكر وهذا بما يقع نادراً إن ثبت وقوعه ولا يلزم منه تأثيم شاربه، إلّا إن علم أنّ عقله يذهب به فشربه لذلك نعم قد يقع السكر باللبن إذا جعل فيه ما يصير باختلاطه معه مسكراً فيحرم، وقد أخرج سَعِيد بن منصور بسند صحيح عن ابن سيرين أنه سمع ابنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يسأل عن الأشربة، فَقَالَ: إن أهل كذا يتخذون من كذا وكذا خمراً حتى عدّ خمسة أشربة لم أحفظ منها إلّا العسل

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِعًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: 66].

والشعير واللبن، قَالَ: فكنت أهاب أن أحدث باللبن حتى أنبتت أنه بأرمينية يصنع شراب من اللبن لا يلبث صاحبه أن يصرع، واستدلّ بالآية المذكورة أول الباب: على أن الماء إذا تغير ثم طال مكثه حتى زال التغير بنفسه ورجع إلى ما كان عليه أنه يطهر بذلك وهذا في الكثير وبغير النجاسة من القليل متفق عليه، وأمّا القليل المتغير بالنجاسة ففيما إذا زال تغيره بنفسه خلاف هل يطهر؟ والمشهور عند المالكية يطهر وظاهر الاستدلال يقوّي القول بالتطهير لكن في الاستدلال به لذلك نظر، وقريب منه في البعد استدلال من استدللّ على طهارة المنى، وتقديره: أن اللبن خالط الفرث والدم ثم استحال فخرج خالصًا طاهرًا، وكذلك المنى ينصرف في الدم فيصير على غير صفة الدم فلا يكون نجسًا.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وفي نسخة: عَزَّ وَجَلَّ بالجر عطفًا على قوله: شرب اللبن ﴿مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِعًا لِلشَّارِبِينَ﴾، ووقع في أكثر النسخ: يخرج ﴿مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَمٍ﴾ هذا المقدار، وزاد في رواية أبي ذرٍّ: ﴿لَبْنَا خَالِصًا﴾، وفي رواية غيره: وقع تمام الآية، وقوله: (يخرج) ليس في القرآن والذي في القرآن: ﴿شَفِيفًا بَيْنَ بَطُونِهِ مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَمٍ﴾ [النحل: 66] وأمّا لفظ: (يخرج) فهو في الآية الأخرى من السورة: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلَفٌ أَلْوَنُهُ﴾ [النحل: 69]، والظاهر: أن زيادة لفظ: يخرج هنا ليست من البخاري بل هي ممن دونه، وبدون لفظ: يخرج، جرى الإسماعيلي وابن بطال وغيرهما، وهذه الآية صريحة في إحلال شرب ألبان الأنعام بجميع أنواعها لوقوع الامتنان به فيعم جميع ألبان الأنعام في حال حياتها، والفرث: بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثلثة هو ما يجتمع في الكرش.

وَقَالَ الْقَزَاز: هو ما ألقى من الكرش تقول: فرثت الشيء إذا أخرجته من وعائه وبعد خروجه يقال له: السرجين وزبل، وأخرج عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الدَّابَّةَ إِذَا أَكَلَتِ الْعَلْفَ وَاسْتَقَلَّ فِي كَرَشِهَا طَبَخَتْهُ فَكَانَ أَسْفَلُهُ فَرَثًا وَأَوْسَطُهُ لَبْنًا وَأَعْلَاهُ دَمًا وَالْكَبْدُ مَسْلُطَةٌ عَلَيْهِ فَتَقْسَمُ الدَّمُ وَتَجْرِي فِي الْعُرُوقِ وَتَجْرِي اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ وَيَبْقَى الْفَرَثُ فِي الْكَرْشِ وَحْدَهُ وَفِي ذَلِكَ عِبْرَةٌ لِمَنْ اعْتَبَرَ.

5603 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَقَدَحِ خَمْرٍ».

وقيل : يخلق اللبن وسطًا بين الفرث والدم يكتفانه وبينهما برزخ لا يبغي أحدهما عليه بلون ولا طعم ولا رائحة بل هو خالص من ذلك كله، وسئل شقيق عن الإخلاص فَقَالَ: تمييز العمل من العيوب كتمييز اللبن من بين فرث ودم.
(و) قوله: ﴿خَالِصًا﴾ أي: من حمرة الدم وقذارة الفرث وقوله: ﴿سَائِفًا لِلشَّرِيرِينَ﴾ أي: لذيدًا هنيئًا سهل المرور في الحلق. ويقال: كم يغصُّ أحد باللبن قط، ومن الأولى: للتبعض لأن اللبن بعض ما في البطون، والثانية: لابتداء الغاية.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عَبْدُ اللَّهِ بن عثمان المَرْوَزِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: أَنِّي) بضم الهمزة وكسر المثناة الفوقية (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ) بضم الهمزة على البناء للمفعول، أي: إلى بيت المقدس، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ليلة أسري به بالتنوين وعدمه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: حكى فيه تنوين ليلة والذي أعرفه في الرواية الإضافة.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بالأوجه له حيث قَالَ: إذا جاز الوجهان فإسناد هذا القائل معرفته إلى الإضافة تعمق في المفارقة الباردة فتفطن.

(بِقَدَحِ لَبَنٍ وَقَدَحِ خَمْرٍ) وفي رِوَايَةِ ابن عساكر: خمرًا، وزاد في أول كتاب الأشربة فنظر إليهما ثم أخذ اللبن فَقَالَ جبريل عليه السلام: الحمد لله الذي هداك الفطرة ولو أخذت الخمر غوت أمتك.

والحكمة في التخيير بين الخمر مع كونه حراما واللبن مع كونه حلالًا: إما أن الخمر حينئذ لم تكن حرمت، وإما أنها كانت من الجنة وخمر الجنة ليست بحرام. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النَّبِيَّ ﷺ لما أتى ليلة الإسراء بلبن

5604 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، سَمِعَ سُفْيَانَ، أَخْبَرَنَا سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْرًا، مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ، يُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، قَالَتْ: «شَكَ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ فَشَرِبَ»، فَكَانَ سُفْيَانُ رَبَّمَا قَالَ: «شَكَ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ» فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ، قَالَ: «هُوَ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ».

وخمر اختار اللبن وهو من أعظم نعم الله على عبده، وقد مضى الحديث في تفسير سورة الإسراء.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ نسبة إلى أحد أجداده حميد، وقد تكرر ذكره أنه (سَمِعَ سُفْيَانَ) هو ابن عيينة يقول: (أَخْبَرَنَا سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة، (أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْرًا) بضم العين وفتح الميم مصغراً (مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ) زوج العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (يُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها (قَالَتْ: شَكَ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ) بعرفة، (فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ) ﷺ (بِإِنَاءٍ)، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بِإِنَاءٍ (فِيهِ لَبَنٌ فَشَرِبَ) منه ﷺ قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: (فَكَانَ سُفْيَانُ) أَي: ابن عيينة (رَبَّمَا قَالَ: شَكَ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ: يوم عرفة، (فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ) ﷺ (أُمُّ الْفَضْلِ) أَي: بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ (فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ) بضم الواو وكسر القاف المشددة وبالفاء، يعني أن سُفْيَانَ ربما كان أرسل الحديث فلم يقل في الإسناد عن أُمِّ الْفَضْلِ، فإذا سئل عنه هل هو موصول أو مرسل؟ (قَالَ: «هُوَ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ»)) وهو في قوة قوله: هو موصول وهذا معنى قوله: وقف عليه، ووقع في رواية أَبِي ذَرٍّ: ووقف بزيادة واو ساكنة بعد الواو المضمومة، وفي رواية أخرى: أوقف بضم الهمزة وسكون الواو وكسر القاف من الإيقاف، وقد تقدم في الحج عن علي بن عبد الله بدون هذه الزيادة، وأغرب الدَّأُوْدِيُّ فَقَالَ: مخالفة بين الروایتين لأنه يجوز أن تقول أُمُّ الْفَضْلِ عن نفسها، فَأَرْسَلْتُ أُمُّ الْفَضْلِ، أَي: على سبيل التجريد.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: فِيهِ لَبَنٌ فَشَرِبَ، والحديث قد تقدم في الحج والصوم.

5605 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمَّرْتَهُ؟ وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عَوْدًا».

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد البلخي قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان، (وَأَبِي سُفْيَانَ) طلحة ابن نافع القرشي كذا رواه أكثر أصحاب الْأَعْمَشِ عنه، ورواه أَبُو معاوية، عن الْأَعْمَشِ، عن أَبِي صالح وجده أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وقد أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ من وجه آخر عن حفص بن غياث، عن الْأَعْمَشِ، عن أَبِي سُفْيَانَ، عن جابر، وعن أَبِي صالح، عن أَبِي هُرَيْرَةَ وهو شاذ والمحمفوظ عن جابر كما هنا.

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ) مصغر حمد هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وقيل: المنذر بن سعد الساعدي (بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ) ليس مخمرًا (مِنَ النَّقِيعِ) بفتح النون وكسر القاف وبالعين المهملة هو موضع بوادي العقيق وهو الذي حماه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لرعي الغنم، وقيل: إنه غير الحمى، وقد تقدم في كتاب الجمعة ذكر بقیع الخضومات فدلّ على التعدّد، وكان واديًا يجتمع فيه الماء، والماء الناقع هو المجتمع، وقيل: كانت تحمل فيه الأنية، وقيل: هو الباغ حكاة الْخَطَائِيّ، وعن الخليل: الوادي الذي يكون فيه الشجر.

وَقَالَ ابن التين: رواه أَبُو الحسن يعني القابسي بالموحدة، وكذا نقله الْقَاضِي عِيَّاض، عن أَبِي بحر سفيان بن العاص وهو تصحيف فإن البقيع: مقبرة المدينة، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الأكثر على النون وهو من ناحية العقيق على عشرين فرسخًا من المدينة.

(فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا) بفتح الهمزة وتشديد اللام بمعنى: هَلَا (خَمَّرْتَهُ) بالخاء المعجمة وتشديد الميم، أي: غطيته ومنه خمار المرأة لأنه يسترها (وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ) بفتح الفوقية وضم الراء قاله الأصمعي وهو رواية الجمهور وأجاز أَبُو عُبَيْدٍ كسر الراء وهو مأخوذ من العرض.

(عَلَيْهِ عَوْدًا) والمعنى: إن لم تغطه فلا أقل من أن تجعل العود عليه بالعرض أي: تمده عرضًا لا طولًا.

5606 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ، يَذْكُرُ ، - أَرَاهُ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : جَاءَ أَبُو حَمِيدٍ ، رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، مِنَ النَّقِيعِ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ،

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَأُظِنُّ السَّرْفَ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِعَرَضِ الْعُودَانِ تَعَاطِي التَّغْطِيَةِ إِذَا عَرَضَ تَقْتَرَنَ بِالتَّسْمِيَةِ ، فَيَكُونُ الْعَرَضُ عَلَامَةً عَلَى التَّسْمِيَةِ فَيَمْتَنَعُ الشَّيَاطِينُ مِنَ الدَّنُو مِنْهُ .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : وَمِنْ فَوَائِدِهِ :

صِيَانَتُهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَكْشِفُ الْغَطَاءَ .

وَمِنَ الْوَبَاءِ الَّذِي يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فِي لَيْلَةٍ مِنَ السَّنَةِ .

وَمِنَ النَّجَاسَةِ وَالْمَقْدَرَاتِ وَفِي الْهَامَةِ وَالْحَشَرَاتِ وَنَحْوَهُمَا .

وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَحْدَهُ ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَسْقَى ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَسْقِيكَ نَبِيذًا ، قَالَ : « بَلَى » فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَسْعَى فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلَا خَمَرَتَهُ » الْحَدِيثُ .

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَبُو حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ لَيْسَ مَخْمَرًا ، الْحَدِيثُ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قِصَّةَ اللَّبَنِ كَانَتْ لِأَبِي حَمِيدٍ وَأَنَّ جَابِرًا حَضَرَهَا ، وَأَنَّ قِصَّةَ النَّبِيذِ حَمَلَهَا جَابِرٌ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ وَأَبَهُمْ أَبُو حَمِيدٍ صَاحِبُهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَبُو حَمِيدٍ رَاوِيَهَا أَبَهُمْ نَفْسَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ .

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ : بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَشْرِبَةِ أَيْضًا .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بَضَمَ الْعَيْنَ قَالَ : (حَدَّثَنَا أَبِي) حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ : (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ ، (قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ) ذَكَرَ (يَذْكُرُ ، - أَرَاهُ -) بَضَمَ الْهَمْزَةَ ، أَيْ : أَظَنَّهُ (عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : جَاءَ أَبُو حَمِيدٍ ، رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، مِنَ النَّقِيعِ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) غَيْرَ مَخْمَرٍ ،

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا خَمَرْتُهُ، وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا» وَحَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

5607 - حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «مَرَرْنَا بِرَاعٍ وَقَدْ عَطَشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَحَلَبْتُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ فِي

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا خَمَرْتُهُ، وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا») أَي: عَرَضًا لَا طَوْلًا. (وَحَدَّثَنِي) أَي: قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (أَبُو سُفْيَانَ) طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ، (عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا) الْحَدِيثُ وَهَذَا طَرِيقٌ آخَرُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْمَحْفُوظُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَحْمُودٌ) هُوَ ابْنُ غِيلَانَ قَالَ: (أَخْبَرَنَا النَّضْرُ) بَفَتْحِ النُّونِ وَسَكُونِ الضَّاءِ الْمَعْجَمَةُ هُوَ ابْنُ شَمِيلٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) وَهُوَ عَمْرُو السَّبَّيْعِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ) أَي: ابْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ) لَمَّا هَاجَرَ مِنْهَا إِلَى الْمَدِينَةِ، (وَأَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَعَهُ) الْوَائِي فِي الْحَالِ وَكَذَا الْوَائِي فِي قَوْلِهِ: وَقَدْ عَطَشَ (قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَرَرْنَا) فِي طَرِيقِنَا (بِرَاعٍ) وَقَدْ عَطَشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَحَلَبْتُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْهَجْرَةِ وَأَوَّلُهُ أَنْ عَازِبًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَاعَ رَحْلًا لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَأَلَهُ عَنْ قَصْتِهِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْهَجْرَةِ وَفِيهِ، فَأَمَرَتْ الرَّاعِي فَحَلَبَ فَيَكُونُ نِسْبَةُ الْحَلَبِ لِنَفْسِهِ هُنَا مُجَازِيَةً.

(كُثْبَةً) بَضْمُ الْكَافِ وَسَكُونُ الْمَثَلَةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ، قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّبَنِ أَوْ التَّمْرِ.

وَقَالَ الْخَلِيلُ: كُلُّ قَلِيلٍ جَمَعْتَهُ فَهُوَ كُثْبَةٌ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: هِيَ مِنَ اللَّبَنِ مَلَأَ الْقَدَحَ، وَقِيلَ: قَدَرُ حَلْبَةٍ تَامَةٍ (مِنْ لَبَنٍ فِي

قَدَحَ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيْتُ، وَأَتَانَا سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ عَلَى فَرَسٍ قَدَعَا عَلَيْهِ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ سُرَاقَةُ أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْهِ وَأَنْ يَرْجِعَ، فَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ».

5608 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الصَّدَقَةُ اللَّفْحَةُ الصَّفِيُّ

قَدَحَ، فَشَرِبَ) ﷺ (حَتَّى رَضِيْتُ) أَي: عَلِمْتُ أَنَّهُ شَبِعَ، وَأَحْسَنَ الْأَجُوبَةَ فِي شَرَبِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ اللَّبَنِ مَعَ كَوْنِ الرَّاعِي أَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْغَنَمَ لغيره أَنَّهُ كَانَ فِي عَرَفِهِمُ التَّسَامُحَ بِذَلِكَ أَوْ كَانَ صَاحِبُهَا أَذِنَ لِلرَّاعِي أَنْ يَسْقِي مِنْ يَمْرِ بِهِ إِذَا التَّمَسَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَقِيلَ: إِنَّ صَاحِبَهُ كَانَ حَرِييًّا أَوْ كَانَ صَدِيقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ صَدِيقَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحِبُّ شَرْبَهُمَا.

(وَأَتَانَا سُرَاقَةُ) بضم السين المهملة وتخفيف الراء وبالقاف (ابْنُ جُعْشَمٍ) بضم الجيم وسكون العين المهملة وضم الشين المعجمة الكنانية بالنونين المدلجتي أسلم آخرًا وحسن إسلامه، وجعشم جده وهو سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جَعْشَمٍ (عَلَى فَرَسٍ قَدَعَا عَلَيْهِ) أَي: فَأَرَادَ أَنْ يَدْعُو عَلَيْهِ ﷺ (فَطَلَبَ إِلَيْهِ سُرَاقَةُ أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْهِ وَأَنْ يَرْجِعَ، فَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ) أَي: فَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الدَّعَاءَ عَلَيْهِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي بَابِ هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ.

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: (فَحَلَبْتُ كَثْبَةً مِنْ لَبَنٍ فِي قَدَحٍ فَشَرِبَ).

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ الْحَمَصِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بِالزَّيِّ وَالنُّونِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي: ابْنِ هَرْمَزٍ الْأَعْرَجِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نِعْمَ الصَّدَقَةُ اللَّفْحَةُ) بِكسر اللام ويجوز فتحها وسكون القاف وبالحاء المهملة قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هِيَ الْحُلُوبُ مِنَ النَّاقَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هِيَ الَّتِي قَرُبَ عَهْدُهَا بِالْوِلَادَةِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَأَظْهَرُ.

(الصَّفِيُّ) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَكسر الفاء وتشديد الياء فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ وَمَعْنَاهُ: الْمَخْتَارُ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هِيَ الْكَثِيرَةُ مِنَ اللَّبَنِ، وَفَعِيلٌ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُ.

مِنْحَةً، وَالشَّاهُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرُوحُ بِآخَرٍ.

5609 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا».

5610 - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ:

(مِنْحَةً) بكسر الميم وسكون النون وهي العطية نصب على التمييز نحو: نعم الزاد زاد أهلك زادًا وهي التي تعطيها غيرك لتحلبها ثم يردّها عليك (تَغْدُو) من الغدو وهو أول النهار (بِإِنَاءٍ)، من اللبن (وَتَرُوحُ) من الرواح وهو آخر النهار (بِآخَرٍ)، وهذه كناية عن كثرة اللبن وإشارة إلى أن المستعير لا يستأصل لبنها، وقد مضى الحديث في العارية في باب: فضل المنيحة.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَمْرٍو، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عتبة بن مسعود، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ منه.

(وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا»): بفتحيتين بيان لعلّة المضمضة منه، وقد أخرجَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ من طريق عقيل عن ابن شهاب بصيغة الأمر تمضمضوا في اللبن، وقد مضى الحديث في كتاب الوضوء في باب: هل يمضمض من اللبن. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ) بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء الهروي، وصله أَبُو عَوَانَةَ والإسماعيلي والطَّبْرَانِيُّ في الصغير من طريقه، فَقَالَ الإسماعيلي: أَخْبَرَنَا أَبُو حَاتِمٍ مَكِّي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَمْرٍو مَوْسَى بْنُ عَبَّاسٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ السلمي، نا محمد بن عقيل، نا حفص بن عُبَيْدِ اللَّهِ، نا ابن طهمان به، ورواه أَبُو نَعِيمٍ أَيْضًا: نا أَبُو بَكْرٍ الْآجَرِيُّ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ الطيالسي، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ، نا حفص بن عُبَيْدِ اللَّهِ، نا ابن طهمان.

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَتْ إِلَى السُّدْرَةِ، فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النَّيْلُ وَالْفُرَاتُ،

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَوَقَعَ لَنَا بَعْلُو فِي غَرَائِبِ شُعْبَةَ لابن مندة.

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ بْنَ طَهْمَانَ تَفَرَّدَ بِهِ حِفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النِّسَابُورِيِّ عَنْهُ.

(عَنْ شُعْبَةَ) أَي: ابْنِ الْحِجَااجِ، (عَنْ قَتَادَةَ) أَي: ابْنِ دَعَامَةَ السَّدُوسِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رُفِعَتْ إِلَى السُّدْرَةِ) فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ: بَضَمَ الرَّاءَ وَكَسَرَ الْفَاءَ وَفَتَحَ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونَ الْمُثَنَاءَ الْفَوْقِيَّةَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَإِلَى تَشْدِيدِ الْيَاءِ وَالسُّدْرَةَ مَرْفُوعَ بَقُولِهِ: رَفَعْتَ.

وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ: دَفَعْتَ بَدَالِ بَدَلِ الرَّاءِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ وَبَضَمَ الْمُثَنَاءَ وَإِلَى بِالسَّكُونِ عَلَى أَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ، وَالْمُرَادُ: سُدْرَةُ الْمُنْتَهَى، وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَ الْمَلَائِكَةِ يَنْتَهِي إِلَيْهَا وَلَمْ يَجَاوِزْهَا أَحَدٌ إِلَّا سَيِّدُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَشَرَفَ وَكَرَّمَ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِيَتْ بِذَلِكَ لَكُونِهَا يَنْتَهِي إِلَيْهَا مَا يَهْبِطُ مِنْ فَوْقِهَا وَمَا يَصْعَدُ مِنْ تَحْتِهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْنَى الرِّفْعِ تَقْرِيبُ الشَّيْءِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ سُدْرَةَ الْمُنْتَهَى اسْتَبَيَّنَتْ لَهُ بِنَعْوَتِهَا كُلَّ الاسْتِبَانَةِ حَتَّى اطَّلَعَ عَلَيْهَا كُلُّ الْاطَّلَاعِ بِمِثَابَةِ الشَّيْءِ الْمُقَرَّبِ إِلَيْهِ.

(فَإِذَا) كَلِمَةٌ مَفْاجَأَةٌ (أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النَّيْلُ) هُوَ نَهْرُ مِصْرَ (وَالْفُرَاتُ) بَضَمَ الْفَاءَ وَبِالْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ الْمَجْرُورَةَ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هُوَ نَهْرُ بَغْدَادَ.

وَتَعَقِبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بِالْفُرَاتِ نَهْرَ الْكُوفَةِ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَأَصْلُهُ مِنْ أَطْرَافِ أَرْمِينِيَّةٍ يَأْتِي وَيَمُرُّ بِأَرْضٍ مِلْطِيَّةٍ عَلَى مَسِيرَةِ مِائَتَيْنِ مِنْهَا، ثُمَّ عَلَى سَمِيسَاطٍ وَقَلْعَةِ الرُّومِ وَالْبِيرَةِ وَجَسْرٍ مَنِيجٍ وَبِالسَّوْدِ وَبِالْقَلْعَةِ جَعْبَرٍ وَالرَّقَةِ وَالرَّحْبَةِ وَفَرْقِيسَا وَعَانَهُ وَالْحَدِيثَةَ وَهَيْتَ وَالْأَنْبَارَ، ثُمَّ يَمُرُّ بِالطُّفُوفِ، ثُمَّ بِالْحَلَةِ، ثُمَّ بِالْكُوفَةِ وَيَنْتَهِي إِلَى الْبَطَايِحِ وَيَصُبُّ فِي الْبَحْرِ الشَّرْقِيِّ.

وَأَمَّا نَهْرُ بَغْدَادَ فَهُوَ دَجْلَةٌ يَخْرُجُ مِنْ أَصْلِ جَبَلٍ بِقَرَبِ أَمْدَ، ثُمَّ يَمْتَدُّ إِلَى

وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ: فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، فَأُتِيَتْ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ أَنْتَ وَأُمَّتُكَ»

ميفارقين، ثم إلى حصن كيفا، ثم إلى جزيرة ابن عمر، ثم إلى الموصل وينصب فيه الزابان ومنهما يعظم، ثم إلى بغداد، ثم إلى واسط، ثم إلى البصرة، ثم ينصب في بحر فارس.

(وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ: فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ) وهما فيما قاله مقاتل: السلسيل والكوثر، والظاهران: النيل والفرات يخرجان من أصلها ثم يسيران حيث أراد الله، ثم يخرجان من الأرض ويسيران فيها وهذا لا يمنعه شرع ولا عقل وهو ظاهر الحديث فوجب المصير إليه كذا ذكر الإمام القسطلاني.

(فَأُتِيَتْ) بفاء وهمزة مضمومة على البناء للمفعول، وفي رواية أبي الوقت: وأتيت بواو بدل الفاء (بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ) ومفهوم العدد لا اعتبار له فلا منافاة بين قوله: ثلاثة أقداح، وقوله في السابق: قدحان، وأيضاً فالقدحان قبل رفعه إلى السدرة وهي في بيت المقدس والثلاثة بعده وهو عند السدرة: (قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ) يجوز في قدح الرفع والجر أما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدها قدح فيه لبن وأما الجر فعلى أنه بيان لقوله: بثلاثة أقداح وكذلك الكلام في قوله: (وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ) أي: علامة الإسلام والاستقامة.

(أَنْتَ) تأكيد لضمير أصبت (وَأُمَّتُكَ) أي: ولتصب أمتك، وإعرابه كإعراب قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35] تقديره: ولتسكن زوجك.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: ذَكَرَ السَّرَفِيُّ عَدُولَهُ عَنِ الْخَمْرِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي عَدُولِهِ عَنِ الْعَسَلِ، وَظَاهِرُهُ تَفْضِيلُ اللَّبَنِ عَلَى الْعَسَلِ، وَلَعَلَّ السَّرَفِيَّ ذَلِكَ كَوْنُ اللَّبَنِ أَنْفَعُ وَبِهِ يَنْشُرُ الْعَظْمَ وَيَنْبِتُ اللَّحْمَ وَهُوَ بِمَجَرَّدِهِ قَوْتُ وَلَيْسَ مِنَ الطِّيبَاتِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي السَّرَفِ بَوَجْهِ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الزَّهْدِ، وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَرَعِ بَوَجْهِ وَالْعَسَلِ وَإِنْ كَانَ حَلَالًا طَيِّبًا لَكِنَّهُ مِنَ الْمُسْتَلَذَاتِ الَّتِي قَدْ يَخْشَى عَلَى صَاحِبِهَا أَنْ يَنْدَرِجَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: 20] وأما اللبن فلا

قَالَ هِشَامٌ، وَسَعِيدٌ، وَهَمَّامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صُعْصُعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْأَنْهَارِ نَحْوُهُ. وَلَمْ يَذْكُرُوا: «ثَلَاثَةُ أَقْدَاحٍ».

شبهة فيه، وأما ما ورد في حبه ﷺ للعسل فعلى وجه الاقتصاد في تناوله لا أنه جعله ديدناً والنبي ﷺ مشرّع يفعل ما يجوز للبيان.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّرَفُ فِيهِ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْإِسْرَاءِ أَنَّهُ ﷺ عَطَشَ فَاتَى بِالْأَقْدَاحِ فَاتَّرَ اللَّبَنُ دُونَ غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ حَصُولِ حَاجَةٍ دُونَ الْخَمْرِ وَالْعَسَلِ، فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ فِي إِثَارِ اللَّبَنِ، وَصَادَفَ مَعَ ذَلِكَ رَجَحَانُهُ عَلَيْهِمَا مِنْ عِدَّةِ جِهَاتٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْخَمْرِ: غَوَتْ أَمْتُكَ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ الْخَمْرَ يَنْشَأُ عَنْهَا الْغَيِّ وَلَا يَخْتَصُ ذَلِكَ بِقَدَرٍ مَعَيَّنٍ مِنْهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْ عَرْضِ الْآيَةِ عَلَيْهِ ﷺ إِرَادَةُ إِظْهَارِ التَّيْسِيرِ عَلَيْهِ وَإِشَارَةً إِلَى تَفْوِيضِ الْأُمُورِ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَالَ هِشَامٌ) هُوَ الدِّسْتَوَائِيُّ، (وَسَعِيدٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، (وَهَمَّامٌ) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْأُولَى هُوَ يَحْيَى كُلْهَمِ (عَنْ قَتَادَةَ) أَي: ابْنُ دَعَامَةَ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صُعْصُعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْأَنْهَارِ نَحْوُهُ) أَي: نَحْوُ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ يَرِيدُ: أَنَّهُمْ تَوَافَقُوا فِي الْمَتْنِ عَلَى ذِكْرِ الْأَنْهَارِ وَزَادُوا قِصَّةَ الْإِسْرَاءِ بِطَوَّلِهَا وَلَيْسَتْ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ هَذِهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَتِهِمْ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ: سَدْرَةُ الْمُنْتَهَى فَإِذَا نَبَقَهَا كَأَنَّهُ قَلَالٌ هَجَرَ وَوَرَقَهَا كَأَنَّهُ آذَانُ الْفِيلَةِ فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ وَاقْتَصَرَ سَعِيدٌ عَلَى (فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ).

(وَلَمْ يَذْكُرُوا: «ثَلَاثَةُ أَقْدَاحٍ») أَي: لَمْ يَذْكُرْ هَؤُلَاءِ فِي رِوَايَتِهِمْ ثَلَاثَةَ أَقْدَاحٍ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيَّيْنِ: وَلَمْ يَذْكُرْ ثَلَاثَةَ أَقْدَاحٍ بِالْإِفْرَادِ، وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذِكْرُ الْأَقْدَاحِ فِي رِوَايَةِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَقْدَاحٍ فِي رِوَايَةِ هَدْبَةَ عَنْ هَمَامٍ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ، ثُمَّ أَتَيْتْ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْغَيِّ ذِكْرَ لَفْظِ الْأَقْدَاحِ بِخُصُوصِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رِوَايَةُ الْكُشْمِينِيَّيْنِ هِيَ الصَّحِيحَةُ وَيَكُونُ فَاعِلٌ لَمْ يَذْكُرْ هِشَامٌ الدِّسْتَوَائِيُّ، فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ وَهَشَامٍ

13 - باب اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ

5611 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَا لَا مِنْ نَحْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ،

جميعاً عن فتادة بطوله وليس له ذكر الآنية أصلاً، لكن أخرج مسلم من رواية عبد الأعلى عن هشام وفيه: ثم أتيت بإناءين: أحدهما: خمر، والآخر: لبن فعرضاً عليّ، ثم أخرج من طريق معاذ بن هشام، عَنْ أَبِيهِ نحوه ولم يسق لفظه، وقد ساقه النسائي من رواية يَحْيَى القُطَان، عن هشام وليس فيه ذكر الآنية أصلاً، فوضح من هذا أنّ رواية همام فيها ذكر ثلاثة، وإن كان لم يصرّح بلفظ العدد ولا وصف الظرف، ورواية سَعِيد فيها ذكر إناء فقط، ورواية هشام ليس فيها ذكر شيء أصلاً.

وقد رجّح الإسماعيلي رواية إناءين، فَقَالَ عقب حديث شُعْبَةَ هنا: هذا حديث شُعْبَةَ، وحديث الزُّهْرِيِّ، عن سَعِيد بن المسيّب، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور أوّل الباب أصحّ إسناداً من هذا وأولى من هذا كذا قَالَ مع أنه أخرج حديث همام، عن جماعة، عن هدمّة عنه كما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ سواء والزيادة من الْحَافِظ مقبولة، وقد توبع وذكر إناءين لا ينفي الثالث مع أنه تقدم في الكلام على حديث الإسراء: أنّ عرض الآنية على النَّبِيِّ ﷺ وقع مرتين قبل المعراج وهو بيت المقدس وبعده وهو عند سدره المتهى.

13 - باب اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ

(باب اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ) أي: طلب الماء العذب يعني: الحلو.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) أي: ابن قعنب القعنبي الحارثي أحد الأعلام، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن أبي طلحة، (أَنَّهُ سَمِعَ) عمه (أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ) زيد الأنصاري (أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَا لَا) نصب على التمييز (مِنْ نَحْلٍ) للبيان.

(وَكَانَ أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ) برفع الراء اسم كان وأحبّ نصب خبرها أو

وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] وَإِنَّ أَحَبَّ مَا لِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءٌ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ، أَوْ رَايِحٌ - شَكَّ عَبْدُ اللَّهِ - وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ

أحب اسمها وبيرحا خبرها، وحا بالهمز والمد، وفي رواية أبي ذرٍّ: بالقصر، واختلف في فتح الموحدة وكسرها وهل بعدها همزة ساكنة أو تحتية وغير ذلك مما سبق في الزكاة، وفي الفائق: أنها فعيلاء من البراح وهي: الأرض الظاهرة. (وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَ الْمَسْجِدِ) وفي رواية أبي ذرٍّ: مستقبل المسجد كما في الزكاة، (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ) بالجر صفة للمجرور.

(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: (يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾) أي: لن تكونوا أبراراً محسنين (﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾) وَإِنَّ أَحَبَّ مَا لِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءٌ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا) أي: خيرها (وَذُخْرَهَا) بضم الذال المعجمة وسكون الخاء المعجمة، أي: أقدمها فأدخرها لأجدها (عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخْ» بفتح الموحدة وبالخاء المعجمة كلمة تقال عند المدح والرضى بالشئ يقولها المتعجب من الشئ وتكرر للمبالغة فيقال: بَخْ بَخْ فَإِنْ وَصَلَتْ خَفَّتْ وَنَوْنَتْ وَرَبِمَا تَشَدَّدَتْ.

(ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ) بالموحدة، أي: ذو ربح، (أَوْ رَايِحٌ) بالتحية بدل الموحدة من الرواح نقيض الغدو، أي: قريب الفائدة يصل نفعه إلى صاحبه.

(شَكَّ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسلمة القعني، (وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ) فَإِنْ أَفْضَلَ الْبِرَّ مَا أَوْلَى الْأَقْرَبَاءِ.

(فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ) برفع اللام ذلك (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ

فِي أَقَارِبِهِ وَفِي بَنِي عَمِّهِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ، وَيَخْيَى بْنُ يَخْيَى: «رَأَيْتُ».

فِي أَقَارِبِهِ وَفِي بَنِي عَمِّهِ) من باب عطف الخاص على العام (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك بن أنس.

(وَيَخْيَى بْنُ يَخْيَى) أَبُو زكريا النميمي الحنظلي. («رَأَيْتُ») بآلئاء من الرواح، وقد تقدّمت رواية إسماعيل مصرّحاً فيها بالتحديث في تفسير سورة آل عمران، ورواية يَخْيَى كذلك في الوكالة.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: وكان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب وذلك لأنه ﷺ كان يستعذب الماء، وقد ورد في خصوص هذا اللفظ وهو استعذاب الماء حديث عائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يستعذب له الماء من بيوت السقيا.

والسقيا: بضم المهملة وبالقاف بعدها تحتانية قَالَ قُتَيْبَةُ: هي عين بينها وبين المدينة يومان هكذا أَخْرَجَهُ أَبُو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد، وصححه الحاكم.

وفي قصة أبي الهيثم بن التيهان: أن امرأته قالت لِلنَّبِيِّ ﷺ لما جاءهم يسأل عن أبي الهيثم: ذهب يستعذب لنا في الماء هو عند مسلم.

وذكر الواقدي من حديث سلمى امرأة أبي رافع كان أَبُو أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين نزل عنده النَّبِيُّ ﷺ يستعذب له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم كان أنس وهند وحارثة ابنا أسماء يحملون الماء إلى بيوت نسائه ﷺ من بيوت السقيا، وكان رباح الأسود عبده يستقي له من بئر عُرْس مرة ومن بيوت السقيا مرة.

قَالَ ابن بطال: استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدخل في الترف المذموم بخلاف تطيب الماء بالمسك ونحوه، فقد كرهه مالك لما فيه من السرف، وأمّا شرب الماء الحلو وطلبه فمباح قد فعله الصالحون وليس في شرب الماء الملح فضيلة، قَالَ: وفيه دلالة على أنّ استطابة الأطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير وقد ثبت أن قوله تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: 87] نزل في الذين أرادوا الامتناع من لذيق المطاعم قَالَ: ولو

14 - بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ

5612 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

كَانَ مِمَّا لَا يَرِيدُ اللَّهُ تَنَاوُلَهَا مَا أَمْتَنَ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ بَلْ نَهَاهُ عَنْ تَحْرِيمِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مِنْهُمْ تَنَاوُلَهَا لِيَقَابِلُوا نِعْمَتَهُ بِهَا عَلَيْهِمْ بِالشُّكْرِ لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ نِعْمَةً لَا يَكْفِيهَا شُكْرُهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: أَمَا أَنْ اسْتَعَذَابَ الْمَاءَ لَا يَنَافِي الزَّهْدَ وَالْوَرَعَ فَوَاضِحٌ، وَأَمَا الِاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ عَلَى لَذِيذِ الْأَطْعِمَةِ فَبَعِيدٌ.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي جَوَازِ شُرْبِ الْمَاءِ مِنَ الْبُسْتَانِ لِغَيْرِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الْمَأْذُونُ لَهُ فِي الدُّخُولِ فِيهِ لَا شَكَّ فِيهِ، وَأَمَا غَيْرُهُ فَلَمَّا اقْتَضَاهُ الْعَرَفُ مِنَ الْمَسَامَحَةِ بِذَلِكَ وَثُبُوتُ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ فِيهِ نَظَرٌ، وَحَدِيثُ الْبَابِ سَبَقَ فِي الزَّكَاةِ وَالْوَصَايَا وَالْوَكَاةِ وَالتَّفْسِيرِ.
وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

14 - بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ

(بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ) الشُّوبُ بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ، أَيْ: خَلْطُ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ كَذَا فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ بِهِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: شُرْبُ بَضْمِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالرَّاءِ السَّاكِنَةِ بَدَلِ الْوَاوِ، أَيْ: شُرْبُ اللَّبَنِ مَمْزُوجًا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ كَسْرًا لِحَرَارَتِهِ عَقِبَ حَلْبِهِ مَعَ شِدَّةِ حَرِّ الْقَطْرِ فَإِنَّ تِلْكَ الْبِلَادَ فِي الْغَالِبِ تَكُونُ حَارَّةً فَكَانُوا يَكْسِرُونَ حَرَّ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ، وَإِنَّمَا قِيدهُ بِالشُّرْبِ لِلِاحْتِرَازِ عَنِ الْخَلْطِ عِنْدَ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ غَشٌّ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: مَقْصُودُ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْخَلِيطَيْنِ وَهُوَ يُؤَدِّي مَا تَقَدَّمَ مِنْ فَائِدَةِ تَقْيِيدِهِ الْخَلِيطَيْنِ بِالْمَسْكِرِ، أَيْ: إِنَّمَا يَنْهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جِنْسٍ مَا يَسْكُرُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ الْمَرْوَزِيَّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أَيْ: ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمَرْوَزِيَّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ

قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، وَأَتَى دَارَهُ، فَحَلَبْتُ شَاةً، فَشُبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبُثْرِ، فَتَنَاوَلَ الْقَدَحَ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ».

ابن مسلم أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، وَأَتَى دَارَهُ) أي: دار أنس والواو فيه للحال، أي: رآه حين أتى داره، وقد تقدم في الهبة من طريق أبي طوالة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: أَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في دارنا هذه فاستسقى فحلبننا شاة لنا.

(فَحَلَبْتُ شَاةً) عَيَّنَ في هذه الرواية أنه هو الذي باشر الحلب (فَشُبْتُ) بضم المعجمة، أي: خلطت كذا في رِوَايَةِ الأكثر من الشرب بلفظ المتكلم، ووقع في رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: شِيبَ بكسر المعجمة بعدها تحتية على البناء للمفعول.

(لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) اللبن الذي حلبته بماء (مِنَ الْبُثْرِ) ليبرد، (فَتَنَاوَلَ) ﷺ (الْقَدَحَ فَشَرِبَ) منه، (وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ)، وفي رِوَايَةِ أَبِي طَوَالَةَ، عن يُونُسَ التي تقدمت في الهبة وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تجاهه، وتقدم في الشرب من طريق شعيب، عن الزُّهْرِيِّ في هذا الحديث، فَقَالَ عمر: وخاف أن يعطيه الأعرابي أعطى أبا بكر، وفي رِوَايَةِ أَبِي طَوَالَةَ: فَقَالَ عمر هذا أَبُو بَكْرٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ وغيره: كانت العادة جارية لملوك الجاهلية ورؤسائهم بتقديم الأيمن في الشرب حتى قَالَ عَمْرُو بْنُ كُلثُومٍ في قصيدة له:

وكان الكأس مجراها اليمين

فخشي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لذلك أن يقدم الأعرابي على أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الشرب فنبه عليه، لأنه احتمال عنده أن النَّبِيَّ ﷺ يؤثر تقديم أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيصير السنة تقديم الأفضل في الشرب على الأيمن.

(فَأَعْطَى) ﷺ (الْأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ) أي: اللبن الذي فضل منه بعد شربه، (ثُمَّ قَالَ) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عن الكُشْمِينِيِّ: وَقَالَ بِالْوَاوِ بَدَلَ ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ» بالنصب على تقدير قدموا أو أعطوا، ويجوز الرفع على تقدير الأيمن مقدم، واستنبط بعضهم من تكرار الأيمن أن السنة إعطاء من على اليمين ثم الذي

عليه وهلمَّ جرًّا، فيلزم منه أن يكون عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصورة التي وردت في هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعده، لكن الظاهر من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إيثاره أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتقديمه عليه.

وفي رِوَايَةِ أَبِي طَوَالَةَ: الأيمنون الأيمنون، وتقديره: الأيمنون مقدمون أو يقدّم الأيمنون. فقد بيّن النَّبِيُّ ﷺ بفعله وقوله أن تلك العادة لم تغيّرْها السنة وأنها مستمرة، وأن الأيمن مقدم على الأفضل في ذلك، ولا يلزم من ذلك حطّ رتبة الأفضل وكان ذلك لفضل اليمين على اليسار، ومن زعم: أن الأعرابي المذكور في الحديث هو خالد بن الوليد فقد وهم لأنه لا يقال لمثل خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعرابي، ووقع عند الطَّبْرَانِيِّ من حديث عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي حَبِيبَةَ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في مسجد قبا، فجتت فجلست عن يمينه وجلس أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن يساره، ثم دعا بشراب فشرب وناولني عن يمينه، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ لَكِنَهُ لَمْ يَسْمِ الصَّحَابِي وَلَا يُمْكِنُ تَفْسِيرُ الْمُبْهَمِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ أَيْضًا، لِأَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ بَقْبَا وَتِلْكَ فِي دَارِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَيْضًا فَهُوَ أَنْصَارِي فَلَا يُقَالُ لَهُ أَعْرَابِي كَمَا فِي حَقِّ خَالِدِ ابْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن فوائد الحديث غير ما ذكر أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا يتنحى عنه لمجيء من هو أولى منه بالجلوس في ذلك المجلس، بل يجلس الآتي حيث انتهى به المجلس، لكن إن أثره السابق جاز، وأن من استحق شيئًا لم يدفع عنه إلّا بإذنه كبيرًا كان أو صغيرًا إذا كان ممن يجوز إذنه.

ومنها أَيْضًا: أن الجلساء شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا اللزوم للإجماع على أن المطالبة بذلك لا تجب قاله ابن عبد البر ومحلّه إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه فإن كان فالتصرف في ذلك له.

ومنها: دخول الكبير بيت خادمه وصاحبه ولو كان صغير السن وتناوله مما عندهم من طعام وشراب من غير بحث.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في كتاب الهبة ولكن من رواية أَبِي طَوَالَةَ.

5613 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ.....

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي الجعفي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عبد الملك بن عمرو العقدي بفتحيتين قَالَ: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بقاء مضمومة آخره حاء مهملة وبضم السين مصغراً العدوي مولا هم المدني، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ) الْأَنْصَارِيِّ قاضي المدينة، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) قيل: إنه أَبُو الهيثم ابن التيهان الْأَنْصَارِيُّ، وقد ذكر الواقدي من حديث الهيثم بن نصر الأسلمي قَالَ: خدمت النَّبِيَّ ﷺ ولزمت بابه فكنت آتية بالماء من بئر جاشم وهي بئر أَبِي الهيثم بن التيهان، فكان ماؤها طيباً، ولقد دخل يوماً صائفاً ومعه أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَبِي الهيثم، فَقَالَ: هل من ماء بارد فأناؤه بِشَجْبٍ فيه ماء كأنه الثلج فصَبَّ منه على لبن عزر له وسقاه، ثم قَالَ له: إِنَّ لَنَا عَرِيْشًا بَارِدًا فَقِيلَ فِيهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَنَا فَدَخَلَهُ وَأَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَتَى أَبُو الهيثم بِالْوَلَوَانِ مِنَ الرطب، الحديث.

والشجب: بفتح المعجمة وسكون الجيم ثم موحدة يتخذ من شَنَّةٍ تقطع ويخرز رأسها.

(وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ) وهو أَبُو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ لَهُ) أَي: للرجل الْأَنْصَارِيِّ الذي دخل عليه (النَّبِيُّ ﷺ) زاد في رِوَايَةِ الإسماعيلي: من قبل هذا وإلى جانبه ماء في رَكِيٍّ وهو بفتح الراء وكسر الكاف بعدها ياء مشددة: البئر المطوية، وزاد في رِوَايَةٍ ستأتي بعد خمسة أبواب، فسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وصاحبه فرد الرجل عليهما السلام.

(إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ) بفتح الشين المعجمة وتشديد النون وهي: القرية الخلقة.

وَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: هي التي زال شعرها من البلى بكسر الموحدة من كثرة

وَلَا كَرَعْنَا»

الاستعمال، قَالَ المهلب: الحكمة في طلب الماء البائت أنه يكون أبرد وأصفى.
وأما مزج اللبن بالماء فلعل ذلك كان في يوم حار كما وقع في قصة أبي بكر
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع الراعي فالقصتان مختلفتان، فصنيع أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
ذلك باللبن لشدة الحر، وصنيع الأنصاريّ لأنه أراد أن لا يسقي النَّبِيَّ ﷺ ماء
صرفًا، فأراد أن يضيف إليه اللبن فأحضر له ما طلب منه وزاد عليه من جنس
جرت عادته ﷺ بالرغبة فيه، ويؤيد هذا ما فِي رِوَايَةِ الهيثم بن نصر قيل: إن الماء
كان مثل الثلج.

(وَلَا كَرَعْنَا) فيه حذف تقديره: إن كان عندك ماء فاسقنا، وإن لم يكن عندك
كرعنا من الكرع وهو تناول الماء بالفم من غير إناء ولا كف.

وَقَالَ ابن التين: حكى عبد الملك: أنه الشرب باليدين معًا، قَالَ: وأهل
اللغة على خلافه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويردّه ما أخرج ابن ماجة عن ابن
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مررنا على بركة فجعلنا نكرع فيها، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«لا تكرعوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها» الحديث، ولكن في سنده
ضعف فإن كان محفوظًا فالنهي فيه للتنزيه والفعل لبيان الجواز أو قصة جابر قبل
النهي أو النهي في غير حالة الضرورة، وهذا الفعل كان لضرورة شرب الماء
الذي ليس ببارد فيشرب بالكرع لضرورة العطش لئلا يكرهه نفسه إذا تكررت
الجرع فقد لا يبلغ الغرض من الريّ، أشار إلى هذا الأخير ابن بطال، وإنما
قيل: للشرب بالفم كرع لأنه فعل البهائم لشربها بأفواهها والغالب أنها يدخل
أكارعها حينئذ في الماء.

ووقع عند ابن ماجة من وجه آخر، عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
نهانا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن نشرب على بطوننا وهو الكرع وسنده أيضًا ضعيف، فهذا
إن ثبت احتمل أن يكون النهي خاصًا بهذه الصورة وهي أن يكون الشارب منبطحًا
على بطنه ويحمل حديث جابر على الشرب بالفم من مكان عال لا يحتاج إلى
الانبطاح، وقد وقع فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ: وَلَا تَجَرَّعْنَا بِمِثْنَاةٍ وَجِيمٍ وتشديد الراء،
أي: شربنا جرعة جرعة، وكرع بفتح الراء، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: بالكسر أيضًا.

قَالَ: وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطِهِ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَائِثٌ، فَأَنْطَلِقُ إِلَى الْعَرِيشِ، قَالَ: فَأَنْطَلِقْ بِهِمَا، فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاخِلِهِ لَهُ، قَالَ: فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ.

(قَالَ) أَي: جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطِهِ) أَي: ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليعم أشجاره بالسقي، وسيأتي بعد خمسة أبواب من وجه آخر بلفظ: وهو يحول في حائط له يعني الماء، وفي لفظ له، أَي: للبخاري: يحول الماء في الحائط، فيحتمل أن يكون وقع منه تحويل الماء من البئر مثلاً إلى أعلاها ثم حوله من مكان إلى مكان.

(قَالَ) جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَائِثٌ، فَأَنْطَلِقُ) بكسر اللام وسكون القاف (إِلَى الْعَرِيشِ) أراد به ما يستظل به، وقيل: هو خيمة من خشب وثمرات بضم المثلثة مخففاً وهو نبات ضعيف له خوص، وقد يجعل من الجريد كالقبة أو من العيدان ويظلل عليها، وقيل: هو المسقف من البستان بالأغصان وأكثر ما يكون في الكروم وليس منافياً للزهد.

(قَالَ: فَأَنْطَلِقُ) أَي: الرجل الأنصاريّ (بِهِمَا) أَي: بالنبي ﷺ وبالصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى العريش، (فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ)، وفي رِوَايَةِ أَحْمَد: فسكب ماء في قدح، (ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ) لبناً (مِنْ دَاخِلِهِ لَهُ) بكسر الجيم وهي الشاة التي تألف البيوت، وفي رِوَايَةِ أَحْمَد وابن ماجة: فحلب له شاة ثم صب عليه ماء بات في شئ.

(قَالَ) جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ) وهو أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي رِوَايَةِ أَحْمَد: وشرب النبي ﷺ وسقى صاحبه، وظاهره: أن شرب فضلة النبي ﷺ، لكن في رِوَايَةِ لأحمد أيضاً وابن ماجة: ثم سقاه ثم صنع لصاحبه مثل ذلك، أَي: حلب له أيضاً، وسكب عليه الماء البائث وهذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون المثلية في مطلق الشرب، قَالَ المهلب: وفي الحديث أنه لا بأس بشرب الماء البارد في اليوم الحار وهو من جملة النعم التي امتنَّ اللَّهُ تَعَالَى بها على عباده.

15 - بَابُ شَرَابِ الْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ

وقد أخرج التِّرْمِذِيُّ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند رفعه : أَوَّلُ مَا يحاسب به العبد يوم القيامة أن يقال له : ألم أصح جسمك وأرؤك من الماء البارد . وفيه أيضًا : قصد الرجل الفاضل بنفسه بعض أصحابه . وفيه أيضًا : جواز خلط اللبن بالماء عند الشرب ولا يجوز عند البيع . وفيه أيضًا : أن من قدّم إليه بطعام لا يلزمه أن يسأل من أين صار إليه إلا إذا علم أن أكثر ماله حرام فإنه لا يأكله فضلًا عن أن يسأله . ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ، وقد أَخْرَجَهُ أَبُو داود وابن ماجه في الأشربة .

15 - بَابُ شَرَابِ الْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ

(بَابُ شَرَابِ الْحُلُوءِ) وهو بالمد عند المُسْتَمْلِي وبالقصر عند غيره ، وهما لغتان . وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : والقصر أظهر لأنه لا يشرب غالبًا ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : هي ما يعقد من العسل ونحوه . وَقَالَ ابْنُ التِّينِ : عن الدَّائُوْدِيِّ هو النقيع الحلو وعليه يدلّ تبويب البُخَارِيِّ بشرب الحلوى كذا قَالَا وإنما هو نوع منها ، والذي قَالَه الْخَطَّابِيُّ هو مقتضى العرف ، ويقال : العرب لا تعرف هذه الحلواء المعقودة التي هي الآن معهودة فتعيّن أنّ المقصود ما يمكن شربه وهو المنبوذ فيه التمر ونحوه وكذلك العسل . وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : الحلواء كل شيء حلو وهو كما قَالَ ولكن استقر العرف على تسمية ما لا يشرب من أنواع الحلوى حلوى ولأنواع ما يشرب مشروب ونقيع ونحو ذلك ، ولا يلزم مما قَالَ اختصاص الحلواء بالمشروب . (و) شرب (العَسَلِ) ، فإن قيل : قوله الحلوى يشمل العسل وغيره من كل حلو فما فائدة ذكر العسل بالخصوصية ؟ فالجواب : أنّ هذا من قبيل التخصيص بعد التعميم كما في قَوْلِهِ تَعَالَى :

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «لَا يَحِلُّ شُرْبُ بَوْلِ النَّاسِ لِشِدَّةِ تَنْزِلٍ، لَأَنَّهُ رَجَسٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبُ﴾ [المائدة: 4]»

﴿فِيهَا فَكِيهَةٌ وَغُلٌّ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: 68] ويحتمل أن يكون ذكره للتنبيه على جواز شرب العسل إذ قد يتخيل أن شربه من السرف.

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ: (لَا يَحِلُّ شُرْبُ بَوْلِ النَّاسِ لِشِدَّةِ) أي: لضرورة عطش ونحوه (تَنْزِلٍ، لَأَنَّهُ رَجَسٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبُ﴾) أراد الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ من إيراد قول الزُّهْرِيِّ قوله تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبُ﴾ والحلواء والعسل وكل شيء يطلق عليه أنه حلو من الطيبات، وهذا في معرض التعليل للترجمة، وإنما ذكر أولاً عن الزُّهْرِيِّ مسألة شرب البول تنبيهاً على أنه ليس من الطيبات، وقال ابن المنير: إنه ترجم على شيء، وأعقبه بضده وبضدها تبين الأشياء.

قَالَ ابْنُ التِّينِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَى الْبَوْلَ رَجَسًا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: 157] والرجس: من جملة الخبائث، ويرد على استدلال الزُّهْرِيِّ جواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضاً.

ولهذا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الفقهاء على خلاف قول الزُّهْرِيِّ وَأَشَدَّ حَالِ الْبَوْلِ أَنْ يَكُونَ فِي النِّجَاسَةِ وَالتَّحْرِيمِ مِثْلَ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَنَاوُلِهَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَقَدْ جَوَّزَ الشَّافِعِيُّ التَّدَاوِيَّ بِالْبَوْلِ وَنَحْوِهِ مِنَ النِّجَاسَاتِ خِلاَ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرَاتِ.

وقال أبو حنيفة: جاز أن يشرب منها مقدار ما يمسك به رمقه.

نعم، قال مالك: لا يشرب منها مقدار ما يمسك به رمقه.

نعم، قال مالك: لا يشربها لأنها لا تزيده إلا عطشاً وجوعاً.

وأجاب بعض العلماء عن الزُّهْرِيِّ باحتمال أنه كان يرى: أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَدْخُلُ الرُّخْصَ وَالرَّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي الْمَيْتَةِ لَا فِي الْبَوْلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس هذا بعيداً من مذهب الزُّهْرِيِّ، فقد أخرج الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كَانَ الزُّهْرِيُّ يَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي السَّفَرِ، فَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ تَفْطِرُ فِي رَمَضَانَ إِذَا كُنْتَ مَسَافِراً، فَقَالَ: إِنَّ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فِي السَّكْرِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

اللَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي رَمَضَانَ: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ﴾ [البقرة: 184] وليس ذلك لعاشوراء.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ الْمَيْتَةَ تَسَدَ الرَّمَقَ وَالْبَوْلَ لَا يَدْفَعُ الْعَطَشَ فَإِنْ صَحَّ هَذَا صَحَّ مَا قَالَ الزُّهْرِيُّ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الْأَثَرِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي السَّكْرِ): «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» (وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ).

أشار البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِيرَادِ أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 69] فَدَلَّ الْاِمْتِنَانُ بِهِ عَلَى حَلِّهِ فَدَلَ عَلَى ضَدِّهِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، وَأَمَّا تَعْيِينُ السَّكْرِ هُنَا مِنْ بَيْنِ الْمَحْرَمَاتِ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فَهُوَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَثَلَ عَنْ ذَلِكَ عَلَى التَّعْيِينِ، فَقَالَ: إِنْ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، فَقَدْ وَقَعَ فِي فَوَائِدِ عَلِيِّ بْنِ حَرْبٍ الطَّائِي، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: اشْتَكَى رَجُلٌ مِنَّا يُقَالُ لَهُ: خَثْمُ بْنُ الْعَدَا دَاءَ بَطْنِهِ، يُقَالُ لَهُ: الصَّفَرُ فَنَعِيتُ لَهُ السَّكْرَ فَأَرْسَلْتُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ يَسْأَلُهُ فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي وَائِلٍ نَحْوَهُ، وَفِي نَسْخَةِ دَاوُدَ بْنِ نُصَيْرٍ الطَّائِي بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَسْقُوا أَوْلَادَكُمْ الْخَمْرَ فَإِنَّهُمْ وَلَدُوا عَلَى الْفَطْرَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَلِكَ، وَأَخْرَجَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، قَالَ: أَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ فِي مَجْدَرَيْنِ أَوْ مُحَصِّبَيْنِ نَعَتْ لَهُمُ السَّكْرَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

وَالْجَوَابُ: ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَاهِدٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

قالت : اشتكت بنت لي فنبذت لها في كوز فدخل النَّبِيُّ ﷺ وهو يغلي ، فَقَالَ : «ما هذا»؟ فأخبرته ، فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ لم يجعل شفاءكم فيما حَرَّمَ عليكم» ، ثم حكى ابن التين عن الدَّائُودِيِّ قَالَ : قول ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حق لأنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الخمر ولم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأخواتها عند الضرورة ، قَالَ ففهم الدَّائُودِيُّ : أَنَّ ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تكلَّم على استعمال الخمر عند الضرورة وليس كذلك فإنما تكلَّم على التداوي بها فمنعه ، لأنَّ الإنسان يجد مندوحة عن التداوي بها ولا يقطع بنفعه بخلاف الميتة في سدِّ الرَّمق ، وكذا قَالَ النَّوَوِيُّ في الفرق بين جواز إساعة اللقمة لمن شَرِقَ بها بالجرعة من الخمر فيجوز ، وأمَّا التداوي بها فلا يجوز ، لأنَّ الإساعة تتحقق بها بخلاف الشفاء فإنه غير متحقق .

ونقل الطحاوي عن الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لا يجوز سدِّ الرَّمق من الجوع ولا من العطش بالخمر ، لأنها لا تزيده إلا جوعاً وعطشاً ، ولأنها تذهب بالعقل .

وتعقبه : بأنه إن كانت لا تسدُّ من الجوع ولا تروي من العطش لم يرد السؤال أصلاً ، وأمَّا إذهابها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يسدُّ الرَّمق ، وقد لا يبلغ إلى حدِّ إذهاب العقل .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والذي يظهر أَنَّ الشَّافِعِيَّ أراد أن يردد الأمر بأن التناول منها إن كان سيرا فهو لا يغني من الجوع ولا يروي من العطش ، وإن كان كثيراً فهو يذهب العقل ولا يمكن القول بجواز التداوي بما يذهب العقل ، لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد منه ، وقد اختلف في جواز شرب الخمر للتداوي وللعطش ، قَالَ مالك : لا يشربها لأنها لا تزيده إلا عطشاً ، وهذا هو الأصح عند الشافعية لكن التعليل يقتضي قصر المنع على المتخذ من شيء يكون طبعه حاراً كالعنب والزبيب أمَّا المتخذ من شيء بارد كالشعير فلا .

وأما التداوي فإنَّ بعضهم قَالَ : إنَّ المنافع التي كانت فيها قبل التحريم سلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره ، وَأَيْضاً : فتحريمها مجزوم به وكونها دواء مشكوك بل يترجح أنها ليست بدواء بإطلاق الحديث ، ثم بخلاف إنما هو فيما لا يسكر منها ، أمَّا ما يسكر منها فإنه لا يجوز تعاطيه في التداوي إلا

في صورة واحدة وهي ما إذا اضطر إلى إزالة عقله لقطع عضو من أعضائه من الآكلة والعياذ بالله تَعَالَى، فقد جَوَزَ الرافعي على الخلاف في جواز التداوي بالخمِر، وصَحَّحَ النَّوَوِيُّ هنا الجواز وهو المنصوص.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وينبغي أن يكون محله فيما إذا تَعَيَّنَ ذلك طريقاً إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقداً غيرها، وأجازه الحنفية مُطْلَقاً، لأنَّ الضرورة تبيح الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب إلى حالة تحلَّ فيها فالخمِر التي من شأنها أن تنقلب خلاً فتصير حلالاً أولى.

وعن بعض المالكية: إن دعت إليها ضرورة تغلب على ظنه أنه يتخلص بشربها جاز كما لو غَصَّ بلمقة، والأصح عند الشافعية في الغَصِّ الجواز وهذا ليس من التداوي المحض، وسيأتي في أواخر الطب ما يدلُّ على النهي عن التداوي بالخمِر، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(ثم) إِنَّهُ قَالَ ابن التين: اختلف في السكر بفتحيتين، فقليل: هو الخمِر، وقيل: ما يجوز شربه كنقيع التمر قبل أن يشتدَّ وكالخل، وقيل: هو نبذ التمر إذا اشتد.

وفي تفسير النحل عن أكثر أهل العلم أن السكر في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: 67] هو ما حرَّم منها والرزق الحسن ما أحلَّ، وأخرج الطَّبْرِيُّ من طريق أبي رزين أحد كبار التابعين قَالَ: نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمِر، ومن طريق النخعي نحوه، ومن طريق الحسن البَصْرِيِّ بمعناه، ثم أخرج من طريق الشَّعْبِيِّ قَالَ: السكر نقيع الزبيب يعني: قبل أن يشتدَّ والخل، واختار الطَّبْرِيُّ هذا القول وانتصر له لأنه لا يلزم دعوى النسخ ويستمر الامتثال بما تضمنته الآية على ظاهره بخلاف القول الأول فإنه يستلزم النسخ والأصل عدمه.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا في الآية محتمل لكنه في هذا الأثر محمول على المسكر، وقد أخرج النَّسَائِيُّ بأسانيد صحيحة عن النخعي والشعبي وسعيد ابن جُبَيْرٍ أنهم قالوا: السكر خمِر، ويمكن الجمع بأن السكر بلغة العجم: الخمِر، وبلغة العرب: النقيع قبل أن يشتدَّ، ويؤيده ما أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ من طريق

5614 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحَلَوَاءُ وَالْعَسَلُ».

قَتَادَةَ، قَالَ: السَّكْرُ خَمُورُ الْأَعَاجِمِ، وَعَلَى هَذَا يَنْطَبِقُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيَمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»، وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنَ السَّكْرِ الْمُسْكِرِ.

وفي المحيط: والمتخذ من التمر ثلاثة السَّكْرُ والفضيخ⁽¹⁾ والنبيذ. ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار: إن كان الْبُخَارِيُّ أراد سكر الأشربة فلعله سقط من الكلام ذكر شيء وهو السؤال عن ذلك، وإن كان أراد السَّكْرَ بفتح السين وسكون الكاف قَالَ: فاحسبه هذا أراد لأنني أظن أن عند بعض المفسرين سئل ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن التداوي بشيء من المحرمات فأجاب بذلك.

فائدة:

قَالَ ابن المنير: نَبَّهَ بقوله شرب الحلواء على أنها ليست الحلواء المعهودة التي يتعاطاها المترفون اليوم، وإنما هي حلوى يشرب إما عسل بماء أو غير ذلك مما يشاكله انتهى.

ويحتمل أن تكون الحلواء كانت تطلق لما هو أعم مما يعقد أو يؤكل أو يشرب كما أن العسل قد يؤكل إذا كان جامدًا، وقد يشرب إذا كان مائعًا، وقد يخلط فيه الماء ويذاب ثم يشرب، وقد تقدم في كتاب الطلاق من طريق علي بن مسهر، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ زِيَادَةُ وَهِيَ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَهْدَتْ لَهَا عَكَّةَ عَسَلٍ فَشَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً الْحَدِيثِ فِي ذِكْرِ الْمَغَافِرِ فَقَوْلُهُ: سَقَتْهُ شَرْبَةً مِنْ عَسَلٍ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ صَرَفًا حَيْثُ يَكُونُ مَائِعًا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَمْزُوجًا⁽²⁾.

(1) الفضيخ: شراب يتخذ من البسر وحده من غير أن تمسه النار.

(2) حدثنا علي بن عبد الله المديني، قال: حدثنا أبو أسامة حماد بن أسامة، قال: أخبرني بالإفراد هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحَلَوَاءُ بِالْمَدِّ وَيَجُوزُ الْقَصْرُ وَالْعَسَلُ.

16 - بَابُ الشُّرْبِ قَائِمًا

5615 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّزَّالِ،

قَالَ النَّوَوِيُّ: المراد بالحلواء في هذا الحديث كل شيء حلو وذكر العسل بعدها للتنبيه على شرفه ومزيته وهو من ذكر الخاص بعد العام.

وفيه: جواز أكل لذيق الأطعمة والطيبات من الرزق وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة لا سيما إذا حصل اتفاقاً فروى البيهقي في الشعب عن أبي سليمان الداراني قال: قول عائشة رضي الله عنها: كان يعجبه الحلواء ليس على معنى كثرة التشهي لها وشدة نزاع النفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها كفعل أهل الترف والشرة، وإنما كان إذا قدمت إليه ينال منها نيلاً جيداً فيعلم بذلك أنه يعجبه طعمها.

وفيه: دليل على اتخاذ الحلوات والأطعمة من أخلاط شتى، وقد مر الحديث في كتاب الأطعمة.
ومطابقته للترجمة ظاهرة.

16 - بَابُ الشُّرْبِ قَائِمًا

(باب) حكم (الشُّرْبِ) قَائِمًا حال كون الشارب (قَائِمًا) قَالَ ابن بطال: أشار بهذه الترجمة إلى أَنَّ الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائماً لم تصحَّ عنده.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس بجيد بل الذي يشبه صنيعه أنه إذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم.

وتعقبه العيني: بأن كلام ابن بطال في وادٍ وكلام هذا القائل في وادٍ آخر وليس بجيد نسبة كلامه إلى عدم الجودة وإنما عاداته في الغالب أنه يبههم الحكم في الترجمة ولا يصرح بالجواز ولا بعدمه على عاداته في ذلك اعتماداً على ما يفهم من الحكم في أحاديث الباب.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملتين آخره راء ابن كدام الكوفي، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة الزرّاد بالزاي والراء والبدال المهملة، (عَنِ النَّزَّالِ) بفتح النون

قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَابِ الرَّحْبَةِ «فَشَرِبَ قَائِمًا» فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدَهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَّ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ»⁽¹⁾.

وتشديد الزاي ابن سبرة بفتح السين المهملة وسكون الباء الموحدة وبالراء وهؤلاء الثلاثة كلهم هلاليون كوفيون وأبو نعيم أيضًا كوفي وعلي رضي الله عنه أيضًا نزل الكوفة ومات بها، والنزال تقدمت له رواية عن ابن مسعود رضي الله عنه في فضائل القرآن وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (أَتَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بفتح الهمزة، وفي رواية أبي ذر: أتى بضم الهمزة وكسر ثانيها علي (عَلَى بَابِ الرَّحْبَةِ) بفتح الراء والحاء المهملة والموحدة المكان الواسع والرحب بسكون الحاء أيضًا المتسع أراد رحبة مسجد الكوفة، وفي رواية شُعْبَةَ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَمِنْهُ أَرْضُ رَحْبَةٍ بِالسُّكُونِ، أَي: مَتَّسَعَةٌ وَرَحْبَةُ الْمَسْجِدِ بِالتَّحْرِيكِ سَاحَتُهُ.

قَالَ ابْنُ التِّينِ: فَعَلَى هَذَا يَقْرَأُ الْحَدِيثُ بِالسُّكُونِ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهَا صَارَتْ رَحْبَةُ الْكُوفَةِ بِمَنْزِلَةِ رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ فَيَقْرَأُ بِالتَّحْرِيكِ.

(«فَشَرِبَ قَائِمًا» فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدَهُمْ أَنْ يَشْرَبَ) أَنْ مَصْدَرِيته، أَي: يَكْرَهُ الشَّرْبَ (وَهُوَ قَائِمٌ) أَي: حَالُ كَوْنِهِ قَائِمًا، (وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَّ) أَي: شَرِبَ قَائِمًا (كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ) أَي: كَرَوَيْتُكُمْ إِيَّايَ شَرِبْتَ قَائِمًا.

(1) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي الْبَهْجَةِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الشَّرْبِ قَائِمًا. وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ إِذَا رَأَى شَيْئًا يَنْكَرُهُ النَّاسُ وَهُوَ جَائِزٌ فِي السَّنَةِ أَنْ يَبَيِّنَ ذَلِكَ وَيُوضِّحَهُ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ يُوْخِذُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا هُوَ نَصُّ الْحَدِيثِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَبَالِغَ فِي التَّعْلِيمِ مَا أَمَكَنَهُ يُوْخِذُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِمَجْمُوعِهِمَا وَذَلِكَ هُوَ الْغَايَةُ فِي التَّعْلِيمِ وَيُوْخِذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ عِنْدَ ظَهْرِ الْبَدَعِ أَنْ يَعْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ وَهُوَ أَحَدُ الْخُلَفَاءِ الَّذِينَ قَالَ ﷺ فِي حَقِّهِمْ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ بَعْدِي وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وفيه دليل: على اتباعه رضي الله عنه في التعليم سنة رسول الله ﷺ يُوْخِذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ إِنْ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدَهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدًا وَكَذَلِكَ كَانَتْ عَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قِيلَ لَهُ عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا لَا يَعْجِبُهُ يَقُولُ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا» أَوْ يَفْعَلُونَ كَذَا وَلَا يَسْمِي =

5616 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ، سَمِعْتُ النَّزَّالَ ابْنَ سَبْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ

واعلم أن لفظ: فعل أعم الأفعال يستعمل في معنى كل فعل ولهذا عينه أهل الصرف في الأوزان.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجَهُ أَبُو داود في الأشربة، وَالنَّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ) قَالَ: (سَمِعْتُ النَّزَّالَ ابْنَ سَبْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ) جمع: حاجة على

أحدا وهذه العادة اليوم قد كثرت في الناس أعني من أنهم يكرهون الشرب قائما حتى إن بعضهم يتغالى في ذلك ويجعله من قبيل المحرم وهذا مخالف لسنة النبي ﷺ. وفيه دليل: على أن الصحابة رضي الله عنهم كان شأنهم اتباع رسول الله ﷺ في أفعاله وأقواله يؤخذ ذلك من قول علي رضي الله عنه وإني رأيت النبي ﷺ فعل ما رأيتموني فعلت ولم يذكر عنه عليه السلام في ذلك قولاً.

وفيه دليل: على أن مهما كان من الشارع ﷺ في شيء فعلا أو قولاً فلا مجال للعقل والرأي بأن ينظر أو يجتهد وليس له وظيفة إلا أن يتبع فقط لأنه لو كان الشأن عندهم غير ذلك ما فعل علي رضي الله عنه ما نص في الحديث عند ما بلغه قول من ظهر له كراهية الشرب قائما ومما يؤيد هذا ما فعله معاذ بن جبل مع معاوية بالشام حين قال معاذ قال رسول الله ﷺ قال معاوية الرأي عندي كيت وكيت فقال معاذ من يجبرني من معاوية أقول قال رسول الله ﷺ وهو يقول رأيي والله لا أقيم معك في بلد فخرج وأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب عمر إلى معاوية أن يقف عند ما قال له معاذ وكيف لا يكون كذلك والله سبحانه عز وجل يقول: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31] والاتباعية ينبغي أن تكون عامة في الأقوال والأفعال وقد مضى على ذلك أئمة ومصايح الهدى غير أنهم اختلفوا هل هذا واجب أو مندوب أو ما دل الدليل عليه على كل قضية قضية قرينة فمنها واجب ومنها مندوب ولم يقل أحد منهم بالمخالفة أصلا لا في فعل ولا في قول ولكثرة مخالطة أهل السلوك هذا الشأن سادوا على غيرهم وبلغوا المنازل المنيفة وقد ذكر عن بعضهم أنه طرقه خوفه من واقعة وقعت في الوجود بعد ما امتثل فيها السنة فقليل له في إحدى مخاطباته على عاداتهم التي عودهم مولاهم أنفزع ونحن قد أعطيناك علم الأمان قال وما علم الأمان قيل له قد هديناك إلى اتباع السنة فهناك سكن ما كان وجده من الخوف ولم يلق في تلك النازلة إلا كل خير ونعمة فالشأن لمن أريد به الخير الصديق مع الله تعالى واتباع السنة المحمدية جعلنا من أهل هذا الشأن في الدارين بمنه وفضله.

فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ، حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَتَيْ بِمَاءٍ، فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ،

غير قياس، وذكر الأصمعي أنه مولد والجمع: حاجات وحاج. وَقَالَ ابْنُ وَلاَدٍ: الْحَوْجَا الْحَاجَةُ، وَجَمَعَهَا: حَوَاجِي بِالتَّشْدِيدِ وَيَجُوزُ التَّخْفِيفُ قَالَ: فَلَعَلَّ حَوَاجٍ مَقْلُوبَةٌ مِنْ حَوَاجِي مِثْلُ: سَوَاجٍ مِنْ سَوَاعِي. وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: قِيلَ: الْأَصْلُ حَائِجَةٌ فَيُصَحَّ الْجَمْعُ عَلَى حَوَاجٍ (فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ) فِي الْقَامُوسِ: وَرَحْبَةُ الْمَكَانِ وَتَسْكُنُ سَاحَتَهُ وَمَتَسَعَهُ.

(حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَتَيْ) بضم الهمزة (بِمَاءٍ) وَفِي رِوَايَةٍ عَمْرُو ابْنِ مَرْزُوقٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ فِدْعَا بَوْضُوءٍ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ: ثُمَّ أَتَى عَلِيٌّ بِكَوْزٍ مِنْ مَاءٍ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ بَهْزِ بْنِ أَسَدٍ، عَنْ شُعْبَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ شُعْبَةَ.

(فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ) كَذَا هُنَا، وَفِي رِوَايَةِ بَهْزٍ فَأَخَذَ مِنْهُ كَفًّا فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، وَعِنْدَ الطَّيَالِسِيِّ: فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ مَرْزُوقٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ وَإِنْ أَدَمَ تَوَقَّفَ فِي سِيَاقِهِ فَعَبَّرَ بِقَوْلِهِ: وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ: فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَمُضْمَضٌ وَاسْتَنْشَقَ وَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ، عَنْ شُعْبَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَرَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ: ذَكَرَ الْغَسْلَ وَالتَّثْلِيثَ فِي الْجَمِيعِ، وَهِيَ شَاذَةٌ مُخَالِفَةٌ لِرِوَايَةِ أَكْثَرِ أَصْحَابِ شُعْبَةَ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْوَهْمَ فِيهَا مِنَ الرَّاوي عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَاسِطِيِّ شَيْخِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فِيهَا فَقَدْ ضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالصِّفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا هِيَ صِفَةُ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ الْكَامِلِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ فَصَلَ الرُّأْسَ وَالرِّجْلَيْنِ عَمَّا تَقْدُمُ وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، قُلْتَ: حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الرُّأْسُ مَغْسُولًا بَلْ مَسْوُوحًا فَصَلَهُ عَنْهُ وَعَطَفَ الرِّجْلَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ مَغْسُولَةً عَلَى

ثُمَّ قَامَ «فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ» ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائِمًا، «وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ».

نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: 6] أو كان لابس الخف فمسحه أيضًا، وقيل ذلك لأن الراوي نسي ما ذكره الراوي الأول في شأن الرأس والرجلين.

(ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ) أي: فضل الماء الذي توضأ منه (وَهُوَ قَائِمٌ) هذا هو المحفوظ في الروايات كلها والذي وقع هنا من ذكر الشرب مرة قبل الوضوء ومرة بعد الوضوء قال الحافظ العسقلاني: لم أره في غير رواية آدم (ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائِمًا) كذا في رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، ووقع في رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: قِيَامًا وهذه أولى، وفي رِوَايَةِ الطَّيَالِسِيِّ: أَنْ يَشْرَبُوا قِيَامًا، («وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ») ويروى: صنع كما صنعت، أي: من الشرب قِيَامًا، وصرح به الإسماعيلي في روايته فَقَالَ: شرب فضله وضوئه كما شربت.

وفي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وابنه من طريق آخرين عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه شرب قائمًا فرأى الناس كأنهم أنكروه فَقَالَ: ما تنظرون أن أشرب قائمًا فقد رأيت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شرب قائمًا، وإن أشرب قاعدًا فقد رأيته يشرب قاعدًا.

ووقع في رِوَايَةِ النسائي والإسماعيلي زيادة في آخر الحديث من طريق شُعْبَةَ: وهذا وضوء من لم يحدث وهي على شرط الصحيح وكذا ثبت في رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عند التِّرْمِذِيِّ، وقد استدل بهذا الحديث على جواز الشرب قائمًا، وقد عارض ذلك أحاديث صريحة في النهي عنه:

منها: ما رواه مسلم عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا، ومثله ما رواه عن أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: نهى، ومثله للتِّرْمِذِيِّ وحسنه من حديث الجارود.

وفي رِوَايَةِ مسلم من طريق أَبِي غُطَفَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: لا يشربن أحدكم قائمًا فمن نسي فليستق، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ، وصححه ابن حبان من طريق أَبِي صَالِحٍ عَنْهُ بلفظ: لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاستقاء.

وفي رواية أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه ﷺ رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: «قه» قال: لمة؟ قال: «أبترك أن يشرب معك الهر؟»، قال: لا، قال: «قد شرب معك من هو شر منه الشيطان»، وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه، وأبو زياد لا يعرف اسمه، وقد وثقه يحيى بن معين.

وأخرج مسلم من طريق قتادة، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ نهى أن يشرب الرجل قائماً، قال قتادة: فقلنا لأنس: فالأكل، قال: ذاك أشر وأخبث، قيل: وإنما جعل الأكل أشد لطول زمنه بالنسبة لزمن الشرب فذلك ما ورد في المنع من ذلك، قال المازري: اختلف الناس في ذلك، فذهب الجمهور إلى جوازه وكرهه قوم، فقال بعض شيوخنا: لعل النهي منصرف لمن أتى أصحابه بماء فبادر لشربه قائماً قبلهم استبداداً به وخروجاً عن كون ساقى القوم آخرهم شرباً، قال: وأيضاً فإن الأمر في حديث أبي هريرة رضي الله عنه بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم في أنه ليس على أحد أن يستقي، قال: وقال بعض الشيوخ: الأظهر أنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، قال: وتضمن حديث أنس رضي الله عنه الأكل أيضاً ولا خلاف في جواز الأكل قائماً، قال: والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائماً تدل على الجواز وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والحث على ما هو أولى والحمل أو لأن في الشرب قائماً ضرراً ما فكره من أجله وفعله هو لا من منه، قال: وعلى هذا الثاني يحمل قوله: فمن نسي فليستق على أن ذلك يحرك خلطاً يكون القيء رواءه، ويؤيده قول النخعي إنما نهى عن ذلك لداء البطن انتهى ملخصاً.

وقال القاضي عياض: لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي، وأخرجها مسلم من رواية قتادة، عن أنس ومن روايته، عن أبي عيسى، عن أبي سعيد وهو معنعن، وكان شعبة يتقي من حديث قتادة ما لا يصرح فيه بالتحديث وأبو عيسى غير مشهور، واضطراب قتادة فيه مما يعلله مع مخالفة الأحاديث الأخرى والأئمة له، وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه ففي سنده عمر بن حمزة

ولا يتحمل منه مثل هذا لمخالفة غيره له، والصحيح أنه موقوف انتهى ملخصاً.

ووقع للنووي ما ملخصه هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قَالَ فيها أقوالاً باطلة، وزاد حتى تجاسروا أن يضعف بعضها ولا وجه لإشاعة الغلط بل يذكر الصواب، ويشار إلى التحذير عن الغلط وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعف بل الصواب: أَنَّ النهي فيها محمول على التنزيه وشربه قائماً ببيان الجواز، وأمّا تجويزه نسخاً أو غيره فقد غلط، فإن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ وفعله ﷺ ببيان الجواز لا يكون في حقه مكروهاً أصلاً، فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات ويواظب على الأفضل والأمر بالاستقاء محمول على الاستحباب فيستحب لمن يشرب قائماً أن يستقيء لهذا الحديث الصحيح الصريح، فإن الأمر إذا تعدّر حمله على الوجوب حمل على الاستحباب.

وأما قول القَاضِي عِيَّاض: لا خلاف بين أهل العلم أن من شرب قائماً ليس عليه أن يستقيء وإشارته إلى تضعيفه فلا يلتفت إلى إشارته، وكون أهل العلم يوجبون الاستقاء لا يمنع من استحبابه فمن ادعى منع الاستحباب بالإجماع فهو مجازف وكيف يترك السنة الصحيحة بالتوهمات والدعاوي والترهات؟ انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس في كلام القَاضِي عِيَّاض التعرض للاستحباب أصلاً بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو كلام المازري كما مضى، وأمّا تضعيف القَاضِي عِيَّاض للأحاديث فلم يتشاغل النَّوَوِيُّ بالجواب عنه وطريق الإنصاف أن لا يدفع حجة العالم بالصدر، فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قَتَادَةَ مدلساً، وقد عنعنه فيجاء عنه بأنه صرّح في نفس السند بما يقتضي سماعه من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه فيه قلنا لأنس فالأكل، وأمّا تضعيفه حديث أبي سَعِيدَ بأن أبا عيسى غير مشهور، فهذا قول سبق إليه ابن المديني، لأنه لم يرو عنه إلا قَتَادَةَ لكن وثقه الطَّبْرِيُّ وابن حبان ومثل هذا يخرج في الشواهد، ودعواه اضطرابه مردود، لأن قَتَادَةَ فيه إسنادين وهو حافظ، وما تضعيفه لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعمر بن حمزة فهو مختلف في توثيقه ومثله يخرج له

مسلم في المتابعات، وقد تابعه الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة كما عند أحمد وابن حبان فالحديث بمجموع طرقه صحيح، واللَّهُ أَعلَمُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ وتبعه زين الدين العراقي في شرح الترمذي: أن قوله فمن نسي لا مفهوم له بل يستحب ذلك للعماد أيضًا بطريق الأولى وإنما خص الناس بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالبًا إلا نسيانًا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد يطلق النسيان ويراد به الترك فيشمل السهو والعمد فكأنه قَالَ: من ترك امتثال الأمر وشرب قائمًا فليستق.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ في المفهم: لم يصِر أحد إلى أن النهي فيه للتحريم، وإن كان جاريًا على أصول الظاهرية القول به، وتعقب: بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم هذا، وتمسك من لم يقل بالتحريم بحديث علي رضي الله عنه المذكور في الباب، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نأكل على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام.

وأخرجه ابن ماجه وابن حبان، وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه الترمذي أيضًا في الشرائع عنه: أن النبي ﷺ كان يشرب قائمًا وإسناده حسن، وعن عبد الله بن أنيس أخرجه الطبراني، وعن عائشة رضي الله عنها أخرجه النسائي من حديث مسروق عنها قالت: رأيت النَّبِيَّ ﷺ يشرب قائمًا وقاعدًا، وعن أنس رضي الله عنه رواه أحمد في مسنده أن النَّبِيَّ ﷺ دخل وقربة معلقة فشرب من فم القربة وهو قائم، وعن الحسين بن علي رضي الله عنهما رواه الشيخ زين الدين العراقي في الجزء العاشر من فوائد أبي بكر الشافعي من رواية زياد بن المنذر، عن بشير بن غالب، عن الحسين بن علي رضي الله عنهما، قَالَ: رأيت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يشرب قائمًا، وعن خباب بن الارت رضي الله عنه روى زين الدين العراقي، عن مجاهد من حديث الطبراني عنه قَالَ: بعثنا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في سرية فأصابنا العطش وليس معنا ماء فتنوخت ناقة لبعضنا فإذا بين رجلها مثل السقاء فشربنا من لبنها فهذا من فعل الصحابي في زمنه، فيكون في حكم المرفوع، وعن

أم سليم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من حديث أنس، عن أمه أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ في مسنده قالت: دخل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وفي البيت قربة معلقة فشرب منها قائمًا، وعن كبشة أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وابن ماجة عنها قالت: دخل عليَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فشرب في قربة معلقة قائمًا، وعن عَبْدُ اللَّهِ بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ عبد الرزاق، عن عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عن جده قَالَ: رأيت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شرب قائمًا وقاعدًا، وعن عَبْدُ اللَّهِ بن السائب بن خَبَاب، عَنْ أَبِيهِ، عن جده قَالَ: رأيت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قام إلى فخارة فيها ماء فشرب قائمًا رواه أَبُو مُحَمَّدٍ بن أَبِي حاتم الرازي بسند صحيح.

وقد سلك العلماء في ذلك مسالك:

أحدها: الترجيح وأن أحاديث الجواز ثبت من أحاديث النهي، وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فَقَالَ: حديث أنس يعني في النهي جيد الإسناد، ولكن قد جاء عنه خلافه يعني في الجواز، قَالَ: ولا يلزم من كون الطريق إليه في النهي أثبت من الطريق إليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى، لأن الثبت قد يروي من هو دون الشيء فيرجح عليه فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسالم مقدم على نافع في الثبت وقدم شريك على الثَّوْرِيِّ في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث، ثم أسند عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لا بأس بالشرب قائمًا، قال الأثرم: فدلَّ على أن الرواية في النهي عنه ليست بثابتة وإلا لما قَالَ: لا بأس به، قَالَ: ويدلَّ على وهاء أحاديث النهي أَيْضًا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائمًا أن يستقي.

المسلك الثاني: دعوى النسخ وإليها جنح الأثرم وابن شاهين فقررا أن أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقريضة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز، وقد عكس ذلك ابن حزم فادَّعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكًا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وأجاب بعضهم: بأن أحاديث الجواز متأخرة

لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع كما سيأتي في هذا الباب من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وإذا كان ذلك الآخر من فعله ﷺ دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده.

المسلك الثالث: الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل، فقال أبو الفرج الثقيفي في نصره الصحاح المراد بالقيام هنا المشي يقال قمت في الأمر إذا مشيت فيه وقمت في حاجتي إذا سعت فيها وقضيتها ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: 75] أي: مواظبًا بالمشي عليه.

وجنح الطحاوي والأيامي إلى تأويل آخر وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الحديث لم يسلّم له في بقيتها، وسلك آخرون في الجمع إلى حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه وهي طريقة الخطابي وأبي محمد البغوي وأبي عبد الله المازري والقاضي عياض وأبي العباس القرطبي وأبي زكريا النووي وغيرهم من الأئمة الجامعين للحديث والفقه رحمهم الله تعالى، وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعداها من الاعتراض، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيراً فقال: إن ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزاً ثم حرّمه أو كان حراماً ثم جوّزه بين النبي ﷺ ذلك بياناً واضحاً فلما تعارضت الأخبار في ذلك جمعنا بينها بهذا.

وقيل: إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرر به فإن الشرب قاعداً أمكن وأبعد من الشرق وحصول الوجع في الكبد أو الحلق وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائماً على ما لا يخفى.

وفي حديث علي رضي الله عنه من الفوائد: أنه على العالم إذا رأى الناس اجتنبوا شيئاً وهو يعلم جوازه أن يوضح لهم وجه الصواب.

فيه: خشية أن يطول الأمر فيظن تحريمه، وأنه متى خشي ذلك فعليه أن يبادر للإعلام بالحكم ولو لم يسأل فإن سئل تأكد الأمر به، وأنه إذا كره من أحد شيئاً لا يشهره باسمه لغير غرض بل يكفي عنه كما كان ﷺ يفعل في مثل ذلك.

5617 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمْزَمَ».

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ذكر الكلاباذي: أن أبا نعيم سمع من سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمِنْ سُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَأَن كَلَّا مِنْهُمَا رَوَى عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدَهُمَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ليس الاحتمالان فيهما هنا على السواء فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثَّوْرِيِّ معروف بملازمته، وروايته عن ابن عيينة قليلة فإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحبته وروايته عنه أكثر، ولهذا جزم المزي في الأطراف: أن سُفْيَانَ هذا هو الثَّوْرِيُّ وهذه قاعدة مطردة عند المحدثين في مثل هذا وللخطيب فيه تصنيف سماه: «المكمل لبيان المهمل»، وقد روى هذا الحديث بعينه سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْهُ وَكَذَا هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي مُسْنَدِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَاصِمٍ لَكِنْ خُصَّصَ رِوَايَةُ أَبِي نُعَيْمٍ فِيهِ إِنَّمَا هِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: إن ثبتت رواية أبي نعيم، عن ابن عيينة فالاحتمال باقٍ ولا ترجيح لأحد الاحتمالين على الآخر بما ذكره انتهى فليتأمل.

(عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (قَائِمًا مِنْ زَمْزَمَ) وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، نَاهِشَمٌ، نَا عَاصِمِ الْأَحْوَلِ وَمَغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا، وَفِي لَفْظٍ: سَقَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَاصِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: أَيُّ عَاصِمٍ فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لِعُكْرَمَةٍ فَحَلَفَ أَنَّهُ مَا كَانَ حِينَئِذٍ إِلَّا رَاكِبًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عُكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى بَعِيرِهِ ثُمَّ أَنَاخَهُ بَعْدَ طَوَافِهِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَلَعَلَّهُ حِينَئِذٍ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ إِلَى بَعِيرِهِ وَيُخْرِجَ إِلَى الصَّفَا،

17 - باب من شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ

5618 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ:

بل هذا هو الذي يتعين المصير إليه لأن عمدة عِكْرَمَةَ في إنكار كونه شرب قائماً إنما هو ما ثبت عنده أنه ﷺ طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسعى كذلك لكن لا بد من تخلل ركعتي الطواف بين ذلك، وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض فما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائماً كما حفظه الشَّعْبِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

17 - باب من شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ

(باب من شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ) قال ابن العربي: لا حجة في هذا على الشرب قائماً لأن الراكب على البعير قاعد غير قائم كذا قَالَ، والذي يظهر أن الْبُخَارِيَّ أراد بهذا بيان حكم هذه الحالة وهل يدخل تحت النهي أو لا وإيراده الحديث من فعله ﷺ يدل على الجواز فلا يدخل في الصورة المنهي عنها وكأنه لَمَّحَ بما قَالَ عِكْرَمَةَ إِنَّ مَرَادَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله في الرواية التي جاءت عن الشَّعْبِيِّ في الذي قبله أنه شرب قائماً إنما أراد وهو راكب فالراكب يشبه القائم من حيث كونه سائراً ويشبه القاعد من حيث كونه مستقراً على الدابة.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو غَسَّانَ النهدي الكوفي من كبار شيوخ الْبُخَارِيِّ، وروى مسلم عن هارون بن عبد الله عنه في الحدود، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مات سنة تسع عشرة ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ) بفتحيتين الماجشون واسم أبي سلمة: دينار وهو جد عبد العزيز لأنه ابن عبد الله بن أبي سلمة قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله بن معمر القرشي التَّيْمِيُّ المدني، (عَنْ عُمَيْرٍ) مصغر عمرو (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ) واسمها: لبابة بضم اللام وتخفيف الباء الموحدة الأولى والثانية زوج العباس بن عبد المطلب.

«أَنَّهَا أُرْسِلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَشَرِبَهُ»
زَادَ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ: «عَلَى بَعِيرِهِ».

18 - باب: الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ فِي الشَّرْبِ

(أَنَّهَا أُرْسِلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، فَأَخَذَ ﷺ
بِيَدِهِ) الكريمة القدح (فَشَرِبَهُ) وفي رواية أبي ذر وابن عساكر: وأخذه وشربه.

(زَادَ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ: «عَلَى بَعِيرِهِ») وبهذه الزيادة يتضح المطابقة بين
الحديث والترجمة فإذا جاز الشرب قائماً على الأرض، فالشرب على الدابة
أحرى بالجواز، لأن الراكب أشبه بالجالس.

ومراد البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك: أن مالكاً تابع عبد العزيز بن أبي سلمة
على رواية هذا الحديث عن أبي النضر، وأن في روايته شرب وهو واقف على
بعيره، وقد تقدمت هذه الرواية تامة في كتاب الصيام، فإن قيل ذكر في باب:
شرب اللبن أن عميراً مولى أم الفضل وذكر هنا أنه مولى ابن عَبَّاسٍ.

فالجواب: أن أم الفضل أم ابن عَبَّاسٍ ولما كان عمير مولى للأم وملازماً
للأبن صحت النسبتان والإضافة صحيحة بأدنى ملابسة.

18 - باب: الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ فِي الشَّرْبِ

(باب: الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ فِي الشَّرْبِ) برفع الأيمن بالفعل المقدر، أي: يقدم
الأيمن ويجوز رفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير الأيمن أحق لفضيلة
اليمن على الشمال، وقوله: فالأيمن عطف عليه ويجوز فيهما النصب أيضاً،
أي: أعط الأيمن فالأيمن وهذا يستحب عند الجمهور وقال ابن حزم: يجب،
وقوله: في الشرب أعم من شرب الماء وغيره من المشروبات، ونقل عن مالك
أنه خصّه بالماء.

وَقَالَ ابن عبد البر: لا يصح هذا عن مالك.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: يشبه أن يكون مراده: أن السنة ثبتت نصّاً في الماء
خاصة وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس.

5619 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ، وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ الْأَيْمَنُ».

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: كَانَ اخْتِصَاصُ الْمَاءِ بِذَلِكَ لِكَوْنِهِ قَدْ قِيلَ إِنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِخِلَافِ سَائِرِ الْمَشْرُوبَاتِ وَمِنْ ثَمَّةِ اخْتِلَافِ هَلْ يَجْرِي الرِّبَا فِيهِ وَهَلْ يَقْطَعُ فِي سُرْقَتِهِ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ فِي الشَّرْبِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجْرِي فِي الْأَكْلِ لَكِنْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافُهُ كَمَا سَيَأْتِي.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ (بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ) بِكسر الشين المعجمة على البناء للمفعول من الشوب وهو الخلط وأصله: شُوبَ قَلْبَتِ الْوَاوِ يَاءَ لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا.

(بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ) الْوَاوِ فِيهِ لِلْحَالِ وَلَمْ يَوْقِفْ عَلَى اسْمِ الْأَعْرَابِيِّ، (وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَشَرِبَ) ﷺ مِنْهُ (ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ) قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ الْأَيْمَنُ» أَي: قَدَّمُوا الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: التَّيَامُنُ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ مِنَ السَّنَنِ، وَقَدْ كَانَ ﷺ يُحِبُّ التَّيَامُنَ اسْتِشْعَارًا مِنْهُ لَمَّا شَرَّفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلَ الْيَمِينِ. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنَّمَا أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ وَلِذَلِكَ جُلِسَ عَنْ يَمِينِهِ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الْأَظْهَرُ أَنَّهُ سَنَةٌ وَلَعَلَّهُ سَبَقَ إِلَى الْيَمِينِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَقْمِهِ لِأَجْلِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ سَبَقَهُ بِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْيَمِينِ أَحَدٌ «فَالْأَكْبَرُ الْأَكْبَرُ».

وقد مر الحديث قريباً في أول باب: شرب اللبن بالماء.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

19 - باب: هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الْأَكْبَرَ

5620 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟»

19 - باب: هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الْأَكْبَرَ

(باب: هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الْأَكْبَرَ) أي: هل يطلب الإذن من الذي هو جالس عن يمينه وقوله: من بفتح الميم موصولة يقال على يمينه، فإن قيل: وعن يمينه فما الفرق بينهما؟

فالجواب: أن معنى على يمينه أنه تمكن من جهته اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه، أي: جلس متجافياً عن صاحب اليمين ثم كثر استعماله في المتجافي وغيره، وإنما لم يجزم الحكم، وذكره بصورة الاستفهام على سبيل الاستخبار لكونها واقعة عين فيتطرق إليها احتمال التخصيص فلا يطرده الحكم فيها لكل جليس.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ) سلمة، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) الساعدي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ) الأصح: أَنَّ الْغُلَامَ كَانَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْأَشْيَاحُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَغَيْرُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَائِلِ الشُّرْبِ.

(فَقَالَ) ﷺ (لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟»)) الذين على يساره فإن قيل: إنه لم يقع في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه.

أجاب عنه النَّوَوِيُّ وغيره: بأن السبب فيه أن الغلام كان ابن عمه وله عليه إدلال وكان من على اليسار أقارب الغلام أَيْضًا وَطِيبَ نَفْسُهُ مَعَ ذَلِكَ بِالِاسْتِئْذَانِ لِبَيَانِ الْحُكْمِ، وَأَنَّ السُّنَّةَ تَقْدِيمَ الْيَمَنِ فَالْيَمَنِ وَلَوْ كَانَ مَفْضُولًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ عَلَى الْيَسَارِ.

فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ.

وقد وقع في حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذه القصة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَطَّفَ بِهِ حَيْثُ قَالَ لَهُ: الشُّرْبَةُ لَكَ وَإِنْ شِئْتَ أَثَرْتَ بِهَا خَالِدًا كَذَا فِي السِّنِّ وَفِي لَفْظِ أَحْمَدَ: وَإِنْ شِئْتَ أَثَرْتَ بِهَا عَمَكَ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ عَمَّهُ لِكَوْنِهِ أَسَنُّ مِنْهُ وَلَعَلَّ سَنَّهُ كَانَ قَرِيبًا مِنْ سَنِّ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى مِنْ أَقْرَانِهِ لِكَوْنِهِ ابْنَ خَالَتِهِ وَكَانَ خَالِدٌ مَعَ رِيَاسَتِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَشَرْفِهِ فِي قَوْمِهِ قَدْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ فَلِذَلِكَ اسْتَأْذَنَ لَهُ بِخِلَافِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ رَسُوخَ قَدَمِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَسَبْقُهُ يَقْتَضِي طَمَأْنِينَتَهُ لِجَمِيعِ مَا يَقَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَتَأَثَّرُ لشيءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَأْذِنْ الْأَعْرَابِيَّ لَهُ، وَلَعَلَّهُ خَشِيَ مِنْ اسْتِيزَانِهِ أَنْ يَتَوَهَّمُوا إِرَادَةَ صَرْفِهِ إِلَى بَقِيَّةِ الْحَاضِرِينَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ دُونَهُ فَرِيضًا سَبَقَ إِلَى قَلْبِهِ مِنْ أَجْلِ قُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ شَيْءٌ فَجَرَى ﷺ عَلَى عَادَتِهِ فِي تَأْلِيفِ مِنْ هَذَا سَبِيلَهُ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ أَنَّهُ كَانَ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ، وَلِهَذَا جَلَسَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقْرَعَ عَلَى ذَلِكَ.

(فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ) أَيُّ: سَهْلٍ (فَتَلَّهُ) بَفَتْحِ الْمِثَالَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، أَيُّ: وَضَعَهُ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَضَعَهُ بَعْنَفٍ وَأَصْلُهُ: مِنَ الرَّمْيِ عَلَى التَّلِّ وَهُوَ الْمَكَانُ الْعَالِي الْمَرْتَفِعُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَرْمِي بِهِ وَفِي كُلِّ إِقَاءٍ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ التَّلْتِلِ بِلَامٍ سَاكِنَةٍ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ وَآخِرُهُ لَامٌ وَهُوَ الْعَنْقُ وَمِنْهُ: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصَّافَاتُ: 103] أَيُّ: صَرَعَهُ فَأَبْقَى عُنْقَهُ وَجَعَلَ جَبِينَهُ إِلَى الْأَرْضِ وَالتَّفْسِيرُ الْأَوَّلُ أَلِيقٌ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْبَابِ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ تَقْيِيدَ الْخَطَّابِيِّ: الْوَضْعُ بِالْعَنْفِ.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ) أَيُّ: فِي يَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا⁽¹⁾، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ سَنَةَ الشُّرْبِ الْعَامَةَ تَقْدِيمُ الْأَيْمَنِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ، وَأَنْ تَقْدِيمُ الَّذِي عَلَى الْيَمِينِ لَيْسَ تَرْجِيحًا لِمَنْ هُوَ عَلَى الْيَمِينِ بَلْ هُوَ تَرْجِيحٌ لَجِهَتِهِ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ

(1) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ فِي الْحَدِيثِ بَيَانَ اسْتِحْبَابِ التِّيَامَنِ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِكْرَامِ وَأَنَّ الْأَيْمَنَ فِي الشُّرْبِ وَنَحْوِهِ مَقْدَمٌ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَفْضُولًا أَوْ تَقْدِيمُ الْأَفْضَلِ وَالْأَكْبَرِ فَهُوَ عِنْدَ التَّسَاوِي فِي بَاقِي الْأَوْصَافِ.

يعارض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي مضى عن قريب حديث سهل بن أبي خثيمة الآتي في القسامة كبر كبر .

وتقدم في الطهارة حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الأمر بمناولة السواك الأكبر ، وأخص من هذا حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى بسند قوي قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَقَى قَالَ : « ابدؤوا بالأكبر » .

فالجواب : أم الأفاضل والأكابر فهو عند التساوي في باقي الأوصاف على الإكرام وأن الأيمن في الشرب ونحوه مقدم وإن كان صغيراً أو مفضولاً أن هذا محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم ، فيخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن أو يخص من عموم هذا الأمر بالبداء بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس ، وبعض عن يساره ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير والمفضول على الفاضل ، ويظهر هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل لخصوص كونها يمين الرئيس فالفضل بما فاض عليه من الأفضل .

وَقَالَ ابن المنير : تفضل اليمين شرعي وتفضيل السنّ طبعي ، وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التعبد ، ويؤخذ من الحديث : أنه إذا تعارضت فضيلة الفاعل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة كما لو وجدت جنازتان لرجل وامرأة وولي المرأة أفضل من ولي الرجل ، قدّم ولي الرجل ولو كان مفضولاً ، لأن الجنازة هي الوظيفة فيعتبر أفضليتها لا أفضلية المصلّى عليها ، ولعل السر فيه أن الرجولية والميمنة أمر يقطع به كل أحد بخلاف أفضلية المصلّى فإن الأصل فيه الظن ولو كان مقطوعاً به في نفس الأمر لكنه مما يخفى مثله عن بعض كأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنسبة إلى الأعرابي ، وقوله : أتأذن لي أن أعطي هؤلاء ظاهرة : أنه لو أذن له لأعطاهم ويؤخذ من ذلك جواز الإيثار بمثل ذلك .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا إيثار بالقرب ، وإنما الإيثار المحمود ما كان من حظوظ النفس دون الطاعات .

وقد اقتصر الْقَاضِي في النقل عن العلماء على كراهة الإيثار بالقرب بخلاف

20 - باب الكَرْع فِي الْحَوْضِ

5621 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ،

ما يتوهمه كثير من الناس أنه يحرم الإيثار بالقرب، وعبرة إمام الحرمين في هذا: لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها، ويقال: إنَّ القرب أعم من العبادة، وقد أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الأول ليصلي معه ليخرج الجاذب عن أن يكون مصليًا خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك ففي مساعدة المجذوب للجاذب إيثار بقربة كانت له وهي تحصيل فضيلة الصف الأول لتحصي فضيلة تحصل للجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته، ويمكن الجواب: بأنه لا إيثار في ذلك إذ حقيقة الإيثار إعطاء ما استحقه لغيره وهذا لم يعط الجاذب شيئًا وإنما رجَّح مصلحته على مصلحته لأن مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيه إعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: اتأذن لي، ومر الحديث في المظالم في باب: إذا أذن له أو حلَّه.

20 - باب الكَرْع فِي الْحَوْضِ

(باب الكَرْع فِي الْحَوْضِ) الكَرْع: بسكون الراء هو الشرب من الحوض أو من النهر بالقم بغير إناء ولا كفت، من كَرَعَ يَكْرَعُ من باب: فَتَحَ يَفْتَحُ، وقد جاء بالكسر في الماضي من باب: علم يعلم.

وَقَالَ ابن سيدة: كرع تناول بفيه من غير إناء.

وقيل: هو أن يدخل النهر فيشرب.

وقيل: هو أن يصب رأسه في الماء وإن لم يشرب.

وفي الجامع: كل خائض في الماء فهو كارع شرب أو لم يشرب.

وفي المذهب: كرع في الإناء إذا أمال نحوه فشرب منه.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) الوحاظي أَبُو زكريا، ويقال: أَبُو صالح الشامي

الدمشقي، ويقال: الحمصي الحافظ الفقيه، وهو من جملة الأئمة الحنفية أصحاب الإمام أبي حنيفة وكان عدل محمد بن الحسن إلى مكة، ومات سنة

حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَاحِبُهُ، فَرَدَّ
الرَّجُلُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَهِيَ سَاعَةٌ حَارَّةٌ، وَهُوَ يُحَوِّلُ فِي حَائِطٍ
لَهُ، يَعْنِي الْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَّةٍ، وَإِلَّا كَرَعْنَا» وَالرَّجُلُ
يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَّةٍ، فَاذْطَلَقَ إِلَى
الْعَرِيشِ، فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ مَاءً، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ أَعَادَ
فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ.

اثنيتين وعشرين ومائتين قَالَ : (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) العدوي مولا هم
المدني، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ) قاضي المدينة، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) سبق أنه فيما
قيل : إنه أبو الهيثم بن التيهان بستانه (وَمَعَهُ) ﷺ (صَاحِبٌ لَهُ) وهو أبو بكر
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَاحِبُهُ، فَرَدَّ الرَّجُلُ) الْأَنْصَارِيُّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ،
(فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي) أي : مفتدى بأبي وأمي.

(وَهِيَ) أي : الساعة التي أتيت فيها (سَاعَةٌ حَارَّةٌ، وَهُوَ) أي : والحال أن
الرجل (يُحَوِّلُ فِي حَائِطٍ لَهُ، يَعْنِي الْمَاءَ) من فعر البشر إلى ظاهره (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ)
لِلرَّجُلِ : (إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَّةٍ) بفتح المعجمة : قربة خلقة (وَلَا كَرَعْنَا)
أي : شربنا بفينا.

(وَالرَّجُلُ) أي : والحال أن الرجل (يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطٍ) أي : في أثناء
مخاطبة النَّبِيِّ ﷺ، وإنما كرره لأنهما حالان باعتبار فعلين مختلفين فكأنه كان
ينقله من أسفل البشر إلى أعلاها، فكأنه هناك حوض يجمعه فيه، ثم يحوله ويجريه
من جانب إلى جانب في بستانه، (فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي
شَنَّةٍ، فَاذْطَلَقَ) على صيغة الماضي، أي : النَّبِيُّ ﷺ ومعه أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ
الرجل (إِلَى الْعَرِيشِ) موضع مظلل عليه في البستان بخشب وغيره.

(فَسَكَبَ) أي : الرجل (فِي قَدَحٍ مَاءً، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ) لبنًا (مِنْ دَاجِنٍ لَهُ) أي :
شاة تألف البيوت، (فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ أَعَادَ فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ)
وهو أبو بكر رضي الله عنه.

21 - باب خِدْمَةِ الصَّغَارِ الْكِبَارِ

5622 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ، عُمُومَتِي وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ، الْفَضِيخُ، فَقِيلَ: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَالَ: أَكْفَيْتُهَا، فَكَفَّأْنَا» قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَا شَرَابُهُمْ؟ قَالَ: «رُطْبٌ وَبُسْرٌ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ، فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ، وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: «كَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ».

وفي رواية أحمد: وسقى صاحبه، وقد مضى الحديث في باب: شرب اللبن بالماء.

ومطابقته للترجمة في قوله: وإلا كرنا.

21 - باب خِدْمَةِ الصَّغَارِ الْكِبَارِ

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ) سليمان أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ) بالحاء المهملة والتحتية المشددة واحد أحياء العرب (أَسْقِيهِمْ، عُمُومَتِي) جمع: عم بدل أو منصوب على الاختصاص:

(وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ، الْفَضِيخُ) بالمعجمتين، أي: الخمر المتخذ من البسر المشدوخ، (فَقِيلَ: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ) بضم الحاء المهملة على البناء للمفعول.

(فَقَالَ) وفي نسخ: فقالوا: (أَكْفَيْتُهَا) إكفأها: بكسر الهمزة هنا في الفرع كأصله وكسر الفاء بعدها همزة ساكنة مصححاً عليها.

(فَكَفَّأْنَا) بحذف ضمير المفعول، وفي رواية أبي ذر عن الكُشْمِينِي: (فَكَفَّأْنَا، قُلْتُ) أي: قَالَ سليمان: فقلت: (لَأَنَسٍ: مَا شَرَابُهُمْ؟) أي: ما كان شرابهم؟ (قَالَ: «رُطْبٌ وَبُسْرٌ» أي: خمر متخذ منهما.

(فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ) يومئذ، (فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ) ذلك قال بكر بن عبد المزني أو قتادة كما في رواية.

(وَحَدَّثَنِي) بالافراد (بَعْضُ أَصْحَابِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: «كَانَتْ خَمْرُ الْفَضِيخِ (خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ) وقد سبق هذا الحديث في باب: نزل تحريم

22 - بَابُ تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ

5623 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ، أَوْ أَمْسَيْتُمْ، فَكُفُّوا صَبْيَانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ،

الخمير وهي من البسر والتمر في أوائل كتاب الأشربة.
ومطابقته للترجمة ظاهرة.

22 - بَابُ تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ

(بَابُ تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ حَدَّثَنَا ⁽¹⁾ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) ابن بهرام الكوسج أبو يعقوب المروزي انتقل إلى نيسابور قَالَ: (أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ) بضم الراء في الأول وضم العين وتخفيف الموحدة في الثاني قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ) بكسر الجيم في الفرع وأصله ويضم الظلام ومعناه: طائفة من ظلام الليل وأراد به هنا الطائفة الأولى منه عند امتداد فحمة العشاء.

(أَوْ أَمْسَيْتُمْ) شك من الراوي، أي: دخلتم في المساء (فَكُفُّوا) بضم الكاف وتشديد الفاء (صَبْيَانَكُمْ) أي: امنعوهم من الخروج في هذا الوقت، أي: يخاف عليهم حينئذ لكثرة الشياطين وإيذائهم، (فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ) أي: تذهب وتجيء فربما يحصل لهم إيذاء منهم من صرع أو غيره لضعف عقله، ويقاس على الصبي من في معناه من النسوة والضعفة.

وَقَالَ ابن بطال: خشي ﷺ على الصبيان عند انتشار الجن أن تلم بهم فتصرعهم، فإن الشيطان قد أعطاه الله تعالى قوة عليه وأعلمنا رسول الله ﷺ أن التعرض للفتن مما لا ينبغي، وأن الاحتراس منها أجزم على أن ذلك الاحتراس

(1) وفي رواية أبي ذر: حدثني بالافراد.

فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَحُلُّوهُمْ، فَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُوا قِرْبَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا آيَتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ».

لا يرد قدرًا، ولكن ليبلغ النفس عذرها ولئلا يتسبب له الشيطان إلى لوم نفسه في التقصير.

(فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَحُلُّوهُمْ) بضم الحاء المهملة وتشديد اللام، وفي رواية: فحلّوهم بالخاء المعجمة المفتوحة من التخلية قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرَّايِي فِي شَرْحِ الْإِمَامِ لَهُ وَصَحَّفَ مِنْ ذِكْرِهِ بِالْمَهْمَلَةِ.

(فَأَغْلِقُوا) وفي نسخة: وأغلقوا بالواو (الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ) ويروى: فإن الشياطين لا تفتح، وهي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي.

(بَابًا مُغْلَقًا) إذا ذكر اسم الله عليه، (وَأَوْكُوا) بضم الكاف وسكون الواو بلا همز (قِرْبَكُمْ) من أوكأ ماء في سقائه إذا شدّه بالوكاء وهو ما يشدّ به رأس القربة، أي: شدّوا رؤوس قِرْبكم بالوكاء (وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ) عند ذلك (وَخَمِّرُوا) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الميم مكسورة من التخمير وهو التغطية، أي: غطّوا (آيَتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ) عند تغطيتها، (وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا) بضم الراء وكسرهما، أي: تصنعوا وتنصبوا (عَلَيْهَا) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: عليه، أي: على الإناء (شَيْئًا) أي: إن لم يتيسر التغطية بكمالها فلا أقل من وضع عمود على عرض الإناء وجواب لو محذوف نحو: لكان كافيًا، والمعنى: لو خمرتموها بشيء نحو: العود ونحوه وذكرتم اسم الله عليه لكان كافيًا، وإنما أمر بالتغطية لأن في السنة ليلة ينزل فيها وباء وبلاء لا يمر بإناء مكشوف إلّا نزل فيه من ذلك والأعاجم يتوقعون ذلك في كانون الأول، والمقصود من ذكر اسم الله تعالى مع كل فعل صيانتة عن الشيطان والوباء والحشرات والهوام على ما ورد بسم الله الذي لا يضرّ مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء.

(وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ) بكسر الفاء بعدها همزة مضمومة والمصابيح جمع:

5624 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ إِذَا رَقَدْتُمْ، وَعَلِّقُوا الْأَبْوَابَ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَّةَ، وَخَمِّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ - وَأَخْسِبْهُ قَالَ - وَلَوْ يُعُودُ تَعْرِضُهُ عَلَيْهِ».

مصباح، وذلك لأن الفأر ربما تضرم على الناس بيوتهم، وقد مرّ هذا الحديث في صفة إبليس.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: وخمّروا آتيتكم، لأن معناه كما عرفت غطّوا آتيتكم.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم ابن يَحْيَى، (عَنْ عَطَاءٍ) أي: ابن أبي رباح، (عَنْ جَابِرٍ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ إِذَا رَقَدْتُمْ) خوف الفويسقة أن تضرم على أهل البيت بيتهم.

وفي حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند أبي داود: جاءت فارة فأخذت تجرّ الفتيلة فجاءت بها فألقتهما بين يدي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على الخمرة التي كان قاعدا عليها فأحرقت منها موضع درهم.

وفي الصحيح أنه ﷺ قَالَ: «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون»، قَالَ النَّوَوِيُّ: هذا عام يدخل فيه نار السراج وغيرها.

وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها فإن خيف حريق بسببها دخلت في الأمر بالإطفاء، وإن أمن ذلك كما هو الغالب فالظاهر: أنه لا بأس بها لانتفاء العلة التي علل بها النَّبِيُّ ﷺ وإذا انتفت العلة زال المنع.

(وَعَلِّقُوا) بتشديد اللام المكسورة، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وَأَغْلَقُوا (الْأَبْوَابَ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَّةَ) بلا همز بعد الكاف المضمومة والأسقية جمع: سقاء بكسر السين وهو ظرف الماء صغيراً أو كبيراً.

وقيل: القربة قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة والسقاء لا يكون إلا صغيراً، (وَحَمَّرُوا) من التخمير، أي: غطّوا (الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَأَخْسِبْهُ) ﷺ (قَالَ: وَلَوْ) أن تخمروهما (يُعُودُ تَعْرِضُهُ عَلَيْهِ) أي: على الإناء فإنه كافٍ في ذلك مع التسمية.

23 - باب اخْتِنَاثِ الْأُسْقِيَةِ

5625 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأُسْقِيَةِ» يَعْنِي أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا فَيُشْرَبَ مِنْهَا.

قَالَ الطَّبِيبُ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ: يُقَالُ: عَرَضْتُ الْعُودَ عَلَى الْإِنَاءِ أَعْرَضَهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ فِي قَوْلِهِ: عَامَّةُ النَّاسِ إِلَّا الْأَصْمَعِي فَإِنَّهُ قَالَ: أَعْرَضَهُ مَضْمُومَةً الرَّاءِ، قِيلَ: وَالْمَعْنَى غَطَّوْهُمَا بَغْطَاءٍ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَهَذَا طَرِيقٌ آخَرٌ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

23 - باب اخْتِنَاثِ الْأُسْقِيَةِ

(بَابُ اخْتِنَاثِ الْأُسْقِيَةِ) أَيُ: الْمَتَّخِذَةُ مِنَ الْآدَمِ، وَالْاِخْتِنَاثُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ السَّاكِنَةُ وَالْفَوْقِيَّةُ الْمَكْسُورَةُ وَبِالْمِثْلَةِ: افْتِحَالٌ مِنَ الْخِثِّ وَهُوَ الْانْطَوَاءُ وَالتَّكْسِرُ وَالْإِنْثَاءُ، يُقَالُ: اخْتِنَنْتُ السَّقَاءَ إِذَا ثَنَيْتَهُ إِلَى خَارِجِ فَشَرِبْتَ مِنْهُ، وَمِنْهُ سَمِيَ الرَّجُلُ الْمُتَشَبِّهُ بِالنِّسَاءِ بِأَفْعَالِهِ مَخْتَنًا.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أَيَّاسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ فَقِيهُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِمَّنْ كَانَ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ. (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بِتَصْغِيرِ الْإِبْنِ وَتَكْبِيرِ الْأَبِ (ابْنِ عُتْبَةَ) بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونُ الْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ أَيُ: ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَرَّحَ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي تَلِيهَا بِتَحْدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ لِلزُّهْرِيِّ.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ (الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأُسْقِيَةِ» يَعْنِي أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا فَيُشْرَبَ مِنْهَا) الْمُرَادُ بِكَسْرِهَا: ثَنِيهَا لَا كَسْرَهَا حَقِيقَةً وَلَا إِيَابَتَهَا، وَالْأَفْوَاهُ: جَمْعُ فَمٍ عَلَى سَبِيلِ الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّ أَصْلَ فَمٍ فَوْهُ حَذَفَتْ مِنْهُ الْهَاءُ لِاسْتِثْقَالِهَا عِنْدَ الضَّمِيرِ لَوْ قِيلَ: فَوْهُ فَلَمَّا لَمْ يَحْتَمَلِ الْوَاوُ وَبَعْدَ حَذْفِ الْهَاءِ الْإِعْرَابُ لَسُكُونُهَا عَوَّضَتْ عَنْهَا الْمِيمُ لِأَنَّهَامَا شَفَوِيَّتَانِ، فَقِيلَ: فَمٌ، وَيُقَالُ فِي ثَنِيَّتِهِ: فَمَانُ وَفَمَوَانُ وَفَمِيَانُ وَالْآخِرَانِ نَادِرَانِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَهَذَا إِذَا أَفْرَدَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى الْفَاءِ إِذَا

5626 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
 قَالَ: حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ:

أضيف ولكن يزداد حركة مشبعة يختلف إعرابها بالحروف فإن أضيف إلى مضممر
 كفت الحركات ولا يضاف مع الميم إلا في ضرورة شعر كقول الشاعر:

يصبح عطشان وفي البحر فمه

فإذا أرادوا الجمع والتصغير ردّوه إلى الأصل، فقالوا: فويه وأفواه ولم
 يقولوا فميم ولا أفمام.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَحْسَبُ أَنَّ قَوْلَهُ يَعْنِي: أَنَّ تَكْسُرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَيَكُونُ هَذَا
 التفسير مدرجاً يدل عليه أَنَّ أَحْمَدَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ بِحَذْفِ
 لَفْظٍ يَعْنِي.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: مَعْنَى هَذَا النَّهْيِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَلَى وَجْهِ الْأَدَبِ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ
 فِي أَفْوَاهِهَا حَيَّةٌ وَبَعْضُ الْهُوَامِ لَا يَرَاهَا الشَّارِبُ فَيَدْخُلُ جَوْفَهُ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ
 وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ رِوَايَةِ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ وَهْرَامٍ قَالَ: نَهَى
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ وَأَنَّ رَجُلًا بَعْدَ مَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنَ
 اللَّيْلِ إِلَى السَّقَاءِ فَاخْتَنَتْهُ فَخَرَجَتْ مِنْهُ حَيَّةٌ.

وفي مسند أبي بكر ابن أبي شيبة، عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب في
 أول هذا الحديث شرب رجل من سقاء فانساب في بطنه جنان فنهى رسول الله ﷺ
 فذكره، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن يزيد بن
 هارون، عن ابن ذئب في أول هذا الحديث: شرب رجل من سقاء فانساب في
 بطنه جنان فنهى رسول الله ﷺ فذكره، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي بكر
 وعثمان بن أبي شيبة عن يزيد به.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَشْرِبَةِ وَكَذَا
 أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ
 الْمُبَارَكِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)
 مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ مَعْمَرٌ، أَوْ غَيْرُهُ: «هُوَ الشَّرْبُ مِنْ أَفْوَاهِهَا».

ابن عتبة بن مسعود: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى) نهي إرشاد (عَنِ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ) وهذا طريق آخر في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصرح هنا عُبَيْدُ اللَّهِ بالسماع، عن أبي سعيد بخلاف الطريق الأول فإنه بالعنعنة، وكذلك صرح أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هنا بالسماع من النَّبِيِّ ﷺ بخلاف الطريق الأول.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك: (قَالَ مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (أَوْ غَيْرُهُ) أي: غير معمر: (هُوَ) أي: الاختناث (الشَّرْبُ مِنْ أَفْوَاهِهَا) أي: من أفواه الأسقية، شك عَبْدُ اللَّهِ في هذا التفسير هل قاله معمر أو غيره.

وأخرج مسلم من غير تردد: حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا.

فإن قيل: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: فَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ ﷺ شَرِبَ مِنْ فَمِ قَرْبَةٍ قُلْنَا: لَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مِنَ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ وَقَدْ تَرَكَ، وَفِيهِ الْبَرَاءُ بْنُ بَنْتِ أَنْسٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ وَآخَرُ مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ لَمْ يَسْمَعْ.

فالجواب: أن أحد الحديثين اللذين ذكرهما رواه أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَاثِلِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ الْبَرَاءِ ابْنِ بَنْتِ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ وَقَرْبَةً معلقة فَشَرِبَ مِنْ فَمِ الْقَرْبَةِ الْحَدِيثِ.

والبراء هذا ذكره ابن حبان في الثقات وباقي رواته يحتج بهم وتابع البراء عليه حميد الطويل رواه الطَّحَاوِيُّ فِي كِتَابِ شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكَ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ قَرْبَةِ مَاءٍ معلقة وهو قائم، والحديث الآخر الذي فيه رجل لم يسم.

24 - بَابُ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ

5627 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، قَالَ لَنَا عِكْرِمَةُ: أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَشْيَاءٍ قِصَارٍ حَدَّثَنَا بِهَا أَبُو هُرَيْرَةَ؟ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ أَوْ السَّقَاءِ،»

24 - بَابُ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ

(بَابُ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ) بتخفيف الميم ويجوز تشديدها، ويروى من في السقاء بالياء بدل الميم.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: لَمْ يَكْتَفِ الْبُخَارِيُّ بِالترجمة التي قبلها لثلاثي يظن أن النهي خاص بصورة الاختناث فبين أن النهي يعم ما يمكن اختناثه وما لا يمكن كالفخار مثلاً.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) هو ابن تيممة السَّخْتِيَانِي، (قَالَ لَنَا عِكْرِمَةُ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وفي رواية الحُمَيْدِي، عن سُفْيَان، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي أَخْبَرَنَا عِكْرِمَةُ: (أَلَا أَخْبِرُكُمْ) بفتح الهمزة وتخفيف اللام (بِأَشْيَاءٍ قِصَارٍ حَدَّثَنَا بِهَا أَبُو هُرَيْرَةَ) في الكلام حذف بتقديره مثلاً، فقلنا: نعم أو فقلنا: حَدَّثَنَا أو نحو ذلك، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووقع في رواية ابن أبي عمر، عن سُفْيَان بهذا الإسناد: سمعت أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِي من طريقه وفاعل حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ والضمير في بها راجع إلى أشياء والذي أخبره شيثان، وقد قَالَ: أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَشْيَاءٍ؟ فلعله أخبر بأكثر فاختصره بعض الرواة ويجوز أن يكون ذلك عمداً أو نسياناً أو أقل الجمع عنده اثنان، وقد أخرج أحمد الحديث المذكور من رواية حماد بن زيد، عن أيوب فذكر بهذا الإسناد الشَّيْثَيْنِ المذكورين، وزاد النهي عن الشرب قائماً.

وفي مسند الحُمَيْدِي أيضاً: ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء فإن ذكر النهي عن الشرب من فم السقاء أو القربة وَقَالَ هذا آخرها.

(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ) وفي نسخة: نهى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ أَوْ السَّقَاءِ شك من الراوي وكأنه عن سفیان.

وَأَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي دَارِهِ»⁽¹⁾.

وقد وقع في رواية عبد الجبار ابن العلاء، عن سفیان عند الإسماعيلي: من في السقاء، وفي رواية ابن أبي عمر عنده: من فم القربة، والفرق بين القربة والسقاء أن القربة: للماء، والسقاء: للماء واللبن وسيجيء علة النهي عن ذلك.

(وَأَنْ يَمْنَعَ) أي: الشخص (جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ) أي: بأن يغرز وأن مصدرية.

(خَشْبَهُ) بإضافة الخشب إلى الضمير الذي يرجع إلى الجار، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: خشبته بالفوقية (فِي دَارِهِ)، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: في جداره وهو أوضح

(1) قال ابن أبي جمره في البهجة: ظاهر الحديث يدل على حكمين:

أحدهما: المنع من أن يشرب أحد من فم السقاء والقربة.

والثاني: أن يمنع أحد جاره أن يغرز خشبه في جداره.

والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال هل منعه عليه السلام عن الشرب من السقاء والقربة هل هو عام على أي وجه كان أولا وهل النهي نهى كراهية أو تحريم وهل ذلك معقول المعنى أولا وهل يتعدى إلى غير السقاء والقربة أو لا وهل إباحة الجدار للجار لغرز الخشب هو على الوجوب أو الندب وهل ذلك على كل حال أو في بعض الأحوال دون بعض.

أما قولنا: على الشرب من فم السقاء والقربة هل هو عام أم لا ظاهر اللفظ محتمل لكن الناس اختلفوا في تأويله فمنهم من جعله عاما على أي وجه كان ومنهم من قال إنه إذا جعل فم السقاء والقربة موضوعا في الأرض كأنه القصعة وتناول منه الشرب فليست تلك الصفة بمنهي عنها وإنما النهي أن يصب الماء في حلقه ولا ينظر ما فيه ولا يقدر أن يقطع الشرب.

وأما قولنا: هل النهي على الكراهية أو التحريم احتمل لكن إذا كانت العلة معقولة المعنى فيكون بحسب مقتضى العلة فإن لم تعرف العلة فحينئذ يبقى الأمر فيه محتمل الوجهين.

ويبقى فيه بحث آخرها هل النهي يدل على فساد المنهي عنه فالذي يشرب يشرب حراما أو مكروها موضع خلاف ويبقى فعله ذلك على أحد الاحتمالين إما أن يكون حراما فيكون آثما وإما أن يكون مكروها فيكون غير آثم.

وأما قولنا: هل ذلك معقول المعنى أو لا ظاهر اللفظ لا يتحقق منه شيء من ذلك لكن قد قال بعض الناس إن ذلك معقول وهو خيفة أن يكون في الدعاء حيوان فينزل مع الماء جوفه وقد وقع للناس من ذلك وقائع فتعابوا بها كثيرا منها أنه قد ذكر أن رجلا شرب الماء كذلك وكان في الماء ثعبان صغير فابتلعه مع الماء فحصل له منه ضرر كثير وقد يكون أيضا في الماء علق فيبلغه فيتأذى به وقد يكون الماء ينصب بمرّة فيكون سببا أن يقطع العروق الضعاف التي بإزاء القلب فيكون منها موته ومن أجل ذلك أحكمت السنة أن يكون شرب الماء مصّا ولا يكون عبّا من أجل الخوف على العروق التي بإزاء القلب فهنا من باب أخرى وقال آخرون من أجل ما يتعلق بالسقاء والقربة من رائحة الفم وقد يكون في بعض أفواه الناس بخر فيتعلق بالقربة =

5628 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وهو محمول على الاستحباب عند مالك وعند الشَّافِعِيِّ في الجديد، وأما في القديم فعلى الوجوب، وبه قَالَ ابن حبيب وغيره.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، لأنه يوضح الإبهام الذي فيها، وقد أَخْرَجَهُ ابن ماجة في الأشربة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن عليَّة قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ:

والسقاء منه شيء فيعافه الغير وقيل من أجل أن بعض الناس لا يحمل نفسه الشرب من فضل غيره ويتشوش لذلك عند الشرب وقد قيل إن ذلك يعود بالفساد على الوعاء فينقل فيكون من باب إضاعة المال وهو منهى عنه نهى تحريم وبحسب هذه التعليقات تعرف النهي على أي وجه هو لكن الذي يعطيه الفقه أن أمرا يكون فيه التعليل على مثل هذا الخلاف تركه أولى لأنه لا يبعد أن يكون لمجموع ما ذكر فيكون مجتمعاً فيه التحريم على وجه والكرهية على وجه والشأن الأخذ بسد الذريعة التي تدل عليها قواعد الشريعة وقد روي عن الإمام مالك رحمه الله ومن تبعه أن مذهبه في الأمور المحتملة الأخذ بالأشد إبراء للذمة وأما السقاء فهو الوعاء الصغير من الجلد والقربة الوعاء الكبير منه.

وأما قولنا: هل يتعدى الحكم إلى غيرهما فإن قلنا بعدم التعليل فلا يتعدى ويكون مقصوراً على السقاء والقربة لا غير وإن قلنا التعليل هو الأظهر والله أعلم فحيث وجدت العلة طردنا الحكم على أحد محتملاته.

وأما قولنا: هل إباحة الجدار للجار أن يغرز الخشبة فيه على الوجوب أو الندب فجمهور العلماء أنه على الندب لأنه قد روي عن راوي الحديث وهو أبو هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول ما لي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم فدل بقوله هذا أنه فهم من النبي ﷺ إما الوجوب أو التأكيد في الندب لعظم حق الجار على جاره لأنه قال ﷺ: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» والآثار في الجار كثيرة في تأكيد حقه والإحسان إليه وكف الأذى عنه وإدخال السرور عليه.

وأما قولنا: هل ذلك على كل حال أو لا فلا يمكن أن يكون على كل حال لأن الشارع ﷺ قد قال «لا ضرر ولا ضرار» فإن كان في غرز الخشبة ضرر على صاحب الحائط فلا يجب عليه ذلك ولا يندب فالشارع صلوات الله عليه وسلامه قد منع أن يفعل الشخص بملكه شيئاً يضره بجاره فكيف يفعل في مال جاره ما فيه ضرر به هذا لا ينقل وإنما يكون ذلك على أحد محتملاته إذا لم يكن على صاحب الجدار في ذلك كبير ضرر لأنه من جملة الرفق له وقد ورد ما معناه «لا يمتع أحدكم جاره رفده».

«نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ».

5629 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ».

(نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُشْرَبَ) بضم أوله وفتح ثالثه على البناء للمفعول.

(مِنْ فِي السَّقَاءِ)، ومطابقة الحديث للترجمة مثل ما ذكر في الحديث السابق، وزاد أحمد عن إسماعيل بهذا الإسناد والمتن: قَالَ: أَيُّوبُ فَأُنْبِتُ أَنْ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ فخرجت حية.

وكذا أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رَوَايَةِ عَبَّادِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، وَوَهُمُ الْحَاكِمُ فَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ بزيادته، والزيادة المذكورة ليست على شرط الصحيح لأن راويها لم يسم وليست موصولة لكن أخرجها ابن ماجة في رَوَايَةِ سلمة بن وهرام، عن عِكْرِمَةَ بنحو المرفوع وفي آخره، وَأَنَّ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ بَعْدَ النَّهْيِ إِلَى سَقَاءٍ فَاخْتَنَتْهُ فَخَرَجَتْ عَلَيْهِ مِنْهُ حِيَّةٌ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ قَبْلَ النَّهْيِ فَكَانَ مِنْ أَسْبَابِ النَّهْيِ ثُمَّ وَقَعَ أَيْضًا بَعْدَ النَّهْيِ تَأْكِيدًا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء مصغر زرع قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هُوَ الْحَدَّاءُ، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ): «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ»، ومطابقة الحديث كسابقه، وقد أَخْرَجَهُ ابن ماجة فِي الْأَشْرِبَةِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ قَالَ كَذَا قَالَ: قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَفِي نَقْلِ الْإِتِّفَاقِ نَظَرٌ لِمَا سَأَذْكُرُهُ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ التِّينِ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ أَجَازَ الشُّرْبَ مِنْ أَفْوَاهِ الْقُرْبِ، وَقَالَ: لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ نَهْيٌ.

وبالغ ابن بطال في ردّ هذا القول واعتذر عنه ابن المنير باحتمال: أَنَّهُ كَانَ لَا يَحْمِلُ النَّهْيَ فِيهِ عَلَى التَّحْرِيمِ كَذَا قَالَ مَعَ النُّقْلِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ فِيهِ النَّهْيَ فَالاعتذار عنه بهذا أولى، والحجة قائمة على من بلغه النهي، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيُؤَيِّدُ كَوْنَ النَّهْيِ لِلتَّنْزِيهِ أَحَادِيثُ الرِّخْصَةِ.

وتعقبه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فَقَالَ: لَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ إِلَّا مِنْ فَعْلِهِ ﷺ وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ كُلُّهَا مِنْ قَوْلِهِ فَهِيَ أَرْجَحُ إِذَا

نظرنا إلى علة النهي عن ذلك فإنّ جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه ﷺ، أمّا أوّلًا فلعصمته وطيب نكهته، وأمّا ثانيًا فلرفقه في صبّ الماء وبيان ذلك في سياق ما ورد في علة النهي :

فمنها : أنه لا يؤمن دخول شيء من الهوام مع الماء في جوف السقاء فيدخل في السقاء وهو لا يشعر، وهذا يقتضي أنه لو ملأ السقاء وهو يشاهد الماء الذي يدخل فيه ثم ربطه ربطًا محكمًا، ثم لما أراد أن يشرب حلّه فشرب منه لا يتناوله النهي .

ومنها : ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها بسند قوي بلفظ : نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك ينتنه، وهذا يقتضي أن يكون النهي خاصًا بمن يشرب فيتنفس داخل الإناء أو باشر بفمه باطن السقاء، أمّا من صبّ من الفم داخل فمه من غير مماسة فلا .

ومنها : أن الذي يشرب من فم السقاء قد يغلبه الماء فينصبّ منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرق به أو يتلّ ثيابه، قال ابن العربي : وواحدة من الثلاث تكفي في ثبوت الكراهة وبمجموعها يقوى الكراهة جدًّا .

وقال الشيخ أبو محمّد بن أبي حمزة ما ملخصه : اختلف في علة النهي ، فقيل : يخشى أن يكون في الوعاء حيوان أو ينصب بقوة فيشرق به أو يقطع العروق الضعيفة التي بإزاء القلب فربما كان سبب الهلاك، أو بما يتعلق بفم السقاء من بخائر النفس أو بما يخالط الماء من ريق الشارب فيتقدّره غيره أو لأن الوعاء يفسد بذلك في العادة فيكون في إضاعة المال، قال : والذي يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهي بمجموع هذه الأمور وفيها يقتضي الكراهية وفيها ما يقتضي التحريم والقاعدة في مثل ذلك ترجح القول بالتحريم، وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي، وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة .

وأطلق أبو بكر بن الأشرم صاحب أحمد : أن أحاديث النهي ناسخة للإباحة، لأنهم كانوا لا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من فم السقاء فنسخ الجواز .

25 - باب النَّهْيِ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ

5630 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ،

ومن الأحاديث الواردة أيضًا في الجواز ما أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرٍة عن جَدِّته كبشة، قالت: دخل عليَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فشرِب من في قربة معلقة، وفي الباب، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنيسٍ عند أَبِي داود وَالتِّرْمِذِيِّ، وعن أم سلمة في الشَّمالِ، وفي مسندِ أَحْمَدَ والطَّبْرَانِيِّ، والمعاني للطحاوي.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: لو فرق بين ما يكون لعذر كأن تكون القربة معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب إناءً متيسراً ولم يتمكَّن من التناول بكفه فلا كراهة حينئذٍ وعلى ذلك يحمل الأحاديث المذكورة، وبين ما يكون لغير عذر فيحمل عليه أحاديث النهي، ويؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أنَّ القربة كانت معلقة والشرب من القربة المعلقة أخصُّ من الشرب من مطلق القربة، ولا دلالة في أخبار الجواز على الرخصة مُطْلَقاً بل على تلك الصورة وحدها وحملها على حال الضرورة جمعاً بين الخبرين أولى من حملها على النسخ، وقد سبق ابن العربي إلى نحو ما أشار إليه الشَّيْخُ الْمِزْبُورُ، فَقَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَرِبُهُ ﷺ فِي حال ضرورة إما عند الحرب وإما عند عدم الإناء، أو مع وجوده لكن لم يتمكن لشغله من التفريغ من السقاء في الإناء ثم قَالَ: ويحتمل أن يكون شرب من اداوة والنهي محمول على ما إذا كانت القربة كبيرة لأنها مظنة وجود الهوام كذا قَالَ، والقربة الصغيرة لا يمتنع وجود شيء من الهوام فيها والضرر يحصل به ولو كان حقيراً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

25 - (باب النَّهْيِ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ) (1)

(باب النَّهْيِ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ) أي: عند الشرب، وفي رِوَايَةٍ غيرِ أَبِي دَرٍّ باب: التنفُّس في الإناء، أي: حكمه.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بالشين المعجمة ابن

عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ».

26 - بَابُ الشُّرْبِ بِنَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ النُّحُوي، (عَنْ يَحْيَى) أَي: ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ) أَي: فِي دَاخِلِ الْإِنَاءِ.

زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ النَّهْيَ عَنِ النَّفْخِ فِي الْإِنَاءِ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ وَأَنْ يَنْفَخَ بِهِ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: التَّنَفُّسُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ كَمَا نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَقَعَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ رِيْقِهِ فَيَعَاْفَهُ الطَّاعِمُ لَهُ وَيَسْتَقْذِرُ أَكْلَهُ فَنَهَى لِذَلِكَ لَثَلَا يَفْسُدَ عَلَى مَنْ يَرِيدُ تَنَاوُلَهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ رُبَّمَا حَصَلَ لَهُ تَغْيِيرٌ مِنَ النَّفْسِ إِمَّا لِكَوْنِ الْمُتَنَفِّسِ كَانَ مُتَغْيِرَ الْفَمِ بِمَا كُوِلَ مِثْلًا أَوْ لِبَعْدِ عَهْدِهِ بِالسَّوَاكِ وَالْمُضْمَضَةِ، أَوْ لِأَنَّ النَّفْسَ يَصْعَدُ بِبَخَارِ الْمَعْدَةِ وَالنَّفْخِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا أَشَدُّ مِنَ التَّنَفُّسِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مَعَ غَيْرِهِ، وَإِذَا كَانَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَقْذِرُ شَيْئًا مِنْهُ فَلَا بَأْسَ بِالتَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ وَسَيَجِيءُ مَا يَتَعَلَّقُ.

(وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ ذَكَرَهُ) وَلَا دَبْرَهُ (بِيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ) تَشْرِيفًا لِلْيَمِينِ عَنْ مِمَاسَّتِهِ مَا فِيهِ أَذَى وَالنَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ فِي بَابِ: النَّهْيِ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ وَلَفْظُهُ هُنَاكَ: وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

26 - بَابُ الشُّرْبِ بِنَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ

(بَابُ الشُّرْبِ بِنَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ) أَي: ثَلَاثَةُ أَنْفَاسٍ، قِيلَ: بَيْنَ التَّرْجُمَتَيْنِ مَعَ

حديثهما تعارض بحسب الظاهر، لأن الترجمة الأولى في النهي عن التنفس في الإناء وفي هذه ثبت التنفس، وأجيب بأجوبة مختلفة وأحسنها أن تحملا على حالتين:

فحالة النهي: التنفس في داخل الإناء.

وحالة الفعل: على من يتنفس خارجه، فالأول: على ظاهره من النهي، والثاني: تقديره كان يتنفس عند الشرب من الإناء.

قَالَ ابن المنير: أورد ابن بطال سؤال التعارض بين الحديثين وأجاب بما يجمع بينهما، فأطنب، ولقد اكتفى البُخَارِيُّ في دفعه بمجرد لفظ الترجمة فجعل الإناء في الأوّل: ظرفاً للتنفس والنهي عنه استقذاره، وقال في الثاني: الشرب بنفسين فجعل التنفس للشرب، أي: لا يقتصر على نفس واحد بل يفصل بين الشرب بنفسين أو ثلاثة خارج الإناء، فعرف بذلك انتفاء التعارض.

وَقَالَ الإسماعيلي: المعنى أنه كان يتنفس، أي: على الشراب لا فيه داخل الإناء قَالَ: وإن لم يحمل على هذا صار الحديثان مختلفين وكان أحدهما منسوخاً لا محالة والأصل: عدم النسخ والجمع مهما أمكن أولى.

ثم أشار إلى حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ما أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ والحاكم من طريقه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ الرَّجُلُ: «الْقَذَاءُ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ؟» قَالَ: «أَهْرَقْهَا» قَالَ فَإِنِّي لَا أَرُوى مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ قَالَ فَأَبْنِ الْقَدَحَ عَنْ فِيكَ، ولابن ماجة من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء فإذا أراد أن يعود فلينجح الإناء ثم ليعد إن كان يريد».

قَالَ الأثرم: اختلاف الرواية في هذا دال على الجواز وعلى اختيار الثلاث، والمراد بالنهي عن التنفس في الإناء: أن لا يجعل نفسه داخل الإناء وليس المراد أن لا يتنفس خارجه طلباً للراحة، واستدلّ به لمالك على جواز الشرب بنفس واحد، وأخرج ابن أبي شيبة الجواز عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وطائفة.

وَقَالَ عمر بن عبد العزيز: إنما نهى عن التنفس داخل الإناء فأما من لم يتنفس فإن شاء فليشرب بنفس واحد، وهو تفصيل حسن، وقد ورد الأمر

5631 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ : كَانَ أَنَسٌ، يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا،

بالشرب بنفس واحد من حديث أبي قتادة مرفوعاً أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وهو محمول على التفصيل المذكور.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد النبيل، (وَأَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَا : حَدَّثَنَا عَزْرَةُ) بفتح العين المهملة وسكون الزاي بعدها راء (ابْنُ ثَابِتٍ) بالمثلثة في أوله الْأَنْصَارِيُّ التابعي الصغير أصله من المدينة نزل البصرة، وقد سمع من جده لأمه عَبْدُ اللَّهِ بن يزيد الحطمي وعبد الله بن أبي أوفى غيرهما.

(قَالَ : أَخْبَرَنِي) بالافراد (ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بضم المثلثة وتخفيف الميم هو ابن عبد الله بن أنس، (قَالَ : كَانَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ) أي : في الشرب من الإناء (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) يحتمل أن يكون أو للتنويع، أي : ثلاث مرات وأنه كان لا يقتصر على المرة بل إن روي من نفسين اكتفى بهما وإلا فثلاث، ويحتمل أن تكون للشك، فقد أخرج إسحاق بن راهويه الحديث المذكور عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مهدي، عن عزرة بلفظ : كان يتنفس ثلاثاً ولم يقل أو، وأخرج الترمذي بسند ضعيف، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَمَا يَشْرَبُ الْبَعِيرُ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مِثْنِي وَثَلَاثَ وَسَمُّوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ وَاحِدًا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ » وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَهُوَ يَقْوِي مَا تَقْدَمُ مِنَ التَّنْوِيعِ كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ.

وتعقبه العيني وَقَالَ شيخنا حَسَنُ التَّرْمِذِيُّ حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيه من لم يسم وهو ابن لعطاء بن أبي رباح وكان له ولدان روى كل منهما، عَنْ أَبِيهِ وهما : يعقوب وخلاد، ويعقوب روى له النَّسَائِيُّ باسمه، وضعفه أَحْمَدُ وابن معين وأبو زرعة والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وأما خلاد فليس له رواية في الكتب الستة، قَالَ الْبُخَارِيُّ : فيه منكر الحديث.

وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ ويزيد بن سنان : هو أَبُو فُرُوه الرهاوي، قَالَ الشيخ زين الدين العراقي : ضعفه أَحْمَدُ، وابن معين، وابن المديني، وتركه النَّسَائِيُّ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مقارب الحديث، وإنما قَالَ التَّرْمِذِيُّ ويزيد بن سنان : هو أَبُو فُرُوه

وَرَعَمَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا».

الرهاوي، لأن لهم يزيد بن سنان المقرئ البصري ثقة روى عنه النسائي متأخر الطبقة عن هذا.

(وَرَعَمَ) أي . قَالَ : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا» أي : ثلاث مرات ، وأخرج الترمذي أيضًا بسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا : أن النبي ﷺ كان إذا شرب تنفس مرتين ، ثم قَالَ وهذا حديث غريب ، وهذا ليس بنص في الاقتصار على المرتين ، بل يحتمل أن يراد به التنفس في أثناء الشرب ، فيكون قد شرب ثلاث مرات وسكت عن التنفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع ، والأصل فيه : أن المستحب الشرب في ثلاثة أنفاس .

وفي حديث ابن عباس المذكور عن قريب وهو قوله : «اشربوا مثنى وثلاث» فيه الاقتصار على الشرب مرتين إذا حصل الاكتفاء بذلك ، ولكن ينبغي أن يزيد ثالثة وإن اكتفى بمرتين جاز ، وأخرج مسلم وأصحاب السنن من طريق أبي عصام ، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثًا ويقول : هو أروى وأمرأ وأبرأ لفظ مسلم .

وفي رواية أبي داود : اهنا بدل أروى ، وقوله : أروى هو من الري بكسر الراء غير مهموز ، أي : أكثر ريًا ويجوز أن يقرأ مهموز للمشاكله ، وأمرأ بالهمز من المرئ يقال : مرأ الطعام بفتح الراء يمرؤ بضمها ، ويجوز كسرهما صار مريئًا ، وأبرأ بالهمز من البراءة ، أو من البرء ، أي : يبرأ من الأذى والعطش ، واهنا بالهمز من الهنا والمعنى : أنه يصير هنيئًا مريئًا بريئًا ، أي : سالمًا أو مبرأ من مرض أو عطش أو أذى ، ويؤخذ من ذلك أنه أقمع للعطش وأقوى على الهضم وأقل أثرًا في برد المعدة وضعف الأعصاب ، واستعمال أفعل التفضيل في هذا يدل على أن للمرتين في ذلك مدخلًا في الفضل المذكور ، ويؤخذ منه : أن النهي عن الشرب في نفس واحد للتنزيه ، وقد اختلفوا فيه فروي عن ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح أنهما أجازاه بنفس واحد ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وطاوس ، وعكرمة كراهة الشرب بنفس واحد .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : هُوَ شَرْبُ الشَّيْطَانِ ، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ نَهَى

عن التنفس في الشراب كالنهي عن النفخ في العام والشراب من أجل أنه قد يقع فيه شيء من الريق فيعافه الشارب ويستقذره إذ كان التقدر في مثل ذلك عادة غالبية على طباع أكثر الناس، ومحلّ هذا إذا أكل أو شرب مع غيره أو لو أكل وحده أو مع أهله أو مع من يعلم أنه لا يقدر شيئاً مما يتناوله فلا بأس.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأولى التعميم لأنه لا يؤمن مع ذلك أن يفضل فضلة أن يحصل التقدر من الإناء أو نحو ذلك.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَالَ عِلْمَاؤُنَا هُوَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَلَكِنْ يَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنَالُوا أَخَاهُ مَا يَقْذَرُهُ فَإِنْ فَعَلَهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ثُمَّ جَاءَ غَيْرُهُ فَنَالُوهُ إِيَّاهُ، فَلْيَعْلَمْ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ فَهُوَ غَشٌّ وَالْغَشُّ حَرَامٌ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: معنى النهي عن التنفس في الإناء لثلاث يتقذر به من بزاق أو رائحة كريهة تتعلق بالماء، وعلى هذا إذا لم يتنفس يجوز الشرب بنفس واحد، وقيل: يمنع مُطْلَقًا لأنه شرب الشيطان، قَالَ: وقول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَتَنَفَسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا قَدْ جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مَعَارِضًا لِلنَّهْيِ، وَحَمَلَ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْمَأَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ لَأَنَّهُ كَانَ لَا يَقْذَرُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقَالَ الْأَثَرَمُ: هذه الأحاديث في ظاهرها مختلفة والوجه فيه عندنا أنه لا يجوز الشرب بنفس واحد وبأثنين وبثلاثة وبأكثر منها، لأن اختلاف الرواية يدل على التسهيل فيه، وإن اختار الثلاث فحسن.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ فِي ثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ إِذَا أَدْنَى الْإِنَاءَ إِلَى فِيهِ سَمَّى اللَّهُ فَإِذَا أَخْرَهُ حَمَدَ اللَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا، وَأَصْلُهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا السَّابِقُ: وَسَمُّوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ فَقَطْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرج مسلم وَالتِّرْمِذِيُّ، وابن ماجه في الأشربة، وَالتَّسَائِيُّ فِي الْوَلِيْمَةِ.

27 - باب الشُّرْب فِي آيَةِ الذَّهَبِ

5632 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: كَانَ حُذَيْفَةُ، بِالْمَدَائِنِ،

27 - باب الشُّرْب فِي آيَةِ الذَّهَبِ

(باب الشُّرْب فِي آيَةِ الذَّهَبِ) ولم يصرِّح بالحكم اكتفاء بما في الحديث من صريح النهي والإشارة إلى الوعيد، ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آية الذهب والفضة إلا عن معاوية بن قره أحد التابعين فكأنه لم يبلغه النهي، وعن الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيم ونقل عن نصه في حرمة: أن النهي فيه للتنزيه لأن علته ما فيه من التشبه بالأعاجم ونص في الجديد على التحريم ومن أصحابه من قطع به عنه، وهذا هو اللائق به لثبوت الوعيد عليه بالنار كما سيأتي في الحديث الذي يليه وإذا ثبت ما نقل عنه فلعله كان قبل أن يبلغه الحديث المذكور، ويؤيدهم النقل أيضًا عن نصه في حرمة أن صاحب التقريب نقل في كتاب الزكاة عن نصه في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب أو الفضة وإذا حرم الاتخاذ فتحريمه الاستعمال أولى، والعلة المشار إليها ليست متفقًا عليها بل ذكروا للنهي عدة علل منها ما فيه من كسر قلوب الفقراء ومن الخيلاء ومن السرف ومن تضيق النقدين.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتحيتين ابن عتبة بضم العين وفتح الفوقية مصغرًا من عتبة الدار، (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى) هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وفي رواية غندر عن شعبة عن الحكم سمعت ابن أبي ليلى أخرجه مسلم والترمذي أنه (قَالَ: كَانَ حُذَيْفَةُ) أي: ابن اليمان واسم اليمان: جل بن جابر، واليمان: لقب وهو من كبار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(بِالْمَدَائِنِ) وعند أَحْمَدَ من طريق يزيد، عن ابن أبي ليلى: كنت مع حذيفة بالمداين اسم بلفظ جمع: مدينة وهي مدينة عظيمة على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ وكانت مسكن ملوك الفرس، وبها إيوان كسرى المشهور وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سنة ست عشرة، وقيل: قبل ذلك، وكان حذيفة عامل عليها في خلافة عمر ثم عثمان

فَاسْتَسْقَى ، فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِقَدَحٍ فَضَّةٍ فَرَمَاهُ بِهِ ، فَقَالَ : إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهُ ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى أَنْ مَاتَ بَعْدَ قَتْلِ عَثْمَانَ سَنَةً سِتْ وَثَلَاثِينَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(فَاسْتَسْقَى) أي : طلب ما يشرب ، (فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ) بكسر الدال المهملة ويجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف وبعد الألف نون ، وهو زعيم القوم وكبير القرية بالفارسية منصرفاً وغير منصرف .

وفي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ : فَأَتَاهُ إِنْسَانٌ ، وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ ، عَنْ وَكَيْعَ ، عَنْ شُعْبَةَ اسْتَسْقَى حَذِيفَةَ مِنْ دِهْقَانَ أَوْ عَلَجَ ، وَتَقَدَّمَ فِي الْأَطْعِمَةِ مِنْ طَرِيقِ سَيْفَ ، عَنْ مُجَاهِدَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ حَذِيفَةَ فَاسْتَسْقَى فَسَقَاهُ مَجُوسِي ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ بَعْدَ الْبَحْثِ .

(بِقَدَحٍ فَضَّةٍ) بالإضافة مثل خاتم فضة .

وفي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ حَفْصِ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ : بِإِنَاءٍ مِنْ فَضَّةٍ .
وفي رِوَايَةِ مُسْلِمَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمَ : كُنَا عِنْدَ حَذِيفَةَ فَبَجَّاهُ دِهْقَانٌ بِشَرَابٍ فِي إِنَاءٍ مِنْ فَضَّةٍ ، وَيَأْتِي فِي اللَّبَاسِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ شُعْبَةَ بَلَفَظَ : بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ (فَرَمَاهُ بِهِ) ⁽¹⁾ .

وفي رِوَايَةِ وَكَيْعَ : فَحَذَفَهُ بِهِ ، وَيَأْتِي فِي الَّذِي يَلِيهِ بَلَفَظَ : فَرَمَى بِهِ فِي وَجْهِهِ .
وفي رِوَايَةِ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى : مَا يَأْلُو أَنْ يَصِيبَ بِهِ وَجْهَهُ .

زَادَ فِي رِوَايَةِ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمَ : فَرَمَاهُ بِهِ فَكَسَرَهُ .
(فَقَالَ) أي : حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُعْتَذِرًا لِمَنْ حَضَرَهُ : (إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ) أَنْ يَسْقِيَنِي فِيهِ (فَلَمْ يَنْتَهُ) وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ : لَمْ أَكْسِرْهُ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَقْبَلْ .

وفي رِوَايَةِ وَكَيْعَ : ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ فَاعْتَذَرَ .
وفي رِوَايَةِ يَزِيدَ : لَوْلَا أَنِّي تَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لَمْ أَفْعَلْ بِهِ هَذَا .

(1) أي : فرمى الدهقان به .

«وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ، وَالشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَقَالَ: هُنَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَهِيَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

وفي رواية عبد الله بن عكيم: أني أمرته أن لا يسقيني فيه.
(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ) هو الثياب المتخذة من الأبرسيم وهو فارسي معرب، وسيأتي في اللباس التصريح بأن النهي عن لبسهما.
(وَالشُّرْبِ) أي: وعن الشرب (فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) وقع في الذي يليه بلفظ: لا تشربوا ولا تلبسوا، وكذا عند أحمد من وجه آخر عن الحكم، وكذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصار على الشرب.

ووقع عند أحمد من طريق مجاهد، عن ابن أبي ليلى بلفظ: نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة وأن يأكل فيها، ويأتي نحوه في حديث أم سلمة رضي الله عنها في الباب الذي يليه.

(وَقَالَ: هُنَّ) كذا في الموضعين بنون مشددة، وفي رواية أبي داود: هي، وكذا في رواية غندر عن شعبة.

ووقع في رواية مسلم: هو، أي: جميع ما ذكر (لَهُمْ) أي: للكفار يدل على السياق.

(فِي الدُّنْيَا، وَهِيَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ) قَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ: ليس المراد بقوله: هُنَّ لهم في الدنيا إباحة استعمالهم إياه وإنما المعنى بقوله: لهم، أي: هم الذين يستعملونه مخالفة لزي المسلمين⁽¹⁾ وكذا قوله: ولكم في الآخرة، أي: تستعملونه مكافأة لكم على تركه في الدنيا ويمنعه أولئك جزاء لهم على معصيتهم باستعماله.

ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذي يتعاطى ذلك في الدنيا لا يتعاطاه في الآخرة كما تقدم في شرب الخمر ويأتي مثله في لبس الحرير.
ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: والشرب في آنية الذهب، وقد مضى الحديث في كتاب الأطعمة في باب الأكل في إناء مفضض.

(1) وليس فيه أن الكفار غير مخاطبين بالفروع لأنه لم يصرح بإباحته لهم بل أخبر عن الواقع.

28 - بَابُ آيَةِ الْفِضَّةِ

5633 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ حُذَيْفَةَ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالْدِّبَاجَ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

28 - بَابُ آيَةِ الْفِضَّةِ

(باب) حكم استعمال (آيَةِ الْفِضَّةِ) وإنما أفرد هذه الترجمة مع أنها داخلة في الترجمة السابقة، لأن في حديث الترجمة الأولى يبين حرمة الذهب والفضة بلفظ الإخبار بالفعل الماضي من النهي، وههنا بلفظ: لا تشربوا وبينهما فرق لا يخفى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) أَبُو مُوسَى الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) هُوَ مُحَمَّدٌ وَاسْمُ أَبِي عَدِيٍّ إِبْرَاهِيمُ الْبَصْرِيُّ، (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، (عَنْ مُجَاهِدٍ) هُوَ ابْنُ جَبْرِ، (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى) عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ حُذَيْفَةَ) أَي: ابْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ بِلَفْظٍ: خَرَجْتَ مَعَ حُذَيْفَةَ إِلَى بَعْضِ السَّوَادِ فَاسْتَسْقَى فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِإِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فَرَمَاهُ بِهِ فِي وَجْهِهِ قَالَ: فَقُلْنَا: اسْكُتُوا فَإِنَّا إِن سَأَلْنَاهُ لَمْ يَحْدِثْنَا، قَالَ: فَسَكُتْنَا فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ: أَتَدْرُونَ لِمَ رَمَيْتَ بِهَذَا فِي وَجْهِهِ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: ذَلِكَ أَنِّي كُنْتُ نَهَيْتُهُ، قَالَ: فَذَكَرَ.

(ذَكَرَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَذَكَرَ بِالْوَاوِ (النَّبِيُّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) وَيُقَاسُ بِالشَّرْبِ وَالْأَكْلِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ التَّطْيِيبِ وَالتَّكْحُلِ وَسَائِرِ وَجُوهِ الِاسْتِعْمَالِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ وَإِنَّمَا خَصَّ بِالذِّكْرِ لَغْلِبَتِهِمَا.

(وَلَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالْدِّبَاجَ، فَإِنَّهَا) أَي: جَمِيعُ مَا نَهَى عَنْهُ (لَهُمْ فِي الدُّنْيَا) وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ أَوْ إِلَى مَنْ عَصَى بِهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْعَمُ بِهَا فِي الْآخِرَةِ وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

(وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ) أَي: الْإِخْتِصَاصُ بِهَا لِمَنْ اجْتَنَبَهَا فِي الدُّنْيَا.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

5634 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ»

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الأصبحي الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر رضي الله عنهما، (عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) التابعي الثقة وقد مضت روايته، عَنْ أَبِيهِ فِي إِسْلَامِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذين الحديثين.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ) خالته (أُمِّ سَلَمَةَ) هند بنت أبي أمية (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) وعبد الله هذا هو ابن أخت أم سلمة وأمه قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة المحزومية، وليس له في الْبُخَارِيِّ غير هذا الحديث وهذا الإسناد كله مدنيون، وقد تابع مالكاً، عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب وغيرهما وذلك عند مسلم، وخالفهم إسماعيل بن أمية، عن نافع فلم يذكر زيداً في إسناده جعله عن نافع، عن عبد الله بن عبد الرحمن أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ والحكم لمن زاد من الثقات لا سيما وهم حفاظ وقد اجتمعوا وانفرد إسماعيل.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَوَافَقَهُ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعٍ فِي صَفِيَّةٍ لَكِنْ خَالَفَ، فَقَالَ عَنْ عَائِشَةَ بَدَلَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَوْلُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَقْرَبُ فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا، فَلَعَلَّ لِنَافِعٍ فِيهِ إِسْنَادَيْنِ، وَشَدَّ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ، فَقَالَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَلَكَ بُرْدُ بْنُ سَنَانَ، وَهَشَامُ بْنُ الْغَزَّالِ، فَقَالَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَخْرَجَ الْجَمِيعُ النَّسَائِيُّ وَقَالَ: الصَّوَابُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَوَايَةُ أَيُّوبَ وَمَنْ تَابَعَهُ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ.

وفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَثْمَانَ بْنِ مَرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مَنْ شَرِبَ مِنْ إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَلَهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مَسْهَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعَمْرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ

إِنَّمَا يُجْرَجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

والفضة، وأشار مسلم إلى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة أعني: الأكل.
(إِنَّمَا يُجْرَجِرُ) بضم الياء وفتح الجيم وسكون الراء وكسر الجيم الثانية من
الجرجرة، وهو صوت يردده البعير في حنجرتة إذا هاج نحوها صوت اللجام في
فك الفرس والمعنى يصوت.

(فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ) وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اتفقوا على كسر الجيم الثانية من
يجرجر، وتعقب: بأن الموفق بن حمزة في كلامه على المذهب حكى فتحها،
وحكى ابن الفركاح عن والده أنه قال: روى يجرجر على البناء للفاعل والبناء
للمفعول، وكذا جوزة ابن مالك في شواهد التوضيح⁽¹⁾

وتعقب: بأنه لا يعرف أن أحداً من الحفاظ رواه مبنياً للمفعول وبعد اتفاق
الحفاظ قديماً وحديثاً على ترك رواية ثابتة، وأيضاً فإسناده إلى الفاعل هو
الأصل وإسناده إلى المفعول فرع فلا يصار إليه بغير حاجة، وأيضاً: فإن علماء
العربية قالوا: يحذف الفاعل إما للعلم به أو للجهل به أو الخوف منه أو عليه أو
لشرفه أو لحقارته أو لإقامة وزن وليس هنا شيء من ذلك، وقوله: نار جهنم وقع
لأكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى: الصب أو التجرع فيكون نار نصباً على
المفعولية والشارب هو الفاعل، أي: يصب أو يتجرع، وجاء الرفع: على أن
الجرجرة هي التي تصوت في البطن، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: النصب أشهر.

وَقَالَ الطَّبِيبِي: اختلفوا في نار جهنم أبالنصب أم بالرفع، والصحيح
المشهور النصب، ورجحه الزجاج والخطابي والأكثر، ويؤيده رواية عثمان
ابن مرة عند مسلم بلفظ: فإنما يجرجر في بطنه ناراً من جهنم.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: الأكثر النصب، والشارب: هو الفاعل، والنار: مفعوله
يقال: جرجر فلان الماء إذا جرّعه جرّعاً متواتراً له صوت، فالمعنى: كأنما
يجرع نار جهنم وأما الرفع فمجاز لأن نار جهنم على الحقيقة لا تجرجر في جوفه

(1) قوله: وكذا جوزة ابن مالك، رد ذلك تلميذه ابن أبي الفتح فقال في جزء جمعه في الكلام
على هذا المتن لقد كثر بحثي على أن أرى أحداً رواه مبنياً للمفعول فلم أجده عند أحد من
حفاظ الحديث وإنما سمعناه من الفقهاء الذين كانت لهم عناية بالرواية وسألت الحسين
البونيني فقال ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المنذري إلا مبنياً للفاعل.

5635 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مِقْرَانَ،

إذ الجرجرة صوت البعير إذا ضجر، ولكنه جعل صوت جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المخصوصة لوقوع النهي عنها واستحقاق العذاب على استعمالها كجرجرة نار جهنم في بطنه بطريق المجاز.

وَقَالَ الطيبي: وقد ذكر يجرجر بالياء آخر الحروف للفصل بينه وبين النار، وأجاز الأزهري النصب على أن الفعل عدّي إليه وابن السيد الرفع على أنه خبر أن وما: موصولة اسمها، قَالَ: ومن نصب جعل ما: زائدة كافة لأن عن العمل وهو مثل: ﴿إِنَّمَا صَعَوْا كَيْدَ سَجْرٍ﴾ [طه: 69] فقرأ برفع كيد ونصبه قيل: ويدفعه أنه لم يقع في شيء من النسخ بفصلهما من أن وفيه أن عدم وقوعه بالفصل لا يدفع ما قاله وقولهم: إن النار تصوّت في بطنه كما يصوت البعير بالجرجرة مجاز تشبيه، لأن النار لا صوت لها كذا قيل وفيه نظر لا يخفى.

وفي الحديث: حرمة استعمال الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة والأكل بملقعة، والتجمر بمجمرة والبول في الإناء وحرمة الزينة به واتخاذها، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، وإنما فرق بينهما في التحلي بما يقصد منها من الزينة للخروج ولا في الإناء بين الكبير والصغير ولو بقدر الضبة كإناء الغالية، وخرج بالتقييد بالاستعمال والزينة والاتخاذ هل شم رائحة مجمرة الذهب والفضة من بعد، قَالَ في المجموع: وينبغي أن يكون بعدها بحيث لا يعد مطيباً بها فإن جمّر بها ثيابه أو بيته حرم وإن ابتلي بطعام فيها فليخرجه إلى إناء آخر من غيرها أو بذهن في إناء من أحدهما فليصبه في يده اليسرى ويستعمله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مسم في الأطعمة والنسائي في الوليمة، وابن ماجة في الأشربة.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة وبالنون بعد الألف الوضاح اليشكري، (عَنِ الْأَشْعَثِ) بالشين المعجمة والعين المهملة وآخره مثلثة، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: عن أشعث (ابن سُلَيْمٍ) بضم السين مصغراً، (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ) مصغر السود (ابن مِقْرَانَ) بضم الميم وفتح

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ،

القاف وكسر الراء المشددة اسم فاعل من التقرين.

(عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ) أي: بسبع خصال أو نحوه فميّز العدد محذوفاً، وفيها ما هو للإيجاب وما هو للندب، لا يقال إن ذلك من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه لأن ذلك إنما هو في صيغة أفعّل، أمّا لفظ الأمر فيطلق عليهما حقيقة على المرجح، لأنه حقيقة في القول المخصوص.

(وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرْنَا) بدل من أمرنا الأول: (بِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ) مصدر مضاف إلى مفعول، والأصل في عيادة عوادة لأنه من عادته يعود، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها من مادة: العود وهو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه إما بالذات أو بالقول أو بالعزم، وقد يطلق العود على الطريق فإن أخذ من الأول فقد يشعر بتكرار العيادة وإن أخذ منها الثاني بعد نقله عرفاً إلى الطريق لم يدل على ذلك.

(وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ) بتشديد المثناة الفوقية.

(وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ) بالشين المعجمة في الأول وبالمهملة أيضاً وهو قولك للعطاس: يرحمك الله إذا حمد الله وهو سنة على الكفاية.

(وَإِجَابَةِ الدَّاعِي) إلى الوليمة أو غيرها.

(وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ) من أفشى كلامه إذا أذاعه ونشره بين الناس، وذكر في كتاب الجنابة وردّ السلام وهنا قال: وإفشاء السلام لأن المقصود من السلام ما يجري بين المسلمين عند الملاقاة مما يدل على الدعاء لأخيه المسلم وإرادة الخير له، ثم لا شك أن بعض هذه الأمور سنة وبعضها فريضة، فالرد من الواجبات والإفشاء من السنن فصح الاعتباران وإنما جاز إرادة الفريضة والسنة بإطلاق واحد وهو لفظ: أمرنا باعتبار عموم المجاز عند الحنفية وجواز إرادة الحقيقة والمجاز كليهما من لفظ واحد عند الشافعية كذا قال العيني، وقد مرّ أنّ ما يتعلق به.

وَنَضَرَ الْمَظْلُومَ، وَإِبْرَارَ الْمُقْسِمِ، وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ، وَعَنِ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ، أَوْ قَالَ: آيَةَ الْفِضَّةِ، وَعَنِ الْمَيَاثِرِ وَالْقَسِيِّ،

(وَنَضَرَ الْمَظْلُومَ) أي: إعانته سواء كان مسلماً أو ذمياً وكفّه عن الظلم.

(وَأِبْرَارَ الْمُقْسِمِ) بكسر الهمزة في الأول وبضم الميم وكسر السين بينهما قاف ساكنة في الثاني وهو مصدر مضاف إلى المفعول كالسوابق، والمعنى: إبرار يمين المقسم وهو أن يفعل ما سأله الملتمس.

وفي رواية أبي ذر: وإبرار القسم بفتح القاف والسين بغير ميم قبل القاف، أي: الحلف وهو مصدر محذوف الزوائد، لأن الأصل أقسم إقساماً، ويحتمل يكون المراد إبرار الإنسان قسَم نفسه بأن يفي بمقتضى يمينه أو إبرار قسم غيره بأن لا يحنثه.

(وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ) جمع: خاتم بكسر التاء وفتحها خيتام وخاتام كله بمعنى أربع لغات.

(وَعَنِ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ، أَوْ قَالَ: آيَةَ الْفِضَّةِ) ففي آية الذهب أولى، والشك من الراوي وذكر الشرب ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب.

(وَعَنِ) استعماله (الْمَيَاثِرِ) بفتح الميم والتحتية وبعد الألف مثلثة مكسورة فراء جمع ميثرة بكسر الميم وسكون التحتية من غير همز، والأصل موثرة بالواو المكسور ما قبلها كأنها في الوثارة وهي اللين، والوثار: وطاء كانت النساء يصنعهن لأزواجهن على السروج.

وقيل: هو الفراش الوطيء وهو من مراكب العجم يعمل من حرير أو ديباج ويتخذ كالفراش الصغير ويحشى بقطن أو صوف يجعل فوق الرحل والسرّج.

وقيل: هو من الأرجوان الأحمر.

وقيل: طود السباع، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: إن الأرجوان لم يأت فيه تحريم ولا في جلود السباع إذا ذكّيت.

(وَالْقَسِيِّ) أي: وعن استعمال القسي وهو بفتح القاف وتشديد السين المهملة المكسورة وتشديد التحتية أيضاً، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: القسي منسوب إلى بلد بالشام ثوب مصلّع بالحرير.

وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّيْبَاجِ وَالْإِسْتَبْرَقِ».

وَقَالَ الْعَيْنِي : ليس كذلك وإنما القسِّي ثياب من كتان مخلوط بحرير يؤتى بها من مصر نسبت إلى قرية على ساحل بحر مصر قريبة من تنيس يقال لها : القسّ بفتح القاف وبعض أهل الحديث يكسرها كذا قَالَ ابن الأثير .
والقسّ وتنيس والفرما : كلها كانت بلادًا على ساحل البحر من القرب من دمياط وقد خربت واندرست .

وفي الْبُخَارِيِّ فيها : حرير مثال الأترج .
وعند أبي داود عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أنها ثياب من الشام أو من مصر فيها أمثال الأترج .

قَالَ النَّوَوِيُّ : إن كان حريرها أكثر فالنهي للتحريم وإلا فالتنزيه .
وقيل : أصل القسِّي القرِّي بالزاي منسوب إلى القرّ وهو ضرب من الأبريسم فأبدل من الزاي سين .

وقيل : منسوب إلى القسّ وهو الصقيع لياضه .
(وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ) بضم اللام ، (وَالْدِّيْبَاجِ) بكسر الدال ويفتح وآخره جيم ما غلظ وثن من ثياب الحرير ، (وَالْإِسْتَبْرَقِ) بكسر الهمزة : ضرب من الديباج غليظ .

قيل : وفيه ذهب وهو فارسيّ معرّب أصله : أستبره كما قاله الجواليقي ، والمعروف أن الإستبرق غليظ الديباج .
وَقَالَ الداوودي : دقيقه ، وذكره بعد الديباج من ذكر الخاص بعد العام أو أريد ما رق من الديباج ليقابل بما غلظ منه .

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ : أو آنية الفضة ، وقد مرّ في أول كتاب الجنائز ، وزاد مسلم عن البراء : فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة ، ومثله في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه : من شرب في آنية الفضة والذهب في الدنيا لم يشرب فيهما في الآخرة وآنية أهل الجنة الذهب والفضة أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بسند قوي .

وفي هذه الأحاديث تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل

مكلف رجلاً كان أو امرأة، ولا يلتحق ذلك بالحلي للنساء لأنه ليس من التزيّن الذي أبيح لها في شيء.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وغيره: في الحديث تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب ويلحق بهما غيرهما مما في معناهما مثل: التطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمالات، وبهذا قَالَ الجمهور، وأغربت طائفة شَدَّتْ فأباحَت ذلك مُطْلَقًا.

ومنهم: من قصر التحريم على الأكل والشرب.

ومنهم: من قصره على الشرب لأنه لم يقف على الزيادة في الأكل، قَالَ: واختلفوا في علة المنع، فقيل: إن ذلك يرجع إلى عينهما، ويؤيده قوله: هي لهما وأنها لهما، وقيل: لكونهما الأثمان وقيم المتلفات فلو أبيح استعمالهما لجاز اتخاذ الآلات منهما فيفضي إلى قتلتهما بأيدي الناس فيجحف بهم، ومثله الغزالي بالحكام الذين وظيفتهم التصرف لإظهار العدل بين الناس فلو منعوا التصرف لأخلّ ذلك بالعدل فكذا في اتخاذ الأواني في النقيدين حبس لهما عن التصرف الذي ينتفع به الناس ويرد على هذا جواز الحلي للنساء في النقيدين ويمكن الانفصال عنه، وهذه العلة هي الراجحة عند الشافعية وبه صرّح أَبُو علي السنجي وأبو مُحَمَّد الجويني.

وقيل: علة التحريم السرف والخيلاء أو كسر قلوب الفقراء ويرد عليه جواز استعمال الأواني في الجواهر النفيسة وغالبها أنفس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ولم يمنعهما إلّا من شَدَّ، وقد نقل ابن الصباغ في الشامل الإجماع على الجواز وتبعه الرافعي ومن بعده لكن في رواية العمراني عن صاحب الفروع نقل وجهين.

وقيل: العلة في المنع التشبه بالأعاجم وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ومجرّد التشبه لا يصل إلى ذلك، واختلف في اتخاذ الأواني دون استعمالها كما تقدم والأشهر المنع وهو قول الجمهور، ورخصت فيه طائفة، وهو مبني على العلة في منع الاستعمال، ويتفرع على ذلك غرامة أرش ما أفسد منها وجواز الاستئجار عليها.

29 - بَابُ الشُّرْبِ فِي الْأَقْدَاحِ

5636 - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

29 - بَابُ الشُّرْبِ فِي الْأَقْدَاحِ

(بَابُ الشُّرْبِ فِي الْأَقْدَاحِ) جمع : قدح في المُغرب القدح بفتحتين الذي يشرب به.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ولعله أشار إلى أن الشرب فيها وإن كان من شعار الفسقة لكن ذلك بالنظر إلى المشروب وإلى الهيئة الخاصة.

وتعقبه العيني : بأنه كيف يقول : إن الشرب فيها من شعار الفسقة ، وقد وضع البُخَارِيُّ عقيب هذه الترجمة باب : الشرب في قدح النَّبِيِّ ﷺ ، وذكروا أيضًا : أنه كان لِلنَّبِيِّ ﷺ قدح يقال له : الرِّيَّان ، وآخر يقال له : المغيث ، وآخر مضرب بثلاث ضبات من فضة .

وقيل : من حديد وفيه حلقة يعلق بها أصغر من المد وأكثر من نصف المد ، وعن عاصم : رأيت عند أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدح النَّبِيِّ ﷺ فيه ضبة من فضة رواه الإمام أحمد .

وفي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ : وكان قد انصدع بسلسلة من فضة قَالَ : وهو قدح عريض من نضار والقدح الذي يشرب به الفسقة معلوم بين الناس أنه من زجاج ومن بلّور ومن فضة ونحوها .

وكانت أقداح النَّبِيِّ ﷺ كلها من جنس الخشب ، فإن قيل : روى البزار من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ الْمُقَوْسَ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قدح قوارير فكان يشرب منه .

فالجواب : أنه حديث ضعيف ولئن سلمنا صحته فنقول لم يكن شرب النَّبِيِّ ﷺ منه مثل شرب غيره من المترفين ولا شرابه مثل شرابهم .

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ) بفتح العين المهملة وسكون الميم في الأول وبالموحدة المشددة والسين المهملة في الثاني قَالَ : (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو ابن مهدي قَالَ : (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة وقال العيني :

عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ، مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، «فَبُعِثَ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبَهُ».

30 - باب الشُّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْبِيَتِهِ

هو الثوري، (عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة مولى عمر ابن عبد الله، (عَنْ عُمَيْرٍ) بضم العين مصغراً، (مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ) لبابة أم عبد الله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: (أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ) وهم بعرفات، (فَبُعِثَ⁽¹⁾ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ)، وفي رواية: فبعث بضم الباء وكسر العين على البناء للمفعول، وفي الحج من طريق سُفْيَانَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالم أبي النضر فبعثت بسكون المثلثة.

(فَشَرِبَهُ) ﷺ، ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: فشربه، وقد مضى الحديث عن قريب في باب: من شرب وهو واقف على بعيره.

30 - باب الشُّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْبِيَتِهِ

(باب الشُّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْبِيَتِهِ) أي: والشرب من أنبته وهو من عطف العام على الخاص، لأنَّ الآنية أعم من أن يكون قدحاً أو قصعة أو مخصباً وطستاً أو نحو ذلك.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كأنه أراد بهذه الترجمة دفع توهم من يقع في خياله أنَّ الشرب في قدح النَّبِيِّ ﷺ بعد وفاته تصرّف في ملك الغير بغير إذن، فيبين أن السلف كانوا يفعلون ذلك، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لا يورث وما تركه فهو صدقة ولا يقال: إنَّ الأغنياء كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا تحل للغني، لأنَّ الجواب أنَّ الممتنع عن الأغنياء في الصدقة هو المفروض منها وهذا ليس من الصدقة المفروضة قَالَ: وهذا الجواب غير مقنع والذي يظهر أنَّ الصدقة المذكورة من جنس الأوقاف المطلقة ينتفع بها من يحتاج إليها.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الأحسن أن يقال: إنما كانوا يشربون من قدح النَّبِيِّ ﷺ لأجل

(1) بفتح الباء وسكون آخره أي: بعث لبابة كذا في رواية أبي ذر.

وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: «أَلَا أَسْقِيكَ فِي قَدَحٍ شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ».

5637 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً مِنَ الْعَرَبِ،

التبرك به أمّا في حياته فلا نزاع فيه، وأما بعد وفاته فكذلك للتبرك به ولا يقال: إنّ من كان عنده شيء من ذلك أنه استولى عليه بغير وجه شرعي، ألا ترى أنه كان عند أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدَحٌ، وعند سهل قَدَحٌ، وعند عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ آخر وكانت جبة عند أسماء بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا يقال: إنهم حازوا هذه الأشياء بغير وجه شرعي.

(وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء هو ابن أبي مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واسم أبي بُرْدَةَ عامر.

(قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام الصحابي المشهور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام للعرض والحث (أَسْقِيكَ فِي قَدَحٍ شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ) وهذا يدل على أن هذا القَدَح كان لِلنَّبِيِّ ﷺ لأن الترجمة تدل عليه ثم حازه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ بوجه شرعي ولا يظن فيه أنه استولى عليه بغير طريق، وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الاعتصام إن شاء الله تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سَعِيد بن مُحَمَّد بن الحكم أو الحكم بن مُحَمَّد بن أبي مريم واسم أبي مريم سالم الجمحي مولا هم المصري مات سنة أربع وعشرين ومائتين.

قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ) بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة وبالنون واسمه: مُحَمَّد بن مطرّف على صيغة الفاعل من التطريف.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو حَازِمٍ) ⁽¹⁾ سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) أي: ابن مالك الساعدي الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: ذَكَرَ) على البناء للمفعول (لِلنَّبِيِّ ﷺ) امْرَأَةً مِنَ الْعَرَبِ وهي الجَوْنَةُ بفتح الجيم وسكون الواو

(1) بالحاء المهملة والزاي.

فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ، فَتَزَلَّتْ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنْكَسَةٌ رَأْسُهَا، فَلَمَّا كَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: «قَدْ أَعَذْتُكَ مِنِّي» فَقَالُوا لَهَا: أَتَذَرِينَ مَنْ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ لِيَخْطُبَكَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا أَشَقَى مِنْ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِنَا يَا سَهْلُ»

وبالنون قيل: اسمها أميمة بضم الهمزة، فأراد أن يتزوجها، وقد تقدمت قصة خطبتها في كتاب الطلاق.

(فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ) بضم الهمزة وفتح المهملة مصغراً هو مالك بن ربيعة (السَّاعِدِيَّ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا) مَنْ يَأْتِي بِهَا، (فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا) فَقَدِمَتْ، فَتَزَلَّتْ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ) بضم الهمزة والجيم هو بناء يشبه القصر وهو من حصون المدينة والجمع: آجام مثل: أطم وأطام وأغرب الداوودي فقال: الآجام: الأشجار والحوائط، وقال الكرمانى: الأجم جمع: أجمة وهي الغيضة، وقال الجوهرى: هو حصن بناه أهل المدينة من الحجارة وهو الصواب. (فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَإِذَا امْرَأَةٌ) كلمة إذا للمفاجأة (مُنْكَسَةٌ) بكسر الكاف المشددة (رَأْسُهَا) وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: مِنْكَسَةٌ عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِنْكَاسِ أَوْ التَّنْكِيسِ.

(فَلَمَّا كَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ) وفي كتاب الطلاق هيئي نفسك لي. (قَالَتْ) لَشَقَائِهَا: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ) ﷺ: «قَدْ أَعَذْتُكَ مِنِّي» الْحَقِى بِأَهْلِكَ، (فَقَالُوا لَهَا: أَتَذَرِينَ مَنْ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ لِيَخْطُبَكَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا أَشَقَى مِنْ ذَلِكَ) ليس أفعال التفضيل هنا على بابها وإنما مرادها إثبات الشقاء لها لما فاتها من التزوج برسول الله ﷺ.

(فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ) وهي ساباط كانت لبني ساعدة، أي: أنصاريين وهو المكان الذي وقعت فيه البيعة لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(هُوَ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ قَالَ) ﷺ: «اسْقِنَا يَا سَهْلُ» وفي رواية مسلم من هذا

فَخَرَجْتُ لَهُمْ بِهَذَا الْقَدَحِ فَأَسْقَيْتُهُمْ فِيهِ، فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ فَشَرَبْنَا مِنْهُ قَالَ: ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَعْدَ ذَلِكَ فَوَهَبَهُ لَهُ.

الوجه: أسقنا لسهل، أي: قَالَ لسهل: أسقنا، ووقع عند أبي نعيم، فَقَالَ: أسقنا يا أبا سعد والذي أعرفه في كنية سهل بن سعد أبو العباس، فلعلَّ له كنتين أو كان الأصل يا ابن سعد فتحرفت كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قَالَ سهل.

(فَخَرَجْتُ لَهُمْ بِهَذَا الْقَدَحِ) وفي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ، وأبي ذر، عن الحموي والمُسْتَمْلِيِّ: فأخرجت لهم هذا القدح (فَأَسْقَيْتُهُمْ فِيهِ) قَالَ أَبُو حازم: وقد صرح بذلك مسلم.

(فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحِ) الذي شرب منه ﷺ (فَشَرَبْنَا مِنْهُ) تبركًا به ﷺ، (قَالَ) أي: أَبُو حازم: (ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) كان استيهاه به لما كان أمير المدينة زادها الله شرفًا ورزقني الوفاة بها في عافيتي بلا محنة.

(بَعْدَ ذَلِكَ فَوَهَبَهُ لَهُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليست الهبة هنا حقيقة بل من جهة الاختصاص.

وفي الحديث: إن الشرب من قدحه ﷺ وآنيته من باب: التبرك بآثاره ومن باب: الإمساك بفضله كما كان ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصلي في المواضع التي كان ﷺ يصلي فيها ويدير ناقته حيث أدارها تبركًا به وحرصًا على اقتفاء آثاره.

وفيه: التبسُّط على صاحب، واستدعاء ما كان عنده من مأكول ومشروب واستيهاه الصديق ما لا يشق عليه هبته، ولعلَّ سهل سمح بذلك لبدل كان عنده من ذلك الجنس أو لأنه كان محتاجًا فعوضه المستوهب ما يسدّ به حاجته.

وفيه أيضًا: تعظيم صاحب بدعائه بكنيته.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: فخرجت لهم بهذا القدح فأسقيتهم منه، ووجه المطابقة: أَنَّ الترجمة في شربهم من قدح النَّبِيِّ ﷺ فلو لم يكن القدح في الأصل لِلنَّبِيِّ ﷺ لا توجد المطابقة، ومما يدل عليه استيهاه عمر ابن عبد العزيز هذا القدح من سهل لأنه إنما استوهبه لكونه في الأصل لِلنَّبِيِّ ﷺ لأجل التبرك به، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا في الأشربة.

5638 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، قَالَ: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ فَسَلَسَلَهُ بِفِضَّةٍ،

(حَدَّثْنَا) وفي رواية أبي ذر حدثني بالافراد (الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ) على صيغة الفاعل من الإدراك الطحان أَبُو علي الْبُصْرِيُّ الْحَافِظُ وكان صهر يَحْيَى بن حماد فكان عنده ما ليس عند غيره، ولهذا لم يخرجہ الإسماعيلي من طريق أبي عوانة ولا وجد له أَبُو نعيم إسناده غير إسناده البخاري فأخرجه في المستخرج من طريق الفريري، عن الْبُخَارِيِّ ثم قَالَ: رواه الْبُخَارِيُّ عن الحسن بن مدرك ويقال: إنه حديثه يعني أنه تفرد به.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ) الشيباني مولا هم صهر أبي عوانة قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح اليشكري، (عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ) ابن سليمان ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبُصْرِيُّ الْحَافِظُ أنه (قَالَ: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي مختصر الْبُخَارِيِّ للقرطبي: أن في بعض النسخ القديمة من الْبُخَارِيِّ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ: رَأَيْتُ هَذَا الْقَدَحَ بِالْبَصْرَةِ وَشَرِبْتُ فِيهِ وَكَانَ اشْتَرَى مِنْ مِيرَاثِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ بِثَمَانِ مِائَةِ أَلْفٍ.

وَقَالَ ابن سعد بعد أن أخرج حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عن ثمامة بن عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يشرب في القدح أكثر من مائة مرة، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: يعني هذا القدح الذي عندنا ولم يختلف في ذلك أشياخنا ثم سألت مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ عن هذا القدح أهو قدح النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أما نفسه فلا ولكنه قدح كان عند أم سليم فكان النَّبِيُّ ﷺ إذا جاءها سقته فيه قلت: فهو القدح الذي قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّ الشَّرَابِ الْمَاءَ وَاللَّبَنَ وَالْعَسَلَ فَقَالَ: نعم.

(وَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ) أي: انشق (فَسَلَسَلَهُ بِفِضَّةٍ) أي: وصل بعضه ببعض وظاهره: أن الذي وصله هو أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويحتمل أن يكون النَّبِيُّ ﷺ، وهو ظاهر رواية أبي حمزة المذكورة بلفظ: أن قدح النَّبِيِّ ﷺ انكسر فاتخذ مكان

قَالَ: وَهُوَ قَدْحٌ جَبْدٌ عَرِيضٌ مِنْ نُضَارٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: «لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْقَدَحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا»

الشعب سلسلة من فضة لكن رواه الْبَيْهَقِيُّ من هذا الوجه بلفظ: انصدع فجعلت مكان الشعب سلسلة من فضة قَالَ: يعني أَنَّ أَنَسًا هو الذي فعل ذلك، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ كذا في سياق الحديث فما أدري من قاله من رواته هل هو مُوسَى بن هارون أو غيره، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم يتعين من هذه الرواية ما قَالَ هذا وهو جعلت بضم التاء على أنه ضمير الفاعل وهو أَنَسٌ، بل يجوز أن يكون جعلت بضم أوله على البناء للمفعول فتساوى الرواية التي في الصحيح، ووقع لأحمد من طريق شريك، عن عاصم: رأيت عند أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ فيه ضَبَّةٌ من فضة وهذا أيضًا محتمل.

والشعب: بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع وكأنه سدّ الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة.

(قَالَ) أَي: عاصم الأحول: (وَهُوَ قَدْحٌ جَبْدٌ عَرِيضٌ) يعني ليس بمتناول بل طوله أقصر من عمقه (مِنْ نُضَارٍ) بضم النون وتخفيف الضاد المعجمة وبالراء. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بضم النون وكسرها وهو أجود الخشب للآنية ويعمل منه ما رق من الأقداح واتسع وما غلظ.

وَقَالَ ابن الأعرابي: النضار النبع، وَقَالَ أيضًا: هو شجر الأثل ولونه يميل إلى الذهب والنضار الخالص من كل شيء.

وَقَالَ ابن سيدة: من التبر والخشب.

وَقَالَ ابن فارس: النضار أثل يكون بالغور، وقيل: إنه من الطويل المستقيم الغصون.

وَقَالَ القزاز: العرب تقول قدح نضار مضاف إلى هذا الخشب، وإنما سمي الأثل نضارا لأنه ينبت في الجبل، وذكر شمر أَنَّ النضار هذه الأقداح الحبشانية.

(قَالَ) أَي: عاصم الأحول: (قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْقَدَحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا»، وروى مسلم من حديث ثابت عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لقد سقيت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بقدحي هذا الشراب

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسُ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكُهُ.

كله العسل والنيذ والماء واللبن، وقد تقدمت صفة النيذ الذي كان يشربه ﷺ وأنه نقيع التمر أو الزبيب.

(قَالَ) أَي: عاصم: (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: (إِنَّهُ كَانَ فِيهِ) أَي: فِي الْقَدَحِ (حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ) بِسُكُونِ اللَّامِ كَاللَّاحِقَةِ، (فَأَرَادَ أَنَسُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) شَكَّ مِنَ الرَّاوي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّرَدُّدُ مِنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ إِرَادَةِ ذَلِكَ أَوْ اسْتِشَارِ أَبِي طَلْحَةَ فِيهِ، (فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ) زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيُّ زَوْجُ أُمِّ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: (لَا تُغَيِّرَنَّ) كَذَا بَنُونَ التَّأَكِيدِ فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيهِنِيِّ: لَا تُغَيِّرُ بَدُونَ التَّأَكِيدِ (شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكُهُ) وَكَلَامُ أَبِي طَلْحَةَ هَذَا إِنْ كَانَ سَمِعَهُ ابْنُ سِيرِينَ مِنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِلَّا فَيَكُونُ مَرْسَلًا عَنْ أَبِي طَلْحَةَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ.

وفي الحديث: جَوَازُ اتِّخَاذِ ضَبَّةِ الْفِضَّةِ وَكَذَلِكَ السَّلْسَلَةُ وَالْحَلَقَةُ وَلَكِنْ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَنَعَهُ مُطْلَقًا جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَاللِّيثِ وَعَنْ مَالِكٍ: يَجُوزُ مِنَ الْفِضَّةِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا، وَكَرِهَهُ الشَّافِعِيُّ قَالَ: لَثَلَا يَكُونُ شَارِبًا عَلَى فِضَّةٍ، فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَخْتَصُّ بِمَا إِذَا كَانَتْ الضُّبَّةُ فِي مَوْضِعِ الشَّرْبِ، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْحَنْفِيَّةُ وَقَالُوا: لَا بَأْسَ إِذَا اتَّفَقَ وَقْتُ الشَّرْبِ مَوْضِعُ الْفِضَّةِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ تَبَعًا لِأَبِي عُبَيْدٍ: الْمَفْضُضُ: لَيْسَ هُوَ إِنْاءُ فِضَّةٍ، وَالَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الضُّبَّةَ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْفِضَّةِ وَهِيَ كَبِيرَةٌ لِلزِّينَةِ تَحْرُمُ، وَإِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً لِحَاجَةٍ أَوْ صَغِيرَةً لَزِينَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لِحَاجَةٍ فَتَجُوزُ، وَتَحْرُمُ ضَبَّةُ الذَّهَبِ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَوَّى بَيْنَ ضَبَّتَيْ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وأصل ضبة الإناء: مَا يَصْلُحُ بِهَا خَلْلُهُ مِنْ صَفِيحَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَإِطْلَاقُهَا عَلَى مَا هُوَ لِلزِّينَةِ تَوْسِعُ، وَمَرْجِعُ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرَةِ الْعَرَفُ قِيلَ: هُوَ الْأَصَحُّ، وَقِيلَ: وَهُوَ أَشْهَرُ الْكَبِيرَةِ مَا يَسْتَوْعِبُ جَانِبًا مِنَ الْإِنْاءِ كَشَقِّهِ أَوْ عُرْوَتِهِ أَوْ أَسْفَلِهِ وَالصَّغِيرَةِ

دون ذلك، ومتى شك فالأصل: الإباحة كذا قَالَ النَّوَوِيُّ في شرح المذهب، والمراد بالحاجة: غرض الإنسان دون التزيين ولا يعتبر العجز عن غير الذهب والفضة، لأن العجز عن غيرهما يبيح استعمال الإناء الذي كلّه ذهب أو فضة فضلا عن المضطّب.

وأما الحديث الذي أَخْرَجَهُ الدارقطني والحاكم والبيهقيّ من طريق زكريا ابن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، عن أبيه، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «من شرب في إناء من ذهب أو فضة أو في إناء فيه شيء من ذلك فإنما يجر جر في بطنه نار جهنم»، فإنه معلول بجهالة حال إبراهيم بن عبد الله وولده، قَالَ أَبُو الحسن القطان: زكريا وأبوه لا يعرف حالهما، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الصواب ما رواه عُبيد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا: أنه كان لا يشرب في قدح فيه ضبة فضة.

وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث أم عطية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لبس الذهب وتفضيض الإناء ثم رخص في تفضيض الأقداح، وهذا لو ثبت لكان حجة في الجواز على الشافعيّ لكن في سنده من لا يعرف، واستدل بقوله: أو إناء فيه شيء من ذلك على تحريم الإناء من النحاس أو الحديد المطليّ بالذهب أو الفضة، والصحيح عند الشافعية: إن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار حرم وإلا فوجهان: أصحهما: لا، وفي العكس وجهان كذلك، ولو غلف إناء الذهب والفضة بالنحاس مثلاً ظاهراً وباطناً فكذلك، وحرّم إمام الحرمين أنه لا يحرم كحشو الجبة التي من القطن مثلاً بالحرير، واستدلّ بجواز اتخاذ السلسلة والحلقة أنه يجوز أن يتخذ للإناء رأس منفصل عنه وهذا ما نقله المتوليّ والبغويّ والخوارزمي.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: فيه نظر.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، والحديث قد مرّت منه قطعة في أواخر كتاب الجهاد في باب: ما جاء من درع النَّبِيِّ ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه.

31 - باب شُرْبِ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ

5639 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ حَضَرَتِ الْعَصْرُ، وَلَيْسَ مَعَنَا مَاءٌ غَيْرَ فَضْلَةٍ، فَجُعِلَ فِي إِنَاءٍ فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِهِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ، ثُمَّ قَالَ: «حَيَّ عَلَى أَهْلِ الْوُضُوءِ»

31 - باب شُرْبِ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ

(باب شُرْبِ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ) قَالَ الْعَيْنِيُّ: أَرَادَ بِالْبَرَكَةِ الْمَاءَ وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ هَذَا الْأِسْمَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْمِي الشَّيْءَ الْمُبَارَكَ فِيهِ: بَرَكَةً، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَاءَ مُبَارَكَ فِيهِ فَلِذَلِكَ قَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ فَسَمَى الذَّهَبَ: بَرَكَةً، وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عَرِيَانًا خَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْثِي فِي ثَوْبِهِ فَنَادَاهُ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى قَالَ بَلَى يَا رَبِّ وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ».

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الْبَلْخِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ) الْأَشْجَعِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هَذَا الْحَدِيثُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى الَّذِي بَعْدَهُ.

(قَالَ: قَدْ رَأَيْتُنِي) بَضْمُ التَّاءِ، أَي: رَأَيْتُ نَفْسِي وَهَذَا يَعَدُّ مِنْ بَابِ: التَّجْرِيدِ. (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ (حَضَرَتِ الْعَصْرُ) أَي: صَلَاةُ الْعَصْرِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِيَّةِ (وَلَيْسَ مَعَنَا مَاءٌ غَيْرَ فَضْلَةٍ) الْفَضْلَةُ مَا فَضَّلَ عَنْ الشَّيْءِ (فَجُعِلَ) أَي: مَا فَضَّلَ (فِي إِنَاءٍ فَأَتَى) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (النَّبِيُّ ﷺ بِهِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ) الْكَرِيمَةَ (فِيهِ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى أَهْلِ الْوُضُوءِ) هَكَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ: حَيَّ عَلَى الْوُضُوءِ بِإِسْقَاطِ لَفْظِ أَهْلِ وَهَذِهِ أَصُوبٌ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ حَيَّ مَعْنَاهُ: أَسْرَعُوا وَأَهْلُ الْوُضُوءِ مَنْصُوبٌ عَلَى النِّدَاءِ وَحُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، وَفِيهِ: أَنَّ عَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ عَلَى غَيْرِ مَفِيدٍ.

الْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ» فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَفَجَّرُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ وَشَرِبُوا، فَجَعَلْتُ لَا أَلُو مَا جَعَلْتُ فِي بَطْنِي مِنْهُ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَأَنَّهُ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْوُضُوءِ الْمُبَارَكِ يَا أَهْلَ الْوُضُوءِ كَذَا قَالَ عِيَّاضٌ، وَتَعَقَّبَ: بِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِعَلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ فَيُلْزَمُ حَذْفُ الْمَجْرُورِ وَإِبْقَاءُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ بَاطِلٌ، وَقِيلَ: الصَّوَابُ حَيَّ هَلَا عَلَى الْوُضُوءِ الْمُبَارَكِ فَتَحَرَّفَ لَفْظُ: هَلَا فَصَارَ أَهْلٌ وَحَوْلٌ عَنْ مَكَانِهِ وَحَيَّ اسْمُ فِعْلٍ لِلْأَمْرِ بِالْإِسْرَاعِ وَيَفْتَحُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا مِثْلُ: لَيْتَ وَهَلَا بِتَخْفِيفِ اللَّامِ وَتَنَوِينِهَا كَلِمَةً اسْتِعْجَالًا.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَفِي بَعْضِهَا حَيَّ عَلَيَّ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَأَهْلُ الْوُضُوءِ مَنْصُوبٌ عَلَى النَّدَاءِ حَذْفٌ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ.

وَفِي الْمَصَابِيحِ: أَنَّ حَيَّ بِمَعْنَى أَقْبَلَ فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ الْمَأْمُورَ بِالْإِقْبَالِ هُوَ الَّذِي يَرِيدُ بِهِ الطَّهُورَ كَانَ سَقُوطُ أَهْلِ صَوَابًا، أَيِ: أَقْبَلَ أَيُّهَا الْمُرِيدُ لِلتَّطَهُّرِ عَلَى الْمَاءِ لَطْهُورٍ وَإِنْ جَعَلَ الْمُخَاطَبُ هُوَ الَّذِي أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ انْبِعَاثَهُ وَتَفَجَّرَهُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ نَزْلَهُ مَنْزِلَةَ الْمُخَاطَبِ تَجَوُّزًا فَإِثْبَاتِ أَهْلِ صَوَابٍ، أَيِ: أَقْبَلَ أَيُّهَا الْمَاءُ الطَّهُورُ عَلَى أَهْلِ الْوُضُوءِ، وَالْوُضُوءُ: بَفَتْحِ الْوَاوِ اسْمٌ لِمَا يَتَوَضَّأُ بِهِ كَذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ فَيَتَأَمَّلُ.

(الْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ) أَيِ: هَذَا الَّذِي تَرُونَهُ مِنْ زِيَادَةِ الْمَاءِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَبِرَكَتِهِ لَيْسَ مِنِّي وَهُوَ الْمَوْجِدُ لِلْأَشْيَاءِ لَا غَيْرَهُ، قَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَفَجَّرُ) مِنَ التَّفَجُّرِ وَهُوَ التَّفَتْحُ بِالسَّعَةِ وَالْكَثْرَةِ (مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ) يَحْتَمِلُ أَنَّ التَّفَجُّرَ مِنْ نَفْسِ الْأَصَابِعِ يَنْبَعُ مِنْهَا وَأَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَيْنِ الْأَصَابِعِ لَا مِنْ نَفْسِهَا، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَهِيَ مُعْجَزَةٌ عَظِيمَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْأَوَّلُ: أَقْوَى وَاقِعَةٌ فِي الْمُعْجَزَةِ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّحْمِ.

(فَتَوَضَّأَ النَّاسُ وَشَرِبُوا) مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، (فَجَعَلْتُ لَا أَلُو) بِالْمَدِّ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ الْمَضْمُومَةِ، أَيِ: لَا أَقْصُرُ فِي الاسْتِكْثَارِ مِنْ شَرْبِهِ وَلَا أَفْتَرُ فِيمَا أَقْدَرُ.

(مَا جَعَلْتُ فِي بَطْنِي مِنْهُ) أَيِ: مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ لِأَجْلِ الْبَرَكَةِ، (فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ) وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ: أَنَّ الْإِسْرَافَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مَكْرُوهٌ إِلَّا الْأَشْيَاءَ الَّتِي

قُلْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَأَرْبَع مِائَةٍ تَابَعَهُ عَمْرُو، عَنْ جَابِرٍ، وَقَالَ حُصَيْنٌ، وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ: عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: «خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً» وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ.

أرى الله فيها بركة غير معهودة، وأنه لا بأس بالاستكثار منها وليس في ذلك سرف ولا كراهية، فإن الظاهر إطلاع النبي ﷺ على ذلك ولو كان ممنوعاً لنهاه.

(قُلْتُ لِجَابِرٍ) القائل: هو سالم بن أبي الجعد: (كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَأَرْبَع مِائَةٍ) أي: كنا ألفاً وأربعمائة، وفي رواية الأكثرين: ألف وأربعمائة بالرفع، أي: ونحن يومئذ ألف وأربعمائة، وقد تقدم بيان الاختلاف في عددهم يوم الحديبية في باب: غزوة الحديبية من المغازي.

(تَابَعَهُ) أي: تابع سالمًا (عَمْرُو) ابْنُ دِينَارٍ، (عَنْ جَابِرٍ) وصله المؤلف في تفسير سورة الفتح مختصرًا بلفظ: كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة وهذا القدر هو مقصوده بالمتابعة لا جميع سياق الحديث، وثبت ابن دينار في رواية أبي الوقت.

(وَقَالَ حُصَيْنٌ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، (وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ) بفتح العين ومرة بضم الميم وتشديد الراء المفتوحة الجهني كلاهما، (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن الجعد، (عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً») أمّا رواية حُصَيْن فوصلها المؤلف في المغازي، وأمّا رواية عَمْرُو بن مرة فوصلها مسلم وأحمد بلفظ: ألف وخمسمائة.

(وَتَابَعَهُ) أَيْضًا (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ).

والجمع بين هذا الاختلاف عن جابر: أنهم كانوا زيادة على ألف وأربعمائة فمن اقتصر عليها ألغى الكسر ومن قَالَ: ألف وخمسمائة جبرها، وقد تقدم بسط ذلك في كتاب المغازي وبيان توجيهه من قَالَ: ألف وثلاثمائة.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب الأشربة من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسعين حديثًا: المعلق منها: تسعة عشر طريقًا والباقي موصول، المكرّر منها فيه وفيما مضى سبعون حديثًا والباقي خالص.

واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي مالك أو أبي عامر في المعازف.

وحديث ابن أبي أوفى في الجبر الأخضر، وحديث أنس في الأقداح ليلة الإسراء وهو معلق، وحديث جابر في الكرع، وحديث علي في الشرب قائماً، وحديث أبي هريرة في النهي عن الشرب من فم السقاء، وحديث أبي طلحة في قدح النبي ﷺ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة عشر أثراً، وهذا أخرجه الجزء الثالث من صحيح البخاري فيما ضبطه المعتنون بشأن هذا الكتاب كما نقله الكرماني، قال العبد الضعيف وفرغت منه في يوم الخميس التاسع والعشرين من أيام شعبان المعظم المنتظم في سلك شهور السنة السادسة والخمسين بعد المائة والألف، واللّه تعالى أسأل بوجهه الكريم ونبيه محمد ﷺ أن يعينني على إتمام هذا الشرح على أحسن وجه وينفعني به والمسلمين ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويرزقني فيه القبول والإقبال، ويتوفني على الإسلام بطيبة الطيبة إنه جابر المنكسر، وواصل المنقطعين وأرحم الراحمين، والحمد لله وحده وصلواته على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلامه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولا ملجأ ولا منجأ من الله إلا إليه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

75 - كِتَابُ الْمَرَضَى (1)

1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

75 - كِتَابُ الْمَرَضَى

1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْمَرَضَى بَابُ : مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ كَذَا لَهُمْ إِلَّا أَنْ الْبِسْمَلَةَ سَقَطَتْ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَخَالَفَهُمُ النَّسْفِيُّ فَلَمْ يَفْرِدْ كِتَابَ الْمَرَضِ مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ بَلْ صَدَّرَ بِكِتَابِ الطَّبِّ ثُمَّ بِسْمَلٍ ثُمَّ ذَكَرَ بَابَ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرِضِ وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى آخِرِ كِتَابِ الطَّبِّ، وَلِهَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ هُنَا مَوْضِعُ : كِتَابُ الْمَرَضِ كِتَابُ الطَّبِّ وَلِكُلِّ وَجْهٍ، وَالْمَرَضِيُّ جَمْعُ : مَرِضٌ، وَالْمَرَضُ : خُرُوجُ الْجِسْمِ عَنِ الْمَجْرَى الطَّبِيعِيِّ وَيُعْتَبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ حَالَةٌ أَوْ مُلْكَةٌ تَصْدُرُ بِهَا الْأَفْعَالُ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ لَهَا غَيْرُ سَلِيمَةٍ، وَقَدْ أَمَّا ابْنُ بَطَّالٍ عَلَيْهِ كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ وَذَكَرَهُ بَعْدَ كِتَابِ الْأَدَبِ، وَالْكَفَّارَةِ

(1) قَالَ الْحَافِظُ : كِتَابُ الْمَرَضِ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ كَذَا لَهُمْ وَخَالَفَهُمُ النَّسْفِيُّ، فَلَمْ يَفْرِدْ كِتَابَ الْمَرَضِ مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ، بَلْ صَدَّرَ بِكِتَابِ الطَّبِّ ثُمَّ بِسْمَلٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بَابَ مَا جَاءَ وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى آخِرِ كِتَابِ الطَّبِّ، وَلِكُلِّ وَجْهٍ، أَهـ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ : الْمَرَضِيُّ جَمْعُ مَرِضٌ، وَالْمَرَضُ خُرُوجُ الْجِسْمِ عَنِ الْمَجْرَى الطَّبِيعِيِّ، وَيُعْتَبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ حَالَةٌ أَوْ مُلْكَةٌ تَصْدُرُ بِهَا الْأَفْعَالُ عَنِ الْمَوْضُوعِ لَهَا غَيْرُ سَلِيمَةٍ، أَهـ.

قَالَ الْحَافِظُ : الْمُرَادُ بِالْمَرَضِ هُنَا مَرَضُ الْبَدَنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ الْمَرَضُ عَلَى مَرَضِ الْقَلْبِ إِمَّا لِلشَّبْهِةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [المائدة : 52]، وَإِمَّا لِلشَّهْوَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب : 32]، وَوَقَعَ ذِكْرُ مَرَضِ الْبَدَنِ فِي الْقُرْآنِ فِي الْوَضُوءِ وَالصُّومِ وَالْحَجِّ، أَهـ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: 123].

صيغة مبالغة من الكفر وهو التغطية والستر، والمعنى هنا: أن ذنوب المؤمن تتغطى بما يقع له من ألم المرض.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الإضافة بيانية لأن المرض ليست له كفارة، بل هو الكفارة نفسها فهو كقولهم: شجر الأراك أو الإضافة بمعنى في كأن المرض ظرف للكفارة أو هو في إضافة الصفة إلى الموصوف، وقال غيره: هو من الإضافة إلى الفاعل أسند التكفير للمرض لكونه سببه، وقد جرت العادة بين المؤلفين أنهم إذا ذكروا لفظة الكتاب في أي شيء كان يذكرون عقبيه لفظ الباب باباً بعد باب إلى أن ينتهي إشارة بالأبواب إلى الأنواع التي يتضمنها الكتاب والباب بمعنى: النوع.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفاً على قوله ما جاء لأنه مجرور محل بالإضافة (﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾) الآية في سورة النساء، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: مناسبة الآية للباب هو أن الآية أعم من يوم القيامة فيتناول الجزاء في الدنيا بأن يكون مرضه عقوبة لتلك المعصية فيغفر له بسبب ذلك المرض فالمعنى: أن كل من يعمل سيئة فإنه يجازى بها.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: الحاصل أن المرض كما جاز أن يكون مكفراً للخطايا فكذلك يكون جزاء لها.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: ذهب أكثر أهل التأويل إلى أن معنى الآية أن المسلم يجازى على خطاياه في الدنيا بالمصائب التي تقع له فيها فتكون كفارة لها، وعن الحسن وعبد الرحمن بن زيد: أن الآية المذكورة نزلت في الكفارة خاصة، والأحاديث في الباب تشهد للأول، وما نقل عنهما أورده الطَّبْرِيُّ وتعقبه، ونقل ابن التين عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه والأول هو المعتمد.

وَقَالَ أَبُو اللَّيْثِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لما نزل قوله تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ خرج علينا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لقد أنزلت عليّ آية هي خير لأمتي من الدنيا وما فيها ثم قرأها ثم قَالَ: إن العبد إذا أذنب ذنباً فتصيبه شدة أو بلاء في الدنيا فإن اللَّهَ تَعَالَى أكرم من أن يعذبه ثانياً»، وقد روى أَحْمَدُ وصححه ابن حبان: أنه لما نزلت هذه الآية قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

5640 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ

يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الصَّلَاحُ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿لَيْسَ بِأَمَانَتِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾؟ فَقَالَ ﷺ: «غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْتَ تَمْرَضُ أَلَسْتَ تَنْصَبُ أَلَسْتَ تَحْزَنُ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّوَاءُ قَالَ: بَلَى قَالَ فَهُوَ مَا تَجْزُونَ بِهِ»، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالْبَيْهَقِيِّ وَحَسَنَةَ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أُمِّهِ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ فَقَالَتْ: سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ هَذِهِ مَبَايِعَةُ اللَّهِ الْعَبْدُ بِمَا يَصِيبُهُ مِنَ الْحَمَى وَالْحَزَنِ وَالنَّكْبَةِ حَتَّى الْبُضَاعَةُ يَضَعُهَا فِي كَفِّهِ فَيَفْقِدُهَا فَيَفْزَعُ لَهَا فَيَجِدُهَا تَحْتَ ضَفْنِهِ حَتَّى إِنَّ الْعَبْدَ لِيَخْرُجَ مِنْ ذَنْوِهِ كَمَا يَخْرُجُ التَّيْرُ الْأَحْمَرُ مِنَ الْكَبِيرِ».

وروى مسلم من طريق مُحَمَّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ بَلَغَتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَبْلَغًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَارِبُوا وَسَدِّدُوا فِي كُلِّ مَا يَصَابُ بِهِ الْمُسْلِمُ حَتَّى النَّكْبَةُ يَنْكَبُهَا وَالشُّوْكَهَ يَشَاكِبُهَا»، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ لَيْسَتْ عَلَى شَرَطِ الْبُخَارِيِّ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ أورد من الأحاديث ما هو على شرطه.

وقد استدلل المعتزلة بهذه الآية: على أنه تَعَالَى لا يعفو عن شيء من السيئات، وأجيبوا: بأنه يجوز أن يكون المراد من هذا ما يصل الإنسان في الدنيا من الهموم والآلام والأسقام ويدل له آية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: 38]، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) الحمصي قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) أَي: ابْنُ الْعَوَامِ (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ)، أصل المصيبة: الرمية بالسهم ثم استعملت في كل نازلة، قَالَ الرَّاعِبُ: أَصَابَ تَسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ

إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ،

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ﴾ الآية [التوبة: 50]، قَالَ: وقيل: الإصابة في الخير مأخوذة من الصوب وهو المطر الذي ينزل بقدر الحاجة من غير ضرر وفي الشر مأخوذة من إصابة السهم.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: المصيبة في اللغة: ما ينزل بالإنسان مُطْلَقًا، وفي العرف: ما نزل به من مكروه خاصة وهو المراد هنا.

وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: هي كل ما يؤدي المرء مما يصيبه يقال: أصابه إصابة ومصابة ومصابًا والمصوبة بضم الصاد مثل: المصيبة.

وأجمعت العرب: على همزة المصائب وأصله الواو وكأنهم شبهوا الأصل بالزائد ويجمع على: مصاوب وهو الأصل، وقوله: مصيبة تصيبه من التجانس إذا جرى كلمتا المادة، الاسم والفعل ومثله: ﴿أَرَفَتِ الْآزِفَةَ﴾.

وفي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ من طريق مالك ويونس جميعًا، عن الزُّهْرِيِّ: ما من مصيبة يصاب بها المسلم.

وفي رِوَايَةِ أَحْمَدَ من طريق عبد الرزاق عن معمر بهذا السند ما من وجع أو مرض يصيب المؤمن.

وفي رِوَايَةِ ابْنِ حَبَانَ من طريق ابن أبي السري عن عبد الرزاق به: ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها، ونحوه لمسلم من طريق هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ.

(إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ) من سيئاته، وفي رِوَايَةٍ: إِلَّا كَانَ كَفَّارَةً لَذَنْبِهِ، أي: يكون ذلك عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المعصية ويكون ذلك سببًا لمغفرة ذنبه، ووقع في رِوَايَةِ ابْنِ حَبَانَ: إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَظَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، ومثله لمسلم من طريق الأسود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهذا يقتضي حصول الأمرين معًا الثواب ورفع العقاب، وشاهده ما أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: ما ضرب على مؤمن عرق قط إِلَّا حَظَّ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ وَكُتِبَ لَهُ بِهِ حَسَنَةٌ وَرَفَعَ لَهُ دَرَجَةً وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ.

وأما ما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَمْرَةَ عَنْهَا: إِلَّا كُتِبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةٌ أَوْ حَظَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ فَكَذَا وَقَعَ فِيهِ بَلْفَظٌ أَوْ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَكًّا مِنَ الرَّوَايَةِ،

حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُّهَا».

ويحتمل التنويع وهو أوجه ويكون المعنى : إلّا كتب الله له بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا أو حطّ عنه خطيئة إن كانت له خطايا وعلى هذا فمقتضى الأول أن من ليست عليه خطيئة يزداد في رفع درجته بقدر ذلك والفضل واسع.

(حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُّهَا) جوز أبو البقاء فيه أوجه الأعراب فالجر على أنّ حتى جارة بمعنى إلى ، أي : إلى أن ينتهي إلى الشوكة أو عطفًا على لفظ : مصيبة والنصب بفعل محذوف ، أي : حتى يجد الشوكة والرفع عطفًا على الضمير في تصيب.

وَقَالَ الطَّيْبِيُّ : الشُّوْكَةُ : مبتدأ ، ويشاكها : خبره.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : قيده المحققون بالرفع والنصب فالرفع على الابتداء ولا يجوز عطفًا على المحلّ كذا قَالَ ، وفيه : أنه يسوغ على تقدير أنّ من زائدة فافهم . والذي يظهر لي أنه مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف ، أي : مكفّرة.

(و) قوله : يشاكها بضم أوله ، قَالَ الطَّيْبِيُّ : والضمير في يشاكها مفعوله الثاني والمفعول الأول مضمّر ، أي : يشاك المسلم تلك الشوكة ، قَالَ الكسائي : شُكَّت الرجل أشوكة ، أي : أدخلت في جسده شوكة ، وشيك : هو ما لم يسم فاعله يشاك شوكةً .

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : شاكنتي الشوكة إذا دخلت في جسده ويقال : أشكت فلاناً : آذيته بالشوكة.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : فإن قلت هو متعدّد إلى مفعول واحد فما هذا الضمير ، قلت : هو من باب وصل الفعل ، أي : يشاك بها فحذف الجار وأوصل الفعل .

وَقَالَ ابن التين : حقيقة قوله : يشاكها ، أي : يدخلها غيره ، ويردّه ما رواه مسلم من رواية هِشَام بن عُرْوَةَ ما يصيب المؤمن شوكة فأضاف الفعل إليها وهو الحقيقة ولكن لا يمنع إرادة المعنى الأعم وهو أن تدخل بغير فعل أحد أو تدخل بفعل أحد ، فإن قيل : فعلى هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

فالجواب : أنه لا يمتنع عنه من يجوز الجمع بين إرادة الحقيقة والمجاز وأما عند من يمنع ذلك فيكون من باب عموم المجاز ، وأخرج الإمام أَحْمَدُ ، وصحّحه أَبُو عَوَانَةَ والحاكم من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طرقه

5641 - 5642 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ،

وجع فجعل يتقلب على فراشه ويشتكى، فقالت له عائشة: لو صنع هذا بعضنا لوجدت عليه فقال: «إن الصالحين يشدد عليهم وأنه لا يصيب المؤمن نكبة شوكة» الحديث، وفيه: رد على قوله القائل: إن الثواب والعقاب إنما هو على الكسب والمصائب ليست منه بل الأجر على الصبر عليها والرضا بها فإن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الثواب بمجرد حصولها، وأما الصبر والرضى فقد زائد يمكن الثواب عليه زيادة على ثواب المعصية. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم أيضاً.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المعروف بالمسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو) بكسر لام الملك هو أبو عامر العقدي مشهور بكنيته أكثر من اسمه قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) مصغر زهر أبو المنذر التميمي، وتكلموا في حديثه لكن قَالَ الْبُخَارِيُّ في التاريخ الصغير: ما روي عند أهل الشام فإنه مناكير، وما روي عند أهل البصرة فإنه صحيح.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كان زهير بن مُحَمَّد الذي يروي عنه الشاميون فإنه مناكير، وفي رجال الصحيحين: زهير بن مُحَمَّد التميمي العنبري المَرْوَزِيُّ روى عنه أَبُو عامر العقدي عند الْبُخَارِيِّ في غير موضع.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وما أخرج له الْبُخَارِيُّ إلا هذا الحديث وحديثاً آخر في كتاب الاستئذان من رواية أَبِي عامر العقدي أيضاً عنه، وأبو عامر بصري، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير كما في مسلم.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ) بفتح الحاءين المهملتين وسكون اللام الأولى، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) ضد اليمين، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) سعد بن مالك، (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ): مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ أَي: تعب في وزنه ومعناه، (وَلَا وَصَبٍ) أَي: مرض في وزنه

وَلَا هَمَّ وَلَا حُزْنَ وَلَا أَذَى وَلَا غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ».

5643 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْحَامَةِ.....

ومعناه أيضًا، أو مرض دائم ملازم، (وَلَا هَمَّ) بفتح الهاء وتشديد الميم وهو المكروه يلحق الإنسان بسبب ما يقصده، (وَلَا حُزْنَ) بفتح الحاء المهملة والزاي كذا في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وفي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: بضم فسكون وهو ما يلحقه بسبب حصول مكروه في الماضي، (وَلَا أَذَى) يلحقه من تعدي الغير عليه، (وَلَا غَمٍّ) بالغين المعجمة ما يضيق على القلب، وهي من أمراض الباطن، وقيل في هذه الأشياء الثلاثة أعني: الهم والغم والحزن، أنَّ الهمَّ: ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به، والغم: كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل، والحزن: يحصل لفقد ما يشق على المرء فقده، وقيل: الغم والحزن بمعنى واحد.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الغم يشمل جميع المكروبات، لأنه إما بسبب ما يعرض للبدن أو للنفس الأول: إما بحيث يخرج عن المجرى الطبيعي أم لا؟ والثاني: أن يلاحظ فيه الغير أم لا؟ ثم ذلك إما أن يظهر فيه الانقباض والاغتمام أم لا؟ ثم ذلك إما بالنظر إلى الماضي أم لا؟

وَقَالَ الْمُطَهَّرِيُّ: الغم: الحزن الذي يغمر الرجل، أي: يصيره بحيث يقرب أن يغمر عليه والحزن أسهل منه.

(حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ) ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الأدب وَالتَّرْمِذِيُّ في الجنائز.

(حَدَّثَنَا) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سَعِيدِ الْقَطَانِ، (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ سَعْدٍ) بسكون العين هو ابن إِبْرَاهِيمَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ) كعب بن مالك أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْحَامَةِ) بالخاء المعجمة وتخفيف الميم هي: الطاقة الطرية اللينة أو القضة.

وقيل: هي الغضة الرطبة من النبات أول ما ينبت.

مِنَ الزَّرْعِ، تُفَيِّئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً، وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً،

وفي المحكم: هي أول ما ينبت على ساق واحد.

وقيل: هي الشجرة الغضة الرطبة.

وَقَالَ الخليل: الخامة الزرع أول ما ينبت على ساق واحد والألف فيها منقلبة عن واو، ونقل ابن التين عن القزاز: أنه ذكرها بالمهملة والفاء وفسرها بالطاقة من الزرع، ووقع في مسند أحمد في حديث جابر رضي الله عنه: مثل المؤمن مثل السنبلة تستقيم مرة وتخمر مرة، وله في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه: مثل المؤمن مثل الخامة تحمر مرة وتصفر أخرى.

(مِنَ الزَّرْعِ، تُفَيِّئُهَا) بفاء وتحتانية وهمزة وأصله: من فاء إذا رجع وأفاءه غيره إذا رجع، أي: تميلها وزناً ومعنى.

(الرِّيحُ مَرَّةً) قَالَ الزركشي هنا كم يذكر الفاعل وهو الريح، وبه يتم الكلام فقد ذكر في باب: كفارة المرض، وهذا من أعجب ما وقع له فإن هذا الباب الذي ذكر فيه ذلك هو باب: كفارة المرض ولفظ: الريح ثابت فيه عند معظم الروايات، ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك: أن معنى يفئها يرقدها. وتعبه: بأنه ليس في اللغة فاء إذا رقد.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: لعله تفسير معنى لأن الرقود رجوع عن القيام وفاء بمعنى رجع.

وَقَالَ ابن قرقول: وفي رواية أبي ذر: تفبأها بفتح التاء والفاء.

(وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً) بفتح التاء الفوقية وسكون العين المهملة وكسر الدال المهملة، أي: ترفعها، ويروى: بضم أوله وفتح ثانيه والتشديد.

وفي رواية مسلم: تفئئها الريح تصرعها مرة، وتعديلها أخرى فكان ذلك باختلاف حال الريح فإن كانت شديدة حركتها فمالت يميناً وشمالاً حتى تقارب السقوط، وإن كانت ساكنة أو إلى السكون أقرب إقامتها.

ووقع في رواية زكريا عند مسلم: حتى تهيج، أي: تستوي ويكمل نضجها، ولأحمد من حديث جابر رضي الله عنه مثله، ووجه الشبه على ما قاله المهلب: أن المؤمن من حيث إنه إذا جاءه أمر الله انطاع له ورضي به، وإن جاءه خير فرح به

وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالْأَرْزَةِ،

وشكر، وإن وقع له مكروه صبر ورجا فيه الخير والأجر، فإذا اندفع وارتفع عنه اعتدل شاكرًا، والناس في ذلك على أقسام:

منهم: من ينظر إلى أجر البلاء فيهن عليه البلاء.

ومنهم: من يرى أن هذا تصرف المالك في ملكه فيسلم ولا يتعرض.

ومنهم: من يشغله المحبة عن طلب رفع البلاء وهذا أرفع من سابقه.

ومنهم: من يتلذذ به وهذا أرفع الأقسام قاله أبو الفرج ابن الجوزي.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ: قَوْلُهُ: مِنَ الزَّرْعِ صِنْعَةٌ لِلْخَامَةِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ فِي الْخَامَةِ لِلْجِنْسِ وَتَفْيِئُهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أُخْرَى لِلْخَامَةِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَتَحَوَّلِ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَهَذَا التَّشْبِيهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمَثُّلًا فَيَتَوَهَّمُ لِلْمُشَبَّهِ مَا لِلْمُشَبَّهِ بِهِ وَأَنْ يَكُونَ مَقْلُوبًا بِأَنْ يُوْخَذَ الزَّائِدُ مِنَ الْمَجْمُوعِ.

وفيه: إشارة إلى أن المريض ينبغي له أن يرى نفسه في الدنيا عارية معزولة عن استيفاء اللذات والشهوات معروضة للحوادث والمصيبات مخلوقة للأخرة، لأنها جنته ودار خلوده.

(وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ) وفي حديث أبي هريرة الآتي: والفاجر.

وفي رواية زكريا عند مسلم: الكافر (كَالْأَرْزَةِ) بفتح الهمزة وسكون الراء وبالزاي وقيل بكسر الهمزة كذا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: إِنَّمَا هُوَ الْأَرْزَةُ عَلَى وَزْنِ فَاعِلَةٍ وَمَعْنَاهَا الثَّابِتَةُ فِي الْأَرْضِ، وَأَنْكَرَ هَذَا أَبُو عُبَيْدٍ بَأَنَّ الرِّوَاةَ اتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ الْمَدِّ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي سَكُونِ الرَّاءِ وَتَحْرِيكِهِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى السَّكُونِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيُّ: الرَّاءُ سَاكِنَةٌ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ نَبَاتِ أَرْضِ الْعَرَبِ وَلَا يَنْبَتُ فِي السِّبَاخِ بَلْ يَطُولُ طَوْلًا شَدِيدًا وَيَغْلُظُ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي الْخَبِيرُ أَنَّهُ ذَكَرَ الصَّنُوبَرِ وَأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ شَيْئًا وَإِنَّمَا يَسْتَخْرِجُ مِنْ أَعْجَازِهِ وَعُرُوقِهِ الزَّفْتِ.

وَقَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: الْأَرْزُ الْوَعْرُ، وَقِيلَ: شَجَرٌ بِالشَّامِ يُقَالُ لَهُ: الصَّنُوبَرُ.

وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ: الْأَرْزَةُ مَفْتُوحَةُ الرَّاءِ وَاحِدَةُ الْأَرْزِ وَهُوَ شَجَرُ الصَّنُوبَرِ فِيمَا

يقال.

لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ أَنْجَعُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً» وَقَالَ زَكْرِيَاءُ: حَدَّثَنِي سَعْدٌ،

وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ: هِيَ شَجَرَةٌ بِالْعِرَاقِ تَسْمَى الصَنْوِيرَ.

وَقَالَ الْقَزَازُ: قَالَهُ قَوْمٌ بِالتَّحْرِيكِ قَالُوا: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ يُقَالُ لَهُ: الْأَرْزَنُ لَهُ صَلَابَةٌ، وَقَالُوا: الْأَرْزُ مَعْرُوفٌ وَاحِدَتُهُ: أَرْزَةٌ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الصَنْوِيرُ وَإِنَّمَا الصَنْوِيرُ ثَمَرُ الْأَرْزِ، وَقَالُوا: هُوَ شَجَرٌ مَعْدِلٌ صَلْبٌ لَا يَحْرُكُهُ هَيُوبُ الرِّيحِ وَيُقَالُ لَهُ: الْأَرْزَنُ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: شَاهَدْتُهُ فِي بِلَادِ الرُّومِ فِي أَرْضٍ بَيْنَ جِبَالِ طَرْسُوسَ وَلَا رَنْدَةَ وَنَكِيدَةَ، أَمَّا طُولُهُ فَإِنْ شَجَرَةٌ مِنْهُ قَلَعُهَا هَيُوبُ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ مِنْ جَبَلٍ، وَوَصَلَ طَرَفُهُ إِلَى جَبَلٍ آخَرَ بَيْنَهُمَا وَادٍ عَظِيمٌ فَصَارَ كَالْجَسَرِ مِنْ جَبَلٍ إِلَى جَبَلٍ، وَأَمَّا غُلْظُهُ فَإِنْ عَشْرِينَ نَفْسًا وَأَكْثَرَ مَسَكَ بَعْضُهُمْ بِأَيَادِي بَعْضٍ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى أَنْ يَحْضُنُوهَا وَالْعَهْدَةُ عَلَيْهِ.

(لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ أَنْجَعُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً) الْإِنْجَعُافُ: بِجِيمٍ مَهْمَلَةٌ ثُمَّ فَاءٌ بِمَعْنَى الْإِنْقِلَاعِ، يُقَالُ: جَعَفْتُهُ فَالْجَعْفُ مِثْلُ: قَلَعْتُهُ فَانْقَلَعَ، وَنَقَلَ ابْنُ التِّينِ عَنِ الدَّأُوْدِيِّ: أَنْ مَعْنَاهُ انْكَسَارُهَا مِنْ وَسْطِهَا أَوْ أَسْفَلِهَا.

وَوَجْهُ الشَّبهِ: أَنَّ الْمَنَافِقَ لَا يَتَفَقَّهُ بِاخْتِبَارَةِ بَلٍ يَجْعَلُ لَهُ التَّيْسِيرَ فِي الدُّنْيَا وَيُعَافِيهِ فِيهَا وَيُسَهِّلُ عَلَيْهِ أُمُورَهُ لِيَتَعَسَّرَ عَلَيْهِ الْحَالُ فِي الْمَعَادِ، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ إِهْلَاكَهُ قَصَمَهُ قَصَمَ الْأَرْزَةِ الصَّمَاءِ فَيَكُونُ مَوْتُهُ أَشَدَّ عَذَابًا عَلَيْهِ وَأَكْثَرَ مَا فِي خُرُوجِ نَفْسِهِ قَالَهُ الْمَهْلَبُ أَيْضًا.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمَعْنَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ مَلَقَى الْأَعْرَاضَ الْوَاقِعَةَ عَلَيْهِ لِيُضْعِفَ حِظَّهُ مِنَ الدُّنْيَا فَهُوَ كَأَوَائِلِ الزَّرْعِ شَدِيدِ الْمِيلَانِ لِيُضْعِفَ سَاقَهُ وَالْكَافِرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ مِنْ حَالِ الْإِثْنَيْنِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ تَوْخِذٌ مِنْ قَوْلِهِ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ»، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ تَشْبِيهِ الْمُؤْمِنِ بِالْخَامَةِ كَوْنُهُ تَارَةً يَصْحُ وَتَارَةً يَضْعَفُ كَالْخَامَةِ تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ فَلَا تَبْقَى عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّوْبَةِ وَالتَّسَائِي فِي الطَّبِّ.

(وَقَالَ زَكْرِيَاءُ) أَيُّ: ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سَعْدٌ) هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ

حَدَّثَنَا ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

5644 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي

أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ،

ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه المذكور من قبل قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ كَعْبٍ) عبد الله، (عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ) أي: ابن مالك رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا التعليق وصله مسلم من طريق عبيد الله بن نمير ومحمد بن بشر كلاهما عنه، وأشار البخاري بهذا التعليق إلى شيئين:

الأول: أن فيه اسم ابن كعب مبهم.

والثاني: تصريحه بالتحديث عن سعد فيستفاد من رواية سُفْيَانَ تسميته، ومن رواية زكريا التصريح باتصاله.

وقد وقع في رواية لمسلم عن سُفْيَانَ تسميته: عبد الرحمن بن كعب ولعل هذا هو السر في إبهامه في رواية زكريا فيستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروايتين عن سُفْيَانَ أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر قاله الحافظ العسقلاني.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) هو أبو إسحاق الحزامي المدني (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ) بضم اللام وفتح الواو والهمزة على القولين فيه وتشديد الياء وليس هلال هذا من أنفسهم وإنما هو من مواليتهم، واسم جده أسامة وقد ينتسب إلى جده، ويقال له أيضًا: هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال تابعي صغير مدني موثق، وفي الرواة: هلال بن أبي هلال الفهري تابعي مدني أنصاري يروي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وروى عن أسامة بن زيد الليثي وحده، ووهم من خلط فيهما، وفيهم أيضًا: هلال بن أبي هلال مذحجي تابعي أيضًا يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهلال ابن أبي هلال أبو ظلال بصري تابعي أيضًا يأتي ذكره قريبًا في باب من ذهب بصره، وهلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أنس رضي الله عنه أفردته الخطيب في المتفق عن أبي ظلال وقال: إنه مجهول قال الحافظ العسقلاني: ولست استبعد أن يكونا واحدًا.

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَأَتْهَا، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ تَكَفَأَ بِالْبَلَاءِ، وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَةِ، صَمَاءٌ مُعْتَدِلَةٌ، حَتَّى يَقْصِمَهَا اللَّهُ.....»

(عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ) فِي الرِّضَى بِالقَضَاءِ وَالشُّكْرِ عَلَى السَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ، (كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَأَتْهَا) بِفَتْحِ الْكَافِ وَالْفَاءِ وَالْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْفَوْقِيَّةِ، أَيِ: أَمَالَتَهَا، وَنَقَلَ ابْنُ التِّينِ: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ كَأَنَّهُ سَهْلُ الْهَمْزَةِ.

(فَإِذَا اعْتَدَلَتْ تَكَفَأَ) بِفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْكَافِ وَالْفَاءِ الْمَشْدُودَةِ بَعْدَهَا هَمْزَةً، أَيِ: انْقَلَبَ (بِالْبَلَاءِ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَصَوَابُهُ فَإِذَا انْقَلَبَتْ ثُمَّ يَكُونُ قَوْلُهُ: تَكَفَأَ رَجُوعًا إِلَى وَصْفِ الْمُسْلِمِ وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي التَّوْحِيدِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: الْبَلَاءُ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُؤْمِنِ فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يُقَالَ بِالرِّيحِ⁽¹⁾، قُلْتَ: الرِّيحُ أَيْضًا بَلَاءٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَامَةِ أَوْ أَرَادَ بِالْبَلَاءِ مَا يَضُرُّ بِالْخَامَةِ أَوْ لَمَّا شَبَّهَ الْمُؤْمِنَ بِالْخَامَةِ أَثْبَتَ لِلْمَشَبَّهِ بِهِ مَا هُوَ مِنْ خَوَاصِّ الْمَشَبَّهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُ إِذَا مَحْذُوفًا، أَيِ: إِذَا اعْتَدَلَتْ الرِّيحُ اسْتَقَامَتِ الْخَامَةُ وَيَكُونُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: تَكَفَأَ بِالْبَلَاءِ رَجُوعًا إِلَى وَصْفِ الْمُسْلِمِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ قَالَ وَسِيَاقُ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ: الْمَشِيشَةِ وَالْإِرَادَةُ مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ فِيهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سَنَانَ عَنْ فُلَيْحٍ بِإِسْنَادِهِ الَّذِي هُنَا وَقَالَ فِيهِ: إِذَا سَكَنْتَ اعْتَدَلْتَ وَكَذَا الْمُؤْمِنُ تَكَفَأَ بِالْبَلَاءِ.

(وَالْفَاجِرُ) وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ سَنَانَ وَالْكَافِرُ وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَنَافِقِ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ نِفَاقُ الْكُفْرِ.

(كَالْأَرْزَةِ) قَدْ مَرَّ ضَبْطُهُ، (صَمَاءٌ) أَيِ: صَلْبَةٌ شَدِيدَةٌ مَكْتَنَزَةٌ لَيْسَتْ مَجُوفَةٌ وَلَا خَوَازِيرٌ ضَعِيفَةٌ (مُعْتَدِلَةٌ، حَتَّى يَقْصِمَهَا اللَّهُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْقَافِ أَيِ: يَكْسِرُهَا مِنَ الْقَصْمِ بِالْقَافِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ الْكُسْرُ عَنْ إِبَانَتِهِ بِخِلَافِ الْفَصْمِ

(1) أَيِ: إِذَا اعْتَدَلَتْ تَكَفَأَ بِالرِّيحِ كَمَا يَتَكَفَأُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْبَلَاءِ.

إِذَا شَاءَ».

5645 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْحُبَابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ».

بالفاء، وكأنه مستند الدأودي فيما فسّر به الانجعاف لكن لا يلزم التعبير بما يدل على الكسر أن يكون هو التعبير بما يدل على الانقلاع، لأن الغرض القدر المشترك وهو الإزالة والمراد: خروج الروح من الجسد.

(إِذَا شَاءَ) فيكون موته أشدّ عذاباً عليه وأكثر لما في خروج نفسه من المبتلى بالبلاء المثاب عليه.

ومطابقة الحديث للترجمة كمطابقة الحديث السابق.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ) المازري هكذا ذكر مالك نسبه ومنهم من ينسبه إلى جده، ومنهم من ينسب عبد الله إلى جده، ووقع في رواية الإسماعيلي، عن مالك حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَذَكَرَهُ.

قَالَ أَي: (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْحُبَابِ) بضم المهملة وتخفيف الموحدة الأولى من علماء المدينة.

(يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ»)

كذا للأكثر بكسر الصاد والفاعل الله والضمير في منه يرجع إلى من، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ: معناه يتلى بالمصائب ليشبهه عليها، وكذا قَالَ محيي السنة، وقيل: معناه يوجه إليه البلاء فيصيبه، وَقَالَ المطهري: يوصله الله تَعَالَى بمصيبة ليطهره من الذنوب وليفعل درجته.

وَقَالَ ابن الجوزي: أكثر المحدثين يروونه بكسر الصاد، وسمعت ابن الخشاب بفتح الصاد وهو حسن وأليق.

وَقَالَ الطيبي: الفتح أحسن وأليق بالأدب لقوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: 80] وَقَالَ الزمخشري: أي نيل منه بالمصائب فعلى الفتح يكون يصب على البناء للمفعول، ويشهد للأول ما أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ

حديث محمود بن لبيد رفعه بسند رواية ثقات إلا أنه اختلف في سماع محمود من لبيد، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وقد رواه وهو صغير ولفظه: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْمًا ابْتَلاَهُمْ فَمَنْ صَبَرَ فَلَهُ الصَّبْرُ وَمَنْ جَزَعَ فَلَهُ الْجَزَعُ»، وله شاهد من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَنَهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: يصيب به، وقد أخرجه النسائي في الطب، وفي هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن، لأنّ الآدمي لا ينفك غالباً من ألم بسبب مرض أو همّ أو نحو ذلك، لأن الأمراض والأوجاع والآلام بدنية كانت أو قلبية تكفر ذنوب من تقع له، وسيأتي في الباب الذي بعده من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما من مسلم يصيبه أذى إلا حاثّ الله عنه خطايا»، وظاهره: تعميم جميع الذنوب لكن الجمهور خصّوا ذلك بالصغائر للحديث الذي تقدم في أوائل الصلاة الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهما ما اجتنبت الكبائر فحملوا المطلقات الواردة في التكفير على هذا المقيد.

ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث التي ظاهرها التعميم أنّ المذكورات صالحة لتكفير الذنوب فيكفر الله بها ما شاء من الذنوب ويكون كثرة التكفير وقتله باعتبار شدة المرض وخفته، ثم المراد بتكفير الذنوب ستره أو محو أثره المرتب عليه من استحقاق العقوبة.

وقد استدللّ به على أنّ مجرد حصول المرض أو غيره مما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور سواء انضمّ إليه صبر المصاب أم لا، وأبى ذلك قوم كالقرطبي في المفهم فقال: محل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب، وقال: ما أمر الله به في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا هَذَا الَّذِي كُنَّا نَعْتَدُ﴾ [البقرة: 156] الآية فحينئذ يصل إلى ما وعد الله ورسوله من ذلك.

وتعقب: بأنه لم يأت على دعواه بدليل وأنّ في تعبيره بقوله: بما أمر الله نظر إذا لم يقع هنا صيغة أمر.

وأجيب عن هذا: بأنه وإن لم يقع التصريح بالأمر فسياقه يقتضي الحث عليه

والطلب له فيه معنى الأمر، وعن الأول بأنه حمل الأحاديث الواردة بالتقييد بالصبر على المطلقة وهو حمل صحيح لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شيء منها بل هي إما ضعيفة فلا يحتج بها، وإما قوية لكنها مقيّدة بثواب مخصوص فاعتبار الصبر فيها إنما هو لحصول ذلك الثواب المخصوص مثل ما سيأتي فيمن وقع الطاعون ببلد هو فيها فصبر واحتسب فله أجر شهيد، ومثل حديث مُحَمَّد بن خالد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ وَكَانَتْ لَهُ صَحْبَةٌ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ الْعَبْدُ إِذَا سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ فَلَمْ يَبْلُغْهَا بِعَمَلٍ ابْتَلَاهُ اللَّهُ فِي جَسَدِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ مَالِهِ ثُمَّ صَبَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ تِلْكَ الْمَنْزِلَةَ»، رواه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ خَالِدًا لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرَ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ وَأَبُوهُ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ لَكِنْ إِبْهَامُ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ، وَحَدِيثُ سَخْبَرَةٍ بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ مَعْجَمَةٌ ثُمَّ مَوْحِدَةٌ رَفَعَهُ مِنْ أَعْطَى فَشَكَرَ وَابْتَلَى فَصَبَرَ وَظَلَمَ فَاسْتَغْفَرَ وَظَلَمَ فَغَفَرَ أَوْلَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مَهْتَدُونَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَدِّ حَسَنِ.

وقد أخرج مسلم من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَهُ سَرَّاءٌ فَشَكَرَ اللَّهُ فَلَهُ أَجْرٌ وَإِنْ أَصَابَهُ ضَرَّاءٌ فَصَبَرَ فَلَهُ أَجْرٌ فَكُلُّ قِضَاءِ اللَّهِ لِلْمُسْلِمِ خَيْرٌ»، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: عَجِبْتُ مِنْ قِضَاءِ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ حَمْدُ اللَّهِ وَشُكْرُهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ حَمْدُ اللَّهِ وَصَبْرُهُ فَالْمُؤْمِنُ يُؤْجَرُ فِي كُلِّ أَمْرِهِ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ، وَمِمَّنْ جَاءَ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْأَجْرَ لَا يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ حَصُولِ الْمُصِيبَةِ بَلْ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِهَا التَّكْفِيرُ فَقَطُّ مِنَ السَّلَفِ الْأَوَّلِ أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَوَى أَحْمَدُ وَالبَخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ وَأَصْلُهُ فِي التَّسَائِيِّ بِسَدِّ جَيْدٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عِيَّاضِ بْنِ غُطَيْفٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عُبَيْدَةَ نَعُودُهُ مِنْ شَكْوَى أَصَابَتْهُ، فَقُلْنَا: كَيْفَ بَاتَ أَبُو عُبَيْدَةَ؟ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ نَحِيفَةً: لَقَدْ بَاتَ بِأَجْرٍ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَا بَتَّ بِأَجْرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِبَلَاءٍ فِي جَسَدِهِ فَهُوَ لَهُ حَقَّةٌ»، وَكَأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ الَّذِي صَرَّحَ فِيهِ بِالْأَجْرِ لِمَنْ أَصَابَتْهُ الْمُصِيبَةُ أَوْ سَمِعَهُ وَحَمَلَهُ عَلَى التَّقْيِيدِ بِالصَّبْرِ وَالَّذِي نَفَاهُ مَطْلُقُ حَصُولِ الْأَجْرِ الْعَارِي عَنِ الصَّبْرِ.

وذكر ابن بطال : أنَّ بعضهم استدل على حصول الأجر بالمرض بحديث أبي موسى الماضي في الجهاد بلفظ : إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً قَالَ : فقد زاد على التكفير ، ولا يلزم من ذلك أن يساويه من لم يكن يعمل في صحته شيئاً ، وممن جاء عنه أن المريض يكتب له الأجر بمرضه أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعند الْبُخَارِيِّ في الأدب المفرد بسند صحيح عنه أَنَّهُ قَالَ : ما من مرض يصيبني أحب إليَّ من الحمى ، لأنها تدخل في كل عضو مني ، وأنَّ الله يعطي كل عضو قسطه من الأجر ومثل هذا لا يقوله أَبُو هُرَيْرَةَ بِرَأْيِهِ ، وأخرج الطَّبْرَانِيُّ من طريق مُحَمَّد بن معاذ ، عَنْ أَبِيهِ ، عن جده أَبِي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : يا رَسُولَ اللَّهِ ما جزاء الحمى ؟ قَالَ : «يجري الحساب على صاحبها ما اختلج قدم أو ضرب عليه عرق» الحديث ، والأولى حمل الإثبات والنفي على حالين ، فمن كانت له ذنوب مثل : أفاد المرض تمحيصها ومن لم يكن له ذنوب كتب له بمقدار ذلك عليه ، ولما كان الأغلب من بني آدم وجود الخطايا فيهم أطلق من أطلق أنَّ المرض كفارة فقط وعلى ذلك يحمل الأحاديث المطلقة ، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب يعادل الخطيئة فإذا لم تكن خطيئة توفر لصاحب المرض الثواب ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بالصواب.

وقد استبعد ابن عبد السلام في القواعد حصول الأجر على نفس المصيبة وحصر حصول الأجر بسببها في الصبر .

وتعقب : بما رواه أَحْمَدُ بسند جيّد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : استأذنت الحمى على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فأمر بها إلى أهل قبا فشكوا إليه ذلك ، فَقَالَ : ما شئتم إن شئتم دعوت الله لكم فكشفها عنكم ، وإن شئتم أن تكون لكم طهوراً قالوا : فدعها ، ووجه الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم ووعدهم بأنها طهور لهم .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والذي يظهر أنَّ المصيبة إذا قارنها الصبر حصل التكفير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله ، وإن لم يحصل الصبر نظر إن لم يحصل من الجزع ما يذم من قول أو فعل فالفضل واسع ولكن المنزلة منحطة عن منزلة الصابر السابقة ، وإن حصل فيكون ذلك سبباً لنقص الأجر الموعود به أو

2 - بَابُ شِدَّةِ الْمَرَضِ

5646 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

التكفير فقد يستويان وقد يزيد أحدهما على الآخر فبقدر ذلك يقضي لأحدهما على الآخر ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذي مرّ قريباً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2 - بَابُ شِدَّةِ الْمَرَضِ

(بَابُ شِدَّةِ الْمَرَضِ) أي: وبيان ما فيها من الفضل.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة أي: ابن عقبة قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، و(حَدَّثَنِي) أي: قَالَ المؤلف: وحدثني بالإنفراد (بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة هو بشر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد السَّخْتِيَانِيُّ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْأَعْمَشِ) كذا أعاد الْأَعْمَش بعد التحويل ولو وقف في السند الأول عند سُفْيَان وحوّل ثم قَالَ: كلاهما عن الْأَعْمَش كان سائغاً لكن أظنه فعل ذلك لكونه ساقه على لفظ الرواية الثانية، وهي رواية شُعْبَةَ كذا قال الحافظ العسقلاني.

(عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ) أي: المرض، والعرب تسمي كل وجع: مرضاً، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: الوجع عليه أشدّ (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) والوجع على الرواية الثانية رفع مبتدأ خبره: أشدّ، والجملة بمنزلة المفعول الثاني لرأيت.

والمعنى: ما رأيت أحداً أشدّ وجعاً من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقد خصّ الله أنبياءه بشدة الأوجاع والأوصاب لما خصتهم به من قوة اليقين، وشدة الصبر والاحتساب ليكمل لهم الثواب ويعمّ لهم الخير، وقد أخرجهُ الإسماعيلي من

5647 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، وَهُوَ يُوعَكُ وَغَمًا شَدِيدًا، وَقُلْتُ: إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَغَمًا شَدِيدًا، قُلْتُ: إِنَّ ذَاكَ بِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى إِلَّا حَاتَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ،

طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ: ما رأيت الوجد على أحد أشد منه على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وساقه من رواية أبي بكر أبي شيبة، عن قبيصة شيخ البُخَارِيِّ فيه بلفظ: ما رأيت أحدًا كان أشد عليه الوجد والباقي سواء.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في الأدب، والنسائي في الطب، وابن ماجة في الجنائز.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هو الفريابي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ) هو إِبْرَاهِيمَ بن يزيد بن شريك التَّيْمِيُّ تيم الرباب الكوفي، (عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) بضم السين المهملة مصغراً الكوفي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، وَهُوَ) أي: والحال أنه (يُوعَكُ) بفتح العين المهملة، وعك الرجل يوعك فهو موعوك (وَوَغَمًا شَدِيدًا) الوعك بسكون العين وفتحها: الحمى، وقيل: أَلَمُهَا وتعبها.

وَقَالَ صاحب المطالع: الوعك قيل: هو إرعاد الحمى وتحريكها إِيَّاه.

وَقَالَ الأصمعي: الوعك شدة الحرّ فكأنه أراد حرّ الحمى وشدتها.

وفي المحكم: الوعك الألم يجده الإنسان من شدة التعب.

(وَقُلْتُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ والأصيلي: فقلت: يا رَسُولَ اللَّهِ (إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَغَمًا شَدِيدًا، قُلْتُ: إِنَّ ذَاكَ) إشارة إلى تضاعف الحمى (بِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ) ﷺ: (أَجَلٌ) بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام مخففة، أي: نعم (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى إِلَّا حَاتَّ اللَّهُ) بفتح المهملة وبعد الألف تاء مثناة مشددة، وهو من باب المفاعلة وأصله: حاتت فأدغمت التاء في التاء، أي: نثر الله وفَتَّتْ (عَنْهُ خَطَايَاهُ) يقال: تحات الشيء تناثر وهو كناية عن إذهاب الخطايا.

وَقَالَ ابن الأثير: حاتت عنه ذنوبه، أي: تساقطت.

كَمَا تَحَاثُّ وَرَقُ الشَّجَرِ».

3 - بَاب: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ

(كَمَا تَحَاثُّ وَرَقُ الشَّجَرِ) أي: كما تسقط ورق الشجر، شبه حال المريض وإصابة المرض جسده ثم محو السيئات عنه سريعا بحالة الشجر وهبوب الرياح وتناثر الأوراق منها سريعا وتجردها عنها فهو تشبيه تمثيلي لانتزاع الأمور المتوهمة في المشبه فوجه التشبيه الإزالة الكلية على سبيل السرعة لا الكمال والنقصان لأن إزالة الذنوب عن الإنسان سبب كماله وإزالة الأوراق عن الشجر نقصانها ذكره الطيبي في شرح المشكاة.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَا صَدَقَهُ بِقَوْلِهِ أَجَلٌ إِذَاكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي الْمَرَضِ زِيَادَةَ الْحَسَنَاتِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَحْطُّ الْخَطِيئَاتِ، قُلْتَ: أَجَلٌ تَصْدِيقٌ لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ فَصَدَقَهُ أَوَّلًا ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ وَزَادَ عَلَيْهِ شَيْئًا آخَرَ وَهُوَ حَظُّ السَّيِّئَاتِ فَكَأَنَّهُ قَالَ نَعَمْ يَزِيدُ الدَّرَجَاتِ وَيَحْطُّ الْخَطِيئَاتِ أَيْضًا وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ وهو يوعك وعكا شديدا لأن الورعك الذي هو الحمى مرض شديد، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَدَبِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الطَّبِّ.

3 - بَاب: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ

(بَاب: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ) صلوات الله وسلامه عليهم لما خصّوا به من قوة اليقين ليكمل لهم الثواب ويعمّمهم الخير، (ثُمَّ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ) فِي الْفَضْلِ، هَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ.

وَفِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ: ثُمَّ الْأَمَثِلُ فَالْأَمَثِلُ، أَي: الْأَفْضَلُ يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْأَشْبَهِ بِالْفَضْلِ وَالْأَقْرَبُ إِلَى الْخَيْرِ وَأَمَثِلُ الْقَوْمِ: خِيَارُهُمْ، وَجَمْعُهُمَا الْمُسْتَمْلِي هَكَذَا ثُمَّ الْأَمَثِلُ فَالْأَمَثِلُ فَالْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَالتَّرْجُمَةُ لَفْظُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ، وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ وَابْنُ حِبَانَ، وَرَوَى كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

5648 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ وَغَمًا شَدِيدًا؟ قَالَ: «أَجَلٌ، إِنِّي أُوَعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ»

قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً، قَالَ: «الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ يَبْتَلَى الرَّجُلَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ» الحديث، وفيه: حتى يمشي على الأرض وما عليه خطيئة، ورواية الأمثل مثل ما في الحديث، ويمكن أن يكون قوله: ثم الأول فالأول إشارة إلى ما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْيَمَانِ أخت حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نِسَاءٍ نَعُودُهُ إِذَا سَقَاءٌ يَقَطُرُ عَلَيْهِ مِنْ شِدَّةِ الْحُمَى، فَقَالَ: «إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ مَصْعَبٍ أَيْضًا مِثْلَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

وله شاهد من حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَفْظُهُ: قَالَ الْأَنْبِيَاءُ قَالَ ثُمَّ مِنْ قَالَ: الْعُلَمَاءُ قَالَ ثُمَّ مِنْ قَالَ: الصَّالِحُونَ الحديث، وليس فيه ما في آخر حديث سعد، وإنما قَالَ: أَوَّلًا ثُمَّ الْأَمْثَلُ بِلَفْظٍ: ثُمَّ وَقَالَ ثَانِيًا فَالْأَمْثَلُ بِالْفَاءِ لِلْإِعْلَامِ بِالْبَعْدِ وَالتَّرَاخِي فِي الرِّتْبَةِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَغَيْرِهِمْ وَعَدَمِ ذَلِكَ بَيْنَ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ الْبَعْدَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ أَكْثَرُ مِنَ الْبَعْدِ بَيْنَ وَلِيِّ وَوَلِيِّ إِذْ مَرَاتِبُ الْأَوْلِيَاءِ بَعْضُهَا قَرِيبَةٌ مِنَ الْبَعْضِ، وَلَفْظُ: الْأَوَّلُ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي تَفْسِيرُ الْأَمْثَلِ إِذْ مَعْنَى الْأَوَّلِ الْمَقْدَمُ فِي الْفَضْلِ وَلِهَذَا لَمْ يَعْطَفْ عَلَيْهِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ، (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ السَّكْرِيُّ بَضَمَ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَتَشْدِيدَ الْكَافِ، (عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَيُّ: ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ: عَلَى النَّبِيِّ (وَهُوَ يُوعَكُ) وَالرَّوَاوُ لِلْحَالِ، (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ: لَتُوعَكُ (وَعَمَّا شَدِيدًا قَالَ: أَجَلٌ) أَيُّ: نَعَمْ (إِنِّي أُوَعَكُ كَمَا يُوعَكُ) أَيُّ: أَحْتَمُ كَمَا يَحْتَمُ (رَجُلَانِ مِنْكُمْ) قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ

قُلْتُ: ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، ذَلِكَ كَذَلِكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذَى، شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحْطُ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قُلْتُ: ذَلِكَ) أي: التضاعف (أَنَّ لَكَ) وفي رِوَايَةٍ أَبِي دَرٍّ: بَأَنَّ لَكَ (أَجْرَيْنِ قَالَ: أَجَلٌ، ذَلِكَ كَذَلِكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذَى) التنكير للتقليل لا للجنس ليصح ترتب ما فوقه وما دونه في العظم والحقارة عليه بالفاء.

(شَوْكَةٌ) بالرفع بدل من أذى أو بيان (فَمَا فَوْقَهَا) وهو يحتمل فوقها في العظم ودونها في الحقارة وعكس ذلك قاله الْكِرْمَانِيُّ وَالْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا سَيِّئَاتِهِ) جمع مضاف فيفيد العموم فيلزم منه تكفير جميع الذنوب صغيرة وكبيرة نرجو ذلك منك يا أكرم الأكرمين ويا أرحم الراحمين.
(كَمَا تَحْطُ) بفتح التاء وضم الحاء وتشديد الطاء (الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا) أي: تلقيه مستثراً.

والحاصل: أنه أثبت أن المرض إذا اشتد ضاعف الأجر، ثم زاد عليه بعد ذلك أَنَّ المضاعفة تنتهي إلى أن تحط السيئات كلها إذ المعنى قَالَ: نعم شدة المرض ترفع الدرجات وتحط السيئات أيضًا حتى لا يبقى منها شيء، ويشير إلى ذلك حديث سعد بن أبي وقاص الذي ذكر قبل حتى يمشي على الأرض وما عليه خطيئة، ومثله حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بلفظ: لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقي الله وليس عليه خطيئة.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة قياس الأنبياء على نبينا ﷺ وإلحاق الأولياء بهم لقربهم منهم، وإن كانت درجتهم منحة عنهم، والسرفه أن البلاء في مقابلة النعمة فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاؤه أشد ومن ثمة ضوعف حد الحرّ على العبد قاله الْكِرْمَانِيُّ، وقيل: لأمهات المؤمنين: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: 30] قاله ابن الجوزي.

وفي الحديث دلالة على أَنَّ القوي يحمل ما حمل والضعيف يرفق به إلا أنه كلما قويت المعرفة بالمبتلى هان البلاء، ومنهم من ينظر إلى آخر البلاء فيهبون عليه البلاء وأعلى من ذلك درجة من يرى أَنَّ هذا تصرف المالك في ملكه فيسلم ولا يعترض وأرفع منه من يشغله المحبة عن طلب رفع البلاء وأنهى المراتب من

4 - باب وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

5649 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ، ...

يتلذذ به لأنه عن اختياره نشأ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وهذا الحديث قد مضى قبل هذا الباب غير أنه من طريق آخر وبينهما بعض زيادة ونقصان.

4 - باب وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

(باب وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ) يقال: عُدْتُ المريضَ أَعُوذُهُ عِيَادَةً إِذَا زَرْتَهُ وسألت عن حاله، وأصل عِيَادَةِ عِوَادَةٍ قَلِبْتَ الْوَإِيَاءَ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، وَأَصْلُ الْعُودِ الرَّجُوعُ يُقَالُ: عَادَ إِلَى فُلَانٍ يَعُودُ عَوْدًا وَعَوْدَةً إِذَا رَجَعَ، وَهَذَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَيَحْرَفُ الْجَرَّ بِأَلْيَ وَعَلَى وَفِي وَبِالْإِلَامِ، وَأُطْلِقَ الْوَجُوبُ عَلَى عِيَادَةِ الْمَرِيضِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَدْبًا لِلْحَثِّ عَلَى التَّوَاصُلِ وَالْأَلْفَةِ وَيَتَأَكَّدُ فِي حَقِّ بَعْضِ النَّاسِ.

وَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: هُوَ فَرَضٌ تَحْمِلُهُ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى الْوَجُوبِ بِمَعْنَى الْكِفَايَةِ كإِطْعَامِ الْجَائِعِ وَفَكِّ الْأَسِيرِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّدْبِ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: هِيَ فِي الْأَصْلِ نَدْبٌ، وَقَدْ نُقِلَ إِلَى الْوَجُوبِ فِي حَقِّ بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ وَنُقِلَ النَّوْوَِيُّ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ يَعْنِي عَلَى الْأَعْيَانِ فَقَدْ يَجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ كإِطْعَامِ الْجَائِعِ وَفَكِّ الْأَسِيرِ، وَعَنْ الطَّبْرِيِّ يَتَأَكَّدُ فِي حَقِّ مَنْ يَرْجَى بَرَكَتُهُ وَلَيْسَنَ فِيمَنْ يَرَاعَى حَالَهُ وَيَبَاحُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ وَفِي الْكُفَّارِ خِلَافٌ كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِ مَفْرَدٍ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءٍ الْبَلْخِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَاحُ الْيَشْكُرِيُّ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمَعْتَمِرِ، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شَقِيقُ ابْنِ سَلَمَةَ، (عَنْ أَبِي مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ (الْأَشْعَرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ)، وَاسْتَدَلَّ

بعموم قوله : وعودوا المريض على مشروعية العيادة في كل مرض ، واستثنى بعضهم الأرملة لكون عائده قد يرى ما لا يراه هو هذا أمر خارجي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كالمغمى عليه ، وقد جاء في عيادة الأرملة بخصوصها حديث زيد ابن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بَعَيْنِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ ، فَإِنْ قِيلَ : رَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ مَرْفُوعًا ثَلَاثَةَ لَيْسَ لَهُمْ عِيَادَةُ الْعَيْنِ وَالِدَمْلِ وَالضَّرْسِ .

فالجواب : أَنَّهُ صَحَّحَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، وَيَسْتَدَلُّ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِزَمَانٍ يَمْضِي مِنْ ابْتِدَاءِ مَرَضِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَجَزَمَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ : بِأَنَّهُ لَا يَعَادُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ وَاسْتَدَلَّ إِلَى حَدِيثِ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُودُ مَرِيضًا إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ قَدْ انْفَرَدَ بِهِ مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيٍّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ ، فَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ ، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَفِيهِ دَاءٌ مَتْرُوكٌ أَيْضًا .

وَقَالَ الشَّمْسُ السَّخَاوِيُّ : وَلِلْحَدِيثِ أَيْضًا طَرُقٌ أُخْرَى بِمَجْمُوعِهَا يَقْوَى وَلِذَا أَخَذَ بِهِ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَاشٍ الزَّرْقِيُّ أَحَدَ التَّابِعِينَ مِنْ فَضْلَاءِ أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ قَالَ : عِيَادَةُ الْمَرِيضِ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَالْأَعْمَشُ وَلَفْظُهُ : كُنَّا نَقْعُدُ فِي الْمَجْلِسِ إِذَا فَقَدْنَا الرَّجُلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ سَأَلْنَا عَنْهُ فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا عَدَنَاهُ ، وَهَذَا يَشْعُرُ بِعَدَمِ انْفِرَادِهِ وَلَيْسَ فِي صَرِيحِ الْأَحَادِيثِ مَا يَخَالِفُهُ ، وَيَلْتَحِقُ بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ تَعَهُدُهُ وَتَفْقُدُ أَحْوَالِهِ وَالتَّلَطُّفُ بِهِ وَرَبَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ سَبَبًا لَوْجُودِ نَشَاطِهِ وَانْتِعَاشِ قُوَّتِهِ ، وَفِي إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ : أَنَّ الْعِيَادَةَ لَا تَتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ لَكِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا فِي طَرَفِي النَّهَارِ ، وَتَرْجَمُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ الْعِيَادَةَ فِي اللَّيْلِ ، وَسَاقَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ : لَمَّا ثَقُلَ حَذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَوْهُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ أَوْ عِنْدَ الصُّبْحِ فَقَالَ : أَيَّ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فَأَخْبَرُوهُ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ صَبَاحٍ إِلَى النَّارِ الْحَدِيثِ .

وَفُكُّوا الْعَانِيَّ».

5650 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ،

ونقل الأثر من عن أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الصيف: نعود فلاناً
قَالَ: ليس هذا وقت عيادة.

ونقل ابن الصلاح عن الفراوي: أَنَّ العيادة تستحب في الشتاء ليلاً وفي
الصيف نهاراً وهو غريب، ومن آدابها: أن لا يطيل الجلوس حتى يضجر
المريض أو يشق على أهله، فإن اقتضت ذلك ضرورة فلا بأس كما في حديث
جابر الذي بعده.

وقد ورد في فضل العيادة أحاديث كثيرة جياذ:

منها: عند مسلم وَالتِّرْمِذِيِّ من حديث ثوبان أَنَّ المسلم إذا عاد أخاه المسلم
لم يزل في خرفة الجنة، وخرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء ثم هاء هي
الثمرة إذا نضجت شبه ما يحوزه عائد المريض من الثواب بما يحوزه الذي يجتني
الثمرة، وقيل: المراد بها الطريق والمعنى أَنَّ العائد يمشي في طريق يؤديه إلى
الجنة، والتفسير الأول أولى فقد أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
وفيه قلت لأبي قلابة: ما خرفة الجنة؟ قَالَ: جَنَّتَاهَا، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ جُمْلَةِ
المرفوع، وأخرج الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
رفعه من عاد مريضاً خاض الرحمة حتى إذا قعد استقر فيها، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ
والبزار وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه وألفاظهم فيه مختلفة، ولأحمد
نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن.

(وَفُكُّوا الْعَانِيَّ) بالعين المهملة والنون المخففة، أي: خلصوا الأسير
بالفداء.

ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: وعودوا المريض، وقد مرّ الحديث في
أول كتاب الأطعمة وفي النكاح أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج،
(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ) بالشين المعجمة والعين المهملة
بعدها مثله في الأول وضم السين المهملة فِي الثانی مصغراً.

قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُؤَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَلُبْسِ الْحَرِيرِ، وَالذِّيْبَاجِ، وَالِاسْتَبْرَقِ، وَعَنِ الْقَسِّيِّ، وَالْمِثْرَةِ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَتَّبَعَ الْجَنَائِزَ، وَنَعُودَ الْمَرِيضِ، وَنُقْشِيَ السَّلَامَ».

(قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُؤَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة بعدها نون، (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ) بحذف ميم العدد في الموضعين، أي: خصال (نَهَانَا عَنْ) لُبْسِ (خَاتَمِ الذَّهَبِ) للرجال (و) عَنْ (لُبْسِ الْحَرِيرِ) للرجال أَيْضًا (وَالذِّيْبَاجِ) بكسر الدال وفتح أعجمي معرّب جمعه: دبائج وهو ما غلظ وثخن من ثياب الحرير، (وَالِاسْتَبْرَقِ) بهمزة قطع مكسورة غليظ الديباج، (وَعَنِ الْقَسِّيِّ) بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة ثياب تنسب إلى القس قرية بساحل بحر مصر، وقيل: الأصل ثياب القز والأصل: القزّي فأبدلت الزاي سينًا، وفي أبي داود: أنها ثياب من الشام أو من مصر مصبغة فيها أمثال الأترج، (و) عَنْ اسْتِعْمَالِ (الْمِثْرَةِ) بكسر الميم وسكون التحتية وفتح المثناة بلا همز وَقَالَ النَّوَوِيُّ: بالهمز وهو الذي في اليونانية، وفي رواية: المياثر الحمر، وهو وطاء كانت النساء يصنعنه لأزواجهن في السروج يكون من الحرير والديباج وغيرهما فالنهي واقع على ما هو من الحرير.

(وَأَمَرَنَا) ﷺ (أَنْ نَتَّبَعَ الْجَنَائِزَ) بنون وموحدة بينهما فوقية ساكنة، (وَنَعُودَ الْمَرِيضِ) يقال: عاد المريض إذا زاره وهذا على الأكثر في الاستعمال أن يقال في المريض عاد وفي الصحيح زار.

(وَنُقْشِيَ السَّلَامَ) بضم النون وسكون الفاء وكسر المعجمة، أي: نظهره ونعّم به من عرف ومن لم يعرف والأمر للندب، وقد مضى الحديث عن قريب في كتاب الأشربة في باب: آنية الفضة، ومَرَّ أَيْضًا في الجنائز واختصر هنا في النهي على ست، وأما السابغ فهو الشرب من الفضة، وفي الأمر على ثلاث ولم يذكر إبرار المقسم وإجابة الدعوة ونصر المظلوم وتشميت العاطس.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

5 - باب عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ⁽¹⁾

5651 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: مَرِضْتُ مَرَضًا، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، وَأَبُو بَكْرٍ،

5 - باب عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ

(باب عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ) الذي يصيبه غشى يتعطل معه جلّ القوى المحركة والحساسة لضعف القلب واجتماع الروح كله إليه واستفراغه وتخلله من أغمي بضم الهمزة من الإغماء.

قَالَ ابن المنير: فائدة الترجمة أن لا يعتقد أن عيادة المغمى عليه ساقطة لكونه لا يعلم بعائده ولكن ليس في حديث جابر التصريح بأنهما علما أنه مغمى عليه قبل عيادته فلعله وافق حضورهما.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال مجيئهما وقبل دخولهما عليه ومجرد علم المريض بعائده لا يتوقف مشروعية العيادة عليه، لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله وما يرجى من بركة دعاء العائد ووضع يده على المريض والمسح على جسده والنفث عليه عند التعويذ إلى غير ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ) هو مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ (سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: مَرِضْتُ مَرَضًا، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، وَأَبُو بَكْرٍ)

(1) قال الحافظ: قوله: المغمى عليه؛ أي: الذي يصيبه غشى يتعطل معه قوته الحساسة، اهـ. وفي هامش المصرية عن شيخ الإسلام: قوله: المغمى عليه، وهو من قام به الإغماء وهو الغشى، وهو تعطل جل القوى الحساسة، اهـ.

وقال الحافظ: قال ابن المنير: فائدة الترجمة أن لا يعتقد أن عيادة المغمى عليه ساقطة، لكونه لا يعلم بعائده، ولكن ليس في حديث جابر التصريح بأنهما علما أنه مغمى عليه قبيل عيادته فلعله وفق حضورهما، قال الحافظ: بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال مجيئهما، وقبل دخولهما عليه، ومجرد علم المريض بعائده لا تتوقف مشروعية العيادة عليه؛ لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله، وما يرجى من بركة دعاء العائد كوضع يده على المريض والمسح على جسده والنفث عليه عند التعويذ إلى غير ذلك، اهـ.

وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَوَجَدَانِي أُغْمِي عَلَيَّ، «فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ» فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَضْنَعُ فِي مَالِي، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ.

6 - بَابُ فَضْلِ مَنْ يُضْرَعُ مِنَ الرِّيحِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عام حجة الوداع، (وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَوَجَدَانِي أُغْمِي عَلَيَّ) وفي سورة النساء: لا أعقل شيئاً، «فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ» أي: الماء الذي توضع به (عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ) من ذلك الإغماء (فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَضْنَعُ فِي مَالِي، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ) وسبق في التفسير من طريق ابن جريج أنها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11]، وأن الدمياطي قال: إنه وهم وأن الذي نزل في جابر رضي الله عنه كما رواه شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وما في ذلك من البحث.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: فوجداني أغمي عليّ، وقد مرّ الحديث في كتاب الطهارة في باب: صَبَّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءَهُ عَلَى الْمَغْمَى عَلَيْهِ.

6 - بَابُ فَضْلِ مَنْ يُضْرَعُ مِنَ الرِّيحِ

(بَابُ فَضْلِ مَنْ يُضْرَعُ مِنَ الرِّيحِ) كلمة من تعليلية، أي: فضل من يحصل له صرع بسبب الريح، أي: الريح التي تنحبس من شدة تعرض في منافذ الدماغ ومجاري الأعصاب وتمنع الأعضاء الرئيسية عن انفعالها منعاً غير تام.

والحاصل: أن سببه ريح غليظ تنحبس في منافذ الدماغ أو بخار رديء يرتفع إليه من بعض الأعضاء والريح هو ما يكون مُنشِئاً للصرع، وسببه سُدَّةٌ تعرض في بطون الدماغ وفي مجاري الأعصاب المحركة، وربما يتبعه تشنُّج في الأعضاء فلا يبقى الشخص منتصباً بل يسقط ويقذف بالزبد لغلظ الرطوبة وقد يكون الصرع من الجن لا يقع إلا من النفوس الخبيثة منهم.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ: صرع الجن للإنس قد يكون عن شهوة وهوى وعشق لاستحسان بعض الصور الإنسية كما يتفق للإنس مع الإنس، وقد يتناكح

5652 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟

الإنس والجن ويولد بينهما ولد، وقد يكون عن بغض ومجازاة مثل أن يؤذيهم بعض الإنس أو يبول على بعضهم أو يصب ماء حاراً أو يقتل بعضهم وإن كان الإنس لا يعرف ذلك.

والأول: هو الذي يثبتته جميع الأطباء ويذكرون علاجه.

والثاني: يجرده كثير منهم، وبعضهم يثبتته ولا يعرف له علاجاً إلا بمقاومة الأرواح الخيرة العلوية لتدفع آثار الأرواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها، وممن نصّ على ذلك أبقرط، فَقَالَ: لما ذكر علاج المصروع هذا إنما ينفع في الذي سببه أخلاط، وأما الذي يكون من الأرواح فلا.

وأنكر طائفة من المعتزلة: كالجبائي، وأبي بكر الرازي، ومحمد بن زكريا الطيب، وآخرون دخول الجن في بدن المصروع وأحالوا وجود روحين في جسد واحد مع إقرارهم بوجود الجن، وهذا خطأ.

وذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إِنَّ الْجِنَّ يَدْخُلُ فِي بَدَنِ الْمَصْرُوعِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: 275].

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: قلت لأبي إِنْ قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّ الْجِنَّ لَا يَدْخُلُ فِي بَدَنِ الْإِنْسِ فَقَالَ: يا بني يكذبون هو ذا يتكلم على لسانه.

وفي حديث أم أبان الذي رواه أبو داود وغيره قول رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اخرج عدو الله»، وكذا في حديث أسامة بن زيد: «اخرج يا عدو الله فإني رَسُولُ اللَّهِ».

وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: أجسامهم كالهواء فلا يمنع دخولهم في أبدان الإنس كما يدخل الريح والنفس المتردد، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سَعِيدِ الْقَطَّانِ، (عَنْ عِمْرَانَ) هو ابن مسلم (أَبِي بَكْرٍ) المعروف بالقصير وهو بصري تابعي صغير أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَلَا أُرِيكَ) بفتح الهمزة وتخفيف اللام (امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟

قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ، أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصْرَعُ، وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ» فَقَالَتْ: أَصْبِرُ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ، فَدَعَا لَهَا.

قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ، فِي رِوَايَةِ جَعْفَرِ الْمُسْتَغْفِرِي فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى فِي الذَّيْلِ مِنْ طَرِيقِهِ، ثُمَّ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَأَرَانِي حَبْشِيَةً صَفْرَاءَ عَظِيمَةً، فَقَالَ: هَذِهِ سَعِيرَةُ الْأَسَدِيَّةِ وَسَعِيرَةُ بَضْمِ السَّيْنِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَسَكُونِ الْيَاءِ آخِرَ الْحُرُوفِ وَبِالرَّاءِ وَيُقَالُ: شَقِيرَةُ بَضْمِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْقَافِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي بَابِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ الْأَسَدِيَّةِ مَوْلَاتُهُمْ حَبْشِيَّةٌ، قِيلَ: هِيَ سَعِيرَةُ الَّتِي كَانَتْ تَصْرَعُ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَغْفِرِي: شَكِيرَةُ بِالْكَافِ.

(أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحُمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: (إِنِّي أَصْرَعُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدُوَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: إِنَّ بِي هَذِهِ الْمُؤْتَةُ وَهُوَ بَضْمُ الْمِيمِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ الْجَنُونُ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ وَكَذَا ابْنُ مَنْدَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَجْمَعُ الصُّوفَ وَالشَّعْرَ وَاللِّيفَ فَإِذَا اجْتَمَعَتْ لَهَا كَبَّةٌ عَظِيمَةٌ نَقَضَتْهَا فَنَزَلَ فِيهَا: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ [النحل: 92] الْآيَةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ النَّحْلِ أَنَّهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى.

(وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ) بِفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ فِي التَّكْشِيفِ مِنْ بَابِ: التَّفْعِلِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: انْكَشَفَ بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ بَدَلَ الْفَوْقِيَّةِ وَكَسَرَ الْمَعْجَمَةَ الْمَخْفُفَةَ مِنَ الْانْكَشَافِ مِنْ بَابِ: الْانْفِعَالِ أَرَادَتْ أَنَّهَا تَخْشَى أَنْ تَظْهَرَ عَوْرَتُهَا وَهِيَ لَا تَشْعُرُ، (فَادْعُ اللَّهَ لِي) أَنْ يَشْفِينِي مِنْ هَذَا الصَّرْعِ.

(قَالَ) ﷺ: (إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ) فَقَالَتْ: أَصْبِرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، (فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ) بِالْفَوْقِيَّةِ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: انْكَشَفَ بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ وَكَسَرَ الْمَعْجَمَةَ كَمَا فِي السَّابِقِ. (فَادْعُ اللَّهَ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِينَهَنِيِّ: لِي (أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ) بِالْفَوْقِيَّةِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: انْكَشَفَ بِالنُّونِ أَيْضًا.

(فَدَعَا لَهَا) ﷺ، خَيْرَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَنْ تَصْبِرَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ وَلَهَا

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا مَخْلَدٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: «أَنَّهُ رَأَى أُمَّ زُفَرٍ تَلُكُ امْرَأَةً طَوِيلَةً سَوْدَاءَ، عَلَى سِتْرِ الكَعْبَةِ».

الجنة وبين أن يدعو الله تعالى فيعافئها فاختارت الصبر، ثم قالت: أخشى من تكشف العورة، فدعا لها رسول الله ﷺ فانقطع عنها التكشف، وفيه فضل ما يترتب على الصبر على الصرع وأن اختيار البلاء والصبر يورث الجنة، وأن الأخذ بالشدة أفضل من الأخذ بالرخصة لمن علم من نفسه أنه يطبق التماسي على الشدة ولا يضعف عن التزامها، قَالَ ابن القيم الجوزي في الهدى النبوي: من حدث له الصرع وله خمس وعشرون سنة وخصوصاً بسبب دماغي أيس من برئه، وكذلك إذا استمر به إلى هذا السن قَالَ: فهذه المرأة التي جاء في الحديث: أنها كانت تصرع وتتكشف يجوز أن يكون صرعها من هذا النوع فوعدها ﷺ بصبرها على هذا المرض بالجنة.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله إني أصرع.

وَقَالَ صاحب التلويح: هذا الحديث ليس فيه ذكر الريح الذي ترجم له.

وتعقبه العيني: بأن الترجمة معقودة في فضل من يصرع بالحديث يدل عليه، وقوله: من الريح بيان سبب الصرع ولا يلزم أن يكون مقصوداً في الترجمة، والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الأدب، وَالنَّسَائِيُّ في الطب.

(حَدَّثَنَا) وفي نسخة: حَدَّثَنِي بالإفراد (مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَخْلَدٌ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام ابن يزيد، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (أَنَّهُ رَأَى أُمَّ زُفَرٍ) بضم الزاي وفتح الفاء بعدها راء (تَلُكُ امْرَأَةً) هكذا رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: تلك المرأة (طَوِيلَةً سَوْدَاءَ، عَلَى سِتْرِ الكَعْبَةِ) بكسر السين المهملة، أي: جالسة على ستر الكعبة أو معتمدة عليه ويجوز أن يتعلق بقوله: رأى، وفي الأدب المفرد للبخاري، وقد أَخْرَجَهُ بهذا السند المذكور هنا بعينه وَقَالَ: على سلم الكعبة.

وَقَالَ أَبُو عمر: قَالَ ابن جريج وأخبر عطاء أنه، أي: أم زفر تلك المرأة سوداء طويلة على سلم الكعبة.

وروى البزار من وجه آخر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في نحو هذه القصة أنها قالت: إني أخاف الخبيث أن يجردني، فدعا لها فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستار الكعبة فتتعلق بها.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أم زفر كنية تلك المرأة المصروعة ولكن الذي يفهم من كلام الذهبي في تجريد الصحابة: أَنَّ أم زفر غير السوداء المذكورة لأنه ذكر كل واحدة في باب، وكذلك يفهم من كلام ابن الأثير أَنَّ أم زفر غيرها، حيث قَالَ: أم زفر ماشطة خديجة كانت عجوزًا سوداء يغشاها ﷺ في زمن خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وذكر الذهبي: أَنَّ أم زفر ثنتان حيث قَالَ في باب: الكنى أم زفر كان بها جنون ذكرت في حديث مرسل.

وَقَالَ أَيْضًا: أم زفر ماشطة فيما قيل فعلم على الأول علامة الْبُخَارِيِّ ولم يعلم على الثانية، وعن هذا قَالَ صاحب التلويح: ذكرت في الصحابييات أم زفر ثنتان، وقول الذهبي ذكرت في حديث مرسل هو ما ذكره أَبُو عمر في الاستيعاب، فَقَالَ: أم زفر التي كان بها مس من الجنون.

ذكر حجاج بن مُحَمَّد وغيره، عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم أنه أخبره: أنه سمع طاوسًا يقول: كان النَّبِيُّ ﷺ يؤتى بالمجانين فيضرب صدر أحدهم فيبرأ فأتى بمجنونة يقال لها: أم زفر فضرب صدرها، فلم تبرأ فلم يخرج شيطانها فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هو معها في الدنيا ولها في الآخرة خير».

وذكر ابن سعد وعبد المغني في المهمات من طريق الزُّبَيْر: أَنَّ هذه المرأة هي ماشطة خديجة التي كانت تتعاهد النَّبِيَّ ﷺ بالزيارة، وسيأتي ذكرها في كتاب الأدب إن شاء الله تَعَالَى.

وقد يؤخذ من الطرق التي ذكرت أن الذي كان بأم زفر صرع الجن لا من صرع الخلط، وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شبيهها بقصتها ولفظه: جاءت امرأة بها لمم إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: ادع الله قَالَ: «إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك» قالت: بل أصبر ولا حساب علي.

7 - باب فَضْلٍ مِنْ ذَهَبٍ بَصَرُهُ

5653 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَمْرِو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

وفي الحديث: دليل على جواز ترك التدابي.

وفيه: أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والالتجاء إلى الله تعالى أنجع وأنفع من العلاج بالعقاقير، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه أعظم من تأثير الأدوية البدنية، ولكن إنما ينجع بأمرين:

أحدهما: من جهة العليل وهو صدق القصد.

والآخر: من جهة المداوي وهي قوة توجهه، وقوة قلبه بالتقوى والتوكل، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

فإن قيل: فهذه المرأة أيضًا مبشرة بالجنة فليسوا بمنحصرين في العشرة.

أجيب: بأنه كثير غيرها مثل الحسن والحسين وأزواج النبي ﷺ وغيرهم والمراد بالعشرة الذين بشروا في مجلس واحد أو صرح فيهم بلفظ: البشارة ذكره الكِرْمَانِيُّ.

7 - باب فَضْلٍ مِنْ ذَهَبٍ بَصَرُهُ

(باب فَضْلٍ مِنْ ذَهَبٍ بَصَرُهُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي، وقد جاء بلفظ الترجمة حديث أخرجه البزار عن زيد ابن أرقم بلفظ: ما ابتلي عبد بعد ذهاب دينه بأشد من ذهاب بصره، ومن ابتلي ببصره فصبر حتى يلقي الله لقي الله تعالى ولا حساب عليه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو مُحَمَّدٍ الدمشقي ثم النسفي الكلاعي الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أَخْبَرَنَا (اللَّيْثُ) أَي: ابن سعد الإمام، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ الْهَادِ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة اللَّيْثِيُّ، (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين، أَي: ابن أبي عمرو ميسرة (مَوْلَى الْمُطَّلِبِ) هو ابن عبد الله بن حنطب، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتِي فَصَبْرٌ، عَوَظْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ».....

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى (قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتِي) بالثنية وقد فسرهما في آخر الحديث بقوله: يريد عينيه ولم يصرح بالذي فسرهما، والمراد بالحببتين المحبوبتان لأنهما أحب أعضاء الإنسان إليه لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسر به أو شر فيجتنبه.

(فَصَبْرٌ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: ثم صبر، وزاد الترمذي في رواية: واحتسب، وكذا لابن حبان وَالتِّرْمِذِيُّ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولابن حبان من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، ومعناه: صبر مستحضرًا ما وعد الله به الصابرين من الثواب لا أن يصبر مجردًا عن ذلك، لأن الأعمال بالنيات هذا الذي ذكره، قَالَ الْعَيْنِيُّ: والظاهر أَنَّ المراد بصبره أن لا يشتكي ولا يقلق ولا يظهر عدم الرضى به.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وابتلاء الله عبده في الدنيا ليس من سخط عليه بل إما لدفع مكروه أو لكفارة ذنوب أو رفع منزلة فإذا تلقى ذلك بالرضى تَمَّ له المراد وإلا يصير كما جاء في الحديث من رواية سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ مَرَضَ الْمُؤْمِنِ يَجْعَلُهُ اللَّهُ لَهُ كَفَّارَةً وَمُسْتَعْتَبًا، وإن مرض الفاجر كالبعير عقله أهله ثم أرسلوه فلا يدري لِمَ عَقِلَ وَلِمَ أُرْسِلَ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ مَوْقُوفًا.

(عَوَظْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ) وهي أعظم العوض لأن الالتذاذ بالبصر يفنى بفناء الدنيا، والالتذاذ بالجنة باق ببقائها وهو شامل لكل من وقع له ذلك بالشرط المذكور، ووقع في حديث أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ قِيدَ آخِرٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ بَلْفُظٍ: إِذَا أَخَذْتَ كَرِيمَتِكَ فَصَبِرْتَ عِنْدَ الصَّدْمَةِ وَاحْتَسَبْتَ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصبر النافع ما يكون في أَوَّلِ وَقْعِ الْبَلَاءِ فِيَفُوزٌ وَيُسَلِّمٌ وَإِلَّا فَتَمَى ضَجَرَ وَقَلَى فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ ثُمَّ يَسُّ فَصَبْرٌ لَا يَكُونُ حَصْلٌ لَهُ الْغَرَضُ الْمَذْكُورُ.

وقد مضى حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْجَنَائِزِ إِنَّمَا الصبر عند الصدمة الأولى، وقد وقع في حديث العرياض فيما صححه ابن حبان بلفظ: إِذَا ابْتَلَيْتَ مِنْ عَبْدِي كَرِيمَتِهِ وَهُوَ بِهِمَا ضَنِينَ لَمْ أَرْضَ لَهُ ثَوَابًا دُونَ الْجَنَّةِ إِذَا هُوَ حَمْدَنِي عَلَيْهِمَا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر هذه الزيادة في غير هذا الطريق، وإذا كان ثواب

يُرِيدُ: عَيْنِيهِ، تَابَعَهُ أَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ، وَأَبُو ظَلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

من وقع له ذلك الجنة، فالذي له أعمال صالحة أخرى يزداد في رفع الدرجات.
(يُرِيدُ) أي: النَّبِيُّ ﷺ بقوله: حبيبتيه (عَيْنِيهِ) الظاهر: أنه من كلام أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، والحديث بهذا الإسناد من أفراد البخاري.
(تَابَعَهُ) أي: تابع عمرًا مولى المطلب (أَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ) هو أشعث بن عبد الله بن جابر نسب إلى جده وهو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ الْأَعْمَى الْحَدَّانِي بضم الحاء المهملة وتشديد الدال المهملة وبالنون نسبة إلى حدان: بطن من الأزد ولهذا يقال له: الأزدي أَيْضًا، وهو مختلف فيه فَقَالَ الدارقطني: يعتبر به ووثقه النَّسَائِيُّ وليس له في الْبُخَارِيِّ إِلَّا هذا الموضع تعليقًا ومتابعة أخرجهَا أَحْمَد بلفظ: «قَالَ رَبِّكُمْ: مَنْ أَذْهَبَتْ كَرِيمَتِيهِ ثُمَّ صَبَرَ وَاحْتَسَبَ كَانَ ثَوَابُهُ الْجَنَّةَ».

(وَأَبُو ظَلَالٍ) أي: وتابعه أَيْضًا أَبُو ظَلَالٍ بكسر الظاء المعجمة وتخفيف اللام اسمه: هِلَالٌ، والذي وقع في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَأَبُو ظَلَالٍ بن هلال كما في الفرع وأصله، والصواب: إما أَبُو ظَلَالٍ هلال بحذف ابن وإما أَبُو ظَلَالٍ بن أبي هلال بزيادة أبي، واختلف في اسم أبيه ف قيل: ميمون، وقيل: سويد، وقيل: يزيد، وقيل: زيد، وهو أَيْضًا أَعْمَى، وهو ضعيف عند الجميع إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِنَّهُ مَقَارِبُ الْحَدِيثِ، وليس له في صحيحه غير هذه المتابعة، وذكر المزي في ترجمته: أَنَّ ابْنَ حَبَانَ ذَكَرَهُ فِي الثَّقَاتِ، وليس بجيد لأن ابن حبان ذكره في الضعفاء، فَقَالَ: لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي الثَّقَاتِ هَلَالُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ آخر روى عنه يَحْيَى بْنُ الْمَتَوَكِّلِ، وقد فرق الْبُخَارِيُّ بينهما، ولهم شيخ ثالث يقال له: هلال بن أبي هلال تابعي أَيْضًا روى عنه ابنه مُحَمَّدٌ وهو أصلح حالًا في الحديث منهما.

(عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قد مرّ متابعة أشعث، وأمّا متابعة أبي ظلال فأخرجها عبد بن حميد، عن يزيد بن هارون عنه، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسٍ فَقَالَ لِي: أَذُنُهُ، متى ذهب بصرك؟ قلت: وأنا صغير، قَالَ: أَلَا أَبْشُرُكَ، قلت: بلى، فذكر الحديث بلفظ: «مَا لِمَنْ أَخَذَتْ كَرِيمَتِيهِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةَ»،

8 - بَابُ عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرَّجَالِ

وَعَادَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ، رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ، مِنْ الْأَنْصَارِ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيِّ، ثنا عبد العزيز بن مسلم، نا أَبُو ظَلَالٍ، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: إِذَا أَخَذْتُ كَرِيمَتِي عَبْدِي فِي الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

8 - بَابُ عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرَّجَالِ

(بَابُ عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرَّجَالِ) أَي: وَلَوْ كَانُوا أَجَانِبَ بِالْشَّرْطِ الْمَعْتَبَرِ.

(وَعَادَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ، رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ، مِنْ الْأَنْصَارِ) أُمُّ الدَّرْدَاءِ هَذِهِ زَوْجَةُ أَبِي الدَّرْدَاءِ عُوَيْمَرَ، وَالْمَسْجِدُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، فَإِنْ قِيلَ: أَبُو الدَّرْدَاءِ لَهُ زَوْجَتَانِ كُلُّهُمَا تَسْمَى: أُمُّ الدَّرْدَاءِ الْكُبْرَى اسْمُهَا: خَيْرَةُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ بِنْتُ أَبِي حَدَرْدٍ الْأَسْلَمِيِّ كَانَتْ صَحَابِيَّةً مِنْ فَضْلَاءِ النِّسَاءِ وَعَقْلَانِهِنَّ، مَاتَتْ بِالشَّامِ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِسِتِّينَ.

وَالْأُخْرَى: أُمُّ الدَّرْدَاءِ الصَّغْرَى اسْمُهَا: هَجِيمَةُ بِالْجِيمِ وَالتَّصْغِيرُ بِنْتُ حَبِيبٍ وَهِيَ تَابَعِيَّةٌ، قَالَ أَبُو عَمْرٍ: لَا أَعْلَمُ لَهَا خَبْرًا يَدُلُّ عَلَى صَحْبَةٍ أَوْ رُؤْيَا، وَمَنْ خَبَرَهَا: أَنَّ مُعَاوِيَةَ خَطَبَهَا بَعْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَأَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ فَأَيَّتُهُمَا الَّتِي عَادَتْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مِنَ الْأَنْصَارِ.

أَجِيبُ: بِأَنَّ الْكِرْمَانِيَّ قَالَ: الظَّاهِرُ أَنَّ هَهُنَا الْكُبْرَى.

وَتَعْقِبُهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ الصَّغْرَى، لِأَنَّ الْأَثَرَ الْمَذْكُورَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ بْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ شَامِي تَابَعِي صَغِيرٌ لَمْ يَلْحَقْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ الْكُبْرَى فَإِنَّهَا مَاتَتْ قَبْلَ مَوْتِ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ كَمَا مَرَّ، قَالَ: رَأَيْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ عَلَى رِحَالَةٍ أَعْوَادَ لَيْسَ لَهَا غِشَاءٌ تَعُودُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ: أَنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ كَانَتْ تَجْلِسُ فِي الصَّلَاةِ جُلُوسَةَ الرَّجُلِ، وَكَانَتْ فَقِيهَةً، وَأَنَّهَا هِيَ الصَّغْرَى وَهِيَ عَاشَتْ إِلَى أَوَاخِرِ خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

5654 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَوَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، قُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى، يَقُولُ: كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

مروان وماتت في سنة إحدى وثمانين بعد الكبرى بنحو خمسين سنة، فإن قيل: قد جعل ابن مندة، وأبو نعيم، وأبو مسهر: خيرة وهجيمة واحدة.

فالجواب: أنهم قالوا: هذا وهم والصحيح أنهما ثنتان كما مر.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ) مهاجراً (وَوَعَكَ) بضم أوله، أي: أصابه الوعك والمراد به: الحمى. (أَبُو بَكْرٍ) الصديق، (وَبِلَالٌ) المؤذن (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ) أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، قُلْتُ) لأبي بكر: (يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟) أي: تجد نفسك، (وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟) قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى، يَقُولُ: كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ بفتح الموحدة مقول له (فِي أَهْلِهِ) أنعم صباحاً.

(وَالْمَوْتُ أَذْنَى) أي: أقرب (مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ) الشراك: بكسر الشين المعجمة وتخفيف الراء أحد سيور النعل التي تكون على وجهها، وزاد ابن إسحاق في رِوَايَةٍ عَنْ هِشَامٍ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ جَمِيعًا، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَقِبَ قَوْلِ أَبِيهَا: وَاللَّهِ مَا يَدْرِي أَبِي مَا يَقُولُ قَالَتْ: ثُمَّ دَنَوْتُ إِلَى عَامِرِ ابْنِ فَهيرة وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَضْرِبَ عَلَيْنَا الْحِجَابَ، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَجِدُكَ يَا عَامِرُ؟ فَقَالَ:

قد وجدت الموت قبل ذوقه
كل امرئ مجاهد بطوقه
كالثور يحمي جسمه بروقه

وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَتْ عَنْهُ يَقُولُ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خِرَ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَنَ يَوْمًا مِيَاهَ مَجَنَّةٍ وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَامَةً وَظَفِيلُ
قَالَتْ عَائِشَةُ : فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا
الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ وَصِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّهَا وَصَاعِهَا ، وَانْقُلْ
حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ» .

(وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَتْ) أي : زالت الحمى (عَنْهُ يَقُولُ : أَلَا) بالتخفيف (لَيْتَ
شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ) بالتنكير ، أي : بوادي مكة (وَحَوْلِي إِذْ خِرَ وَجَلِيلُ)
الإذخر والجليل بالجيم نبتان قيل : والجليل نبت ضعيف .
(وَهَلْ أَرَدَنَ يَوْمًا مِيَاهَ) بفتح الهاء (مَجَنَّةٍ) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد
النون ، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ : بفتح الميم وكسر الجيم ، وقيل : بفتح الميم والجيم
اسم موضع على أميال من مكة وكان به سوق في الجاهلية .
(وَهَلْ تَبْدُونُ) بالنون الخفيفة ، أي : هل يظهرون (لِي شَامَةً) بشين معجمة
وتخفيف الميم (وَظَفِيلُ) بفتح الطاء المهملة وكسر الفاء : جبلان بقرب مكة عند
الجمهور ، وصَوَّبَ الخطابي : أنهما عينان وفي صحاح الجَوْهَرِيِّ ما يقتضي أَنَّ
الشعر المذكور ليس لبلال فإنه قَالَ : كان بلال يتمثل به وأورده بلفظ : هل أبيتن
ليلة بمكة حولي .

(قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ) بخبر
أبي بكر وبلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقولهما : وزاد ابن إسحاق في روايته المذكورة
أنها قالت : يا رَسُولَ اللَّهِ إنهم ليهذون وما يعقلون من شدة الحمى .
(فَقَالَ) ﷺ : (اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ) وقد أجيب
دعوته ﷺ حتى كان يحرك دابته إذا رآها من حَبَّاهَا .

(اللَّهُمَّ وَصِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّهَا وَصَاعِهَا ، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا
بِالْجُحْفَةِ) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وبالفاء موضع بين مكة والمدينة ،
وهي ميقات أهل الشام ، وكان اسمها : مهية بفتح الميم وسكون الهاء وفتح
المثناة التحتية والعين المهملة فاجحف السيل بأهلها فسميت : جحفة ، وجوز

9 - باب عِيَادَةِ الصَّبِيَّانِ

5655 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمٌ،

طائفة نقل الحمى مع أنها عرض ومعناه الصحيح: أن تعدم من المدينة وتظهر في الجحفة وكان أهلها يهود شديدي الإيذاء والعداوة للمؤمنين، فلذلك دعا عليهم إرادة الخير لأهل الإسلام والمراد بالمد.

والصاع: ما يكال بهما وهو الطعام، أي: القوت الذي به قوام الإنسان وخصص من بين الأدعية الأحوال الثلاث: لأنها إما للبدن، أو للنفس، أو للخارج عنهما المحتاج إليه، والمحبة نفسانية، والصحة بدنية والطعام خارجي وهذا قريب مما روي من أصبح معافى في بدنه آمناً في سربه وعنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذاقها، والله أعلم بصحته.

قال ابن بطال: فيه الدعاء برفع المرض والرغبة في العافية وهذا رد على الصوفية في قولهم: الولي لا تتم له الولاية حتى يرضى بجميع ما نزل به من البلاء ولا يدعو بكشفه، والله الموفق.

وقد تقدّم الحديث في باب: مقدم النبي ﷺ المدينة.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من قولها: فدخلت عليهما لأن دخولها عليهما كان لعيادتهما وهما متوعكان.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد اعترض عليه بأن ذلك قبل الحجاب قطعاً، وقد تقدّم أن في بعض طرقه وذلك قبل الحجاب.

وأجيب: بأن ذلك لا يضره فيما ترجم له من عيادة المرأة الرجل، فإنه يجوز بشرط التستر والذي يجمع الأمرين ما قبل الحجاب أو ما بعده إلا من الفتنة.

9 - باب عِيَادَةِ الصَّبِيَّانِ

(باب عِيَادَةِ الصَّبِيَّانِ) وعيادة مصدر مضاف إلى مفعوله وطوي ذكر الفاعل والتقدير: عيادة الرجال الصبيان.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) الأنماطي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَاصِمٌ) هو ابن سليمان.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ ابْنَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدٍ وَأَبِي، نَحْسِبُ: أَنَّ ابْنَتِي قَدْ حَضَرَتْ فَاشْهَدْنَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا السَّلَامَ، وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَمَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى، فَلْتَحْتَسِبْ وَلْتَضَبِرْ» فَأَرْسَلَتْ تُقْسِمُ عَلَيْهِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا، فَرَفَعَ الصَّبِيَّ فِي حَجَرِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَفْسُهُ تَقَعْقَعُ، فَقَاضَتْ عَيْنَا النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ:

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَلِّ النَّهْدِيِّ بفتح النون، (عَنْ أُسَامَةَ) ابْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ ابْنَةَ) وفي رواية الكُشْمِينِيَّ: أَنَّ بِنْتًا (لِلنَّبِيِّ ﷺ) هي زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ) قَالَ صاحب التلويح: وبنته التي أرسلت إليه تدعوه ﷺ هي زينب وابنها اسمه: عليّ كذا بخط الشيخ أبي مُحَمَّد الدميّاطي، وَقَالَ ابن بَطَال: هذا الحديث لم يضبطه الراوي، فمرة قَالَ: ابنتي قد احتضرت، ومرة قَالَ: فرفع الصبي ونفسه يققع فأخبر مرة عن صبي، ومرة عن صبية.

(وَهُوَ) أي: والحال أن أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدٍ) بسكون العين، أي: ابن عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَأَبِي) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد التحتية، أي: ابن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(نَحْسِبُ) أي: نظن ويروى: يحسب، أي: يظن الراوي أَنَّ أبا كان معه ولا يجزم بكون أبي معه في ذلك الوقت ويدل على هذا ما سيحييء في كتاب النذور: ومع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةُ وسعد أو أبي على الشك.

(أَنَّ ابْنَتِي قَدْ حَضَرَتْ) بضم الحاء المهملة وكسر الضاد المعجمة، أي: حضرها الموت، ويروى: قد احتضرت وفي نسخة: أَنَّ ابْنِي قد حضر (فَاشْهَدْنَا) بهمزة وصل وفتح الهاء، أي: أحضر إلينا.

(فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا السَّلَامَ، وَيَقُولُ) لها: (إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَمَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى) ويروى: إلى أجل (فَلْتَحْتَسِبْ) أي: فلتطلب الأجر من الله تَعَالَى ولتجعل الولد في حسابه لله تَعَالَى راضية بقضائه (وَلْتَضَبِرْ، فَأَرْسَلَتْ تُقْسِمُ عَلَيْهِ) أن يحضر، (فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا) معه، (فَرَفَعَ الصَّبِيَّ) على البناء للمفعول (في حَجَرِ النَّبِيِّ ﷺ) بفتح الحاء ويكسر (وَنَفْسُهُ تَقَعْقَعُ) أي: تضطرب وتتحرك ويسمع لها صوت، (فَقَاضَتْ عَيْنَا النَّبِيِّ ﷺ) بالدموع، (فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ) مستغرباً من

مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ وَضَعَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، وَلَا يَرْحُمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادِهِ إِلَّا الرَّحْمَاءُ».

10 - باب عِيَادَةِ الْأَعْرَابِ

5656 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ

عِكْرِمَةَ،

صدوره لأنه خلاف ما يعهده منه من مقاومة المصيبة بالصبر.

(مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ) ﷺ مجيباً له: (هَذِهِ) أي: الحال التي شاهدها مني يا سعد (رَحْمَةً) ورقة، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والمُسْتَمْلِي: هذه الرحمة، أي: أثر الرحمة (وَضَعَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ شَاءَ) وفي نسخة: من يشاء (مِنْ عِبَادِهِ) لا ما توقعت من الجزع وقلة الصبر.

(وَلَا يَرْحُمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادِهِ إِلَّا الرَّحْمَاءُ) يعني: أن هذا الخلق يخلق الله تعالى ولا يرحم الله من عباده إلا من اتصف بأخلاقه ويرحم عباده، وقد صح أن لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة بين الجن، والإنس، والبهائم، والهوام فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها يعطف الوحش على ولدها، وأخر تسعاً وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وروى البُخَارِيُّ نحوه، وقد مرَّ الحديث في الجنائز في باب: قول النَّبِيِّ ﷺ يعذب الميت بكاء أهله عليه.

ومطابقته للترجمة من حيث إنه ﷺ جاء إلى ابنته فأخذ ابنها فوضعه في حجره وهذا عيادة.

10 - باب عِيَادَةِ الْأَعْرَابِ

(باب عِيَادَةِ الْأَعْرَابِ) الأعراب بفتح الهمزة، وهم: سكّان البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة، والعرب: اسم لهذا الجيل من الناس ولا واحد له من لفظه وسواء أقام بالبادية أو المدن والنسبة إليهما أعرابي وعربي.

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) العَمِّي أَبُو الهيثم بن أسد البُصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) النضر بن الدباغ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء، (عن عِكْرِمَةَ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ فَقَالَ لَهُ: «لَا بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ: قُلْتُ: طَهُورٌ؟ كَلَّا، بَلْ هِيَ حُمَّى تَقُورُ، أَوْ تَثُورُ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تَزِيرُهُ الْقُبُورُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا».

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ (وقد تقدم في علامات النبوة أن اسمه: قيس بن أبي حازم (يَعُودُهُ) أي: حال كونه يعوده، (قَالَ) أي: ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ) حال كونه (يَعُودُهُ فَقَالَ) وفي نسخة: قَالَ بدون الفاء (لَهُ: لَا بَأْسَ) أي: عليك، أي: إن المرض يكفر الخطايا فإن حصلت العافية فقد حصلت الفائدتان وإلا حصل ربح التكفير.

(طَهُورٌ) أي: هو طهور لك من ذنوبك، أي: مطهر لك (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) تَعَالَى دعاء لا خبر.

(قَالَ) أي: الأعرابي: (قُلْتُ) بفتح التاء يخاطب النَّبِيَّ ﷺ، وفيه الاستفهام مقدر، أي: أقلت: (طَهُورٌ؟ كَلَّا) أي: ليس بطهور فالاستفهام للإنكار، (بَلْ هِيَ حُمَّى) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن الكُشْمِينِيِّ: هو، أي: المرض حُمَّى (تَقُورُ) بالفاء، أي: يظهر حرّها وغلbianها ووهجها، (أَوْ تَثُورُ) بالفوقية والمثلثة وهو بمعنى تفور، والشك من الراوي.

(عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تَزِيرُهُ) بضم الفوقية من إزاره إذا حمّله على الزيارة بغير اختياره، والضمير المنصوب في تزييره مفعول أوّل وقوله: (الْقُبُورُ) بالنصب مفعول ثانٍ والمعنى: تبعثه إلى القبور.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا» (الفاء فيه مرتبة على محذوف، وإذا: جواب وجزاء ونعم تقرير لما قَالَ، أي: إذا أبيت كان كما زعمت أو إذا كان ظنك كذا فسيكون كذلك، قَالَ الطيبي: يعني أرشدتك بقولي: لا بأس عليك إلى أن الحمى تطهرك وتنقي ذنوبك فاصبر واشكر الله تَعَالَى عليها فأبيت إلاّ اليأس والكفران فكان كما زعمت وما اكتفيت بذلك بل رددت نعمة الله قَالَهُ غضباً عليه.

11 - باب عِيَادَةِ الْمُشْرِكِ

5657 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ،
 وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دَعَاءَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَمَّا يُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ، فَدَعَا لَهُ بِأَنْ يَكُونَ الْحَمَى طَهْرَةً لِدُنُوبِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ: أَنَّهُ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ شَرْحِبِيلَ وَالِدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ الْمَذْكُورَ أَصْبَحَ مَيِّتًا، وَأَخْرَجَهُ الدُّوْلَابِيُّ فِي الْكُنَى وَلَفْظُهُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا قَضَى اللَّهُ فَهُوَ كَائِنٌ فَأَصْبَحَ الْأَعْرَابِيُّ مَيِّتًا»، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مَرْسَلًا نَحْوَهُ.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: فَائِدَةُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا نَقْصَ عَلَى الْإِمَامِ فِي عِيَادَةِ مَرِيضٍ مِنْ رَعِيَّتِهِ وَلَوْ كَانَ أَعْرَابِيًّا جَافِيًّا، وَلَا عَلَى الْعَالِمِ فِي عِيَادَةِ الْجَاهِلِ لِيَعْلَمَهُ وَيَذْكُرَهُ بِمَا يَنْفَعُهُ وَيَأْمُرُهُ بِالصَّبْرِ لَثَلَا يَتَسَخَّطُ فَيَسْخَطُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَيَسْلِيَهُ عَنْ أَلَمِهِ بَلْ يَغْبِطُهُ بِسِقْمِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ جَبَرِ خَاطِرِهِ أَوْ خَاطَرِ أَهْلِهِ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَلَقَّى الْمَوْعِظَةَ بِالْقَبُولِ وَيَحْسَنَ جَوَابَ مَنْ يَذْكُرُهُ بِذَلِكَ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ بَعَيْنَ هَذَا الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ. وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

11 - باب عِيَادَةِ الْمُشْرِكِ

(بَابُ عِيَادَةِ الْمُشْرِكِ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إِنَّمَا تَشْرَعُ عِيَادَةُ الْمُشْرِكِ لِيَدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ إِذَا رَجِيَ إِجَابَتُهُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَطْمَعْ فِي ذَلِكَ فَلَا انْتَهَى. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ فَقَدْ يَقَعُ بَعِيَادَتُهُ مَصْلَحَةً أُخْرَى.

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: عِيَادَةُ الذَّمِّي جَائِزَةٌ، وَالْقُرْبَةُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى نَوْعِ حَرَمَةِ تَقْتَرِنُ بِهَا مِنْ جَوَارٍ أَوْ قَرَابَةٍ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْإِمَامُ أَبُو أَيُّوبَ الْوَاسِحِيُّ الْبَصْرِيُّ قَاضِي مَكَّةَ

حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ غُلَامًا يَهُودِيًّا، كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرِضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَالَ: «أَسْلِمَ» فَأَسْلَمَ وَقَالَ سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: لَمَّا حَضَرَ أَبُو طَالِبٍ جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

12 - باب: إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً

5658 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي،

قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) أَبِي بِنِ دَرَاهِمٍ، (عَنْ ثَابِتٍ) الْبُنَانِيِّ، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ غُلَامًا يَهُودِيًّا) نَقَلَ عَنْ ابْنِ بَشْكُوَالٍ: أَنَّ صَاحِبَ الْعَتَبَةِ حَكَى عَنْ زِيَادٍ أَنَّ اسْمَهُ: عَبْدِ الْقُدُوسِ قَالَ: وَهُوَ غَرِيبٌ مَا وَجَدْتَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ.
(كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرِضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَالَ ﷺ لَهُ: «أَسْلِمَ»)
بِكْسَرِ اللَّامِ (فَأَسْلَمَ) بَفَتْحِهَا وَزَادَ النَّسَائِيُّ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

وقد مر الحديث في الجنائز بأتم من في باب: إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ.
ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ) الْمُسَيَّبُ بْنُ حَزْنِ الصَّحَابِيِّ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ.

(لَمَّا حَضَرَ) بَضَمِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسَرَ الضَّادَ الْمَعْجَمَةَ، أَي: حَضَرَهُ الْمَوْتُ
(أَبُو طَالِبٍ) عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ (جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ)، وَهَذَا التَّعْلِيقُ قَدْ مَرَّ مُوَصُولًا فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْقَصَصِ وَفِي الْجَنَائِزِ أَيْضًا.
ومطابقته للترجمة ظاهرة.

12 - باب: إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً

(باب إِذَا عَادَ⁽¹⁾ مَرِيضًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى) الْمَرِيضُ (بِهِمْ) أَي: بِمَنْ عَادَهُ مِنَ النَّاسِ (جَمَاعَةً).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) أَبُو مُوسَى الْعَنْزِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبِي) عُرْوَةُ بْنُ

(1) أَي: إِذَا عَادَ نَاسٌ.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ يَعُودُونَهُ فِي مَرَضِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، فَجَعَلُوا يُصَلُّونَ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: «اجْلِسُوا» فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ لَيُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِنْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوحٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخَرَ مَا صَلَّى صَلَّى قَاعِدًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا».

الزُّبَيْرُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ) مِنْ أَصْحَابِهِ (يَعُودُونَهُ فِي مَرَضِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ) حَالُ كونه (جَالِسًا) فِي مَشْرَبَتِهِ وَكَانَ ﷺ قَدْ سَقَطَ عَنْ فَرْسِهِ فَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ فَعَجَزَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ.

وعند ابن حبان: أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ خَمْسٍ، وَقَدْ سَمِيَ فِي الْحَدِيثِ مَمَّنْ صَلَّى خَلْفَهُ حِينَئِذٍ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَجَابِرٌ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

(فَجَعَلُوا يُصَلُّونَ) حَالُ كونهمْ (قِيَامًا⁽¹⁾) فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) ﷺ أَنْ («اجْلِسُوا») وَسَقَطَ رِوَايَةُ كَلِمَةٍ: أَنْ، (فَلَمَّا فَرَغَ) مِنَ الصَّلَاةِ (قَالَ) ﷺ: (إِنَّ الْإِمَامَ لَيُؤْتَمُّ بِهِ) بِكسر اللام عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي: لِأَن يَأْتَمُّ بِهِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَبِفَتْحِهَا أَيْضًا قَالَ الْعَيْنِيُّ: إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ بِذَلِكَ فَيَكُونُ اللَّامُ لِلتَّأْكِيدِ وَيَأْتَمُّ بِكَونِ مَرْفُوعًا، وَقَدْ ضَبَطَ بِفَتْحِ اللَّامِ فِي الْفَرْعِ.

(فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ) أَي: رَأْسَهُ (فَارْفَعُوا) أَي: رُؤُوسَكُمْ، (وَإِنْ صَلَّى) حَالُ كونه (جَالِسًا) لَعَذْرَ (فَصَلُّوا جُلُوسًا) أَي: جَالِسِينَ.

وقد مرَّ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي بَابِ: إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيَأْتَمُّ بِهِ، وَقَدْ مَرَّ مَعْنَى الْكَلَامِ فِيهِ هُنَاكَ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ: (قَالَ الْحُمَيْدِيُّ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ابْنُ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ وَالْحَمِيدِيُّ نَسَبُهُ إِلَى بَطْنِ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ: حَمِيدُ بْنُ زَهِيرٍ: (هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوحٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخَرَ مَا صَلَّى صَلَّى قَاعِدًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا)، وَوَجْهُ النِّسْخِ وَبَاقِي الْمَسْأَلَةِ قَدْ ذَكَرَ فِي

(1) جمع: قائم أو هو مصدر بمعنى قائمين.

13 - بَابُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ

5659 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْجُعَيْدُ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ، أَنَّ أَبَاهَا، قَالَ: تَشَكَّيْتُ بِمَكَّةَ شَكْوًا شَدِيدًا، فَجَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ

كِتَابُ الصَّلَاةِ، وبِالَّذِي قَالَهُ الْحُمَيْدِيُّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْمَنْسُوخُ مِنْهُ: قَعُودُهُمْ مَعَهُ فَقَطْ، وَأَخَذَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بِظَاهِرِهِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى جَالِسًا تَابَعُوهُ فِيهِ، وَحَمَلُ ابْنِ الْقَاسِمِ حَدِيثَ الْبَابِ أَنَّهُ كَانَ نَافِلَةً وَهُوَ غَلَطَ.

13 - بَابُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ

(بَابُ وَضْعِ الْيَدِ) أَي: وَضْعُ الْعَائِدِ يَدَهُ (عَلَى الْمَرِيضِ) تَأْنِيسًا لَهُ وَمَعْرِفَتَهُ لِمَرَضِهِ لِيَدْعُو لَهُ بِالْعَافِيَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَبْدُو مِنْهُ وَرَبَّمَا يَرْقِيهِ بِيَدِهِ وَيَمْسَحُ عَلَى أَلَمِهِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ الْعَلِيلُ خُصُوصًا إِذَا كَانَ الْعَائِدُ صَالِحًا يَتَبَرَّكُ بِيَدِهِ وَدَعَائِهِ كَمَا كَانَ ﷺ يَفْعَلُهُ وَذَلِكَ مِنْ حَسَنِ الْأَدَبِ وَاللُّطْفِ بِالْعَلِيلِ، وَقَدْ يَكُونُ وَاضِعُ يَدِهِ عَارِفًا بِالْعِلَاجِ فَيَصِفُ لَهُ مَا يَنَاسِبُهُ.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) أَي: ابْنُ بَشِيرٍ بْنُ فَرْقَدِ الْبَرْجَمِيِّ التَّمِيمِيِّ الْحَنْظَلِيُّ الْبَلْخِيُّ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا الْجُعَيْدُ) بَضْمُ الْجِيمِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ مُصَغَّرًا هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكَنْدِيِّ وَيُقَالُ: الْجَعْدُ مُكَبَّرًا، (عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ) أَي: ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّ أَبَاهَا) سَعْدًا، (قَالَ: تَشَكَّيْتُ) مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ.

(بِمَكَّةَ شَكْوًا) بِالتَّنْوِينِ الشُّكُو وَالشُّكَا وَالشُّكَايَةُ الْمَرَضُ.

(شَدِيدًا) بِالتَّذْكِيرِ عَلَى إِرَادَةِ الْمَرَضِ كَذَا قَالَ الْإِمَامُ الْقُسْطَلَانِيُّ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِذَا الشُّكُو مَذْكُورٌ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِیْنِيِّ: شَكْوَى بِلَا تَنْوِينٍ شَدِيدَةٌ بَتَاءِ التَّأْنِثِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: شَكْوَى مُقْصُورٌ، وَالشُّكُو بِسُكُونِ الْكَافِ وَضَمِّ الْوَائِ، وَالْمَرَضُ يُقَالُ مِنْهُ شَكَا يَشْكُو وَاشْتَكَى شِكَايَةً وَشَكَاوَةً وَشَكْوَى قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَالتَّنْوِينُ رَدِيٌّ جَدًّا.

(فَجَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي) عَامُ حُجَّةِ الْوُدَاعِ بِمَكَّةَ، (فَقُلْتُ) لَهُ ﷺ: (يَا نَبِيَّ

اللَّهُ، إِنِّي أَتْرُكُ مَالًا، وَإِنِّي لَمْ أَتْرُكْ إِلَّا ابْنَةً وَاحِدَةً، فَأَوْصِي بِثُلْثِي مَالِي وَأَتْرُكُ الثُّلُثَ؟ فَقَالَ: «لَا» قُلْتُ: فَأَوْصِي بِالنِّصْفِ وَأَتْرُكُ النِّصْفَ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: فَأَوْصِي بِالثُّلْثِ وَأَتْرُكُ لَهَا الثُّلْثَيْنِ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَبَطْنِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، وَأَتِمِّمْ لَهُ هِجْرَتَهُ» فَمَا زِلْتُ أَجِدُ بَرْدَهُ عَلَى كَبِدِي - فِيمَا يُخَالُ إِلَيَّ -

اللَّهُ، إِنِّي) إذا مت (أَتْرُكُ مَالًا، وَإِنِّي لَمْ أَتْرُكْ) وفي نسخة: لا أترك (إِلَّا ابْنَةً وَاحِدَةً) هي أم الحكم الكبرى، والمراد بالحصر حصر خاص فإنه كان له ورثة بالتعصيب من بني عمه فالتقدير: ولا يرثني من الأولاد إِلَّا ابنة لي (فَأَوْصِي) وفي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: فَأَوْصِي (بِثُلْثِي مَالِي) بالثنية، (وَأَتْرُكُ الثُّلُثَ؟ فَقَالَ) ﷺ: (لا) أي: لا توص بكل الثلثين.

(قُلْتُ) ويروى: فقلت: (فَأَوْصِي بِالنِّصْفِ وَأَتْرُكُ النِّصْفَ؟ قَالَ) ﷺ: («لَا» قُلْتُ: فَأَوْصِي بِالثُّلْثِ وَأَتْرُكُ لَهَا الثُّلْثَيْنِ؟) بزيادة لها قَالَ الدَّأُوْدِيُّ: إن كانت هذه الزيادة محفوظة فلعل ذلك كان قبل نزول الفرائض.

وَقَالَ غَيْرُهُ: قد يكون من جهة الرد، وفيه نظر لأنَّ سَعْدًا كان له عصابات وزوجات فتعين تأويله ويكون فيه حذف تقديره: وَأَتْرُكُ لَهَا الثُّلْثَيْنِ ولغيرها من الورثة وخصَّها بالذكر لتقدمها عنده، وأما قوله فِي رِوَايَةٍ: ولا يرثني إِلَّا ابنة لي فمعناه من الأولاد ولم يرد ظاهر الحصر كما تقدم آنفاً.

(قَالَ) ﷺ: (الثُّلُثُ) أوصى به، (وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ) بالمثلثة ويروى: بالموحدة. (ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ) ﷺ (عَلَى جَبْهَتِهِ) أي: جبهة سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من باب التجريد، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن الْكُشْمِينِيِّ: على جبهتي على الأصل، (ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَبَطْنِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، وَأَتِمِّمْ لَهُ هِجْرَتَهُ» إنما دعا له باتمام الهجرة لأنه كان مريضاً وخاف أن يموت في موضع هاجر منه وتركه لله تَعَالَى، فاستجاب الله عَزَّ وَجَلَّ دعاء رسوله فشفاه، ومات بعد ذلك بالمدينة.

(فَمَا زِلْتُ أَجِدُ بَرْدَهُ) الضمير عائد إلى المسح أو الوضع أو إلى يده الكريمة، وذكر باعتبار العضو أو الكف.

(عَلَى كَبِدِي، فِيمَا يُخَالُ إِلَيَّ) بضم التحتية بعدها خاء المعجمة، أي: فيما

حَتَّى السَّاعَةِ.

5660 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَمَسِسْتُهُ بِيَدِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ وَغَكَّا شَدِيدًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلُ، إِنِّي أُوَعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُم» فَقُلْتُ: ذَلِكَ أَنْ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى، مَرَضٌ فَمَا سِوَاهُ،

يَخَالُ وَيَتَصَوَّرُ قَالَ فِي الْمَحْكَمِ: خَالَ الشَّيْءُ يَخَالُ: ظَنَّهُ وَتَخِيلَهُ: ظَنَّهُ. وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: صَوَابُهُ فِيمَا يَخِيلُ إِلَيَّ بِالتَّشْدِيدِ لِأَنَّهُ مِنَ التَّخِيلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَتَىٰ سَعَىٰ﴾ [طه: 66]، وَأَقْرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّ الْكَلِمَةَ صَوَابٌ وَهِيَ بِمَعْنَى: يَخِيلُ كَمَا تَقْدُمُ نَقْلًا عَنِ الْمَحْكَمِ. (حَتَّى السَّاعَةِ) حَتَّى هُنَا بِمَعْنَى إِلَى فَلِذَلِكَ جَرَتْ السَّاعَةُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في كتاب الوصايا في باب: أن تترك ورثتك أغنياء من رواية عامر بن سعد، وأَخْرَجَهُ بَقِيَّةُ الْجَمَاعَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَمَّا مِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْجَنَائِزِ وَالتَّنَائِي فِي الْفَرَائِضِ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أَي: ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ) لِي (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّهُ (يُوعَكُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: زِيَادَةٌ وَغَكَّا شَدِيدًا أَي: نَحَمَّ حَمَى شَدِيدَةً، (فَمَسِسْتُهُ) بِكَسْرِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ (بِيَدِي) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: لَتُوعَكَ (وَغَكَّا شَدِيدًا؟) بِسُكُونِ الْعَيْنِ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجَلُ) أَي: نَعَمْ وَزْنَا وَمَعْنَى (إِنِّي أُوَعَكُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ (كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُم فَقُلْتُ: ذَلِكَ) أَي: الْوَعَكُ الشَّدِيدُ (أَنْ لَكَ أَجْرَيْنِ؟) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى، مَرَضٌ (وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: مِنْ مَرَضٍ) (فَمَا سِوَاهُ) كَالْحَزَنِ

إِلَّا حَطَّ اللَّهُ لَهُ سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا».

14 - بَاب مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ، وَمَا يُجِيبُ

5661 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ فَمَسِسْتُهُ، وَهُوَ يُوعَكُ وَغَكَا شَدِيدًا، فَقُلْتُ:

والهمّ فقلوه: أذى بالذال المعجمة ومرض: بيان له، وقال الكرمانى: يروى أدنى مرض فما سواه، أي: أقل مرض فما فوقه، ثم قال: ويروى أذى بإعجام الذال. (إِلَّا حَطَّ اللَّهُ لَهُ سَيِّئَاتِهِ) أي: عنه، (كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا) أي: تلقيه. وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَبِيبة: «لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ»، وقد سبق حديث الباب قريباً في باب: أشد الناس بلاء الأنبياء. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

وقد جاء عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَادَ مَرِيضًا يَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَأَلَمُ، ثُمَّ يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى بِسند حسن.

وأخرج التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسند لَيِّن رفعه: تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته فيسأله كيف هو؟ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ السَّيْنِ وَلَفْظُهُ: فيقول كيف أصبحت أو كيف أمسيت؟

14 - بَاب مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ، وَمَا يُجِيبُ

(بَاب مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ) عند العيادة، (وَمَا يُجِيبُ) المريض.

(حَدَّثَنَا ⁽¹⁾ قَبِيصَةُ) بفتح القاف ابن عقبة قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن يزيد (التَّيْمِيِّ) العابد، (عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) التَّيْمِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ فَمَسِسْتُهُ، وَهُوَ يُوعَكُ وَغَكَا شَدِيدًا، فَقُلْتُ) يا رَسُولَ اللَّهِ:

(1) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حدثني بالافراد.

إِنَّكَ لَتَوَعَّكَ وَغَمَّا شَدِيدًا، وَذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، وَمَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى، إِلَّا حَاتَتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ، كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ».

5662 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ يَعُودُهُ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ ظَهُرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَقَالَ: كَلَّا، بَلْ حُمِيَ تَفُورٌ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، كَيْمَا تُزِيرُهُ الْقُبُورَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا».

(إِنَّكَ لَتَوَعَّكَ وَغَمَّا شَدِيدًا، وَذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ) ﷺ: (أَجَلٌ، وَمَا مِنْ) شخص (مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى) بالذال المعجمة منوناً (إِلَّا حَاتَتْ) بمثنتين فوقيتين وفي رواية: حَاتَتْ بِإِدْغَامِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ وَالْمَعْنَى: فَتَتْ (عَنْهُ خَطَايَاهُ، كَمَا تَحَاتُّ) بتشديد المشاة الآخرة مع المد (وَرَقُ الشَّجَرِ) والمراد: إِذْهَابُ الْخَطَايَا، وَظَاهِرُهُ التَّعْمِيمُ لَكِنِ الْجُمْهُورُ خَصُّوا ذَلِكَ بِالصَّغَائِرِ بِحَدِيثِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ كَقَارَةِ لَمَّا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنَبَتِ الْكِبَائِرَ فَحَمَلُوا الْمَطْلُقاتِ الْوَارِدَةَ فِي التَّكْفِيرِ عَلَى هَذَا الْمُقِيدِ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وجواب النَّبِيِّ ﷺ له وقد مرَّ الحديث في الباب الذي قبله.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين الواسطي قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطحان، (عَنْ خَالِدٍ) الحذاء، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ) من الأعراب (يَعُودُهُ) قَالَ فِي الْمَقْدَمَةِ: وَقَعَ فِي ربيع الأبرار أن اسم هذا الأعرابي: قيس بن أبي حازم فإن صح فهو متفق مع التابعي الكبير المخضرم، وإلا فهو وهم.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَا بَأْسَ) عليك (ظَهُرَ) مطهر لك في ذنوبك (إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَالَ) أي: الرجل: (كَلَّا) ليس بظهور، (بَلْ حُمِيَ تَفُورٌ) تغلي وتُظْهِرُ حَرَّهَا (عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، كَيْمَا) بفتح الكاف وسكون التحتية بعدها ميم فألف وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عَنْ الْكُشْمِينِيِّ: حَتَّى (تُزِيرُهُ الْقُبُورَ) أي: تبعثه إلى المقبرة والموت، (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) له: («فَنَعَمْ إِذَا») بالتوين، أي: إِذَا أُبَيَّتْ كَانَ كَمَا زَعَمْتَ، وفي الحديث بيان ما كان ينبغي أن يقال عند المريض وفائدة ذلك.

15 - باب عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرِدْفًا عَلَى الْجِمَارِ

5663 - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ عَلَى جِمَارٍ، عَلَى إِكَافٍ عَلَى قُطَيْفَةٍ

وأخرج ابن ماجة وَالتِّرْمِذِيُّ من حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ : «إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ فَتَقَسَّوْا لَهُ فِي الْأَجْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَهُوَ يَطْبُبُ نَفْسَ الْمَرِيضِ» وَفِي سَنَدِهِ لَيْنٌ، وَقَوْلُهُ : نَفَسُوا، أَي : أَطْمَعُوهُ فِي الْحَيَاةِ فَفِي ذَلِكَ تَنْفِيسٌ لِمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْكَرْبِ وَطَمَآنِينَةٌ لِقَلْبِهِ، قَالَ النَّوَوِيُّ : وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلْأَعْرَابِيِّ : «لَا بِأَسَ» .

وأخرج ابن ماجة أَيْضًا بِسَنَدٍ حَسَنٍ لَكِنْ فِيهِ انْقِطَاعٌ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ : «إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مَرِيضٍ فَمَرِهِ يَدْعُو لَكَ فَإِنْ دَعَاكَ كَدَعَاءِ الْمَلَائِكَةِ» ، وَقَدْ تَرَجَّمَ الْمُصَنِّفُ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ مَا يَجِبُ بِهِ الْمَرِيضُ ، وَأُورِدَ قَوْلُ ابْنِ عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلْحِجَااجِ لَمَّا قَالَ لَهُ : مَنْ أَصَابَكَ؟ قَالَ : أَصَابَنِي مِنْ أَمْرٍ بِحَمَلِ السِّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحِلُّ فِيهِ حَمَلُهُ .

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا بِأَسَ طَهُورٌ» ، وَجَوَابُ الْمَرِيضِ لَهُ : كَلَّا نَحْ، وَقَدْ مَرَّ الْحَدِيثُ قَرِيبًا فِي بَابِ : عِيَادَةُ الْأَعْرَابِ .

15 - باب عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرِدْفًا عَلَى الْجِمَارِ

(بَابُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ) حَالُ كَوْنِ الْعَائِدِ (رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرِدْفًا) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ، أَي : مُرْتَدِّفًا بغيره (عَلَى الْجِمَارِ) .

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ مُصَغَّرًا قَالَ : (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أَي : ابْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ، (عَنْ عُقَيْلٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ ابْنِ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُرْوَةَ) أَي : ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، (أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ عَلَى جِمَارٍ، عَلَى إِكَافٍ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ الْكَافِ كَالْبَرْدَةِ وَنَحْوَهَا لِدَوَاتِ الْحَوَافِرِ يَوْضَعُ عَلَى الدَّابَّةِ (عَلَى قُطَيْفَةٍ) بِالْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ وَالطَّاءِ الْمَكْسُورَةِ وَبَعْدَ التَّحْتِيَةِ فَاءَ كَسَاءٍ، وَقِيلَ : هُوَ الدَّثَارُ الْمَهْذَبُ، وَقَوْلُهُ : عَلَى إِكَافٍ بَدَلَ مِنْ قَوْلِهِ : عَلَى

فَذَكِّيَّةٌ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ، يَعُودُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَذْرِ، فَسَارَ حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سُلُوفٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ، وَفِي الْمَجْلِسِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ،

حمار وعلى قطيفة بدل من قوله: على إكاف.

والحاصل: أن الإكاف يلي الحمار، والقطيفة فوق الإكاف والراكب فوق القطيفة.

(فَذَكِّيَّةٌ) بفتح الفاء والدالة المهملة نسبة إلى فذك القرية المشهورة كأنها صنعت فيها، وحكى بعضهم: أن في رواية فركبه بفتح الراء والموحدة الخفيفة من الركوب والضمير للحمار وهو تصحيف بين.

(وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ) أي: ابن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَرَاءَهُ) على الحمار حال كونه (يَعُودُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ) بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة الأنصاري سيد الخرج، وزاد في سورة آل عمران في بني الحارث من الخرج.

(قَبْلَ وَقْعَةِ بَذْرِ، فَسَارَ) ۞ (حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي) بضم الهمزة وتخفيف الباء الموحدة وتشديد التحتية وبالتنوين (ابْنُ سُلُوفٍ) بفتح السين المهملة وضم اللام اسم أم عبد الله، فلا بد أن يقرأ ابن بالرفع لأنه صفة عبد الله لا صفة أبي وهو غير منصرف والألف في ابن ثابت.

(وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ) بضم الياء وسكون السين المهملة، أي: يظهر الإسلام. (عَبْدُ اللَّهِ) ولم يسلم قط.

(وَفِي الْمَجْلِسِ أَخْلَاطٌ) بالخاء المعجمة الساكنة، أي: أنواع (مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ) بالمثلثة وبالجر بدل من المشركين.

(وَالْيَهُودِ) عطف على المشركين أو على عبدة الأوثان، لأنهم أيضًا مشركون حيث قالوا: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 30].

(وَفِي الْمَجْلِسِ) من المسلمين بل من السابقين إلى الإسلام (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ) الأنصاري، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ بفتح العين المهملة

خَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَةَ بِرِدَائِهِ، قَالَ: لَا تُغَيِّرُوا عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَقَفَ، وَنَزَلَ فَدَعَاَهُمْ إِلَى اللَّهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ، إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِي مَجْلِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ فَاقْضُصْ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعَشْنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نَحِبُّ ذَلِكَ، فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَتَنَازَرُونَ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى سَكَنُوا،

وتخفيف الجيم، أي: غبار الدابة التي عليها ﷺ.

(خَمَرَ) بالخاء المعجمة وتشديد الميم آخره راء، أي: غطى (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَةَ بِرِدَائِهِ، قَالَ) وفي سورة آل عمران ثم قَالَ: (لَا تُغَيِّرُوا عَلَيْنَا) بالباء الموحدة في تَغَيَّرُوا، (فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَقَفَ، وَنَزَلَ) عن الحمار، (فَدَعَاَهُمْ إِلَى اللَّهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ، إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ) أي: أن ما تقول حسن جدًا، قَالَ ذَلِكَ استهزاء قاتله الله، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن الكُشْمِينَهِيِّ: لا أحسن ما تقول بضم الهمزة وكسر السين بصيغة فعل المتكلم من المضارع وما تقول: مفعوله.

(إِنْ كَانَ حَقًّا) يصح تعلقه بما قبله وبما بعده (فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِي مَجْلِسِنَا) بالإفراد، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: في مجالسنا بالجمع، (وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ) بفتح الراء وسكون المهملة، أي: إلى منزلك ويقال: الرحل مسكن الرجل وما يستصحبه من الأثاث.

(فَمَنْ جَاءَكَ) مِنَّا سقط: منا من اليونينية (فَاقْضُصْ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعَشْنَا بِهِ) بهمزة وصل وفتح الشين المعجمة (فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نَحِبُّ ذَلِكَ، فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَتَنَازَرُونَ) بالمثلثة بعد الفوقية، أي: قاربوا أن يتناوبوا ويتهايجوا ويثب بعضهم على بعض فيقتلوا غضبًا.

(فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: رسول الله ﷺ (يُخَفِّضُهُمْ) (حَتَّى سَكَنُوا) بالمثلثة الفوقية من السكوت ضد الكلام، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والكُشْمِينَهِيِّ: سكنوا بالنون من السكون ضد الحركة.

فَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ دَابَّتُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ: «أَيُّ سَعْدٍ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟» - يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي - قَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْفُ عَنْهُ وَاضْفَحْ، فَلَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ مَا أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اجْتَمَعَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحْرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوَجَّهَ فَيُعَصَّبُوهُ، فَلَمَّا رَدَّ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ الَّذِي فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ.

5664 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

(فَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ دَابَّتُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعُودُهُ (فَقَالَ) ﷺ: (لَهُ: «أَيُّ سَعْدٍ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟» (بضم المهملة وتخفيف الموحدة (- يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي -) إذ هي كنيته. (قَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْفُ عَنْهُ وَاضْفَحْ، فَلَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ مَا أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اجْتَمَعَ أَهْلُ هَذِهِ) الْبَحِيرَةِ بضم الموحدة وفتح الحاء المهملة وإسكان التحتية البليدة وفي اليونينية: (الْبَحْرَةِ) بفتح الموحدة وسكون المهملة: البلدة، يقال: هذه بحرتنا، أي: بلدتنا.

أَنْ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْكُشْمِينِيِّ: (عَلَى أَنْ يُتَوَجَّهَ) أَي: يجعلوا التاج على رأسه وهو كناية عن الملك، أي: يجعلوه ملكًا (فَيُعَصَّبُوهُ) أَي: يشدون عصاة السيادة على رأسه، وهذا يحتمل أن يكون على سبيل الحقيقة وعلى المجاز.

(فَلَمَّا رَدَّ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شَرِقَ) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء، أي: غصّ والشرق: الشجى والغصة (بِذَلِكَ) أَي: بالحق الذي أعطاك (فَذَلِكَ) الحق الذي أتيت به (الَّذِي فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ) من فعله وقوة القبيح، وزاد في آل عمران: فعفا عنه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: ركب على حمار وأردف أسامة، وقد مرّ الحديث في آخر تفسير سورة آل عمران.

(حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ) بفتح العين وسكون الميم وعباس بالموحدة والسين المهملة أَبُو عَثْمَانَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو ابن مهدي العنبري الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو

عَنْ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ الْمُثَنَّدِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «جَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، لَيْسَ بِرَاكِبٍ بَغْلٍ وَلَا بِرَدُونٍ».

16 - باب قَوْلِ الْمَرِيضِ: إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ وَآ رَأْسَاهُ، أَوْ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ

وَقَوْلِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي مَسْنِيٌّ الضَّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ [الأنبياء: 83].

ابن عيينة صرح به الحافظ المزي في الأطراف، (عَنْ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ الْمُثَنَّدِ، عَنْ جَابِرٍ) أي: ابن عبد الله الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: جَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، لَيْسَ بِرَاكِبٍ بَغْلٍ) بإضافة راكب لتاليه.

(وَلَا) راكب (بِرَدُونٍ) بكسر الموحدة وفتح الذال المعجمة: الدابة لغة، لكن العرف خصصه بنوع من الخيل قاله الكِرْمَانِيُّ، ومفهومه أنه كان ماشياً.

وفي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ: مرضت فأتاني النَّبِيُّ ﷺ يعودني وأبو بكر وهما ماشيان ليس براكب بغل ولا بردون.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: «ليس براكب بغل ولا بردون» أراد أنه كان ماشياً، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في الفرائض وفي الاعتصام أيضاً، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الفرائض وأبو داود فيه أيضاً وَالتِّرْمِذِيُّ فيه، وفي التفسير، وابن ماجة في الجنائز وفي الفرائض.

16 - باب قَوْلِ الْمَرِيضِ: إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ وَآ رَأْسَاهُ، أَوْ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ

(باب) جواز (قَوْلِ الْمَرِيضِ: إِنِّي وَجِعٌ) بفتح الواو وكسر الجيم، قال الجوهرى: يقال: وَجِعَ فُلَانٌ يُوْجَعُ وَيَجَعُ وَيَأْجَعُ فهو وَجِعٌ، وقومٌ وَجِعُونَ وَوَجَعَى وَوَجَعَاتٌ، وقال: الْوَجَعُ المرض، والجمع: أَوْجَاعٌ وَوَجَاعٌ، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ باب: ما يرخص للمريض أن يقول: إِنِّي وَجِعٌ، (أَوْ) قوله: (وَأَ رَأْسَاهُ) وهو تَفْجَعُ على الرأس من شدة صداعه وهو هكذا صريحاً في حديث الباب.

(أَوْ اشْتَدَّ) أي: أو قوله: اشْتَدَّ (بِي الْوَجَعُ) بفتح الجيم.

(وَقَوْلِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالجر عطف على قول المريض: ﴿إِنِّي مَسْنِيٌّ الضَّرُّ﴾ (الضَّرُّ بالضم الضرر في النفس من مرض أو هزال وبالفتح الضرر في كل شيء) ﴿وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ (الطَّف في السؤال حيث ذكر نفسه بما يوجب

الرحمة وذكر ربّه بغاية الرحمة ولم يصرّح بالمطلوب فكأنه قال: أنت أهل أن ترحم وأيوب أهل أن يُرحم فارحمه واكشف عنه الضر الذي مسّه.

قال الطيبي: لم يقل: ارحم ضريّ ليعمّ ويشمل ويشعر بالتعليل ولذلك استجيب له، وروي عن أنس رضي الله عنه: أخبر أيوب عن ضعفه حين لم يقدر على النهوض إلى الصلاة ولم يشك وكيف يشكو من قيل له: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: 44].

وقيل: إنما اشتكى إليه تلذذاً بالنجوى لا منه تضرراً بالشكوى، والشكاية إليه غاية القرب، والشكاية منه غاية البعد، وقد استشكل إيراد المؤلف لهذه الآية هنا قال صاحب التوضيح: قول أيوب عليه السلام: ﴿أَنِّي مَسْنِيّ الضُّرِّ﴾ ليس مما يشاكل تبويبه، لأن أيوب عليه السلام إنما قال ذلك داعياً، ولم يذكره للمخلوقين وقد ذكر أنه كان إذا سقطت دودة من بعض جراحه ردّها إلى مكانها، وقد نقل هذا من ابن التين.

وقال الحافظ العسقلاني: لعل البخاريّ أشار إلى أن مطلق الشكوى لا يمنع ردّاً على من زعم من الصوفية أنّ الدعاء بكشف البلاء يقدح في الرضى والتسليم فنبّه على أن الطلب من الله تعالى ليس ممنوعاً بل فيه زيادة عبادة لما ثبت مثل ذلك عن المعصوم وأثنى الله عليه بذلك وأثبت له اسم الصبر مع ذلك.

وقد روي في قصة أيوب عليه السلام في فوائد سمويه، وصححه ابن حبان، والحاكم من طريق الزهريّ، عن أنس رضي الله عنه رفعه: أن أيوب لما طال بلاؤه رفضه القريب والبعيد غير رجلين من إخوانه، فقال أحدهما لصاحبه: لقد أذنب أيوب ذنباً ما أذنبه أحد من العالمين فبلغ ذلك أيوب يعني: فجزع من قوله: فدعا ربه فكشف ما به، وعند ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير موقوفاً عليه نحوه، وقال فيه: فجزع من قولهما جزعاً شديداً، ثم قال: بعزتك لا أرفع رأسي حتى تكشف عني وسجد فما رفع رأسه حتى كشف عنه، فكان مراد البخاريّ: أن الذي يجوز من شكوى المريض ما كان على طريق الطلب من الله أو على غير طريق التسخط للقدر والتضجر انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: المذموم هو الشكوى إلى الخلق أمّا إلى الخالق فلا، ولقد شكى الألم والوجع النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه وجماعته ممّن يقتدى بهم، فقد أخرج البُخَارِيُّ في كتاب الأدب المفرد من طريق هِشَام بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دخلت أنا وعبد الله بن الزُّبَيْر على أسماء يعني: بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهي أمهما وأسماء وجعة، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ: كيف تجدينك؟ قالت: وجعة الحديث، وأصرح منه ما روى صالح بن كيسان، عن حميد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دخلت على أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مرضه الذي توفي فيه فسَلَّمْتُ عليه وسألته كيف أصبحت؟ فاستوى جالسًا، فقلت: أصبحت بحمد الله باريًا، قَالَ: أما إني على ما ترى وجع، فذكر القصة أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ.

وروي: أن الحسن البَصْرِيّ دخل عليه أصحابه وهو يشكو ضرسه، فَقَالَ: رَبِّ سَقَيْتُ الصُّرَّةَ وَأَنْتَ أَزَحَمُ الرَّجِمَاتِ ❦، ولا أحد من بني آدم إلّا وهو يألم من الوجع ويشتكي من المرض، إلّا أن المذموم من ذلك ذكره للناس تضجرًا وتسخطًا، وأمّا من أخبر به إخوانه ليدعوا له بالشفاء والعافية وطيبه عن حاله ليعالجه بما يناسبه فلا بأس به اتفاقًا.

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: اختلف الناس في هذا الباب والتحقيق: أن الألم لا يقدر أحد على دفعه والنفوس مجبولة على وجدان ذلك فلا يستطيع تغييرها عمّا جبلت عليه، وإنما كلف العبد أن لا يقع منه في حال المصيبة ما له سبيل إلى تركه كالمبالغة في التأوّه والجزع الزائد، فإن من فعل ذلك خرج عن معاني أهل الصبر، وأمّا مجرد التشكي فليس بمذموم حتى يحصل التسخط للمقدور، وقد اتفقوا على كراهة ذكره للناس على سبيل التضجر، وأمّا أنينه وتأوّهه فليس بشكوى بل هو استراحة، وروى أَحْمَدُ في الزهد عن طاوس، أَنَّهُ قَالَ: إن أنين المريض شكوى، وجزم أَبُو الطيب وابن الصباغ وجماعة من الشافعية: أن أنين المريض وتأوّهه مكروه.

وتعقبه النَّوَوِيُّ فَقَالَ: هذا ضعيف أو باطل فإن المكروه ما ثبت فيه نهي مقصود، وهذا لم يثبت فيه ذلك، ثم احتج بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

5665 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، وَأَيُّوبَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَوْقُدُ تَحْتَ الْقِدْرِ، فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَا الْحَلَّاقَ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ أَمَرَنِي بِالْفِدَاءِ.

المذكور في الباب، ثم قَالَ: لعلهم أرادوا بالكراهة خلاف الأولى، فإنه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى انتهى.

ولعلهم أخذوه من كون كثرة الشكوى يدل على ضعف اليقين، ويشعر بالتسخط للقضاء، ويورث شماتة الأعداء، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف ابن عقبة قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ واسم أبي نجيح يسار، (وَأَيُّوبَ) هو السَّخْتِيَانِيّ كلاهما، (عَنْ مُجَاهِدٍ) المفسر، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى) الْأَنْصَارِيّ عالم الكوفة، (عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ) بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء من أصحاب الشجرة.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: (مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ) وَأَنَا أَوْقُدُ تَحْتَ الْقِدْرِ) وزاد في المغازي: والقمل يتناثر على رأسي، (فَقَالَ ﷺ): «أَيُّذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟» بفتح الهاء والواو وبعد الألف ميم مشددة جمع: هامة بتشديدها اسم للحشرات، لأنها تهم، أي: تدبّ وإذا أضيفت إلى الرأس اختصت بالقمل، فكانه قَالَ: أَيُّذِيكَ قمل رأسك؟ (قُلْتُ: نَعَمْ) يؤذيني يا رَسُولَ اللَّهِ.

(فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْحَلَّاقِ) ويروى: (الْحَلَّاقُ) بدون الباء (فَحَلَقَهُ) أي: حلق شعر رأسي، (ثُمَّ أَمَرَنِي بِالْفِدَاءِ) وفي الحج فَقَالَ: «احلق رأسك وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك بشاة»، وفي باب: النسك شاة فأمره أن يحلق وهو بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يحلّون.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: أَيُّذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟ قلت: نعم، وليس إخباره بإيذائها له شكوى، بل لبيان الواقع والاسترشاد لما فيه نفعه.

وقد مضى الحديث في الحجّ في باب قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ [البقرة: 196].

5666 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو زَكْرِيَاءَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «وَأَرَأَسَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَأَسْتَغْفِرَ لَكَ وَأَدْعُو لَكَ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «وَأَتُكَلِّمَاهُ،»

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو زَكْرِيَاءَ) هو يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بن بكر بن عبد الرحمن أبو زكريا التميمي، الحنظلي، النيسابوري، وهو شيخ مسلم أيضًا، وليس له في البُخَارِيِّ إِلَّا مواضع يسيرة في الزكاة، والوكالة، والتفسير، والأحكام وأكثر عنه مسلم، ويقال: إنه تفرد بهذا الإسناد وأحمد كان يتمنى لو أمكنه الخروج إلى نيسابور لسمع منه هذا الحديث، ولكن أخرجه أبو نعيم في المستخرج من وجهين آخرين عن سليمان بن بلال.

وَقَالَ الدِّمِاطِيُّ: وَكَانَ مِنَ الْعُبَادِ وَالزُّهَادِ الْفَضْلَاءِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مَاتَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ سَلَخَ صَفَرُ سَنَةِ سِتٍّ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) أَبُو مُحَمَّدٍ مولى الصديق الثقة الإمام، (عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) أَي: ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَأَرَأَسَاهُ) هُوَ تَفَجَّعَ عَلَى الرَّأْسِ لَشِدَّةِ مَا وَقَعَ بِهِ مِنْ أَلَمِ الصَّدَاعِ، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَنَازَةِ مَنْ الْبَقِيعَ فَوَجَدَنِي وَأَنَا أَجِدُ صَدَاعًا فِي رَأْسِي وَأَنَا أَقُولُ: «وَأَرَأَسَاهُ، قَالَ الطَّبِيبُ: نَدَبَتْ نَفْسَهَا وَأَشَارَتْ إِلَى الْمَوْتِ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَاكَ) بِكَسْرِ الْكَافِ إِشَارَةً إِلَى مَا يَسْتَلْزِمُ الْمَرَضَ مِنَ الْمَوْتِ، أَي: أَنْ حَصَلَ مَوْتُكَ وَيُرْشَدَ إِلَيْهِ جَوَابُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَأَسْتَغْفِرَ لَكَ وَأَدْعُو لَكَ) وَفِي رِوَايَةِ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ: «مَا ضَرَّكَ لَوْ مِتَّ قَبْلِي فَكَفَفْتُكَ ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَدَفَنْتُكَ».

(فَقَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَأَتُكَلِّمَاهُ) بضم المثلثة وسكون الكاف وفتح اللام والتحتانية الخفيفة وبعد الألف هاء: للندبة، كذا قال الحافظ العسقلاني.

وَاللَّهُ إِنِّي لأُظْنُكَ تُحِبُّ مَوْتِي، وَلَوْ كَانَ ذَاكَ، لَظَلِلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعَرَّسًا بِبَعْضِ
أَزْوَاجِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَنَا وَرَأْسَاهُ، لَقَدْ هَمَمْتُ - أَوْ أَرَدْتُ -

وتعقبه العُيَيْنِي: بأنه ليس كذلك لأن ثكلًا لا يخلو إما أن يكون مصدرًا، أو
صفة للمرأة التي فقدت ولدها، فإن كان مصدرًا فالثاء مضمومة واللام مكسورة،
وإن كان اسمًا فالثاء مفتوحة واللام كذلك.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الثَّكْلُ بِالضَّمِّ: المَوْتَ والهَلَاكُ وفَقْدَانُ الْوَلَدِ أَوِ الْحَبِيبِ
انتهى.

وقيل: فَقْدَانُ الْوَلَدِ وَمَنْ يَعْرِزُّ عَلَى الْفَاقِدِ يُقَالُ: ثَكَلَتْهُ أُمُّهُ ثَكَلًا بِالضَّمِّ،
وكذلك الثَّكْلُ بفتحِ التين، وامرأة ثاكل وثكلى وأثكله الله أمه، وليست حقيقة
مراده هنا، بل هو كلام كان يجري على لسانهم عند إصابة مصيبة، أو خوف
مكره ونحو ذلك.

(وَاللَّهُ إِنِّي لأُظْنُكَ تُحِبُّ مَوْتِي) كأنها أخذت ذلك من قوله لها: لو مِتَّ
قبلي، (وَلَوْ كَانَ ذَاكَ) أي: موتي هكذا في رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيٍّ بغير اللام، وفي
رِوَايَةِ غَيْرِهِ: ذلك باللام، (لَظَلِلْتُ) بفتح اللام والظاء المعجمة بعدها لام
مكسورة فأخرى ساكنة.

(آخِرَ يَوْمِكَ) من موتي (مُعَرَّسًا) بضم الميم وفتح العين المهملة وكسر الراء
المشددة بعدها سين مهملة اسم فاعل من التعريس، ويروى: بسكون العين وكسر
الراء المخففة من أعرس، يقال: عرّس وأعرس بأهله إذا بنى بها ثم استعمل في
كل جماع.

(بِبَعْضِ أَزْوَاجِكَ) ونسيتني، ووقع في رِوَايَةِ عُيَيْنِدِ اللَّهِ: لكأنني بك والله لو
قد فعلت ذلك لقد رجعت إلى بيتي فأعرست ببعض نساءك، قَالَ: فَتَبَسَّمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَلْ أَنَا وَرَأْسَاهُ) أتى بكلمة إضراب، لأن
معناه دعي ذكر ما تجدينه من وجع رأسك واشتغلي بي فإنك لا تموتين في هذه
الأيام، بل تعيشين بعدي، عرف ﷺ ذلك بالوحي، وفي الفرع سقط لفظ: بل،
وزاد في رِوَايَةِ عُيَيْنِدِ اللَّهِ: ثم بدئ في وجعه الذي مات فيه ﷺ ثم قَالَ ﷺ: (لَقَدْ
هَمَمْتُ - أَوْ أَرَدْتُ -) شك من الراوي، ووقع في رِوَايَةِ أَبِي نَعِيمٍ: أو وددت بدل

أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ وَأَعْهَدَ:

أردت (أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَابْنِهِ) كذا في رِوَايَةِ الأكثرين بالواو وألف الوصل والموحدة والنون، ووقع في رِوَايَةِ مسلم: وابنه بلفظ: أو التي للشك أو للتخيير، وفي أخرى: أو آتيه بهمزة ممدودة بعدها مثناة مكسورة ثم تحتانية ساكنة من الإتيان بمعنى المجيء والصواب الأول.

ونقل الْقَاضِي عِيَّاض عن بعض المحدثين تصويها وخطأه وَقَالَ: ويوضح الصواب قولها في الحديث الآخر عند مسلم: ادعي لي أباك وأخاك، وَأَيْضًا فَإِنْ مجيئه إلى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان متعسرًا، لأنه عجز عن حضور الصلاة مع قرب مكانها من بيته، وفي هذا التعليل نظر فإن سياق الحديث يشعر بأن ذلك كان في ابتداء مرضه ﷺ، وقد استمر يصلي بهم وهو مريض ويدور على نسائه حتى عجز عن ذلك وانقطع في بيت عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ويحتمل أن يكون قوله ﷺ: لقد هممت وقع بعد المفاوضة التي وقعت بينه وبين عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بمدة وإن كان ظاهر الحديث بخلافه، ويؤيد أيضًا ما في الأصل: أن المقام كان مقام استمالة قلب عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فكأنه يقول: كما أَنَّ الأمر يفوض لأبيك فإن ذلك يقع بحضور أخيك هذا إن كان المراد بالعهد العهد بالخلافة وهو ظاهر السياق كما سيأتي تقريره في كتاب الأحكام إن شاء الله تَعَالَى، وإن كان لغير ذلك فلعله أراد إحضار بعض محارمها حتى لو احتاج إلى قضاء حاجة أو الإرسال إلى أحد لوجد من يبادر لذلك، كذا قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ قال الكرمانى: فإن قلت ما فائدة ذكر الأخ إذا لم يكن له في الخلافة دخل؟ قلت: المقام مقام استمالة قلب عائشة رضي الله عنها، يعني: كما أن الأمر مفوض إلى والدك كذلك الائتمار في ذلك بحضور أخيك فأقاربك هم أهل أمري وأهل مشورتي، أو لما أراد تفويض الأمر إليه بحضورها أراد إحضار بعض محارمه حتى لو احتاج إلى رسالة إلى أحد أو قضاء حاجة لتصدى لذلك، والله أعلم. انتهى.

(وَأَعْهَدَ) بالنصب عطفًا على المنصوب السابق، أي: أوصي بالخلافة لأبي بكر بحضور أخيك كما سبق.

أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ - أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ - ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَبَى اللَّهِ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ».

(أَنْ يَقُولَ) أي: كراهة أن يقول (القَائِلُونَ) الخلافة لفلان أو لفلان أو يقول واحد منهم: الخلافة لي، وكلمة أن: مصدرية ومقول القائلين محذوف.

(أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ) لخلافته فأعينه قطعاً للنزاع، وقد أراد الله أن لا يعهد ليؤجر المسلمون على الاجتهاد، والتمنون: بضم النون جمع: متمن بالكسر وأصل الجمع: المتمنيون فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لذلك وضمت النون لأجل الواو إذ لا يصح واو قبلها كسرة، قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ نَاقِلًا عَنْ ابْنِ التِّينِ ضَبَطَ فِي غَيْرِ كِتَابِ بَفَتْحِ النُّونِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَضْمُهَا أَنْ أَصْلَهُ: الْمُتَمَنُّونَ عَلَى زَنْتِهِ الْمُتَطَهَّرُونَ، وَتَبِعَهُ بَعْضُهُمْ - يَرِيدُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيَّ - وَضَبَطَ النُّونَ بِالْفَتْحِ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْأَصْلُ كَمَا فِي قَوْلِكَ: الْمَسْمُونُ إِذْ لَا يُقَالُ فِيهِ بَضْمُ الْمِيمِ وَتَشْبِيهِ الْقَائِلِ الْمَذْكُورِ الْمُتَمَنُّونَ بِقَوْلِهِ: الْمُتَطَهَّرُونَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، لِأَنَّ هَذَا صَحِيحٌ وَذَاكَ مَعْتَلٌّ اللَّامُ وَكُلُّ هَذَا عَجْزٌ وَقُصُورٌ عَنْ قَوَاعِدِ الصَّرْفِ انْتَهَى.

وأنت خبير بأن الصواب هو الضم كما سبق، وقد عجز وقصر ابن اخت حالته.

(ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَبَى اللَّهِ) إِلَّا خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ) خِلَافَةُ غَيْرِهِ، (أَوْ) قَالَ ﷺ شَكَّ مِنَ الرَّائِي فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ. (يَدْفَعُ اللَّهُ) خِلَافَةُ غَيْرِهِ (وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ) إِلَّا خِلَافَتَهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: مَا طُبِعَتْ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْغِيَرَةِ.

وفيه: مداعبة الرجل أهل والإفضاء إليهم بما يستره عن غيرهم.

وفيه: أن ذكر الوجود ليس بشكايته فكم من ساكت وهو ساخط، وكم من شاك وهو راض فالمعول في ذلك على عمل القلب لا على نطق اللسان وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: وَارَأَسَاهُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَحْكَامِ أَيْضًا.

5667 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَمَسِسْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، قَالَ: «أَجَلْ، كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمُ» قَالَ: لَكَ أَجْرَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى، مَرَضٌ فَمَا سِوَاهُ، إِلَّا حَطَّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا».

5668 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعيل المنقري قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) الْبَصْرِيُّ ثِقَةٌ عَابِدٌ يَعِدُ مِنَ الْأَبْدَالِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) أَي: ابْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشُ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أَي: ابْنِ يَزِيدَ (التَّيْمِيِّ) الْعَابِدِ، (عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ) التَّيْمِيِّ، (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، أَي: يَحُمُّ، (فَمَسِسْتُهُ) بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ الْأُولَى وَسُكُونِ الْأُخْرَى، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَسَمِعْتُهُ، أَي: فَسَمِعْتُ أَنَّهُ فِيهِ حَذْفٌ، لَكِنْ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إِنَّهَا تَحْرِيفٌ، وَزَادَ الْكُشْمِينِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَسَمِعْتُهُ بِيَدِي.

(فَقُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، قَالَ: أَجَلْ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ اللَّامِ مُخَفَّفَةً، أَي: نَعَمْ (كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمُ) لِأَنَّهُ كَسَاثِرُ الْأَنْبِيَاءِ مُخْصِصٌ بِكَمَالِ الصَّبْرِ.

(قَالَ) أَي: ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَكَ أَجْرَانِ؟) أَي: قُلْتَ ذَلِكَ التَّضَاعَفَ لَكَ أَجْرَانِ؟ (قَالَ) ﷺ: (نَعَمْ) فَالْبَلَاءُ فِي مَقَابِلَةِ النِّعْمَةِ، فَمَنْ كَانَ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَكْثَرَ كَانَ بَلَاؤُهُ أَشَدَّ ثُمَّ قَالَ ﷺ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى، مَرَضٌ) رَفَعَ بَدَلَ مِنْهُ سَابِقَةً.

(فَمَا سِوَاهُ) كَالْهَمِ يَهْمُهُ (إِلَّا حَطَّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ) مِنَ الصَّغَائِرِ أَوِ الْكِبَائِرِ، (كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا) فِي زَمَنِ الْخَرِيفِ، لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَتَجَرَّدُ عَنْهَا سَرِيعًا بِجَفَافِهَا وَكَثْرَةِ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ قَرِيبًا فِي مَوَاضِعَ.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من معناه.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الْمَنْقَرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، زَمَنَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقُلْتُ: بَلِّغْ بِي مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِنُنِي إِلَّا ابْنَةُ لِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟

أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام الماجشون التَّيْمِيّ مولا هم المدني قَالَ: (أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ) بِسكون العين، (عَنْ أَبِيهِ) سَعْدُ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ (قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) حَالُ كَوْنِهِ (يَعُودُنِي مِنْ وَجَعٍ) أَي: بِسَبَبِ وَجَعٍ أَوْ لِأَجْلِ وَجَعٍ (اشْتَدَّ بِي، زَمَنَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ) بِمَكَّةَ، (فَقُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (بَلِّغْ بِي مَا تَرَى) وَفِي نَسْخَةٍ: بَلِّغْ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَيَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ وَالْكَوْفِيِّينَ أَنَّ يَكُونُ مِنْ زَائِدَةٍ فِي الْإِثْبَاتِ، أَي: بَلِّغْ بِي الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَقَدْ بَلَّغْنِي الْكِبَرَ﴾ [آل عمران: 40]، ﴿وَقَدْ بَلَّغْتُ مِنَ الْكِبَرِ﴾ [مريم: 8]، وَالرُّوْيَةُ بِصَرِيَّةٍ مَفْعُولُهَا هُوَ الْعَائِدُ عَلَى مَا وَتَى جَعَلْتَ الْفَاعِلَ مَا وَصَلَتْهَا كَانَ التَّقْدِيرُ: وَقَدْ بَلِّغْ بِي مَا تَرَاهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ الْفَاعِلُ مَحْذُوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: مِنَ الْوَجَعِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقَدْ بَلِّغْ بِي جَهْدَ مِنَ الْوَجَعِ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَوْصُوفَ وَأَقِيمَ الصِّفَةَ مَقَامَهُ، فَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَهَذَا الْحَذْفُ يَكْثُرُ قَبْلَ مِنْهُ لِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّبْعِيضِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: 34] أَي: وَلَقَدْ جَاءَكَ نَبَأٌ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ.

(وَأَنَا ذُو مَالٍ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ النَّبِيِّ فِي تَرَى، وَالرَّابِطُ: وَאו الْحَالِ أَوْ مِنْ فَاعِلٍ اشْتَدَّ كَذَا قِيلَ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ: بِي.

(وَلَا يَرِنُنِي) بِالْفَرِيضَةِ (إِلَّا ابْنَةُ لِي) أَسْمَاءُ، (أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟) الْهَمْزَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ وَالْفِعْلُ مَعَهَا مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ وَكَانَ حَقُّهَا التَّقْدِيمُ لَكِنْ عَارِضُهَا الْاسْتِفْهَامُ وَلَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَفِي نَسْخَةٍ: إِلَّا ابْنَةُ أَتَصَدَّقُ.

(قَالَ) ﷺ: (لَا) حَرْفُ جَوَابٍ وَهِيَ بِمَعْنَاهَا تَسَدُّ مَسَدَ الْجُمْلَةِ، أَي: لَا تَتَصَدَّقُ بِكُلِّ الثَّلَاثِينَ.

(قُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟) بِالْجَارِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: النِّصْفُ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى.

قَالَ: «لَا» قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجَهَ اللَّهِ إِلَّا أَجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ».

وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فالشطر بالفاء بدل الموحدة رفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: فالشطر اتصدَّق به.

(قَالَ) ﷺ: (لَا) قَالَ سَعْدُ: (قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ) ﷺ: (الثُّلُثُ كَثِيرٌ) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: قَالَ: لا الثلث والثلث كثير فأسقط: قلت، وَقَالَ وزاد: والثلث، أي: الثلث تصدَّق به والثلث كثير مبتدأ وخبر.

(أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن الكُشْمِينِي: إنك أن تذر بالذال المعجمة وهمزة أن مفتوحة على الروائيتين فهي مصدرية ناصبة للفعل والموضع رفع بالابتداء وخبر خبره، والجملة: خبر أن في قولك إنك، ويجوز كسر إن فهي حرف شرط فالفعل بعدها مجزوم وحينئذ، فجواب الشرط فهو خير فيكون قد حذف المبتدأ مقروناً بالفاء وأبقى الخبر، قَالَ ابن مالك هذا فيما زعم النحويون: مخصوص بالضرورة وليس كذلك، بل كثر استعماله في الشعر، وقيل في غيره أَيضاً فمن وروده في غير الشعر قراءة طاوس ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي قُلْ إِصْلَاحٌ لِّمَنْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 220] أي: فهو خير قَالَ: وهذا وإن لم يصرَّح فيه بأداة الشرط فإن الأمر يتضمن معنى الشرط فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق الجواب واستحقاق اقتترانه بالفاء لكونه جملة اسمية، ومن خصَّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق، وقوله: عالة بتخفيف اللام جمع: عائل وهو الفقير، أي: أن تتركهم أغنياء خير من أن تتركهم فقراء حال كونهم (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) يبسطون إليهم أكفهم بالسؤال. (وَلَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي) تطلب (بِهَا وَجَهَ اللَّهِ) ثوابه، ونفقة هنا بمعنى منفقاً اسم مفعول كالخلق بمعنى المخلوق.

(إِلَّا أَجِرْتَ عَلَيْهَا) بضم الهمزة على البناء للمفعول، أي: أعطاك الله بها أجراً، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَلَا أجرت بها، (حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ) أي: فمها، ففي الأول: حرف والثانية اسم وحتى للغاية وهي ههنا داخلة على الاسم

17 - بَابُ قَوْلِ الْمَرِيضِ قَوْمُوا عَنِّي

5669 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ، فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلُمَّ.....»

وهو ما الموصولة وصلتها والتقدير: حتى التي تجعلها، ويجوز أن يكون حرف ابتداء فيكون الموصول في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف، والتقدير: حتى التي تجعله في امرأتك تؤجر عليه، وخص الزوجة بالذكر لعود منفعتها التي هي سبب الإنفاق عليه، والمعنى: أن المباح يصير طاعة إذا قصد به وجه الله تعالى، وقد مضى الحديث في كتاب الوصايا.

ومطابقته للترجمة في قوله: يعودني من وجع اشتد بي.

17 - بَابُ قَوْلِ الْمَرِيضِ قَوْمُوا عَنِّي

(بَابُ قَوْلِ الْمَرِيضِ) لمن عنده من العواد (قَوْمُوا عَنِّي) إذا وقع منهم ما يقتضي ذلك.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الرازي الفراء الحافظ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذرٍّ: أَخْبَرَنَا (هِشَامٌ) هو ابن يُوْسُف الصنعاني، (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشد.

ح تحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنِي) بالواو (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو المسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أي: ابن همام بن نافع الحافظ أبو بكر الصنعاني أحد الأعلام، وساقه المصنف على لفظ: هشام وسبق لفظ: عبد الرزاق في أواخر المغازي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) المذكور، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب ابن عتبة بن مسعود، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه قَالَ: لَمَّا حَضَرَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: جاءه أجله (وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ، فِيهِمْ) وفي رواية أبي ذرٍّ، عن الكُشْمِينِيِّ: منهم بالميم والنون بدل الفاء والياء: (عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلُمَّ)

أَكْتُبَ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبَ لَكُمْ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا

قيل: المناسب أن يقول: هلموا.

وأجيب: بأنها وقعت على لغة الحجازيين يستوي فيها الواحد والجمع قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْفَالِقِينَ إِيضًا يَلْعَنُ اللَّهُ مَن يَلْعَنُ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 18] أي: تعالوا (أَكْتُبَ) بالجزم جواب الأمر، ويجوز الرفع على الاستيناف، أي: أمر أن يكتب (لَكُمْ كِتَابًا) فيه استخلاف أبي بكر بعدي أو فيه أمهات الأحكام (لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ) نفي حذف منه النون، لأنه جواب ثان للأمر، وقد جَوَزَ بعضهم تعدد جواب الأمر من غير حرف عطف، أو بديل من الجواب الأول، ويروى: لَنْ تَضِلُّوا، أي: ولا ترتابوا لحصول الاتفاق على المنصوص عليه.

(فَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ) فلا تشقوا عليه بإملاء الكتاب المقتضي للتطويل مع شدة الوجع.

(وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ) فيه تبيان كل شيء، (حَسْبُنَا) يكفيننا (كِتَابُ اللَّهِ) المنزل فيه: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 38] و﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3] فلا تقع واقعة إلى يوم القيامة إلا وفي القرآن والسنة بيانها نصاً أو دلالة، وهذا من دقيق نظر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فانظر كيف اقتصر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما سبق بيانه تخفيفاً عليه ﷺ لئلا ينسد باب الاجتهاد والاستنباط وفي تركه ﷺ الإنكار على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دليل على استصواب رأيه.

(فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ) النبوي (فَاخْتَصَمُوا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ) امتثالاً لأمره ولما فيه من زيادة الإيضاح والبيان.

(قَرَّبُوا) أي: أدوات الكتابة (يَكْتُبَ لَكُمْ النَّبِيُّ ﷺ) بجزم يكتب جواباً للأمر (كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الضلالة ضد الرشاد.

(وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ قد غلبه الوجع وعندكم القرآن حسبنا الكتاب الله، وكأنهم فهموا من قرينة قامت عندهم أن أمره ﷺ بذلك لم يكن للوجوب بل هو إلى اختيارهم فلذا اختلفوا بحسب اجتهادهم، (فَلَمَّا

أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْاِخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا» قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: «إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ».

أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْاِخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا» (وزاد في العلم عني وبها يحصل المطابقة).

(قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) أي: ابن عبد الله السابق في السند: (فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند تحديثه بهذا الحديث.

(يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ) مدغمًا وغير مدغم، أي: المصيبة كل المصيبة (مَا حَالَ) أي: الذي حجز (بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ) اللغط بفتح اللام والغين المعجمة: الصوت المختلط والجلبة، أي: أن الاختلاف كان سببًا لترك كتابة الكتاب.

ووقع في كتاب العلم: فخرج ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: إن الرزية وظاهره: أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان معهم وأنه في تلك الحالة خرج قائلًا هذه المقالة وليس كذلك، بل المراد: أنه خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك، ويؤيد ذلك رواية أبي نعيم في المستخرج قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فسمعت ابن عباس يقول الخ، وعبيد الله تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها لأنه ولد بعد النَّبِيِّ ﷺ بمدة طويلة ثم سمعها من ابن عباس بعد ذلك بمدة أخرى.

ويؤخذ من هذا الحديث: أن الأدب في العيادة أن لا يطيل العائد عند المريض حتى يضجره، وأن لا يتكلم عنده بما يزعجه.

وجملة آداب العيادة عشرة أشياء، ومنها ما لا يختص بالعيادة:

أن لا يقابل الباب عند الاستئذان، وأن يدق الباب برفق ولا يبهם نفسه كأن يقول: أنا.

وأن لا يحضر في وقت غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء.

وأن يخفف الجلوس.

وأن يغضّ البصر ويقلّل السؤال.

وأن يظهر الرقة.

18 - باب من ذهب بالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ

5670 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْجُعَيْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ، يَقُولُ: ذَهَبْتُ بِي خَالَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعٌ، «فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضْؤِهِ، وَقُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَظَنَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ».

وأن يخلص الدعاء .

وأن يوسّع للمريض في الأمل ويشير عليه بالصبر لما فيه من جزيل الأجر ويحذر من الجزع لما فيه من الوزر .
ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: قوموا، وقد مضى الحديث في كتاب العلم في باب: كتابة العلم، وفي المغازي.

18 - باب من ذهب بالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ

(باب من ذهب بالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ) إلى الصالحين وأهل الفضل (لِيُدْعَى لَهُ) على البناء للمفعول، أي: لينتفع ببركة الدعاء، وفي رواية الكُشْمِينِي: ليدعو له على البناء للفاعل وفتح الواو، أي: ليدعوه له من أتى به.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي المعجمة أبو إسحاق الزبيري الأسدي المدني مات سنة ثلاثين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا حَاتِمٌ) بالحاء المهملة (هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ) الكوفي سكن المدينة.

(عَنِ الْجُعَيْدِ) بضم الجيم وفتح العين مصغراً هو ابن عبد الرَّحْمَنِ الكندي التميمي ويقال له جعد أيضاً أنه (قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ) هو ابن يزيد من الزيادة له ولأبيه صحبته، (يَقُولُ: ذَهَبْتُ بِي خَالَتِي) لم يعرف اسمها (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعٌ) بكسر الجيم وفي رواية كتاب الطهارة وقع السائب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَمَسَحَ) ﷺ (رَأْسِي) بيده المباركة (وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضْؤِهِ) بفتح الواو الماء الذي توضع به، (وَقُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ) ﷺ، (فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ لفظ: النبوة (بَيْنَ كَتِفَيْهِ، مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ)

19 - بَابُ تَمَنِّي الْمَرِيضِ الْمَوْتَ

5671 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضَرٍّ أَصَابَهُ،

الزَّرَّ بِكسر الزاي وتشديد الراء مفردًا : زرار القميص .

والحجلة بفتح الحاء المهملة والجيم : بيت كالقبة تزيّن للعروس ذات عرى وأزارار .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .

وقد مر الحديث في الطهارة، وفي المناقب النبوية عند ذكر خاتم النبوة، ويأتي إن شاء الله تعالى في كتاب الدعوات.

19 - بَابُ تَمَنِّي الْمَرِيضِ الْمَوْتَ

(بَابُ تَمَنِّي الْمَرِيضِ الْمَوْتَ) أي : منع تمنّي المريض، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن الْكُشْمِينِيِّ : باب : نهى تمنّي المريض الموت، أي : لشدة مرضه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي أياس قَالَ : (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي : ابن الحجاج قَالَ : (حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ) بضم الموحدة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه قَالَ : (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) يخاطب الصحابة والمراد : هم ومن بعدهم من المسلمين عموماً : (لَا يَتَمَنَّيَنَّ) بالنون الأكيدة (أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضَرٍّ) أي : لأجل ضرر مرض أو غيره (أَصَابَهُ) وفي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِيَةِ إن شاء الله تعالى في التمني لا يتمنى بياء ثابتة خطأ في كتب الحديث، فلعله نهى ورد على صيغة الخبر والمراد منه : لا يتمنّ فأجري مجرى الصحيح.

وَقَالَ الْبَيْضاوي : هو نهى أخرج في صور النفي للتأكيد انتهى .

قَالَ الطيبي : وهذا أولى لقوله تعالى : ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور : 3]، وفي الكشف : عن عمرو بن عُبيد لا ينكح بالجزم على النهي، والمرفوع أيضًا فيه معنى النهي وأبلغ كما أن رحمك الله، ويرحمك الله أبلغ من ليرحمك الله، قَالَ الطيبي : وإنما كان أبلغ لأنه قدر أن المنهي حين ورد النهي عليه انتهى عن المنهي عنه وهو يخبر عن انتهائه ولو ترك على النهي المحض لكان أبلغ، كأنه يقول : لا

فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

ينبغي للمؤمن المتزوّد للآخرة والساعي في ازدياد ما يثاب عليه من العمل الصالح أن يتمنى ما يمنعه عن السلوك لطريق الله، وعليه قوله: خياركم من طال عمره وحسن عمله، لأنّ من شأنه الازدياد والترقي من حال إلى حال، ومن مقام إلى مقام حتى ينتهي إلى مقام القرب كيف يطلب القطع عن محبوب انتهى.

ثم إن جماعة من السلف حملوا الضر على الضر الدنيوي فإن وجدوا الضر الأخروي بأن خشي فتنة في دينه لم يدخل في النهي.

ويمكن أن يؤخذ ذلك من رواية ابن حبان: لا يتمنى أحدكم الموت لضرّ نزل به في الدنيا على أنّ في هذا الحديث سببه، أي: بسبب أمر في الدنيا، وقد فعل ذلك جماعة من الصحابة، ففي الموطأ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اللَّهُمَّ كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رغبتني فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عَبَسَ وَيُقَالُ: عَبَسَ الْغَفَّارِيُّ أَنَّهُ قَالَ: يَا طَاعُونَ خَذَنِي، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ الْكَنْدِيُّ: لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ» فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا: إِمْرَةَ السَّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشَّرْطِ، وَبَيْعَ الْحَكَمِ» الْحَدِيثَ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ نَحْوَهُ وَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَمَرَ الْمُسْلِمُ كَانَ خَيْرًا لَهُ» الْحَدِيثَ، وَفِيهِ الْجَوَابُ نَحْوَهُ، وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ مُعَاذٍ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي الْقَوْلِ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَفِيهِ: وَإِذَا أَرَدْتَ بِقَوْمٍ فَتَنَةً فَتَوَفَّنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ.

(فَإِنْ كَانَ) أَي: الْمَرِيضُ (لَا بُدَّ فَاعِلًا) مَا ذَكَرَ مِنْ تَمَنِّي الْمَوْتَ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهِيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الدَّعَوَاتِ: فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مَتَمَنِّيًا لِلْمَوْتِ، (فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي) بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ (مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ، عَنِ الْكُشْمِينِيِّ: مَا بَدَلَ إِذَا (كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّهْيَ عَنْ تَمَنِّي الْمَوْتِ مُقَيَّدٌ بِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ، لِأَنَّ فِي التَّمَنِّيِ الْمَطْلُوقِ نَوْعَ اعْتِرَاضٍ وَمِرَاغِمَةٍ الْمَقْدَرِ الْمُحْتَوَمِ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ

5672 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ،

المأمور بها نوع تفويض وتسليم للقضاء، وفي قوله: فإن كان الخ ما يصرف الأمر عن حقيقته من الوجوب أو الاستحباب ويدل على أنه لمطلق الإذن، لأن الأمر بعد الخطر لا يبقى على حقيقته، وقريب من هذا السياق ما أَخْرَجَهُ أصحاب السنن من حديث المقدم بن معدي كرب: حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فإن كان ولا بد فثلث للطعام الحديث، أي: إن كان لا بد من الزيادة على اللقيمات فليقتصر على الثلاث فهو إذن بالاعتصار على الثلاث لا أمر يقتضي الوجوب ولا الاستحباب.

وقوله: ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت عبر في الحياة بقوله: ما كانت لأنهما حاصل فحسن أن يأتي بالصيغة المقتضية للاتصاف بالحياة ولما كانت الوفاة لم تقع بعد حسن أن يأتي بصيغة الشرط، والظاهر: أن هذا التفصيل يشمل ما إذا كان الضر دينياً أو دنيوياً، وسيأتي في التمني من رواية الضر بن أنس، عَنْ أَبِيهِ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ لَتَمَنَيْتَهُ» فَلَعَلَهُ رَأَى أَنَّ التَّفْصِيلَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ مِنَ التَّمَنِّي الْمَنْهِي هَذَا.

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ: وفي الحديث النهي عن تمني الموت عند نزول البلاء، قيل: إنه منسوخ بقول يُوْسُف عليه السلام: ﴿وَوَفِّيْ مُسْلِمًا﴾ [يوسف: 101] وبقول سليمان عليه السلام: ﴿وَأَدْخِلْنِي رَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: 19] وحديث الباب: وألحقني بالرفيق الأعلى، ودعاء عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعمر ابن عبد العزيز بالموت، ورد: بأن هؤلاء إنما سألوا ما قارن الموت، فالمراد بذلك: ألحقنا بدرجاتهم، وحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه معمر، عن علي بن زيد وهو ضعيف انتهى.

وسيأتي ما يتعلق بذلك، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الضر الذي يصيب أعم من أن يكون من المرض وغيره، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الدَّعَوَاتِ. (حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ) اسمه: سعد، وقيل: هرمز، وقيل: كثير البجلي الأحمسي مولاهم العجلي ولشعبة فيه إسناد آخر أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ غَنْدَرٍ عَنْهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حَارَنَ بْنِ مُضَرَّبٍ قَالَ: دخلت على خباب فذكر الحديث نحوه.

عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى خَبَّابٍ، نَعُوذُهُ، وَقَدْ اكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُضْهُمْ الدُّنْيَا،

(عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي البجلي الكوفي أنه (قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى خَبَّابٍ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة ابن الأرت بفتح الهمزة والراء وتشديد المثناة الفوقية.

(نَعُوذُهُ) جملة حالية وكذلك قوله: (وَقَدْ اكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ) فِي رِوَايَةِ حَارِثَةَ: وقد اكتوى في بطنه، فَقَالَ: ما أعلم أحدًا من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ لقي من البلاء ما لقيت، أي: من الوجع الذي أصابه.

وحكى الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: احتمال أن يكون أراد بالبلاء ما فتح عليه من المال بعد أن كان لا يجد درهمًا كما وقع صريحًا فِي رِوَايَةِ حَارِثَةَ المذكورة عنه، قَالَ: لقد كنت وما أجد درهمًا على عهد النَّبِيِّ ﷺ وفي ناحية بيتي أربعون ألفًا يعني الآن.

وتعقبه: بأن غيره من الصحابة كان أكثر ما لاً منه كعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واحتمال أن يكون أراد ما لقي من التعذيب في أول الإسلام من المشركين، وكأنه رأى أن اتساع الدنيا عليه يَكُونُ ثَوَابُ ذَلِكَ التعذيب، وكان يحب أن لو بقي له أجره موفرًا في الآخرة، قَالَ: ويحتمل أن يكون أراد ما فعل من الكي مع ورود النهي عنه كما قَالَ عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نهينا عن الكي فاكثونا فما أفلحنا، قَالَ: وهذا بعيد، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكذلك الذي قبله.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: والنهي الذي جاء عن الكي هو لمن يعتقد أن الشفاء من الكي أما من اعتقد أن الله عَزَّ وَجَلَّ هو الشافي فلا بأس به أو ذلك للقادر على مداواة أخرى، وقد استعجل ولم يجعل آخر الدواء الكي.

(فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا) كأنه عنى بهؤلاء الذين ماتوا في حياة النَّبِيِّ ﷺ (مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُضْهُمْ الدُّنْيَا) من أجورهم شيئًا، وزاد في الرقاق من طريق يَحْيَى القطان، عن إسماعيل بن أبي خالد شيئًا بمعنى أنهم لم يتعجلوا أجورهم في الدنيا بل بقيت موفرة لهم في الآخرة، يعني: فأما من عاش بعدهم فإنهم

وإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ، وَلَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ» ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ يَبْنِي حَائِطًا لَهُ،

اتسعت لهم الفتوح، ويؤيده حديثه الآخر: هاجرنا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فوقع أجرنا على اللَّهِ فمنا من مضى لم يأكل من أجره شَيْئًا منهم: مصعب بن عمير، وقد مضى في الجنائز وفي المغازي أيضًا، وقال الكرمانى: أي: لم تجعلهم الدنيا من أصحاب النقصان بسبب اشتغالهم بها، أي: لم يطالبوا الدنيا ولم يحصلوها حتى يلزم بسببه فيهم نقصان إذ الاشتغال بها اشتغال عن الآخرة قال الشاعر:

ما استكمل المرء من أطرافه طرفًا
إلا يحرمه النقصان من طرف
ويحتمل أن يكون عنى جميع من مات قبله وأن من اتسعت له الدنيا لم تؤثر فيه إما لكثرة إخراجهم المال في وجوه البر وكان من يحتاج إليه إذ ذاك كثيرًا، فكانت تقع الموضع ثم لما اتسع الحال جدًّا وشمل العدل في زمن الخلفاء الراشدين استغنى الناس بحيث صار الغني لا يجد محتاجًا يضع برّه فيه، ولهذا قَالَ خَبَاب:

(وإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا) نصرفه فيه (إِلَّا التُّرَابَ) يعني البنيان، وأغرب الدَّأُوْدِيّ فقال: أراد خباب بهذا القول الموت، أي: لا يجد للمال الذي أصابه إلا وضعه في القبر، حكاة ابن التين عنه وردّه فأصاب، وَقَالَ: بل هو عبارة عما أصابوا من المال، وقد وقع عند أَحْمَد، عن يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد في هذا الحديث بعد قوله: إِلَّا التُّرَابَ وكان يبني حائطًا له، ويأتي في الرقاق نحوه باختصار، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أيضًا، عن وكيع، عن إسماعيل وأوّل: دخلنا على خَبَاب نعوذ وهو يبني حائطًا له وقد اكتوى سبعا الحديث.

(وَلَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ) أي: بالموت على نفسي، وإنما قَالَ ذلك لأنه ابتلي في جسده ابتلاء شديدًا، والدعاء بالموت أخص من تمنّيه فكل دعاء تمنّ من غير عكس، ومن ثمة أدخله في الترجمة، قَالَ قيس: (ثُمَّ أَتَيْنَاهُ) أي: خَبَابًا (مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ) أي: والحال أنه (يَبْنِي حَائِطًا لَهُ) هكذا وقع فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ تكرار المجيء وهو أحفظ فزيادته مقبولة، والذي يظهر أن قصته بناء الحائط كانت سبب قوله أيضًا: وإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَا يَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا

فَقَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفِقُهُ، إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ».

5673 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ»

إِلَّا التُّرَابَ، (فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ) يُؤْجَرُ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفِقُهُ، إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ) أي: الذي يوضع في البنيان، فعلم من هذا أنَّ صرف المال إلى البنيان مذموم لكن المذمة فيمن بنى ما يفضل عنه ولا يضطر إليه فذلك الذي لا يؤجر فيه، لأنه من التكاثر الملهي لأهله لا من يبني ما يكتنه ولا غنى به عنه، وعن علي رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ [مريم: 59] من بنى الشديد وركب المنظور ولبس المشهور، ثم إن قوله: «إِنَّ الْمُسْلِمَ هَكَذَا وَقَعَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَوْقُوفًا عَلَى خَبَابٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مَرْفُوعًا مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَجَالِدٍ، ثَنَا أَبِي، عَنْ بِيَانِ بْنِ بَشَرٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ جَمِيعًا، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى خَبَابٍ نَعُودُهُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: وَهُوَ يَعَالِجُ حَائِطًا لَهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ يُؤْجَرُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إِلَّا مَا يَجْعَلُهُ فِي التُّرَابِ»، وعمر المذكور كَذَبَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: وَلَوْ لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ وَالرِّقَاقِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الدَّعَوَاتِ، وَالتَّسَائِي فِي الْجَنَائِزِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبُو عُبَيْدٍ) بضم العين مصغراً من غير إضافة لشيء.

(مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ) هُوَ أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ وَاسْمُهُ: سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ وَابْنُ أَزْهَرَ هُوَ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَزْهَرَ بْنُ عَوْفٍ وَهُوَ ابْنُ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَنْ يَدْخُلَ) بضم الياء مضارع معلوم (أَحَدًا) مفعوله (عَمَلُهُ) بالرفع فاعله (الْجَنَّةُ)

قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ،

بالنصب بتقدير في الجنة، (قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) لا ينجيك عملك مع عظم قدرك.

(قَالَ ﷺ: (لَا، وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي) بالعين المعجمة يقال: تغمده (اللَّهُ) برحمته، أي: غمره بها وستره بها وألبسه رحمته، أي: صارت له كالغمد لل سيف يقال: غمد السيف واغتمده ألبسه غمده وغشيه به، وفي رواية سهيل: إِلَّا أَنْ يَتَدَارَكَنِي اللَّهُ برحمته وأما الاستثناء فمقطع.

(بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ) وفي رواية المُسْتَمْلِي: بفضل رحمته، وفي رواية ابن عون عند مسلم: بمغفرة ورحمة، وَقَالَ ابن عون بيده هكذا وأشار على رأسه، وكأنه أراد تفسير معنى يتعمدني.

وفي رواية مسلم من حديث جابر رضي الله عنه: لا يدخل أحدًا منكم عمله الجنة ولا يجيره من النار ولا أنا إِلَّا برحمة الله، فإن قيل: كل المؤمنين لا يدخلون الجنة إِلَّا أَنْ تَغْمَدَهُمُ اللَّهُ بفضلِهِ، فما وجه تخصيص الذكر برسول الله ﷺ.

فالجواب: أَنَّ تَغْمَدَ اللَّهِ تَعَالَى له بعينه مقطوع به وإذا كان له بفضل الله فيكون لغيره بالطريق الأولى أَنْ يكون بفضلِهِ لا بعملِهِ، فإن قيل قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: 72].

فالجواب: أَنَّ الْبَاءَ ليست للسببية بل للالصاق أو للمصاحبة، أي: أُورِثْتُمُوهَا مصاحبة وملابسة لثواب أعمالكم، فحمل الآية على أَنْ الجنة ينال المنازل فيها بالأعمال، لأن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الأعمال، ومحمل الحديث على أصل دخول الجنة، فإن قيل إن قوله تَعَالَى: ﴿سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 32] صريح بأن دخول الجنة أيضًا بالأعمال.

فالجواب: أنه لفظ مجمل بيّنه الحديث والتقدير: ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون فليس المراد أصل الدخول، أو المراد: ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم ويفضله عليكم، لأنَّ اقتسام منازل الجنة برحمته

فَسَدُّوْا وَقَارِبُوْا، وَلَا يَتَمَتَّنَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ :

وكذا أصل دخولها حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك، ولا يخلو شيء من مجازاته لعباده من رحمته وفضله لا إله إلا هو له الحمد .

واعلم أنّ مذهب أهل السنة أنه لا يثبت بالعقل ثواب ولا عقاب بل ثبوتهما بالشرع حتى لو عذّب الله المؤمنين لكان عدلاً ولو أدخلهم الجنة فهو فضل لا يجب عليه شيء، وكذا لو أدخل الكافرين الجنة لكان له ذلك، ولكنه أخبر أنه لا يفعل ذلك بل يغفر للمؤمنين ويعذّب الكافرين، والمعتزلة يثبتون بالعقل الثواب والعقاب، ويجعلون الطاعة سبباً للثواب موجباً له، وكذا المعصية سبباً للعقاب موجباً له، والحديث يردّ عليهم .

(فَسَدُّوْا) أي : اطلبوا السداد، أي : الصواب وهو ما بين الإفراط والتفريط، أي : فلا تغلوا ولا تقصّروا واعملوا به .

(وَقَارِبُوْا) أي : لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة لئلا يفضي بكم ذلك إلى الملالة فتتركوا العمل فتفترطوا، وقيل : أي إن عجزتم عن التسديد فقاربوا، أي : اقربوا منه، وقيل : سدّدوا معناه اجعلوا أعمالكم مستقيمة وقاربوا، أي : اطلبوا قربة الله عزّ وجلّ، ويروى : وقربوا، أي : قربوا غيركم إليه وهي رواية الحموي والمستملي .

وفي رواية بشر بن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم : ولكن سدّدوا، ومعنى الاستدراك أنه قد يفهم من النفي المذكور نفي فائدة العمل فكأنه قيل : بل له فائدة وهي أن العمل علامة على وجود الرحمة التي يدخل العامل بها فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب، أي : اتباع السنة في الإخلاص وغيره ليقبل عملكم فتتزل عليكم الرحمة .

(وَلَا يَتَمَتَّنَنَّ بِتَحْتِيةِ بَعْدِ النُّونِ وَهُوَ نَفْيُ بِمَعْنَى النَّهْيِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ : وَلَا يَتَمَنَّ عَلَى لَفْظِ النَّهْيِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرِ الْآتِيَةِ فِي التَّمْنِي بِلَفْظٍ : لَا يَتَمَنَّى لِلْأَكْثَرِ وَبِلَفْظٍ : لَا (يَتَمَتَّنَنَّ) الْكُشْمِيهَنِيِّ، وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَزِيَادَةَ نُونِ التَّأَكِيدِ وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ : (أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ) وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ، وَقَوْلُهُ : مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ قِيدَ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَّ بِهِ لَا

إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا

يمنع من تمنيه رضى بقاء الله ولا من طلبه من الله تعالى، ولهذه النكتة عقب البخاري حديث أبي هريرة رضي الله عنه بحديث عائشة رضي الله عنها: اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق الأعلى، إشارة إلى أن النهي مختص بالحالة التي قبل نزول الموت فلهذا درّه ما كان أكثر استحضاراً وإيثارة للأخفى على الأجل لتشحيذه الأذهان، وقد خفي صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة رضي الله عنها في الباب معارضا لأحاديث الباب أو ناسخا لها، وقوى ذلك بقول يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: 101]، قال ابن التين: قيل إن النهي منسوخ بقول يوسف عليه السلام، ويقول سليمان عليه السلام: ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: 19] وبحديث عائشة رضي الله عنها في الباب، وبدعاء عمر رضي الله عنه بالموت وغيره، قال: وليس الأمر كذلك لأن هؤلاء إنما سألوا ما قارن الموت.

قال الحافظ العسقلاني: وقد اختلف في مراد يوسف عليه السلام، فقال قتادة: لم يتمن أحد الموت إلا يوسف عليه السلام حين تكاملت عليه النعم وجمع له الشمل واشتاق إلى لقاء الله.

وقال غيره: مراده توفني مسلماً عند حضور أجلي، وكذلك مراد سليمان عليه السلام، وعلى تقدير الحمل على ما قال قتادة فهو ليس من شرعنا، وإنما يؤخذ بشرع من قبلنا ما لم يرد في شرعنا النهي عنه بالاتفاق، وقد استشكل الإذن في ذلك عند نزول الموت لأن نزول الموت لا يتحقق فكم من انتهى إلى غاية جرت العادة بموت من يصل إليها ثم عاش.

وأجيب: بأنه يحتمل أن يكون المراد: أن العبد يكون حاله في ذلك الوقت حال من يتمنى نزوله به ويرضاه أن لو وقع به، والمعنى: أن يطمئن قلبه إلى ما يرد عليه من ربه ويرضى به ولا يقلق ولو لم يتفق أنه يموت في ذلك المرض، والله تعالى أعلم.

(إِمَّا مُحْسِنًا) تقديره: إما أن يكون محسناً، ويروى: إمّا محسن على تقدير: إمّا هو محسن (فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا) أي: وإما أن يكون مسيئاً ويروى

فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَغْتَبَ»⁽¹⁾.

مسيء أيضًا ، (فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَغْتَبَ) من الاستعتاب وهو طلب زوال التعب ، وهو

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن لا يدخل أحد الجنة بعمله.

والكلام عليه من وجوه:

اعلم وفقنا الله وإياك أن الناس اختلفوا في تأويل هذا الحديث على وجوه عديدة فمنها قول بعضهم: إن الإيمان عرض والعرض من شأنه أن لا يبقى زمانين فإبقاؤه عليك حتى يتوفاك الله عليه من فضله عز وجل، ومنها: قول آخرين وهو أنه عز وجل الذي وفقك إلى الأعمال وتفضل عليك بقبولها لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكَ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: 21] وقيل: لولا تجاوزه عز وجل عنا ما قدر أحد على الخلاص لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَسِبُوا كِبَارَ مَا تُتْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَكَنَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: 31] وتأويلات كثيرة لكن الذي يعطيه تقسيم البحث أن تقول قوله ﷺ: «بعمله» هل هو عموم في جميع الأعمال القلبية والبدنية أو هو خاص بالبدنية فإن كان خاصًا بالبدنية فكيف الجمع بينه وبين الأحاديث التي وردت في الأعمال وكيف دخول أصحابها الجنة مثل قوله عليه السلام في الصيام: «إن في الجنة بابًا يسمى الريان لا يدخل منه إلا الصائمون» إلى غير ذلك من الأحاديث التي وردت في الأعمال وكيف دخول أصحابها الجنة مثل قوله عليه السلام عن العافين عن الناس ينصب لهم لواء أخضر يوم القيامة فيتبعونه حتى يدخلوا الجنة أو كما قال عليه السلام في الذين لا يسترقون ولا يتطيرون: «إنهم يدخلون الجنة بغير حساب» إلى غير ذلك وقوله عز وجل في كتابه: ﴿يَمَّا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْأُولَى﴾ [الحاقة: 24] وبما كسبتم إلى غير ذلك من الآي وهي كثيرة وإن كان المعنى به العموم في الأعمال القلبية والبدنية فكيف الجمع بينه وبين قوله عليه السلام لمعاذ بن جبل ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله ثم أخبره ﷺ: «إن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا وإن حق العباد على الله إذا هم فعلوا ذلك لا يعذبهم» وقول جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة وقول الله عز وجل للمؤمنين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62] والآي والأحاديث في هذا كثيرة والإيمان عمل من أعمال القلوب وهو أجلها.

فالجواب: عنه أنه إن كان على الخصوص وهو أن يعني به أعمال الأبدان فلا تعارض بين هذا الحديث ولا ما ذكر من الأحاديث والآي ولا غيرهما مما يشبههما لأن الأعمال لا تقبل ولا تنفع إلا بشرط الإيمان واتباع السنة المحمدية ولأن الكفار مكلفون بفروع الشريعة على أحد القولين ولو فعلوها لهم تنفعهم ولا يرون الجنة ولا يشمون عرفها وقد قال عز وجل في حقهم: ﴿وَجُودُ يَوْمَئِذٍ خِشْيَةٌ ۖ عَامِلَةٌ نَاصِيَةٌ ۖ تَصَلَّىٰ نَارًا كَاسِيَةً﴾ [الغاشية: 2 - 4].

فعلى هذا التأويل يكون للحديث فوائد من الفقه:

منها: أنه حجة لأهل السنة على المعتزلة الذين يقولون إن بأعمالهم يدخلون الجنة ويكفرون من وقع في معصية ويوجبون له الخلود في النار.

استفعال من الإعتاب الذي الهمزة فيه للسلب لا من التعب، وهو من الغرائب،

ومنها: زوال رعونة نفوس العابدين الذين تشمخ نفوسهم وتغتر بما وفقوا إليه من الطاعة والخدمة.

ومنها: الحض على تحقيق الإيمان ويزيد ذلك بيانا أن الحق سبحانه حض على الإيمان أكثر من غيره من الأعمال بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102] ولا يلزم من هذا الزهد في أكثر الأعمال لأن تركها يزيد الكفر وقد قال: «جعلت الصلاة فرقا بين الإيمان والكفر» ولأن ترك الأعمال أيضا نقص في الإيمان يشهد لذلك قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يختلس الخلصة حين يختلسها وهو مؤمن» لأن حقيقة التصديق توجب اتباع الأمر واجتناب النهي وبذل الجهد في ذلك مع اتقاء خوف لقاء المولى سبحانه وتعالى وهل يحصل له قبول أم لا يشهد لذلك قوله تعالى في صفتهم المباركة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَا وَفُورَهُمْ وَجِلَّةٌ أَنْتُمْ إِنْ رَجِعْتُمْ إِلَى اللَّهِ فَيَرْجِعْهُمْ إِلَى اللَّهِ فَأُولَئِكَ يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [المؤمنون: 60-61].

وهنا بحث: في الفرق بين خوف عوام المؤمنين وخوف الخواص اعلم وفقنا الله وإياك إن خوف عوام المؤمنين ورجاءهم وعبادتهم كل ذلك له حد ونهاية وأما خوف الخواص ورجاؤهم وعبادتهم فليس له حد ولا نهاية بيان ذلك أما خوف العوام فإنهم يخافون العقاب على المخالفة ونهاية خوفهم من دخول النار وخوف ما فيها من الآلام والأمور العظام أعاذنا الله منها بنور وجهه الكريم وأما رجاءهم فقيما وعدوا من حسن الثواب وجزيل العطاء بحسب الوعد الجميل ونهايته دخول دار كرامته عز وجل والتنعم بما أعد لهم فيها وعبادتهم حدها التزام توفية ما جعل لهم في ذلك ونهايتها ارتقابهم القدرة على خلاف ذلك والاستراحة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286] وأما خوف الخواص فإنه لا حد له لأنهم يخافون عدله عز وجل وعظمته جل جلاله ولا حد لما يخافون ولذلك إذا طرق لأحدهم طارق الخوف إن لم يتداركه بتنسم الفضل والرحمة إلا تفتطرت كبده ومات وقد روي أن جملة منهم ماتوا كذلك ومما يذكر عن بعضهم أنه كان فتح قبره في بيته وكان تعبده على شفير قبره فدخل عليه يوما بعض الوعاظ يزوره فلما دخل عليه ناداه الأولاد والعيال من وراء الستر ناشدناك الله لا تقتله فلما دخل عنده قال له عظمي قال له إن الأولاد قد ناشدوني الله أن لا أفعل فقال لا بد من ذلك فتلا عليه آية من كتاب الله تعالى فيها شيء من التخويف فوقع مغشيا عليه فأعاد الأولاد الرغبة على الواعظ مثل الأول فلما أفاق قال له زدني قال له إن الأولاد قد ناشدوني الله فقال له لا بد من ذلك فتلا عليه آية من كتاب الله تعالى فاضطرب مثل الحية ووقع في قبره ميتا فقال الأولاد قتلته قتلك الله وعنهم مثل هذا كثير وأما رجاءهم فهم يرجون محض فضل عز وجل بفضلهم فما يرجون لا حد له ويحصل لهم بذلك من شدة البسط وقوة الرجاء واليقين ما يفتنون به الجبال ومن الإدلال على فضل مولاهم ما يتصرفون به في الوجود كيف يختارون ومع ذلك محافظتهم على الأمر والنهي لا يقدر غيرهم عليه ومما يروى عن بعضهم أنه أتى بثرا بالدلو والحبل فأدلى الدلو فلم يبلغ إلى الماء فرفع طرفه إلى =

وقيل : في تصوير معنى يستعتب ، أي : يرجع عن موجب العتب أو من العتبي وهو

السماء وقال وعزتك لئن لم تسقني لأغضبن فإذا به قد أدلى دلوه ثانية فبلغ الماء فاستقى وشرب قال راويه فلما رأيت ذلك منه ناشدته الله أن يسقيني فضله فناولنيه فإذا هو سويق بسكر فاتبعته وقلت له يا سيدي قد من الله عليك بمثل هذا الحال وأنت تسيء الأدب في مخاطبة الربوبية وتقول إن لم تسقني غضبت فتبسم وقال يا بطل على من أغضب كنت أغضب على نفسي فلا أشرب ماء حتى ألقاه وطلبته مستعينا به على ذلك فلا حد لعبادتهم ولا فترة غير أنهم يفرقون بين الأوقات من أجل الأوامر لا غير لعبادتهم دائمة لا فترة فيها ولا التفات.

ومما يروى عن بعضهم أنه أثناء بعض الإخوان يزوره فوجده يصلي فقال في نفسه لا أقطع عليه أتركه حتى يفرغ من صلاته فبقي ينتظره لأن يفرغ حتى أذان الظهر فصلى الظهر وبقي يتنفل حتى أذان العصر فصلى العصر ثم قعد يذكر حتى أذان المغرب فصلى المغرب ثم بقي يتنفل حتى أذان العشاء فصلى العشاء وبقي يتنفل حتى طلع الفجر فصلى الصبح ثم قعد يذكر حتى كان وقت الضحى الأولى فقام فصلى ثم قعد يذكر والزائر في ذلك كله يقول في نفسه لا أقطع عليه حتى يفرغ هو من تلقاء نفسه فلما قعد يذكر وهو ينتظر الضحى الأعلى جرت سنة على عينه وهو قاعد لم يتحرك لها فمسح النوم من عينه وقال أعوذ بالله من عين لا تشبع من النوم فقال الزائر في نفسه لا يحل لي الكلام مع مثل هذا وتركه وانصرف ومثل هذا عنهم كثير والفائدة أن تنظر من أي الأصناف أنت وما حالك أمن العوام أو الخواص وهل بينك وبين أحدهم نسبة أم لا وإلا فدارك نفسك قبل ذهابها وأغلق الباب فالأمر والله قريب.

وقد يكون للحديث بحث ثان : وهو أن الأحاديث التي أتت بمقتضى الأعمال وما لفاعلها وما على تاركها فذلك مقتضى الحكمة والتكليف ويكون هذا يدل على مقتضى التوحيد والتخصيص يشهد لذلك ما روي عنه ﷺ أنه خرج يوما ويده الكريمتان مقبوضتان فقال للصحابة رضي الله عنهم : «أتدرون ما في هذه قالوا الله ورسوله أعلم فقال في هذه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وأجدادهم وقبائلهم إلى يوم القيامة» ثم قال : «أتدرون ما في هذه قالوا الله ورسوله أعلم قال في هذه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وأجدادهم وقبائلهم إلى يوم القيامة قالوا يا رسول الله فقيم العمل فقال اعملوا فكل ميسر لما خلق له» أو كما قال عليه السلام فحصل التخصيص لأهل الدارين بمقتضى الإرادة الربانية لا بموجب الأعمال البدنية لكن بقي للحكمة معنى لطيف وهو أن الأعمال دالة على المآل كما هو العنوان دال على صاحب الكتاب يشهد لذلك قوله عز وجل في كتابه : ﴿فَسَيَرَهُ لِيَسِّرَ﴾ (٧) - ﴿فَسَيَرَهُ لِيَسِّرَ﴾ [الليل : 7 ، 10] وقول زيد الخير لرسول الله ﷺ لتخبرني يا رسول الله ما علامة الدين فيمن يريد وما علامته فيمن لا يريده فقال : «كيف أصبحت يا زيد» قال أصبحت أحب الخير وأهله وإن قدرت عليه بادرت إليه وإن فاتني حزننت عليه وحنت إليه قال رسول الله ﷺ : «تلك علامة الله فيمن يريده ولو أرادك بغيرها لهيأك لها» أو كما قال عليه السلام فلذلك جاء شبه الأعمال البدنية مع سابقة الإرادة الربانية لمن تفتن واعتبر كما أخبر سبحانه عن يوم بدر بقوله تعالى : ﴿يُنَادِيكُمْ رَبُّكُمْ بِحِمَاةٍ الْفَوْزِ مِنَ الْمَلِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (١٢٥) وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ =

الرضى يقال استعنته فأعنتني ، أي : استرضيته فأرضاني قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِنْ

وَلِطَمَيْنَ فُلُوبِكُمْ بِئِىَ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران : 125 - 126] فجعل نزول الملائكة اطمئنانا لقلوبنا لما يعلم من ضعفنا فأخبر أن حقيقة النصر من عنده سبحانه فكذلك الأعمال الصالحة فيها للنفوس والضعاف طمأنينة وحقيقة الخلاص ودخول الجنة بفضل الله تعالى والركون أيضا إلى الأعمال كيوم حنين وقد قال عز وجل فيه : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة : 25] فكذلك إذا عولت على أعمالك الصالحة لم تقدر بها على شيء من الخلاص وإن كثرت إلا أن تغمدت بالفضل والرحمة. قيل في غير هذا الحديث يا هذا اعمل فأصحاب التوفيق إذا رأوا أنفسهم قد وفقوا إلى شيء من أفعال الخير يستبشرون ويشكرون الله على ذلك ولا يغترون ويرغبون لله في أسباب السعادة الدالة عليها من فضله لقوله تعالى : ﴿وَسَلُّوا اللَّهَ مِنْ قُضِيِّكُمْ﴾ [النساء : 32] فهو أهل الفضل والإنعام ويكون من فوائد هذا الحديث على هذا الوجه أنه حجة على أهل الغفلة والجهل ممن انتسب إلى العلم ومما انتسب أيضا إلى طريق الصوفية لأنهم يفرقون بين الشريعة وطريقهم وبين الحقيقة وطريقهم وكل طائفة منهما تدعي تفضيل طريقها وليس الأمر كذلك لأن الذي أخبر بالشريعة وبينها لنا أخبر بالحقيقة وبينها لنا أيضا وكفى في ذلك ما كان ﷺ يفعل في نفسه المكreme لأنه كان إذا خرج إلى جهاد أو حج أخذ الأهمية لذلك على مقتضى الشريعة وإذا رجع قال : «آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده» وهذا هو الحق والحقيقة فتراه عليه السلام جمع في العمل الواحد الشريعة والحقيقة لأن المطلوب الجمع بينهما ومن هنا زلّ من زلّ وقد قال بعض السادة في الجمع بين ذلك أن تعمل عملاً لا يرى خلاصاً إلا بالعمل وتفوض الأمر وتتوكل وتفوض وتوكل من لا يرى خلاصاً إلا بمجرد الفضل لا غير أو كما قال ولقد أحسن فيما به جمع .

وفيه دليل : على أنه ليس أحد من العباد يقدر على توفية حق الربوبية على ما يجب لها يؤخذ ذلك من قوله ﷺ : «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل رحمته» فإذا كان عليه السلام الذي هو خير البشر وصاحب الشفاعة والمقام المحمود لا يقدر على ذلك فالغير من باب أخرى وأولى لأن صاحب كل مقام يطلب بتوفيته بحسب ما رفع له في مقامه يشهد لذلك قوله ﷺ : «أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وإخباره عليه السلام عن قول الملائكة يوم القيامة وهم في العبادة لا يفترون سيوح قدوس ما عبدناك حق عبادتك وإذا تأملت ذلك من طريق النظر تجده مدركا حقيقة لأنه إذا طالبنا عز وجل بشكر النعم التي أنعم علينا عجزنا عنه بالقطع ومنها ما لا نعرفها كما أخبر جل جلاله : ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل : 18] فكيف غير ذلك من أنواع التكليفات وهي من جملة النعم الواحدة منها نعجز عن شكرها إن لو اشتغلنا بها وذلك أن الأنفاس اثنا عشر ألف نفس داخل ومثله خارج في اليوم الواحد فأنعم علينا بأن تدخل بغير كلفة وتخرج بغير مشقة مع اليقظة والنوم فهذه واحدة من جملة نعم عديدة في البدن عجزنا عن =

يَسْتَعِيبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴿فصلت: 24﴾.

شكرها وكثير من الناس ما يعرفونه فوق العجز حقيقة. ومن وجه آخر وهو أن العالم كله محدث فكيف يقدر محدث على توفية حق القديم الأزلي هذا عن طريق العقل مستحيل فما بقي إلا ما أخبر به الصادق عليه السلام وهو التغمد بالفضل والرحمة. فبقي البحث على قوله: بفضل رحمته احتمل وجوها:

منها: أن تكون إشارته عليه السلام لما أخبر عن مولانا سبحانه أنه قسم الرحمة على مائة جزء أخرج منها في الدنيا جزءا واحدا منها يتراحم الخلق كلهم حتى الفرس ترفع حافرها عن ولدها خشية أن يصيبه وادخر تسعة وتسعين جزءا إلى يوم القيامة فجعل عليه السلام نفسه المكرمة من جملة المؤمنين تواضعا لله تعالى واحتمل أن يشير عليه السلام إلى عجزه عن توفية حقوق الرحمة التي رحمها الحق بها حتى يكملها له سبحانه بفضلها فيكون له سببا إلى دخول الجنة مثل ما ذكره سبحانه وتعالى في كتابه من نعمه سبحانه عليه بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَكَوَّنَ ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: 6 - 8] إلى آخر السورة ومثل قول تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: 113] فكانه عليه السلام يقول وأنا عاجز عن التوفية بالحقوق التي تجب لله تعالى عليّ بمقتضى الشكر والتعظيم فلم يبق بما أرجو دخول الجنة إلا برحمة أخرى فاضلة على هذه أي: زائدة على هذا يكفر بها عن التقصير ويدخلنا بها الجنة واحتمل أن تكون إشارته عليه السلام إلى الزيادة التي زاده الله تعالى بعد ما أكرمه بما ذكره وهو قوله جل جلاله: ﴿يَغْفِرْ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: 2] لأن من غفر له قد أدخل الجنة لا محالة ولا يخطر بخاطر أحد أن الذنوب التي أخبر مولانا سبحانه أنه بفضلها غفرها للنبي صلى الله عليه وآله أنها من قبيل ما نفع نحن فيها معاذ الله لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكبائر بالإجماع ومن الصغائر التي فيها رذائل وأما الصغائر التي ليس فيها رذائل ففيها خلاف بين العلماء والأكثر منهم على أنهم معصومون من الصغائر كما عصموا من الكبائر وهو الحق لأن رتبهم جليلة وإنما ذلك من قبيل توفية ما يجب للربوبية من الإعظام والإكبار والشكر ووضع البشرية وإن رفع قدرها حيث رفع فإنها تعجز عن ذلك بوضعها لأنها من جملة المحدثات وكثرة النعم على الذي رفع قدره أكثر من غيره فتضاعفت الحقوق عليه فحصل العجز لكل كل على قدر حاله وبقيت المنة لله تعالى على الكل والتجاوز بمجرد الفضل والرحمة لا حق لأحد عليه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَدْيَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَإِنَّهُمْ أَعْتَدُوا لَكُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الحجرات: 17] وفيما ذكرنا حجة لأهل الطريق الذين قد أجهدوا أنفسهم في الخدمة ومع ذلك يعترفون بعظم التقصير ويخافون أكثر مما يخاف أصحاب الكبائر.

وقد ذكر عن بعضهم أنه اشتهد نفسه تمرا فبقي يدافعها أياما عديدة إلى أن ظهر له يوما شراؤها فلما أخذها من البائع وولي إذا بريح شديدة وبرق ورعد فرمى التمر من حجره ووبخ نفسه وقال لها أهلكت الناس بخطيئتك وخرج هاربا إلى الله تعالى ومما يزيد ذلك بيان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْقَلِيلُ﴾ [فاطر: 28] فإنه بقدر العلم به عز وجل يكون =

والمقصود أن يطلب رضى الله تعالى بالتوبة ورد المظالم وتدارك الفئات، ولعل في الموضوعين للرجاء المجرد من التعليل وأكثر مجيئها في الرجاء إذا كان معه تعليل نحو: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ .

الخوف منه ولا أحد أعلم بالله من رسله وسيدنا صلوات الله عليه وسلم وعليهم أجمعين القدوة فيهم فيخاف مثل هذا الخوف له عليه السلام لما به من عليه من المزية وقد قال ﷺ: «أنا أخشاكم لله وأعلم بما أتقي» أو كما قال عليه السلام واحتمل أن يكون عليه السلام أراد مجموع الوجوه كلها وزيادة لأنه ﷺ معدن الفصاحة والبلاغة.

وفيه دليل: على أن ألفاظ العموم يدخلها التخصيص بمقتضى اللسان العربي يؤخذ ذلك من قولهم ولا أنت لأن قوله ﷺ: «لن يدخل أحدا عمله الجنة» فقوله أحدا لفظ عام فلو لم يكن ذلك معروفا من لسانهم ما استفسروه حتى يزيل لهم ذلك المحتمل المتوقع. من أحكام الحديث النهي عن أن يتمنى أحد الموت كان على أي حالة كان من خير أو شر يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «لا يتمنى أحدكم الموت إما محسنا فلعله أن يزداد خيرا وإما مسينا فلعله أن يستعذب» وقد كان من دعائه عليه السلام: «اللهم أحيني ما كانت الحياة زيادة لي من كل خير وأمتني ما كان الممات راحة لي من كل شر» أو كما قال عليه السلام.

وهنا بحث: وهو أن يقال هل هذا النهي على عمومه أو لا احتمل لكن قد جاء «إن وقعت الفتن فبطن الأرض خير للمؤمن من ظهرها» وقد جاء عن علي رضي الله عنه أن الفتنة لما طالت قال اللهم إن قومي قد ملوني ومللتهم فاقبضني إليك غير مقصر ومثل ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه قال اللهم إن رعيتي قد انتشرت وكبر سني فاقبضني إليك غير مفرط والجمع بين ذلك أنه مهما كان الرجاء في شيء من الخير أو الخوف من شيء من الشر رغب في الأسباب التي يتوصل بها إلى الخير أو دفع الشر وإبقاء حياة المؤمن من أكبر الأسباب التي يرجى بها ذلك وقد قال ﷺ: «بقية عمر المؤمن لا ثمن لها يصلح فيه ما فسد» أو كما قال عليه السلام فإذا كانت وقت الفتن خيف على الإيمان في الغالب فبطن الأرض إذ ذاك خير للمؤمن فإنه يقبض على الإيمان وهي النعمة العظمى من الله بها علينا بفضلته وقد قال ﷺ في الفتن: «يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا يبيع دينه بعرض من الدنيا» أو كما قال عليه السلام فإذا جاء شيء يخاف به زوال الإيمان فالموت إذ ذاك مع الإيمان خير من الحياة التي يخاف معها زوال الإيمان وأما قول الخليفين رضي الله عنهما فإنما طلبا الموت خيفة النقص وأن يكون رجوعهما إلى مولاهما على أكمل الحالات سلكا به ما قدمناه من قوله عليه السلام: «وأمتني ما كان الممات خيرا لي» غير أن العبارة اختلفت والمعنى واحد فلا تعارض بينهما وأما قوله عليه السلام: «فسددوا وقاربوا» فقد تقدم الكلام على ذلك في حديث إن الدين يسر.

وفيه دليل: على قوة رجاء المؤمنين في الله تعالى على أي حالة كانوا يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «إما محسنا فلعله أن يزداد خيرا وأما مسينا فلعله أن يستعذب» أي: يعتب على نفسه على ما وقع منه ويندم ويتوب لأن الاستغفار لا يكون إلا بعد الندم والندم كما قال ﷺ توبة.

ووقع في رواية همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد: وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً.

وفيه: إشارة إلى المعنى في النهي عن تمني الموت والدعاء به وهو انقطاع العمل بالموت، فإن الحياة يتسبب منها العمل والعمل يحصل زيادة الثواب ولو لم يكن إلا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال، ولا يرد على هذا أنه يجوز أن يقع الارتداد والعياذ بالله تعالى عن الإيمان، لأن ذلك نادر والإيمان بعد أن يخالط بشاشة القلوب لا يسخطه أحد، وعلى تقدير وقوع ذلك وقد وقع لكن نادراً فمن سبق له في علم الله خاتمة السوء فلا بد من وقوعها طال عمره أو قصر فتعجيله بطلب الموت لا خير له فيه، ويؤيده حديث أبي أمامة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لسعد: «يا سعد إن كنت خلقت للجنة فما طال من عمرك أو حسن من عملك فهو خير لك» أخرجه أحمد بسند لين.

ووقع في رواية همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد ومسلم: وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً، واستشكل بأنه قد يعم السيئات فيزيد عمره شراً، وأجيب بأجوبة:

منها: حمل المؤمن على الكامل وفيه بعد.

ومنها: أن المؤمن بصدد أن يفعل ما يكفر ذنوبه إما من اجتناب الكبائر، وإما من فعل حسنات أخر قد تقاوم بتضعيفها سيئاته، ومادام الإيمان باقياً فالحسنات بصدد التضعيف والسيئات بصدد التكفير.

ومنها: تقييد ما أطلق في هذه الرواية بما وقع في رواية الباب من الترجي حيث جاء بقوله: لعله والترجي مشعر بالوقوع غالباً لا جزماً فخرج الخبر مخرج تحسين الظن بالله، وأن المحسن يرجو من الله الزيادة بأن يوفقه للزيادة من عمله الصالح، وأن المسيء لا ينبغي له القنوط من رحمة الله تعالى ولا قطع رجائه، أشار إلى ذلك الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي، ويدل على أن قصر العمر قد يكون خيراً للمؤمن حديث أنس رضي الله عنه الذي في أول الباب وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي وهو لا ينافي حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

5674 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَيَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى».

«أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَزِيدُ عَمْرَهُ إِلَّا خَيْرًا» إِذَا حَمَلَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى الْأَغْلَبِ وَمُقَابِلِهِ عَلَى النَّادِرِ.

ثم إن مطابقة حديث الباب للترجمة في قوله: وَلَا يَتَمَتَّى أَحَدُكُمْ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ إِلَى قَوْلِهِ: فَسَدَّدُوا بِطَرَقٍ مُخْتَلِفَةٍ:

منها: عن بشر بن سعيد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَنْ يَنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» قَالَ رَجُلٌ وَلَا إِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «وَلَا إِيَّاي إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي بِرَحْمَتِهِ».

ومنها: عن أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَى آخِرِهِ نَحْوُ: رَوَاةِ الْبُخَارِيِّ.

ومنها: عن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَارِبُوا وَسَدَّدُوا وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَنْجُو أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ» الْحَدِيثُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هُوَ أَبُو بَكْرِ الْعَبْسِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ صَاحِبُ الْمُسْتَفِّ وَالْمُسْنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ، (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ، (عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) ابْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) فِي مَرَضِ مَوْتِهِ (وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَيَّ) بِتَشْدِيدِ التَّحْتِيَةِ وَالْجُمْلَةِ حَالِيَةً (يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي) بِهَمْزَتِي وَصَلْ فِيهِمَا (وَأَلْحِقْنِي) بِهَمْزَةِ قَطْعٍ (بِالرَّفِيقِ) وَزَيْدٌ فِي رَوَايَةٍ: (الْأَعْلَى)، وَالْمُرَادُ: هُمُ الْمَلَائِكَةُ أَصْحَابُ الْمَلَأِ الْأَعْلَى، قِيلَ: لَا مِطَابَقَةَ لَهُ لِلتَّرْجُمَةِ لِأَنَّ فِيهِ التَّمَنِيَّ لِلْمَوْتِ إِذْ لَا يُمْكِنُ الْإِلْحَاقُ بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى إِلَّا بِالْمَوْتِ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ قَالَ ﷺ بَعْدَ أَنْ تَحَقَّقَتِ الْوَفَاةُ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ مِمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةُ الْمُبَشِّرِينَ لَهُ عَنْ رَبِّهِ بِالسُّرُورِ الْكَامِلِ وَكَمَالِ الدَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ، وَلِهَذَا قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَا كَرْبَ عَلَيَّ أَيْبِكَ بَعْدَ الْيَوْمِ» وَكَانَتْ نَفْسُهُ مُسْرَعَةً فِي الْإِلْحَاقِ

20 - باب دُعَاءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهَا: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

5675 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ أَتَى بِهِ، قَالَ: «أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ،»

بكرامة الله تعالى وسعادة الأبد، فكان ذلك خيرًا له من كونه في الدنيا وبهذا أمر أمته حيث قال: «فليقل اللهم توفي في إذا كانت الوفاة خيرًا لي»، ويقال: إنه ليس بتمنٍ للموت غايته إنه مستلزم له والمنهي ما يكون هو المقصود لذاته أو المنهي هو المقيد وهو ما يكون من ضرر أصابه، وهذا ليس منه بل للاشتياق إليهم، وقد مضى الحديث في المغازي في باب: مرض النبي ﷺ.

20 - باب دُعَاءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

(باب دُعَاءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ) بالشفاء ونحوه عند دخوله عليه.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ سَعْدٍ) بسكون العين، أي: ابن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِيهَا) أنه قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: («اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا») وهو طرف من حديثه الطويل في الوصية بالثلث، وقد مضى موصولاً في باب: وضع اليد على المريض قريباً كذا ثبت هذا في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وفي رِوَايَةِ غيره: عَنْ أَبِيهَا: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا» (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ).

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوكي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هو النخعي، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا) يعود (أَوْ أَتَى بِهِ) بضم الهمزة على البناء للمفعول والضمير المجرور للمريض والشك من الراوي.

(قَالَ) ﷺ: (أَذْهِبِ) بفتح الهمزة في الإذهاب (البَاسَ) الشدة والعذاب والحزن بالنصب مفعوله (رَبَّ النَّاسِ) أي: منا وحذف منه حرف النداء، أي: يا رب الناس وحذفت الهمزة في الباس للمناسبة.

اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يُعَادِرُ سَقَمًا» قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي الضُّحَى: «إِذَا أَتَى بِالْمَرِيضِ» وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، وَحَدَّثَهُ، وَقَالَ: «إِذَا أَتَى مَرِيضًا».

(اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي) حذف الواو في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ.

(لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ) حصر لتأكيد قوله: أنت الشافي لأن خبر المبتدأ إذا كان معرفًا باللام أفاد الحصر، لأن تدبير الطبيب ونفع الدواء لا ينجع في المريض إذا لم يقدر الله الشفاء.

(شِفَاءٌ لَا يُعَادِرُ) بالغين المعجمة، أي: لا يترك (سَقَمًا) بفتح السين والقاف أو بضم السين وسكون القاف وهو تكميل لقوله اشف والجملتان معترضان بين الفعل والمفعول المطلق والتنكير في سَقَمًا للتقليل، وفائدة التقييد بقوله: لا يغادر سَقَمًا أنه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه مثلاً فكان ﷺ يدعو للمريض بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في الطب والنسائي في وفي اليوم والليلة.

(قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ) بفتح العين هو الرازي وأصله من الكوفة ولا يعرف اسم أبيه وهو صدوق ولم يخرج له البُخَارِيُّ إِلَّا تعليقًا، (وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ) بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء كلاهما (عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي الضُّحَى) مسلم بن صبيح: «(إِذَا أَتَى بِالْمَرِيضِ)» بضم الهمزة على البناء للمفعول كذا في رواية الكشميهني، وهي أصوب، ووقع في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والمُسْتَمْلِي: إذا أتى المريض بفتح الهمزة وإسقاط الجار.

(وَقَالَ جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد، (عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، وَحَدَّثَهُ، وَقَالَ: إِذَا أَتَى) بفتح الهمزة (مَرِيضًا) أشار بذلك إلى الاختلاف في قَوْلِهِ: إذا أتى المريض، أو أتى بالمريض أو أتى مريضًا، فأما تعليق عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ فقد وصله أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ نَجِيحٍ في فوائده من رواية مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بن سابق الفزويني عنه بلفظ: إذا أتى بالمريض.

21 - باب وَضُوءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

5676 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكْدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَتَوَضَّأَ فَصَبَّ عَلَيَّ أَوْ قَالَ: «صُبُّوا عَلَيْهِ» فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: لَا يَرِثُنِي إِلَّا كَلَالَةٌ، فَكَيْفَ الْمِيرَاثُ؟

وأما تعليق إبراهيم بن طهمان فوصله الإسماعيلي من رواية مُحَمَّد بن سابق التيمي الكوفي نزيل بغداد عنه بلفظ: إذا أتى بمرريض.

وأما تعليق جرير فوصله ابن ماجة، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن جرير بلفظ: إذا أتى المريض فدعا له، وهي عند مسلم أيضًا، وقد دلت رواية كل من جرير وأبي عوانة على أن عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان حفظا عن منصور: أن الحديث عنده عن شيخين وأنه كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق إسرائيل، عن منصور عنهما كذلك، ورجح عند البُخَارِيِّ رواية منصور، عن إبراهيم وحده لأنَّ الثَّوْرِيَّ رواها عن منصور كذلك كما سيأتي في أثناء كتاب الطب ووافقه ورقاء، عن منصور عند النَّسَائِيِّ وسفيان أحفظ الجميع لكن رواية جرير غير مرقوعة، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

21 - باب وَضُوءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

(باب وَضُوءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ) عند دخوله عليه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) المعروف ببندار قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكْدِرِ) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا) أَي: والحال أنا (مَرِيضٌ، فَتَوَضَّأَ) أَي: الوضوء الشرعي (فَصَبَّ عَلَيَّ) مَا تَقَاطَرُ مِنْ مَاءٍ وَضُوئِهِ (أَوْ قَالَ: «صُبُّوا عَلَيْهِ») ذَلِكَ الْمَاءُ شَكٌّ مِنَ الرَّائِي.

(فَعَقَلْتُ) بفتح العين والقاف، أَي: فأفقت من إغمائي، (فَقُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (لَا يَرِثُنِي إِلَّا كَلَالَةٌ) أَي: ما عدا الولد والوالد، (فَكَيْفَ الْمِيرَاثُ؟

فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ.

22 - بَابُ مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْحُمَى

5677 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ،

فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ ﴿يُومِئِكَمَّ اللَّهُ فِي أُولَئِكُمْ﴾ [النساء: 11]، وفي الحديث: إنَّ وضوء العائد إذا كان إماماً في الخير يتبرك به وأنَّ صَبَّهُ مما يرجى نفعه، وقيل: كان مرض جابر الحمى المأمور بإبرادها بالماء وصفة ذلك أن يتوضأ الرجل المرجوَّ خيره وبركته ويصبُّ فضل وضوئه عليه قاله ابن بطال.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى قريباً في باب: عيادة المغمى عليه.

22 - بَابُ مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْحُمَى

(باب من دعا برفع الوباء والحُمى) الوباء: يهزم ولا يهزم وجمع المقصور بلا همز أو بية وجمع المهموز: أوباء يقال: أوبأت الأرض فهي موبئة ومبئت فهي وبئة ومبؤت بضم الواو أيضاً فهي موبوءة، قال القأضي عيأض: الوباء عموم الأمراض، وقد أطلق بعضهم على الطاعون: أنه وباء لأنه من أفراد لكن ليس كل وباء طاعوناً، وعلى ذلك يحمل قول الدأؤودي لما ذكر الطاعون الصحيح أنه الوباء، وكذا جاء عن الخليل بن أحمد: أن الطاعون هو الوباء.

وقال ابن الأثير في النهاية: الطاعون المرض العام، والوباء الذي يفسد له الهواء فيفسد به الأمزجة والأبدان.

وقال ابن سينا: الوباء ينشأ من فساد جوهر الهواء الذي هو مادة البروج ومدده.

قال الحافظ العسقلاني: ويفارق الطاعون الوباء بخصوص سببه الذي ليس هو في شيء من الأوباء وهو كونه من طعن الجن كما سيأتي ذكره مبينا في باب ما يذكر في الطاعون من كتاب الطب إن شاء الله تعالى والحمى على وزن فعلى اسم لمرض مخصوص ومنه حم الرجل فهو محموم.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكُ)

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ
وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خِرَّ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ مِجَنَّةٍ وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ

قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحِثُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الإمام، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) المدينة مهاجرًا (وَعَكَ) بضم الواو، أي: حمّ (أَبُو بَكْرٍ) الصديق (وَبِلَالٌ) المؤذن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا) أعودهما، (فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟) أي: تجد نفسك، (وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ: كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ) أي: مقول له أنعم صباحًا (وَالْمَوْتُ أَذْنَى) أي: قرب إليه (من شِرَاكِ نَعْلِهِ) أي: السير الذي عليها.

(وَكَانَ بِلَالٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِذَا أَقْلَعَ) بضم الهمزة وكسر اللام، أي: أزيل (عَنْهُ) ألم الحمى (يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ) بالقاف المكسورة بعد العين المهملة المفتوحة، أي: صوته (فَيَقُولُ: أَلَا لَيْتَ شِعْرِي) بفتح همزة ألا وتخفيف لامها.
(هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ) يعني: وادي مكة (وَحَوْلِي إِذْ خِرَّ وَجَلِيلُ) بالجيم: نبت ضعيف.

(وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ مِجَنَّةٍ) بكسر الميم وفتح الجيم، وفي اليونينية بفتح الميم وكسر الجيم موضع كان به سوق في الجاهلية.

(وَهَلْ تَبْدُونُ) أي: تظهرن (لِي شَامَةً) بالمعجمة وتخفيف الميم (وَطَفِيلُ) بالمهملة بعدها فاء عینان أو جبلان بقرب مكة.

(قَالَ) أي عُرْوَةَ: (قَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها: (فَحِثُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)

فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ».

فَأَخْبَرْتُهُ) بخبرهما، (فَقَالَ) ﷺ: ((اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ)) وهي مَهْيَعَةٌ وكان أهلها يهود شديدي الإيذاء للمؤمنين، فلذلك دعا عليهم بظهور الحمى فيهم وإعدامها من أهل المدينة.

وفي الحديث: ذكر الحمى ولم يقع في سياقه لفظ: الوباء لكنه ترجم بذلك إشارة إلى ما وقع في بعض طرقه وهو ما سبق في أواخر الحج من طريق أبي أسامة، عن هشام بن عروة في حديث الباب بلفظ: قالت عائشة رضي الله عنها: فقدمتنا المدينة وهي أوبأ أرض الله وهذا مما يؤيد أن الوباء أعم من الطاعون، فإن وباء المدينة ما كان إلا بالحمى كما هو مبين في حديث الباب فدعا النبي ﷺ أن ينقل حمأها إلى الجحفة، وقد سبق شرح الحديث مفصلاً في باب: مقدم النبي ﷺ في أوائل كتاب المغازي ويأتي شيء مما يتعلق به في الدعوات إن شاء الله تعالى.

وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء والطاعون لأنه يتضمن الدعاء برفع الموت، والموت حتم مقضي فيكون ذلك عبثاً.

وأجيب: بأن ذلك لا ينافي التعبد بالدعاء لأنه قد يكون من جملة الأسباب في طول العمر أو رفع المرض، وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذم، وسيئ الأسقام، ومنكرات الأخلاق، والأهواء، والأدواء فمن ينكر التداوي بالدعاء يلزم أن ينكر التداوي بالعقاقير ولم يقل بذلك إلا شذوذ، والأحاديث الصحيحة ترد عليهم.

وفي الالتجاء إلى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداوي بغيره ما فيه من الخضوع والتدلل للرب سبحانه وتعالى، بل منع الدعاء من جنس ترك الأعمال الصالحة اتكالاً على ما قدر فيلزم ترك العمل جملة ورد البلاء بالدعاء كردة السهم بالترس وليس من شرط الإيمان بالقدر أن يتترس من رمي بالسهم، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثاً :

المعلق منها سبعة والبقية موصولة .

المكرر منها فيه وفيما مضى أربعة وثلاثون طريقاً والبقية خالصة .

وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أَبِي هُرَيْرَةَ من يرد الله به خيراً يصب منه .

وحديث عطاء : أنه رأى أم زفر .

وحديث أنس في الحبيبتين .

وحديث عائشة أنها قالت : وا رأساه إلى قوله : بل أنا وا رأساه فقط .

وفيه من الآثار عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فمن بعدهم ثلاثة آثار ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

76 - كِتَابُ الطَّبِّ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

76 - كِتَابُ الطَّبِّ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ الطَّبِّ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِإِثْبَاتِ

(1) قال الحافظ: كذا لهم إلا النسفي، فترجم كتاب الطب أول كفارة المرض، ولم يفرد كتاب الطب، وزاد في نسخة الصغاني: والأدوية والطب بكسر المهملة، وحكى ابن السيد تثليثها، والطبيب هو الحاذق بالطب، ونقل أهل اللغة أن الطب بالكسر، يقال بالاشتراك للمداوي وللمتداوي وللدواء وللدواء أيضًا، فهو من الأضداد إلى آخر ما بسط في معناه، قال الكرمانى: وهو علم يعرف به أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول لتحفظ الصحة حاصلة وتسترد زائلة، وقال القسطلاني: الطب بتثليث الطاء المهملة، قال في القاموس: علاج الجسم والنفس والرفق والسحر، وبالكسر الشهوة والإرادة والشأن والعادة، وبالفتح الماهر الحاذق بعمله كالطبيب والطبيب الحاذق في كل شيء، وخص به المعالج في العرف، لكن كره تسميته بذلك لقوله ﷺ: «أنت رفيق واللّه الطيب»؛ أي: أنت ترفق بالمرضى واللّه الذي يبرئه ويعافيه، وترجم له أبو نعيم كراهية أن يسمى الطبيب الله، والطب نوعان: طب القلوب ومعالجتها بما جاء به النبي ﷺ عن الله تعالى، وطب الأبدان وهو المراد به هنا، ومنه ما جاء عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه، ومنه ما جاء عن غيره وأكثره عن التجربة، وهو قسمان: ما لا يحتاج إلى نظر وفكر، كدفع الجوع والعطش، وما يحتاج إليهما كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج عن الاعتدال مما تفصيله في كتب القوم، فلا نطيل بذكره، وفي كتابي المواهب اللدنية جملة منه، انتهى مختصرًا.

قلت: وبسط الشيخ ابن القيم في زاد المعاد في هديته ﷺ في الطب الذي تطيب به ﷺ، وبين ما فيه من الحكمة التي يعجز عقول أكثر الأطباء على الوصول إليها، وقال: كان من هديته ﷺ فعل التداوي في نفسه، والأمْر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه، ولكن لم يكن من هديه ولا هدي أصحابه استعمال هذه الأدوية المركبة التي تسمى إقرا باذين، بل كان غالب أدويتهم بالمفردات، وربما أضافوا إلى المفرد ما يعاونه أو يكسر سورته، وهذا غالب طب الأمم على اختلاف أجناسها من العرب والترك وأهل البوادي قاطبة، وإنما عني بالمركبات الروم واليونانيون، وأكثر طب الهند بالمفردات، وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوي =

البسملة، وسقطت في رواية غيرهم.

وأما كتاب الطب فمذكور هنا إلا النسفي فإنه ترجم كتاب الطب أوّل كتاب المرضى، ولم يفرد كتاب الطب والطب بكسر الطاء المهملة، وحكى ابن السيد تثليثها، وفي القاموس: هو علاج الجسم والنفس يطب ويطب والرفق والسحر وبالكسر الشهوة والإرادة والشأن والعادة وبالفتح الماهر الحاذق بعمله كالطبيب. وَقَالَ الزمخشري في الأساس: جاء فلان يستطب لوجعه، أي: يستوصف الطبيب قَالَ:

لكل داء دواء يستطب به إلا الحماسة أعيت من يداورها وهذا طباب هذه العلة، أي: ما تطب به، ومن المجاز: أنا طبّ بهذا الأمر عالم به وفلان مطبوب مسحور انتهى.

وَقَالَ آخر: يقال استطبّ تعانى الطب، ونقل أهل اللغة: أنه بالكسر يقال بالاشتراك للمداوي والمتداوي وللدواء والداء فهو في الأضداد، وفي المنتهى لأبي المعالي: والطب الحذق بالشيء والرفق وكل حاذق عند العرب طبيب، وخصّ به المعالج في العرف دون غيره من العلماء تخصيصاً وتشريعاً وجمع القلة: أطبة، والكثرة: أطباء، والطب طرائق ترى في شعاع الشمس إذا طلعت، وقد كره تسمية المعالج بالطبيب لقوله ﷺ: «أنت رفيق واللّه» الطبيب، أي: أنت ترفق بالمرضى، واللّه الذي يبريه ويعافيه وترجم له أبو نعيم كراهة أن يسمى: طبيباً.

وَقَالَ الْعَيْنِي: الطب: علم يعرف به أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصحّ ويزول عنه لتحفظ الصحة حاصلةً وتسترد زائلة، والطب على قسمين:

أحدهما: العلم.

والثاني: العمل.

والعلم: هو معرفة حقيقة المرض المقصود وهو موضوع في الفكر الذي يكون به التدبير.

⁼ بالغذاء لا يعدل إلى الدواء، ومتى أمكن باليسيط لا يعدل إلى المركب، ثم بسط الشيخ ابن القيم في بيان طبه ﷺ للأمراض الخاصة.

والعمل : هو خروج ذلك الموضوع من الفكر إلى المباشرة بالحس والعمل باليد ، والعلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
أحدها : العلم بالأمور الطبيعية .

الثاني : العلم بالأمور التي ليست بطبيعية .

الثالث : العلم بالأمور الخارجة عن الأمر الطبيعي ، والمرض هو خروج الجسم عن المجرى الطبيعي ، والمداواة ردّه إليه ، وحفظ الصحة بقاءه عليه انتهى .

والتحقيق : أن الطب نوعان :

طب جسد وهو المراد هنا .

وطب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به النَّبِيُّ ﷺ عن ربه سبحانه وتعالى .

وأما طب الجسد فمنه : ما جاء في المنقول عنه ﷺ .

ومنه : ما جاء عن غيره ، وغالبه راجع إلى التجربة ، ثم هو نوعان :

نوع : لا يحتاج إلى فكر ونظر ، بل فطر الله تعالى على معرفته الحيوانات مثل ما يدفع الجوع والعطش .

ونوع : يحتاج إلى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج عنه الاعتدال ، وهو إما إلى حرارة أو برودة وكل منهما إما إلى رطوبة أو يبوسة أو إلى ما ترکّب منهما وغالب ما يقاوم الواحد منها بضده ، والدفع قد يقع من خارج البدن ، وقد يقع من داخله وهو أعسرهما ، والطريق إلى معرفته بتحقيق السبب والعلاقة ، فالطبيب الحاذق هو الذي يسعى في تفريق ما يضر بالبدن جمعه أو عكسه ، وفي تنقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه ، ومدار ذلك على ثلاثة أشياء : حفظ الصحة ، والاحتماء عن المؤذي ، واستفراغ المادة الفاسدة ، وقد أشير إلى الثلاثة في القرآن :

فالأول : فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة : 184] وذلك أن السفر مظنة النصب وهو من مغيّرات الصحة فإذا وقع في الصيام ازداد فأبيح الفطر إبقاء على الجسد ، وكذا القول في المرضى .

1 - باب: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

5678 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى،

والثاني: وهو الحمية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29] فإنه استنبط منه جواز التيمم عند خوف استعمال الماء البارد.

والثالث: في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَذَّأذَى مِنْ رَأْسِهِ فَذِيئَةٌ﴾ [البقرة: 196] فإنه أشير بذلك إلى جواز حلق الرأس الذي منع منه المحرم لاستفراغ الأذى الحاصل من البخار المحتقن في الرأس.

وأما الطب الذي كان سيدنا رسول الله ﷺ يشير إليه ينقسم إلى ما عرفه من طريق الوحي، وإلى ما عرفه من عادات العرب، وإلى ما يراد به التبرك كالاستشفاء بالقرآن، وأخرج مالك في الموطأ، عن زيد بن أسلم مرسلاً أن النبي ﷺ قال لرجلين: «أيكما أطب؟» قال: يا رسول الله وفي الطب خير؟ قال: «أنزل الداء الذي أنزل الدواء».

1 - باب: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

(باب) سقط لفظ: باب في رواية أبي ذرٍّ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أر لفظ: باب في نسخ الصحيح إلا في رواية النسفي.

(مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً) الداء والدواء كلاهما بفتح الدال وبالمدة، وحكي كسر دال الدواء والفتح أفصح قاله القُرْطُبِيُّ، والشفاء ممدود، والمعنى: ما أصاب أحداً داء إلا قدر له دواء أو المراد: بإنزاله إنزال الملائكة الموكلين بمباشرة مخلوقات الأرض من الداء والدواء، كذا قال الكِرْمَانِيُّ فعلى الأول: المراد بالإنزال التقدير، وعلى الثاني: إنزال علم ذلك على لسان الملك لِلنَّبِيِّ مثلاً أو الإلهام لغيره، قال الكِرْمَانِيُّ: فإن قلت: نحن نجد كثيراً من المرضى يتداوون ولا يبرؤون، قلت: إنما جاء ذلك من جهة الجهل لحقيقة المداواة أو بتشخيص الداء لا لفقد الدواء انتهى.

وسيجيء ما يتعلق بذلك.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذرٍّ: حَدَّثَنِي بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) ابن عُبَيْد

حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً».

أَبُو مُوسَى الْعَنْزِي الزَّمَنِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (الزُّبَيْرِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة: الأَسَدِي نسب إلى جده وهو أَسَدِي من بني أَسَد بن خزيمة، فقد يلتبس بمن ينسب إلى الزُّبَيْر بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكونهم من بني أَسَد بن عبد العزى، وهذا من فنون علم الحديث وصنفوا فيه الأنساب المتفقة في اللفظ المفترقة في الشخص، وقد وقع عند أبي نعيم في الطب من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة قالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَسَدِي أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِي، وعند الإسماعيلي من طريق هارون بن عَبْدِ اللَّهِ الحِمَال، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِي قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ) بضم الحاء وفتح السين، وعمرو بفتح العين، وسعيد بكسرهما النوفلي القرشي الملكي، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ) بالراء والموحدة المفتوحتين آخره مهملة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) كَذَا قَالَ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءٍ وخالفه شبيب بن بسر، فَقَالَ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ، وَرَوَاهُ طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هَذِهِ رِوَايَةُ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْهُ.

وَقَالَ مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الطَّبِّ وَأَبُو نَعِيمٍ، وَهَذَا مِمَّا يَتَرَجَعُ بِهِ رِوَايَةُ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: مِنْ دَاءٍ وَمِنْ زَائِدَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولٌ أَنْزَلَ مَحْذُوفًا، فَلَا تَكُونُ مِنْ زَائِدَةٍ، بَلْ لِبَيَانِ الْمَحْذُوفِ وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ.

(إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً)، وَفِي رِوَايَةِ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو مِنَ الزِّيَادَةِ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَدَاوُوا، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ

ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه : «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً فَتَدَاوُوا» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ، وَنَحْوُهُ لِلطُّحَاوِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ اللَّهَ حَيْثُ خَلَقَ الدَّاءَ مَا خَلَقَ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً».

وَفِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ : «تَدَاوُوا يَا عِبَادَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا الْهَرَمَ»، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ وَالْأَرْبَعَةِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ، وَفِي لَفْظٍ : إِلَّا السَّامَ بِمَهْمَلَةٍ مُخَفَّفَةً، يَعْنِي : الْمَوْتَ، وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي آخِرِهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «فَتَدَاوُوا».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُ حَدِيثِ الْبَابِ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ : «عَلِمَهُ مِنْ عِلْمِهِ وَجْهَلَهُ مِنْ جَهْلِهِ»، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفْعَةً : «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفْعَةً : «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوُوا وَلَا تَتَدَاوُوا بِحَرَامٍ».

وَفِي مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَا يَعْرِفُ مِنْهُ الْمَرَادُ بِالْإِنْزَالِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ : وَهُوَ إِنْزَالُ عِلْمِ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ لِلنَّبِيِّ مَثَلًا، أَوْ عِبَرٌ بِالْإِنْزَالِ عَنِ التَّقْدِيرِ كَمَا سَبَقَ، وَفِيهَا : التَّقْيِيدُ بِالْحَلَالِ فَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِيُّ بِالْحَرَامِ.

وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الشِّفَاءَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْإِصَابَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّوَاءَ قَدْ يَحْصُلُ مَعَهُ مَجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَمِّيَّةِ فَلَا يَنْجَعُ، بَلْ رُبَّمَا أَحْدَثَ دَاءً آخَرَ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْأَدْوِيَةِ لَا يَعْلَمُهَا كُلُّ أَحَدٍ، وَفِيهَا : كُلُّهَا إِثْبَاتُ الْأَسْبَابِ وَإِبَاحَةُ التَّدَاوِيِّ وَجَوَازُ الطَّبِّ.

وإن ذلك لا ينافي التوكل على الله تعالى لمن اعتقد أنها بإذن الله تعالى وبتقديره، وأنها لا تنجح بذواتها بل بما قدره الله تعالى فيها .

وأنّ الدواء قد ينقلب داء إذا قدر الله ذلك، وإليه الإشارة بقوله في حديث جابر رضي الله عنه: بإذن الله فمدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته .

وأنّ التداوي لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالأكل والشرب، وكذلك تجنّب المهلكات والدعاء بطلب العافية ورفع المضار وغير ذلك، قيل: وفيه ردّ على الصوفية: أن الولاية لا تتم إلا إذا رضي بجميع ما نزل به من البلاء ولا يجوز له مداواته وهو خلاف ما أباحه الشارع انتهى فليتأمل .

ثم إنه يدخل في عمومها أيضاً: الداء القاتل الذي اعترف حذاق الأطباء بأن لا دواء له وأقروا بالعجز عن مداواته .

ولعل الإشارة في حديث ابن مسعود رضي الله عنه بقوله: «وجهله من جهله» إلى ذلك فتكون باقية على عمومها، ويحتمل أن يكون في الخبر حذف تقديره: لم ينزل داء يقبل الدواء إلا أنزل له شفاء والأول أولى .

ومما يدخل في قوله: «وجهله من جهله» ما يقع لبعض المرضى أنه يتداوى من داء بدواء فيبرأ ثم يعتريه ذلك الداء بعينه فيتداوى بذلك الدواء بعينه فلا ينجع، والسبب في ذلك: الجهل بصفة من صفات الداء فرب مريض تشابهها ويكون أحدهما مركباً لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركباً، فيقع الخطأ من هناك وقد يكون متحداً لكن يريد الله أن لا ينجع فلا ينجع وهنا يخضع رقاب الأطباء .

وقد أخرج ابن ماجة من طريق أبي خزيمة وهو بمعجمة وزاي خفيفة، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أرأيت رقى نسترقها ودواء نتداوى به هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: «هي من قدر الله تعالى» .

والحاصل: أن حصول الشفاء بالدواء إنما هو كدفع الجوع بالأكل والعطش بالشرب، وهو ينجع في ذلك في الغالب وقد يختلف لمانع، والله تعالى أعلم .

ثم إن استثناء الموت في حديث أسامة بن شريك واضح، ولعل التقدير: إلا

2 - باب: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ

5679 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ رُبَيْعَ بِنْتِ مُعَوِّذِ ابْنِ عَفْرَاءَ، قَالَتْ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: نَسْقِي الْقَوْمَ وَنَحْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجَرَحَى إِلَى الْمَدِينَةِ».

داء الموت، أي: المرض الذي قدر على صاحبه الموت، واستثناء الهرم في الرواية الأخرى إما لأنه جعله شبيها بالموت، والجامع بينهما نقص الصحة أو لقربه من الموت وإفضائه إليه.

ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً، والتقدير: لكن الهرم لا دواء له. والحديث عين الترجمة، وقد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الطَّبِّ، وكذا ابن ماجة فيه.

2 - باب: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ

(باب: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ) استفهم على سبيل الاستخبار، ولم يجزم بالحكم اكتفاء بما في الحديث على عادته في غالب التراجم. (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) سقط ابن سعيد في رواية أَبِي ذَرٍّ قَالَ: (حَدَّثَنَا بِشْرُ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة (ابْنُ الْمُفَضَّلِ) على صيغة اسم المفعول من التفضيل بالضاد المعجمة، (عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ) بفتح الذال المعجمة المدني، (عَنْ رُبَيْعَ) بضم الراء وفتح الموحدة وكسر التحتية المشددة وبالعين المهملة (بِنْتِ مُعَوِّذٍ) على صيغة اسم الفاعل من التعويد بالعين المهملة والذال المعجمة (ابْنِ عَفْرَاءَ) بالمد مؤنث الأعفر بالعين المهملة والفاء والراء، وهي من الصحابيات المبايعات تحت الشجرة وأبوها: معوذ بن الحارث بن رفاعه وعفراء: أمه وهو الذي قتل أبا جهل يوم بدر، ثم قاتل حتى قتل يومئذ ببدر شهيداً قتله أبو مسافع.

(قَالَتْ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: نَسْقِي الْقَوْمَ وَنَحْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجَرَحَى إِلَى الْمَدِينَةِ»)، وقد مضى الحديث في الجهاد في باب: مداواة النساء الجرحي في الغزو، وليس في هذا السياق تعرض للمداواة إلا إن كان يدخل في عموم قولها: ونخدمهم.

3 - باب: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثِ

5680 - حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ،

نعم ورد الحديث المذكور بلفظ: ونداوي الجرحى ونرد القتلى.
وقد تقدم كذلك في الجهاد في الباب المذكور، فجرى البُخَارِيُّ على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض ألفاظ البُخَارِيِّ على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض ألفاظ الحديث.

ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة بالقياس، وإنما لم يجزم بالحكم لاحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب، أو كانت المرأة تصنع ذلك لمن يكون زوجها أو محرماً.

وأما حكم المسألة: فيجوز مداواة الأجانب عند الضرورة بقدر ما يحتاج إليه من المسّ والنظر والجسّ باليد وغير ذلك، وقد تقدم البحث في شيء من ذلك في الجهاد في الباب المذكور.

3 - باب: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثِ

(باب: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثِ) أي: الشفاء من الداء كائن في ثلاثة أشياء، ولم يقع الترجمة في رِوَايَةِ النسفي ولفظ: باب في رواية السرخسي.

(حَدَّثَنِي) بالافراد (الحُسَيْنُ) كذا وقع غير منسوب في رِوَايَةِ الكل، وجزم جماعة: أنه الحسين بن مُحَمَّد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني.

وَقَالَ الكلاباذي: كان يلازم البُخَارِيَّ لما كان بنيسابور، وكان عنده مسند أَحْمَد بن مَنِيع سمعه منه يعني: شيخه في هذا الحديث.

وقد ذكر الحاكم في تاريخه من طريق الحسين المذكور: أنه روى حديثاً فَقَالَ: كتب عني مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل هذا الحديث انتهى.

وقد عاش الحسين القباني بعد البُخَارِيَّ ثلاثاً وثلاثين سنة، وكان من أقران مسلم، ورواية البُخَارِيَّ عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر.

وَقَالَ الحاكم: هو الحسين بن يَحْيَى بن جعفر البيكندي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ مَنِيعٍ) بفتح الميم وكسر النون آخره عين مهملة ابن عبد الرحمن الحافظ

حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطُسُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «الشَّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةُ عَسَلٍ، وَشَرْطَةُ مَحْجَمٍ، وَكَيْيَةٌ نَارٍ،

أبو جعفر الأصم البغوي، صاحب المسند وهو جد أبي القاسم البغوي، لأنه ولذلك المنيعي وابن بنت منيع من الطبقة الوسطى من شيوخ البُخَارِيِّ، وكانت وفاته سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثمانون سنة، وليس في البُخَارِيِّ سوى هذا الحديث قَالَ: (حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ) هو الجزري أَبُو عَمْرٍو أو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مولى مُحَمَّد بن مروان بن الحكم نزل بغداد وقواه أَحْمَد بن حنبل وغيره.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي: يكتب حديثه وليس بالقوي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الشهادات قَالَ: (حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطُسُ) هو ابن عجلان الأفطس الجزري الأموي مولاهم، وليس له في البُخَارِيِّ سوى الحديثين المذكورين من رواية مروان بن شجاع، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) موقوفاً أنه (قَالَ: الشَّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةُ عَسَلٍ) يسهل الأخلاط البلغمية ويدخل في المعجونات ليحفظ على تلك الأدوية قواها بالجر بدلاً من ثلاثة، (وَشَرْطَةُ مَحْجَمٍ) يستفرغ بها الدم الذي هو أعظم الأخلاط عند هيجانه لتبريد المزاج، والمحجم بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم: الآلة التي يجتمع فيها دم الحجامة عند المص، ويراد به ههنا: الحديدية التي يشرط بها موضع الحجامة، يقال: شرط الحاجم إذا ضرب على موضع الحجامة لإخراج الدم، (وَكَيْيَةٌ نَارٍ) تستعمل في الخلط الباغي الذي لا ينحسم مادته إلا بها، وآخر الدواء الكي وكيه مضاف إلى تاليها.

ولم يرد النَّبِيُّ ﷺ الحصر في الثلاثة فإن الشفاء قد يكون في غيرها، وإنما نبه بهذه الثلاثة على أصول العلاج، لأن المرض: إما دموي، أو صفراوي، أو سوداوي، أو بلغمي.

فالدُموي: بإخراج الدم وذلك بالحجامة، وإنما خصت بالذكر لكثرة استعمال العرب والفهم بها بخلاف الفصد، فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهوداً على أن قوله: وشرطة محجم يتناول الفصد ووضع العلق أيضاً وغيرهما في معناهما، والحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد، والفصد في

وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ رَفَعَ الْحَدِيثَ

البلاد التي ليس بحارة أنجح من الحجم، وبقية الأمراض بالدواء المسهل اللائق بكل خلط منها، ونبه عليه بذكر العسل.

وأما الكي فإنه يقع آخرًا لإخراج ما يتعسر إخراج من الفضلات، وقيل: إن المراد بالشفاء في هذا الحديث الشفاء من أحد قسمي المرض، لأن الأمراض كلها إما مادية أو غير مادية، والمادية: حارة وباردة وكل منهما وإن انقسم إلى رطبة ويابسة ومركبة، فالأصل: الحرارة والبرودة وما عدهما يفعل من أحدهما فنبه بالخبر على الأصل المعالجة بضرب من المثال، فالحارة تعالج: بإخراج الدم لما فيه من استفراغ المادة وتبريد المزاج والباردة بتناول العسل لما فيه من التسخين والإنضاج، أو التقطيع والتلطيف والجملا والتلين، فيحصل بذلك استفراغ المادة برفق، وأما الكي فخاص بالمرض المزمن، لأنه يكون عن مادة باردة قد تفسد مزاج العضو فإذا كوي خرجت منه.

وأما الأمراض التي ليست بمادية، فقد أشير إلى علاجها بحديث: الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء.

(وَأَنْهَى) بفتح الهمزة والهاء (أُمَّتِي) نهي تنزيه (عَنِ الْكَيِّ) لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم، ولأنهم كانوا يرون أنه يحسم الداء بطبه فيبادرون إليه قبل حصول الاضطراب إليه فيعجلون إلى تعذيب أنفسهم به لأمر مظنون فكرهه لذلك، فنهى ﷺ أمته عنه لذلك.

وأما ثبات الشفاء فيه عند تعيينه بالطريق الموصل إليه مع الاعتقاد بأن الله تعالى هو الشافي، ويؤخذ من هذين الوجهين⁽¹⁾ أنه لا يترك مُطْلَقًا، ولا يستعمل مُطْلَقًا، بل يستعمل بالوجه الذي ذكر وكيف وقد كوى النبي ﷺ سعد بن معاذ وغيره واكتوى غير واحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثم إن الحديث أوله موقوف على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لكن آخره يشعر بأنه مرفوع لقوله: وأنهى أمتي عن الكي وأشار إليه بقوله: (رَفَعَ) أي: رفع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (الْحَدِيثَ) وقد صرح برفعه في رواية سريج بن يونس

(1) أي: من الجمع بين كراهته ﷺ للكي، وبين استعماله.

وَرَوَاهُ الْقُمِّيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الْعَسَلِ وَالْحَجْمِ»⁽¹⁾.

حيث قَالَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ولعل هذا هو السر في إيراد هذه الطريق أيضًا مع نزولها، وإنما لم يكتف بها عن الأولى للتصريح في الأولى بقول مروان: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، ووقعت في الثانية بالعننة.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجَهُ ابن ماجة أيضًا.

(وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (الْقُمِّيُّ) بضم القاف وتشديد الميم، قَالَ الجياني: هو يعقوب بن عَبْدِ اللَّهِ بن سعد ذكره الْبُخَارِيُّ ههنا استشهادًا، ووقع في بعض النسخ: الشَّعْبِيُّ والصواب الأول، قَالَ الْعَيْنِيُّ والحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو يعقوب بن عَبْدِ اللَّهِ بن سعد بن مالك بن هانئ بن عامر بن أَبِي عامر الأشعري لجدّه أَبِي عامر صحبة، وكنيته: يعقوب أَبُو الحسن وهو من أهل قم وهي مدينة عظيمة حصينة وعليها سور مبني وأهلها شيعة، وهي من بلاد الجبل، وهي من عراق العجم، ومن الرِّيِّ إلى قم أحد وعشرون فرسخًا، والقمي هذا نزل الرِّيَّ. وَقَالَ الدارقطني ليس بالقوي، وقواه النَّسَائِيُّ وما له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الموضع.

(عَنْ لَيْثٍ) هو ابن أَبِي سليم الكوفي سَيِّ الحفظ، (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): «فِي الْعَسَلِ وَالْحَجْمِ» بفتح الحاء

(1) قال ابن أبي جمره في البهجة: ظاهر الحديث يدل على حكيمين:

أحدهما: إخباره ﷺ بأن الله سبحانه جعل الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار.

والحكم الثاني: نهيه ﷺ عن الكي بالنار.

والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال هل الشفاء في هذه الثلاثة المذكورة هو على العموم للمؤمن وغيره أو لا وهل الشفاء أيضا يكون هنا عاما من كل الأمراض أو في مرض خاص وهل يحتاج في ذلك إلى نية عند استعماله أم لا يحتاج وهل نهيه ﷺ عن الكي نهْي كراهية أو تحريم وهل يعرف أيضا لذلك حكمة أم لا.

فالجواب: على قولنا هل هي على العموم في المؤمن والكافر أم لا ظاهره محتمل لكن قد جاء من طريق «شفاء أمتي في ثلاث» فإن حملنا عموم لفظ هذا على التخصيص بهذه الطريقة =

وسكون الجيم، وفي رواية أبي ذرٍّ، عن الكُشَمِيهَنِيِّ: والحجامة.

التي أوردناها فيكون خاصاً بأمته ﷺ وإن تركناها على مقتضى فيكون العموم في هذا أظهر وتكون الطريقة الأخرى تدل على أن هذا الخبر باقٍ لأمته ﷺ.

وأما قولنا: هل يكون ذلك شفاء من كل داء أو ما هو من هذا الباب فالعموم أظهر فيه وقد تكلم ناس في هذه الأحاديث وعللوا الفائدة فيها بأن جعلوها بنظرهم راجعة إلى التجربة وما يقول فيها أهل الطب فإذا رجعنا إلى بحثهم إلى التجربة وقول الأطباء فلم يبق لقول الصادق ﷺ فائدة أصلاً وهذا لإخفاء في غلط قائله والله عز وجل يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107] وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: 3] فإذا صدقنا قول أهل التجربة وأهل الطب وكلاهما تقدير وظن غالب فيجب من باب أولى تصديق الصادق ﷺ الذي يخبر عن جاعل الأشياء كيف شاء واخترعها بقدرته وحكمته فالتوفيق لا ينال إلا من طريق النعم علينا ومما يبين أنه على العموم ما اتفق لبعض العلماء بغرب الأندلس كان من رواة الحديث عاملاً به متبعاً للسنة والسنن وكان الناس يجدون برأيه في كل ما يشير به عليهم بركة حين شهر بذلك فكان الناس يقصدونه من الأماكن البعيدة في أخذ رأيه في المعضلات التي تصيبهم وكان في بعض الحصن بعض الفلاحين وكان له رأس بقر وكان يعيش به فسرق فلحقه منه كرب عظيم، فقيل له: ما لك إلا الفقيه الذي في رأيه البركة هو يخبره عليك فأثابه فأخبره بحاله وهو يبكي ويتضرع إليه ويتوسل إليه بكل ما يمكنه عساه يخبر عليه رأس بقره فقال له اذهب فاحتجم فخرج ليحتجم وعادتهم في البلاد أن المزينين يسترون حوانيتهم بمناديل من صوف أو كتان فرفع ذلك المنديل لأن يدخل فإذا برأس بقره في داخل الحانوت والханوت خالية فأخذه ثم رجع إلى الفقيه يخبره بحاله فلما أخبره قال له الحاضرون أي نسبة في قولك احتجم حين يكون سببا في جبر رأس البقرة فإنك لما أمرته بذلك تعجبنا من بعد النسبة التي بين حاله وما أمرته به ولم نقدر أن نكلمك ثم نحج فيما أمرته به أفدنا ذلك فقال لهم لما رأيته قد أصيب وحاله يقتضي الخوف عليه من شدة كربه ورأيته لا يقبل عذرا أن قيل له فتداركت قوله ﷺ: «شفاء أمتي في ثلاثة: شرطة محجم»، فأخذت الحديث على عمومها فأمرته بما أخبر به الصادق ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى فبركة السنة هي التي شفته أو كما جرى وحدثني بهذا بعض مشايخي من رواة الحديث وكان له العلم والدين المتين وكان من البلد الذي كان فيه ذلك الفقيه وجرت هذه فيه.

وأما قولنا: هل يحتاج إلى نية عند استعماله فكل ما هو من طريق النبوة فالنية أصل فيه وقد يؤثر لمن لم تكن له نية إذا أخذه على وجه التداعي مثل ما يأخذ الذي الدواء يعطيه الطبيب فإن ذلك المقدار من النية فيه مجزئ وأما الذي يأخذه على طريق التجربة أو الشك فلا يزيد بذلك إلا شدة بدليل قول الله سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: 82] وكل من لم يصدق ما قاله الصادق ﷺ أو شك فيه فقد ظلم نفسه فلا يزيد ما يستعمل من الكتاب والسنة إلا خساراً ورضي الله عن ابن عباس كان إذا رمدت عينه يتلو قول الله عز وجل في العسل: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: 69] ويكتحل به يبرأ من حينه وكان ابن عمر رضي الله عنه إذا طلع له نبت تلا الآية وطلاه بالعسل =

ولم يقع ذكر الكي في هذه الرواية فلذلك ذكره بقوله ورواه القمي إشارة

فيرا أيضا فمثل هؤلاء السادة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين عرفوا الكتاب أيضا والسنة وما به من علينا من ذلك.

وأما قولنا: هل نهيه ﷺ عن الكي نهى تحريم أو كراهية احتمل الأمرين والأظهر أنه على الكراهية ومما يدل على ذلك أن بعض الصحابة كانت الملائكة تسلم عليه فأخذه مرض فقبل له ليس ببريك منه إلا الكي فاكتوى فلم تسلم عليه الملائكة حتى تاب وأقنع عن الكي فرجعت الملائكة تسلم عليه كما كانت قبل وقد جاء أن النبي ﷺ كوى بعض الصحابة في الحكمة لكنه لا نعلم هل كان كيه لذلك الصحابي بعد هذا الحديث فيكون فعله عليه السلام ناسخا لقوله أو يكون قبل الحديث فيكون فعله منسوخا بقوله فإذا احتمل الأمرين بقي موضع خلاف وفعل هذا الصحابي الذي كانت الملائكة تسلم عليه كان كيه بعد وفاة النبي ﷺ فبان النهي عندهم هو المشهور فيه الكراهية لأنه روي عنه رضي الله عنه أنه قال اكتبونا فما أفلحنا فلولا أن النهي كان معلوما عندهم بعد موته ﷺ وتأوله أنه على طريق الكراهية واكتوى فظهر له غير ما أراد ما قال ذلك ولا تاب من الكي وأقنع عنه وحينئذ رجعت الملائكة تسلم عليه كما كانت وفيما جرى لهذا الصحابي دليل على أنه لا تعجل العقوبة إلا للمحبوب لكي يرجع وأما غيره فقد يؤخر له إملاء لقول مولانا سبحانه: ﴿إِنَّمَا تُنَلِّمُ لِرَبِّكَ دَوًّا إِشْمَاقًا﴾ [آل عمران: 178]. وأما قولنا: هل نعرف لنهيه ﷺ علة أم لا أما أن يفعل ﷺ شيئا لغير حكمة فمستحيل. وأما ما هي فتحمل والله أعلم وجوها:

منها: أن الجاهلية وأهل الكتاب يفعلون ذلك وهو عليه السلام قد نهى عن التشبه بهم فيكون لأجل ذلك واحتمل أن يكون لما جعلها الله تعالى للعذاب والنقم اتبع عليه السلام فيها حكمة الحكيم وأعطاهما ما هو الغالب من شأنها واحتمل أن يكون عليه السلام كره ذلك من طريق الفأل فهذه سنته عليه السلام يعجبه الفأل الحسن كما فعل عليه السلام حين قال من يحلب هذه الشاة فقام رجل ليحلبها فسأله عن اسمه فلما أخبره لم يعجبه ذلك الاسم فقال له اجلس ثم ثاني مثل ثم ثالث فلما أعجبه اسمه قال له احلب فكره هنا أن يكون شفاء أحد أمته بالنار من أجل الفأل ولا يكون لها في لحم مؤمن نصيب لا في الدنيا ولا في الآخرة واحتمل مجموع ما ذكرناه وزيادة لأنه عليه السلام معدن الحكم والخير.

بقي سؤال وهو أن يقال كيف يخبر بشيء أن فيه شفاء ثم ينهى عنه؟ فالجواب: والله أعلم وفقنا الله وإياك أنه لما كان عليه السلام الصادق المشفق على أمته الرحيم بهم كما جاء في التنزيل فأعلمنا بما جعل الله تعالى فيها من الشفاء ونهانا عن استعمالها لما في ذلك من المضار علينا لآثا بنفس نهيه عليه السلام عن ذلك علمنا أنه قد اجتمع فيها الأمران الشفاء والمضار فغلب ﷺ الذي هو الأصلح في حقنا وهو النهي كما أخبر الحق سبحانه في شأن الخمر أن فيها منافع للناس ثم حرمها لما فيها من المضار في العقول والأديان.

وفيه من الفقه أن دفع المضار أكد من تحصيل النفع يؤخذ ذلك من أنه لما كان في الكي النفع =

إليه، وهذا التعليق رواه البزار من رواية عبد العزيز بن الخطاب عنه .

وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ قَالَ أَبُو نَعِيمٍ الْحَافِظُ فِي كِتَابِ الطَّبِّ: ثَنَا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بْنِ جَبَّارَةَ بْنِ الْمَغْلَسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِي، عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِحْتَجِمُوا لَا يَتَبَيَّغَ بَكُمُ الدَّمُ فَيَقْتُلَكُمُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَصَّرَ بَعْضُ الشَّرَاحِ فَنَسَبَهُ إِلَى تَخْرِيجِ أَبِي نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ وَالَّذِي فِي الطَّبِّ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ حَدِيثٌ آخَرُ فِي الْحِجَامَةِ.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ رَمَى هَذَا التَّقْصِيرَ صَاحِبِي التَّلْوِيحِ وَالتَّوْضِيحِ مَعَ أَنَّ صَاحِبَ التَّوْضِيحِ أَحَدَ مُشَايَخِهِ عَلَى زَعْمِهِ وَلَيْسَ الَّذِي ذَكَرَهُ بِمُوجِبٍ لَأَنَّهُمَا لَمْ يَقُولَا: إِنَّ هَذَا التَّلْوِيحَ ذَكَرَهُ أَبُو نَعِيمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَإِنَّمَا صَاحِبُ التَّلْوِيحِ ذَكَرَهُ مِنْ غَيْرِ تَعْرِضٍ إِلَى ذِكْرِ شَيْءٍ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لَزِيَادَةِ فَائِدَةٍ.

نَعَمْ، شَيْخُهُ قَالَ: وَأَسْنَدُهُ، أَيُّ: الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ الْمَذْكُورِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْخَطَّابِ الْمَذْكُورَةِ: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءٌ فَفِي مَصَّةٍ مِنَ الْحِجَامِ، أَوْ مَصَّةٍ مِنَ الْعَسَلِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: فِي الْعَسَلِ وَالْحِجَمِ.

والضرر غلب عليه السلام دفع الضرر فنهى عنه وهذا المعنى هو الذي فهمه حذيفة رضي الله عنه حيث قال كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني. وفيه دليل لأهل الزهد وهو أنه لما كان في الدنيا الوجها ن غلبوا الضرر فيها فدفعوه بالزهد فيها فنجوا وربحوا الدارين وعاد الضرر على أهلها فتبعوا في الدارين معا.

وفيه من الفقه أنه إذا كان شيء يكون فيه خير وشر ولا يقدر على دفع ذلك الشر الذي فيه يترك خيره من أجل شر ومن أجل هذا الباب كان أطباء الأبدان لما أن كانت عندهم المحمودة فيها السم القاتل وفيها النفع لإذهاب الأخلاط وقدروا على أن يحجبوا ضررها عن الأبدان بالحجب المعلومة استعملوها بالحجب ولا يستعملها أحد وحدها إلا قتلته وكذلك أيضا أطباء الأديان لما كانت النفس وما تشير إليه غالبا سم قاتل في الدين لم يستعملوها إلا بحجاب الشريعة فإنهم لا انفكاك لهم عنها فلم تضرهم مع ذلك وانتفعوا بها وربحوا عليها الدارين جميعا والذين استعملوها بغير حجب الشريعة قتلتهم وخسروا بها الدارين معا أعاذنا الله من ذلك ولذلك قال إذا كنت متقيا فشر بنفسك أو لا فائقه، فإن عوفيت منها فلا شر بعدها.

5681 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْطَةٌ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةُ عَسَلٍ، أَوْ كَيْةٌ بَنَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيْ».

(حَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) أبو يحيى المعروف بصاعقة، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي نسخة: حدثنا (سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ) بالسين المهملة المضمومة والراء المفتوحة وبالجيم مصغر سرج (أَبُو الْحَارِثِ) البغدادي مات سنة خمس وثلاثين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ) الجزري، (عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ) الأموي مولا هم، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الشَّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ) أي: في ثلاثة أشياء: (فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ) قيل: ليس المراد الشرب على الخصوص بل استعماله في الجملة فيما يصلح استعماله فيه فإنه يدخل في المعجونات المسهلة ليحفظ على تلك الأدوية قولها: فتسهل الأخلاط التي في البدن. (أَوْ كَيْةٌ بَنَارٍ) وقد سبق أنفاً أن ليس المراد حصر الشفاء في الثلاثة وإنما نبه به على أصول العلاج.

(وَأَنْهَى) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وأنا أنهى (أُمَّتِي عَنِ الْكَيْ) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ ما حاصله علم من مجموع كلامه في الكي: أن فيه نفعاً ومضرة، فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب قَالَ: وقريب منه إخبار الله تَعَالَى: أن في الخمر منافع ثم حرّمها لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع.

وقد ذكر في المصابيح سؤال وجواب، أما السؤال: فهو أن المبدل منه هو ثلاثة في قَوْلِهِ: «الشَّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ» والبديل أحد ثلاثة لوجود العطف بأو.

وأما الجواب: فهو أنه على حذف مضاف، أي: الشفاء في أحد ثلاثة فليس المبدل منه والبديل مختلفين بالتعدد والوحدة، بل هما متفقان بهذا التقدير كما قيل في قول الشاعر:

وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

وقد مرّ الحديث أنفاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

4 - باب الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ

4 - باب الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ

(باب الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ) وهو لعاب النحل أو طَلٌّ خفي يقع على الزهر وغيره، فيلقطه النحل.

وقيل: بخار يصعد فينفج في الجو فيستحل ويغلظ في الليل، ويقع عسلاً فتجتنيه النحل وتغتذي به فإذا شبعَت جنت منه مرة أخرى، ثم تذهب به إلى بيوتها وتصنعه هناك كأنها تدخر لنفسها غذاءها فهو العسل.

وقيل: إنها تأكل من الأزهار الطيبة والأوراق العطرية، فيقلب الله تعالى تلك الأجسام في داخل أبدانها عسلاً، ثم إنها تلقي ذلك فهو العسل، وجمعها: أعسال وعُسْل وعسول وعسلان، والعَسَال والعاسل مشتاره من موضعه، وللعسل أسماء ذكرها ومنافعها المجد الشيرازي مؤلف القاموس في مؤلف استقصاها، قيل وتزيد على المائة، وأصلحه الربيعي ثم الصيفي وأما الشتائي فردي، وما يؤخذ من الجبال والشجر أجود مما يؤخذ من الخلايا وهو بحسب مراعاة.

ومن العجب أن النحل تأكل من جميع الأزهار ولا يخرج منها إلّا حلواً مع أن أكثر ما تجتنيه مرّ وطبع العسل حار يابس في الدرجة الثانية، وهو يجلي الأوساخ التي في العروق والأمعاء وغيرها، ويدفع الفضلات، ويغسل خمل المعدة ويسخّنها تسخيناً معتدلاً، ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلى والمثانة، وفيه تحليل للرطوبات أكلاً وطلاً وتغذية، وفيه حفظ للمعجونات، وإذهاب لكيفية الأدوية المستكرهة، وتنقية للكبد والصدر وإدراة البول والطمث ونفع للسعال الكائن في البلغم، ونفع للمشايخ ولأصحاب البلغم والأمزجة الباردة فالمبرود يستعمله وحده لدفع البرد، والمحروور مع غيره لدفع الحرارة، وهو جيد للحفظ يقوي البدن ويحفظ صحته ويسمنه ويقوي الإنعاض ويزيد في الباه للمبرودين، والتغرغر به ينقي الخوانيق، وينفع من الفالج واللقوة والأوجاع الباردة الحادثة في جميع البدن من الرطوبات.

واستعماله على الريق يذيب البلغم، وإذا أضيف إليه الخل نفع أصحاب

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 69].

الصفراء، ثم هو غذاء من الأغذية ودواء من الأدوية وشراب من الأشربة وحلوى من الحلوات وطلاً من الأطلية ومفرح من المفرحات.

ومن منافعه: أنه إذا شرب حاراً بدهن الورد نفع من نهش الحيوان، وإذا شرب وحده بماء نفع من عضه الكلب الكلب، وإذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة أشهر وكذا الخيار والقرع والبادنجان والليمون ونحو ذلك من الفواكه، وإذا لطح به البدن للقمل قتل القمل والصبيان، وطول الشعر وحسنه ونعمه، وإن اكتحل به جلا ظلمة البصر، إن استنّ به صقل الأسنان وحفظ صحتها، وهو عجيب في حفظ جثث الموتى فلا يسرع إليه البلى وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة، ولم يكن معول قدماء الأطباء في الأدوية إلا عليه ولا ذكر للسكر في أكثر كتبهم أصلاً وهو في أكثر الأمراض والأحوال أنفع من السكر، لأنه يفتح ويجلو ويدر ويحلل ويغسل، وهذه الأفعال في السكر ضعيفة، وفي السكر إرخاء المعدة وليس ذلك في العسل، وكان ﷺ يشرب كل يوم قدح عسل ممزوجاً بماء على الريق وهي حكمة عجيبة في حفظ الصحة ولا يعقلها إلا العالمون، وكان بعد ذلك يتغذى بخبز الشعير مع الملح أو الخل ونحوه، ويصابر شظف العيش ولا يضره لما سبق من شربه بالعسل.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفاً على قوله: الدواء بالعسل ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ (أي: في العسل شفاء للناس من أدواء تعرضهم، قيل: ولو قال: فيه الشفاء للناس لكان لكل داء دواء، ولكنه قال: فيه شفاء للناس أي يصلح، لكل داء من أدواء باردة فإنه حار والشيء يداوى بضده.

وذكر ابن بطال: أن بعضهم قال: إن قوله تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ أي: لبعضهم وحمله على ذلك أن تناول العسل قد يضر ببعض الناس كمن يكون حار المزاج لكن لا يحتاج إلى ذلك لأنه ليس في حمله على العموم ما يمنع أنه قد يضر ببعض الأبدان بطريق الفرض.

ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إنما ذكر قوله: فيه شفاء للناس لينبّه على فضيلة العسل على سائر ما يشرب من المشروبات، وكيف وقد أخبر الله تَعَالَى بأنه

شفاء، وكان ابنُ عُمرَ رضيَ اللهَ عَنْهُمَا إذا أخرجت به قرحة أو شيء لطح الموضع بالعسل ويقرأ: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ وكان يقول: عليكم بالشفاء بين القرآن والعسل.

وَقَالَ شَقِيقٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «المبطون شهيد ودواء المبطون العسل»، فإن قيل: كيف حال الرجل الذي جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: أخي يشتكي بطنه، فَقَالَ: «اسقه عسلاً» فسقاه، فلم يفده حتى أتى الثانية والثالثة فكذاك حتى قَالَ ﷺ: «صدق الله وكذب بطن أخيك» الحديث على ما يأتي في هذا الباب.

فالجواب: أنه قد أخبر النَّبِيُّ ﷺ عن عيب أطلعه الله عليه وأعلمه بالوحي أن شفاءه بالعسل فكرر عليه الأمر بسقي العسل ليظهر ما وعد به، وأيضاً قد علم أن ذلك النوع من المرض يشفيه العسل ولكن لم يعتقد الرجل المذكور ذلك فتخلف عنه وسيجيء ما يتعلق بذلك أيضاً.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اعترض بعض الملاحدة، فَقَالَ: العسل مسهل فكيف يشفي لصاحب الإسهال وهذا جهل من المعترض وهو كما قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: 39] فإن الإسهال يحصل من أنواع كثيرة:

ومنها: الإسهال الحادث من الهیضة وقد أجمع الأطباء على أن علاجه بأن يترك الطبيعة وفعلها وإن احتاجت إلى معين على الإسهال أعينت فيحتمل أن يكون إسهاله من الهیضة وأمره بشرب العسل معاونة إلى أن فنيت المادة فوقف الإسهال، وقد يكون ذلك من باب التبرك ومن دعائه وحسن أثره، ولا يكون ذلك حكماً عاماً لكل الناس وقد يكون ذلك خارقاً للعادة من جملة المعجزات.

وقيل: المعنى فيه شفاء لبعض الناس، وأولو الآیة وحديث أبي سَعِيدٍ الذي يأتي على الخصوص، وقالوا: الحجامة وشرب العسل والكي إنما هو شفاء لبعض الأمراض دون بعض، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «أو لذعة بنار توافق الداء» فشرط ﷺ موافقتها للداء قول هذا على أنها إذا لم توافق الداء فلا دواء فيها، وقد جاء في القرآن ما لفظه لفظ العموم والمراد به الخصوص كقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [الذاريات: 56] يريد: المؤمنين.

5682 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحَلَوَاءُ وَالْعَسَلُ».

وَقَالَ فِي بَلْقِيسَ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: 23] ولم تؤت ملك سليمان عليه السلام ومثله كثير، وقد اختلف أهل التأويل في مرجع التضمير في ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 69]، فَقَالَ بعضهم: هو القرآن وهو قول مجاهد وهو في نفسه قول صحيح لكن ليس هو الظاهر في سياق الآية، لأنها إنما ذكر فيها العسل ولم يتابع مجاهد على قوله هذا، بل الظاهر أنه هو العسل، وروى هذا ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو قول الحسن وقتادة وهو أولى أيضًا بدليل حديثي الباب كما ترى.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: وروينا عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الشِّفَاءَ فَلْيَكْتُبْ آيَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فِي صَفْحَةٍ وَلْيَغْسِلْهَا بِمَاءِ السَّمَاءِ وَلْيَأْخُذْ مِنْ أَمْرَأَتِهِ دِرْهَمًا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهَا فَلْيَشْتَرِ بِهِ عَسَلًا فَلْيَشْرِبْهُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ شِفَاءٌ وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ بِلَفْظٍ: إِذَا اشْتَكَى أَحَدُكُمْ فَيَلْسُوهُبَ مِنْ أَمْرَأَتِهِ مِنْ صِدَاقِهَا فَلْيَشْتَرِ بِهِ عَسَلًا، ثُمَّ يَأْخُذْ مَاءَ السَّمَاءِ فَيَجْمَعُ هَنِيئًا مَرِيئًا شِفَاءً مَبَارَكًا، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءِ مِنَ الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ» وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) هُوَ حَمَادُ ابْنِ أُسَامَةَ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَخْبَرَنَا بِالْجَمْعِ (هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحَلَوَاءُ وَالْعَسَلُ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْإِعْجَابُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَاءِ أَوْ الْغِذَاءِ فَيُؤْخَذُ الْمُنَاسِبَةُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ، وَقَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: الْحَلَوَاءُ الْعَسَلُ، وَإِنَّمَا خَصَّ بِالذِّكْرِ لَشَرْفِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَلَّتْ يَدَايَ رُسُلِهِ وَجِئِلٌ وَمِكَئِلٌ﴾ [البقرة: 98] فَقَدْ قِيلَ: مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا فِي مَعْنَاهُ أَفْضَلَ مِنْهُ وَلَا مِثْلَهُ وَلَا قَرِيبًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ غِذَاءٌ مِنَ الْأَغْذِيَةِ وَدَوَاءٌ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَشَرَابٌ مِنَ الْأَشْرِبَةِ وَحَلْوٌ مِنَ الْحَلَاوَةِ وَطَلَاءٌ مِنَ الْأَطْلِيَةِ وَمَفْرَحٌ مِنَ الْمَفْرَحَاتِ، وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ.

5683 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْعَسِيلِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ ابْنِ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ - أَوْ: يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ -

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْعَسِيلِ) واسم الغسيل: حنظلة بن أبي عامر الأوسي الأنصاري، استشهد بأحد وهو جنب فغسلته الملائكة ف قيل له: الغسيل وهو فعيل بمعنى مفعول، وهو جد جد عبد الرَّحْمَنِ فهو ابن سليمان بن عبد الرَّحْمَنِ بن عبد الله بن حنظلة بن عبد الرَّحْمَنِ معدود في صغار التابعين، لأنه رأى أنسًا وسهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وجلَّ روايته عن التابعين وموثقة عند الأكثرين، واختلف فيه قول النَّسَائِيِّ وَقَالَ ابن حبان: كان يخطئ كثيرًا، وكان قد عمر فجاوز المائة فلعله تغير حفظه في الآخر، وقد احتج به الشيخان.

(عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ) بضم العين هو عاصم بن عمر بن قَتَادَةَ بن النعمان الأنصاري الأوسي يكنى أبا عمر ما له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث، وآخر تقدم في باب: من بنى مسجدًا في أوائل الصلاة وهو تابعي ثقة عندهم، وأغرب عبد الحق فَقَالَ في الأحكام: وثقه ابن معين وأبو زرعة وضعفه غيرهما ورد ذلك أَبُو الحسن بن القطان على عبد الحق وَقَالَ: لا أعرف أحدًا وضعفه ولا ذكره في الضعفاء انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو كما قَالَ: (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ - أَوْ: يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ -) كذا وقع بالشك وكذا في رِوَايَةِ أَحْمَدَ عن أَبِي أَحْمَدَ الزبير، عن ابن الغسيل، وسيأتي بعد أبواب باللفظ الأول بغير شك، وكذا في رِوَايَةِ مسلم.

وَقَالَ ابن التين السفاقي: قوله: أو يكون صوابه أو يكن لأنه معطوف على مجزوم، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكذا وقع في رِوَايَةِ أَحْمَدَ إِنْ كَانَ أو إِنْ يَكُنْ، فلعل الراوي أشبع الضمة فظن السامع أن فيها واوًا فأثبتها.

ويحتمل أن يكون التقدير: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ، أو إِنْ كَانَ يَكُونُ فِي شَيْءٍ

خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذَعَةِ بِنَارٍ تُوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتُوِيَّ».

5684 - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى،

فيكون التردد لإثبات لفظ . يَكُونُ أَوْ غَدَمَهُ وَقَرَأَهَا بَعْضُهُمْ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَسَكُونِ النُّونِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم، (أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ) وعند أبي نعيم في الطب من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنْدٍ ضَعِيفٍ عِنْدَهُمَا رَفَعَاهُ: مِنْ لَعْقِ الْعَسَلِ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ لَمْ يَصْبِهِ عَظِيمٌ بَلَاءً.

(أَوْ لَذَعَةِ بِنَارٍ) بفتح اللام وسكون الذال المعجمة وبعين مهملة هو الخفيف من حرق النار، وَأَمَّا اللَّذَغُ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ: فَهُوَ ضَرْبٌ أَوْ عَضٌّ ذَاتُ السَّمِّ.

(تُوَافِقُ الدَّاءَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَيَّ إِنَّمَا يَشْرَعُ مِنْ مَا يَتَعَيَّنُ طَرِيقًا إِلَى إِزَالَةِ ذَلِكَ الدَّاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّجَرُّبَةُ لِذَلِكَ وَلَا اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا بَعْدَ التَّحَقُّقِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمُوَافَقَةِ: مُوَافَقَةُ الْقَدَرِ.

(وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتُوِيَّ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ يُوْخِرُ الْعِلَاجُ بِهِ حَتَّى لَا يَوْجِدَ الشِّفَاءَ إِلَّا فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِعْجَالِ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ فِي رَفْعِ أَلَمٍ قَدْ يَكُونُ أَضْعَفُ مِنَ أَلَمِ الْكَيِّ، أَوْ هُوَ مِثْلُ تَرْكِهِ ﷺ أَكَلَ الضَّبَّ مَعَ تَقْرِيرِهِ أَكَلَهُ عَلَى مَائِدَتِهِ وَاعْتَذَرَهُ بِأَنَّهُ يِعَافُهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عِيَّاشُ) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبالشين المعجمة، وضبط الحافظ العسقلاني بموحدة وسين مهملة وهو غريب (ابْنُ الْوَلِيدِ) النرسي بنون مفتوحة وراء ساكنة وسين مهملة قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيُّ بِالْمَهْمَلَةِ وَقَالَ:

حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَى الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ،»

(حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، (عَنْ قَتَادَةَ) أَي: ابْنِ دُعَامَةَ، (عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ) هو عَلِيُّ النَّاجِيِّ بِالنُّونِ وَالْجِيمِ وَالْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (أَخِي) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(يَشْتَكِي بَطْنَهُ) أَي: مِنْ إِسْهَالٍ حَصَلَ مِنْ تَخْمَةٍ أَصَابَتْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٌ: قَدْ عَرَبَ بَطْنُهُ بَعِينَ مَهْمَلَةً وَرَاءَ مَكْسُورَةٍ وَبَاءَ مُوَحَّدَةٍ، أَي: فَسَدَ هَضْمُهُ وَاعْتَلَّتْ مَعِدَتُهُ وَفِي بَابِ الْعَذْرَةِ فَاسْتَطْلَقَ بَطْنَهُ، أَي: كَثُرَ خُرُوجُ مَا فِيهِ يَرِيدُ الْإِسْهَالَ.

(فَقَالَ) ﷺ: («اسْقِهِ عَسَلًا») صَرَفًا أَوْ مَمْزُوجًا بِمَاءٍ فَسَقَاهُ فَلَمْ يَبْرَأْ، ثُمَّ أَتَى: أَي: ذَلِكَ الرَّجُلَ النَّبِيَّ ﷺ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: ثُمَّ أَتَاهُ (الثَّانِيَةَ) أَي: الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، أَي: سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، (فَقَالَ) ﷺ: («اسْقِهِ عَسَلًا») لِيُدْفَعَ الْفُضُولُ الْمَجْتَمِعَةُ فِي نَوَاحِي مَعِدَتِهِ وَمَعَاهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْجَلَاءِ وَدَفْعِ الْفُضُولِ، فَسَقَاهُ فَلَمْ يَبْرَأْ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُقَاوِمٍ لِلدَّاءِ فِي الْكَمِيَّةِ، (ثُمَّ أَتَاهُ) الثَّالِثَةَ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَبْرَأْ، (فَقَالَ): «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ؟ أَي: فَلَمْ يَبْرَأْ ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ: ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ أَتَاهُ ثَابِتٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، سَاقِطٌ فِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِ.

(فَقَالَ) ﷺ: (صَدَقَ اللَّهُ) حَيْثُ قَالَ: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 69] (وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ) إِذْ لَمْ يَصْلَحْ لِقَبُولِ الشِّفَاءِ، بَلْ زَلَّ عَنْهُ فِإِسْنَادُ الْكَذْبِ إِلَى الْبَطْنِ مَجَازٌ، لِأَنَّ الْكَذْبَ يَخْتَصُّ بِالْأَقْوَالِ فَجَعَلَ بَطْنَ أَخِيهِ كَذَابًا، وَيُقَالُ: الْعَرَبُ تَسْتَعْمَلُ الْكَذْبَ فِي عَدَمِ الْمَطَابَقَةِ فِي غَيْرِ الْخَبَرِ وَبِمَعْنَى الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ، فَتَقُولُ: كَذَبَ سَمْعِي، أَي: زَلَّ وَلَمْ يَدْرِكْ مَا سَمِعَهُ فَكَذَبَ بَطْنُهُ حَيْثُ مَا صُلِحَ لِلشِّفَاءِ وَزَلَّ عَنْ ذَلِكَ، وَفِي الْمَصَابِيحِ: هُوَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَحَقُّقِ نَفْعِ هَذَا الدَّوَاءِ.

5 - باب الدَّوَاءِ بِالْبَّانِ الْإِبِلِ

5685 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ مُسْكِينٍ،

(اسْقِهِ عَسَلًا، فَسَقَاهُ) فِي الرَّابِعَةِ (فَبَرَأَ) بَفَتْحِ الرَّاءِ فَأَنَا بَارِئٌ وَأَبْرَأَنِي مِنَ الْمَرَضِ، وَغَيْرِ أَهْلِ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: بَرِئْتُ بِالْكَسْرِ بَرَاءً بِالضَّمِّ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: تَقُولُ بَرِئْتُ مِنْكَ وَمِنَ الذُّنُوبِ وَالْعُيُوبِ بَرَاءَةً وَبَرَأْتُ مِنَ الْمَرَضِ بَرَاءً بِالضَّمِّ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: بَرَأْتُ مِنَ الْمَرَضِ بَرَاءً بِالْفَتْحِ وَأَصْبَحَ فُلَانٌ بَارِئًا مِنَ الْمَرَضِ وَأَبْرَأَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَرَضِ وَبَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ بَرَاءً أَيْضًا يَعْنِي: بِالْفَتْحِ، وَأَوْضَحَ مِمَّا جَاءَ فِي الْبُخَارِيِّ مَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ حَيْثُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَطْلَاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَقَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَطْلَاقًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» فَسَقَاهُ فَبَرَأَ.

وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنَّ لَمَّا تَكَرَّرَ اسْتِعْمَالُ الدَّوَاءِ وَقَاوِمُ الدَّاءِ أَذْهَبَهُ فَاعْتَبَارَ مَقَادِيرِ الْأَدْوِيَةِ وَكَيْفِيَّاتِهَا وَمَقْدَارُ قُوَّةِ الْمَرَضِ وَالْمَرِيضِ ثَابِتٌ فِي أَكْثَرِ قَوَاعِدِ الطَّبِّ، وَفِي زَادِ الْمَعَادِ: وَلَيْسَ طَبِّهِ ﷺ كَطَبِّ الْأَطْبَاءِ فَإِنْ طَبِّهِ ﷺ مُتَيَقِّنٌ قَطْعِيٌّ إِلَهِي صَادِرٌ عَنِ الْوَحْيِ وَمَشْكَاةُ النَّبُوَّةِ وَكَمَالِ الْعَقْلِ، وَطَبِّ غَيْرِهِ حَدَثٌ وَظَنُونٌ وَتَجَارِبٌ انْتَهَى.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الطَّبِّ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الْوَلِيمَةِ أَيْضًا.

5 - باب الدَّوَاءِ بِالْبَّانِ الْإِبِلِ

(باب الدَّوَاءِ بِالْبَّانِ الْإِبِلِ) فِي الْمَرَضِ الَّذِي يَصْلَحُ لَهُ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الْفَرَاهِيدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَلَامٌ) بَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ (ابْنُ مُسْكِينٍ) الْأَزْدِيُّ النَّمِرِيُّ وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَآخِرُ سِيَاتِي فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، وَوَقَعَ فِي اللَّبَاسِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، نَا

حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ آوِنَا وَأَطْعِمْنَا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَالُوا: إِنَّ الْمَدِينَةَ وَخِمَةٌ،

سلام، عن عثمان بن عبد الله فزعم الكلابادي: أنه سلام بن مسكين وليس كذلك، بل هو سلام بن أبي مطيع نبه عليه الحافظ العسقلاني، وفي رواية أبي ذر زيادة: أبو نوح البصري قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) ضد الزائل هو البناني، ووقع في رواية الإسماعيلي من رواية بهز بن أسد عن سلام بن مسكين قال: حدث ثابت الحسن وأصحابه، وأنا شاهد معهم، ويؤخذ معهم، ويؤخذ منه أنه لا يشترط في قوله: الراوي حَدَّثَنَا فلان أن يكون فلان قد قصد إليه بالتحديث، بل أن سمع منه اتفاقاً جاز أن يقول: حَدَّثَنَا فلان، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون.

(أَنَّ نَاسًا) زاد بهز في روايته من أهل الحجاز، وقد تقدم في الطهارة: أنهم من عكل أو عرينة بالشك، وثبت أنهم كانوا ثمانية، وأن أربعة منهم كانوا من عكل وثلاثة من عرينة والرابع كان تابعاً لهم.

(كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ) بفتح السين والقاف وضم السين وسكون القاف مثل: حَزَنٌ وحُزْنٌ، أي: وجع في بطونهم، (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ آوِنَا) بمدّ الهمزة وكسر الواو، أي: أنزلنا في مأوى وهو المنزل من أوى يؤوي وثلاثية أوى يأوي يقال: أويت إلى المنزل وأويت غيري وأويته أيضاً بالقصر، وأنكره بعضهم، وقال الأزهرى: هي لغة فصيحة.

(وَأَطْعِمْنَا) بفتح الهمزة وكسر العين.

(فَلَمَّا صَحُّوا) فيه حذف تقديره: فأواهم النبي ﷺ وأطعمهم فلما صحوا، (قَالُوا: إِنَّ الْمَدِينَةَ وَخِمَةٌ) بفتح الواو وكسر الحاء المعجمة، أي: غير موافقة لساكنها، وكان السقم الذي كان بهم أولاً من الجوع أو من التعب، فلما زال ذلك عنهم خافوا من وخم المدينة إما لكونهم أهل ريف فلم يعتادوا الحضر، وإما لسبب ما كان بالمدينة من الحمى، وهذا هو المراد بقوله في الرواية التي بعدها: اجتروا المدينة وتقدم تفسير الجوى في كتاب الطهارة، ووقع في رواية بهز بن أسد: بهم ضر وجهد وهو يشير إلى ما تقدم.

فَأَنْزَلَهُمُ الْحَرَّةَ فِي ذَوْدٍ لَهُ، فَقَالَ: «اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا» فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْفُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ

(فَأَنْزَلَهُمُ) ﷺ (الْحَرَّةَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء، وهي أرض ذات حجارة سود (فِي ذَوْدٍ لَهُ) بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة هو من الإبل ما بين ثلاثة إلى عشرة، وذكر ابن سعد: أَنَّ عدد الذود كان خمس عشرة، وفي رِوَايَةٍ بهز بن أسد: أَنَّ الذود كان مع الراعي بجانب الحرة. (فَقَالَ) ﷺ لهم: («اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا») كذا وقع هنا، وتقدم من رواية أبي قلابة وغيره عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من ألبانها وأبوالها.

(فَلَمَّا صَحُّوا) في السياق حذف تقديره: فخرجوا فشرَبوا، فلما صَحُّوا من ذلك الداء (قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ) وهو يسار النوبي (وَاسْتَأْفُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ) ﷺ (فِي آثَارِهِمْ) بمد الهمزة عشرين، وأمر عليهم كرز بن جابر أو سعيد بن زيد فأخذوا (فَقَطَعَ) ﷺ (أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ) كذا بالراء في رِوَايَةٍ الأكثرين، وفي رِوَايَةٍ الْكُشْمِيهَنِيِّ: وسمل باللام موضع الراء، ومعنى: سمر كحلها بالمسمار المحمي، يقال: سمرت بالتشديد والتخفيف، ومعنى: سمل أعينهم، أي: فقأها بحديدة محماة أو غيرها.

وقيل: فقأها بالشوك، وإنما فعل بهم ذلك لأنهم فعلوا بالراعي كذلك، ويروى: أنهم كانوا قد قطعوا يد الراعي ورجله وغرزوا الشوك في لسانه وعينه حتى مات، كذا عند أبي سَعِيد وفي مسلم: أنهم ارتدوا.

وقيل: إِنَّ هذا كان قبل أن تنزل الحدود، فلما نزلت نهى عن المثلة، وإسناد الفعل إليه ﷺ مجاز، قَالَ أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِلِسَانِهِ)⁽¹⁾ بضم الدال وكسرهما من الكدم، وهو العض بأدنى الفم كالحمار، وزاد بهز في رِوَايَةٍ: مما يجد من الغم والوجع، وفي صحيح أبي عوانة هنا: يعضُّ الأرض ليجد بردها مما يجد من الحرِّ والشدة (حَتَّى يَمُوتَ) وبالسند السابق.

قَالَ سَلَامٌ: فَبَلَّغْنِي أَنَّ الْحَجَّاجَ قَالَ لَأَنْسَ: حَدَّثَنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَدَّثَنِي بِهَذَا فَبَلَّغَ الْحَسَنَ، فَقَالَ: «وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ».

(قَالَ سَلَامٌ) المذكور: (فَبَلَّغْنِي أَنَّ الْحَجَّاجَ) هو ابن يُوْسُفَ الثَّقَفِيّ الأمير المشهور، وفي رِوَايَةٍ: أنه ذكر ذلك قوم للحجاج، فبعث إلي أنس فقال: هذا خاتمي فليكن بيدك، أي: يصير خازناً له، فقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إني أعجز عن ذلك قَالَ: فَحَدَّثَنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةِ الْحَدِيثِ.

(قَالَ لَأَنْسَ) رضي الله عنه: (حَدَّثَنِي) بكسر الدال والإفراد (بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ) كذا بالتذكير باعتبار العقاب، وفي رِوَايَةٍ بهز: عاقبها على ظاهر اللفظ.

(فَحَدَّثَنِي بِهَذَا) الحديث (فَبَلَّغَ الْحَسَنَ) أي: البَصْرِيّ، (فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ) بِهَذَا وَزَادَ الْكُشْمِينِيّ: بهذا وسقط في رواية غيره.

وإنما قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَجَّاجَ كَانَ ظَالِمًا يَتَمَسَّكُ فِي الظُّلْمِ بِأَدْنَى شَيْءٍ، وَفِي رِوَايَةٍ بِهِز: فوالله ما انتهى الحجاج حتى قام بها على المنبر، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَنْسُ فذكره، وَقَالَ: قطع النَّبِيُّ ﷺ الأيدي والأرجل وسمّر الأعين في معصية الله أفلا نفعل نحن ذلك في معصية الله.

وساق الإسماعيلي من وجه آخر عن ثابت، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنْسُ، قَالَ: ما ندمت على شيء، ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج فذكره، وإنما ندم أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ذلك لِأَنَّ الْحَجَّاجَ كَانَ مُسْرِقًا فِي الْعُقُوبَةِ وَكَانَ يَتَعَلَّقُ بِأَدْنَى شَيْءٍ، وَلَا حِجَةَ لَهُ فِي قِصَّةِ الْعَرَنِيِّينَ لِأَنَّهُ وَقَعَ التَّصْرِيحُ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ أَنَّهُمْ ارْتَدَّوْا وَكَانَ ذَلِكَ أَيْضًا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ كَمَا فِي الَّذِي بَعْدَهُ وَقَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الْمِثْلَةِ كَمَا تَقَدَّمُ فِي الْمَغَازِي.

وقد حضر أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأَمْرَ بِالتَّعْذِيبِ بِالنَّارِ، ثُمَّ حَضَرَ نَسْخَهُ وَالنَّهْيَ عَنِ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، وَكَانَ إِسْلَامُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَأَخِّرًا عَنْ قِصَّةِ الْعَرَنِيِّينَ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: اشربوا من ألبانها، وقد مر الحديث في كتاب الطهارة في باب: أبوال الإبل والدواب.

6 - باب الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ

5686 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ نَاسًا اجْتَمَعُوا فِي الْمَدِينَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ - يَعْنِي الْإِبِلَ - فَيَشْرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَلَحَقُوا بِرَاعِيهِ، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَتَّى صَلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ، فَتَقَتَّلُوا الرَّاعِيَ وَسَاقُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَ فِي طَلَبِهِمْ فَجِيءَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ».....

6 - باب الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ

(باب الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ) قد وقع في خصوص التداوي بأبوال الإبل، حديث أخرجه ابن المنذر، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «عليكم بأبوال الإبل فإنها نافعة للذرية بطونهم».

والذرية بفتح الذال المعجمة وكسر الراء، والذرب بفتحتين: فساد المعدة. (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يَحْيَى بن دينار، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا) من عرنية (اجْتَمَعُوا فِي الْمَدِينَةِ) كذا هنا بإثبات في وهي ظرفية، أي: حصل لهم الجوى وهم في المدينة، ووقع في رِوَايَةِ أَبِي قِلَابَةَ، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اجتمعوا المدينة بدون في، أي: استرخموها، أي: كرهوا الإقامة بها، (فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ) يسار النوبي (- يَعْنِي الْإِبِلَ -) كذا في الأصل، وفي رِوَايَةِ مسلم من هذا الوجه: أن يلحقوا براعي الإبل، (فَيَشْرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا) للتداوي، ويحتمل أن يكون قبل نزول التحريم واستدل بظاهره من قَالَ من الأئمة: ما أكل لحمه فبوله طاهر، وقد سبق تفصيله في الطهارة.

(فَلَحَقُوا بِرَاعِيهِ، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَتَّى صَلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ) بفتح اللام قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: تقول صلح الشيء يصلح صلوحًا، وحكى الفراء الضم، وفي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: حتى صحت بإسقاط اللام وتشديد الحاء من الصحة.

(فَقَتَّلُوا الرَّاعِيَ وَسَاقُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ) ذلك، (فَبَعَثَ فِي طَلَبِهِمْ) كرز ابن جابر في عشرين، أو سعيد بن زيد فأدركوهم فأخذوهم، (فَجِيءَ بِهِمْ) إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ) أي: أمرهم من فعل ذلك.

قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ».

7 - بَابُ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

(قَالَ قَتَادَةُ) هو موصول بالإسناد السابق: (فَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّ ذَلِكَ) إشارة إلى قوله: وسمر أعينهم (كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ) بفتح الفوقية وكسر الزاي، ويعكر على ما قَالَ قَتَادَةُ، عن مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق سليمان التَّيْمِيِّ، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَإِنَّمَا سَمَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاءِ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: وأبوالها، وقد تقدم الحديث مطولاً أنفاً، وقد أخرج البخاري في الحدود أيضاً، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الحد وكذلك.

7 - بَابُ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

(بَابُ) بيان (الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ) ومنافعها، وقد فسره الزُّهْرِيُّ: بأنها الشُّونِيز على ما يجيء في آخر الباب، والشُّونِيز بضم المعجمة وسكون الواو وكسر النون وسكون التحتية بعدها زاي.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: قيد بعض مشايخنا الشين بالفتح، وحكى الْقَاضِي عِيَّاض، عن ابن الأعرابي: أنه كسرهما فأبدل الواو ياءً، فَقَالَ: الشينيز وأنه قال كذا تقول العرب، وقال غيره: الشونيز بالضم، وتفسير الحبة السوداء بالشونيز لشهرة الشونيز عندهم إذ ذاك.

وَأَمَّا الْآنَ فالأمر بالعكس والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز والعرب تقول: هي الحبة الخضراء فإنهم يسمّون الأخضر أسود والأسود أخضر، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر والأشهر.

وقال عبد اللطيف البغدادي: وهي الكُمون الأسود، ويقال له أَيْضًا: الكُمون الهندي.

ونقل إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ في غريب الحديث، عن الحسن البَصْرِيِّ: أنها الخردل.

وحكى أَبُو عُبَيْد الهروي في الغربيين: أنها ثمرة البطم بضم الموحدة وسكون المهملة، واسم شجرتها: الضُرُّو بكسر المعجمة وسكون الراء، قال العيشي: البُطم كثيرًا ما ينبت في البلاد الشمالية وهو أخضر مقارب الحمص يأكله اهل البلاد كثيرًا، ويجعلونه في الأقراض ويستخرجون منه الدهن ويأكلونه. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هي صمغ شجرة تدعى الكمكام تجلب من اليمن ورائحتها طيبة وتستعمل في البخور، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليست المراد هنا جزءًا. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: تفسيرها بالشونيز أولى من وجهين: أحدهما: أنه قول الأكثر.

والثاني: كثرة منافعها بخلاف الخردل والبطم. ومن جملة منفعه: أنه مجلو مقطع، ويحلل، ويشفي الزكام إذا قلى واشتم، ويقتل الدود إذا أكل على الريق. وإذا وضع في البطن من خارج لطوِّخًا دهنه ينفع من داء الحية ومن الثآليل والخيالان.

وإذا شرب منه مثقال بماء نفع من البهر، البهر بالضم: تتابع النفس وضيق النفس، ويحرر الصمت المحتبس، والضماض به ينفع الصداع البارد. وإذا نقع من سبع حبّات بالعدد في لبن امرأة ساعة وسعط به صاحب اليرقان نفعه نفعًا بليغًا.

وإذا طبخ بخلّ وخشب الصنوبر نفع من وجع الأسنان من برد مضمضته، ويدر الطمث والبول واللبن.

وإذا شرب منطرون شفي من عسر النفس وينفع من شر الرتيلاء، ودخنته تطرد الهوام، وحاصيته تذهب الجشا الحامض الكائن من البلغم والسوداء.

وإذا تضمد به مع الخل نفع البثور والجرب المتقرح، وحلّل الأورام البلغمية المزمنة والأورام الصلبة.

وإذا خلط ببول عتيق ووضع على الثآليل المسمارية قلعها وإذا ضمدت به السن أخرج الدود الطواف.

5687 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ

مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ،

إذا نقع بخل وأسقط به نفع من الأوجاع المزمنة في الرأس ومن اللقوة،
وينفع من البهق والبرص طلاء بالخل، ويسقى بالماء الحار والعسل للحصاة في
المثانة والكلبي، وإن عجن بماء الشيخ أخرج الحيات من البطن.
وإذا حرق وخلط بشمع مذاب ودهن سوسن وطلّي على الرأس نفع من تناثر
الشعر.

وإذا سحق مع دم الأفاعي أو دم الخطاطيف وطلّي به الوضع غيره.
وإذا استعط بدهنه نفع من الفالج والكزاز وقطع البلة والبرد الذي يجتمع،
فيصير منه الفالج.

وإذا سحق ونخل واستف منه كل يوم درهمين نفع من عضّة الكلب الكلب.
وإذا سحق وشرب بسكنجبين نفع من حميات الربع المتقدمة.
وإذا عجن بسمن وعسل نفع من أوجاع النفساء، وينفع أيضًا لوجع الأرحام.
وإذا نثر على مقدم الرأس سخنه ونفع من توالي النزلات.
وإذا خلط في الأكحال جفف الماء النازل في العين.
وإذا عجن بخل ودهن ورد نفع من أنواع الجرب.

وإذا ضمد به أوجاع المفاصل نفعها ويخرج الأجنة أحياء وموتى والمشيمة.
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) كذا سماه ونسبه لجده وهو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ
ابن أبي شيبه واسمه: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَثْمَانَ الْعَبْسِيِّ الْكُوفِيِّ، وكان إِبْرَاهِيمُ أَبُو شَيْبَةَ
قاضي واسط وكنية عَبْدُ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ وشهرته بكنيته أكثر من اسمه، مات في
المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين وهو شيخ مسلم أيضًا قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ)
بالتصغير هو ابن مُوسَى الْكُوفِيِّ وهو من كبار مشايخ الْبُخَارِيِّ وروى عنه هنا
بالواسطة قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) هو ابن يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، (عَنْ
مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ) هو مولى أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ
الأنصاري، وما له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث، وقد أخرجهُ المنجنيقي في
كتاب رواية الأكابر عن الأصاغر، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى بهذا الإسناد فأدخل

قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ فَمَرَضَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحَبِيبَةِ السَّوْدَاءِ، فَخُذُوا مِنْهَا خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطْرَاتٍ زَيْتٍ، فِي هَذَا الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ،

بين منصور وخالد بن سعد مجاهدًا، وتعبه : الخطيب بعد أن أخرجَه من طريق المنجنيقي بأن ذكر مجاهد فيه وهم، ووقع في رواية المنجنيقي أيضًا: خالد بن سعد بزيادة ياء في اسم أبيه وهم نبه عليه الخطيب.

(قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الجيم وبالراء على وزن أحمَد غير منصرف يقال: إن الصحابي الذي سأل النَّبِيَّ ﷺ عن الحمر الأهلية وحديثه عند أبي داود.

(فَمَرَضَ) أي: غالب (في الطَّرِيقِ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو عتيق كنية مُحَمَّد وهو معدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ وأبوه وجده وجد أبيه صحابة مشهورون.

وفي رواية أبي بكر الأعين: فعاده أبو بكر بن أبي عتيق، وكذا قال سائر أصحاب عبيد الله بن موسى إلا المنجنيقي فَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ الْجَبْرِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واختصر القصة، قَالَ الخطيب وقوله عن غالب بن أبجر وهم فليس لغالب فيه رواية، وإنما سمعه خالد مع غالب من أبي بكر بن أبي عتيق.

(فَقَالَ لَنَا) أي: ابن أبي عتيق: (عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحَبِيبَةِ السَّوْدَاءِ) بضم الحاء المهملة وفتح الموحدة مصغراً كذا في رواية الكُشْمِينِي: السوداء بالتكبير وهي رواية الأكثر ممن أخرج الحديث، وفي رواية أبي ذرٍّ، عن الحموي والمُستَمْلِي: السويداء بالتصغير أيضًا.

(فَخُذُوا مِنْهَا خَمْسًا) في حباتها (أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطْرَاتٍ زَيْتٍ، فِي هَذَا الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ) من الأنف، وقد ذكر الأطباء في علاج الزكام العارض مع عطاس كثيرًا: أنه يغلي الحبة السوداء ثم تدق ناعماً ثم تنقع في زيت ثم يقطر منها في الأنف ثلاث قطرات، فلعل غالب بن أبجر كان

فَإِنَّ عَائِشَةَ، حَدَّثَتْنِي: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ،

مزكوماً، فلذا وصفه ابن أبي عتيق له وظاهر سياقه: أنها موقوفة عليه، ويحتمل أن يكون عنده مرفوعة أيضاً، فقد وقع في رواية الأعين عند الإسماعيلي بعد قوله: من كل داء وأقطروا عليها شيئاً من الزيت.

وفي رواية له أخرى وربما قال: واقطروا إلى آخره، وادعى الإسماعيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر ثم استدل بقوله: (فَإِنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (حَدَّثَتْنِي) بالافراد (أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ) كذا في رواية الأكثرين.

وفي رواية الكُشْمِينِي: أن في هذه الحبة شفاء.

وفي رواية الأعين: هذه الحبة السوداء التي تكون في الملح، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان الشكل هذا عليّ ثم ظهر لي أنه يريد الكمّون وكانت عادتهم جرت أن يخلط بالملح.

وقوله: من كل داء بعمومه يتناول الانتفاع بالحبة السوداء في كل داء غير الموت، وأوله الموفق البغدادي بأكثر الأدوية وعدّ جملة من منافعها، وكذا قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هو من العموم الذي أريد به الخصوص وليس يجتمع في شيء من النبات جميع القوى التي تقابل الطبائع كلها في معالجة الأدوية، وإنما أراد شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة والبلغم، لأنه حار يابس فهو شفاء للداء المقابل له في الرطوبة والبرودة وذلك أن الدواء أبرأ بالمضاد كما أن الغذاء بالمشاكل.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يحتمل إرادة العموم منه بأن يكون شفاء للكحل لكن بشرط تركيبه مع الغير ولا محذور فيه، بل تجب إرادة العموم لأن جواز الاستثناء معيار جواز العموم، وأمّا وقوع الاستثناء فهو معيار وقوع العموم فهو أمر ممكن، وقد أخبر الصادق عنه واللفظ عام بدليل الاستثناء فيجب القول به.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: العسل عند الأطباء أقرب إلى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء، ومع ذلك فإن من الأمراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأذى به، فإذا كان المراد بقوله في العسل: فيه شفاء للناس الأكثر الأغلب

فحمل الحبة السوداء على ذلك أولى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: معنى كون الحبة السوداء شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صرفاً، بل ربما استعملت مفردة، وربما استعملت مركبة، وربما استعملت مسحوقة وغير مسحوقة، وربما استعملت أكلاً وشرّباً وسعوطاً وضماً وغير ذلك، وقيل: إن قوله: من كل داء تقديره: يقبل العلاج بها فإنها إنما تنفع من الأمراض الباردة فأما الحارة فلا.

نعم، قد تدخل في بعض الأمراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الأدوية الرطبة الباردة إليها بسرعة تنفيذها واستعمال الحار في بعض الأمراض الحارة لخاصيته فيه لا ليستنكر كالعنزروت فإنه حار، ويستعمل في أدوية الرمد المركبة مع أن الرمد ورم حار باتفاق الأطباء.

وقد قال أهل العلم بالطب: إن طبع الحبة السوداء حار يابس وهي مذهبة للنفخ نافعة في حمى الربع والبلغم مفتحة للسد والريح مجففة لبلة المعدة.

وإذا دقت وعجنت بالعسل وشربت بالماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث، وفيها جلاء وتقطيع.

وإذا دقت وربطت بخرقه من كتان وأديم شتمها نفع من الزكام البارد انتهى.

وقد ذكر بعضها مع غيرها، وقيل: كان ﷺ يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض فلعل قوله: في الحبة السوداء وافق مرض من مزاجه بارد، فيكون معنى قوله: «شفاء من كل داء»، أي: من هذا الجنس الذي وقع القول فيه والتخصيص بالحيشية كثير شائع.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ: تكلم ناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردّوه إلى قول أهل الطب والتجربة ولا خفاء بغلط قائل ذلك لأنّ إذا صدّقنا أهل الطب ومدار علمهم غالباً إنما هو على التجربة التي بناؤها على ظنّ غالب فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم انتهى. وقد تقدم توجيه حملهم على عمومهم بأن يكون المراد بذلك ما هو أعم من الأفراد والتركيب فلا محذور في ذلك ولا خروج عن ظاهر الحديث فتنفع من جميع الأدوية.

إِلَّا مِنَ السَّامِ قُلْتُ: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: الْمَوْتُ⁽¹⁾.

(إِلَّا مِنَ السَّامِ) بالمهملة من غير همز وتخفيف الميم.

(قُلْتُ: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: الْمَوْتُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَعْرِفْ اسْمَ السَّائِلِ وَلَا الْمَجِيبِ، وَأُظِنُّ أَنَّ السَّائِلَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ وَالْمَجِيبُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ دَاءٌ مِنْ جَمَلَةِ الْأَدْوَاءِ قَالَ الشَّاعِرُ:

وداء الموت ليس له دواء

ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السُّودَاءَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا.

(1) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي الْبَهْجَةِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ فِي الْحَبَّةِ السُّودَاءِ الَّتِي هِيَ الشُّونَيْنِ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا الْمَوْتَ.

وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

وَهِيَ كَمَا تَقْدُمُ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ مِنَ التَّوْجِيهَاتِ فِي الشِّفَاءِ وَالْإِنْفِصَالِ عَنْهَا كَالْإِنْفِصَالِ عَنْ تِلْكَ غَيْرِ أَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ فِي التَّوْجِيهِ وَهِيَ أَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ إِذَا أَكَّدَتْ الشَّيْءَ بِالْمَصْدَرِ أَوْ اسْتَنْتَتْ مِنَ الْعَامِ بَعْضَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ مَا بَقِيَ حَقِيقَةٌ فِي الْعُمُومِ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ وَقَدْ قَالَ ﷺ هُنَا إِنَّهَا شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ فَهَذَا اللَّفْظُ عَامٌ وَقَدْ يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ فَلَمَّا اسْتَنْتَى مِنْهُ الْبَعْضُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا السَّامُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ شِفَاءٌ عَامٌ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا قَدَّمَاهُ ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَ أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا يَقُولُهُ الْأَطْبَاءُ وَهَذَا لَيْسَ بِالْبَيِّنِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِثْلُ الْجَوَابِ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَ وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الطَّبِّ إِنَّ الْحَبَّةَ السُّودَاءَ تَنْفَعُ عَنْدهُمْ لِسَبْعَةِ عَشَرَ دَاءً بِالتَّجَرُّبَةِ وَقَدْ ذَكَرَ لِي بَعْضُ مُشَايِخِي فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَكَانَ قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ الْحَدِيثَ وَالْفَقْهَ وَالْعَمَلَ بِهِمَا وَالتَّقْوَى أَنَّ شَيْخَهُ رَحِمَ اللَّهُ جَمِيعَهُمْ وَإِيَّانَا بِفَضْلِهِ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِهِ وَكَانَ مِنَ الزَّاهِدِينَ الْمُبَارَكِينَ وَكَانَ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا قَرَأَ هَذَا الْحَدِيثَ وَتَكَلَّمَ الشَّيْخُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ مَا أَشْرَنَّا إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ جَاءَ يَوْمٌ وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ الزَّاهِدُ مَجْلِسَ الشَّيْخِ فَلَمَّا أَتَاهُ بَعْدَ سَأَلِهِ مَا حَبَسَكَ عَنَّا فَقَالَ لَهُ إِنَّ عَيْنِي رَمَدَتْ فَأَوْجَعْتَنِي فَأَخَذْتُ الشُّونَيْنِ فَمَضَغْتُهُ وَأَلْقَيْتُهُ دَاخِلَهَا فَزَادَتْ وَجَعًا فَقُلْتُ مُحَاظِبًا لَهَا أَوْجَعِي أَوْ طِيرِي فَمَا أَخْبَرَ الشَّيْخَ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَقُولُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا حَقًّا فَبُرْتُ مِنْ لَيْلَتِي وَمَا بَقِيَ لِي فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُؤَلَّمَةِ وَلَا أَثَرُ مِنْهَا فَقَالَ الشَّيْخُ لِلْفُقَهَاءِ مِثْلُ نِيَّةِ هَذَا هِيَ النِّيَّةُ الْمُبَارَكَةُ الَّتِي تَظْهَرُ فِيهَا فَائِدَةُ الْحَدِيثِ وَلَوْ اسْتَعْمَلَهُ أَحَدُكُمْ مَعَ الشُّكِّ الَّذِي فِي نِيَاتِكُمْ لَطَارَتْ عَيْنَاهُ أَوْ كَمَا جَرَى وَفِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ أَمَّا الْأُمُورُ الَّتِي تَتَلَقَّى مِنَ الشَّارِعِ ﷺ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي اسْتِعْمَالِهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِحَسَنِ النِّيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَسَنُ نِيَّةٍ خِيفَ عَلَى الشَّخْصِ مِنْ زِيَادَةِ الضَّرَرِّ وَقَدْ بَيَّنَّا الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ الْمُوفِقُ لِلْخَيْرِ بِفَضْلِهِ.

5688 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ الْمَوْتُ، وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ.

8 - باب التَّلبينة للمريض

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) الْحَافِظُ بْنُ زَكْرِيَا الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبُضْرِيُّ، وَاسْمُ أَبِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ وَنَسَبُهُ إِلَى جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أَي: ابْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابْنُ خَالِدٍ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو سَلَمَةَ) هو ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ) أَي: ابْنُ حَزْنِ الْإِمَامِ أَحَدِ الْأَعْلَامِ وَسَيِّدِ التَّابِعِينَ كَذَا فِي رِوَايَةِ عُقَيْلٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ وَاقْتَصَرَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا. (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَخْبَرَهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ: (وَالسَّامُ الْمَوْتُ، وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ) فِي الْقَامُوسِ: الشَّيْنِيزُ وَالشُّونِيزُ وَالشُّونُوزُ وَالشَّهْنِيزُ: الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ أَوْ فَارِسِي أَنْتَهَى.

وقد مرَّ الكلام فيه في أوَّل الباب، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ، وَكَذَا ابْنُ مَاجَةَ.

8 - باب التَّلبينة للمريض

(باب التَّلبينة) وصنعها (للمريض) قد مرَّ في كتاب الأَطْعِمَةِ باب التَّلبينة وزاد هنا للمريض، وفي القاموس التلبين وبهاء حساء من نخالة ولبن وعسل. وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ: هِيَ دَقِيقٌ بِحَتِّ.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هِيَ حَسَاءٌ يَعْمَلُ مِنْ دَقِيقٍ أَوْ نَخَالَةٍ وَيَجْعَلُ فِيهِ عَسَلٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: أَوْ لَبَنٌ سَمِيَتْ تَلْبِينَةً تَشْبِيهَا لَهَا بِاللَّبَنِ فِي بَيَاضِهَا وَرِقَّتِهَا.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: وَعَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالٍ يَخْلُطُ فِيهَا لَبَنٌ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِمَخَالِطَةِ

اللَّبَنِ.

5689 - حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ وَلِلْمَحْزُونِ عَلَى الْهَالِكِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ التَّلْبِينَ تَجْمُ فَوَادَ الْمَرِيضِ، وَتَذْهَبُ بِنِعْضِ الْحُزْنِ».

وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ شَحْمٌ.

وَقَالَ الدَّائِدِيُّ: يُوْخَذُ الْعَجِينُ غَيْرَ خَمِيرٍ فَيُخْرَجُ مَاؤُهُ فَيُجْعَلُ حَسَوًا فَيَكُونُ لَا يَخَالِطُهُ شَيْءٌ فَلِذَلِكَ كَثُرَ نَفْعُهُ، لِأَنَّهُ لِبَابٍ.

وَقَالَ الْمَوْفِقُ الْبَغْدَادِيُّ: التَّلْبِينَةُ الْحَسَاءُ وَيَكُونُ فِي قَوَامِ اللَّبَنِ وَهُوَ الرَّقِيقُ النَّضِيجُ لَا الْغَلِيطُ النَّيِّ.

(حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (جَبَّانُ بْنُ مُوسَى) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالنُّونِ الْمُرَوِّزِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمُرَوِّزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ) الْأَيْلِيُّ، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هُوَ ابْنُ خَالِدٍ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَقْرَانِ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُرْوَةَ) أَي: ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ) أَي: يَصْنَعُ (لِلْمَرِيضِ) وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِالتَّلْبِينَةِ بزيادة الهاء، (وَلِلْمَحْزُونِ عَلَى الْهَالِكِ) أَي: عَلَى الشَّخْصِ الْمَيِّتِ، وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ عَنْ عُقَيْلٍ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا اجْتَمَعَ لَذَلِكَ النِّسَاءُ، ثُمَّ تَفَرَّقْنَ أَمَرَتْ بِبِرْمَةِ تَلْبِينَةٍ فَطَبَخَتْ ثُمَّ قَالَتْ: كُلُوا مِنْهَا، (وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ التَّلْبِينَ تَجْمُ) بِفَتْحِ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَضم الجيم، وَيُرْوَى بضم أوله وَكسر ثانيه وَهُمَا بِمَعْنَى، أَي: تَرِيحُ (فَوَادَ الْمَرِيضِ) وَمَادَتُهُ: جِيمٌ وَمِيمٌ يَقَالُ: جَمَّ وَأَجَمَّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا تَرِيحُ فَوَادَهُ وَتَزِيلُ عَنْهُ الْهَمَّ وَتَنْشِطُهُ وَالْجَامَّ بِالتَّشْدِيدِ الْمُسْتَرِيحِ وَالْمَصْدَرُ: الْجِمَامُ وَالْإِجْمَامُ بِمَعْنَى: الرَّاحَةِ، وَيُقَالُ: جَمَّ الْفَرَسُ وَأَجَمَّ إِذَا أَرِيحَ فَلَمْ يَرْكَبْ فَيَكُونُ ادْعَى لِنَشَاطِهِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ يَجْمَعُ وَيَكْمَلُ صِلَاحَهُ وَنَشَاطَهُ، وَحَكَى ابْنُ بَطَالٍ: أَنَّهُ رَوَى تَخْمَ بِخَاءٍ مَعْجَمَةً، أَي: تَنْقَى، وَالْمَخْمَةُ: الْمَكْنَسَةُ (وَتَذْهَبُ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْهَاءِ فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ (بِنِعْضِ الْحُزْنِ) بضم الحاء وَسكون الزاي، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ:

5690 - حَدَّثَنَا قُرُوبُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينَةِ وَتَقُولُ: «هُوَ الْبَغِيضُ النَّافِعُ».

بفتحها، والمراد بالفؤاد: رأس المعدة، فإن فؤاد الحزين يضعف باستيلاء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء والحساء يربطها ويغذيها ويقويها، ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض لكن المريض كثير إما يجتمع في معدته خلط مراري، أو بلغمي، أو صديدي وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق الحديث في كتاب الأطعمة.

(حَدَّثَنَا قُرُوبُ) بفتح الفاء وسكون الراء وبالواو (ابْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبالراء والمد الكندي بالنون والdal المهملة الكوفي واسم أبي المغراء: معدي كرب، وكنية فروة: أبو القاسم من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ولم يكثر عنه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) على صيغة اسم الفاعل من الإسهار بالسین المهملة قاضي الموصل، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرُوبُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينَةِ) بزيادة الهاء، أي: أن تصنع للمريض والمحزون.

(وَتَقُولُ: هُوَ) أي: الحساء (الْبَغِيضُ النَّافِعُ) سَمَاءُ الْبَغِيضِ النَّافِعِ لِأَنَّ المريض يعافه وهو نافع له، والبغيض: بالموحدة وبالمعجمتين على وزن عظيم بمعنى المبعوض، وحكى الْقَاضِي عِيَّاض: أنه وقع في رِوَايَةِ أَبِي زَيْدِ الْمَرْوَزِيِّ بالنون بدل الموحدة قَالَ: ولا معنى له هنا، وفي التوضيح وفي رِوَايَةِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ: الْغَيْضُ بِالنُّونِ وَلَا أَعْلَمُ لَهُ وَجْهًا.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: إِذَا كَانَ بِالنُّونِ وَالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ لَهُ وَجْهٌ، وَيَكُونُ مِنْ تَنْغِصِ الْعَيْشِ وَهُوَ تَكْدَرُهُ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَعَ هَكَذَا مَوْقُوفًا، وَقَدْ حَذَفَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذِهِ الطَّرِيقَ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقٍ كَلَّمْ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ التَّلْبِينَةِ يَعْنِي: الْحَسَاءَ.

وأخرج النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَغْسِلُ بَاطِنَ أَحَدِكُمْ كَمَا يَغْسِلُ أَحَدُكُمْ الْوَسْخَ عَنْ وَجْهِهِ بِالْمَاءِ.

9 - بَابُ السَّعُوطِ

وعند أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ من طريق مُحَمَّدَ بن السائب بن بركة، عن أمه، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ أَهْلَهُ الْوَعَكُ أَمَرَ بِالْحَسَاءِ يَصْنَعُ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَحَسَوْا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ يَرْتَوِ فَوَادَ الْحَزِينِ وَيَسْرُوا عَنْ فَوَادِ السَّقِيمِ كَمَا تَسْرُوا إِحْدَاكُنَّ الْوَسْخَ عَنْ وَجْهِهَا بِالْمَاءِ وَيَرْتَوِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسَكُونِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَيَسْرُو وَزْنَهُ بِسِينٍ مَهْمَلَةٍ ثُمَّ رَاءَ، وَمَعْنَى يَرْتَوِ: يَقْوَى، وَمَعْنَى يَسْرُو: يَكْشِفُ هَذَا.

وَقَالَ الْمَوْفِقُ الْبَغْدَادِيُّ: إِذَا ثَبَتَ مَعْرِفَةُ مَنَافِعِ التَّلْبِينَةِ فَاعْرِفْ مَنَافِعَ الشَّعِيرِ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ نَخَالَةً فَإِنَّهُ يَجْلُو وَيَنْفِذُ بِسُرْعَةٍ وَيَغْذِي غِذَاءً لَطِيفًا.

وَإِذَا شَرِبَ حَارًّا كَانَ أَجْلَى وَأَقْوَى نَفْوَذًا وَإِنَّمَاءً لِلْحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ، قَالَ: وَلَا شَيْءٌ أَنْفَعُ مِنَ الْحَسَاءِ لِمَنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ فِي غِذَائِهِ الشَّعِيرِ، وَأَمَّا مَا يَغْلِبُ عَلَى غِذَائِهِ الْخَنْطَةُ فَالْأَوَّلَى بِهِ فِي مَرَضِهِ حَسَاءُ الشَّعِيرِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْهُدَى: التَّلْبِينَةُ أَنْفَعُ مِنَ الْحَسَاءِ لِأَنَّهَا تَطْبِخُ مَطْحُونَةً فَتَخْرُجُ خَاصِيَّةَ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ وَهِيَ أَكْثَرُ تَغْذِيَّةً وَأَقْوَى فِعْلًا وَأَكْثَرُ جَلَاءً، وَإِنَّمَا اخْتَارَ الْأَطْبَاءُ الصَّحِيحَ لِأَنَّهُ أَرْقٌ وَالْطَفُّ لَا يَثْقُلُ عَلَى طَبِيعَةِ الْمَرِيضِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلَفَ الِاتِّفَاعُ بِذَلِكَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْعَادَةِ فِي الْبِلَادِ، وَلَعَلَّ اللَّائِقَ بِالْمَرِيضِ مَاءَ الشَّعِيرِ إِذَا طَبَخَ صَحِيحًا وَبِالْحَزِينِ إِذَا طَبَخَ مَطْحُونًا لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي الْخَاصِيَّةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

9 - بَابُ السَّعُوطِ

(بَابُ السَّعُوطِ) هُوَ بَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ الدَّوَاءُ يَصَبُّ فِي الْأَنْفِ.

وَفِي تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ: السَّعُوطُ وَالنَّشُوقُ وَالنُّشُوعُ فِي الْأَنْفِ، وَلَخَيْتُهُ وَلَخَوْتُهُ وَالْخَيْتُهُ إِذَا سَعَطْتُهُ، وَكَذَلِكَ وَجَرْتُهُ وَأَوَجَرْتُهُ لَغْتَانِ.

وَأَمَّا النَّشُوقُ: فَيَقَالُ أَنْشَقْتُهُ إِنْشَاقًا.

5691 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اِخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَّ».

وفي المحكم: سَعَطَه الدواء يَسْعُطُه وَيَسْعُطُه والضم أعلى، والصاد فيه لغة عن اللحياني.

وفي القاموس: سَعَطَه الدواء كَمَنَعَه وَنَصَرَه، وَأَسْعَطَه إِيَّاهُ سَعَطَةً واحدةً وَإِسْعَاطَةً واحدةً أدخله في أنفه فاستعط، والسَّعُوط كَصُبُور ذلك الدواء، والمُسْعُط بالضم: إناء يجعل فيه ويصب منه في الأنف انتهى.

والسَّعِيط المُسْعُط والسَّعِيطُ أَيضًا: دهن الخردل، وأيضًا: دهن البان.

وفي الصحاح: أَسْعَطْتُهُ وَاسْتَعَطَّ هو بنفسه، وفي الجامع: المَسْعُوط والمُسْعُط والسَّعِيط: الرجل الذي يفعل به ذلك.

وَقَالَ أَبُو الْفَرَج: الإِسْعَاطُ هو تحصيل الدهن أو غيره في أقصى الأنف سواء كان بجذب النفس، أو بالتفريغ فيه.

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) العمى أَبُو الْهَيْثَمِ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مصغراً هو ابن خالد الباهلي مولا هم الكرايسي الحافظ، (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَمَانِي، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه «(اِخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَّ)» أي: استعمل السعوط وهو أن يستلقي على ظهره ويجعل بين كتفيه ما يرفعهما ليخدر رأسه ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد، أو مركب ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعُطَاس.

وأخرج الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه: «أن خير ما تداويتم به السعوط».

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: واستعط، وقد مضى الحديث في كتاب الإجارة في باب: خراج الحجام، ومضى الكلام فيه.

10 - باب السُّعُوطِ بِالقُسْطِ الهِنْدِيِّ وَالبَحْرِيِّ

وَهُوَ الكُسْتُ، مِثْلُ الكَافُورِ وَالْقَافُورِ، مِثْلُ (كُشِطْتُ) وَقُشِطْتُ: «نَزَعْتُ»،

10 - باب السُّعُوطِ بِالقُسْطِ الهِنْدِيِّ وَالبَحْرِيِّ

(باب السُّعُوطِ) بضم السين في الفرع ويفتحها في أصله (بِالقُسْطِ) بضم القاف (الهِنْدِيِّ وَالبَحْرِيِّ) قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: القُسْطُ نوعان: هندي وهو أسود، وبحري وهو أبيض، والهندي أشدهما حرارة.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: القُسْطُ عقاقير البحر، وقيل: منه الذي يجلب في اليمن، ومنه ما يجلب من المغرب، وزاد بعضهم ثالثاً يسمّى: بالقسط المر وهو كثير ببلاد الشام خصوصاً بالسواحل.

وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هو جزر البحر، وفي الجامع لابن البيطار: أجوده ما كان من بلاد المغرب وكان أبيض خفيفاً وهو البحري، وبعده الذي من بلاد الهند وهو غليظ أسود خفيف مثل القثاء، وبعده الذي من بلاد سوريا وهو ثقيل ولونه لون النقس ورائحته ساطعة، وأجودها: ما كان حديثاً أبيض ممتلئاً غير متآكل ولا زهم يلدغ اللسان وقوته مسخنة مدرة للبول وينفع من أوجاع الأرحام إذا استعمل وذكر منافع كثيرة، وفي نزهة الأفكار: وأجودها البحري وخياره الأبيض الخفيف الطيب الرائحة وكله دواء مبارك نافع.

(وَهُوَ الكُسْتُ) أي: القسط بالقاف هو الكست بضم الكاف يعني: أنه يقال بالقاف وبالكاف بالمساواة، وذلك لقرب القاف من الكاف في المخرج.

وعلى هذا يجوز أيضاً مع القاف بالمشناة، ومع الكاف بالطاء.

(مِثْلُ الكَافُورِ وَالْقَافُورِ) يعني: كما يقال: الكافور بالكاف، ويقال بالقاف، وقد مرّ هذا في باب: القسط للحادة.

(مِثْلُ (كُشِطْتُ) وَقُشِطْتُ) يعني كما يقال أيضاً فيهما بالكاف والقاف، وزاد النسفي في روايته: («نَزَعْتُ») وأراد به أن مضى كشطت: نزعت، يقال: كشطت البعير كشطاً: نزعت جلده ولا يقال: سلخت.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: كشطت الجلّ عن ظهر الفرس، أو الغطاء عن الشيء إذا

وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: «قُشِطَتْ».

5692 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ،

كشفته، والقشط لغة فيه، وفي قراءة عَبْدُ اللَّهِ: وإذا السماء قشطت وهو معنى قوله: (وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ﴾ («قُشِطَتْ») ولم تشتهر هذه القراءة، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وهذا من التعاقب بين الحرفين كقولهم: قح بالقاف، وكخ بالكاف، وثبت في الفرع لأبي ذر بعد قوله: نزعت وسقطت أيضًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد وجدت سلف البُخَارِيِّ في هذا فقرأت في كتاب معاني القرآن للفراء في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير: 11] قَالَ: يعني نزعت، وفي قراءة عَبْدُ اللَّهِ: قشطت بالقاف والمعنى واحد، والعرب تقول: الكافور والقافور، والقسط والكسط وإذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا انتهى.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) الْمَرْوَزِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) هو سُفْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَلَالِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ أَحَدُ الْأَعْلَامِ، (قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ) مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَسَيَاتِي أَيْضًا بِلَفْظٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، (عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ) بكسر الميم وفتح الصاد الأسدية أسد خزيمة كانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهي أخت عكاشة، وقد وقع عند مسلم التصريح بسماعه له منها، (قَالَتْ) أي: أنها قالت: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ) أي: افعلوه واستعملوه وهو اسم للفعل بمعنى: خذوا ويستعمل بالباء وبغيرها يقال: عليك بزيد وعليك زيدًا.

والعود الهندي: خشب يؤتى به من بلاد الهند طيب الرائحة حامض فيه مرارة يسيرة وقشر كأنه جلد موشى ويصلح إذا مضغ أو يمضمض بطبيخه بطيب النكهة، وإذا شرب منه قدر مثقال نفع من أثر وجه المعدة وضعفها وسكن لهيها.

وإذا شرب بالماء نفع من وجع الكبد ووجع الجنب وقرحة الأمعاء والمغص.

فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ: يُسْتَعَطُّ بِهِ مِنَ الْعُذْرَةِ،

وأجود العود: المندلي ثم الهندي، قَالَ الشَّافِعِيُّ: الهندي يفضل على المندلي بأنه لا يولد النمل.

والعود على أنواع، والهندي أفضل من الكل فلذلك خصّه النَّبِيُّ ﷺ بالذكر، ويأتي بعد أبواب في أول الحديث قصة: أتيت النَّبِيَّ ﷺ بابتن لي وقد أعلقت عليه في العذرة فَقَالَ ﷺ: «عليكن بهذا العود الهندي».

وأخرج أحمد وأصحاب السنن من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «أيما امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطاً هندياً فتحكه بماء ثم تسعطه إياه».

وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي بعد ما بين: «أن أمثل ما تداويتم به الحجاممة والقسط البحري»، وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه فحيث وصف الهندي كان الاحتياج في المعالجة إلى دواء شديد الحرارة، وحيث وصف البحري كان دون ذلك في الحرارة، لأن الهندي كما تقدم أشد حرارة من البحري. وَقَالَ ابن سينا: القسط حار في الثالثة يابس في الثانية.

(فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وكسر الفاء جمع: شفاء كدواء وأدوية، وجمع الجمع: أشاف منها أنه (يُسْتَعَطُّ بِهِ مِنَ الْعُذْرَةِ) بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة: وجع في الحلق يعتري الصبيان غالباً يهيج من الدم وهو سقوط اللّهاء.

وقيل: هي قرحة تخرج بين الأنف والحلق، وقيل: بين الأذن والحلق قيل: سمّيت بذلك لأنها تخرج في الخرم الذي غالباً عند طلوع العذرة، وهي خمسة كواكب تحت الشعري العبور وطلوعها يقع في وسط، ويقال لها أَيْضاً: العذارى، وفي المحكم: العذرة نجم إذا طلع اشتد الحر، والعذرة والعاذور: داء في الحلق ورجل معذور أصابه ذلك.

وَقَالَ ابن التين: هو وجع في الحلق من الدم، وذلك الموضع يسمى: عذرة وهو قريب من اللّهاء، واللّهاء: هي اللحمية التي في آخر الفم وأول الحلق، وعادة المرأة في علاجها أن تأخذ المرأة خرقة فتفتلها فتلاً شديداً وتدخلها في

وَيُلْدُّ بِهِ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ».

أنف الصبي وتطعن ذلك الموضع ينفجر منه دم أسود وربما أقرحته ، وذلك الطعن يسمى : ذعراً ومعنى قوله في الحديث : تذعرن أولادكن أنها تغمز حلق الصبي بإصبعها فترفع ذلك الموضع وتكبسه.

وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حاراً أو العذرة إنما تعرض في زمن الحر بالصبيان وأخرجتهم حارة ولا سيما وقطر الحجاز حار .

وأجيب : بأن مادة العذرة دم يغلب عليه البلغم ، وفي القسط تجفيف للرطوبة وقد يكون نفعه في هذا الداء بالخاصة ، وَأَيْضًا فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالعرض كثيراً ، بل وبالذات أَيْضًا .

وقد ذكر ابن سينا في معالجة سقوط اللهاة القسط مع الشب اليماني وغيره على أنا لو لم نجد شيئاً من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجاً عن القواعد الطبية ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(وَيُلْدُّ) بضم التحتية وفتح اللام على البناء للمفعول ، يقال : لدَّ الرجل فهو ملدود واللدود بفتح اللام ما يصب في أحد جانبي الفم .

(بِهِ) أي : بالقسط (مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ) والمراد به هنا : ألم يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة تحتبس بين الصفاق فتحدث وجعاً ، وقيل : ورم في الغشاء المستبطن للأضلاع .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : ذات الجنب هو السلّ ، وفي البارع : هو الذي يطول مرضه ، وعن النضر : هو الدبيلة وهي قرحة تثقب البطن ، وقيل : هي الشوصة ، وفي المنتهى : الجُنَاب بالضم داء في الجنب .

قَالَ ابن العربي : ذكر ﷺ سبعة أشفية في القسط فسُمِّي منها : اثنين وواحد باقياها إلى طب المعرفة أو الشهرة فيها ، وقد عدَّد الأطباء فيها عدة منافع ، ويحتمل أن يكون ﷺ ذكر السبعة فاختصره الراوي ، أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حينئذ دون غيرهما ، فإن قيل : إذا كان فيها كثرة المنافع فما وجه تخصيصها بسبع .

فالجواب : أن يتعين السبعة لما أنه ﷺ هي التي علمها بالوحي وتحققها ،

5693 - وَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِابْنٍ لِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَّ عَلَيْهِ.

11 - باب: أَيَّ سَاعَةٍ يَحْتَجُّ

وأما غيرها من المنافع فقد علمت بالتجربة فذكر ما علمه بالوحي دون غيره، ويمكن أن يقال: إنما فصل منها ما دعت إليه الحاجة وسكت عن غيره، لأنه لم يبعث لبيان تفاصيل الطب ولا لتعليم صنعة.

ومن جملة ما ذكره الأطباء من منافع القسط: أنه يدرّ الطمث والبول، ويقتل ديدان الأمعاء، ويدفع السم، وحمى الربع والورد، ويسخن المعدة، ويحرك شهوة الجماع، ويذهب الكلف طلاء.

(وَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِابْنٍ لِي) أي: صغير لم يعرف اسمه (لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا) (بِمَاءٍ فَرَشَّ عَلَيْهِ) وقد مر في كتاب الطهارة في باب: بول الصبيان أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه ولم يغسله، وقد مر الكلام فيه هناك.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الطَّبِّ، وكذا أبو داود والنسائي فيه.

11 - باب: أَيَّ سَاعَةٍ يَحْتَجُّ

(باب: أَيَّ سَاعَةٍ يَحْتَجُّ) والمراد بالساعة مطلق الزمان لا الساعة النجومية المتعارفة، وفي رواية الكُشْمِينِي: أَيَّ سَاعَةٍ بَدُونِ الْهَاءِ وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَا أَيُّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34].

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: شَبَّهَ سَبْيُوهُ تَأْنِيثَ، أَيَّ: بِتَأْنِيثِ كُلِّ فِي قَوْلِهِمْ: كُلَّهِنَّ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: غَرَضُ الْبُخَارِيِّ يَعْنِي مِنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ أَوْ السَّاعَاتِ.

وَقَالَ الْعَيْنِي: وَقْتُ الْحَجَامَةِ فِي أَيَّامِ الشَّهْرِ لَمْ يَصَحْ فِيهِ شَيْءٌ عِنْدَهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ حَدِيثًا وَاحِدًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا تَعْيِينَ الْوَقْتِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَوْقَاتِ اللَّائِقَةُ بِالْحَجَامَةِ أَحَادِيثٌ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ عَلَى شَرْطِهِ، فَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تَصْنَعُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ وَلَا يَتَّقِدُ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْإِحْتِجَامَ لَيْلًا كَمَا سَيَجِيءُ.

وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْإِحْتِجَامِ نَهَارًا كَمَا سَيَجِيءُ أَيْضًا.

وَقَدْ وَرَدَ فِي تَعْيِينِ الْأَيَّامِ لِلْحَجَامَةِ حَدِيثُ لَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَرَفَعَهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ فِيهِ: فَاحْتَجَمُوا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَاحْتَجَمُوا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَاءِ، وَاجْتَنَبُوا الْحَجَامَةَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ وَالْأَحَدِ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ ضَعِيفَيْنِ، وَلَهُ طَرِيقٌ ثَالِثٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ فِي الْإِفْرَادِ، وَأَخْرَجَهُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا. وَنَقَلَ الْخَلَالُ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ كَرِهَ الْحَجَامَةَ فِي الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ لَمْ يَثْبُتْ، وَحَكِيَ أَنَّ رَجُلًا احْتَجَمَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ فَأَصَابَهُ بَرَصٌ لِكَوْنِهِ تَهَاوَنَ بِالْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْحَجَامَةَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَوْمَ الدَّمِ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَرْقَأُ فِيهَا».

وَوَرَدَ فِي عَدَدٍ مِنَ الشَّهْرِ أَحَادِيثٌ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعِ عَشْرَةٍ وَتِسْعِ عَشْرَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ»، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيِّ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَعِيدِ وَثَقَهُ الْأَكْثَرُونَ وَلَيْتَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَرِجَالِهِ ثِقَاتٌ لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ.

رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ

وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى، لَيْلًا.

العبد الحجام يذهب الدم ويخف القلب ويجلو عن البصر، وأن خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم إحدى وعشرين، وله شاهد آخر أيضًا رواه الترمذي من حديث أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يحتجم في الأخدعين والكاهل، وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين، وقال: حديث حسن.

ورواه ابن ماجه أيضًا بسند ضعيف ولكنه من فعله ﷺ.

وروى أبو نعيم الحافظ حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: الحجامة في الرأس شفاء من سبع: الجنون، والجذام، والبرص، والنعاس، ووجع الأضراس، والصداع، والظلمة يجدها في عينيه.

ومن حديث ابن عمر رضي الله عنه بسند لا بأس به رفعه: الحجامة تزيد في الحفظ، وفي العقل، وتزيد الحافظ حفظًا فعلى اسم الله يوم الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت ويوم الاثنين ويوم الثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء فما ينزل من جنون ولا جذام ولا برص إلا ليلة الأربعاء.

وروى أبو داود في حديث سلمى خادِم رسول الله ﷺ: ما كان أحد يشتكي إلى رسول الله ﷺ وجعًا في رأسه إلا قال: «احتجم» ولا وجعًا في رجله إلا قال: «اخضبهما» ولكون هذه الأحاديث لم يصح منها شيء.

قال حنبل بن إسحاق: كان أحمد يحتجم، أي: وقت حاج به الألم وأي ساعة كانت، وقد اتفق الأطباء على أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أنفع من الحجامة في أوله وآخره.

قال الموفق البغدادي: وذلك أن الأخلاط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن فأولى ما يكون الاستفراغ في أثنائه، وقد ثبت عند الأطباء أن أنفع الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة، وأن لا يقع عقب استفراغ عن حمام أو جماع أو غيرهما ولا عقب شبع ولا جوع، والله تعالى أعلم.

(وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى) هو عبد الله بن قيس الأشعري (لَيْلًا) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة، عن هشيم، عن إسماعيل بن سالم، عن أبي بريدة بن

5694 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ».

12 - باب الحجْم فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ

قَالَ ابْنُ بُحَيْنَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

5695 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْحَجَامَةَ لَا تَتَعَيَّنُ بِوَقْتٍ مِنَ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ، بَلْ يَجُوزُ فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ كَمَا تَقْدُمُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الْمُقْعَدِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ:

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ ذَكْوَانَ التَّيْمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ قَالَ:

(حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتْيَانِيُّ، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ

(قَالَ): «اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ» وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ احْتَجَمَ نَهَارًا، وَلَمَّا ذَكَرَ احْتِجَامَ أَبِي مُوسَى لِيَلَّا ذَكَرَ أَيْضًا احْتِجَامَ النَّبِيِّ ﷺ نَهَارًا، لِأَنَّهُ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ وَالصَّوْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّهَارِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ فِي بَابِ: الْحَجَامَةُ وَالْقِيَاءُ لِلصَّائِمِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي حَدِيثٍ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ هُنَاكَ».

12 - باب الحجْم فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ

(باب الحجْم فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ) لِلْحَجِّ يَعْنِي: عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْحَجَامَةِ مِنْ هَيْجَانِ الدَّمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِحَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ.

(قَالَ) أَيُّ: قَالَ: بِالْحَجْمِ فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ (ابْنُ بُحَيْنَةَ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ بضم الموحدة وفتح المهملة وسكون التحتية وبالنون وبهينة: اسم أمه وهو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكِ بْنِ الْقَشْبِ الْأَزْدِيُّ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ، مَاتَ فِي عَمَلِ مَرْوَانَ الْآخِرَ عَلَى الْمَدِينَةِ أَيَّامَ مُعَاوِيَةَ، وَبُهَيْنَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى مَا أوردته فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ مَوْصُولًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ الْهَلَالِيُّ،

عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

13 - بَابُ الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ

5696 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَجْرِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ،

(عَنْ عَمْرِو) بفتح العين هو ابن دينار، (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان، (وَعَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح وفي رواية أبي ذر: عن عمرو عن عطاء وطاوس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ» ومقتضى الحجم في الإحرام أن يكون في السفر، لأنَّ من لازم كونه ﷺ كان محرماً أن يكون مسافراً لأنه ﷺ لم يحرم قط وهو مقيم، فانتزعت الترجمة من الحديثين، وقد تقدم الحديث في الحج في باب: الحجامة للمحرم، ومضى الكلام فيه هناك.

13 - بَابُ الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ

(بَابُ الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ) أي: بسبب الداء الحادث بالبدن، فمن تعليلية، وفي نسخة ابن بطال: من الدواء، فمن تبعية.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ) أَبُو عبيدة الْبَصْرِيُّ مولى طلحة الطلحات، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية سَعِيدٍ، عن حميد: سمعت أنسًا، وقد تقدمت في الإجارة: (أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَجْرِ الْحَجَّامِ) وفي رواية أَحْمَدَ، عن يَحْيَى الْقَطَّانِ، عن حميد: عن كسب الحجَّامِ، (فَقَالَ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ) بفتح المهملة وسكون التحتية بعدها موحدة اسمه: نافع على الأكثر كان مولى لبني بياضة على قول، ولبني حارثة على الصحيح كما سيجيء.

وحكاية ابن عبد البر: أنه دينار وهموه بأن ديناراً الحجَّام تابعي روى عن أبي طيبة وحديثه عند ابن مندة، وعند البغوي بإسناد ضعيف أن اسمه: ميسرة.

وقال العسكري: الصحيح أنه لا يعرف اسمه.

(وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ) أي: من قمح، وقيل: من تمر.

وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفُوا عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ،

زاد في البيوع: ولو كان حراماً لم يعطه.

(وَكَلَّمَ) (مَوَالِيَهُ) بني حارثة على الصحيح ومولاه منهم: محبصة بن مَسْعُود، وإنما جمع الموالي مجازاً كما يقال: بنو فلان قتلوا رجلاً ويكون القتاتل منهم واحداً، وحديث جابر: أنه مولى بني بياضة وهم، فإن مولى بني بياضة آخر يقال له: بند أن يخففوا من خراجه (فَخَفَّفُوا عَنْهُ⁽¹⁾) وَقَالَ) (وَكَلَّمَ) هو موصول بالإسناد السابق: (إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ) وقد أخرجهُ النَّسَائِيُّ مفرداً من طريق زياد بن سعد وغيره، عن حميد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «خير ما تداوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ».

ومن طريق معتمر عن حميد بلفظ: «أفضل ما تداوَيْتُمْ بِهِ»، والخطاب بذلك لأهل الحجاز ومن كان في معناهم من أهل البلاد الحارة، لأن دماءهم رقيقة تميل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة إلى سطح البدن، ويؤخذ من هذا أيضاً: أن الخطاب لغير الشيوخ لقلّة الحرارة في أبدانهم.

وقد أخرج الطَّبْرِيُّ بسند صحيح عن ابن سيرين قَالَ: إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم، قَالَ الطَّبْرِيُّ وذلك أيضاً: يصير من حينئذ في انتقاص من عمره وانحلال من قوى جسده فلا ينبغي أن يزيده وهنا بإخراج الدم انتهى.

قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو محمول على من لم يتعين حاجته إليه، وعلى من لم يعتد به.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وهذا أيضاً يتمشى فيمن لا يتعين حاجته إليه من الشبان ممن كانوا قبل الأربعين، وفيمن لم يعتد به منهم، وقيل: الأطباء على خلاف ما قاله ابن سيرين.

قَالَ ابن سينا في أرجوزته المطولة في الفصادة:

ومن يكن تعود الفصادة فلا يكن يقطع تلك العادة
لكن من قد بلغ الستينا وكان ذا ضخامة متينا

(1) أي: خففوا ضريرته يعني خراجه الذي عينوه عليه.

وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ» وَقَالَ: «لَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمَزِ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ».

فافصد في السنة مرتين ولا يجد فيه من الفصلين
إن بلغ السبعين فافصد مرة ولا تزدد فيه على ذي الكرة
وإن يزد خمسا ففي العامين في الباسليق أفصده مرتين
وامنعه بعد ذاك كل فصد فإن ذاك بالشيوخ مرد
وَقَالَ الموفق البغدادي: الحجامَة تنقي سطح البدن أكثر من الفصد،
والفصد لأعماق البدن وقد تغني عن كثير من الأدوية.

وفي زاد المعاد: والحجامَة في الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان
الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج أنفع، والفصد بالعكس، ولهذا كانت
الحجامَة أنفع للصبيان ولمن لا يقوى على الفصد انتهى.

وأخرج أبو نعيم من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «خير الدواء الحجامَة
والفصد» لكن في سنده حسين بن عبد الله بن ضميرة كذبه مالك وغيره.
(وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ) عطف على قوله: الحجامَة.

(وَقَالَ) ﷺ هو موصول بالإسناد السابق أَيضًا: (لَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمَزِ)
أي: بالعصر بالأصابع (مِنَ الْعُذْرَةِ) التي هي قرحة تخرج بين الأنف والحلق كما
مر مع غيره قريبًا، وكانت المرأة تأخذ خرقة فتفتلها فتلاً شديداً وتدخلها في حلق
الصبي وتعصر عليه فينفجر منه دم أسود، وربما أقرحته فحذرهم ﷺ من ذلك
وأرشدهم إلى استعمال ما فيه دواء ذلك من غير ألم فَقَالَ: (وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ) فإنه
دواء للعدرة لا مشقة فيه.

وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دخل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا وعندها صبي يسيل منخراه دماً، فَقَالَ: «ما هذا؟»، قالوا: به العذرة أو
وجع في رأسه، قَالَ: «ويلكن لا تقتلن أولادكن أيما امرأة أصاب ولدها عذرة أو
وجع في رأسه فلتأخذ قسْطًا هندياً فلتحكه بماء ثم تسعطه إياه»، فأمرت عَائِشَةُ
فصنع ذلك بالصبي فبرأ، رواه أحمد وغيره.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من معنى الحديث.

5697 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، وَغَيْرُهُ: أَنَّ بُكَيْرًا، حَدَّثَهُ: أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، حَدَّثَهُ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَادَ الْمُقَنَّعَ ثُمَّ قَالَ: لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَحْتَجِمَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِيهِ شِفَاءً».

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ) بفتح المثناة الفوقية وكسر اللام على وزن سَعِيد هو سَعِيد بن عيسى بن تليد الرعيني القتباني بكسر القاف وسكون الفوقية وبعد الموحدة ألف ونون نسب إلى جده وهو مصري، وثقه ابن يونس وَقَالَ: كان فيها ثبًا في الحديث وكان يكتب للقضاة.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ وَهْبٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ بن وهب المصري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد أيضًا (عَمْرُو) بفتح العين هو ابن الحارث المصري، (وَغَيْرُهُ). قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ما عرفته ويغلب على ظني أنه ابن لهيعة المصري.

وأخرج الحديث أَحْمَد، ومسلم، وَالنَّسَائِيُّ، وأبو عوانة، والطحاوي، والإسماعيلي، وابن حبان من طرق عن ابن وهب، عن عَمْرُو بن الحارث وحده ولم يقل أحد في الإسناد وغيره: (أَنَّ بُكَيْرًا) بضم الموحدة مصغر بكر هو ابن عَبْدُ اللَّهِ بن الأشج وربما نسب لجده مدني سكن مصر، (حَدَّثَهُ) هكذا أفرد الضمير لواحد بعد أن قدّم ذكر اثنين.

(أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ) أي: ابن النعمان، (حَدَّثَهُ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَادَ الْمُقَنَّعَ) بضم الميم وفتح القاف والنون المشددة بعدها عين مهملة هو ابن سنان التابعي.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لا أعرفه إلا في هذا الحديث.

(ثُمَّ قَالَ) له: (لا أَبْرَحُ) أي: لا أخرج من عندك (حَتَّى تَحْتَجِمَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ فِيهِ) أي: في الحجم الذي يدلّ عليه قوله: تحتجم. (شِفَاءً) من هيجان الدم.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: إِنَّ فِيهِ شِفَاءً، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أيضًا في الطب، وكذا النَّسَائِيُّ فيه.

14 - بَابُ الْحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ

14 - بَابُ الْحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ

(بَابُ الْحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ)، ورد في فضل الحجامة على الرأس حديث ضعيف أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن رباح، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه: «الحجامة في الرأس تنفع من سبع: من الجنون، والجذام، والبرص، والنعاس، والصداع، ووجع الضرس، والعين» وعمر متروك رماء الغلاس وغيره بالكذب.

ولكن قَالَ الْأَطْبَاءُ: إن الحجامة في وسط الرأس نافعة جدًا.

وقد ثبت أنه ﷺ فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وإن كان مُطْلَقًا فهو مقيّد بأولهما، وورد أنه ﷺ احتجم أيضًا في الأذنين والكاهل، أخرجه الترمذي، وحسنه أبو داود وابن ماجه، وصححه الحاكم.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالطَّبِّ: فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد، والطحال، والريّة، ومن الشوصة، وذات الجنب، وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك.

وفصد الأكحل ينفع الإملاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويًا ولا سيما إن كان فسد، وفصد القيصال ينفع في علل الرأس والرقبة إذا كثر الدم أو فسد.

وفصد الودجين لوجع الطحال، والربو، ووجع الجبين.

والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب، والحلق وتنوب عن فصد الباسليق.

والحجامة على الأذنين تنفع من أمراض الوجه كالأذنين، والعينين، والأسنان، والأنف، والحلق وتنوب عن فصد القيصال.

والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان، والوجه، والحلقوم، وتنقي الرأس.

والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند الكعب

5698 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عُلْقَمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ، يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «اِحْتَجَمَ بِلَحْيِي جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فِي وَسْطِ رَأْسِهِ».

5699 - وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ:

وتنفع من قروح الفخذين، والساقين، وانقطاع الطمث، والحكة العارضة في الأثنين.

والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دمامل الفخذ وجريه وبثوره، ومن النقرس، والبواسير، وداء الفيل، وحكة الظهر، ومحل ذلك كله إذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج إليه.

والحجامة على المقعدة تنفع الأمعاء، وفساد الحيض، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ) هو ابن بلال أَبُو أيوب، (عَنْ عُلْقَمَةَ) هو ابن أبي علقمة بلال المدني مولى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ) ابن هرمز (الْأَعْرَجَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ) هو عَبْدُ اللَّهِ بن مالك بن القشب بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة الأزدي حليف بني طالب وبحينة أمه مطلبية من السابقين وقدم عن قريب.
(يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اِحْتَجَمَ بِلَحْيِي جَمَلٍ) كذا وقع بالتثنية في رواية أَبِي ذَرٍّ، ويروى: بلحى جمل بالإفراد، وهو بفتح اللام ويجوز كسرهما وسكون الحاء المهملة، والجمل بفتح الجيم والميم اسم موضع.

وَقَالَ ابن وضاح: بقعة معروفة وهي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا، وزعم بعضهم: أن الآلة التي احتجم بها، أي: احتجم بعظم جمل والأول هو المعتمد والباء فيه بمعنى: في أي في لحبي الجمل، وعلى الثاني الباء للاستعانة.

(مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ) وهذا يؤيد عدم كونه آلة الحجم (وَهُوَ مُحْرِمٌ) جملة حالية.
(فِي وَسْطِ رَأْسِهِ) بفتح السين المهملة ويجوز تسكينها، وتقدم بيانه في كتاب الحج وقول من فرق بينهما.

(وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ) هو مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن

أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «اِحْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ».

15 - بَابُ الْحَجَمِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصَّدَاعِ

مالك: حَدَّثَنَا كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ) الْأَزْدِيُّ مَوْلَاهُمُ الْقُرْدُوسِيُّ بَضَمَ الْقَافَ وَبِالْمُهْمَلَةِ وَسَكُونُ الرَّاءِ بَيْنَهُمَا وَبِالْمُهْمَلَةِ: (حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «اِحْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ») وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ فَذَكَرَهُ بِلَفْظٍ: اِحْتَجَمَ اِحْتِجَامَتَهُ فِي رَأْسِهِ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ بِلَفْظٍ: اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ مِنْ صَدَاعٍ كَانَ بِهِ أَوْ دَاءٍ، وَاحْتَجَمَ فِي مَاءٍ يُقَالُ لَهُ: لِحْيَ جَمْلٍ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ الْأَنْصَارِيِّ وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ: لِحْيَ جَمْلٍ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في كتاب الحج.

15 - بَابُ الْحَجَمِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصَّدَاعِ

(بَابُ الْحَجَمِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ الْحِجَامَةِ، وَفِي نَسْخَةٍ: بَابُ مِنْ اِحْتَجَمَ (مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصَّدَاعِ) أَي: بِسَبَبِهِمَا.

وقد سقطت الترجمة فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ وَأُورِدَ مَا فِيهَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ مَتَجُهُ، وَالشَّقِيقَةُ بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٌ وَقَافِينَ عَلَى وَزْنِ عَظِيمَةٍ: وَجَعَ فِي أَحَدِ شَقِي الرَّأْسِ أَوْ فِي مَقْدَمِهِ.

والصداع: أَلَمٌ فِي أَعْصَابِ الرَّأْسِ فَهُوَ مِنْ عَطَفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِ.

وذكر أهل الطب: أَنَّهُ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمَزْمَنَةِ.

وسببه: أَبْخَرَةٌ مَرْتَفَعَةٌ أَوْ أَخْلَاطٌ حَارَةٌ أَوْ بَارِدَةٌ تَرْتَفِعُ إِلَى الدِّمَاغِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَنْفَذًا أَحْدَثَ الصَّدَاعَ، فَإِنْ مَالَ إِلَى أَحَدِ شَقِي الرَّأْسِ أَحْدَثَ الشَّقِيقَةَ، وَإِنْ مَلَكَ قِمَّةَ الرَّأْسِ أَحْدَثَ دَاءَ الْبَيِضَةِ.

5700 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ، بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ لُحْيٌ جَمَلٍ».

وأَسباب الصداع كثيرة جدًا :

منها : ما تقدم .

ومنها : ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها، أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها .

ومنها : ما يكون من الحركة العنيفة كالجماع، والقيء، والاستفراغ، أو السهر، وكثرة الكلام .

ومنها : ما يحدث عن الأعراض النفسانية كالهم، والغم، والحزن، والجوع، والحمى .

ومنها : ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه، أو ورم في صفاق الدماغ، أو حمل شيء ثَقِيل يضغط الرأس، أو تسخينه بلبس شيء خارج عن الاعتدال، أو تبريده بملاقاة الهواء أو الماء في البرد .

وأما الشقيقة بخصوصها : فهي في شرايين الرأس وحدها وتختص بالموضع الأضعف من الرأس وعلاجها بشد العصابة، وقد أخرج أحمد من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ رُبَّمَا أَخَذَتْهُ الشَّقِيقَةُ فَيَمُكِّثُ الْيَوْمَ وَالْيَوْمِينَ لَا يَخْرُجُ الْحَدِيثَ، وَتَقْدَمُ فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِالْمَوْحِدَةِ وَالْمَعْجَمَةِ الْمَشْدَدَةِ قَالَ : (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) مُحَمَّدٌ وَاسْمُ أَبِي عَدِيٍّ إِبْرَاهِيمُ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ حَسَّانٍ، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : (اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ) وَالْوَجَعُ هُوَ الْمَفْسَرُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ : مِنْ شَقِيقَةٍ كَانَتْ بِهِ (بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ لُحْيٌ جَمَلٍ) أَي : فِي مَوْضِعٍ وَمَنْزِلٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ : لِحْيٍ جَمَلٍ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ : لِحْيٍ جَمَلٍ بِالثَّنِيَّةِ .

5701 - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «اِخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ فِي رَأْسِهِ، مِنْ شَقِيقَةٍ كَانَتْ بِهِ».

5702 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ،

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة باعتبار جزئها الأول، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الطَّبِّ.

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ) بالسين المهملة والمد واسم جده: عنبر بالعين المهملة والنون والموحدة السدوسي البصري يكنى أبا الخطاب، وما له في البُخَارِيِّ سوى حديث موصول مضى في المناقب، وآخر يأتي في الأدب: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن حسان، (عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «اِخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ فِي رَأْسِهِ، مِنْ شَقِيقَةٍ كَانَتْ بِهِ») وهذا المعلق أَخْرَجَهُ الإسماعيلي موصولاً، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ فذكره سواء، وقد اتفقت هذه الطرق عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ احْتَجَمَ ﷺ وهو محرم في رأسه، ووافقها حديث ابن بَحِينَةَ، وخالف ذلك حديث أنس فأخرج أبو داود، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَرِزِمَةَ، وَابْنُ حَبَانَ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْهُ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به ورجاله رجال الصحيح، إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ حَكَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ رَوَاهُ، عَنْ قَتَادَةَ فَأَرْسَلَهُ وَسَعِيدٌ أَحْفَظُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَيْسَتْ هَذِهِ بَعْلَةٌ قَادِحَةٌ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحْتَجِمُ فِي أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ لِاخْتِلَافِ أَسْبَابِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الطَّبْرَانِيُّ.

وقد روى أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ﷺ رُبَّمَا أَخَذَتْهُ الشَّقِيقَةُ، وَفِي الْحَدِيثِ بَيَانُ جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمَحْرَمِ، وَأَنَّ إِخْرَاجَهُ الدَّمَ لَا يَقْدَحُ فِي إِحْرَامِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحِجِّ.

وحاصله أن المحرم إن احتجم وسط رأسه لعذر جازم مُطْلَقًا فَإِنْ قَطَعَ الشَّعْرَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ، فَإِنْ احْتَجَمَ لِغَيْرِ عَذَرٍ وَقَطَعَ حَرَمَ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وبالنون هو الْوَرَّاقُ الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ، أَوْ أَبُو إِبْرَاهِيمَ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ

حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ مِنْ نَارٍ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي».

16 - بَابُ الْحَلْقِ مِنَ الْأَذَى

5703 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ،

صدوق تكلم فيه الجوزجاني لأجل التشيع، قَالَ ابن عدي: وهو مع ذلك صدوق، وفي عصره إسماعيل بن أبان آخر، يقال له: الغنوي، قَالَ ابن معين: الغنوي كذاب، والوراق ثقة.

وَقَالَ ابن المديني: الوراق لا بأس به، والغنوي كتبت عنه وتركته وضعف جداً، ولذا فرق بينهما أَحْمَدُ، وعثمان بن أبي شيبة وجماعة، وغفل من خلطهما، وكانت وفاة الغنوي قبل الوراق بست سنين قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ) هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن سليمان تقدم شرح حاله قريباً، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين ابن قَتَادَةَ الظفري، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا انه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْبَةِ عَسَلٍ) تسهل الأخطا والبغية (أَوْ شَرْطَةِ مَحْجَمٍ) يستفرغ بها ما فسد من الدم، وقد يتناول الفصد وخص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب له، وقد تقدم التفصي في ذلك.

(أَوْ لَذْعَةٍ) بذال معجمة وعين مهملة، أي: كي (مِنْ نَارٍ) توافق الداء فتزيله.

(وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي) لشدة المد وعظم خطره.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: أو شرطة محجم لأنه يتناول الاحتجام من الشقيقة وغيرها، وقد تقدم الحديث قريباً في باب: الدواء بالعسل.

16 - بَابُ الْحَلْقِ مِنَ الْأَذَى

(بَابُ الْحَلْقِ) أي: حلق شعر الرأس وغيره (مِنْ الْأَذَى) أي: بسبب الأذى العارض.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ)

قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبٍ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ، قَالَ: أَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ، وَأَنَا أَوْقَدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُّؤْذِيكَ هَؤُمُوكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلُقْ، وَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةً، أَوْ اسْكُ نَسِيكَةً» قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَذْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأَ.

17 - باب مَنِ اكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضِّلَ مِنْ لَمْ يَكْتَوِ

أَي: السَّخْتِيَانِي أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا) هُوَ ابْنُ جَبْرِ الْمَفْتَرِ، (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، (عَنْ كَعْبٍ) بِالتَّنْوِينِ (هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ) بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: أَتَى عَلِيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ) عَمْرَةَ (الْحَدِيثِيَّةِ، وَأَنَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَا (أَوْقَدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَنْ رَأْسِي) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: عَلَى رَأْسِي، (فَقَالَ) ﷺ لِي: «(أَيُّؤْذِيكَ هَؤُمُوكَ؟)» بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، (قُلْتُ: نَعَمْ) يُوْذِنِي، (قَالَ) ﷺ: (فَاخْلُقْ) بِكسر اللام، أَي: رَأْسُكَ، (وَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ) بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ وَكسر المهملة (سِتَّةً) مِنَ الْمَسَاكِينِ لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصْفِ صَاعٍ، (أَوْ اسْكُ) بِضم السين المهملة (نَسِيكَةً) بِفَتْحِ النُّونِ وَكسر السين قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَذِذْهُ مِنْ صِيَارٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: 196] (قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَذْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأَ)، وَقَدْ سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْحَجِّ فِي بَابِ: النَّسْكُ بِشَاةٍ، وَوَجْهُ إِيرَادِهِ فِي كِتَابِ الطَّبِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ مَا يَتَأَذَى بِهِ الْمُؤْمِنُ وَإِنْ ضَعْفَ أَذَاهُ يَبَاحُ لَهُ إِزَالَتُهُ، فَالْقَمْلُ يَبَاحُ إِزَالَتُهُ وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا فَهُوَ أَدَاةُ أَسْقَامِ الْأَجْسَامِ أَوَّلَى بِالطَّرِيقِ قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَأَنَّهُ أوردَهُ عَقِيبَ حَدِيثِ الْحِجَامَةِ وَسَطِ الرَّأْسِ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ جَوَازَ حَلْقِ الشَّعْرِ لِلْمُحْرَمِ لِأَجْلِ الْحِجَامَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، يَسْتَنْبِطُ مِنْ جَوَازِ حَلْقِ جَمِيعِ الرَّأْسِ لِلْمُحْرَمِ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

17 - باب مَنِ اكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضِّلَ مِنْ لَمْ يَكْتَوِ

(باب مَنِ اكْتَوَى) لِنَفْسِهِ (أَوْ كَوَى غَيْرَهُ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ لِنَفْسِهِ، وَالثَّانِي أَعَمُّ مِنْهُ نَحْوُ: اكْتَسَبَ لَهُ وَكَسَبَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَنَحْوُ: اشْتَوَى إِذَا اتَّخَذَ الشَّوَاءَ لِنَفْسِهِ وَشَوَى إِذَا اتَّخَذَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، (وَفَضِّلَ مِنْ لَمْ يَكْتَوِ) فَلِلتَّرْجَمَةِ

ثلاثة أجزاء فأشار بالجزئين الأولين إلى إباحة الكي عند الحاجة، وأشار بالجزء الثالث، أي: أن تركه أفضل عند عدم الحاجة إليه كذا قال العيني.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَسَقَلَانِيُّ: كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْكَيَّ جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى تَرَكَهَ إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ وَأَنَّهُ إِذَا جَازَ كَانَ أَعْمَ مِنْ أَنْ يَبَاشِرَ الشَّخْصَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ، وَعَمُومُ الْجَوَازِ مَا خُوِذَ مِنْ نِسْبَةِ الشِّفَاءِ إِلَيْهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثِي الْبَابِ، وَفَضْلُ تَرَكَهَ فِي قَوْلِهِ: وَمَا أَحَبُّ أَنْ اكَتَوِيَ.

وقد أخرج مسلم من طريق أبي الزُّبَيْرِ عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَمَى سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَكْحَلِهِ فَحَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ومن طريق أبي سفيان عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ إِلَى أَبِي بَنٍ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا ثُمَّ كَوَاهُ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَوَانِي أَبُو طَلْحَةَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْلُهُ فِي الْبَخَارِيِّ، وَأَنَّهُ كَوَى مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ وَسَيَاتِي قَرِيبًا.

وعند التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى سَعْدُ بْنُ زُرَّارَةَ مِنَ الشُّوْكَةِ.

وعند مسلم عن عمران بن حصين رضي الله عنه: كَانَ يَسْلُمُ عَلَيَّ حَتَّى اكَتَوَيْتُ فَتَرَكْتُ ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيَّ فَعَادَ، وَعِنْدَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: أَنَّ الَّذِي كَانَ انْقَطَعَ عَنِّي رَجَعَ إِلَيَّ يَعْنِي تَسْلِيمَ الْمَلَائِكَةِ كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي لَفْظٍ: أَنَّهُ كَانَ يَسْلُمُ عَلَيَّ فَلَمَّا اكَتَوَيْتُ أَمْسَكَ عَلَيَّ فَلَمَّا تَرَكَتُ عَادَ إِلَيَّ.

وأخرج أحمد وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ: عَنْ عِمْرَانَ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَيِّ فَكَتَوَيْنَا فَمَا أَفْلَحْنَا وَلَا نَجَحْنَا، وَفِي لَفْظٍ: فَلَمْ يَفْلَحْ وَلَمْ يَنْجَحْ وَسَنَدُهُ قَوِي، وَالنَّهْيُ فِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ أَوْ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى لِمَا يَقْتَضِي مَجْمُوعُ الْأَحَادِيثِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ خَاصٌّ بِعِمْرَانَ لِأَنَّهُ كَانَ بِهِ الْبَاسُورُ وَكَانَ مَوْضِعُهُ خَطَرًا فَنَهَاهُ عَنْ كَيِّهِ، فَلَمَّا اشْتَدَّ عَلَيْهِ كَوَاهُ فَلَمْ يَنْجَحْ.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: الْكَيُّ نَوْعَانِ:

كَيِّ الصَّحِيحِ: لَثَلَا يَقْتُلُ فَهَذَا هُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ: لَمْ يَتَوَكَّلْ مِنْ اكَتَوَى لِأَنَّهُ

5704 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ ابْنُ الْغَسِيلِ ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ شِفَاءٌ ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتُوِي » .

يريد أن يدفع القدر، والقدر لا يدافع.

والثاني : كي الجرح إذا نغل ، أي : فسد والعضو إذا قطع فهذا هو الذي شرع التداوي به ، فإن كان الكي لأمر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لأمر غير محقق .

وحاصل الجمع : أن الفعل يدل على الجواز وعدم الفعل لا يدل على المنع ، بل يدل على أن تركه أرجح من فعله ولذا أثنى على تاركه ، وأما النهي عنه فإما على سبيل التنزيه ، وإما على ما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثم إنه ﷺ هل اكتوى أم لا ؟

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : لَمْ أَرِ فِي أثر صحيح أنه ﷺ اكتوى ، إِلَّا أَنَّ الْقُرْطُبِيَّ نسب إلى كتاب أدب النفوس للطبري أنه ﷺ اكتوى ، وذكره الحلبي بلفظ : روي أنه ﷺ اكتوى للجراح التي أصابته بأحد ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : الثابت في الصحيح كما سبق في غزوة أحد أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَحْرَقَتْ حَصِيرًا فَحَشَتَ بِهِ وَجْهَهُ ﷺ وليس هذا هو الكي المعهود ، وجزم السفاقي : بأنه اكتوى ، وعكسه ابن القيم في الهدى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطيالسي قَالَ : (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْغَسِيلِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ قَالَ : (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خلاد ، عن أبي الوليد بسنده : أتانا جابر في بيتنا فحدثنا أنه (قَالَ : إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ شِفَاءٌ) أي : من الداء ، (فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ ، أَوْ لَذْعَةٍ) بالمعجم ثم المهملة ، أي : كية (بِنَارٍ ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتُوِي) كذا اقتصر في هذا الطريق على شيئين ، وحذف الثالث وهو العسل ، وثبت ذكره في رَوَايَةِ أَبِي نَعِيمٍ من طريق أَبِي مَسْعُودٍ ، عن أبي الوليد ،

5705 - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ،

وكذا عند الإسماعيلي لكن لم يسق لفظه، بل أحال به على رواية أبي نعيم، عن ابن الفيل، وقد تقدم عن أبي نعيم تأمناً في باب: الدَّواءُ بالعسل واختصر من هذا الطريق أيضاً قوله: توافق الداء كما تقدم بيانها هناك.

ومطابقة الحديث للجزء الثالث للترجمة كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة بفتح الميم والسين المهملة بينهما تحتية ساكنة هو أَبُو الحسن البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ مصغر فضل بالضاد المعجمة الضبي قَالَ: (حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ) بضم الهاء وفتح الصاد المهملتين مصغراً هو ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الواسطي، (عَنْ عَامِرٍ) هو ابن شراحيل الشَّعْبِيِّ، (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ) الخزاعي من فضلاء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعنهم أنه (قَالَ: لَا رُقِيَّةَ) بضم الراء وسكون القاف وهي العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحُمَّى والصدع وغير ذلك من الآفات (إِلَّا مِنْ عَيْنٍ) هو إصابة العائن بعين غيره وهو أن يتعجب الشخص من الشيء ويستحسنه حين يراه فيتضرر منه ذلك الشيء المرئي، (أَوْ مِنْ حُمَةٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم المخففة وهي: السم.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: حمة العقرب سمها وضربها، وكذا قَالَ ثعلب وغيره: هي سم العقرب.

وَقَالَ الْقَزَاز: قيل هي شوكة العقرب، وكذا قَالَ ابن سيدة: إنها الإبرة التي يضرب بها العقرب والزنبور.

وَقَالَ الْحَافِظ: من سَمِيَ إبرة العقرب حمة فقد اخطأ، وإنما الحمة سموم ذوات الشعر من الدبر وذوات الأنياب والأسنان كالأفاعي وسائر الحيات، وكسموم ذوات الإبر من العقارب والزنابير.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الحمة كل هامة ذات سم من حية أو عقرب، وإطلاقه على الإبرة للمجاورة لأن السم يخرج منها، وأصلها: حموا وحمى بوزن صرد والهاء فيه عوض من الواو أو الياء المحذوفة، وجمعه: حُمون وحُمات كما قالوا: بُرة

فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا

وبرون وبُرات قاله كراع، وَقَالَ: كأنها مأخوذة من حميت النار تحمى إذا اشتدت حرارتها، وفي كتاب اليواقيت للمطرزي: حمة بالتشديد.

وقد أخرج أَبُو داود من حديث سهل بن حنيف مرفوعًا: «لا رقية إلا من نفس أو حمة أو لدغة فغابِر بينهما» فيحتمل أن يخرج على أَنَّ الحمة خاصة بالعقرب ويكون ذكر اللدغة بعدها من العام بعد الخاص، وأما المراد من نفس: هو العين يقال: أصابت فلانًا نفس، أي: عين.

والنملة في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قروح تخرج في الجنب.

وَقَالَ ابن الأثير: وقد جاء في بعض الأحاديث جواز الرقية، وفي بعضها النهي والأحاديث في القسمين كثيرة، ووجه الجمع بينهما أن الرقى يُكره منها ما كان بغير اللسان العربي وبغير أسماء الله تَعَالَى، وصفاته وكلامه من في كتبه المنزلة وأن يعتقد أن الرقى نافعة لا محالة فيتكل عليها وإياها أراد ﷺ بقوله: «ما توكل من استرقى»، ولا يكره منها ما كان في خلاف ذلك كالتعوذ بالقرآن وأسماء الله تَعَالَى والرقى المروية.

وَقَالَ أَيضًا: معنى قوله ﷺ: «لا رقية إلا من عين أو حمة لا رقية أولى وأنفع منهما» وإلا فيجوز الرقية بذكر الله في جميع الأوجاع وهذا كما قيل: لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار، وقد أمر ﷺ غير واحد من أصحابه بالرقية وسمع بجماعة يرقون فلم ينكر عليهم، قَالَ حصين بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ (فَذَكَرْتُهُ) أي: لا رقية إلى آخره (لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) وفي رِوَايَةِ هشيم، عن حصين بن عبد الرحمن قَالَ: كنت عند سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فقال: حدثني ابن عباس، وسيأتي ذلك في كتاب الرقاق، وأخرجه أحمد، عن هشيم ومسلم من وجه آخر عنه بزيادة قصة: قال: كنت عند سعيد بن جبیر، فقال: أيكم رأى الكوكب الذي انقضى البارحة؟ قلت: أنا، ثم قلت: أما إنني لم أكن في صلاة ولكن لدغت، قال: وكيف فعلت، قلت: استرقيت، قال: وما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي عن بريدة أنه قال: لا رقية إلا من عين أو حمة، فقال سعيد: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ثم قال: حدثنا ابن عباس فذكر الحديث، (فَقَالَ: حَدَّثَنَا

ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أُمَّتِي هَذِهِ؟ قِيلَ: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ، فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ، ثُمَّ قِيلَ لِي:

ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عُرِضَتْ) بضم العين وكسر الراء على البناء للمفعول (عَلَيَّ الْأُمَمُ) بتشديد الياء والأمم رفع نائب عن الفاعل، وعند الترمذي والنسائي من طريق عثر بن القاسم بمهملة فموحدة فمثلة على وزن جعفر، عن حصين بن عبد الرحمن: أن ذلك كان ليلة الإسراء وهو محمول على القول بتعدد الإسراء، وأنه وقع بالمدينة غير الذي وقع بمكة، فعند البزار بسند صحيح قَالَ: أكثرنا الحديث عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثم عدنا إليه، فَقَالَ: «عرضت عليَّ الأنبياء الليلة»، (فَجَعَلَ النَّبِيُّ) بالافراد (وَالنَّبِيَّانِ) بالثنائية (يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ) وهو من الرجال ما دون العشرة، وقيل: إلى الأربعين ولا يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه ويجمع على: أرهط وأرهاط وأرهاط جمع الجمع.

(وَالنَّبِيُّ) أي: يمر (لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ)، قيل: النَّبِيُّ هو المتخبر عن الله للخلق، فأين الذين أخبرهم.

وأجيب: بأنه ربما أخبر ولم يؤمن به أحد ولا يكون معه إلا المؤمن.

(حَتَّى رُفِعَ لِي) هكذا في رواية الكُشْمِينِيَّ براء مضمومة وفاء مكسورة، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والمُستَمَلِي: حتى وقع في سواد بواد وقاف مفتوحين بدل الراء والفاء وبلفظ: في الأول هو المحفوظ في جميع طرق هذا الحديث كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ.

(سَوَادٌ عَظِيمٌ) ضد البياض الشخص الذي يرى من بعيد، وفي الرقاق: سواد كثير بدل قوله هنا: عظيم وأشار به إلى أن المراد الجنس لا الواحد.
(قُلْتُ: مَا هَذَا؟) السواد الذي أراه.

(أُمَّتِي هَذِهِ؟ قِيلَ:) هُنا وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكُشْمِينِيَّ: بَلْ (هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ) فنظرت إليه، (فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ، ثُمَّ قِيلَ لِي:

انْظُرْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفُقَ، قِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ، فَأَفَاضَ الْقَوْمُ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ، فَنَحْنُ هُمْ، أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّا وَلِدُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ، فَقَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَنْطَطِرُونَ،»

انْظُرْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ) فنظرت، (فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفُقَ، قِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ) المؤمنون، (وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ) فإن قيل: قد ثبت أنه ﷺ قَالَ: «إنه تعرف أمته من بين الأمم بأنهم غرّ محجلون» فكيف ظنّ هنا أمة موسى أمته؟

فالجواب: أنّ الأشخاص التي رآها هنا لا تدرك منها إلا الكثرة من غير تمييز لأعيانهم لبعدهم، وأما الأخرى فمحمولة على ما إذا قربوا منه، فإن قيل: هل يدخلون وإن كانوا أصحاب معاصي ومظالم؟

فالجواب: أن الذين كانوا بهذه الأوصاف الأربعة لا يكونون إلا عدوًّا لمطهرين من الذنوب أو ببركة هذه الصفات يغفر الله لهم ويعفو عنهم. (ثُمَّ دَخَلَ) ﷺ، أي: الحجرة (وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ) أي: للصحابة في السبعون ألفًا الداخلون الجنة بغير حساب.

(فَأَفَاضَ الْقَوْمُ) يقال: أفاض القوم في الحديث إذا اندفعوا فيه وناظروا عليه، (وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ تَعَالَى (وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ) ﷺ، (فَنَحْنُ) معشر الصحابة (هُمْ، أَوْ) هم (أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّا وَلِدُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ) ذلك القول (النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ) من حجرته، (فَقَالَ): الذين يدخلون الجنة بغير حساب (هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ) مُطْلَقًا، ولا يسترقون برقى الجاهلية، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَابِسي: يريد الاسترقاء الذي كانوا يسترقون به في الجاهلية.

وأما الاسترقاء بكتاب الله تَعَالَى فقد فعله ﷺ وأمر به وليس بمخرج من التوكل، وقد مر ما يتعلق به.

(وَلَا يَنْطَطِرُونَ) أي: لا يتشائمون بالطيور ونحوها كما كانت عاداتهم قبل

وَلَا يَكْتُؤُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَالَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنٍ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ قَالَ: «سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ».

الإسلام، والطيرة: ما يكون في الشر، والفأل: ما يكون في الخير وكان ﷺ يحبّ الفأل.

(وَلَا يَكْتُؤُونَ) أي: ولا يعتقدون الشفاء من الكي كما كان يعتقد أهل الجاهلية، (وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) التوكل: تفويض الأمر إلى الله تعالى في ترتيب المسببات على الأسباب، أو يتركون الاسترقاء والطيرة والاكْتِواء فيكون من باب ذكر العام بعد الخاص، لأن كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل، وهو أعم من ذلك، وما قاله بعضهم: من أنه لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله حتى لو هجم عليه الأسد لا ينزعج، وحتى لا يسعى في طلب الرزق لكون الله ضمنه له، ردّه الجمهور وقالوا: يحصل التوكل بأن يثق بوعده الله ويوقن بأن قضاءه، واقع ولا يترك اتباع السنة في طلب الرزق مما لا بدّ له من مطعم ومشرب وتحرز من عدوّ بإعداد السلاح وإغلاق الباب، لكنه مع ذلك لا يطمئن إلى الأسباب بقلبه، بل يعتقد أنها لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً، بل السبب والمتسبب فعله، والكل بمشيئته لا إله إلا هو فإذا وقع من المرء ركون إلى السبب قدح في توكله.

(فَقَالَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنٍ) بضم العين المهملة وتشديد الكاف وتخفّف ومحصن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين ثم نون، وكان من أجمل الرجال ممن شهد بدرًا: (أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) بهمزة الاستفهام على وجه الاستخبار والاستعلام، وفي رواية الرقاق وغيرها: ادع الله أن يجعلني منهم وجمع بينهما بأن سأل الدعاء أولاً، فدعا له ثم استفهم هل أجيب؟ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ (قَالَ) ﷺ وفي نسخة: فقال بالفاء: «نَعَمْ» أنت منهم»، (فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟) قَالَ الخطيب: هو سعد بن عباد، وقيل: إن الرجل الثاني كان منافقاً، فأراد النبي ﷺ الستر له والإبقاء عليه ولعله أن يتوب فردّه ردّاً جميلاً، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ولو صح هذا بطل قول الخطيب، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(قَالَ) وفي نسخة: فَقَالَ ﷺ: («سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ») أي: في الفضل إلى منزلة

أصحاب هذه الأوصاف الأربعة، وقيل: يحتمل أن يكون سبقك عكاشة يُرجى أنه يجاب فيه، ولم يحصل ذلك للآخر، ولعلّه قال ذلك له حسماً للمادة، لأنه لو قال له: نعم لأوشك أن يقوم ثالث ورابع وخامس وهلمّ جرّاً، وليس كل الناس يصلح لذلك.

قد مر هذا الحديث مختصراً في أحاديث الأنبياء في باب: وفاة موسى عليه الصّلاة والسّلام، وقد أخرجه أيضاً في الرقاق، وأخرجه مُسلم في الإيمان، والتّرمذي في الزهد ولفظه: لما أسري بالنبي ﷺ جعل يمرّ بالنبي والنبين ومعهم القوم والنبي والنبين ومعهم الرهط فذكره بطوله، والنسائي في الطب.

ثم إن قوله: عن عمران بن حصين، قال: «لا رقية إلا من عين أو حمة» كذا رواه مُحمّد بن فضيل، عن حصين موقوفاً، ووافقه هشيم وشعبة، عن حصين على وقفه، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم، ورواية شعبة عند التّرمذي تعليقياً، ووصلها ابن أبي شيبة، ولكن قال: عن بريرة بدل عمران بن حصين، وخالف الجميع مالك بن معّول، عن حصين فرواه مرفوعاً، وقال عن عمران بن حصين: أخرجه أحمد وأبو داود، وكذا قال ابن عيينة عن حصين: أخرجه التّرمذي، وكذا قال إسحاق بن سليمان، عن حصين: أخرجه ابن ماجه، واختلف فيه على الشّعبيّ اختلافاً آخر فأخرجه أبو داود من طريق العباس بن ذريح بمعجمة وراء وآخره مهملة على وزن: عظيم، فقال: عن الشّعبيّ، عن أنس ورفعته وشذ العباس بذلك.

والمحفوظ رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وهل هو عن عمران بن حصين أو بريرة؟

والتحقيق: أنه عنده عن عمران، وعن بريرة جميعاً، ووقع لبعض الرواة عن البُخاريّ قال: حديث الشّعبيّ مرسل، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما مسند، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشّعبي استطراداً، ولم يقصد إلى تصحيحه ولعل هذا هو السر في حذف الحُمَيدِيّ له من الجمع بين الصحيحين فإنه لم يذكره أصلاً.

18 - باب الإثمد والكحل من الرمد

فيه عن أم عطية.

18 - باب الإثمد والكحل من الرمد

(باب الإثمد والكحل) الإثمد بكسر الهمزة وسكون المثناة وكسر الميم وبالذال المهملة، وحكي فيه ضم الهمزة، قيل: هو حجر يكحل به. وفي المحكم: هو يتخذ منه الكحل، وقيل: هو نفس الكحل.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: حجر معروف أسود يضرب إلى الحمرة يكون في بلاد الحجاز وأجوده يؤتى به من أصبهان، واختلف هل هو اسم الحجر الذي يتخذ منه الكحل، أو هو نفس الكحل، ذكره ابن سيدة، وأشار إليه الجوهري، وقد عطف البخاري الكحل على الإثمد، فدلّ على أنّ الكحل غير الإثمد، والإثمد: هو حجر معروف يكتحل به بعد سحقه كما ينبغي والكحل أعم منه يكون من الإثمد ومن غيره، فعلى هذا يكون من باب عطف العام على الخاص.

(مِنَ الرَّمَدِ) أي: من علة الرمد وكلمة: من تعليلية بفتح الراء والميم: ورم حارّ يعرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو يياضها الظاهر.

وسببه: انصباب أحد الأخلاط أو أبخرة تصعد من المعدة إلى الدماغ، فإن اندفع إلى الخياشيم أحدث الزكام، أو إلى العين أحدث الرمد، أو إلى اللّهاة والمنخرين أحدث الخنان بالخاء المعجمة والنون، أو إلى الصدر أحدث النزلة، أو إلى القلب أحدث الشوصة وإن لم ينحدر وطلب نفاذاً فلم يجد أحدث الصداع.

(فيه) أي: في هذا الباب حديث مرفوع (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) واسمها: نسيبة بنت كعب وأشار بهذا إلى حديثها الذي أخرجه في كتاب الطلاق في باب: القسط للحادة، أخرجه عن عبد الله بن عبد الوهاب، عن حماد بن زيد عن أيوب، عن حفصة، عن أم عطية قالت: كنا ننهي أن نحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا ولا نكتحل، وأخرج أيضًا بعده من حديثها: قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ فوق ثلاث إلا على زوج فإنها لا تكتحل».

وقد تقدم في أبواب العدة، فإن قيل: ليس في حديث أم عطية بطرقه ذكر للإثم.

فالجواب: أنه كان البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ اعتمد على أن الإثم يدخل في غالب الأحوال لا سيما أحوال العرب، فإن العرب غالباً إنما تكتحل به. وقد ورد التنصيص عليه في الأحاديث، فكأنه لم يصح شيء منها على شرطه فلم يذكره.

وقد ذكر ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ خَيْرَ أَكْحَالِكُمُ الْإِثْمُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيَنْبِت الشَّعْرَ».

وعند التِّرْمِذِيِّ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا: «اِكْتَحَلُوا بِالْإِثْمِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيَنْبِت الشَّعْرَ»، وقد حسَّنه التِّرْمِذِيُّ، وفيه بعد قوله: «وينبت الشعر»، وزعم أن النبي ﷺ كانت له مكحلة يتكحل منها كل ليلة ثلاث في هذه، وثلاث في هذه، وفي رواية: وثنتين في اليسرى.

وفي العلل الكبير: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث محفوظ، وفي الباب، عن جابر رضي الله عنه، عن التِّرْمِذِيِّ في الشمائل، وابن ماجه، وابن عدي من ثلاث طرق، عن ابن المنكدر عنه بلفظ: «عليكم بالإثم فإنه يجلو البصر وينبت الشعر».

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن أبي عاصم والطَّبْرَانِيِّ ولفظه: «عليكم بالإثم فإنه منبته للشعر مذهبة للقدى مصفاة للبصر» وسنده حسن، وعن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنحوه عن التِّرْمِذِيِّ في الشمائل، وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في غرائب مالك للدارقطني بلفظ: كان يأمرنا بالإثم.

وعن سعيد بن هوزة عند أحمد بلفظ: «اِكْتَحَلُوا بِالْإِثْمِ»، فإن الحديث وهو عند أبي داود بلفظ: أنه أمر بالإثم المروَّح عند النوم، وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «خير أحوالكم الإثم» فإن الحديث أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وفي سنده مقال، وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان لرسول الله ﷺ إثم يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً، أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ بسند ضعيف في كتاب أخلاق النَّبِيِّ ﷺ، وعن

5706 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً تُؤْفِي زَوْجَهَا، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا، فَذَكَرُوهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرُوا لَهُ الْكُحْلَ، وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا،

أبي رافع أن النبي ﷺ كان يكتحل بالإنثمد، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وفي سنده مقال، وفي هذه الأحاديث استحباب الاكتحال بالإنثمد، ووقع الأمر بالاكتحال وتراً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في سنن أبي داود، وأن يكون ثلاثاً في كل عين، فيكون الوتر في كل واحدة على حدة أو اثنتين في كل عين وواحدة بينهما، أو في اليمين ثلاثاً، وفي اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة إليهما معاً وأرجحها الأول.

وقد تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها وفيه من حديث أنس عند عبد الغني بن سعيد من رواية صفوان بن سليم عنه، قال: كان إذا أوى إلى فراشه اكتحل في ذي العين ثلاثاً، وفي ذي العين ثلاثاً.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سَعِيد القطان، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ) بضم الحاء مصغراً الانصاري أَبُو أفلح المدني، (عَنْ زَيْنَبَ) هي بنت أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأبوها أَبُو سلمة عَبْدُ اللَّهِ بن عبد الأسد المخزومي وكان اسمها: برة فسمّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: زينب سمعت النبي ﷺ وسمعت أمها أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً) اسمها: عاتكة كما عند الإسماعيلي من طرق كثيرة (تُؤْفِي زَوْجَهَا) هو المغيرة المخزومي كما عند الإسماعيلي في الأحكام.

(فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا) بالرفع والنصب، (فَذَكَرُوهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ) وفي العدة جاءت امرأة فقالت يا رَسُولَ اللَّهِ إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عيناها الحديث والمرأة السائلة عاتكة بنت نعيم بن الحام رواه أَبُو نعيم في معرفة الصحابة.

ورواية الإسماعيلي أرجح لكثرة الطرق وحينئذ فلم تسم أمها، (وَذَكَرُوا لَهُ) ﷺ: (الْكُحْلَ، وَأَنَّهُ يُخَافُ) بضم الياء على البناء للمفعول (عَلَى عَيْنِهَا) وفي نسخة: على عينيها بالثنية.

فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي بَيْتِهَا، فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا - أَوْ: فِي أَحْلَاسِهَا فِي شَرِّ بَيْتِهَا - فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بَعْرَةً، فَلَآ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

19 - بَابُ الْجَذَامِ

5707 - وَقَالَ عَفَّانُ:

(فَقَالَ) ﷺ: (لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ) فِي الْجَاهِلِيَّةِ (تَمْكُثُ فِي بَيْتِهَا، فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا) بفتح الهمزة وسكون الحاء وبالسین المهملتین بینهما لام وألف، جمع: جلس بالكسر، وهو كساء للبعير يكون تحت البردعة، والمراد هنا: من شر أحلاسها ما يبسط تحت الثياب قاله الْجَوْهَرِيُّ.

(أَوْ) قَالَ: (فِي أَحْلَاسِهَا) وَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: هِيَ الثِّيَابُ الَّتِي تَلْبَسُ وَكَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ اعْتِدَادُ الْمَرْأَةِ بِأَنْ تَمْكُثَ فِي بَيْتِهَا فِي شَرِّ ثِيَابِهَا (فِي شَرِّ بَيْتِهَا) سَنَةً، (فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بَعْرَةً) يَعْنِي: أَنَّ مَكْثَهَا هَذِهِ السَّنَةَ أَهْوَنَ عِنْدَهَا مِنْ هَذِهِ الْبَعْرَةِ وَرَمِيهَا.

(فَلَآ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) أَي: فَلَا تَكْتَحِلْ حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَحْو: لَا غُلَامَ رَجُلٍ وَالِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ مُقَدَّرٍ، وَفِي رِوَايَةٍ الْكُشْمِينِيَّةِ: فَهَلَا، أَي: فَهَلْ تَصْبِرُ عَلَى تَرْكِ الْإِكْتِحَالِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَدْ كَانَتْ تَمْكُثُ سَنَةً فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: وذكروا له الكحل.

وقد مضى الحديث في الطلاق في باب: الكحل للحادة.

19 - بَابُ الْجَذَامِ

(بَابُ الْجَذَامِ) بضم الجيم وتخفيف الذال المعجمة هو علة ردية تحدث من انتشار المرة السوداء في البدن كله، فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها، وربما أفسد في آخره اتصالها حتى تتآكل، وقيل: علة يحمر بها اللحم ثم ينقطع ويتناثر، وفي القاموس: الأجذم المقطوع اليد الذاهب الأنامل.

وَقَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: سَمِيَ بِذَلِكَ لِتَجْدَمِ الْأَصَابِعُ وَتَقْطَعُهَا.

(وَقَالَ عَفَّانُ) هُوَ ابْنُ مُسْلِمِ الصَّفَارِ وَهُوَ مِنْ شَيْوخِ الْبُخَارِيِّ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ

حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدَوَى وَلَا طَيْرَةَ،

ما يخرج عنه بواسطته، وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع، وقد جزم أبو نعيم أنه أَخْرَجَهُ عنه بلا رواية، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولاً، وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي، وأبي قَتَيْبَةَ مسلم بن قَتَيْبَةَ عن سليم ابن حيان شيخ عفان فيه، وَأَخْرَجَهُ أيضًا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفاً، ولم يستخرجه الإسماعيلي، وقد وصله ابن خزيمة أيضًا.

(حَدَّثَنَا سَلِيمُ) بفتح السين المهملة وكسر اللام (ابْنُ حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتية الهذلي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ) بكسر الميم وسكون التحتية وبالنون بالمد والقصر مولى البحري الحجازي مكّي أو مدني أبو الوليد، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا عَدَوَى) بفتح العين المهملة والواو بينهما دال مهملة ساكنة، أي: لا سراية للمرض عن صاحبه إلى غيره، وهو اسم من الإعداء كالبقوي من الإبقاء يقال: أعداه الداء يعديه إعداء وهو أن يصيبه ما بصاحب الداء، وهو نفى لما كانت الجاهلية عليه فإنهم كانوا يظنون ويعتقدون أن بعض الأدوية بنفسه يتعدى، فأعلمهم النبي ﷺ أن الأمر ليس كذلك، وإنما الله عزَّ وجلَّ هو الذي يمرض وينزل الداء، ولهذا قَالَ: فمن أعدى الأول؟، أي: من أين صار فيه الجرب وهو خبر أريد به النهي؟

(وَلَا طَيْرَةَ) بكسر الطاء المهملة وفتح التحتية وقد تسكن وهي: التشاؤم بالشيء وهو مصدر تطير، يقال: تطير طيرة وتخير خيرة ولم يجئ من المصادر هكذا غيرهما وهو أيضًا: نفى لما كانت الجاهلية عليه، أي: لا شؤم فإنهم كانوا يتشائمون بالسوانح والبوارح⁽¹⁾ من الطير والظباء وغيرهما وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم فنفاه الشرع وأبطله ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر.

(1) البارح: ما يمر من ميامنك إلى مياسرك من الطير والظبي، والعرب تتطير بالبارح، وتتفاء بالسانح وهو ما يمر من مياسرك إلى ميامنك من الطير والظبي.

وَلَا هَامَةً وَلَا صَفَرَ،

(وَلَا هَامَةً) بتخفيف الميم على الصحيح، وحكى أَبُو زَيْد تشديدها، وذكره الهروي في الهاء والواو، وذكره الجوهري في الهاء والياء.

والهامة: الرأس واسم طائر وهو المراد هنا، وذلك أنهم كانوا يتشأمون بها وهي في طير الليل.

وقيل: هي البومة كانت إذا سقطت على دار أحدهم يرى أنها ناعية له نفسه أو بعض أهله.

وقيل: كانوا يزعمون أن روح القتيل الذي لا يؤخذ بثأره تصير هامة فتزقو وتقول: اسقوني اسقوني، فإذا أدرك ثأره طارت.

وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت.

وقيل: روحه تصير هامة فتطير، ويسمونه: الصدى فنفاه الإسلام ونهاهم عنه، وفي أشعارهم:

ولو أن ليلي الأَخِيلِيَّةَ سَلَّمْتُ عَلَيَّ ودوني جَذَلٌ وصفائح
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا إليها صدى من جانب القبر صائح

(وَلَا صَفَرَ) قيل: هو تأخر المحرم إلى صفر وهو النسيء، وفي سنن أبي داود، عن مُحَمَّد بن راشد: أنهم كانوا يتشأمون بدخول صفر، أي: لما يتوهمون أن فيه يكثر الدواهي والفتن.

وقيل: كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها: صفر تهيج عند الجوع وتؤذي صاحبها وربما قتلت صاحبها، وكانت العرب تراها أعدى من الجرب فنفى ﷺ ذلك بقوله: «ولا صفر»، كذا جمع الأربعة في هذه الرواية، ويأتي مثله سواء بعد عدة أبواب في باب: لا هامة من طريق أبي صالح، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويأتي بعد خمسة أبواب من طريق أبي سلمة، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله لكن بدون قوله: «ولا طيرة».

وأخرج مسلم من طريق مُحَمَّد ابن سيرين، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «لا عدوى ولا هامة ولا طيرة».

وأخرج مسلم من طريق العلاء بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل رواية أبي سلمة وزاد: ولا نوء.

وأخرج مسلم وابن حبان من طريق ابن جريج أخبرني أَبُو الزُّبَيْر: أنه سمع جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «لا عدوى ولا صفر ولا غول».

فالحاصل من ذلك ستة أشياء: العدوى، والطيرة، والهامة، والصفر، والغول، والنون، والأربعة الأول قد أفرد البُخَارِيُّ لكل واحد منها ترجمة.

وأما الغول فَقَالَ الجمهور: كانت العرب تزعم أَنَّ الغيلان في الفلوات وهي جنس من الشياطين تتراءى للناس وتتغول لهم تغولاً تَلَوْنَ تَلَوْنًا، فتضلّهم عن الطريق فتهلكهم، وقد كثر في كلامهم: غالته الغول، أي: أهلكته وأضلّته، فأبطل النَّبِيُّ ﷺ ذلك.

وقيل: ليس المراد إبطال وجود الغيلان وإنما معناها: إبطال ما كانت العرب تزعمه من تلَوْن الغول بالصور المختلفة، قالوا: والمعنى لا تستطيع الغول أن تضلَّ أحدًا.

وفي حديث: لا غول ولكن السعالى، والسعالى: سحرة الجن، وفي الجن سحرة لهم تلبيس وتخيل.

وفي الحديث: إذا تغوّلت الغيلان فنادوا بالأذان، أي: ادفعوا شرها بذكر الله فلم يرد بنفيها عدمها أو كانت تحدثهم زالت بيعته ﷺ

وفي حديث أبي أيوب: كانت لي سهوة فيها تمر فكانت الغول تجيء فتأكل منه، الحديث.

وأما النوء: فقد كانوا يقولون: مطرنا بنوء كذا فأبطل ﷺ ذلك بأن المطر إنما يقع بإذن الله تَعَالَى لا بفعل الكواكب، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت إلا أنه بإرادة الله تَعَالَى، وتقديره: لا صنع للكواكب فيه، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَالَ الطيبي: لا التي لنفي الجنس دخلت على المذكورات فنفت ذواتها وهي غير منفية، فتوجه النفي إلى أوصافها وأحوالها فإن نفي الذات لإرادة نفي الصفات أبلغ، لأنه من باب: الكناية.

وَفَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ⁽¹⁾.

(وَفَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفَرُّ) أي: كفرارك (مِنَ الْأَسَدِ) فما مصدرية قَالَ

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على حكمين:

أحدهما: نفي هذه الأربعة وهي العدوى والطيرة والهامة والصفرة.

والثاني: الأمر بالفرار من المجذوم كما يفر من الأسد.

والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال ما معناه وما الحكمة في نفيه عليه السلام ذلك وهل أمره عليه السلام بالفرار من المجذوم وجوب أو نذب.

أما قولنا: ما معناها فإن تلك الأربعة الأشياء كانت من عمل الجاهلية فمعنى العدوى عندهم إذا كان عندهم الجمل به داء يخرجونه من بين الجمال ويزعمون أن ذلك الداء هو الذي يعدو إلى غيره أي ينتقل منه إلى غيره وقد سئل عن ذلك سيدنا ﷺ فقالوا يا رسول الله الإبل تكون مثل الطباء حتى يدخل بينهما الأجر فيعدوها فقال رسول الله ﷺ: «فمن أعدى الأول» فنفي بقوله ﷺ: «فمن أعدى الأول» ما كانوا يعتقدون من ذلك وبين أن حقيقة إصابة الخير والضرر على اختلاف أنواعهما في جميع الحيوان عاقلة وغير عاقلة إنما هو بقدره الله تعالى ومشيتته لا تأثير لشيء في ذلك وأما الطيرة فإنه كان من عادتهم من أصابه منهم ضرر من شيء من الأشياء أو بسببه كان يتطير به أو يكرهه وينسب ما جاءه مما لم يعجبه أنه من ذلك وقد أخبر الله عز وجل بذلك في كتابه حيث قال: ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّرَجَعْنَا لَمَنَاسِكُمْ وَلَيْسَ لَنَا بِدَابِّ أَلْسٍ﴾ [يس: 18] فجاءهم الجواب: ﴿طَيَّرَكُمْ مَعَكُمْ﴾ فنفي ﷺ أن يصيب أحدا من أحد وبال وإنما وبال الشخص من سوء حاله كما قال سبحانه: ﴿طَيَّرَكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يس: 19].

وأما قوله: «ولا هامة» فإن العرب كانوا يقولون إن المقتول إذا قتل ولم يؤخذ بشأه يخرج من رأسه طائر يصبح حتى يؤخذ بشأه وقيل يخرج من عظامه إذا بليت فكذب ﷺ ما ادعوه من ذلك بقوله: «ولا هامة» أي ليس ما يقولون من ذلك حق وفي هذا دليل على تكذيب كل من يدعي في خلق من خلق الله تعالى أنه متولد من شيء برأيه بكلام غيره ممن تقدم ويحكم على القدرة برأيه أو باستنباط حكمة يدعيها أن ذلك كله كذب وليس لعلم ذلك طريق من طريق الحكمة بالجملة الكافية إلا من طريق إخبار الرسول ﷺ وبطل بهذا علم الفلاسفة والطبيعيين يعني وأهل صنعة الفلك لأن ذلك كله برأيهم ليس فيه من الشرع مستند ولا يحل تصديقهم فيما يزعمونه وأما قوله ولا صفر فإنه دود في البطن يقتل من أصابه فأزال بقوله هذا ما كانوا يتوهمونه من ذلك حتى يعلموا أن الميت إنما يموت بأجله ولا يتلف لعادة الجاهلية في ذلك. ويرتب على هذا من الفقه أنه لا يعمل من الأسباب إلا الذي جاءت به السنة لاتباع الأمر أو ما كانت جارية وأبقته السنة مثل ما كان يعجبه ﷺ الفأل الحسن وقد كان ذلك من فعلهم في الجاهلية فأقرته السنة ومثل القسامة وعقل العاقل وما أشبه ذلك.

وفيه دليل: على أن الأصل في الدارين لا تأثير في الوجود لشيء بذاته وإنما التأثير للقدرة نفسها أو ما جعلته القدرة بمقتضى الحكمة وغير ذلك محال ولذلك قال أهل العلم ما معناه =

الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا

= أن بروز القدرة إلينا في الأشياء على ضربين: منها: ما هي مغطاة بصدق الحكمة ومنها: ما هي بارزة بذاتها لا تغطية عليها.

وأما قولنا: ما الحكمة في نفيه عليه السلام تلك الأربعة الأشياء؟ فلو جوه منها ليحقق أن التأثير في الأشياء كلها للقدرة كما تقدم وغير ذلك محال لأن هذا من حقيقة الإيمان، ومنها: نفي التغيير الذي قد يعلق في النفوس من تلك العوائد لمن فعلها وذلك قال ﷺ: «إذا تطيرت فامض» أي: لا ترجع عما كانت عليه نيتك قبل، فإن ذلك التطير لا يمنع شيئا ولا يجلبه ومنها شفقتة عليه السلام على أمته ليريحهم من التعب الذي يلحقهم بالتقييد بتلك العوائد المذمومة ولا فائدة لهم فيها ومنها إبقاء التوادد بين المؤمنين يؤيد هذا المعنى الذي أشرنا إليه قوله عليه السلام في الشؤم إن كان، ففي الدار والمرأة والفرس فإن هذه الثلاث مما يمكن الانفصال عنها وليس على أحد في ذلك كبير مشقة ولم يحقق عليه السلام الشؤم فيها وإنما قال عليه السلام إن كان يعني على زعمكم ففي هذه الثلاث ونفاه أن يكون في ابن أو أخ أو صاحب أو قريب من القرابة أو في شيء من الأطعمة أو فيما يتمول من الأشياء سوى ما ذكر حتى تبقى نفوس القرابة والأصحاب مجتمعة لا يجد أحد تغيرا وكذلك فيما فتح الله تعالى عليه من جميع الممتلكات وترى اليوم عادة بعض الناس يتطيرون ببعض بينهم وبين أصحابهم ويقولون ما أتى على فلان إلا حين ولد له فلان ويكره ذلك الابن من بين بنه ويوافقهم على ما زعموا وكذلك في الأصحاب ومن يلقونه يقولون ما حرمت اليوم إلا من كوني لقيت فلانا، وقد شاع هذا في الناس كثيرا وهذا مخالف لسنة الرسول ﷺ ولما نص عليه في هذا الحديث وجاهلية محضة، وكفى بهذا شؤما لأن الشؤم كله والشر كله مخالفة سنة الرسول ﷺ وقد بين العلماء الشؤم الذي في تلك الثلاث فقالوا شؤم المرأة سوء خلقها وشؤم الدار سوء جارها وشؤم الفرس أن لا يجاهد عليه في سبيل الله، وأما جوابه ﷺ للمرأة التي أتت تشكو لها حالها بدارها حيث قالت أتيتها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذبح المال فقال رسول الله ﷺ: «دعوها ذميمة» فليس فيه تحقيق بشؤمها وإنما قال ﷺ ذلك ترويحاً ل خاطرها كأنه عليه السلام يقول ليس يلحقك منها شيء إذا رحلت عنها وتبقى هي مما نسبت أنت إليها ذميمة عندك لا تلتفتي إليها. وهنا تنبيه على الشؤم الذي قد تحقق بالكتاب والسنة لكل من لا يرجع عنه وهو الذنوب والمعاصي، فإن شؤمها لا يفقد في الدارين حساً ومعنى وهذا الشؤم الذي قد نفته الشريعة تعلقت به النفوس إلا القليل وهم أهل التوفيق. قاتل الله أبا جهالة على نفسه أو أعداءه وعن الحق ما أعماه وأما أمره عليه السلام بالفرار من المجدوم هل هو على الندب أو الوجوب أو من طريق الشفقة احتمل والأظهر أنه من طرق الشفقة بدليلين: أحدهما: من فعله عليه السلام وهو أنه روي عنه ﷺ أنه أكل مع المجدوم في صحفة واحدة وقال: «بسم الله لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا» فلو كان الفرار منه واجبا أو مندوباً كان عليه السلام أو من يفعله. والدليل الآخر أنه قد ذكر من طريق الطب أن تلك الروائح التي لهم تحدث في الأبدان خللاً وتآلم النفوس أيضاً منها ومن شفقتة عليه السلام على أمته كل ما فيه لهم ضرر في =

الوجه ومن وجه آخر عن أبي نعيم في الطب من حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «اتقوا المجذوم كما يتقى الأسد» لكنه معلول، وروي أيضًا من حديث ابن أبي أوفى أن رسول الله ﷺ قال: «كلم المجذوم

أي وجه كان ينهاهم عنه وكل خير في أي نوع كان يدلهم عليه فجزاه الله عنا أفضل ما جازى نينا على أمته وأما قوله عليه السلام: «كما تفر من الأسد» فهو مبالغة في الهرب منه لأن العادة في فرار الناس من الأسد فهم يكونون منه في البعد بحيث لا يشمون له رائحة ولا يلحقهم منه نفس وهم يشتدون في الهرب، فهذه غاية في الهرب ويمكن الجمع بينه وبين فعله عليه السلام وقوله أنه قوله هو المشروع لنا من أجل ضعفنا فمن فعله فقد أصاب السنة وهي أثر الحكمة الربانية وفعله عليه السلام هو حقيقة والتوحيد لأن الأشياء كلها ما جعل الله تعالى لها تأثيرًا لا بمقتضى جريان حكمته سبحانه وسنته في خلقه، وما لم يجعل له ذلك فلا تأثير له وما الكل إلا بقدرته عز وجل وإرادته يشهد لذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَذَنُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 102] فمن كانت له قوة يقين وصدق إيمان فله أن يتبعه عليه السلام في فعله ولا يضره شيء وهو في فعله متبع للسنة ومن كان يفعل يقينه ضعيفًا فله أن يتبع عليه السلام أمره عليه السلام في الفرار ولا يجوز مع الضعف أن يتبع في الفعل لأنه عرى عن شروطه وقد يدخل بفعله ذلك تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195].

ويترب على هذا من الفقه أن الأمور التي يكون فيها موضع ضرر وقد أباحت الحكمة الربانية الحذر منها أن الضعفاء لا ينبغي لهم أن يقربوها وأن أصحاب اليقين والصدق مع الله تعالى في ذلك بالخيار إن شاؤوا أخذوا بأحد الوجهين بالفعل أو الترك لأنهم لهم أسباب ذلك متمكنة وقد ذكر عن بعض السياحين أنه كان له رفيق في طريقه فمرا على مفازة وهي ضيقة العبور وإذا بها أسد فقال لصديقه اذهب ولا تبال، فقال له صديقه السنة واسعة إني لا أمر عليه ومر عليه أنت، ففعل فتقدم ومر عليه فلم يضره ورجع صديقه عن ذلك الموضع إلى موضع ثان لكونه لم يجد في الوقت من اليقين ما وجد صاحبه فعمل كل منهما على ما اقتضاه حاله وهذا هو الشأن وفي قوله ﷺ عند الأكل مع المجذوم: ﴿قُلْ لَنْ يُبَيِّسَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: 51] دليل على أن مقتضى الحكمة الربانية أن يصيبه من المجذوم أذى لن يدنو منه وفي أمره عليه السلام بالفرار على أن الحكم يعطى للغالب يؤخذ ذلك من أمره عليه السلام بالفرار على العموم؛ لأن الغالب من الناس هو الضعيف فجاء الأمر بحسب ذلك.

تنبيه: أمرنا بالهرب من جذام الأبدان فمن باب أولى الهرب من جذام الأديان وهم أصحاب البدع والشيع لأن المرض في قلوبهم والسم الباطن أشد سريانا من الظاهر ومن أجل هذا روي عن بعض علماء السنة أنه كان في زمانه يدعي فجاءه يوما يرغب منه أن يقرأ عليه آية من كتاب الله تعالى فحلف أن لا يفعل وأخرجه من عنده فقيل له في ذلك فقال لم يأت بتلك الآية إلا وقد دبر معها مكيدة في الدين فالهرب من أهل الزيغ والزلل سبيل التجارة وقد نبه ﷺ على ذلك بقوله: «الجلس الصالح خير من الوحدة والوحدة خير من المجلس سوء» أو كما قال عليه السلام.

وبينك وبينه قيد رمح أو رمحين»، وأخرج ابن خزيمة في كتاب التوكل له شاهداً من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولفظه: «لا عدوى ولو رأيت المجذوم ففرّ منه كما تفر من الأسد».

وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل إليه ﷺ: «إنا قد بايعناك فارجع».

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: اختلفت الآثار في المجذوم فجاء ما تقدم، وقد روى أَبُو داود عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ مجذوم فأدخل معه في القصعة وأكل معه⁽¹⁾ وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ ثَقَّةً بِاللَّهِ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ»، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: غريب، وذهب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجماعة من السلف إلى الأكل معه ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ، وممن قَالَ بِذَلِكَ عيسى بن دينار من المالكية، قَالَ: والصحيح الذي عليه الأكثر ويتعين المصير إليه أن لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر بالاكتئاب والفرار منه على الاستحباب والاحتياط والأكل معه على بيان الجواز انتهى.

هكذا اقتصر الْقَاضِي عِيَّاض ومن تبعه على حكاية هذين القولين، وحكى غيره قولاً ثالثاً وهو الترجيح، وقد سلكه فريقان:

أحدهما: سلك ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك مثل حديث الباب فأعلّوه بالشذوذ، وبأن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْكَرَتْ ذَلِكَ، فأخرج الطَّبْرِيُّ عنها: أن امرأة سألتها عنه فقالت: ما قَالَ ذَلِكَ، ولكنه قَالَ: «لا عدوى» وَقَالَ: «فمن أعدى الأولي»، قالت: وكان لي مولى به هذا الداء فكان يأكل في صحافي ويشرب في أفداحي وينام على فراشي، وبأن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرَدَّدَ فِي هَذَا الْحُكْمِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فَيُؤْخَذُ الْحُكْمُ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ، وبأن الأخبار الواردة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المَرَحَّصَةُ فِي ذَلِكَ، ومثل حديث: لا تديموا النظر إلى المجذومين، وقد أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

(1) وقد روي أن ابن عمر وسلمان رضي الله عنهم كانا يصنعان الطعام للمجذومين ويأكلان معهم.

ومثل حديث عبد الله بن أوفى وقد سبق وأُخْرِجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ بِسَنَدٍ رَوَاهُ، وَمِثْلَهَا أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمُعِيقِبٍ: اجْلِسْ مِنِّي قِيدَ رَمَحٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ نَحْوَهُ، وَهُمَا أَثَرَانِ مُنْقَطِعَانِ، وَأَمَّا حَدِيثُ الشَّرِيدِ الَّذِي لَا يَصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا مَعَ تَعَذُّرِ الْجَمْعِ وَهُوَ مُمْكِنٌ فَهُوَ أَوَّلَى.

الْفَرِيقُ الثَّانِي: سَلَكُوا فِي التَّرْجِيحِ عَكْسَ هَذَا الْمَسْلُوكِ فَرَدُّوا حَدِيثَ: «لَا عُدُو» بِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجَعَ عَنْهُ إِمَّا لَشَكِّهِ فِيهِ، وَإِمَّا لِثُبُوتِ عَكْسِهِ عِنْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي أَيْضًا فِي بَابِ: لَا عُدُو.

قَالُوا: وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى الْاجْتِنَابِ أَكْثَرُ مَخَارِجٍ وَأَصَحُّ طَرَقًا فَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا أَوَّلَى.

قَالُوا: وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ الْمَجْذُومِ فَوَضَعَهَا فِي الْقَصِيعَةِ وَقَالَ: «كُلْ ثِقَةً بِاللَّهِ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ»، فَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَبَيَّنَ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى رِوَايَةِ وَرَجَّحَ وَقَفَهُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مَعَهُ وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْقَصِيعَةِ، قَالَهُ الْكَلَابَاذِيُّ فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ.

وَأَجِيبْ عَنْهُ: بِأَنَّ طَرِيقَ الْجَمْعِ أَوَّلَى كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَيْضًا: فَحَدِيثُ: «لَا عُدُو» ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَا مَعْنَى لِدَعْوَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَفِي طَرِيقِ الْجَمْعِ مَسَالِكٌ أُخْرَى:

أَحَدُهَا: نَفْيُ الْعُدُوِّ جُمْلَةً وَحَمْلُ الْأَمْرِ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ عَلَى رِعَايَةِ خَاطِرِ الْمَجْذُومِ، لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى الصَّحِيحَ الْبَدَنَ السَّلِيمَ مِنَ الْآفَةِ يَعْظُمُ مَصِيبَتَهُ وَيَزْدَادُ حَسْرَتَهُ وَنَحْوَهُ: حَدِيثُ «لَا تَدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْذُومِينَ»، فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

ثانيهما : حمل الخطاب بالإثبات والنفي على الحالتين المختلفتين ، فحيث جاء : « لا عدوى » كان المخاطب بذلك من قوي يقينه وصحّ توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل أحد لكن القوي اليقين لا يتأثر به ، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها ، وعلى هذا يحمل حديث جابر رضي الله عنه في أكل المجذوم في القصعة وسائر ما ورد في جنسه ، وحيث جاء : فرّ من المجذوم كان المخاطب بذلك في ضعف يقينه ولم يتمكن من تمام التوكل ، فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى فأريد بذلك سلّم باب : اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً لإثباتها ، وقريب من هذا كراهيته ﷺ للكّي مع إذن فيه كما تقدم تقريره ، وقد فعل هو ﷺ كلاً من الأمرين ليتأسى به كل من الطائفتين .

ثالث المسالك : قال القاضي أبو بكر الباقلاني : إثبات العدوى في الجذام ونحو مخصوص من عموم نفي العدوى قال : فيكون معنى قوله : « لا عدوى » ، أي : إلا من الجذام والبرص والجرب مثلاً ، قال : فكأنه قال : « لا يعدي شيء شيئاً » إلا ما تقدم تبيني له أن فيه العدوى وقد حكى ذلك ابن بطلال أيضاً .

رابعها : أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب : العدوى في شيء ، بل هو لأمر طبيعي وهو انتقال الداء من جسد إلى جسد بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة ، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة ، وهذه طريقة ابن قتيبة فقال : المجذوم يشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادثته ومضاjectه ، ولذا يقع كثيراً بالمرأة من الرجل وعكسه وينزع الولد إليه ، ولهذا يأمر الأطباء بترك مخالطة المجذوم لا على طريق العدوى بل على طريق التأثير بالرائحة ، لأنها تسقم من واطب اشتماها قال : من ذلك قوله ﷺ : « لا يورد ممرض على مصح » لأن الجرب الرطب قد يكون بالبعير فإذا خالط الإبل أو حككها وأوى إلى مباركها وصل إليها الماء الذي يسيل منه وكذا بالنظر نحو ما به ، قال : وأما قوله : « لا عدوى » ، فله معنى آخر وهو أن يقع المرض بمكان كالطاعون فيفر منه مخافة أن

يصيبه لأن فيه نوعًا من الفرار من قدر الله .

خامسها : أن المراد بنفي العدوى أن شَيْئًا لا يعدي بطبعه نفيًا لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله تعالى ، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم ذلك وأكل مع المجذوم ليبين لهم أن الله هو الذي يمرض ويشفي ونهاهم عن الدنو منه ليبين لهم أن هذا من الأسباب التي أجرى الله تعالى العادة بأنها تنفضي إلى مسبباتها ، ففي نهيه إثبات الأسباب ، وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستقل ، بل الله هو الذي إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شَيْئًا ، وإن شاء أبقاها فأثرت .

ويحتمل أيضًا : أن يكون أكله ﷺ مع المجذوم لأنه كان به أمر يسير لا يعدي مثله في العادة ، إذ ليس الجذمي كلهم سواء ، ولا يحصل العدوى من جميعهم ، بل منهم من لا يحصل منه في العادة عدوى أصلاً كالذي أصابه شيء من ذلك ، ووقف فلم يعد بقية جسمه وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بعد أن أورد قول الشَّافِعِيِّ ما نصه : الجذام ، والبرص يزعم أهل العلم بالطب والتجارب أنه يعدي الزوج كثيرًا ، وهو داء مانع للجماع لا يكاد نفس واحد تطيب بمجامعة من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به ، وأما الولد فبين أنه إذا كان من ولده أجذم أو أبرص أنه قلّ من يسلم ، وإن سلم أدرك نسله ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وأما ما ثبت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ : « لا عدوى » ، فهو على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى ، وقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سببًا لحدوث ذلك ، ولهذا قَالَ ﷺ : « فرّ من المجذوم فرارك من الأسد » ، وَقَالَ : « لا يورث ممرض على مصحّ » .

وَقَالَ فِي الطَّاعُونَ : « من سمع به بأرض فلا يقدم عليه » ، وكل ذلك بتقدير الله تعالى ، وتبعه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده وطائفة ممن قبله .

سادسها : العمل بنفي العدوى أصلاً ورأساً وحمل الأمر بالمجانبة على حسم

المادة وسدّ الذريعة لئلا يحدث لمخالطة شيء من ذلك، فيظن أنه بسبب المخالطة ويثبت العدوى التي نفاها الشارع، وإلى هذا القول ذهب أبو عُبيد ومن تبعه من الجماعة، فَقَالَ أَبُو عُبيد: ليس في قَوْلِهِ: «لا يورد ممرض على مصحح» إثبات العدوى بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى، فيفتتن ويتشكك في ذلك فأمر باجتنابه، قَالَ: وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاكتئاب إنما هو للمخافة على الصحيح من ذوات العاهة، قَالَ: وهذا شر ما حمل عليه الحديث، لأن فيه إثبات العدوى التي نفاها الشارع، ولكن وجد الحديث عندي ما ذكرته وأظن ابن خزيمة في هذا في كتاب التوكل، فإنه أورد حديث لا عدوى عن عدّة من الصحابة، وحديث: «لا يورد ممرض على مصحح» من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وترجم للأول: التوكل على الله في نفي العدوى، وللثاني: ذكر خبر غلط في معناه بعض العلماء فأثبت العدوى التي نفاها النَّبِيُّ ﷺ، ثم ترجم الدليل على أن النَّبِيَّ ﷺ لم يرد إثبات العدوى بهذا القول فساق حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا عدوى»، فَقَالَ أعرابي: فما بال الإبل يخالطها الأجرى فيجرب قَالَ: «فمن أعدى الأول».

ثم ذكر طرق عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم أَخْرَجَهُ من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ترجم ذكر خبر روي في الأمر بالفرار من المجذوم قد يخطر لبعض الناس أن فيه إثبات العدوى وليس كذلك، ثم ساق حديث: «فر من المجذوم فرارك من الأسد» من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وحديث عمرو بن الشريد، عَنْ أَبِيهِ في أمر المجذوم بالرجوع، وحديث ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: «لا تديموا النظر إلى المجذوم»، ثم قَالَ: إنما أمرهم بالفرار من المجذوم كما نهاهم أن يورد الممرض على المصحح شفقة عليهم وخشية أن يصيب بعض من يخالط المجذوم الجذام، والصحيح من الماشية الجرب فيسبق إلى قلب بعض المسلمين أن ذلك من العدوى فيثبت العدوى التي نفاها ﷺ فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ليسلموا من التصديق بإثبات العدوى، ويبين لهم أنه لا يعدي شيء شيئًا، قَالَ: ويؤيد هذا كله ﷺ مع المجذوم ثقة بالله وتوكلاً عليه.

وساق حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا نَهْيُهُ عَنْ إِدَامَةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَجْذُومِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِأَنَّ الْمَجْذُومَ يَغْتَمُ، وَيَكْرَهُ إِدْمَانُ الصَّحِيحِ نَظْرَهُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ قَلَّ مَنْ يَكُونُ بِهِ دَاءٌ إِلَّا وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ أَنْتَهَى.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ احْتِمَالَاتٌ سَبَقَهُ إِلَيْهَا مَالِكٌ، فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِكَرَاهِيَةٍ وَمَا أَرَى مَا جَاءَ ذَلِكَ إِلَّا مَخَافَةً أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِ الْمُؤْمِنِ شَيْءٌ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الصَّوَابُ عِنْدَنَا الْقَوْلُ بِمَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ، وَأَنْ لَا عُدْوَى وَأَنَّهُ لَا يَصِيبُ نَفْسًا إِلَّا مَا كُتِبَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا دَنُورُ عَلِيلٍ مِنْ صَحِيحٍ فَغَيْرُ مُوجِبٍ لانتقال العلة للصحيح، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِذِي صِحَّةِ الدُّنُو مِنْ صَاحِبِ الْعَاهَةِ الَّتِي يَكْرَهُهَا لَا لِتَحْرِيمِ ذَلِكَ بَلْ لَخَشْيَةِ أَنْ يَظُنَّ الصَّحِيحُ أَنْ لَوْ نَزَلَ بِهِ ذَلِكَ الدَّاءُ أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ دُنُوهِ مِنَ الْعَلِيلِ، فَيَقَعُ فِيْمَا أَبْطَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعُدْوَى قَالَ: وَلَيْسَ فِي أَمْرِهِ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ مُعَارَضَةً لِأَكْلِهِ مَعَهُ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالْأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ الْإِرْشَادِ وَأَحْيَانًا لِبَيَانِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَرَامٍ، قَدْ سَلَكَ الطَّحَاوِيُّ فِي مَعَانِي الْأَثَارِ مَسْلَكَ ابْنِ خَزِيمَةَ فِيْمَا ذَكَرَهُ، فَأُورِدَ حَدِيثُ: «لَا يُوْرِدُ مَمْرَضٌ عَلَى مَصْحٍ» ثُمَّ قَالَ: مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَصْحَ قَدْ يَصِيبُهُ ذَلِكَ الْمَرَضُ فَيَقُولُ الَّذِي أُوْرِدَهُ: لَوْ أَنِّي مَا أُوْرِدْتَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَصِبْهُ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ شَيْءٌ وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ لَمْ يُوْرِدْهُ لِأَصَابِهِ لَكُنَّ اللَّهُ تَعَالَى قَدَرَهُ فَنَهَى عَنْ إِيْرَادِهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي لَا يُؤْمِنُ غَالِبًا مِنْ وَقُوعِهَا فِي قَلْبِ الْمَرءِ.

ثُمَّ سَاقَ الْأَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ فَأُطْنَبَ وَجَمَعَ بَيْنَهَا بِنَحْوِ مَا جَمَعَ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهَمِ: إِنَّمَا نَهَى ﷺ عَنْ إِيْرَادِ الْمَرَضِ عَلَى الْمَصْحِ مَخَافَةَ الْوُقُوعِ فِيْمَا وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ اعْتِقَادِ الْعُدْوَى، أَوْ مَخَافَةَ لِتَشْوِيشِ النُّفُوسِ وَتَأْثِيرِ الْأَوْهَامِ وَهُوَ كَنَحْوِ قَوْلِهِ: «فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»، وَإِنْ كُنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ الْجَذَامَ لَا يَعْدِي لَكُنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا نَفْرَةً وَكَرَاهِيَةً لِمُخَالَطَتِهِ حَتَّى لَوْ أَكْرَهُ إِنْسَانٌ نَفْسَهُ عَلَى الْقُرْبِ مِنْهُ وَعَلَى مُجَالَسَتِهِ لَتَأَذَتْ نَفْسُهُ بِذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ فَالْأَوْلَى لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مُجَاهَدَةٍ فَيَتَجَنَّبُ طَرِيقَ الْأَوْهَامِ وَيَبَاعِدُ أَسْبَابَ الْآلَامِ مَعَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنْ لَا يَنْجِي حِذْرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ: الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْأَسَدِ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ بَلْ لِلشَّفَقَةِ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْهَى أُمَّتَهُ عَنْ كُلِّ مَا فِيهِ ضَرَرٌ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ وَيَدْلِهِمْ عَلَى كُلِّ مَا فِيهِ خَيْرٌ.

وقد ذكر بعض أهل الطب: أن الروائح تحدث في الأبدان خلافاً فكأن هذا هو وجه الأمر بالمجانبة، وقد أكل هو مع المجذوم فلو كان الأمر بمجانبته على الوجوب لما فعله، قَالَ: ويمكن الجمع بين فعله وقوله بأن القول هو المشروع من أجل ضعف المخاطبين وفعله حقيقة الإيمان، فمن فعل الأول أصاب السنة وهي أثر الحكمة.

ومن فعل الثاني كان أقوى يقيناً، لأن الأشياء كلها لا تأثير لها إلا بمقتضى إرادة الله تعالى وتقديره كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 102] فمن كان قوي اليقين فله أن يتابعه ﷺ في فعله ولا يضره شيء، ومن وجد في نفسه ضعفاً، فليتبع أمره في الفرار لئلا يدخل بفعله في إلقاء نفسه إلى التهلكة.

فالحاصل: أن الأمور التي يتوقع منها الضرر قد أباحَت الحكمة الربانية الحذر منها، فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها، وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك بالخيار.

قَالَ: وفي الحديث إن الحكم للأكثر لأن الغالب من الناس هو الضعف، فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك، واستدل بالأمر بالفرار من المجذوم إثبات الخيار للزوجين في فسخ النكاح إذا وجده أحدهما بالآخر، وهو قول جمهور العلماء وأجاب من لم يقبلها ليفسخ بأنه لو أخذ بعمومه لثبت الفسخ إذا حدث الجذام ولا قائل به، ورد بأن الخلاف ثابت بل هو الراجح عند الشافعية، واختلف في أن الأجدم هل يجوز لها أن يمنع نفسها من استمتاعه إذا أرادها؟

واختلف العلماء في المجذومين إذا كثروا هل يمنعون في المساجد والمجامع؟ وهل يتخذ لهم مكان منفرد عن الأصحاء؟ ولم يختلفوا في النادر أنه لا يمنع ولا في شهور الجمعة.

20 - بَابُ: الْمَنْ شَفَاءَ لِلْعَيْنِ

5708 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ حُرَيْثٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ،

20 - بَابُ: الْمَنْ شَفَاءَ لِلْعَيْنِ

(بَابُ: الْمَنْ شَفَاءَ لِلْعَيْنِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ شَفَاءَ مِنَ الْعَيْنِ، أَي: مِنْ دَاءِ الْعَيْنِ.

وَالْمَنْ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ: كُلُّ طَلٍّ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى شَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ وَيَحُلُو وَيَنْعَقِدُ عَسَلًا وَيَجِفُّ جَفَافًا الصَّمْغَ كَالْتَرَنْجِينِ.

وَالْمَعْرُوفُ بِالْمَنْ مَا وَقَعَ عَلَى شَجَرِ الْبَلُوطِ مُعْتَدِلٌ نَافِعٌ لِلْسَّعَالِ الرُّطْبِ وَالصَّدْرِ وَالرَّيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَنْ الْمَصْدَرُ الَّذِي بِمَعْنَى الْإِمْتِنَانِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَنْ شَفَاءَ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَرَدَ أَنَّ الْكُمَامَةَ مَنَّةٌ وَفِيهَا شَفَاءٌ، فَإِذَا ثَبَتَ الْوَصْفُ لِلْفَرْعِ كَانَ ثَبُوتُهُ لِلْأَصْلِ أَوْلَى، وَوَجْهُ كَوْنِهِ شَفَاءَ لِلْعَيْنِ أَنَّ يَرْبَى بِهِ الْكَحْلُ وَالتُّوتِيَا وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يَكْتَحِلُ بِهِ فَيَنْتَفِعُ بِذَلِكَ وَلَيْسَ بِأَنَّ يَكْتَحِلُ بِهِ وَحْدَهُ لِأَنَّهُ يُؤْذِي الْعَيْنَ وَيُعْديهَا.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) هُوَ مُوسَى الْعَنْزِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بَضَمَ الْغَيْنَ الْمَعْجَمَةَ وَسَكُونِ النُّونِ وَفَتْحَ الدَّالِ الْمَهْمَلَةَ وَضَمَّهَا هُوَ لَقَبُ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) فَهُوَ ابْنُ عَمِيرٍ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ غُنْدَرٍ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ حُرَيْثٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْأَوَّلِ وَضَمَ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ وَفَتْحَ الرَّاءِ وَآخِرُهُ مَثْلَثَةٌ مُصَغَّرًا فِي الثَّانِي الْمَخْزُومِي لَهُ صَحْبَتُهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ) أَي: ابْنُ عَمْرُو بْنِ نَفِيلِ الْعَدَوِيِّ أَحَدِ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَعَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنُ نَفِيلِ ابْنِ عَمِ أَبِيهِ، ثُمَّ إِنَّهُ كَذَا قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ، وَمَنْ تَابَعَهُ وَخَالَفَهُمْ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْهُ فَقَالَ عَنْ عَمْرُو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي مُسْنَدِهِ، وَابْنُ السَّكَنِ فِي الصَّحَابَةِ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْإِفْرَادِ، وَقَالَ فِي الْعِلَلِ: الصَّوَابُ رِوَايَةُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكَمَاءُ.....»

وَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ: أَظُنُّ عَبْدَ الْوَارِثِ أَخْطَأَ فِيهِ، وَقِيلَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَزَوَّجَ أُمَّ عَمْرٍو بْنِ حَرِيثٍ فَكَانَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَأَرَادَ زَوْجَ أُمِّهِ مِجَازًا فَظَنَّهُ الرَّائِي أَبَاهُ حَقِيقَةً.

(قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الْكَمَاءُ) بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة فهاء تأنيث، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي الْعَامَةِ مِنْ لَا يَهْمَزُهُ وَاحِدَةً: الْكَمْ بفتح ثم سكون ثم همز مثل: تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ، وَعَكْسُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، فَقَالَ: الْكَمَاءُ الْجَمْعُ: وَالْكَمُّ الْوَاحِدُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ قَالَ: وَلَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِمْ نَظِيرُ هَذَا سِوَى حَبَاءٍ وَحَبًّا، وَقِيلَ: الْكَمَاءُ قَدْ تَطَلَّقَ عَلَى الْوَاحِدِ، وَعَلَى الْجَمْعِ، وَقَدْ جَمَعُوهُمَا عَلَى الْكَمِّ قَالَ الشَّاعِرُ:

ولقد جنيتك أكمؤًا وعساقلًا

وَالْعَسَاقِلُ بِمَهْمَلَتَيْنِ وَقَافٌ وَلَامٌ: السَّرَابُ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْأَكْمُؤَ مُحَلٌّ وَجَدَانِهَا الْفُلُوتُ، وَفِي الْقَامُوسِ: الْكَمْ نَبَاتٌ مَعْرُوفٌ وَجَمْعُهُ: اَكْمُؤٌ وَكَمَاءٌ، أَوْ هِيَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، أَوْ هِيَ لِلْوَاحِدِ، وَالْكَمُّ لِلْجَمْعِ أَوْ هِيَ تَكُونُ وَاحِدَةً وَجَمْعًا. وَقَالَ غَيْرُهُ: نَبَاتٌ لَا وَرَقَ لَهُ وَلَا سَاقَ يَوْجَدُ فِي الْفُلُوتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزْرَعَ، قِيلَ: سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِاسْتِتَارِهَا يَقَالُ: كَمَأُ الشَّهَادَةِ إِذَا كَتَمَهَا، وَمَادَّةُ الْكَمَاءِ فِي جَوْهَرِ أَرْضِي بَخَارِي يَحْتَقِنُ تَحْتَ سَطْحِ الْأَرْضِ بِبَرْدِ الشِّتَاءِ وَتَنْمِيهِ أَمْطَارِ الرَّبِيعِ فَيَتَوَلَّدُ وَيَنْدَفِعُ مُتَجَسِّدًا، وَكَذَلِكَ كَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ تَسْمِيَهَا: جَدْرِي الْأَرْضِ تَشْبِيهَا لَهَا بِالْجَدْرِ مَادَّةً وَصُورَةً، فَإِنَّ مَادَّتَهُ رَطُوبَةٌ دُمُومِيَّةٌ تَنْدَفِعُ غَالِبًا عِنْدَ التَّرَعُّعِ وَفِي ابْتِدَاءِ اسْتِيلَادِ الْحَرَارَةِ وَنَمَاءِ الْقُوَّةِ وَمِثَابَتِهَا لَهُ فِي الصُّورَةِ ظَاهِرَةٌ. وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: الْكَمَاءُ جَدْرِي الْأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ» الْحَدِيثُ.

وَرَوَى الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَثُرَتْ الْكَمَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَامْتَنَعَ قَوْمٌ مِنْ أَكْلِهَا وَقَالُوا: هِيَ جَدْرِي الْأَرْضِ فَلَبَّغَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْكَمَاءَ لَيْسَتْ مِنْ جَدْرِ الْأَرْضِ إِلَّا أَنَّ الْكَمَاءَ مِنَ الْمَنِّ».

مِنَ الْمَنِّ،

والعرب تسمي الكمأة أيضًا : نبات الرعد لأنها تكثر بكثرتة ثم تنفطر عنها الأرض، وهي كثيرة بأرض العرب وتوجد بالشام ومصر، وأجودها ما كانت أرضه رملة قليلة الماء، وأنواعها المشهورة ثلاثة :
أحدها : ما يضرب لونه إلى الحمرة وهي قتالة .

الثاني : ما يضرب إلى البياض ويسمى : الفقع بفتح الفاء وكسرهما ، ويسمى : شحمة الأرض .

الثالث : ما يضرب إلى الغبرة والسواد وهي التي تؤكل ، وهي بأنواعها باردة رطبة في الدرجة الثانية تؤكل نية ومطبوخة باللحوم والأدهان والأفاوي .
وقيل : ردية للمعدة بطيئة الهضم ، وإدمان أكلها يورث القولنج والسكتة والفالج وعسر البول ، والرطب منها أقل ضررًا من اليابس ، وإذا دفنت في الطين الرطب ، ثم سلعت بالماء والملح والسعر وأكلت بالزيت والتوابل الحارة قل ضررها ، ومع ذلك ففيها جوهر مائي لطيف بدليل خفتها ، فلذلك كان ماؤها شفاء للعين .

(مِنَ الْمَنِّ) فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن المراد أنها من المن الذي أنزل على بني إسرائيل وهو الطلّ الذي يسقط على الشجر فيتجمع ويؤكل حلواً ، فكأنه شبه به الكمأة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفواً بغير علاج .

وفي رواية مسلم : الكمأة من المنّ الذي أنزل على بني إسرائيل ، وقد تقدم ذلك أيضًا في تفسير سورة البقرة .

والثاني : أن المعنى أنها من المنّ الذي امتنّ الله تعالى به على عباده عفواً من غير علاج ومشقة قاله أبو عيينة وجماعته .

والثالث : ما قال الحطّايّ من أنه ليس المراد أنها نوع من المنّ الذي أنزل على بني إسرائيل ، فإن الذي أنزل على بني إسرائيل كان كالترنجبين الذي يسقط على الشجر ، وإنما المعنى : أن الكمأة شيء ينبت من غير تكلف ببذر ولا سقي فهو من قبيل المنّ الذي كان ينزل على بني إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه ،

وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»

ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون الذي أنزل على بني إسرائيل كان أنواعاً :

منها : ما يسقط على الشجر .

ومنها : ما يخرج من الأرض فيكون الكمأة منه ، وبه جزم الموفق عبد اللطيف البغدادي ومن تبعه ، فقالوا : إن المنّ الذي أنزل على بني إسرائيل ليس هو ما يسقط على الشجر فقط بل كان أنواعاً منّ الله تعالى عليهم بها من النبات الذي يوجد عفواً ، ومن الطير الذي يسقط عليهم بغير اصطيد ، ومن الطلّ الذي يسقط على الشجر والمنّ مصدر بمعنى المفعول ، أي : ممنون به ، فلما لم يكن للعبد فيه شائبة كسب كان منّا محضاً ، وإن كانت جميع نعم الله تعالى على عبده منّا من عليهم لكن خصّ هذا باسم المنّ لكونه لا صنع فيه لأحد فجعل سبحانه وتعالى قوتهم في التيه : الكمأة وهي تقوم مقام الخبز وأدمهم السلوى وهي تقوم مقام اللحم وحلواهم الطلّ الذي ينزل على الشجر فكمل بذلك عيشهم ، ويشير إلى ذلك قوله ﷺ : «من المنّ» فأشار إلى أنها فرد من أفرادها فالترنجيبين كذلك فرد من أفراد المنّ ، وإن غلب استعمال المنّ عليه عرفاً انتهى .

ولا يعكر على هذا قولهم : ﴿لَنْ نَضِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ [البقرة : 61] لأن المراد بالوحدة : دوام الأشياء المذكورة من غير تبدل وذلك يصدق على ما إذا كان المطعوم أصنافاً لكنها لا تتبدل أعيانها .

(وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ) كذا في رواية الأكثر وكذا عند مسلم وفي رواية المُستَملي في العين أي : شفاء من داء العين .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : إنما اختصت الكمأة بهذه الفضيلة ، لأنها من الحلال المحض الذي ليس في اكتسابه شبهة ويستنبط منه أن استعمال الحلال المحض يجلو البصر والعكس بالعكس .

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ في المراد بكونها شفاء للعين قولان :

أحدهما : أن ماءها حقيقة إلا أن أصحاب هذا القول اتفقوا على أنه لا يستعمل صِرْفاً في العين ، لكن اختلفوا كيف يصنع به على رأيين :

أحدهما : أنه يخلط في الأدوية التي يكتحل بها حكاها أَبُو عُبَيْدٍ ، قَالَ :

وَيَصَدَّقُ هَذَا الَّذِي حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ: أَنَّ بَعْضَ الْأَطْبَاءِ، قَالَ: أَكَلَ الْكُمَاءَ يَجْلُو الْبَصَرَ.

وِثَانِيهِمَا: أَنَّ تَوَخُّذَ فَتَشَقٍّ وَتَوَضُّعَ عَنِ الْجَمْرِ حَتَّى يَغْلِي مَائُهَا، ثُمَّ يُوْخَذُ الْمِيلُ فَيَجْعَلُ فِي ذَلِكَ الشَّقِّ وَهُوَ فَاتِرٌ فَيَكْتَحِلُ بِمَائِهَا، لِأَنَّ النَّارَ تَلْطَفُهُ وَتَذْهَبُ فَضْلَاتُهُ الرَّدِيَّةُ وَيَبْقَى النَّافِعُ مِنْهُ وَلَا يَجْعَلُ الْمِيلُ فِي مَائِهَا وَهِيَ بَارِدَةٌ يَابِسَةٌ فَلَا يَنْجِعُ، وَقَدْ حَكَى إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ، عَنْ صَالِحٍ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِي أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهَا اشْتَكَتْ أَعْيُنُهُمَا فَأَخَذَا الْكُمَاءَ فَعَصَرَاهَا وَاسْتَحْلَا بِمَائِهَا فَهَاجَتْ أَعْيُنُهُمَا رَمْدًا.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَحَكَى شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ عَصَرَ مَاءَ كُمَاءٍ فَاسْتَحْلَا بِهِ فَذَهَبَتْ عَيْنُهُ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنْ الْمُرَادُ مَائُهَا الَّذِي يَنْبِتُ بِهِ فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَطَرٍ يَقَعُ فِي الْأَرْضِ، فَتَرْبِي بِهِ الْأَكْحَالَ، حَكَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي أَيْضًا فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ إِضَافَةً اقْتِرَانٍ لَا إِضَافَةَ جِزَاءٍ، قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي زَادِ الْمَعَادِ: وَهَذَا أَبْعَدُ الْوُجُوهِ وَأَضْعَفُهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَفِيمَا ادَّعَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنَ الْإِتِّفَاقِ: عَلَى أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ صَرَفًا نَظَرًا، فَقَدْ حَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الطَّبِّ فِي التَّدَاوِيِّ بِمَاءِ الْكُمَاءِ تَفْصِيلًا، وَهُوَ إِنْ كَانَ لِتَبْرِيدِ مَا يَكُونُ فِي الْعَيْنِ مِنَ الْحَرَارَةِ فَتَسْتَعْمَلُ مَفْرَدَةً، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَتَسْتَعْمَلُ مَرْكَبَةً، وَبِهَذَا جِزَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَقَالَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْفَعُ بِصُورَتِهِ فِي حَالٍ وَبِإِضَافَتِهِ فِي أُخْرَى وَقَدْ جَرَّبَ ذَلِكَ فَوُجِدَ صَحِيحًا.

نَعَمْ، جِزَمَ الْخَطَّابِيُّ بِمَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَقَالَ: يَرْبِي بِهَا التَّوتِيَا وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَكْحَالِ، قَالَ: وَلَا تَسْتَعْمَلُ صَرَفًا فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي الْعَيْنَ.

وَقَالَ الْغَافِقِيُّ فِي الْمَفْرَدَاتِ: مَاءُ الْكُمَاءِ أَصْلَحُ الْأَدْوِيَةِ لِلْعَيْنِ إِذَا عَجَنَ بِهِ الْإِثْمَدَ وَاسْتَحْلَا بِهِ، فَإِنَّهُ يَقْوِي الْجَفْنَ وَيَزِيدُ الرُّوحَ النَّاطِرَ حِدَّةً وَقُوَّةً وَيُدْفَعُ عَنْهَا النَّوَازِلَ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَالصَّحِيحُ بَلُّ الصَّوَابِ: أَنَّ مَاءَهَا مَجْرَدُ إِشْفَاءٍ لِلْعَيْنِ

قَالَ شُعْبَةُ:

مُظْلَقًا، فيعصر ماؤها ويجعل في العين من قَالَ: وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان عمي وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء الكمأة مجردًا فشفي وعاد إليه بصره، وهو الشيخ العدل الأمين الكمال بن عبد الدمشقي صاحب صلاح ورواية في الحديث، وكان استعماله لماء الكمأة اعتقادًا في الحديث وتبركًا به، فنفعه الله به.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الكمال المذكور هو كمال الدين عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر يعرف بابن عبد بغير إضافة الحارثي الدمشقي من أصحاب أبي طاهر الخشوعي سمع من جماعة من شيوخ شيوخنا عاش ثلاثًا وثمانين سنة ومات سنة اثنتين وسبعين وستمئة قبل النَّوَوِيِّ بأربع سنين، وينبغي تقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوة اعتقاد في صحة الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه وهو ينافي قوله أولاً مُظْلَقًا.

وقد أخرج التِّرْمِذِيُّ في جامعہ بسند صحيح إلى قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذْتُ ثَلَاثَ أَكْمُوْ أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا، فَعَصْرْتَهُنَّ فَجَعَلْتُ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ فَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةَ لِي فَبَرَأَتْ. --

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: اعترف فضلاء الأطباء أن ماء الكمأة يجلو العين منهم المسيحي وابن سينا وغيرهما، والذي يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن الكمأة وغيرها من المخلوقات خلقت في الأصل سليمة من المضار، ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو امتزاج أو غير ذلك من الأسباب التي أرادها الله تَعَالَى، فالكمأة في الأصل نافعة لما اختصت به من وصفها بأنها من الله وإنما عرضت لها المضار بالمجاورة واستعمال كل ما وردت به السنة يصدق ينتفع به من استعماله ويدفع الله عنه الضرر لنيته والعكس بالعكس، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(قَالَ شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج وهو موصول بالإسناد المذكور وصورته صورة التعليق، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَقَالَ شُعْبَةُ بَوَاوُ فِي أَوَّلِهِ، وَسَقَطَتِ الْوَاوُ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ وَهُوَ أَوْلَى لِكَوْنِهِ مَوْصُولًا بِالْإِسْنَادِ السَّابِقِ.

وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُثَنَّى شَيْخَ الْبُخَارِيِّ فِيهِ، فَأَعَادَ الْإِسْنَادَ

وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَيْنِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «قَالَ شُعْبَةُ: لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ لَمْ أَنْكَرْهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ».

من أوله للطريق الثانية، وكذا أورده أحمد عن محمد بن جعفر بالإسنادين معاً.

(وَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (الْحَكَمُ) بفتح الحاء المهملة والكاف (ابْنُ عُتَيْبَةَ) بضم العين مصغر عتبة الباب أبو محمد الكندي الكوفي، (عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَيْنِيِّ) بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون هو ابن عبد الله البجلي الكوفي وثقه أبو زرعة والعجلي وابن سعد، وَقَالَ ابن معين: صدوق وما له في الْبُخَارِيِّ إِلَّا هذا الموضع.

(عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ) القرشي المخزومي الصحابي الصغير، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، قَالَ شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج: (لَمَّا) بالتشديد (حَدَّثَنِي) بالإفراد (بِهِ) أي: بالحديث السابق (الْحَكَمُ) أي: ابن عتيبة (لَمْ أَنْكَرْهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ) أي: ابن عمير قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ كَبُرَ وَتَغَيَّرَ حِفْظُهُ، فَلَمَّا حَدَّثَ بِهِ شُعْبَةُ تَوَقَّفَ فِيهِ، فَلَمَّا تَابَعَهُ الْحَكَمُ فِي رَوَايَتِهِ ثَبَتَ عِنْدَ شُعْبَةَ فَلَمْ يَنْكَرْهُ وَانْتَفَى عَنِ التَّوَقُّفِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَمْ أَنْكَرْهُ، أي: ما أنكرت على الحكم ما حَدَّثَنِي بِهِ عبد الملك وذلك لأن الحكم روى معنعناً وعبد الملك بلفظ: سمعت أو لأن الحكم مدلس، فلما تقوى برواية عبد الملك لم يبق محل للإنكار، أو معناه: لم يكن الحديث منكوراً، أي: مجهولاً لي من جهة أنني كنت أحفظه من عبد الملك فعلى الأول الضمير للحكم وهو بمعنى الإنكار.

وعلى الثاني للحديث وهو من النكر ضد المعرفة ويحتمل العكس بأن يراد: لم أنكر شيئاً من حديث عبد الملك.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن الكمأة لما كانت من المنّ، وأن ماءها شفاء للعين كان المنّ أيضاً شفاء للعين، لأن الذي ثبت للفرع فثبوته للأصل بالطريق الأولى.

21 - باب اللُّدُود

5709 و 5710 و 5711 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبِلَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَيِّتٌ».

5712 - قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ لَا تَلْدُونِي»، فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي؟» قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «لَا يَبْقَى فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ إِلَّا لَدَّ»

21 - باب اللُّدُود

(باب اللُّدُود) بفتح اللام وبدالين مهملتين الأولى مضمومة بينهما واو ساكنة، وهو الدواء الذي يصب من أحد جانبي فم المريض، واللُّدُود بالضم: الفعل يقال: لددت المريض لدًا ولدودًا أُلقيت الدواء في شق فيه، وَقَالَ سُفْيَانُ: هو التحنيك بالإصبع.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّان قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ) الكوفي، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عتبة بن مَسْعُود، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبِلَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَيِّتٌ) بعد أن كشف وجهه وأكب عليه.

(قَالَ) أي: عُبَيْدُ اللَّهِ: (وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ) ﷺ، أي: جعلنا الدواء في جانب فمه بغير اختياره (فِي مَرَضِهِ) الذي مات فيه (فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: أَنْ لَا تَلْدُونِي) بضم اللام وكسرهما، (فَقُلْنَا): هذا الامتناع (كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ) فكراهية: بالرفع خبر مبتدأ محذوف، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ بالنصب على أنه مفعول له، أي: نهانا لكراهة الدواء، ويجوز أن يكون على المصدرية، أي: كره كراهية الدواء وفي نسخة: زيادة قوله: (فَلَمَّا أَفَاقَ) ﷺ (قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي؟» قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ) ﷺ: (لَا يَبْقَى فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ) ممن تعاطى ذلك وغيره (إِلَّا لَدَّ) تأديبًا لهم لئلا يعودوا، وتأديب الذين

وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

5713 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ، قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنِ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَغْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ،

لم يباشروا ذلك لكونهم لم ينهوا الذين فعلوا بعد نهيه ﷺ أن يلدوه.

(وَأَنَا أَنْظُرُ) جملة حالية، أي: لم يبق أحد في البيت إلا يلد في حضوري، وحال نظري إليهم قيل: مكافأة لفعالهم عقوبة لهم حيث خالفوا إشارته في اللد بنحو ما فعلوا (إِلَّا الْعَبَّاسَ) عمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ) أي: لم يحضركم حالة اللد وإنما أنكر التداوي، لأنه كان غير ملائم لأنهم ظنوا به ذات الجنب فداووه بما يلائمها ولم يكن به ذلك.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مرّ الحديث في باب: مرض النَّبِيِّ ﷺ ووفاته، وتقدّم الكلام فيه مستوفى وبيان ما لدّوه ﷺ، ومن عرف اسمه ممن كان في البيت ولد لأمره ﷺ بذلك فأغنى عن إعادته.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب أنه قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بتصغير الابن وتكبير الأب، أي: ابن عتبة وسقط: ابن عَبْدُ اللَّهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ.

(عَنْ أُمِّ قَيْسٍ) بنت محصن الأسدية أنها (قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنِ لِي) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَعْرِفْ اسْمَهُ (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَغْلَقْتُ) بفتح الهمزة وسكون العين وسكون القاف من الاعلاق، وهو معالجة عذرة الصبي ورفعها بالإصبع.

(عَلَيْهِ) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن المُسْتَمْلِي والكشميهني: عنه (مِنَ الْعُذْرَةِ) بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة وبالراء: وجع الحلق من هيجان الدم، وهو سقوط اللهاة وقيل غير ذلك.

والأعلاق: هو، يؤخذ خرقته فتقتل فتلاً شديداً وتدخل في أنف الصبي ويطعن ذلك الموضع فينفجر منه دم أسود ويدخل الإصبع في حلقه، ويرفع ذلك

فَقَالَ: «عَلَى مَا تَدْعَرْنَ أَوْلَادُكَنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ، عَلَيَكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ: يُسَعِّطُ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلْدُّ مِنَ ذَاتِ الْجَنْبِ» فَسَمِعَتْ الزُّهْرِي يَقُولُ: بَيَّنَّ لَنَا اثْنَيْنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَمْسَةَ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا يَقُولُ: أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَمْ يَحْفَظْ، أَعْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ،

الموضع ويكيس، يقال: أعلقت عند أمه إذا فعلت ذلك به، وغمرت ذلك بأصبعها، (فَقَالَ) ﷺ: (عَلَى مَا) بإثبات ألف ما الاستفهامية المجرورة وهو قليل، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِإِسْقَاطِهَا، أي: لأي شيء (تَدْعَرْنَ أَوْلَادُكَنَّ) بفتح الغين المعجمة من الدغر بالdal المهملة والغين المعجمة والراء، وهو رفع لهاة الغدرة وأصل الدغر: الدفع، أي: ترفعن ذلك بأصابعكن فتؤلمن أولادكن (بِهَذَا الْعِلَاقِ) بكسر العين وضبطه في التنقيح بفتحها، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والمُسْتَمْلِي: بهذا الإعلاق بهمة مكسورة مصدر، ومعناه: إزالة المعلق وهي الداهية والآفة.

(عَلَيَكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ) وهو القسط الذي سبق ذكره قريباً.

(فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ) أي: أدوية (مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ: يُسَعِّطُ) على البناء للمفعول، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: ويسعط بالواو يقال: سعطته وأسعطته فاستعط، والاسم: السعوط بالفتح وهو ما يجعل من الدواء في الأنف (مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلْدُّ) على البناء للمفعول أَيْضًا (مِنَ ذَاتِ الْجَنْبِ) قد مر تفسيره قَالَ سُفْيَانُ: (فَسَمِعْتُ الزُّهْرِي يَقُولُ: بَيَّنَّ لَنَا) ⁽¹⁾ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (اثْنَيْنِ) أي: اللدود والسعوط، (وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَمْسَةَ) من السبعة، وقد سبق من كلام الأطباء ما يؤخذ من الخمسة الباقية، (قُلْتُ) القائل هو علي ابن المديني (لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا) هو ابن راشد (يَقُولُ: أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ) أي: سُفْيَانُ: (لَمْ يَحْفَظْ)، إِنَّمَا قَالَ: (أَعْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ) أي: من فمه.

قَالَ الْحَطَّابِيُّ: صوابه ما حفظه سُفْيَانُ، وقد يجيء على بمعنى عن، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا أَكَاوَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: 2] أي: عنهم.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الصحيح أعلقت عنه.

(1) وقال التيمي: قال ابن المديني، قال سُفْيَانُ: بين لنا الزهري اثنين.

وَوَصَفَ سُفْيَانُ الْغُلَامَ يُحَنِّكَ بِالْإِضْبَعِ، وَأَدْخَلَ سُفْيَانٌ فِي حَنَكِهِ، إِنَّمَا يَعْنِي رَفَعَ حَنَكِهِ بِإِضْبَعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَعْلِقُوا عَنْهُ شَيْئًا.

22 - باب

5714 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَيُونُسُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَعْلَقَتْ عَنْهُ وَعَلِيهِ لَغْتَان.

(وَوَصَفَ سُفْيَانُ الْغُلَامَ يُحَنِّكَ⁽¹⁾ بِالْإِضْبَعِ، وَأَدْخَلَ سُفْيَانٌ فِي حَنَكِهِ، إِنَّمَا يَعْنِي رَفَعَ) بفتح الراء وسكون الفاء (حَنَكِهِ بِإِضْبَعِهِ) لا تعليق شيء فيه كما هو المتبادر.

(وَلَمْ يَقُلْ: أَعْلِقُوا) بكسر اللام (عَنْهُ شَيْئًا) والغرض من هذا الكلام التنبيه على أن الإعلاق هو رفع الحنك فقط.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: ويلد من ذات الجنب، وقد مر الحديث في باب: السعوط بالقسط الهندي ولكن هنا أتم منه.

22 - باب

(باب) كذا وقع هنا بغير ترجمة، ولم يذكر ابن بطال لفظ: باب، وأدخل الحديث في الباب الذي قبله.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة السَّخْتِيَانِي المَرْوَزِيّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المَرْوَزِيّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (وَيُونُسُ) هو ابن يزيد الايلي قالا: (قَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) أي: ابن مسعود: (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في مرض موته (وَاسْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ) على البناء للمفعول من التمريض وهو القيام على المريض وتعاهده.

(1) بفتح النون مشددة.

فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطُّ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبَّاسٍ وَآخَرَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: هَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهَا، وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ: «هَرِيقُوا عَلِيٍّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِتُهُنَّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ» قَالَتْ: فَأَجْلَسْنَاهُ فِي مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَضُبُ

(فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ) بنون الجمع المشددة، أي: أزواجه (لَهُ) وسقط لفظ: له في رواية غير أبي ذر.

(فَخَرَجَ) ﷺ (بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطُّ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ) من الوجد، (بَيْنَ عَبَّاسٍ) عمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَأَخَرَ) أي: ورجل آخر قَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ: (فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقول عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(قَالَ: هَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةَ؟) قَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ: (قُلْتُ: لَا، قَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هُوَ عَلِيٌّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما لم تذكره عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لأنه لم يكن ملازماً لِلنَّبِيِّ ﷺ في تلك الحالة من أولها إلى آخرها، ففي بعض الروايات كما مر ذكر أسامة أو الفضل بن العباس وثوبان وبريرة فتعدّد من اتكأ عليه بتعدّد خروجه.

(قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهَا، وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ: هَرِيقُوا) ويروى: أريقوا واهريقوا، أي: صبّوا (عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ) بضم المثناة الفوقية وسكون الحاء المهملة وفتح اللام على البناء للمفعول (أَوْكِتُهُنَّ) جمع: وكاء وهو الخيط الذي تربط به القرية، وإنما اشترط هذا لأن الأيدي لم تخلطه وأول الماء أطهره وأصفاه، وقد ذكر في حكمة السبع: أن لهن خاصية في دفع ضرر السم، وقد ورد أنه ﷺ قَالَ: «هذا أوان انقطاع أبهري من ذلك السم» يريد سم الشاة التي أكل منها بخير.

(لَعَلِّي أَعْهَدُ) أي: أوصي (إِلَى النَّاسِ، قَالَتْ) أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَأَجْلَسْنَاهُ) ﷺ (فِي مِخْضَبٍ) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة وهي: الإجانة التي يغسل فيها الثياب.

(لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا) بكسر الفاء، أي: شرعنا وجعلنا (نَضُبُ

عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْقَرَبِ، حَتَّى جَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ» قَالَتْ: وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ، فَصَلَّى لَهُمْ وَحَطَبَهُمْ.

23 - بَابُ الْعُذْرَةِ

5715 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ،

عَلَيْهِ) أَي: الْمَاء (مِنْ تِلْكَ الْقَرَبِ) السَّبْعِ، (حَتَّى جَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ» أَي: قَدْ فَعَلْتُنَّ بَنُونَ النِّسْوَةِ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: أَنَّ قَدْ فَعَلْتُمْ بِالْمِيمِ بَدَلَ النُّونِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ الْأَنْفُسِ وَالْأَشْخَاصِ، أَوْ عَلَى التَّغْلِيظِ وَهَذَا كَثِيرٌ.

(قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ) أَي: الْمَسْجِدَ (فَصَلَّى لَهُمْ) بِاللَّامِ (وَحَطَبَهُمْ) فَقَالَ كَمَا عِنْدَ الدَّارِمِيِّ: أَنَّ عَبْدًا عَرَضَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا فَاخْتَارَ الْآخِرَةَ، فَلَمْ يَفْطِنْ لَهَا غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَالْغُرُوضِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ: هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تَحُلَلْ أَوْكِتَهُنَّ، قِيلَ: لَا وَجْهَ لَذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ هُنَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّدُودِ وَلَا لِلْبَابِ الْمَجْرُودِ تَرْجُمَةً حَتَّى يَطْلُبَ بَيْنَهُمَا الْمَطَابَقَةُ.

وَأَجِيبَ بِجَوَابٍ: فِيهِ تَعَسُفٌ وَهُوَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ نَوْعٌ تَضَادٌّ، لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ فَعَلُوا مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَحَصَلَ عَلَيْهِمُ الْإِنْكَارُ وَاللُّومُ بِذَلِكَ، وَفِي هَذَا فَعَلُوا مَا أَمَرَ بِهِ وَهُوَ ضِدُّ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى وَالْأَشْيَاءُ تَتَبَيَّنُ بِأَضْدَادِهَا، وَقَدْ مَرَّ الْحَدِيثُ فِي مَوَاضِعَ بَطُولِهِ أَوَّلُهَا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ فِي بَابِ: الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمَخْضَبِ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

23 - بَابُ الْعُذْرَةِ

(بَابُ الْعُذْرَةِ) وَهِيَ كَمَا مَرَّ بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالرَّاءِ وَجَعُ الْحَلْقِ وَهُوَ الَّذِي يَسْمَى: سَقُوطُ اللَّهَاءِ بِفَتْحِ اللَّامِ، وَهِيَ اللَّحْمَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي أَقْصَى الْحَلْقِ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ اللَّهَاءِ، وَالْمُرَادُ وَجَعُهَا سَمِيَ بِاسْمِهَا، وَقِيلَ: هُوَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ اللَّهَاءِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ،

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مَخْصَنِ الْأَسَدِيَّةَ، أَسَدَ خَزِيمَةَ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولِ اللَّاتِي بَايَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنِ لَهَا قَدْ أَغْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُدْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى مَا تَدْعُرْنَ أَوْلَادُكُنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ، عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ» يُرِيدُ الْكُسْتَ،

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنُ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، (أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مَخْصَنِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ (الْأَسَدِيَّةَ) أَسَدَ خَزِيمَةَ (إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى، أَوْ مِنْ أَسَدِ بْنِ رَبِيعَةَ، أَوْ مِنْ أَسَدِ بْنِ سُوَيْدٍ بَضْمِ السِّينِ، وَقَوْلُهُ: (وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولِ اللَّاتِي بَايَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ) أَي: ابْنِ مَخْصَنِ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ فَيَكُونَ مَدْرَجًا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ فَيَكُونَ مُوَصُولًا وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنِ لَهَا) وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ: السُّعُوطُ أَنَّهُ الْابْنُ الَّذِي بَالَ فِي حَجَرِ النَّبِيِّ ﷺ (قَدْ أَغْلَقَتْ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ الْكُشْمِينِيِّ: وَقَدْ بَالُوا (عَلَيْهِ) أَي: قَدْ عَالَجَتْهُ بِرَفْعِ الْحَنَكِ بِإِصْبَعِهَا (مِنَ الْعُدْرَةِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ بَابِ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِلَفْظٍ: أَغْلَقَتْ عَنْهُ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

(فَقَالَ) أَي: لَهَا: (النَّبِيُّ ﷺ: عَلَى مَا) بِإِثْبَاتِ أَلْفٍ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ بِحَذْفِهَا، أَي: لِأَيِّ شَيْءٍ (تَدْعُرْنَ) بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ وَالغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالرَّاءِ خُطَابٌ لِلنِّسْوَةِ، وَالدَّغْرُ: غَمَزَ الْحَلْقَ (أَوْلَادُكُنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا الْمُؤْمَلِ لَهَا.

(عَلَيْكُمْ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ الْكُشْمِينِيِّ: عَلَيَكُنَّ بِالنُّونِ بَدَلَ الْمِيمِ وَهُمَا بِاعْتِبَارِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَنْفُسِ مَرَّةً مِثْلَهُ قَرِيبًا.

(بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ) أَدْوِيَّةٌ (مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ) أَي: الْأَلَمُ الْعَارِضُ فِيهِ مِنْ رِيَاكِ غَلِيظَةٍ مُؤَذِيَةٍ تَحْتَقِنُ بَيْنَ الصَّفَاقَاتِ (يُرِيدُ) ﷺ بِالْعُودِ الْهِنْدِيِّ (الْكُسْتَ) بِالْكَافِ الْمَضْمُومَةِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ

وَهُوَ الْعُودُ الْهِنْدِيُّ، وَقَالَ يُونُسُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «عَلَّقْتُ عَلَيْهِ».

24 - بَابُ دَوَاءِ الْمَبْطُونِ

5716 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ،

إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ يَعْنِي: الْقِسْطَ قَالَ: وَهِيَ لُغَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهَا فِي بَابِ: السَّعُوطُ بِالْقِسْطِ الْهِنْدِيِّ، (وَهُوَ الْعُودُ الْهِنْدِيُّ)، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ الْمَاضِيَةِ قَرِيبًا قَالَ: فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: بَيْنَ لَنَا اثْنَيْنِ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا خَمْسَةً، خَمْسَةً مِنَ السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ: فَإِنْ فِيهِ سَبْعَةٌ أَشْفِيَةٌ فَذَكَرَ مِنْهَا: ذَاتَ الْجَنْبِ وَيَسْعَطُ مِنَ الْعَذْرَةِ.

(وَقَالَ يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ، (وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ) الْجَزْرِيُّ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ: «عَلَّقْتُ عَلَيْهِ») بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ أَرَادَ أَنَّهُمَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ: عَلَّقْتُ عَلَيْهِ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ.

وَالصَّوَابُ: أَعْلَقْتُ بِالْهَمْزِ وَالْأَسْمَ: الْعِلَاقُ، وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ الْمَاضِيَةِ بِهَذَا الْعِلَاقِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهِنِيِّ وَغَيْرِهِ: الْأَعْلَاقُ، وَرِوَايَةُ يُونُسَ الْمَعْلُوقَةُ هُنَا وَصَلَهَا أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ، وَرِوَايَةُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ وَصَلَهَا الْبُخَّارِيُّ فِي بَابِ: ذَاتَ الْجَنْبِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَقَعَ فِي الْبُخَّارِيِّ أَعْلَقْتُ وَعَلَقْتُ، وَالْعِلَاقُ، وَالْإِعْلَاقُ وَلَمْ يَقَعْ فِي مُسْلِمٍ إِلَّا أَعْلَقْتُ، وَذَكَرَ الْعِلَاقُ فِي رِوَايَةٍ، وَالْإِعْلَاقُ فِي رِوَايَةٍ وَالْكَلِّ بِمَعْنَى جَاءَتْ بِهَا الرِّوَايَاتُ لَكِنْ أَهْلُ اللُّغَةِ إِنَّمَا يَذْكُرُونَ أَعْلَقْتُ وَالْإِعْلَاقُ رِبَاعِيٌّ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: أَعْلَقْتُ: غَمَزَتْ. وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

24 - بَابُ دَوَاءِ الْمَبْطُونِ

(بَابُ دَوَاءِ الْمَبْطُونِ) أَيِ: الَّذِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ مِنَ الْإِسْهَالِ الْمَفْرُطِ وَأَسْبَابِ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) هُوَ بَنْدَارٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هُوَ غَنْدَرٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَيِ: ابْنِ الْحَجَّاجِ، (عَنْ قَتَادَةَ) أَيِ: ابْنِ دَعَامَةَ الْأَكْمَةِ

عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَظَلَّقَ بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَظْلَاقًا،

المفسر، (عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ) علي بن داود الناجي بالنون والعجم كذا لشعبة وسعيد بن أبي عروبة وخالفهما شيبان، فَقَالَ: عن قَتَادَةَ، عن أبي الصديق، عن أبي سَعِيدٍ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ولم يرجح والذي يظهر طريق أبي المتوكل لاتفاق الشيخين عليها شُعْبَةُ وسعيد أولاً، ثم الْبُخَارِيُّ، ومسلم ثانياً، ووقع فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ، عن حجاج، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ سمعت أبا المتوكل، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسم واحد منهما.

(اسْتَظَلَّقَ بَطْنَهُ) بفتح المثناة الفوقية واللام وبطنه بالرفع على الفاعلية، كذا ضبطه القسطلاني، وضبطه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بضمّ المثناة وسكون الطاء المهملة وكسر اللام على البناء للمفعول، أي: تواتر إسهال بطنه وكثر خروج ما فيه، ووقع فِي رِوَايَةِ سَعِيدٍ بن أبي عروبة في باب رابع من كتاب الطب: هذا ابن أخي يشتكي بطنه، وفي رِوَايَةِ مسلم من طريقه: قد عرب بطنه وهي بالعين المهملة والراء المكسورة ثم الموحدة، أي: فسد هضمه لاعتلال المعدة، ومثله: ذرب بالذال المعجمة بدل العين وزناً ومعنى.

(فَقَالَ) ﷺ له: («اسْقِهِ عَسَلًا») وعند الإسماعيلي من طريق خالد بن الحارث، عن شُعْبَةَ: اسقه العسل، واللام عهدية، والمراد: عسل النحل وهو مشهور عندهم، وظاهره: الأمر بسقيه صرفاً ويحتمل أن يكون ممزوجاً.

(فَسَقَاهُ) أي: العسل وفيه حذف تقديره: فلم ينجع ولم يبرأ فأتى النَّبِيُّ ﷺ (فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ) العسل (فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَظْلَاقًا)، ووقع فِي رِوَايَةِ مسلم فسقاه ثم جاء فَقَالَ إِنِّي سَقَيْتُهُ فلم يزد إلا استظلاقاً أَخْرَجَهُ عَنْ مُحَمَّدٍ بن بشار الذي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عنه لكن قرنه بمحمد بن المثنى وَقَالَ: إن اللفظ لمحمد ابن مثنى.

نعم، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عن مُحَمَّدٍ بن بشار وحده بلفظ ثم جاء فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قد سقيته عسلاً فلم يزد إلا استظلاقاً.

فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» تَابَعَهُ النَّضْرُ، عَنْ شُعْبَةَ.

(فَقَالَ) ﷺ: (صَدَقَ اللَّهُ) حَيْثُ قَالَ: فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ (وَكَذَبَ) بِالتَّخْفِيفِ،
أَي: أَخْطَأَ (بَطْنُ أَخِيكَ) حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الشِّفَاءُ كَذَا اخْتَصَرَهُ.
وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، فَقَالَ:
صَدَقَ اللَّهُ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ
عَسَلًا»، فَقَالَ: سَقَيْتَهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ».
وَعِنْدَ أَحْمَدَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَرُونَ، عَنْ شُعْبَةَ: فَذَهَبَ ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: سَقَيْتَهُ فَلَمْ
يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَاقَهُ كَذَلِكَ ثَلَاثًا، وَفِيهِ: فَقَالَ فِي
الرَّابِعَةِ: «اسْقِهِ عَسَلًا».

وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ فِيهِنَّ مَا قَالَ
فِي الْأَوَّلِ، وَتَقْدِمُ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِلَفْظٍ: ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةُ، فَقَالَ:
«اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ».

زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ: فَسَقَاهُ فَبَرَأَ، وَكَذَا لِلتِّرْمِذِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ
ابْنِ هَارُونَ، فَقَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «اسْقِهِ عَسَلًا» قَالَ: فَأُظِنُّ قَالَ: فَسَقَاهُ فَبَرَأَ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّابِعَةِ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»، كَذَا وَقَعَ لِيَزِيدَ
بِالشَّكِّ، وَفِي رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ
أَخِيكَ»، وَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَمَنْ تَابَعَهُ أَرْجَحُ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ
وَقَعَ مِنْهُ ﷺ بَعْدَ الثَّالِثَةِ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَسْقِيَهُ عَسَلًا، فَسَقَاهُ فِي الرَّابِعَةِ فَبَرَأَ، وَقَدْ وَقَعَ
فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ،
فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ فَسَقَاهُ فَبَرَأَ.

(تَابَعَهُ) أَي: تَابَعَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (النَّضْرُ) بِالنُّونِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةَ ابْنَ
شَمِيلٍ بِالْمَعْجَمَةِ مُصَغَّرًا فِي رِوَايَتِهِ (عَنْ شُعْبَةَ) وَصَلَ هَذِهِ الْمَتَابِعَةَ إِسْحَاقُ بْنُ
رَاهَوِيَّةٍ فِي مُسْنَدِهِ عَنِ النَّضْرِ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: وَتَابَعَهُ أَيْضًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ وَيَزِيدُ بْنُ هَرُونَ، أَمَّا رِوَايَةُ يَحْيَى فَعِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي الْكُبْرَى،
وَرِوَايَةُ خَالِدٍ فَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ أَبِي يَعْلَى، وَرِوَايَةُ يَزِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَتَابَعَهُمُ

أَيْضًا حجاج بن مُحَمَّد وروح بن عبادَة، وروايتهما عند أَحْمَد أَيْضًا .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: أَهْلُ الْحِجَازِ يَطْلُقُونَ الْكَذِبَ فِي مَوْضِعِ الْخَطَا، يُقَالُ: كَذَبَ سَمْعُكَ، أَي: زَلْ فَلَمْ يَدْرِكْ حَقِيقَةَ مَا قِيلَ لَهُ، فَمَعْنَى: كَذَبَ بَطْنُهُ، أَي: لَمْ يَصِحْ لِقَبُولِ الشِّفَاءِ بَلْ زَلَّ عَنْهُ .

وقد اعترض بعض الملاحدة، فَقَالَ: الْعَسَلُ مُسَهِّلٌ فَكَيْفَ يَوْصَى لِمَنْ وَقَعَ بِهِ الْإِسْهَالُ .

والجواب: أَنَّ ذَلِكَ جَهْلٌ مِنْ قَائِلِهِ بَلْ هُوَ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: 39] فقد اتفق الأطباء على أَنَّ الْمَرَضَ الْوَاحِدَ يَخْتَلِفُ عِلَاجُهُ بِاخْتِلَافِ السِّنِّ، وَالْعَادَةِ، وَالزَّمَانِ، وَالْغِذَاءِ الْمَأْلُوفِ، وَالتَّدْبِيرِ، وَقُوَّةِ الطَّبِيعَةِ، وَعَلَى أَنَّ الْإِسْهَالَ يَحْدُثُ مِنْ أَنْوَاعٍ:

منها: الْهَيْضَةُ الَّتِي تَنْشَأُ عَنْ تَخْمَةٍ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ عِلَاجَهَا بِتَرْكِ الطَّبِيعَةِ وَفَعْلِهَا، فَإِنْ احتاجت إلى مسهل أُعِينَتْ مَا دَامَ بِالْعِلِيلِ قُوَّةً، فَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ كَانَ اسْتِطْلَاقَ بَطْنِهِ عَنْ تَخْمَةٍ أَصَابَتْهُ، فَوُصِفَ لَهُ ﷺ الْعَسَلُ لِدَفْعِ الْفُضُولِ الْمُجْتَمِعَةِ فِي نَوَاحِي الْمَعْدَةِ وَالْأَمْعَاءِ لِمَا فِي الْعَسَلِ مِنَ الْجَلَاءِ وَدَفْعِ الْفُضُولِ الَّتِي تُصِيبُ الْمَعْدَةَ مِنْ أَخْلَاطٍ لَزْجَةٍ تَمْنَعُ اسْتِقْرَارَ الْغِذَاءِ فِيهَا، وَلِلْمَعْدَةِ خَمَلٌ كَخَمَلِ الْمِنْشَفَةِ، فَإِذَا عُلِقَتْ بِهَا الْأَخْلَاطُ اللَّزْجَةُ أَفْسَدَتْهَا وَأَفْسَدَتْ الْغِذَاءَ الْوَاصِلَ إِلَيْهَا فَكَانَ دَوَاؤُهَا اسْتِعْمَالُ مَا يَجْلُو تِلْكَ الْأَخْلَاطَ، وَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ: الْعَسَلِ لَا سِيَّمَا أَنْ مَزَجَ بِالْمَاءِ الْحَارِّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَفِدْهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ لِأَنَّ الدَّوَاءَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِقْدَارٌ وَكَمِّيَّةٌ بِحَسَبِ الدَّاءِ إِنْ قَصُرَ عَنْهُ لَمْ يَدْفَعْهُ بِالْكَلِيَّةِ، وَإِنْ جَاوَزَهُ أَوْهَى الْقُوَّةَ وَأَحْدَثَ ضَرَرًا آخَرَ فَكَأَنَّهُ شَرِبَ مِنْهُ أَوَّلًا مِقْدَارًا لَا يَفِي بِمُقَاوَمَةِ الدَّاءِ فَأَمَرَهُ بِمَعَاوَدَةِ سَقِيهِ، فَلَمَّا تَكَرَّرَتِ الشَّرِبَاتُ بِحَسَبِ مَادَّةِ الدَّوَاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

وفي قوله ﷺ: «وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الدَّوَاءَ نَافِعٌ وَأَنْ بَقَاءَ الدَّاءِ لَيْسَ لِقُصُورِ الدَّوَاءِ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ لِكثْرَةِ الْمَادَّةِ الْفَاسِدَةِ، فَمَنْ ثُمَّ أَمْرَهُ بِمَعَاوَدَةِ شَرَبِ الْعَسَلِ لاسْتِفْرَاغِهَا فَكَانَ كَذَلِكَ وَبَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

قَالَ الْحَطَّايِّي: والطب نوعان:

طَبُّ الْيُونَانِ وهو قياسي.

وطب العرب والهند: وهو تجاربي وكان أكثر ما يصفه النَّبِيُّ ﷺ لمن يكون عليلاً على طريقة طَبِّ العرب، ومنه ما يكون مما اطلع عليه بالوحي.

وقد قَالَ صاحب كتاب المائة في الطب: إن العسل تارة يجري سريعاً إلى العروق وينفذ معه جل الغذاء، ويدر البول فيكون قابضاً وتارة يبقى في المعدة فيهيجه بلدغها حتى يدفع الطعام ويسهل البطن فيكون مسهلاً، فإنكار وضعه للمنسهل مُطْلَقاً قصور من المنكر.

وَقَالَ ابن القيم: طَبُّ النَّبِيِّ ﷺ متيقن البرء لصدوره عن الوحي، وطب غيره أكثر حدس أو تجربة، وقد يتخلف الشفاء عن بعض من يستعمل طَبَّ النبوة وذلك لما منع قام بالمستعمل من ضعف اعتقاد الشفاء به وتلقيه بالقبول، وأظهر الأمثلة في ذلك القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور، ومع ذلك فقد لا يحصل لبعض الناس شفاء صدره به لقصوره في الاعتقاد والتلقي بالقبول، بل لا يزيد المناق إلا رجساً إلى رجسه ومرضاً إلى مرضه، فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا القلوب الطيبة، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابن الجوزي في وصفه ﷺ العسل لهذا المنسهل أربعة أقوال:

أحدها: أنه حمل الآية على عمومها في الشفاء، وإلى ذلك أشار بقوله: «صدق الله» أي: فِي قَوْلِهِ: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 69] فلما نبهه على هذه الحكمة تلقاها بالقبول فشفي بإذن الله تَعَالَى.

الثاني: أن الوصف المذكور على المؤلف من عادتهم في التداوي بالعسل في الأمراض كلها.

الثالث: أن الموصوف له ذلك كانت به هيضة كما تقدم تقريره.

الرابع: يحتمل أن يكون أمره بطبخ العسل قبل شربه فإنه يعقد البلغم، فلعله شربه أولاً بغير طبخ انتهى.

والثاني والرابع ضعيفان، وفي كلام الْحَطَّايِّي احتمال آخر، وهو أن يكون

25 - باب لا صَفَر، وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ

الشفاء يحصل للمذكور ببركة النَّبِيِّ ﷺ وبركة وصفه ودعائه، فيكون خاصًا بذلك الرجل دون غيره وهو ضعیف أيضًا، ويؤيد الأول حديث ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عليكم بالشفاء من العسل والقرآن» أخرجه ابن ماجة والحاكم مرفوعا، وَأَخْرَجَهُ ابن أبي شيبه والحاكم موقوفًا ورجاله رجال الصحيح.

وأثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا اشتكى أحدكم فليستوهب من امرأته في صداقها فليشتر به عسلًا، ثم يأخذ ماء السماء فيجمع هنيئًا مريئًا شفاء مباركًا، أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير بسند حسن.

قَالَ ابن بطال: يؤخذ من قوله: «صدق الله وكذب بطن أخيك» أن الألفاظ لا تحمل على ظاهرها إذ لو كان كذلك لبرأ العليل من أول شربة، فلما لم يبرأ إلا بعد التكرار دلّ على أن الألفاظ تفتقر إلى معانيها، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا يخفى تكلف هذا الانتزاع.

وَقَالَ ابن بطال أيضًا فيه: أن الذي يجعل الله فيه الشفاء قد يتخلف لتتم المدة التي قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى فيها الداء، - - - - -

وَقَالَ غيره في قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ سَعِيد بن أبي عروبة: فشفاه وبرأ بفتح الراء والهمز بوزن قرأ وهي لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقولها: بكسر الراء بوزن علم، ووقع في رِوَايَةِ أَبِي الصديق الناجي في آخره: فشفاه فعافاه الله تَعَالَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مرّ الحديث في باب الدواء بالعسل أيضًا.

25 - باب لا صَفَر، وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ

(باب لا صَفَر) بفتحيتين، (وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ) فسره بذلك لأنه الذي اختاره، وقد نقل أَبُو عبيدة معمر بن المثنى في غريب الحديث له، عن يُونُس بن عُبيد الجرمي أنه سأل رُوَيْبَةَ بن الحجاج فَقَالَ: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس، وهي أعدى من الجرب عند العرب فعلى هذا، فالمراد بنفي

5717 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرُهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الصفير نففي ما كانوا يعتقدون فيه من العدوى، ورجع عند البُخَارِيِّ هذا القول لكونه قرن في الحديث بالعدوى، وكذا رجح الطَّبْرِيُّ هذا القول واستشهد له بقول الأعشى، ولا يعصّ على شرسوفه الصفير.

والشرسوف بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهملة ثم فاء: الضلع.
والصفير: دود يكون في الجوف فربما عضّ الضلع، أو الكبد، فقتل صاحبه.

وقيل: المراد بالصفير: الحية لكن المراد بالنفي نففي ما كانوا يعتقدون أن من أصابه قتله فردّة ذلك الشارع بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الأجل، وقد جاء هذا التفسير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أحد رواة حديث: «لا صفير» قاله الطَّبْرِيُّ.
وقيل في الصفير قول آخر: وهو أن المراد به شهر صفير، وذلك أن العرب كانت تحرم صفير، وتستحل المحرم كما تقدم في كتاب الحج، فجاء الإسلام برّد ما كانوا يفعلونه من ذلك، فلذلك قَالَ ﷺ: «لا صفير»، قَالَ ابن بطال: وهذا القول يروى عن مالك.

والصفير أيضًا: وجع في البطن يأخذ من الجوع ومن اجتماع الماء الذي يكون منه الاستسقاء، ومن الأول حديث: صفرة في سبيل الله خير من حمر النعم، أي: جوعة ويقولون: صفير الإناء إذا خلا عن الطعام، ومن الثاني: ما سبق في الأشربة في حديث ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلاً أصابه الصفير فنعت له السكر، أي: حصل له الاستسقاء فوصف له النبيذ، وحمل الحديث على هذا لا يتجه بخلاف ما سبق، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَوْسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ الْقُرْشِيِّ، (عَنْ صَالِحٍ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي: ابْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَعِيزُهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)،

قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرٌ وَلَا هَامَةٌ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظَّبَاءُ، فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟» رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَسِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ.

ووقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عَنْ أَبِيهِ، عن صالح بن كيسان عند مسلم في هذا الحديث: أنه سمع أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: لَا عَدْوَى) نفي لما كانوا يعتقدونه من سراية المرض من صاحبه إلى غيره (وَلَا صَفَرٌ) قد مرّ الكلام فيه آنفاً (وَلَا هَامَةٌ) بتخفيف الميم طائر، وقيل: هي البومة قالوا: إذا سقطت على دار أحدهم وقعت فيها مصيبة، وقيل غير ذلك مما مرّ.

(فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ): لم يسم (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظَّبَاءُ) في النشاط، والقوة، والسلامة من الداء، والظباء بكسر الظاء المعجمة مهموز ممدود وفي الرمل خبر كان وكأنها الظباء حال من الضمير المستتر في الخبر وهو تميم لمعنى النقاوة، وذلك لأنه إذا كان في التراب ربما يلتصق به شيء منه.

(فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيُجْرِبُهَا؟) بضم الياء وكسر الراء.

(فَقَالَ) ﷺ راداً عليه ما يعتقد من العدوى: («فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟») أي: البعير الذي جرب أولاً، ولو كان الجرب بالعدوى بالطبع لم يجرب الأول لعدم المعدي، وهذا جواب في غاية البلاغة والرشاقة، أي: من أين جاء الجرب للذي أعدى بزعمهم، فإن أجابوا من بعير آخر لزم التسلسل أو بسبب آخر، فليفصحوا به فإن أجابوا: بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعى وهو أن الذي فعل الجميع ذلك هو القادر الخالق الذي لا إله غيره ولا مؤثر سواه.

(رَوَاهُ) أي: روى الحديث المذكور (الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدٌ بن مسلم بن شهاب، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ المذكور، (وَسِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ) يزيد بن أمية الدؤلي المدني كلاهما عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي رواية كل منهما مفصلة في باب: لا عدوى إن شاء الله تعالى.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ أَيْضًا.

26 - بَابُ ذَاتِ الْجَنْبِ

5718 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَتَابُ بْنُ بَشِيرٍ،

26 - بَابُ ذَاتِ الْجَنْبِ

(بَاب) ذكر دواء (ذَاتِ الْجَنْبِ) هو ورم حارّ يعرض في الغشاء المستبطن للأضلاع، وقد يطلق على ما يعرض في نواحي الجنب من رياح غليظة تحتقن بين الصفاقات والعضل⁽¹⁾ التي في الصدور والأضلاع، فتحدث وجعًا، فالأول: هو ذات الجنب الحقيقي الذي تكلم عليه الأطباء، قالوا: ويحدث بسببه خمسة أعراض: الحمى، والسعال، والنخس، وضيق النفس، والنبض المنشاري، ويقال لذات الجنب أيضًا: وجع الخاصرة، وهي من الأمراض المخوفة، لأنها تحدث بين القلب والكبد، وهي من سيئ الأسقام، ولهذا قَالَ ﷺ: «ما كان الله ليسلطها علي»، والمراد بذات الجنب في حديثي الباب الثاني مما فسر به ذات الجنب، لأن القسط وهو العود الهندي كما تقدم بيانه قريبًا هو الذي يداوى به الريح الغليظة.

قَالَ المسيحي: العود حارّ يابس قابض يحبس البطن، ويقوّي الأعضاء الباطنة، ويطرد الريح، ويفتح السدد، ويذهب فضل الرطوبة، قَالَ: ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقي أيضًا إذا كانت ناشئة عن مادة بلغمية، ولا سيما في وقت انحطاط العلة.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا بالجمع (مُحَمَّدٌ) هو ابن يَحْيَى ابن عَبْدِ اللَّهِ بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري الحافظ.

وَقَالَ الكرمانى: هو مُحَمَّد بن سلام وجزم بالأول الحافظ العسقلاني.

وَقَالَ العيني: الذي قاله الْكِرْمَانِي هو الصواب، لأنّ صاحب رجال الصحيحين قَالَ في ترجمة عتاب بن بشير روى عنه مُحَمَّد غير منسوب، قَالَ أَحْمَدُ الْحَافِظُ النيسابوري هو ابن سلام روى عنه الْبُخَارِيُّ في الطب والاعتصام قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَتَابُ بْنُ بَشِيرٍ) بفتح العين المهملة والفوقية المشددة وبعد الألف

(1) الصفاق: الجلد الأسفل الذي تحت الجلد الذي عليه الشعر، جوهرى.

العضلة: كل عصبه معها لحم غليظ. قاموس.

عَنْ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِخْصَنِ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ اللَّاتِي بَايَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ بِنِ مِخْصَنِ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا قَدْ عَلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، عَلَى مَا تَدْعُرُونَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذِهِ الْأَعْلَاقِ،

موحدة، وبشير بفتح الموحدة وكسر المعجمة الحراني بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وبالنون مات سنة تسعين ومائة، (عَنْ إِسْحَاقَ) هو ابن راشد الجزري، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين مصغراً (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح العين مكبراً، أي: ابن عتبة بن مسعود: (أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِخْصَنِ) الأسدية ويقال: إن اسمها آمنة، (وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ اللَّاتِي) وفي نسخته: التي (بَايَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ بِنِ مِخْصَنِ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا قَدْ عَلَقَتْ) بتشديد اللام من غير همز وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أعلقت (عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ) أي: رفعت حنكه بأصبعها ففجرت الدم، والهمزة في أعلقت للإزالة، أي: أزالَت الآفة عنه.

(فَقَالَ) ﷺ: (اتَّقُوا اللَّهَ، عَلَى مَا) بالالف بعد الميم وفي رِوَايَةِ الحموي والمُسْتَمْلِي: على (م) بغير ألف (تَدْعُرُونَ) بفتح التاء والعين المعجمة وبعد الراء واو (أَوْلَادَكُمْ) بميم بعد الكاف خطاب الجمع المذكور.

وفي رِوَايَةِ الحموي والمُسْتَمْلِي: تدغرن بسكون الراء من غير واو بخطاب جمع المؤنث، وكذا أولادكن بنون مشددة بدل الميم، وقدم أنه من الدغر بالدال المهملة والغين المعجمة والراء وهو غمز الحلق بالإصبع، وذلك أن الصبي تأخذه العذرة وهي وجع يهيج في الحلق من الدم، فتدخل المرأة إصبعها فتدفع بها ذلك الموضع وتكبسه (بِهَذِهِ الْأَعْلَاقِ) بفتح الهمزة جمع: العلق.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: نحو الرطب والأرطاب وهي الدواهي والآفات.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: ويروى: بهذه العلق، وفي أخرى: بهذه العُلُق، والمعروف: الإعلاق بكسر الهمزة مصدر أعلقت، والعلق بضم العين جمع: علوق وهي الداهية.

عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ يُرِيدُ الْكُسْتُ،
يَعْنِي الْقُسْطَ، قَالَ: وَهِيَ لُغَةٌ.

5719، 5720، 5721- حَدَّثَنَا عَارِمٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: قُرِئَ عَلَى أَيُّوبَ،
مِنْ كُتُبِ أَبِي قِلَابَةَ، - مِنْهُ مَا حَدَّثَ بِهِ وَمِنْهُ مَا قُرِئَ عَلَيْهِ، وَكَانَ هَذَا فِي الْكِتَابِ -

(عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ) أي: أدوية في سبعة أدواء،
(مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ) وخصه بالذكر دون البواقي، لأنه من الأمراض الخطرة لأنه
يحدث بين القلب والكبد وهو من شيء الأسقاط قلّ من يسلم منه إذا ابتلي به.
(يُرِيدُ) بالعود الهندي (الْكُسْتُ) بالكاف المضمومة والمهملة الساكنة بعدها
فوقية، (يَعْنِي الْقُسْطَ، قَالَ) أي: الزُّهْرِيُّ: (وَهِيَ) الكست (لُغَةٌ) في القسط،
وفيه لغة أخرى: كسد وكسط بالبدال والطاء المهملتين.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: منها ذات الجنب، وقد مضى الحديث
قريباً في باب: اللدود.

(حَدَّثَنَا عَارِمٌ) بالعين والراء المهملتين لقب مُحَمَّد بن الفضل أبو النعمان
السدوسي قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد، (قَالَ: قُرِئَ) بضم القاف على البناء
للمفعول (عَلَى أَيُّوبَ) هو السُّخْتِيَانِيُّ (مِنْ كُتُبِ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف وتخفيف
اللام وبالموحدة هو عَبْدُ اللَّهِ بن زيد الجرمي بالميم، فَإِنْ قِيلَ: كيف جاز الرواية
بما قرئ في الكتاب.

أجيب: بأن الكتاب كان مسموعاً لأيوب ومع هذا مرتبته دون مرتبة الرواية
عن الحفظ.

نعم، لو لم يكن مسموعاً لجاز الرواية عن الكتاب الموثوق به عند
المحققين ويسمى هذا: بالوجادة، وفي المسألة مباحث واختلافات.

(مِنْهُ) أي: من المقروء (مَا حَدَّثَ بِهِ) أيوب عن أبي قلابَةَ، (وَمِنْهُ مَا قُرِئَ
عَلَيْهِ، وَكَانَ) بالواو، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: بالفاء (هَذَا فِي الْكِتَابِ) أي: المنسوب
إلى أبي قلابَةَ كذا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ، ووقع فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: قرأ الكتاب بدل
قوله: فِي الْكِتَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وهو تصحيف، ووقع عند الإسماعيلي بعد قوله:

عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَأَنَسَ بْنَ النَّضْرِ كَوَيَّاهُ، وَكَوَّاهُ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِهِ، وَقَالَ عَبَّادُ ابْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا مِنَ الْحُمَةِ.....

في الكتاب غير مسموع ولم أر هذه اللفظة في شيء من نسخ البُخَارِيِّ.

(عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك: (أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ) هو زيد بن سهل زوج والدته أنس أم سليم، (وَأَنَسَ بْنَ النَّضْرِ) بالنون والضاد المعجمة هو عم أنس بن مالك بن النضر (كَوَيَّاهُ) أي: أنس بن مالك من ذات الجنب، (وَكَوَّاهُ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِهِ) أسند الكي إليهما معاً لرضاهما به، ثم نسب الكي إلى أبي طلحة لأنه باشره بيده، وعند الإسماعيلي من وجه آخر عن أيوب: وشهدني أَبُو طَلْحَةَ وأنس بن النضر وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ من ذات الجنب كما في التعليق الآتي.

(وَقَالَ عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ) بفتح العين وتشديد الموحدة الناجي بالنون والجيم وكنيته أَبُو سلمة وليس له في البُخَارِيِّ سوى هذا الموضع، وهو من كبار أتباع التابعين، وفيه مقال من وجوه:

الأول: أنه رمي بالقدر لكنه لم يكن داعيه.

الثاني: أنه كان مدلساً.

الثالث: أنه كان قد تغير حفظه.

وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: لما رأيناه كان لا يحفظ، ومنهم من أطلق ضعفه.

وَقَالَ ابن عدي: هو من جملة من يكتب حديثه.

(عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَّانِي، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (قَالَ: «أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) هم آل عَمْرُو ابن حزم، ووقع ذلك عند مسلم في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ عَنْهُ (أَنْ يَرْقُوا) أي: بأن يرقوا⁽²⁾ فأن مصدرية، أي: بالرقية وأصل يرقوا يرقواوا استثقلت الضمة على الواو فحذفت فصار يرقوا (مِنَ الْحُمَةِ) بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم، وقد

(1) والمخاطب بذلك عمارة بن حزم كما بينه الحافظ العسقلاني في ترجمته في كتاب الصحابة.

(2) أذهب الباس رب الناس واشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً.

وَالْأُذُنُ» قَالَ أَنَسٌ: «كُوِيَثُ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَسُ بْنُ النَّضْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ كَوَانِي».

تشدد وأنكره الأزهري وهي: السم، (وَالْأُذُنُ) أي: في وجع الأذن، واستشكل هذا مع قوله في السابق: «لا رقية إلا من عين أو حمة».

وأجيب: باحتمال الرخصة بعد المنع، والمعنى: أنه لا رقية أنفع من رقية العين والحمة، ولم يرد نفي الرقى عن غيرهما، قال الحافظ العسقلاني، وحكى الْكِرْمَانِيُّ، عن ابن بطلال: أنه ضبطه الأدر بضم الهمزة وسكون الدال بعدها راء جمع: أدر من الأدرة وهي نفخة الحصية، قَالَ: وهو غريب شاذ انتهى ولم أر ذلك في كتاب ابن بطلال.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن عدم رؤيته لا يستلزم نفي رؤية غيره ومن البعد أن يرى الْكِرْمَانِيُّ هذا في موضع ثم ينسبه إلى ابن بطلال؛ ثم الأدر جمع: الأدر بالمد نحو: الحمر والأحمر، ووقع عند الإسماعيلي في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ: أن يرقوا من الحمة وأذن برقية العين والنفس فعلى هذا فقوله: والإذن في الرواية المعلقة تصحيف من قوله: أذن فعل ماضٍ من الإذن، لكن زاد الإسماعيلي في رواية من هذا الوجه وكان زيد بن ثابت يرقى من الأذن والنفس، والله تعالى أعلم.

(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كُوِيَثُ) بضم الكاف على البناء للمفعول (مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ) أي: بسبب ذات الجنب وكلمة: من تعليلية، وروى الحاكم على شرط مسلم: ذات الجنب من الشيطان وما كان الله ليسلّطه عليّ، فإن قيل: روي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: مات ﷺ من ذات الجنب.

فالجواب: أنهم قالوا: إِنَّ هَذَا خَيْرٌ وَأَوْ.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ) يريد ولم ينكر عليه، (وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَسُ بْنُ النَّضْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ كَوَانِي) ووصل هذا التعليق أبو يعلى عن إِبْرَاهِيمَ ابن سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ، عن رِيحَانِ بن سَعِيدٍ، عن عِبَادِ بطوله.

وفائدة هذا التعليق شيثان:

أحدهما: من جهة الإسناد وهو أنه بيّن أن حمّاد بن زيد بيّن في روايته صورة

27 - باب حَرْقِ الْحَصِيرِ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ

أخذ أيوب بهذا الحديث، عن أبي قلابه، وأنه كان قرأه عليه من كتابه وأطلق عباد بن منصور روايته بالنعنة.

والآخر: من جهة المتن وهي الزيادة التي فيه، وهي أن الكي المذكور كان بسبب ذات الجنب، وأن ذلك كان في حياة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وأن زيد بن ثابت كان فيمن حضر ذلك، وفي رواية عباد بن منصور زيادة أخرى في أوله أفرد له بعضهم، وهي حديث: أذن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

27 - باب حَرْقِ الْحَصِيرِ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ

(باب حَرْقِ الْحَصِيرِ) كذا في رواية الأكثر، والقياس: إحراق الحصير، لأنه من أحرق لكن له توجيه كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ. وَقَالَ ابن التين: أو يقال تحريق الحصير.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: يقال حرقت الشيء، وأما أحرقت وحرقت فلا يقال إلا إذا أريد المبالغة وأطلق الحصير ليشمل أنواع الحصير كلها.

(لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ) أي: ليؤخذ رماده ويسد به الدم، أي: يقطع به الدم النازل من الجرح وهو بالسين المهملة، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أي: مجاري الدم. وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن المقصود سدّ الدم لا سدّ مجاريه فربما سدّ مجاريه يضر لانحباس الدم المنفصل من البدن فيها فيتضرر المجروح من ذلك، فمن طبع الرماد أنه يقطع الدم وينشف مجراه.

قَالَ أهل الطب: الحصر كلها إذا أحرقت تبطل زيادة الدم والرماد كله كذلك، لأن الرماد من شأنه القبض، ولهذا ترجم الترمذي لحديث الباب التداوي بالرماد.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بهذه الترجمة إلى أن هذا ليس من إضاعة المال، لأنه إنما يفعل للضرورة المبيحة، وقد كان

5722 - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: «لَمَّا كُسِرَتْ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَيْضَةُ، وَأُذِمِّي وَجْهَهُ، وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ، وَكَانَ عَلَيَّ يَخْتَلِفُ بِالْمَاءِ فِي الْمَجْنِّ، وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِ الدَّمِّ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ الدَّمُّ يَزِيدُ عَلَى الْمَاءِ كَثْرَةً، عَمَدَتْ إِلَى حَصِيرٍ فَأَخْرَقَتْهَا،

أَبُو الْحَسَنِ الْقَابِسي يَقول: وددنا لو علمنا ذلك الحَصِيرَ مِمَّ كان لنتخذَه دواءً لقطع الدَّم.

وَقَالَ الْمَهْلَبُ فِيهِ: أَنْ قَطَعَ الدَّمُّ بِالرَّمَادِ كَانَ مَعْلُومًا عَنْهُمْ لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْحَصِيرُ مِنْ دِيسِ السَّعْدِ فَهِيَ مَعْلُومَةٌ بِالْقَبْضِ وَطِيبِ الرَّائِحَةِ فَالْقَبْضُ يَسُدُّ أَفْوَاهَ الْجَرَحِ وَطِيبُ الرَّائِحَةِ يَذْهَبُ بِزَهْمِ الدَّمِّ، وَأَمَّا غَسْلُ الدَّمِّ أَوَّلًا فَيَنْبَغِي إِذَا كَانَ الْجَرَحُ غَيْرَ غَائِرٍ أَوْ إِذَا كَانَ غَائِرًا فَلَا يُوْثِرُ مَعَهُ ضَرَرُ الْمَاءِ إِذَا صَبَّ فِيهِ.

وَقَالَ الْمُوفَّقُ عَبْدُ اللَّطِيفِ: الرَّمَادُ فِيهِ تَجْفِيفٌ وَقَلَّةُ لَدَغٍ وَالْمَجْفَفُ إِذَا كَانَ فِيهِ قُوَّةٌ لَدَغٍ رُبَّمَا هَيَّجَ الدَّمَّ وَجَلَبَ الْوَرَمَ.

(حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) بضم العين وفتح الفاء مصغراً المصري واسم أبيه كثير ونسبه إلى جده لشهرته به قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ) بتشديد التحتية من غير همزة (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا كُسِرَتْ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر: النبي ﷺ (الْبَيْضَةُ) وهي ما يتخذ من الحديد كالقلنسوة، (وَأُذِمِّي وَجْهَهُ) الشريف، (وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ) بفتح الراء وتخفيف الموحدة مثل الثمانية وهي السن التي بين الثنية والنانب فما في مقدم الفم الثنايا، ثم الرباعيات، ثم الأنياب، ثم الضواحك، ثم النواجذ، ثم الأضراس (وَكَانَ عَلَيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَخْتَلِفُ بِالْمَاءِ) أي: يذهب ويجيء به (فِي الْمَجْنِّ) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون: الترس.

(وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ) الزهراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ) المقدس (الدَّمِّ) ليجمد ببرودة الماء، (فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (الدَّمُّ يَزِيدُ عَلَى الْمَاءِ كَثْرَةً، عَمَدَتْ) بفتح الميم (إِلَى حَصِيرٍ فَأَخْرَقَتْهَا) أي: قطعة منها فالتأنيث باعتبار

وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَقَأَ الدَّمَ.

28 - باب: الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ

القطعة، (وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَقَأَ الدَّمَ) براء وقاف وهمزة مفتوحات، وقد مضى الحديث في غزوة أحد في باب: لما أصاب النَّبِيَّ ﷺ من الجراح يوم أحد.

ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقد وقع عند ابن ماجة من وجه آخر عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحرقت له حين لم يرقأ قطعة حصير خلق فوضعت رماده عليه.

28 - باب: الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ

(باب: الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) بفتح الفاء وسكون التحتية وبحاء مهملة، وسيأتي في حديث رافع آخر الباب من فوح بالواو.

وتقدم في صفة النار بلفظ: فور بالراء بدل الحاء والكل بمعنى واحد.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الفيح والفوح لغتان يقال: فاحت رائحة المسك تفيح وتفوح فيحًا وفوحًا ووفوحًا، ولا يقال: فاحت رائحة خبيثة، والمراد: أن الحمى من سطوع حر جهنم وفورانها حقيقة أرسلت إلى الدنيا نذيرًا للجاحدين وبشيرًا للمقرّين، لأنها كفارة لذنوبهم فعلى هذا يكون اللهب الحاصل في جسم المحموم قطعة من جهنم، وقدّر الله من ظهورها بأسباب تقتضيها ليعتبر العباد بذلك كما أن أنواع الفرح واللذة من نعيم الجنة: أظهرها في هذه الدار عبرة ودلالة وقد جاء في حديث آخر أخرجه البزار من حديث عائشة رضي الله عنها بسند حسن، وفي الباب عن أبي أمامة عند أحمد، وعن أبي ریحانة عند الطبراني، وعن ابن مسعود رضي الله عنه في مسند الشهاب: الْحُمَى حَظُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ، ويجوز أن يكون من باب التشبيه شبه اشتعال حرارة الطبيعة في كونها مذيبة للبدن ومعذبة له بنار جنهم، ففيه تنبيه للنفوس على شدة حر النار أعاذنا الله منها ومن سائر المكارِه بمنه وكرمه آمين.

5723- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ».

وَقَالَ الطَّبِيبِي: مِنْ لَيْسَتْ بَيَانِيَّةٌ حَتَّى يَكُونَ تَشْبِيهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: 187] فَهِيَ إِمَّا ابْتِدَائِيَّةٌ، أَيْ: الْحُمَّى نَشَأَتْ وَحَصَلَتْ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، أَوْ تَبْعِيضِيَّةٌ، أَيْ: بَعْضُ مِنْهَا قَالَ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ: اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبِّ أَكُلْ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ فِي الشَّتَاءِ، وَنَفْسٌ فِي الصَّيْفِ فَكَمَا أَنَّ حَرَارَةَ الصَّيْفِ أَثَرٌ مِنْ فَيْحِهَا كَذَلِكَ الْحُمَّى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الْجَعْفِيُّ الْكُوفِيُّ سَكَنَ مِصْرَ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكُ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَطْفِئُوهَا) بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ ثُمَّ طَاءَ مَهْمَلَةٌ وَفَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ مُضْمُونَةٌ أَمْرٌ بِالْإِطْفَاءِ، وَتَقْدِمُ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ فِي صِفَةِ النَّارِ مِنْ بَدْءِ الْخَلْقِ بِلَفْظٍ: فَأَبْرَدُوهَا، وَالْمَشْهُورُ فِي ضَبْطِهَا بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ وَرَاءَ مُضْمُومَةٍ، وَحَكِي كَسَرُهَا يُقَالُ: بَرَدَتِ الْحُمَّى أَبْرَدَهَا بَرْدًا بَوِزْنَ قَتَلْتَهَا قَتْلًا، أَيْ: أَسَكَنْتَ حَرَارَتَهَا قَالَ الْحَمَاسِيُّ:

إِذَا وَجَدْتَ لَهَيْبَ الْحَبِّ فِي كَبْدِي أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ الْقَوْمِ ابْتَرَدَ
هَبْنِي بَرْدْتُ بِبَرْدِ الْمَاءِ ظَاهِرِهِ فَمِنْ النَّارِ عَلَى الْأَحْشَاءِ تَتَقَدُّ

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ رِوَايَةٍ: بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ مُفْتُوحَةٍ وَرَاءَ مَكْسُورَةٍ فِي أَبْرَدَ الشَّيْءِ إِذَا عَالَجَهُ فَصِيرُهُ بَارِدًا مِثْلَ: أَسَخَنَهُ إِذَا صِيرَهُ سَخْنًا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الْخَطَّابِيُّ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إِنَّهَا لَعَةٌ رَدِيَّةٌ.

(بِالْمَاءِ) وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ ابْنِ مَاجَةَ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: بِمَاءٍ زَمَزَمَ كَمَا مَضَى فِي صِفَةِ النَّارِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي جَمْرَةَ بِالْجِيمِ قَالَ: كُنْتُ أَجَالِسُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِمَكَّةَ فَأَخَذَتْنِي الْحُمَّى.

وفي رواية أحمد: كنت أدفع الناس، عن ابن عباس رضي الله عنهما فاحتبست أياماً، فقال: ما حبسك؟ قلت: الحمى، قال: أبرد بماء زمزم، فإن رسول الله ﷺ قال: «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء، أو بماء زمزم» شك همام، كذا في رواية البخاري من طريق أبي عامر العقدي عن همام، وقد تعلق به من قال: بأن ذكر ماء زمزم ليس قيد الشك راويه فيه، وممن ذهب إلى ذلك ابن القيم، وتعقب: بأنه وقع في رواية أحمد، عن عفان، عن همام: «فأبردوها بماء زمزم» ولم يشك، وكذا أخرجه النسائي وابن حبان والحاكم من رواية عفان، وإن كان الحاكم وهم في استدراكه، وترجم له ابن حبان بعد إirاده حديث ابن عمر رضي الله عنهما فقال: ذكر الخبر المفسر للماء المجمل في الحديث الذي قبله، وهو أن شدة الحمى تبرد بماء زمزم دون غيره من المياه، وساق حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تعقب على تقدير: أن لا شك في ذكر ماء زمزم بأن الخطاب لأهل مكة خاصة لتيسر ماء زمزم عندهم كما خص الخطاب بأصل الأمر بأهل البلاد الحارة وخفي ذلك على بعض الناس: فقال الخطابي ومن تبعه: اعترض بعض سخفاء الأطباء على هذا الحديث بأن قال: اغتسال المحموم بالماء خطر يقرب من الهلاك، لأنه يجمع المسام، ويحقن البخار، ويعكس الحرارة إلى داخل الجسم فيكون ذلك سبباً للتلف.

قال الخطابي: غلط بعض من ينسب إلى العلم فانغمس في الماء لما أصابته الحمى، فاحتقنت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة كادت تهلكه، فلما خرج من علته قال قولاً سيئاً لا يحسن ذكره، وإنما وقع في ذلك جهله بمعنى الحديث.

والجواب: أن هذا الاستشكال صدر عن صدرٍ مرتابٍ في صدق الخبر، فيقال له أولاً: من أين حملت الأمر على الاغتسال وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلاً عن اختصاصه بالغسل، وإنما في الحديث الإرشاد إلى تبريد الحمى بالماء، فإن أظهر الوجود أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل محموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد، وإنما قصد ﷺ

استعمال الماء على وجه ينفع ، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مُطلقاً الاغتسال ، وإنما أراد الاغتسال على كيفية مخصوصة ، وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صنعته أسماء بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فإنها كانت ترش على بدن المحموم شيئاً من الماء بين بدنه وثوبه فيكون ذلك من باب النثرة المأذون فيها ، والصحابي ولا سيما مثل أسماء التي هي ممن كان يلزم بيت النبي ﷺ أعلم بالمراد من غيرها ، ولعل هذا هو السر في إيراد البُخَارِيِّ لحديثها عقب حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور ، وهذا أمر بديع ترتيبه .

وَقَالَ المازري : لا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجاً إلى التفصيل ، حتى إن المريض يكون الشيء دواءه في ساعة ثم يصير داء له في الساعة التي تليها العارض يعرض له فيتغير علاجه ومثل ذلك كثير ، فإذا فرض وجود الشفاء لشخص بشيء في حالة ما لم يلزم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال والأطباء مجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن ، والزمان ، والعادة ، والغذاء المتقدم والتأثير المألوف ، وقوة الطباع ثم ذكر نحو ما تقدم ، قالوا : وعلى تقدير أن يراد التصريح بالاغتسال في جميع الجسد ، فيجانب بأنه يحتمل أن يكون أراد أنه يقع بعد اقلاع الحمى وهو بعيد .

ويحتمل أن يكون في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التي اطلع عليها ﷺ بالوحي ويضمحلّ عند ذلك جميع كلام أهل الطب ، وقد أخرج الترمذي من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً : « إذا أصاب أحدكم الحمى وهي قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء ليستقع في نهر جار ويستقبل جريته وليقل بسم الله اللهم اشف عبدك وصدّق رسولك بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ولينغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام فإن لم يبرأ فخمس وإلا فسبع وإلا فتسع فإنها لا تكاد تجاوز تسعاً بإذن الله تعالى » ، قَالَ الترمذي : غريب .

وَقَالَ الحافظ العسقلاني : وفي سنده سَعِيد بن زرعة مختلف فيه انتهى .

وعلى تقدير ثبوته فهو شيء خارج عن قواعد الطب داخل في قسم المعجزات الخارقة للعادة ، ألا ترى كيف قَالَ : وصدّق رسولك وبإذن الله ، وقد شوهد فوجد

كما نطق به الصادق المصدوق ﷺ كذا في شرح المشكاة للطبي.

قَالَ المازري: ويحتمل أن يكون ذلك لبعض الحميات دون بعض في بعض الأماكن دون بعض لبعض الأشخاص دون بعض، وهذا أوجه فإن خطابه ﷺ قد يكون عاماً وهو الأكثر، وقد يكون خاصاً كما قَالَ: «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولكن شرّقوا أو غرّبوا» فقلوه: شرّقوا أو غرّبوا ليس عاماً لجميع أهل الأرض بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سمتها كما تقدم تقريره في كتاب الطهارة، فكذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصاً بأهل الحجاز وما والاهاهم إذ كان أكثر الحميات التي تعرض لهم من العرضية الحادثة عن شدة الحرارة وهذه ينفعها الماء البارد شرباً واغتسالاً، لأن الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدم في العروق إلى جميع البدن، وهي قسمان:

عرضية وهي الحادثة عن ورم، أو حركة، أو إصابة حرارة الشمس، أو القيظ الشديد ونحو ذلك.

ومرضية وهي ثلاثة أنواع، وتكون عن مادة ثم منها ما يسخن جميع البدن: فإن كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حمى يوم، لأنها تقلع غالباً في يوم ونهايتها إلى ثلاث.

وإن كان تعلقها بالأعضاء الأصلية فهي حمى وقت وهي أخطرها.

وإن كان تعلقها بالأخلاط سمّيت: عفينة وهي بعدد الأخلاط الأربعة.

وتحت هذه الأنواع المذكورة أصناف كثيرة بسبب الأفراد والتركيب، وإذا تقرر هذا فيجوز أن يكون المراد: النوع الأول فإنها تسكن بالانغماس في الماء البارد وشرب الماء المبرّد بالثلج وبغيره ولا يحتاج صاحبها إلى علاج آخر، وقد قَالَ جالينوس في كتاب صلة البر: لو أن شاباً حسن اللحم خصب البدن ليس في أحشائه ورم استحم بماء بارد وسبح فيه في وقت القيظ عند منتهى الحمى لانتفع بذلك.

وَقَالَ أَبُو بكر الرازي: إذا كانت القوى قوية والحمى حادة والنضج بين ولا

ورم في الجوف ولا فتق، فإن الماء البارد ينفع شربه فإن كان العليل خصب البدن والزمان حاراً وكان معتاداً باستعمال الماء البارد اغتسلاً فليؤذن له فيه .

وقد نزل ابن القيم حديث ثوبان على هذه القيود فَقَالَ: هذه الصفة تنفع في فصل الصيف في البلاد الحارة في الحمى العرضية أو الغبّ الخالصة التي لا ورم معها ولا شيء من الأعراض الرديئة والمواد الفاسدة فيطفئها بإذن الله تَعَالَى، فإن الماء البارد في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبعده عن ملاقاته الشمس ووفور القوى في ذلك الوقت لكونه عقب النوم والسكون وبرد الهواء .

قَالَ: والأيام التي أشار إليها هي التي يقع فيها سجران الأمراض الحادة غالباً ولا سيما في البلاد الحارة، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قالوا: وقد تكرر في الحديث استعماله ﷺ الماء البارد في علته كما قَالَ: «صَبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تَحْلُلْ أَوْ كَيْتَهْنَ»، وقد تقدم شرحه .

وَقَالَ سَمُرَة: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَمَّ دَعَا بِقَرَبَةٍ مِنْ مَاءٍ فَأَفْرَغَهَا فَاغْتَسَلَ، أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَلَكِنْ فِي سَنَدِهِ رَاوٍ ضَعِيفٌ .

وَقَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «إِذَا حَمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْنِ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ فِي الشَّهْرِ ثَلَاثَ لَيَالٍ» أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ خَالِدِ بِنْتِ سَعِيدٍ، أَخْرَجَهُ الْحَسَنُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي سَنَدِهِ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ مِنْ طَرِيقِهِ .

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمَرْقَعِ رَفَعَهُ: «الْحَمَى رَائِدُ الْمَوْتِ وَهِيَ سَجْنُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ فَبَرِّدُوا لَهَا الْمَاءَ فِي الشَّيْءِ وَصَبُّوهُ عَلَيْكُمْ فِيمَا بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ» قَالَ: فَفَعَلُوا فَذَهَبَ عَنْهُمْ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ .

وهذه الأحاديث تروى التَّأْوِيلُ الَّذِي نَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: فَأَبْرِدُوهَا الصَّدَقَةُ بِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: أَظُنُّ الَّذِي حَمَلَ قَائِلَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَشْكَلُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي الْحَمَى، فَعَدَلَ إِلَى هَذَا، وَلَهُ وَجْهٌ حَسَنٌ لِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَكَانَ لَمَّا أَخْمَدُ لَهَبَ الْعَطْشَانَ بِالْمَاءِ أَخْمَدَ اللَّهُ لَهَبَ الْحَمَى عَنْهُ، وَلَكِنْ هَذَا يُؤْخَذُ مِنْ فَهْمِهِ

قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ: اكْشِفْ عَنَّا الرَّجْزَ.

5724- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَتْ إِذَا أَتَيْتِ بِالْمَرْأَةِ قَدْ حُمْتُ تَدْعُو لَهَا، أَخَذَتِ الْمَاءَ، فَصَبَّتَهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَبِيهَا. قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الحديث وإشارته، وأما المراد به في الأصل فهو استعماله في البدن حقيقة كما تقدم، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(قَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو موصول بالإسناد السابق: (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَقُولُ) أي: في الحمى اللهم (اكْشِفْ عَنَّا الرَّجْزَ) أي: العذاب ولا شك أنه نوع منه.

وكان ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهم من كون أصل الحمى من جهنم: أن من أصابته عَذَابٌ بها وهذا التعذيب يختلف باختلاف محله، فيكون للمؤمن تكفير لذنوبه وزيادة في أجوره كما سبق، وللكافر عقوبة وانتقاماً، واستشكل طلبه بكشفها مع ما فيها من الثواب.

وأجيب: بأن طلبه ذلك لمشروعية طلب العافية من الله سبحانه إذ هو قادر على أن يكفر سيئات عبده ويعظم ثوابه من غير أن يصيبه شيء مما يشق عليه. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجَه مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الطَّب.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عُرْوَةَ، (عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ) أي: ابن الزُبَيْرِ فهي ابنة عمته وزوجته (أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: ابنة (أَبِي بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعنهما وأسماء جدتهما لأبويهما معاً: (كَانَتْ إِذَا أَتَيْتِ) بضم الهمزة على البناء للمفعول (بِالْمَرْأَةِ قَدْ حُمْتُ) بضم الحاء وتشديد الميم على البناء للمفعول أيضاً في موضع الحال (تَدْعُو لَهَا) في موضع النصب على الحال أيضاً (أَخَذَتِ الْمَاءَ) خبر كان (فَصَبَّتَهُ بَيْنَهَا) أي: بين المحمومة (وَبَيْنَ جَبِيهَا) بفتح الجيم وسكون التحتية وبالباء الموحدة هو ما يكون مفرجاً من الثوب كالطوق والكم.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هُوَ مَا قَطَعَ مِنَ الْقَمِيصِ فَرَجَةً.

(قَالَتْ) أَسْمَاءُ: (وَكَانَ) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وقالت: كان (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرُدَهَا بِالْمَاءِ.

- 5725- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى : حَدَّثَنَا هِشَامٌ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرُدُوهَا بِالْمَاءِ » .
- 5726- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ ،

يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرُدَهَا) بفتح أوله وضم الراء الخفيفة، وفي رواية لأبي ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الراء من التبريد وهو بمعنى رواية: أبرد بهمزة قطع (بالماء)، وزاد عبدة في روايته: وَقَالَ: إنها من فيح جهنم.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : نَبْرُدَهَا مِنَ التَّبْرِيدِ وَالْإِبْرَادِ يَعْنِي : إِمَّا مِنَ التَّفْعِيلِ أَوِ الْإِفْعَالِ .
وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : لَا يُقَالُ أَبْرَدْتُهُ يَعْنِي : مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ إِلَّا فِي لُغَةِ رَدِيَّةٍ
وَاللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِ الرَّاءِ الْخَفِيفَةِ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : بَرَدَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ
وَبَرَدَتْهُ أَنَا فَهُوَ مَبْرُودٌ وَبَرَدَتْهُ تَبْرِيدًا .

ومطابقة الحديث للحديث السابق في قوله: «فأطفئوا بالماء» والمطابق للمطابق للشيء مطابق لذلك الشيء، وقد أخرجه مسلم، وكذا أخرجه الترمذي، والنسائي وابن ماجه فيه.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ : حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الْعَنْبَرِيُّ
الْحَافِظُ قَالَ : (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ قَالَ : (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) قَالَ :
(أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبِي) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، (عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ : الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) أَي : مِنْ سَطْوَعِهَا وَفُورَانِهَا مِنْ جَهَنَّمَ
حَقِيقَةً ، أَوْ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ التَّمْثِيلِ ، أَي : كَأَنَّهَا نَارُ جَهَنَّمَ فِي حَرِّهَا (فَأَبْرُدُوهَا)
بِهِمَزَةٍ وَصَلٍ وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ وَضَمِ الرَّاءِ عَلَى الْفَصِيحِ الْمَشْهُورِ .

(بِالْمَاءِ) وَعَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ مَعْنَى : فَأَبْرُدُوهَا بِالْمَاءِ ، أَي : تَصَدَّقُوا بِالْمَاءِ عَنْ
الْمَرِيضِ يَشْفِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمَا رَوَى : أَنَّ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ سَقْيُ الْمَاءِ .
ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم أيضًا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ : (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سَلَامٌ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ
ابْنُ سَلِيمٍ الْحَنْفِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ : (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ) وَالِدُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ،

عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرُدُوهَا بِالمَاءِ».

29 - باب من خَرَجَ من أَرْضٍ لا تُلَايِمُهُ

5727 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ،

(عَنْ عَبَّادَةَ) بفتح العين المهملة والموحدة المخففة (ابن رِفَاعَةَ) بكسر الراء وتخفيف الفاء، (عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة وبالجيم الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْحُمَّى مِنْ فَوْحٍ بالواو الساكنة بعد الفاء المفتوحة آخره حاء مهملة كذا في رواية السرخسي، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن المُسْتَمْلِي والكُشْمِينِيِّ: من فيح (جَهَنَّمَ) بالياء بدل الواو، وتقدم في صفة النار في بدء الخلق من هذا الوجه بلفظ: من فور وكلها بمعنى (فَأَبْرُدُوهَا بِالمَاءِ) بهمزة الوصل وضم الراء، وقد تقدم في بدء الخلق بلفظ: فأبردوها عنكم بزيادة عنكم، وكذا زادها مسلم في روايته، عن هناد السري، عن أبي الأحوص بالسند المذكور هنا قَالَ ابن بطلال: قد يختلف أحوال المحمومين، فمنهم من يصلح بصب الماء عليه وهي الحمى التي يكون أصلها من الحر، فالحديث يراد به الخصوص.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: واعترض بأن الإطفاء والإبراد يحقن الحرارة في الباطن، فتزيد الحمى وربما تهلك.

والجواب: أن أهل الصناعة الطبية يسلمون أن الحمى الصفراوية صاحبها يسقى الماء البارد ويغسلون أطرافه به، وقد مرّ ما يتعلق بذلك.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في صفة النار أعاذنا الله منها وأمانا على الإسلام بمتنه وكرمه، آمين.

29 - باب من خَرَجَ من أَرْضٍ لا تُلَايِمُهُ

(باب من خَرَجَ من أَرْضٍ لا تُلَايِمُهُ) تحتانية مكسورة وأصله بالهمز، ثم كثر استعماله فسُهل وهو من الملاءمة بالمد، أي: الموافقة وزنًا ومعنى، وفي بعض النسخ: من خرج من الأرض التي لا تلائمها.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ) أَبُو يَحْيَى البابلي مولا هم النرسي قَالَ:

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُمْ: «أَنَّ نَاسًا، أَوْ رَجَالًا، مِنْ عُكْلٍ وَغُرَيْنَةَ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ، وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ، وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَبِرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَانْظَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ، كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَأَفُوا الذَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، وَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ.....»

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) مصغر زرع أبو معاوية البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عروبة بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَاسًا، أَوْ رَجَالًا) شك من الراوي، (مِنْ عُكْلٍ) بضم العين المهملة وسكون الكاف وباللام، (وَغُرَيْنَةَ) بضم المهملة وفتح الراء وبالنون قِيلَتَانِ (قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في سنة ست (وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ، وَقَالُوا) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ قَالُوا: (يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ) أي: أهل المواشي (وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ) بكسر الراء، أي: أهل أرض فيها زرع، (وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ) من قولهم: بلدة وخيمة إذا لم توافق ساكنها، (فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ) بفتح الذال المعجمة وهو في الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة، وعند ابن سَعِيدٍ أَنَّ عدد لِقَاحِهِ ﷺ خمس عشرة.

(وَبِرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ) أي: في الذود (فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا) للتداوي وكان قبل تحريم استعمال النجس فليس فيه دليل على إباحة استعماله في غير حالة الضرورة.

(فَانْظَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ) بفتح الحاء المهملة والراء المشددة هي أرض ذات حجارة سود ظاهر المدينة، (كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يسار النوبي، فقطعوا يده ورجله وعرزوا الشوك في لسانه وعينه حتى مات (وَاسْتَأَفُوا الذَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: ذلك، (فَبَعَثَ) ﷺ (الطَّلَبَ) بفتح الحاء جمع: طالب (فِي آثَارِهِمْ) وكان المبعوثون عشرين، وأميرهم كرز بن جابر فأدرکوا ذلك اليوم (وَأَمَرَ بِهِمْ) ﷺ (فَسَمَرُوا) أي: كحلوا (أَعْيُنَهُمْ) بالمسامير

وَقَطَّعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتَرَكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ، حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ».

30 - بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونَ

المحممة بالنار، (وَقَطَّعُوا أَيْدِيَهُمْ) وزاد في الطهارة وغيرها: وأرجلهم، (وَتَرَكُوا) بضم الفوقية على البناء للمفعول (فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ، حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ) وزاد في الطهارة: يستسقون فلا يسقون وذلك لارتدادهم.

والمرتد: لا حرمة له كالكلب العقور.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: واستوخموا المدينة فإنهم لما استوخموها طلبوا الخروج، لأن المدينة لم تلائمهم فأوهم النبي ﷺ بالخروج. وقد مضى الحديث في المغازي وفي الجهاد؛ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بإيراده هنا إلى أن الحديث الذي أورده بعده في النهي عن الخروج عن الأرض التي وقع فيها الطاعون ليس على عمومه وإنما هو مخصوص بمن يخرج فراراً منه، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

30 - بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونَ

(بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونَ) بوزن فاعُول من الطعن عدلوا به عن أصله ووضعوه دالاً على الموت العام كالوباء، ويقال: طَعَنَ فهو مَطْعُونٌ وَطَعِينٌ إذا أصابه الطَّاعُونُ وإذا أصابه الطعن بالرمح، هذا كلام الْجَوْهَرِيِّ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: الطاعون الوباء.

وَقَالَ صَاحِبُ النِّهَايَةِ: الطاعون المرض العام الذي يفسد الهواء ويفسد به الأمزجة والأبدان.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الطاعون الوجد الغالب الذي يطفئ الروح كالدلجة سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي: هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات بخلاف المعتاد من أمراض الناس ويكون مرضهم واحداً بخلاف بقية الأوقات فتكون الأمراض مختلفة.

وَقَالَ الدَاوُدِي: الطاعون حبة تخرج في الأرفاغ، وفي كل طَيٍّ من الجسد والصحيح أنه الوباء.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: أصل الطاعون: القروح الخارجة في الجسد، والوباء: عموم الأمراض فسميت: طاعونًا تشبيهًا لها في الهلاك، وإلا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونًا، قَالَ: ويدل على ذلك أن وباء الشام الذي وقع في عمواس إنما كان طاعونًا، وما ورد في الحديث: أن الطاعون وخز الجن.

قَالَ الْعَيْنِي: طاعون عمواس كان في سنة ثمانى عشرة، وعمواس: قرية بين الرملة وبيت المقدس، وطاعون عمواس أول طاعون وقع في الإسلام ومات في الشام في هذا الطاعون ثلاثون ألفًا.

وأما الحديث المذكور فرواه أَحْمَدُ في مسنده من حديث أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قَالَ: «وخز إخوانكم من الجن وفي كل شهادة»، ورواه ابن أبي الدنيا في كتاب الطواعين وَقَالَ فيه: «وخز أعدائكم من الجن» ولا تنافي بين اللفظين، لأن الأخوة في الدنيا لا تنافي العداوة لأن عداوة الإنس والجن بالطبع وإن كانوا مؤمنين فالعداوة موجودة.

وَقَالَ ابن الأثير: الوخز طعن ليس بنافذ، وسيجيء التفصيل في الحديث وتحقيق معنى الوخز إن شاء الله تَعَالَى.

وَقَالَ ابن عبد البر: الطاعون غدة تخرج في المراق والإباط، وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ في الروضة: قيل الطاعون انصباب الدم إلى عضو، وَقَالَ آخرون: هو هيجان الدم وانتفاخه.

وَقَالَ المتولي: هو قريب من الجذام من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقط لحمه.

وَقَالَ الغزالي: هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى أو انصباب الدم إلى بعض الأطراف فينتفخ ويحمر، وقد يذهب ذلك العضو.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ في تهذيبه: هو بشر وورم مؤلم جدًا يخرج مع لهب ويسود ما

حواليه، أو يخضرّ، أو يحمرّ حمرة بنفسجية كدرة ويحصل معه خفقان وقيء، ويخرج غالبًا في المراق والآباط، وقد يخرج في الأيدي والأصابع وسائر الجسد. وَقَالَ جماعة من الأطباء منهم أَبُو علي بن سينا: انطاعون مادة سمّية تحدث ورمًا قتالًا يحدث في المواضع الرخوة والمغابن من البدن، وأغلب ما يكون تحت الإبط، أو خلف الأذن، أو عند الأرنبة، قَالَ: وسببه دم رديء مائل إلى العفونة والفساد يستحيل إلى جوهر سمي، يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدي إلى القلب كيفية ردية، فيحدث القيء والغثيان والغشى والخفقان، وهو لرداءته لا يقبل من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع وأردأه ما يقع في الأعضاء الرئيسة والأسوأ منه قلّ من يسلم منه، وأسلمه الأحمر ثم الأصفر.

والطواعين: تكثر عند الوباء في البلاد الوبيئة، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس.

وأما الوباء: فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده، فهذا الذي ذكر في الأقوال هو كلام أهل اللغة، وأهل الفقه، والأطباء في تعريفه.

والحاصل: أن حقيقته ورم ينشأ عن هيجان الدم أو انصباب الدم إلى عضو فيفسده، وأن غير ذلك من الأمراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى: طاعونًا بطريق المجاز لاشتراكهما في عموم المرض به أو كثرة الموت.

والدليل على أن الطاعون يغير الوباء ما سيأتي في رابع أحاديث الباب: أن الطاعون لا يدخل المدينة، وقد سبق في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله، وفيه قول بلال: أخرجونا إلى أرض الوباء، وما سبق في الجناز من حديث أبي الأسود: قدمت المدينة في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهم يموتون موتًا ذريعًا.

وما سبق في حديث العرنين في الطهارة: أنهم استوخموا المدينة، وفي لفظ: أنهم قالوا: إنها أرض وبيئة فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجودًا بالمدينة، وقد صرح الحديث الأول بأن الطاعون: لا يدخلها، فدل على أن الوباء غير الطاعون وأن من أطلق على كل وباء طاعونًا فبطريق المجاز.

قَالَ أهل اللغة : الوباء هو المرض العام ، يقال : أوبأت الأرض فهي موبئة ووبئت فهي وبئة ووُبئت فهي موؤوبة ، والذي يفترق به الطاعون من الوباء أصل الطاعون الذي لم يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تكلم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ، ولا يخالف ذلك ما قَالَ الأطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصبابه ، لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة ، فيحدث منها المادة السَّمِيَّة ويهيج الدم بسببها أو ينصب ، وإنما لم يتعرض الأطباء لكونه من طعن الجن ، لأنه أمر لا يدرك بالعقل ، وإنما عرف من الشارع فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم .

وَقَالَ الكلابادي في معاني الأخبار : يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين : قسم : يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دم أو صفراء محرقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن .

وقسم : يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط ، وإن لم يكن هناك طعن ، ويقع الجراحات أيضًا من طعن الإنس انتهى .

ومما يؤيد أن الطاعون إنما يكون من طعن الجن وقوعه غالبًا في أعدل الفصول وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء ، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض ولعم الناس الذين يقع فيهم الطاعون ، ولطعنت الحيوانات أيضًا مع أن الهواء يفسد تارة ويصح أخرى ، والطاعون يذهب أحيانًا ويحيى أحيانًا على غير قياس ولا تجربة فربما جاء سنة على سنة وربما أبطأ سنين ، والموجود بالمشاهدة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بجانبهم ممن هو في مثل مزاجهم ، ولو كان كذلك لعم جميع الناس والبدن ، وهذا يختص بموضع من الجسد لا يتجاوزه ، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الأسقام وهذا في الغالب يقتل بلا مرض ، فدلّ على أنه من طعن الجن كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك :

منها : حديث أبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه : « فناء أمتي بالطعن والطاعون » الحديث أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ من رواية زياد بن علاقة ، عن رجل ، عن أبي مُوسَى .

وفي رواية له عن زياد: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ قَوْمِي قَالَ: كُنَّا عَلَى بَابِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَنْتَظِرُ الْإِذْنَ، فَسَمِعْتُ أَبَا مُوسَى قَالَ زِيَاد: فَلَمْ أَرْضَ بِقَوْلِهِ، فَسَأَلْتُ سَيْدَ الْحَيِّ، فَقَالَ: صَدَقَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ عَنْ زِيَادٍ فَسَمِّيًا الْمُبْهَمَ يَزِيدَ بْنَ الْحَارِثِ، وَسَمَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: أَسَامَةُ بْنُ شَرِيكٍ، فَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ النَّهْشَلِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي بَضْعَةِ عَشْرٍ نَفْسًا مِنْ بَنِي ثَعْلَبَةَ فَإِذَا نَحْنُ بِأَبِي مُوسَى، وَلَا مَعَارِضَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ سَمَاهُ يَزِيدُ بْنُ الْحَارِثِ عَلَى أَنْ أَسَامَةُ هُوَ سَيْدُ الْحَيِّ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى وَاسْتَشْبَهَتْهُ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ الْحَارِثِ وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ، وَأَسَامَةُ بْنُ شَرِيكٍ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ، وَالَّذِي سَمَاهُ وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ مِنْ رَجَالِ مُسْلِمٍ، فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ؛ وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ وَأَخْرَجَاهُ، وَأَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ وَخَزْ أَعْدَائَكُمْ مِنَ الْجَنِّ وَهُوَ لَكُمْ شَهَادَةٌ»، وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا الْأَبْلَجَ بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسَكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا جِيمٌ وَاسْمُهُ: يَحْيَى، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَجَمَاعَتُهُ وَضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ بِسَبَبِ التَّشْيِيعِ، وَذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي قَبُولِ رِوَايَتِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وللحديث طريق ثالثة أخرجها الطبراني من رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ كَرِيبِ بْنِ الْحَارِثِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ وَرَجَالِهِ رَجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا كَرِيبًا وَأَبَاهُ وَكَرِيبَ وَثَقَّهُ ابْنُ حَبَانَ، وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرُ فِي الطَّاعُونَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ كَرِيبِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ قَيْسٍ أَخِي أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَفَعَهُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فَنَاءَ أُمَّتِي قِتْلًا فِي سَبِيلِكَ بِالطَّعْنِ وَالطَّاعُونَ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: أَرَادَ ﷺ أَنْ يَحْصَلَ لِأُمَّتِهِ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الشَّهَادَاتِ، وَهُوَ الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَيْدِي أَعْدَائِهِمْ إِمَّا مِنَ الْإِنْسِ وَإِمَّا مِنَ الْجَنِّ، وَلِلْحَدِيثِ أَبِي مُوسَى شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْهَا، وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ؛ وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ

5728 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ،

قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ،

ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سنده أضعف منه، والعمدة في هذا الباب على حديث أبي موسى فإنه يحكم له بالصحة لتعدد طرقه إليه.

وقوله: وخز بفتح أوله وسكون المعجمة بعدها زاي قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هو الطعن إذا كان غير نافذ، ووصف طعن الجن بأنه وخز لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر في الباطن أولاً ثم يؤثر في الظاهر، وقد لا ينفذ وهذا بخلاف طعن الإنس، فإنه يقع في الظاهر إلى الباطن ثم يؤثر في الظاهر أولاً ثم يؤثر في الباطن وقد لا ينفذ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يقع في الألسنة وهو في النهاية لابن الأثير تبعاً لغريبي الهروي بلفظ: «وخز إخوانكم من الجن»، ولم أره بلفظ: إخوانكم بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لا في الكتب المشهورة، ولا الأجزاء المنشورة، وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد أو الطَّبْرَانِيِّ أو كتاب الطواعين لابن أبي الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن هذه اللفظة ذكرها ابن الأثير وذكره أيضاً ناقلاً من مسند أحمد قاضي القضاة بدر الدين مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو الْبَقَاءِ الشُّبْلِيُّ الحنفي، وكفى بهما للاعتماد على صحتها وعدم اطلاع هذا القائل لا يدل على العدم انتهى فليتأمل.

فإن قلت: إذا كان الطعن من الجن، فكيف يقع في رمضان والشياطين تصفد فيه وتسلسل.

أجيب: باحتمال أنهم يطعنون قبل دخول رمضان ولم يظهر التأثير إلا بعد دخوله، وقيل غير ذلك.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) أي: ابن الحارث بن سخبرة الأزدي أَبُو عمر الحوضي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ) واسم أبي ثابت قيس، ويقال: هند ابن دينار الأسدي مولا هم أَبُو يَحْيَى الكوفي، (قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ) بسكون العين، أي:

قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، يُحَدِّثُ سَعْدًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا» فَقُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ يُحَدِّثُ سَعْدًا، وَلَا يُنْكِرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

ابن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقع في سياق أَحْمَدَ فِيهِ قِصَّتُهُ عَنْ حَبِيبٍ، قَالَ: كُنْتُ بِالْمَدِينَةِ فَبَلَغَنِي أَنَّ الطَّاعُونَ بِالْكُوفَةِ فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ فَسَأَلْتُهُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَزَادَ: فَقَالَ لِي عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَغَيْرُهُ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ، فَقُلْتُ عَنْ مَنْ قَالُوا عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ فَأَتَيْتُهُ فَقَالُوا: غَائِبٌ فَلَقِيتُ أَخَاهُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ فَسَأَلْتُهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) هُوَ ابْنُ حَارِثَةَ ابْنِ شَرَاهِيلَ الْكَلْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُحَدِّثُ سَعْدًا) أَي: وَالِدِ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَسَعْدٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَبِيبٍ، وَزَادَ: وَخَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لَا يَضُرُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَعْدٌ يَذْكُرُ مَا حَدَّثَهُ بِهِ أُسَامَةُ، أَوْ نَسَبَتْ الرِّوَايَةَ بِهِ إِلَى سَعْدٍ لِتَصْدِيقِهِ أُسَامَةَ، وَأَمَّا خَزِيمَةُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ سَمِعَهُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَضَمَّهُ إِلَيْهِمَا تَارَةً، وَسَكَتَ عَنْهُ أُخْرَى.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (أَنَّهُ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ) وَقَعَ (بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا) جُمْلَةً حَالِيَةً (فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا) وَسَيَجِيءُ شَرْحُ هَذَا الْكَلَامِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَقُلْتُ) الْقَائِلُ هُوَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، أَي: فَقُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: (أَنْتَ سَمِعْتَهُ) أَي: سَمِعْتَ أُسَامَةَ (يُحَدِّثُ سَعْدًا) أَبَاكَ بِذَلِكَ، (وَلَا يُنْكِرُهُ؟) أَي: وَلَا يَنْكَرُ أَبُوكَ ذَلِكَ (قَالَ: نَعَمْ) سَمِعْتَهُ يَحْدُثُهُ وَسَعْدٌ لَا يَنْكَرُهُ وَسَقَطَ: قَالَ: نَعَمْ فِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من حيث إن فيه ذكر الطاعون، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِ أَيْضًا.

تذييل:

قد وقع في رِوَايَةِ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ أُسَامَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ

زيادة على رواية أخيه إبراهيم، أخرجها المصنف في ترك الحيل من طريق شعيب، عن الزُّهْرِيِّ، أخبرني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدًا أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذكر الوجع، فَقَالَ: «رجز أو عذاب عَذَّبَ به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة ويأتي الأخرى» الحديث.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من رواية يُونُسَ بن يزيد، عن الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ فِيهِ: «إن هذا الوجع أو السقم».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في ذكر بني إسرائيل، ومسلم أيضًا، وَالنَّسَائِيُّ من طريق مالك، ومسلم أيضًا من طريق الثَّوْرِيِّ، ومغيرة بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ كلهم، عن مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ زَادَ مَالِكُ، وسالم أبو النضر كلاهما، عن عامر بن سعد، أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد ماذا سمعت من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في الطاعون؟ فَقَالَ أسامة: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم» الحديث، كذا وقع بالشك، ووقع بالجزم عند ابن خزيمة من طريق عمر بن دينار، عن عامر بن سعد بلفظ: «فإنه رجز سلط على طائفة من بني إسرائيل» وأصله عند مسلم.

ووقع عند ابن خزيمة بالجزم أيضًا من رواية عِكْرِمَةَ بن خالد، عن ابن سعد، عن سعد لكن قَالَ: «رجز أصيب به من كان قبلكم»، والتنصيص على بني إسرائيل أخص فإن كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك إلى ما جاء في قصة بلعام، فأخرج الطَّبْرِيُّ من طريق سليمان التَّيْمِيُّ أحد صغار التابعين، عن سيار: أن رجلًا كان يقال له: بلعام كان مجاب الدعوة وأن مُوسَى عليه السلام أقبل في بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام فأتاه قومه، فقالوا: ادع الله عليهم، فَقَالَ: حتى أوامر ربي فمتنع فأتوه بهدية، فقبلها وسألوه ثانيًا، فَقَالَ: حتى أوامر ربي فلم يرجع إليه بشيء، فقالوا: لو كره لنهاك، فدعا عليهم فصار يجري على لسانه ما يدعو به على بني إسرائيل، فينقلب على قومه فلاموه على ذلك، فَقَالَ: سأدلكم على ما فيه هلاكهم أرسلوا النساء في عسكرهم ومروهن لا يمنعن من أحد فعسى أن يزنوا فيهلكوا، فكان فيمن خرج بنت الملك فأرادها رأس بعض

الأسباط وأخبرها بمكانه فمكنته من نفسها، فوقع في بني إسرائيل الطاعون، فمات منهم سبعون ألفاً في يوم، وجاء رجل من بني هارون ومعه الرمح فطعنهما، وأيده الله فانظمهما جميعاً، وهذا مرسل جيد وسيار شامي موثق.

وقد ذكر الطَّبَرِيُّ هذه القصة من طريق مُحَمَّد بن إِسْحَاق، عن سالم أبي النضر فذكر نحوه، وسمي المرأة كشتا بفتح الكاف وسكون المعجمة وبعدها مثناة، والرجل زمري بكسر الزاي وسكون الميم وكسر الراء رأس سبط شمعون وسمى الذي طعنهما: فنحاص بكسر الفاء وسكون النون بعدها مهملة ثم مهملة ابن هارون، وَقَالَ في آخره: فحسب من هلك من الطاعون سبعون ألفاً والمقل يقول: عشرون ألفاً، وهذه الطريق تعضد الأولى، وقد أشار إليها الْقَاضِي عِيَّاض فَقَالَ قوله: أرسل على بني إسرائيل قيل: مات منهم في ساعة واحدة عشرون ألفاً، وقيل: سبعون ألفاً.

وذكر ابن إِسْحَاق في المبتدأ: أن الله تَعَالَى أوحى إلى داود عليه السلام أن بني إسرائيل كثر عصيانهم فخيرهم بين ثلاث: إما أن أبتليهم بالقحط، أو العدو شهرين، أو الطاعون ثلاثة أيام، فأخبرهم فقالوا: اختر لنا فاختار الطاعون فمات منهم إلى أن زالت الشمس سبعون ألفاً، وقيل: مائة ألف فتضرع داود إلى الله تَعَالَى فرفعه.

وورد وقوع الطاعون في غير بني إسرائيل فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله: من كان قبلكم، فمن ذلك ما أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ وابن أبي حاتم من طريق سَعِيد بن جُبَيْر، قَالَ: أمر مُوسَى عليه السلام بني إسرائيل أن يذبح كل رجل منهم كبشاً، ثم ليخضب كفه في دمه، ثم ليضرب به على بابه ففعلوا، فسألهم القبط عن ذلك، فقالوا: إن الله سيبعث عليكم عذاباً وإننا ننجو منه بهذه العلامة، فأصبحوا وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفاً، فَقَالَ فرعون عند ذلك لموسى: ﴿أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يَمَا عَهْدَ عِنْدَكَ لِنَكْشِفَ عَنْكَ الرِّجْزَ﴾ [الأعراف: 134] الآية، فدعا فكشف عنهم وهذا مرسل جيد الإسناد، وأخرج عبد الرزاق في تفسيره، وَالتَّبَرِيُّ من طريق الحسن في قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ

5729 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ،

حَدَرَ الْمَوْتَ ﴿البقرة: 243﴾ قَالَ: فَرَّوْا مِنَ الطَّاعُونَ، فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ: مَاتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ لِيَكْمَلُوا بَقِيَةَ آجَالِهِمْ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ السُّدِيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ قِصَّتَهُمْ مَطْوَلَةً، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَأَقْدَمَ مِنْ وَقَفْنَا عَلَيْهِ فِي الْمَنْقُولِ مِمَّنْ وَقَعَ الطَّاعُونَ بِهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي قِصَّةِ بِلْعَامَ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ فِي قِصَّةِ فِرْعَوْنَ وَتَكَرَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ لَغَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ ثُمَّ التَّنِيسِيُّ الْكَلَاعِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ) أَيُّ: ابْنِ نَفِيلِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيِّ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ الْمَدَنِيِّ عَامِلِ الْكُوفَةِ لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ) ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ لَجَدِ أَبِيهِ نَوْفَلِ ابْنِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ صَحْبَةً، وَكَذَا لَوْلَدِهِ الْحَارِثُ وَلَوْلَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَعَدَّ لَذَلِكَ فِي الصَّحَابَةِ فَهَمُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي نَسْقٍ وَاحِدٍ.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ يَلْقَبُ بِبَنَّةٍ بِمَوْحِدَتَيْنِ مِفْتَوحَتَيْنِ الثَّانِيَةِ مُشَدَّدَةً وَمَعْنَاهُ: الْمَمْتَلِيُّ الْبَدَنُ مِنَ النِّعْمَةِ، وَيَكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ، وَأَمَّا وَلَدُهُ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ فَهُوَ مِمَّنْ وَافَقَ اسْمَهُ اسْمُ أَبِيهِ، وَكَانَ يَكْنَى أَبُو يَحْيَى وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ، وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِي هَذَا السَّنَدِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسْقٍ أَيْضًا وَكُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ؛ وَقَدْ وَافَقَ مَالِكًا عَلَى رَوَايَتِهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ هَكَذَا مُحَمَّدٌ وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَهُمْ يُوسُفُ، فَقَالَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلَمْ يَسْقِ لَفْظَهُ وَسَاقَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَقَالَ: قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ تَابِعَهُ أَصَحُّ.

وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: تَابِعَ يُوسُفُ صَالِحَ ابْنِ نَصْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ وَيُونُسَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ وَالصَّوَابُ: الْأَوَّلُ، وَأُظُنُّ ابْنَ وَهْبٍ حَمَلَ رَوَايَةَ مَالِكٍ عَلَى رَوَايَةِ يُوسُفَ، قَالَ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ،
حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعٍ

وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير، عن مالك كالجماعة، لكن قَالَ عن
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زَادَ
فِي السَّنَدِ، عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ خَطَأٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَدْ خَالَفَ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ جَمِيعَ أَصْحَابِ
ابْنِ شِهَابٍ، فَقَالَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ وَعُمَرَ،
أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَهْشَامُ: صَدُوقُ سَيِّئِ الْحِفْظِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ فَرَوَاهُ تَارَةً
هَكَذَا، وَمَرَّةً أُخْرَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ،
عَنْ أَبِيهِ، وَعُمَرَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ أَيْضًا، وَابْنُ شِهَابٍ فِيهِ شَيْخٌ آخَرُ قَدْ ذَكَرَهُ
الْبُخَارِيُّ إِثْرَ هَذَا السَّنَدِ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ) ذَكَرَ سَيْفُ بْنُ عُمَرَ فِي الْفَتْوحِ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ
سَنَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَأَنَّ الطَّاعُونَ كَانَ وَقَعَ أَوَّلًا فِي الْمَحْرِمِ وَفِي صَفَرٍ ثُمَّ ارْتَفَعَ
فَكَتَبُوا إِلَى عُمَرَ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الشَّامِ بَلَغَهُ: أَنَّهُ أَشَدُّ مَا كَانَ فَذَكَرَ
الْقِصَّةَ، وَذَكَرَ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَّاطٍ: أَنَّ خُرُوجَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الشَّامِ هَذِهِ الْمَرَّةَ
كَانَ سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةَ يَتَفَقَدُ فِيهَا أَحْوَالُ الرِّعْيَةِ وَأَمْرَاهِمُ وَكَانَ خَرَجَ قَبْلَ ذَلِكَ سَنَةِ
سِتِّ عَشْرَةَ لَمَّا حَاصَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ أَهْلُهُ: يَكُونُ الصَّلَاحُ عَلَى
يَدَيْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَخَرَجَ لِذَلِكَ، وَهَذَا الطَّاعُونَ الَّذِي وَقَعَ بِالشَّامِ حِينَئِذٍ هُوَ
الَّذِي يُسَمَّى: طَاعُونَ عُمَاسَ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمِيمِ، وَحَكَى تَسْكِينَهَا وَآخِرَهُ
مَهْمَلَةً قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَمَّ وَوَاسَى.

(حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعٍ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَبِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَحَكَى
عَنْ ابْنِ وَضَّاحٍ تَحْرِيكَ الرَّاءِ وَخَطَأَهُ بَعْضُهُمْ: قَرْيَةُ بَوَادِي تَبُوكَ قَرْيَةٌ مِنَ الشَّامِ،
وَقِيلَ: بِقَرَبِ تَبُوكَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ، وَيُقَالُ: هِيَ مَدِينَةٌ فِي طَرِيقِ الشَّامِ
مِمَّا يَلِي الْحِجَازَ افْتَتَحَهَا أَبُو عُبَيْدَةَ هِيَ وَالْيَرْمُوكُ وَالْجَابِيَّةُ مُتَصِلَاتٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الْمَدِينَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مَرَحَلَةً.

لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتُ لِأَمْرِ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

وَقَالَ الْحَازِمِيُّ: هِيَ أَوَّلُ الْحِجَازِ، وَهِيَ مِنْ مَنَازِلِ حَاجِ الشَّامِ.

(لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ) عامر بن عبد الله وقيل عبد الله بن عامر (ابْنُ الْجَرَّاحِ) أحد العشرة (وَأَصْحَابُهُ) هم: خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سُفْيَانَ، وشرحبيل بن حسنة، وعمر بن العاص، وكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد قسم البلاد بينهم وجعل أمر القتال إلى خالد ثم رده عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أبي عبيدة، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قسم الشام أجنادا: الأردن جند، وحمص جند، ودمشق جند، وفلسطين جند، وفتسرين جند، وجعل على كل جند أميرًا، (فَأَخْبَرُوهُ) أي: أخبروا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ الْوَبَاءَ) قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: أَنَّ الْوَجَعَ (قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ) بدل الوباء، وَفِي رِوَايَةِ هِشَامِ ابْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا خَرَجَ إِلَى الشَّامِ سَمِعَ بِالطَّاعُونَ، وَالْوَبَاءَ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ قَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ الطَّاعُونَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ الْمَرَضُ الْعَامُ فَكُلُّ طَاعُونَ وَبَاءٍ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَهَذَا الْوَبَاءُ الْمَذْكُورُ هُنَا كَانَ طَاعُونًا وَهُوَ طَاعُونَ عُمَاسٍ.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَقَالَ) أي: لي (عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ) وهم الذين صلوا إلى القبلتين، وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: اجْمَعْ لِي الْمُهَاجِرِينَ، (فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ) فِي الْقُدُومِ أَوْ الرَّجُوعِ، (وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ) أي: الطَّاعُونَ (قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتُ لِأَمْرِ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ) أي: بقية الصحابة وإنما قالوا كذلك تعظيمًا لهم، أي: كَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا إِلَّا الصَّحَابَةُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

هم القوم كل القوم يا أم خالد

فقوله: (وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) عطف تفسيري، ويحتمل أن يكون

وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ،

المراد ببقية الناس الذين أدركوا النَّبِيَّ ﷺ عموماً، والمراد بالأصحاب: الذين لازموا وقاتلوا معه.

(وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ) بضم الفوقية وسكون القاف وكسر الدال المهملة، أي: لا نرى أن تجعلهم قادمين (عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ارْتَفِعُوا عَنِّي) أي: أخرجوا عني، وفي رِوَايَةِ يُونُسَ: فأمرهم فخرجوا عنه، (ثُمَّ قَالَ) أي: عمر لي: (ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ) فحضروا عنده (فَاسْتَشَارَهُمْ) في ذلك أَيْضًا، (فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ) أي: مشوا على طريقهم فيما قالوا، (وَاخْتَلَفُوا) في ذلك (كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ) لهم: (ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ) ضبطه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بوجهين:

الأول: بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وفتح الياء التحتانية.

والثاني: بفتح الميم وكسر الشين وسكون الياء على أنه جمع شيخ.

قال العيني: والذي قاله أهل اللغة هو الثاني، في القاموس: الشيخ والشيخون من استبان في السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره، أو إلى الثمانين، الجمع: شيوخ وشيوخ، وشيخة، ومُشِيخة، وشيخان، ومشيخة بفتح الميم وكسر المعجمة، ومشايخ وتصغيره: شُيَيْخ وشَيْيخ، وشويخ قبيلة (مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ) بضم الميم وكسر الجيم، أي: الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح، أو المراد: مسلمة الفتح أو أطلق على من تحول إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجرًا صورة، وإن كانت الهجرة بعد الفتح حكمًا قد ارتفعت وأطلق عليهم ذلك احترازًا عن غيرهم في مشيخة قريش ممن أقام بمكة ولم يهاجر أصلاً، وهذا يشعر بأن لمن هاجر فضلًا في الجملة على من لم يهاجر، وإن كانت الهجرة الفاضلة في الأصل إنما هي لمن هاجر قبل الفتح لقوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح» وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار إسلام، والذي يهاجر منها إلى المدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا للفرار بدينه

فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَتَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأُضْبِحُوا عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟

بخلاف ما قبل الفتح، وقد تقدم بيان ذلك.

(فَدَعَوْتُهُمْ) فحضرُوا عنده (فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا) له: (نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَتَادَى عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ) بضم الميم وفتح الصاد وكسر الموحدة مشددة أو مخففة بسكون الصاد، أي: مسافر في الصباح راكبًا (عَلَى ظَهْرٍ) أي: ظهر الراحلة راجعًا إلى المدينة (فَأُضْبِحُوا) راكبين متأهبين للرجوع إليها.

(عَلَيْهِ) أي: على الظهر وهو الإبل التي يحمل عليها ويركب، ويقال: عند فلان ظهر، أي: إبل، زاد يونس في روايته فإني ماض لما أرى، فانظروا ما أمركم به فامضوا له قَالَ: فأصبح على ظهره.

(قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ) لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو إذ ذاك أمير الشام: (أَفِرَارًا) أي: أرتجع فرارًا (مِنْ قَدَرِ اللَّهِ) وفي رواية هِشَام بن سعد، فقالت طائفة منهم أَبُو عبيدة: أَمِنَ الموت نفرًا إنما نحن بقدر لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا، فإن قيل: ما الفرق بين القضاء والقدر.

فالجواب: أن القضاء عبارة عن الأمر الكلي الإجمالي الذي حكم الله به في الأزل، والقدر عبارة عن جزئيات ذلك الكلي، ومفصلات ذلك المجمل التي حكم بوقوعها واحدًا بعد واحد في الإنزال قالوا: هو المراد بقوله تَعَالَى: ﴿وَمِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: 21].

(فَقَالَ) له (عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟) جواب لو محذوف، أي: لو قَالَ غيرك لأدبته أو لكان أولى منك به أو لم أتعجب منه لكني أتعجب منك مع علمك وفضلك كيف تقول هذا؟ أو هي للتمني فلا تحتاج إلى الجواب والمعنى: أن غيرك ممن لا فهم له إذا قَالَ ذلك يعذر، وذلك لا اعتراضه على مسألة اجتهادية وافق عليها أكثر الناس من أهل الحل والعقد، وقد كان عمر

نَعَمْ نَفَرٌ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكره خلافه، أي: مخالفته.

وَقَالَ الزركشي: قوله: لو غيرك قالها هو خلاف الجارة، فإن لو خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول المحذوف المفسر بما بعده، كقولهم: لو ذات سوار لطمني ومنه هذا انتهى.

وهذا لفظ ابن هشام في مغنيهِ، واعترض الشيخ تقي الدين الشمني بأنه لو قَالَ: كقوله بلفظ الأفراد لكان أولى لأن الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب، ثم صار مثلاً وذات السوار الحرّة، لأن الإماء عند العرب لا يلبسن السوار انتهى.

وَقَالَ في المصابيح: قول الزركشي: إن لو خاصة بالفعل لا يصحح له مدّعه من كون هذا التركيب على خلاف الجادة، فإنّا إذا قدرنا ما بعد لو معمول محذوف كانت لو داخلة على الفعل أيضًا، ثم قَالَ: فإن قلت: إن الزركشي عن اختصاصها بدخولها على الفعل الملفوظ المقدر، أجيب: بأنه يرد عليه حينئذ قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: 100] إلى غير ذلك.

(نَعَمْ نَفَرٌ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ) وفي رَوَايَةِ هِشَامِ بن سعد: إن تقدمنا فبقدر الله وإن تأخرنا فبقدر الله، وأطلق عليه الفراء لشبهه في الصورة، وإن كان ليس فراءً شرعاً، والمراد: أن هجوم المرء على ما يهلكه منهيه عنه ولو فعل لكان من قدر الله وتجنبه مما يؤذيه مشروع، وقد يقدر الله وقوعه فيما فرّ منه فلو فعله أو تركه لكان من قدر الله فهما مقامان: مقام التوكل، ومقام التمسك بالأَسباب كما سيأتي تقريره.

ومحصل قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نفرّ من قدر الله إلى قدر الله أنه أراد أنه لم يفرّ من قدر الله حقيقة وذلك أن الذي فرّ منه أمر خافه على نفسه منه فلم يهجم عليه، والذي فرّ إليه أمر لا يخاف على نفسه منه، وأما الأمر الذي لا بد من وقوعه وقع البتة سواء كان ظاعناً أم مقيماً.

وحاصل الكلام: أن شيئاً لا يخرج عن القدر.

(أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني (لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ) بتسكين الفوقية (وَادِيًا لَهُ

عُدُوَّتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَذْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنَّ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَذْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ،

عُدُوَّتَانِ) بضم العين المهملة وكسرهما وسكون الدال المهملة تشنيته عدوة، أي: شاطئان وحافتان، والعدوة: المكان المرتفع من الوادي وهو شاطئه.

(إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة بعدها موحدة كذا ضبط في كتب اللغة، وضبطه الحافظ العسقلاني بوزن عظيمة، وحكى ابن التين سكون الصاد بغير تحية، وفي المطالع: خصبة بكسر الخاء وسكون الصاد، والخصب: بالكسر ضد الجذب، والخصبة بفتح الخاء وسكون الصاد واحدة، الخصاب وهي النخل الكثير الحمل (وَالْأُخْرَى جَذْبَةٌ) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة (أَلَيْسَ إِنَّ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَذْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ؟)، وزاد مسلم في رواية معمر: وَقَالَ لَهُ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّهُ رَعِيَ الْجَذْبَةَ وَتَرَكَ الْخَصْبَةَ أَكُنْتَ مَعْجَزَةً وَهُوَ بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ فَسَرِ إِذَا فَسَارَ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، يَعْنِي: أَنَّ الْكُلَّ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى سَوَاءٌ نَدْخُلُ أَوْ نَرْجِعَ فَرَجُوعَنَا أَيْضًا بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَ الْحَذَرَ وَأَثْبَتَ الْقَدْرَ مَعًا فَعَمَلَ بِالِدَلِيلَيْنِ الَّذِينَ كُلٌّ مَتَمَسَكَ بِهِ فِي التَّسْلِيمِ لِلْقَضَاءِ وَالْإِحْتِرَازِ عَنِ الْإِلْقَاءِ فِي التَّهْلُكَةِ.

(قَالَ) أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ -) أَي: لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُمُ الْمَشَاوِرَةَ الْمَذْكُورَةَ.

(فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا ⁽¹⁾ عِلْمًا) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: لَعَلَّمَا بِلَامِ التَّأَكِيدِ.

(سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ) أَي: بِالطَّاعُونَ (بِأَرْضٍ) الْبَاءُ الْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: سَمِعْتُمْ عَلَى تَضْمِينِ أَخْبَرْتُمْ، وَبِأَرْضٍ: حَالٌ، أَي: وَاقِعًا فِي أَرْضٍ (فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ) بِفَتْحِ الدَّالِ لِيَكُونَ أَسْكَنُ لِأَنْفُسِكُمْ، وَأَقْطَعَ لَوْسَاوَسِ الشَّيْطَانِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَتَنِ الَّذِي قَبْلَهُ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَسَعْدٍ وَغَيْرِهِمَا فَعَلَهُمْ

(1) أَي: فِي الَّذِي اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ.

وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ.

لم يكونوا مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تلك السفرة.

(وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ) أي: لأجل الفرار منه لئلا يكون معارضة للقدر، وفي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بن عامر التي بعد هذه، وفي حديث أسامة عند النَّسَائِيِّ: فلا تَفَرُّوا منه، وفي رِوَايَةِ لَأَحْمَدَ من طريق ابن سعد مثله، وفيه دليل: على جواز الخروج لغرض آخر لا لقصد الفرار.

(قَالَ) أي: ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَحَمِدَ اللَّهَ) تَعَالَى (عُمَرُ) على موافقة اجتهاده واجتهاد معظم الصحابة حديث رسول الله ﷺ (ثُمَّ انْصَرَفَ) راجعاً إلى المدينة لأنه أحوط ولرجحانه بكثرة القائلين به مع موافقة اجتهاده للنص المروي عن الشارع ﷺ.

قَالَ ابن بطال: فإن قيل: لا يموت أحد إلا بأجله فلا يتقدم ولا يتأخر في وجه النهي عن الدخول والخروج، قلنا: لم يَنْهَ عن ذلك إِلَّا حذراً من أن يظن أن هلاكه كان من أجل قدومه عليه، وأن سلامته كانت من أجل خروجه فنهى عن الدنو كما نهى عن الدنو من المجذوم مع علمه بأنه له عدوى.

وقيل: أذن ﷺ للذين استوخموا المدينة بالخروج حجة لمن أجاز الفرار. وأجيب: بأنه لم يكن ذلك فراراً من الوباء إذ هم كانوا يستوخمون خاصة دون سائر الناس بل للاحتياج إلى الفرع ولاعتيادهم المعاش في الصحاري. وفي هذا الحديث من الفوائد:

خروج الإمام بنفسه لمشاهدة أحوال رعيته وإزالته ظلم المظلوم.
وكشف الكرب وتخفيف أهل الفساد، وإظهار شعائر الإسلام.
وتلقي الأمراء والمشاورة معهم، والاجتماع بالعلماء.
وتنزيل الناس منازلهم والاجتهاد في الحروب وقبول خبر الواحد وصحة القياس.

واجتناب أسباب الهلاك.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجَنَائِزِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الطَّبِّ.

5730 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ - أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا كَانَ بِسَرَعٍ بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ - فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ».

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ) أَي: ابْنِ رِبْعَةَ الْأَصْغَرِ وَلَدِ عَلِيٍّ عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَنَةَ سِتٍّ مِنَ الْهَجْرَةِ وَحَفِظَ عَنْهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَتُوفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ وَمَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ وَأَبُوهُ عَامِرُ بْنُ رِبْعَةَ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ.

(أَنَّ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (خَرَجَ إِلَى الشَّامِ) يَنْظُرُ فِي أَحْوَالِ الَّذِينَ كَانَ فِيهَا، (فَلَمَّا كَانَ بِسَرَعٍ) قَدْ مَرَّ ضَبْطُهُ (بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ) أَي: الطَّاعُونَ (قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ) فَعَزَمَ عَلَى الرَّجُوعِ بَعْدَ أَنْ اجْتَهَدَ، وَوَافَقَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ، (فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ) أَي: بِالطَّاعُونَ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْكُشَمِينِيِّ أَنَّهُ (بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ تَهَوَّرَ وَإِقْدَامٌ عَلَى خَطَرٍ، (وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ) فَإِنَّهُ فَرَارٌ مِنَ الْقَدَرِ وَلِثَلَا يَضِيعُ الْمَرْضَى بَعْدَ مَنْ يَتَعَهَّدُهُ وَالْمَوْتَى بَعْدَ مَنْ يَجْهَزُهُمْ، فَالْأَوَّلُ: تَأْدِيبٌ وَتَعْلِيمٌ، وَالثَّانِي: تَفْوِيزٌ وَتَسْلِيمٌ، وَهَذَا طَرِيقٌ آخَرٌ لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَمِعَهُ ابْنُ شِهَابٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَالِيًا، لَكِنَّهُ اخْتَصَرَ الْقِصَّةَ وَاقْتَصَرَ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَفِي رِوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ عَقِبَ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا انصَرَفَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا رَجَعَ بِالنَّاسِ مِنْ سَرَعٍ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْطَأِ، وَقَدْ رَوَاهُ جُوَيْرِيَّةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ مَالِكٍ خَارِجَ الْمَوْطَأِ مَطْوَلًا، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْغُرَائِبِ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ نَقْدُمَ عَلَيْهِ إِذَا سَمِعَ

به، وأن نخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها، وَأَخْرَجَهُ أَيضًا من رواية بشر بن عمر، عن مالك بمعناه، ورواية سالم هذه منقطعة لأنه لم يدرك القصة ولا جده عمر ولا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عوف، وقد رواه ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن سالم، فَقَالَ عن عَبْدِ اللَّهِ بن عامر بن ربيعة: أن عَبْدَ الرَّحْمَنِ أخبر عمر وهو في طريق الشام لَمَّا بلغه أن بها الطاعون، فذكر الحديث أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، فإن كان محفوظًا فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عَبْدِ اللَّهِ ابن عامر، وبعضه من سالم عنه، واختصر مالك الواسطة بين سالم وعبد الرحمن؛ وليس مراد سالم بهذا الحصر نفي سبب رجوع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه كان عن رأيه الذي وافق عليه مشيخة قريش من رجوعه بالناس، وإنما مراده: أنه لما سمع الخبر رجح عنده ما كان عزم عليه من الرجوع وذلك أنه قَالَ: إني مصبح على ظهر فبات على ذلك، ولم يشرع في الرجوع حتى جاء عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عوف فحدث بالحديث المرفوع، فوافق رأي عمر الذي رآه فحصر سالم سبب رجوعه في الحديث، لأنه السبب الأقوى ولم يرد نفي السبب الأول وهو اجتهاد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكأنه يقول: لولا وجود النص لَأَمَكِنَ إِذَا أَصْبَحَ أن يتردد في ذلك، أو يرجع عن رأيه فلما سمع الخبر استمر على عزمه الأول، ولولا الخبر لما استمر.

فالحاصل: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أراد بالرجوع ترك الإلقاء إلى التهلكة، فهو كمن أراد الدخول إلى دار فرأى بها مثلًا حريقًا تعذر طفؤه فعدل عن دخولها لئلا يصيبه فعدل عمر لذلك، فلَمَّا بلغه الخبر جاء موافقًا لرأيه فأعجبه فلأجل ذلك قَالَ من قَالَ: إنما رجع لأجل الحديث لا لما اقتضاه نظره فقط.

وقد أخرج الطَّحَاوِيُّ بسند صحيح، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتى الشام فاستقبله أَبُو طلحة وأبو عبيدة فَقَالَ: يا أمير المؤمنين إن معك وجوه الصحابة وخيارهم وإنَّا تركنا من بعدنا مثل حريق النار فأرجع العام فرجع.

وهذا في الظاهر يعارض حديث الباب فإن فيه الجزم بأن أبا عبيدة أنكر الرجوع، ويمكن الجمع بأن أبا عبيدة أشار أولاً بالرجوع، ثم غلب عليه مقام

التوكل لما رأى أكثر المهاجرين والأنصار جنحوا إليه، فرجع عن رأي الرجوع وناظر عمر في ذلك فاستظهر عليه عمر بالحجة فتبعه، ثم جاء عبد الرحمن بن عوف بالنص فارتفع الإشكال.

وفي هذا الحديث جواز رجوع من أراد دخول بلدة، فعلم أن بها الطاعون، وأن ذلك ليس من الحيرة وإنما هو من منع الإلقاء إلى التهلكة كما مرّ أو سدّ الذريعة لئلا يعتقد من يدخل إلى الأرض التي وقع بها أن لو دخلها وطعن وقع العدوى المنهي عنها، وأنه لو لم يدخلها لم يقع.

وقد زعم قوم: أن النهي عن ذلك إنما هو للتنزيه، وأنه يجوز الإقدام عليه لمن قوي توكله وصح يقينه، وتمسكوا بما جاء عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ندم على رجوعه من سرخ، كما أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة بسند جيد من رواية عُرْوَةَ بن رويم، عن القاسم بن مُحَمَّد، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جِئْتُ عمر حين قدم فوجدته قائلاً في خبائه فانتظرت في ظل الخباء، فسمعتة يقول حين تَضَوَّر: اللَّهُمَّ اغفر لي رجوعي من سرخ.

وَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بن رَاهُوَيْه في مسنده أَيْضًا؛ وَأَجَابَ الْقُرْطُبِيُّ في المفهم: بأنه لا يصح عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وكيف يندم على فعل ما أمر به النَّبِيُّ ﷺ ويرجع عنه ويستغفر منه؛ وفيه: أن سنده قوي والأخبار القوية لا ترد بمثل هذا مع إمكان الجمع، فيحتمل أن يكون كما حكاه البغوي في شرح السنة عن قوم أنهم حملوا النهي على التنزيه، وأن القدوم عليه جائز لمن غلب عليه التوكل والانصراف عند رخصته.

ويحتمل وهو أقوى أن يكون سبب ندمه أنه خرج لأمرهم في أمور المسلمين، فلما وصل إلى قرب البلد المقصود رجع مع أنه كان يمكنه أن يقيم بالقرب من البلد المقصود إلى أن يرتفع الطاعون فيدخل إليها ويقضي حاجة المسلمين، ويؤيد ذلك: أن الطاعون ارتفع عنها عن قرب، فلعله كان بلغه ذلك فندم على رجوعه إلى المدينة لا على مطلق رجوعه، ورأى أنه لو انتظر لكان أولى لما في رجوعه على العسكر الذي كان صحبه من المشقة، والخبر لم يرد بالأمر

بالرجوع، وإنما ورد بالنهي عن القдом، والله تعالى أعلم.

وأخرج الطحاوي بسند صحيح، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: قال عمر رضي الله عنه: اللهم إن الناس نحلونني ثلاثاً: أبرأ إليك منهم زعموا أنني فررت من الطاعون، وأنا أبرأ إليك من ذلك وذكر الطلا والمكس.

وقد ورد عن غير عمر رضي الله عنه التصريح بالعمل في ذلك بمحض التوكل، فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن الزبير بن العوام رضي الله عنه خرج غازياً نحو مصر فكتب إليه أمراء مصر: أن الطاعون قد وقع، فقال: إنما خرجنا للطعن والطاعون فدخلها فلقي طعناً في جبهته ثم سلم.

وفي الحديث أيضاً: منع من وقع الطاعون ببلده فيها من الخروج منها، وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، أخرج أحمد بسند صحيح إلى أبي منيب: أن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال في الطاعون: إن هذا رجز مثل السيل من تنكبه أخطاه ومثل النار من أقام أحرقته، فقال شرحبيل بن حسنة: إن هذا رحمة ربكم ودعوة نبيكم وقبض الصالحين قبلكم.

وأبو منيب بضم الميم وكسر النون بعدها التحتانية ساكنة ثم موحدة وهو دمشقي نزل البصرة يعرف بالأحذب، وثقه العجلي، وابن حبان، وهو غير أبي منيب الجرشي لأن الأحذب أقدم من الجرشي، وقد أثبت البخاري سماعاً للأحذب من معاذ بن جبل رضي الله عنه والجرشي يروي عن سعيد بن المسيب ونحوه، ولحديث طريق أخرى أخرجه أحمد أيضاً من رواية شرحبيل بن شفعة بضم المعجمة وسكون الفاء عن عمرو بن العاص رضي الله عنه شرحبيل بن حسنة بمعناه، وأخرجه ابن خزيمة والطحاوي وسنده صحيح، وأخرجه أحمد وابن خزيمة أيضاً من طريق شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو شرحبيل بمعناه، وأخرج أحمد من طرق أخرى: أن المراجعة في ذلك أيضاً وقعت بين عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما، وفي طريق أخرى بينه وبين واثلة الهذلي.

وفي معظم الطرق: أن عمرو بن العاص صدّق شرحبيل وغيره على ذلك؛ ونقل القاضي عياض وغيره: جواز الخروج عن الأرض التي وقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة منهم: أبو موسى الأشعري، والمغيرة بن شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومن التابعين منهم: الأسود بن هلال ومسروق، ومنهم من قال: النهي فيه للتنزيه فيكره ولا يحرم.

وخالفهم جماعة، فقالوا: يحرم الخروج منها لظاهر النهي الثابت في الأحاديث الماضية، وهذا هو الراجح عند الشافعية وغيرهم، ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك، فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً في أثناء حديث بسند حسن، قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ فما الطاعون؟ قَالَ: غَدَّة كَغَدَّة الإبل المقيم فيها كالشهيد، والفارّ منها كالفارّ من الزحف، وله شاهد من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: الفارّ من الطاعون كالفارّ من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيُّضًا، وأيده، وسنده صالح للمتابعات.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: استدل من أجاز الخروج بالنهي الوارد عن الدخول إلى الأرض التي يقع بها، قالوا: وإنما نهى عن ذلك خشية أن يعدي من دخل عليه، قَالَ: وهو مردود لأنه لو كان النهي لهذا لجاز لأهل الموضع الذي وقع فيه الخروج، وقد ثبت النهي أَيُّضًا عن ذلك، فعرف أن المعنى الذي لأجله منعوا من القدوم عليه غير معنى العدوى، والذي يظهر، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أن حكمة النهي عن القدوم عليه لئلا يصيب من قدم عليه بتقدير الله تَعَالَى، فيقول: لولا أنني قدمت هذه الأرض لما أصابني، ولعله لو أقام في الموضع الذي كان فيه لأصابه فأمر أن لا يقدم عليه حسماً للمادة ونهي من وقع وهو فيها أن لا يخرج من الأرض التي نزل بها لئلا يسلم، فيقول مثلاً: لو أقمت في تلك الأرض لأصابني ما أصاب أهلها ولعله لو كان أقام بها ما أصابه من ذلك شيء انتهى.

ويؤيده ما أَخْرَجَهُ الهيثم بن كليب، والطحاوي، والبيهقيّ بسند حسن، عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قَالَ: إن هذا الطاعون قد وقع فمن أراد أن يتنزّه عنه فليفعل واحذروا اثنتين: أن يقول قائل: خرج خارج فسلم، وجلس جالس

فأصيب فلو كنت خرجت لسلمت كما سلم فلان، ولو كنت جلست أصبت كما أصيب فلان، لكن أبو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حمل النهي على من قصد الفرار محضاً، ولا شك أن الصور ثلاث وهذا تفصيل جيد، وذلك أن من خرج لقصد الفرار محضاً، فهذا يتناوله النهي لا محالة، ومن خرج لحاجة متمحضة لا لقصد الفرار أصلاً ويتصور ذلك فيمن تهيأ للرحيل من بلد كان بها إلى بلد إقامته مثلاً، ولم يكن الطاعون فوق فاتفق وقوعه في أثناء تجهزه، فهذا لم يقصد الفرار أصلاً فلا يدخل في النهي.

والثالث: من عرضت له حاجة فأراد الخروج إليها، وانضم إلى ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التي وقع بها الطاعون، فهذا محل النزاع، ومن جملة هذه الصورة الأخيرة: أن يكون الأرض التي وقع بها وخمة والأرض التي يريد التوجه إليها صحيحة فيتوجه بهذا القصد، فهذا جاء النقل فيه عن السلف مختلفاً، فمن منع نظر إلى صورة الفرار في الجملة، ومن أجازة نظر إلى أنه مستثنى من عموم الخروج فراراً، لأنه لم يتمحض للفرار وإنما هو لقصد التداوي، وعلى ذلك يحمل ما وقع في أثر أبي موسى المذكور: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرسل إلى أبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن لي إليك حاجة فلا تضع كتابي من يدك حتى تقبل إليّ فكتب إليه: إني قد عرفت حاجتك وإني في جند من المسلمين لا أجد في نفسي رغبة عنهم، أما بعد فإنك نزلت بالمسلمين أرضاً غميقة فارفعهم إلى أرض نزهة فدعا أبو عبيدة أبا موسى، فَقَالَ: اخرج فأريد للمسلمين منزلاً حتى انتقل بهم، فذكر القصة في اشتغال أبي موسى بأهله وبوقوع الطاعون بأبي عبيدة لما وضع رجله في الركاب متوجّهاً، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فارتفع الطاعون.

وقوله: غميقة بغين معجمة وقاف بوزن: عظيمة، أي: قريبة من المياه والنزور وذلك مما يفسد غالباً به الهواء لفساد المياه، والنزهة الفسيحة البعيدة عن الوخم، فهذا يدل على أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى أن النهي عن الخروج إنما هو لمن قصد الفرار متمحضاً، ولعله كانت له حاجة بأبي عبيدة في نفس الأمر

فلذلك استدعاه وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون به، فاعتذر عن إجابته لذلك، وقد كان أمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك بعد سماعه للحديث المذكور من عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فتأول عمر فيه ما تأول، واستمر أبو عبيدة على الأخذ بظاهره.

وأيد الطَّحَاوِيُّ صنيع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقصة العرنيين، فإن خروجهم من المدينة كان للعلاج لا للفرار، وهو واضح من قصتهم، لأنهم شكوا وخم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم وكان خروجهم من ضرورة الواقع، لأن الإبل التي أمروا أن يتداووا بألبانها وأبوالها واستنشاق روائحها ما كانت تنهياً لإقامتها في البلد، وإنما كانت في مراعيها فلذلك خرجوا، وقد لحظ البُخَارِيُّ ذلك فترجم قبل ترجمة الطاعون من خرج من الأرض التي لا تلائمها، وساق قصة العرنيين، ويدخل فيه ما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ من حديث فروة بن مُسَيْكٍ بمهملة وكاف مصغراً قَالَ: قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ إن عندنا أرضاً، يقال لها: أبين هي أرض ريفنا وميرتنا وهي وبيئة، فَقَالَ: دعها عنك فإن من القرف التلف.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: القرف: القرب من الوباء.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: ليس في هذا إثبات العدوى، إنما هو من باب التداوي فإن استصلاح الأهوية أنفع الأشياء في تصحيح البدن وبالعكس.

واحتجوا أَيْضًا بالقياس على الفرار من المجذوم، وقد ورد الأمر به كما تقدم.

والجواب: أن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون قد ثبت النهي عنه، والمجذوم قد ورد الأمر بالفرار عنه فكيف يصح القياس؟

وقد تقدم في باب: الجذام من بيان الحكمة في ذلك ما يغني عن إعادته، وقد ذكر العلماء في النهي عن الخروج حِكْمًا:

منها: أن الطاعون في الغالب يكون عامًّا في البلد الذي يقع به، فإذا وقع فالظاهر مداخلة سببه لمن بها فلا يفيد الفرار، لأن المفرة إذا تعينت حتى لا يقع الانفكاك عنها كان الفرار عبثًا فلا يليق بالعاقل.

ومنها : أن الناس لو تواردوا على الخروج لصار من عجز عنه بالمرض المذكور أو غيره ضايح المصلحة لفقد من يتعهده حيًّا وميتًا ، وأيضًا فلو شرع الخروج فخرج الأقوياء لكان في ذلك كسر قلوب الضعفاء ، وقد قالوا : إن حكمة الوعيد في الفرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يفرّ وإدخال الرعب عليه بخذلانه ، وقد جمع الغزالي بين الأمرين ، فَقَالَ : الهواء لا يضر من حيث ملاقاته ظاهر البدن بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والرية ، فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن فالخارج من البلد الذي يقع به لا يخلص غالبًا مما استحکم به ، وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للأصحاء في الخروج لبقى المرضى لا يجدون من يتعاهدهم فتضيع مصالحهم .

ومنها : ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الوباء يتكثف ؛ أخرجَهُ أهله بهواء تلك البقعة وتألفها ويصير لهم كالأهوية الصحيحة لغيرهم ، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافقهم بل ربما إذا استنشقوا هواها استصحب معه إلى القلب من الأبخرة الردية التي حصل تكثف بدنه بها فأفسدته فمنع من الخروج لهذه النكته .

ومنها : ما تقدم أن الخارج يقول : لو أقمت لأصبت ، والمقيم يقول : لو خرجت لسلمت فيقع في اللّهُو المنهي عنه ، وَقَالَ الإمام الشاطبي : وكم لو وليت يورث القلب أنصلاً ، واللّهُ تَعَالَى أعلم .

وَقَالَ الشيخ أَبُو مُحَمَّد بن أَبِي جمرة فِي قَوْلِهِ : فلا تقدموا عليه فيه منع معارضته مضمن الحكمة بالقدر وهو من مادة قوله تَعَالَى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة : 195] .

وفي قوله : ولا تخرجوا فرارًا منه إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضى به ، قَالَ وَأَيْضًا : فالبلاء إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها ، فمن أراد اللّهُ إنزال البلاء به فهو واقع به لا محالة فأينما توجه يدركه فأرشدنا الشارع إلى عدم النصب من غير أن يرفع ذلك المحذور .

وَقَالَ الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد : الذي يترجح عندي في الجمع بينهما

أن في الإقدام عليه تعرض النفس للبلاء ولعلها لا تصبر عليه، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام العبد أو التوكل فمنع ذلك حذرًا من اغترار النفس ودعواها ما لا يثبت عليه عند الاختيار، وأما الفرار فقد يكون داخلًا في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة مما قدر عليه فأمرنا الشارع بترك التكلف في الحالتين.

وفي هذه المادة قوله ﷺ: «لا تتمنوا لقاء العدو وإذا لقيتموهم فاصبروا» فأمر بترك التمني لما فيه من التعرض للبلاء وخوف اغترار النفس إذ لا يؤمن من عدوها عند الوقوع، ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليمًا لأمر الله تعالى.

(ثم) في قصة عمر رضي الله عنه من الفوائد:

مشروعية المناظرة والاستشارة في النوازل وفي الأحكام.

وأن الاختلاف لا يوجب حكمًا.

وأن الاتفاق هو الذي يوجبه.

وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص.

وأن النص يسمى علمًا.

وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعلمه.

وأن العالم قد يكون عنده ما لا يكون عند غيره ممن هو أعلم منه، وفيها وجوب العمل بخبر الواحد وهو في أقوى الأدلة على ذلك لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة، فقبلوه من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مقويًا.

وفيها الترجيح بالأكثر عددًا والأكثر تجربة لرجوع عمر رضي الله عنه لقوله:

مشيخة قريش مع ما انضم إليهم ممن وافق رأيهم من المهاجرين والأنصار، فإن مجموع ذلك أكثر من عدد من خالف من كل من المهاجرين والأنصار ووزان ما عند الذين خالفوا ذلك من المهاجرين والأنصار من مزيد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من السن والتجارب، فلما تعادلوها في هذه الحثيثة رجح بالكثرة ووافق اجتهاده النص، فلذلك حمد الله تعالى على توفيقه لذلك.

5731 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ الْمَسِيحُ، وَلَا الطَّاغُوتُ».

وفيها تفقد الإمام أحوال رعيته لما فيه من إزالته ظلم المظلوم، وكشف كربة المكروب، وروع أهل الفساد، وإظهار الشرائع والشعائر، وتنزيل الناس منازلهم، وقد تقدم بعض ذلك على طريق الإجمال، وهذا الحديث أخرجه مُسْلِمٌ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) (الإمام، (عَنْ نُعَيْمِ) بضم النون وفتح الميم مصغراً هو ابن عَبْدِ اللَّهِ القرشي المدني مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْمُجَمِّرِ) بضم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة وآخره راء وكان يجمر مسجد النَّبِيِّ ﷺ فسمي مجمراً، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ) طيبة (الْمَسِيحُ) أي: الدجال الأعور، (وَلَا الطَّاغُوتُ) لأن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخولها، كذا أورده هنا مختصراً، وقد أورده في الحج، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك بلفظ: على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال، وَأَخْرَجَهُ فِي الْفَتَنِ، عن القعني، عن مالك كذلك.

وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى، واختلفوا في هذا الاستثناء، فقليل: للتبرك فيشملهما.

وقيل: للتعليق فيختص بالطاعون وأن مقتضاه جواز دخول الطاعون المدينة، فإن قيل: الطاعون شهادة فكيف منعت في المدينة؟ وما وجد ذكر المسيح الدجال مقارناً بالطاعون ومدحت المدينة بعدم دخولها.

فالجواب: أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته، وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه لكونه سببه، فإذا استحضر ما تقدم من أنه طعن الجن حتى مدح المدينة بعدم دخوله إياها، فإن فيه إشارة إلى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة، ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن

أحد منهم، فإن قيل: طعن الجن لا يختص بكفارهم بل قد يقع من مؤمنهم.

فالجواب: أن دخول كفار الإنس المدينة ممنوع فإذا لم يسكن المدينة إلا من يظهر الإسلام جرت عليه أحكام المسلمين، ولو لم يكن خالص الإسلام فحصل الأمن من وصول الجن إلى طعنهم بذلك، فلذلك لم يدخلها الطاعون أصلاً.

وقد أجاب القُرْطُبِيُّ في المفهم عن ذلك وَقَالَ: المعنى لا يدخل من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون عمواس والجارف، وهذا الذي قَالَ: يقتضي تسليم أن يدخلها في الجملة وليس كذلك، فقد جزم ابن قُتَيْبَةَ في المعارف وتبعه جمع جم من آخرهم الشيخ محيي الدين النَّوَوِيُّ في الأذكار بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلاً ولا مكة أَيْضًا.

لكن نقل جماعة: أنه دخل مكة في الطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعمائة، لكن وقع عند عمر بن شبة في كتاب مكة عن شريح بن فليح، عن العلاء بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: المدينة ومكة محفوفتان بالملائكة على كل نقب منهما ملك فلا يدخلهما الدجال والطاعون، ورجاله رجال الصحيح، وحيث نقلنا في الأذكار أنه وجد سنة تسع وأربعين وسبعمائة ليس كما ظن.

وأما المدينة فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها الطاعون أصلاً، ولعل القُرْطُبِيَّ بنى على أن الطاعون أعم من الوباء أو أنه هو وأنه الذي ينشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير.

وقد مضى في الجنائز في صحيح البُخَارِيِّ قول أبي الأسود: قدمت المدينة وهم يموتون موتاً ذريعاً، فهذا وقع بالمدينة وهو وباء بلا شك، ولكن الشأن في تسميته طاعوناً، والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث المنفي دخوله المدينة الذي ينشأ عن طعن الجن، فيهيج بذلك الطعن الدم في البدن فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلم يتضح جواب القُرْطُبِيَّ، وأجاب غيره: بأن سبب الرحمة لم ينحصر في الطاعون وقد قَالَ ﷺ: «ولكن عافيتك أوسع لي» فكان منع دخول الطاعون المدينة من خصائص المدينة ولوازم دعاء النَّبِيِّ ﷺ لها بالصحة.

وَقَالَ آخَرُ: هَذَا مِنَ الْمَعْجَزَاتِ الْمَحْمُودَةِ، لِأَنَّ الْأَطْبَاءَ مِنْ أَوْلَاهُمْ إِلَى آخِرِهِمْ عَجَزُوا أَنْ يَدْفَعُوا الطَّاعُونَ عَنْ بَلَدٍ بَلٍ عَنْ قَرْيَةٍ، وَقَدْ امْتَنَعَ الطَّاعُونَ عَنْ الْمَدِينَةِ الدَّهْورَ الطَّوِيلَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ جَوَابًا عَنْ الْأَشْكَالِ.

وَمِنَ الْأَجُوبَةِ: أَنَّهُ ﷺ عَوَّضَهُمْ عَنِ الطَّاعُونَ بِالْحَمَى، لِأَنَّ الطَّاعُونَ يَأْتِي مَرَّةً وَالْحَمَى تَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ حِينٍ فَيَتَعَادَلَانِ فِي الْأَجْرِ، وَيَتِمُّ الْمَرَادُ مِنْ عَدَمِ دُخُولِ الطَّاعُونَ لِبَعْضِ مَا تَقْدُمُ مِنَ الْأَسْبَابِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَسِيبٍ بِمُهْمَلَتَيْنِ آخَرَهُ مُوَحَّدَةً بِوزْنٍ عَظِيمٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْحَمَى وَالطَّاعُونَ فَأَمْسَكَتِ الْحَمَى بِالْمَدِينَةِ وَأَرْسَلَتِ الطَّاعُونَ إِلَى الشَّامِ»، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْمَدِينَةَ كَانَ فِي قَلْعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَدَدًا وَمَدَدًا وَكَانَتِ الْمَدِينَةُ وَبْنَةً كَمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثُمَّ خَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ يَحْصُلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا الْأَجْرُ الْجَزِيلُ، فَاخْتَارَ الْحَمَى حِينَئِذٍ لِقَلْعَةِ الْمَوْتِ بِهَا غَالِبًا بِخِلَافِ الطَّاعُونَ، ثُمَّ لَمَّا احْتِاجَ إِلَى جِهَادِ الْكُفَّارِ وَأُذِنَ لَهُ فِي الْقِتَالِ كَانَتْ قَضِيَّةُ اسْتِمْرَارِ الْحَمَى بِالْمَدِينَةِ أَنْ يَضْعِفَ أَجْسَادَ الَّذِينَ يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّقْوَةِ لِأَجْلِ الْجِهَادِ، فَدَعَا بِنَقْلِ الْحَمَى إِلَى الْجَحْفَةِ فَعَادَتِ الْمَدِينَةُ أَصَحَّ بِلَادًا مِنْ بَعْدِ أَنْ كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ ثُمَّ كَانُوا مِنْ حِينَئِذٍ مِنْ فَاتَتِهِ الشَّهَادَةُ بِالطَّاعُونَ رُبَّمَا حَصَلَتْ لَهُ بِالْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمِنْ فَاتِهِ ذَلِكَ حَصَلَتْ لَهُ الْحَمَى الَّتِي هِيَ حِظُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ اسْتَمَرَ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ تَمَيِّزًا لَهَا عَنْ غَيْرِهَا بِالتَّحْقِيقِ إِجَابَةً دَعْوَتِهِ ﷺ وَظَهُورِ هَذِهِ الْمَعْجَزَةِ الْعَظِيمَةِ بِتَصَدِيقِ خَبَرِهِ هَذِهِ الْمُدَّةَ الطَّوِيلَةَ هَذَا، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو أَبُو عَسِيبٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ صَحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ أَسْنَدٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي الْحَمَى وَالطَّاعُونَ، قِيلَ: اسْمُ أَبِي عَسِيبٍ أَحْمَرُ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَالطَّاعُونَ»، وَقَدْ مَضَى فِي الْحَجِّ فِي بَابٍ: لَا يَدْخُلُ الدِّجَالُ الْمَدِينَةَ.

- 5732 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، حَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَحْيَى بِمَا مَاتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الطَّاعُونَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».
- 5733 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَبْطُونُ

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سلمة التبوذكي الحافظ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) أي: ابن زياد العبدي مولا هم البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ) هو ابن سليمان الأحول قَالَ: (حَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ) أم الهذيل البصرية الفقيه مولاة أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَحْيَى) هو ابن سيرين أخو حفصة المذكورة سألتها أنس (بِمَا مَاتَ؟) بألف بعد ميم.

وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ والأصيلي: بِمَ مَاتَ؟ بحذف الألف وهي اللغة الشائعة.

وفي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ وهي كنية سيرين، والمعنى: بِأَيِّ مَرَضٍ مَاتَ أَخُوكَ يَحْيَى، وكانت وفاة يَحْيَى في حدود التسعين من الهجرة.

(قُلْتُ) له: (مِنَ الطَّاعُونَ) أي: مات من الطاعون.

(قَالَ) أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».) يعني: إذا مات مطعوناً صار كالشهيد في سبيل الله لمشاركته إياه فيما كابدته من الشدة، هكذا جاء مُطْلَقًا في حديث أنس، وسيأتي مَقِيدًا بثلاثة قيود في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الباب الذي بعده، وكان هذا هو السر في إيراد عقه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، والإسناد كله بصريون، وليس لحفصة بنت سيرين في البُخَارِيِّ إلا هذا الحديث، وقد مضى الحديث في الجهاد أَيضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيضًا في الطب.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) هو الضحاك بن مخلد النبيل، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ سُمَيٍّ) بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد التحتية مولى أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّمان، (عن أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الْمَبْطُونُ) هو الذي يموت بمرض

شَهِيدٌ، وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ».

31 - باب أَجْر الصَّابِرِ فِي الطَّاعُونِ

5734 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ،

البطن كالاستسقاء، ونحوه (شَهِيدٌ، وَالْمَطْعُونُ) أي: الذي يموت بالطاعون الذي هو وخز الجن (شَهِيدٌ) أي: لهما ثواب الشهادة.

وَقَالَ الْقَاضِي الْبَيْضاوي: من مات بالطاعون أو بوجع البطن ملحق بمن قتل في سبيل الله لمشاركته إياه في بعض ما يناله من الكرامة بسبب ما كابده من الألم والشدة لا في جملة الأحكام والفضائل، وقد مضى الحديث في الجهاد من رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ عَنْ مَالِكٍ مَطْوَلًا بلفظ: الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والمقتول في سبيل الله. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

31 - باب أَجْر الصَّابِرِ فِي الطَّاعُونِ

(باب أَجْر الصَّابِرِ فِي الطَّاعُونِ) سواء وقع به أو وقع في بلد وهو مقيم به، ووقع في مسند أحمد من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «الفار من الطاعون كالفار من الزحف والصابر فيه كالصابر في الزحف»، وفي رواية له: «ومن صبر كان له أجر شهيد»، ورواه ابن خزيمة باللفظين في كتاب التوكل.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: هو ابن رَاهُوَيْهَ وَقَالَ الْغَسَّانِي: لعله ابن منصور.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنِ بهرام الكوسج أَبُو يعقوب المَرْوَزِيُّ انتقل بأخرة إلى نيسابور وهو شيخ مسلم أَيْضًا قَالَ: (أَخْبَرَنَا حَبَّانُ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة وبالنون ابن هلال البابلي البَصْرِيُّ، ومن جملة من روى عن إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ وهو يدل على أن الصواب مع الغساني قَالَ: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ) بضم الفاء وبالراء المخففة وآخره مثناة فوقية، واسم أبي فرات عمرو بفتح العين الكندي المَرْوَزِيُّ وهو من أفراد البُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ) بضم

عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْنا: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَنِ الطَّاعُونَ، فَأَخْبَرَهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ
رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ،

الموحدة وفتح الراء مصغر بُرْدَة الاسلمي التابعي البَصْرِيُّ الْقَاضِي بمرؤ.

(عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ) بفتح التحتية وسكون العين المهملة وفتح الميم وضمها
الْمَرْوَرِيُّ قاضيهَا، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْنا)
وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَخْبَرْتُهُ: (أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رِوَايَةِ أَحْمَدَ من هذا
الوجه عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (عَنِ الطَّاعُونَ، فَأَخْبَرَهَا
نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ)، وفي رِوَايَةِ
الكشميهني: على من شاء بلفظ الماضي، أي: من كافر أو عاص كما تقدم في
قصة آل فرعون، وفي قصة أصحاب مُوسَى عليه السلام مع بلعام.

(فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ) أي: من هذه الأمة، ويروى: ورحمة
للمسلمين، وفي حديث أبي عسيب عند أَحْمَدَ: فالطاعون شهادة للمؤمنين
ورحمة لهم، ورجس على الكافر وهو صريح في أن كون الطاعون رحمة إنما
هو خاص بالمسلمين، وكونه رحمة للمؤمنين من حيث إنها تتضمن مثل أجر
الشهيد، وإن كان هو صورة محنة وإذا وقع بالكفار فإنما هو عذاب لهم يعجل
لهم في الدنيا قبل الآخرة.

وأما العاصي من هذه الأمة فهل يكون له الطاعون شهادة أو يختص
بالمؤمن الكامل فيه نظر، والمراد بالعاصي: من يكون مرتكب الكبيرة ويهجم
عليه ذلك وهو مصرّ فإنه يحتمل أن يقال: لا يكرم بدرجة الشهادة لشؤم ما كان
متلبساً به لقوله تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الباقية: 21].

وأيضاً: فقد وقع في حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يدل على أن
الطاعون ينشأ عن ظهور الفاحشة.

أَخْرَجَهُ ابن ماجة والْبَيْهَقِيُّ بلفظ: لم يظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا
بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم، وفي

إسناده: خالد بن زيد بن أبي مالك وكان من فقهاء الشام لكنه ضعيف عند أحمد، وابن معين وغيرهما، ووثقه أحمد بن صالح المصري، وأبو زرعة الدمشقي، وَقَالَ ابن حبان كان يخطئ كثيرا.

وله شاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الموطأ بلفظ: ولا فشا الزنى في قوم قط إلا كثر فيهم الموت، الحديث.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيه انقطاع، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ من وجه آخر موصولا بلفظ: إذا ظهر الزنى والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله.

وفي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ من وجه آخر موصولا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحو سياق مالك وفي سنده مقال، وله أَيْضًا من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: ما من قوم يظهر فيهم الزنى إلا أخذوا بالفناء، الحديث وسنده ضعيف.

وفي حديث بريدة عن الحاكم بسند جيد بلفظ: ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا سَلَطَ اللَّهُ عليهم الموت.

وفي رِوَايَةِ أَحْمَدَ من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: «لا يزال أمتي بخير ما لم يفش فيهم ولد الزنا فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعُمَّمَ اللَّهُ بعقاب» وسنده حسن.

ففي هذه الأحاديث: أن الطاعون قد يقع عقوبة بسبب المعصية، فكيف يكون شهادة؟ ويحتمل أن يقال: بل يحصل له درجة الشهادة لعموم الأخبار الواردة، ولا سيما في الحديث الذي قبله عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الطاعون شهادة لكل مسلم ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات مساواة المؤمن الكامل في المنزلة، لأن درجات الشهادة متفاوتة كنظيره من العصاة إذا قتل مجاهدًا في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا مقبلاً غير مدبر، ومن رحمة الله بهذه الأمة المحمدية أن يعجل لهم العقوبة في الدنيا، ولا ينافي ذلك أن يحصل لمن وقع به الطاعون أجر الشهادة ولا سيما وأكثرهم لم يباشر تلك الفاحشة إنما عمتهم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لتقاعدهم عن إنكار المنكر.

فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونَ، فَيَمُكُّثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ،

وقد أخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث عتبة بن عُبيد رفعه : القتل ثلاثة : رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فذاك الشهيد المفتخر في خيمة الله تحت عرشه لا يفضلُه النبيون إلا بدرجة النبوة . ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا جاهد بنفسه وماله في سبيل الله حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل ، فانمحت خطاياهُ إن السيف ممّاء للخطايا .

ورجل منافق جاهد بنفسه وماله حتى يقتل فهو في النار إن السيف لا يمحو النفاق .

وأما الحديث الآخر الصحيح : أن الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين فإنه يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر التبعات وحصول التبعات لا يمنع حصول درجة الشهادة ، وليس للشهادة معنى إلا أن الله تعالى يثيب من حصلت له ثواباً مخصوصاً ، ويكرمه كرامة زائدة .

وقد بين الحديث : أن الله يتجاوز عنه ما عدا التبعات فلو فرض أن للشهيد أعمالاً صالحة وقد كُفرت الشهادة أعماله السيئة غير التبعات ، فإن أعماله الصالحة تنفعه في موازنة ما عليه من التبعات ويبقى له درجة الشهادة خالصة ، وإن لم يكن له أعمال صالحة فهو في المشيئة .

(فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ) أي : مسلم (يَقَعُ الطَّاعُونَ) أي : في مكان هو فيه ، (فَيَمُكُّثُ فِي بَلَدِهِ) وفي رواية أحمد : في بيته ، ويأتي في القدر بلفظ : يكون فيه ويمكث فيه فلا يخرج من البلد ، أي : التي وقع فيه الطاعون ، وقوله : في بلده مما تنازع فيه الفعلان أعني قوله : يقع ، وقوله : فيمكث (صَابِرًا) أي : حال كونه صابراً غير منزعج ولا قلق بل مسلماً لأمر الله راضياً بقضائه ، وهذا قيد في حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون وهو أن يمكث بالمكان الذي يقع به ، فلا يخرج فراراً منه كما تقدم النهي عنه في الباب الذي قبله صريحاً .

(يَعْلَمُ) أي : حال كونه يعلم (أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ) وهذا قيد آخر

إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ»

في ذلك، فلو مكث وهو قلق أو متندم على عدم الخروج ظاناً أنه لو خرج لما وقع به أصلاً ورأساً وأنه بإقامته يقع به فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون، هذا الذي يقتضيه مفهوم هذا الحديث كما اقتضى منطوقه أن من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد ولو لم يمت بالطاعون، ويدخل تحته ثلاث صور: من اتصف بذلك فوقع به الطاعون فمات به .

أو وقع به ولم يمت به .

أو لم يقع به أصلاً ومات بغيره عاجلاً أو آجلاً.

(إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ)، ولعل السر في التعبير بالمثلية مع ثبوت التصريح بأن من مات من الطاعون كان شهيداً أن من لم يمت من هؤلاء بالطاعون كان له مثل أجر الشهيد، وإن لم يحصل له درجة الشهادة بعينها وذلك لأن من اتصف بكونه شهيداً أعلى درجة ممن وعد بأنه يعطى مثل أجر الشهيد ويكون كمن خرج على نية الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا فمات بسبب غير القتل .

وأما ما اقتضاه مفهوم حديث الباب: أن من اتصف بالصفات المذكورة ووقع به الطاعون ثم لم يمت منه أنه يحصل له ثواب الشهيد فيشهد له حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن عُبيد بن رفاعه أن أبا مُحَمَّدٍ أخبره وكان من أصحاب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه حدثه عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَكْثَرَ شُهَدَاءُ أُمَّتِي لِأَصْحَابِ الْفَرْشِ وَرَبِّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفِينِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِنَيْتِهِ»، والضمير فِي قَوْلِهِ: أنه لابن مسعود فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود ورجال سنده موثقون .

ويستنبط من الحديث: أن من اتصف بالصفات المذكورة ثم وقع به الطاعون فمات به يكون له أجر شهيدين، ولا مانع من تعدد الثواب بتعدد الأسباب كمن يموت غريباً بالطاعون أو نفساً مع الصبر والاحتساب .

والتحقيق فيما اقتضاه حديث الباب: أن يكون شهيداً بوقوع الطاعون به، ويضاف إليه مثل أجر الشهيد لصبره وثباته فإن درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة

تَابَعَهُ النَّضْرُ، عَنْ دَاوُدَ.

شيء، وقد أشار إلى ذلك الشيخ أَبُو مُحَمَّدٍ بن أَبِي جَمْرَةَ وَقَالَ: هذا هو السر في قَوْلِهِ: «والمطعون شهيد»، وفي قوله في هذا فله مثل أجر شهيد، ويمكن أن يقال: بل درجات الشهداء متفاوتة فأرفعها من اتصف بالصفات المذكورة ومات بالطاعون، ودونه في المرتبة من اتصف بها وطعن ولم يمت به، ودونه من اتصف ثم لم يطعن ولم يمت به.

ويستفاد من الحديث أيضًا: أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيدًا ولو وقع الطاعون ومات به فضلًا عن أن يموت بغيره وذلك ينشأ من شؤم الاعتراض الذي ينشأ عن التفجر والتسخط لقدر الله وكراهة لقائه وما أشبه ذلك من الأمور التي يفوت معها الخصال المشروطة، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وقد جاء في بعض الأحاديث: استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة، فأخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رفعه: «يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون: نحن شهداء، فيقال: انظروا فإن كانت جراحهم كجراح الشهداء تسيل دمًا وريحها كريح المسك فهم شهداء فيجدونهم كذلك»، رواه الطَّبْرَانِيُّ في الكبير بإسناد: لا بأس به فيه إِسْمَاعِيلُ بن عباس، وروايته عن الشاميين مقبولة وهذا منها، وله شاهد من حديث العرياض ابن سارية أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أيضًا بسند حسن، وَالنَّسَائِيُّ أيضًا مرفوعا بلفظ: «يختصم الشهداء والمتوفون على فرشهم إلى ربنا عَزَّ وَجَلَّ في الذين ماتوا بالطاعون، فيقول: الشهداء إخواننا قتلوا كما قتلنا، ويقول: الذين ماتوا على فرشهم: إخواننا ماتوا على فرشهم كما متنا، فيقول الله عَزَّ وَجَلَّ: انظروا إلى جراحهم فإن أشبهت جراح المقتولين فإنهم منهم ومعهم، فإذا جراحهم أشبهت جراحهم»، زاد الكلاباذي في معاني الأخبار من هذا الوجه في آخره، «فيلحقون بهم».

(تَابَعَهُ) أي: تابع حيان بن هلال (النَّضْرُ) وهو ابن شميل، (عَنْ دَاوُدَ) هو ابن أبي الفرات، وقد أخرج طريق النضر في كتاب القدر، عن إسحاق بن إبراهيم عنه، وتقدم موصولًا أيضًا في ذكر بني إسرائيل، عن مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، عن عفان، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وأبي عبد الرحمن

32 - باب الرُقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ

المقري والنسائي من طريق يونس بن مُحَمَّد المؤدب كلهم عن داود بن أبي الفرات، وأراد البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر هذه المتابعة إزالة توهم من يتوهم تفرد حيان بن هلال به فيظن أنه لم يروه غيره ولم يرد الحصر فيهما.

32 - باب الرُقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ

(باب الرُقَى) بضم الراء وبالقاف مقصور جمع: رُقْيَة بضم الراء وسكون القاف يقال: رُقِيَ بالفتح، يَرْقَى: بالكسر من باب: رَمَى يَرْمِي وَرَقِيتَ فَلَانًا بكسر القاف أرقيه، واستَرْقَى: طلب الرُقْيَة، والكل بلا همز وهو بمعنى التعويذ بالذال المعجمة.

وَقَالَ ابن الأثير: الرُقْيَة والرُقَى والاستِرْقَاء المعوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع، وغير ذلك من الآفات.

(بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ) هو من عطف الخاص على العام.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وكان حق أن يقال والمعوذتين لأنهما سورتان فجمع إما لإرادة هاتين السورتين وما يشبههما من القرآن كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [المؤمنون: 97] ﴿فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: 98] وغير ذلك، أو باعتبار أن أقل الجمع اثنان، وقيل: المراد بالمعوذات: سورة الفلق، والناس، والإخلاص كما تقدم في أواخر التفسير فيكون من باب التغليب. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا أولى فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان والحاكم من رواية عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرِهُ عَشْرَ خِصَالٍ فذكر فيها: الرُقَى بِالْمُعَوِّذَاتِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لا يصح حديثه.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: لا يحتج بهذا الخبر لجهالة راويه، وعلى تقدير صحته فهو منسوخ بالإذن في الرقية بفاتحة الكتاب، وأشار المهلب إلى الجواب عن ذلك: بأن في الفاتحة معنى الاستعاذة وهو الاستعانة فعلى هذا يختص الجواز بما يشتمل على هذا المعنى، وقد أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ

أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجَانِ وَعَيْنِ الْإِنْسَانِ حَتَّى نَزَلَتِ الْمَعْوِذَاتُ ، فَأَخَذَ بِهَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهَا ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ التَّعَوُّذِ بِغَيْرِ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ وَلَا سِيَّمَا مَعَ ثُبُوتِ التَّعَوُّذِ بِغَيْرِهَا ، وَإِنَّمَا اجْتَرَأَ بِهِمَا لَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ جَوَامِعِ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً .

وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط :

أَنْ يَكُونَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَوْ بِمَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الرِّقِيَّةَ لَا تَوْثُرُ بِذَاتِهَا بَلْ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهَا شَرْطًا ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ ، فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : « أَعْرَضُوا عَلَيَّ رِقَاقِمَ لَا بِأَسْ بِالرَّقِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْكٌ » ، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّقِيِّ ، فَجَاءَ آلُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رِقِيَّةٌ نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعَقْرِبِ ، قَالَ : فَعَرَضُوا عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « مَا أَرَى بِأَسًّا مِنْ اسْتِطَاعِ أَنْ يَنْفَعُ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعِهِ » ، وَقَدْ تَمَسَّكَ قَوْمٌ بِهَذَا الْعُمُومِ ، فَأَجَازُوا كُلَّ رِقِيَّةٍ جَرَّبَتْ مَنْفَعَتَهَا وَلَوْ لَمْ يَعْقِلْ مَعْنَاهَا لَكِنْ دَلَّ حَدِيثُ عَوْفٍ عَلَى أَنَّهُ مَهْمَا كَانَ مِنَ الرَّقِيِّ يُوْدِي إِلَى الشَّرْكِ يَمْنَعُ وَمَا لَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ : لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُوْدِي إِلَى الشَّرْكِ فَيَمْنَعُ احْتِيَاظًا وَالشَّرْطُ الْآخَرُ لَا بَدَّ مِنْهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يَجُوزُ الرِّقِيَّةُ إِلَّا فِي الْعَيْنِ وَاللِّدْغَةِ كَمَا تَقْدُمُ فِي بَابٍ : مَنْ اِكْتَوَى مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ : لَا رِقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَّةٍ .

وَأَجِيبُ : بِأَنْ مَعْنَى الْحَصْرِ أَنَّهُمَا أَصْلُ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّقِيَّةِ فَيَلْتَحِقُ بِالْعَيْنِ جَوَازُ رِقِيَّةٍ مِنْ بَهْ خَبَلٍ أَوْ مَسٍّ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهَا فِي كَوْنِهَا تَنْشَأُ عَنْ أَحْوَالٍ شَيْطَانِيَّةٍ مِنْ إِنْسِيٍّ أَوْ جِنِّيٍّ ، وَيَلْتَحِقُ بِالسَّمِّ كُلِّ مَا عَرَضَ لِلْبَدَنِ مِنْ قُرُوحٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَوَادِّ السَّمِيَّةِ .

وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل حديث عمران

وزاد: أو دم، وفي مسلم من طريق يونس بن عبد الله بن الحارث، عن أنس رضي الله عنه قال: رخص رسول الله ﷺ في الرقي من العين والحمة والنملة، وفي حديث آخر: والأذن، ولأبي داود من حديث الشفا بنت عبد الله أن النبي ﷺ قال لها: ألا تعلمين هذه يعني حفصة رقية النملة، والنملة: قروح تخرج في الجنب وغيره من الجسد، وقيل: المراد بالحصر معنى الأفضل، أي: لا رقية أنفع كما قيل: لا سيف إلا ذو الفقار.

وقال قوم: المنهي عنه من الرقي ما يكون قبل وقوع البلاء، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما، وفيه نظر، وكان مأخوذاً من الخبر الذي قرنت فيه التائم بالرقية فأخرج أبو داود وابن ماجه، وصححه الحاكم من طريق ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عنها، عن ابن مسعود رضي الله عنه رفعه: أن الرقي والتائم والتولة شرك وفي الحديث قصة. والتائم جمع: تيمة وهي حرز أو قلادة تعلق في الرأس كانوا في الجاهلية يعتقدون أن ذلك يدفع الآفات.

والتولة بكسر المثناة وفتح الواو واللام مخففاً: شيء كانت المرأة تجلب بها محبة زوجها وهو ضرب من السحر، وإنما كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء الله تعالى وكلامه، فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كما سيأتي قريباً في باب المرأة ترقى الرجل من حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه ينفض بالمعوذات ويمسح بها وجهه، الحديث، ومضى في أحاديث الأنبياء عليهم السلام من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أنه ﷺ كان يعوذ الحسن والحسين رضي الله عنهما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة الحديث.

وصحح الترمذي حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً: «من نزل منزلاً فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يتحول»، وعند أبي داود والنسائي بسند صحيح عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن رجل من

أسلم جاء رجل، فَقَالَ: لدغت الليلة فلم أنم، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضررك»، والأحاديث في هذا المعنى موجودة، لكن يحتمل أن يقال: إن الرقى أخص من التعوذ وإلا فالخلاف في الرقى مشهور، ولا خلاف في مشروعية الفزع إلى الله تَعَالَى والالتجاء إليه في كلها وقع وما يتوقع.

وَقَالَ ابن التين: الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تَعَالَى هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تَعَالَى، فلما عَزَّ هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجثمانى، وتلك الرقى المنهي عنها التي يستعملها المعزم وغيره ممن يدّعي تسخير الجن له فيأتي بأمور مشتبهة مركبة من حق وباطل ليجمع إلى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمردتهم.

ويقال: إن الحية لعداوتها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم، فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها، وكذلك اللدغ إذا رقى بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان، فلذلك كره من الرقى ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان العربي الذي يعرف معناه ليكون بريئاً من شوب الشرك، وعلى كراهة الرقى بغير كتاب الله علماء الأمة.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الرقى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان يرقى به في الجاهلية مما لا يعقل معناه، فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدى إلى الشرك.

الثاني: ما كان بكلام الله تَعَالَى أو بأسمائه، فيجوز فإن كان مأثورًا فيستحب.

الثالث: ما كان بأسماء غير الله تَعَالَى من ملك أو صالح أو معظّم من المخلوقات كالعرش قَالَ: فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشروع الذي يتضمن الالتجاء إلى الله تَعَالَى والتبرك بأسمائه، فيكون تركه أولى إلا أن يتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله تَعَالَى.

5735 - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

عَنْ عُرْوَةَ،

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: قد جاء في بعض الأحاديث جواز الرقى وفي بعضها النهي عنها، فمن الجواز قوله ﷺ: «استرقوا لها فإن بها النظرة» أي: اطلبوا لها من يرقئها، ومن النهي قوله: «لا يسترقون ولا يكتون» والأحاديث في القسمين كثيرة، ووجه الجمع بينهما: أن الرقى يُكره منها ما كان بغير اللسان العربي، وبغير أسماء الله تعالى وصفاته وكلامه في كتبه المنزلة، وأن يعتقدوا أن الرقية نافعة لا محالة فينكل عليها وإياها أراد ﷺ بقوله: «ما توكل من استرقى»، ولا يكره منها ما كان بخلاف ذلك: كالتعوذ بالقرآن وأسماء الله تعالى والرقى المروية.

وفي موطأ مالك: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه دخل على عائشة رضي الله عنها وهي تشتكي ويهودية ترقئها، فقال أبو بكر رضي الله عنه: ارقئها بكتاب الله تعالى بالتوراة والإنجيل، ولما ذكره ابن حبان ذكره مرفوعاً: أن رسول الله ﷺ دخل، الحديث، فإن قيل: هل يجوز رقية الكافر للمسلم.

فالجواب: أنه روي عن مالك جواز رقية اليهودي والنصراني للمسلم إذا رقى بكتاب الله تعالى وهو قول الشافعي، قال الربيع: سألت الشافعي عن الرقية، فقال: لا بأس أن يرقى بكتاب الله وبما يعرف من ذكر الله، قلت: أيرقى أهل الكتاب المسلمين؟ قال: نعم إذا رقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله.

وروي عن مالك أنه قال: أكره رقى أهل الكتاب ولا أحبه لأننا لا نعلم هل يرقون بكتاب الله أو بالمكروه الذي يضاهاه السحر.

وروي ابن وهب: أن مالكا سئل عن المرأة ترقى بالحديدة والملح وعن الذي يكتب الكتاب ويعلقه عليه ويعقد في الخيط الذي يربط به الكتاب سبع عقد، والذي يكتب خاتم سليمان عليه السلام في الكتاب، فكرهه مالك وقال: لم يكن ذلك من أمر الناس القديم.

حدَّثَنَا وفي رواية: (حدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) أي: ابن يزيد الرازي الصغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يُوْسُف الصنعاني، (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ، (عَنْ عُرْوَةَ) أي:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنْفُثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، وَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ.....

ابن الرُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفُثُ) بضم الفاء وكسرها ما بعدها مثلثة، والنفث: شبه النفخ وهو أقل من التفل، والنفث لا بد فيه شيء من الريق، أي: ينفخ نفخاً لطيفاً (عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ) ليس قيئاً في ذلك وإنما أشارت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَنْسَخْ وَكَانَ كَذَلِكَ فِي الْمَرَضِ الَّذِي قَبْلَهُ (بِالْمُعَوَّذَاتِ)، دلالته على المعطوف في الترجمة ظاهرة، وفي دلالته على المعطوف عليه نظر، لأنه لا يلزم من مشروعية الرقى بالمعوذات أن تشرع بغيرها في القرآن لاحتمال أن يكون في المعوذات سرّ ليس في غيرها.

وقد ذكر حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ مَا عَدَا الْمُعَوَّذَاتِ لَكِنْ ثَبَتَ الرُّقِيَّةُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لَا اخْتِصَاصَ لِلْمُعَوَّذَاتِ كَمَا تَقْدُمُ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي تَعْقِيبِ الْمَصْنَفِ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ بِبَابِ: الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَفِي الْفَاتِحَةِ مَعْنَى الْإِسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ وَالِاسْتِعَانَةَ بِهِ، فَمَهْمَا كَانَ فِيهِ إِسْتِعَاذَةٌ أَوْ إِسْتِعَانَةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ أَوْ مَا يُعْطَى مَعْنَى ذَلِكَ فَالْإِسْتِرْقَاءُ بِهِ مَشْرُوعٌ؛ وَجِبَابٌ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّ تَرَكَ مَا كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ غَيْرِ الْقُرْآنِ، وَقَدْ ثَبَتَ الْإِسْتِعَاذَةُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ كَمَا تَقْدُمُ.

ويحتمل أن يكون المراد بقوله في الترجمة: الرقى بالقرآن بعضه فإن اسم الله جنس يصدق على بعضه، والمراد ما كان فيه التجاء إلى الله سبحانه ومن ذلك المعوذات.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فِي الْمُعَوَّذَاتِ جَوَامِعٌ مِنَ الدُّعَاءِ تَعْمُ أَكْثَرَ الْمَكْرُوهَاتِ فِي السَّحَرِ وَالْحَسَدِ وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَوَسْوَستِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلِهَذَا كَانَ ﷺ يَكْتَفِي بِهَا، (فَلَمَّا ثَقُلَ) ﷺ فِي مَرَضِهِ (كُنْتُ أَنْفُثُ) بفتح الهمزة وكسر الفاء أو ضمها (عَلَيْهِ) وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: عَنْهُ (بِهِنَّ) أَي: بِالْمُعَوَّذَاتِ، (وَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ) هَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ نَفْسَهُ،

لِبَرَكَّتِهَا» فَسَأَلْتُ الرَّهْرِيَّ: كَيْفَ يَنْفُثُ؟ قَالَ: «كَانَ يَنْفُثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ».

ونفسه منصوب على المفعولية، أي: امسح جسده بيده، ويروى: نفسه بالكسر على البدلية ورواية الكُشْمِيهَنِيِّ تؤيد البدلية.

(لِبَرَكَّتِهَا)، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: فائدة النفث التبرك بتلك الرطوبة أو الهواء والنفس الذي ماسه الذكر والرقية كما يتبرك بغسالته، يكتب من الذكر وقد يكون على وجه التفاؤل بزوال الألم عن المريض وانفصالها عنه كانهصال ذلك النفث عن الراقي انتهى.

وليس بين قوله في هذه الرواية: كان ينفث على نفسه وبين الرواية الأخرى كان يأمر في أن أفعل ذلك معارضة، لأنه محمول على أنه في ابتداء المرض كان يفعله بنفسه وفي اشتداده كان يأمرها به وتفعله هي من قبل نفسها.

(فَسَأَلْتُ الرَّهْرِيَّ) قَالَ مَعْمَرٌ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ: فَسَأَلْتُ الرَّهْرِيَّ: (كَيْفَ يَنْفُثُ؟) قَالَ: «كَانَ يَنْفُثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ» وفيه إباحة النفث في الرقى والرد على من أنكر ذلك من الإسلاميين.

وقد روى الثَّوْرِيُّ، عن الأَعْمَشِ، عن إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا رَقَيْتَ بِآيِ الْقُرْآنِ فَلَا تَنْفُثْ.

وَقَالَ الْأَسُودُ: أَكْرَهُ النَّفْثَ وَكَانَ لَا يَرَى بِالْإِنْفِخِ بِأَسَا، وَكَرِهَهُ أَيْضًا عِكْرِمَةُ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادٌ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: أَظُنُّ حُجَّةَ مَنْ كَرِهَهُ ظَاهِرُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنْ شَرِّ أَلْقَيْنَتِ فِي أَلْمَقَدِ ۖ﴾ [الفرق: 4] وذلك نفث سحر والسحر محرم، وما جاء عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى، وفيه: الخير والبركة.

وفيه أَيْضًا: المسح باليد عند الرقية، وفي معناه: المسح باليد على ما يرجى بركته وشفاءه وخيره مثل المسح على رأس اليتيم وشبهه.

وفيه: التبرك بالرجل الصالح وسائر أعضائه خصوصًا اليد اليمنى.

ومطابقة الحديث للترجمة مرَّ وجهها؛ وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ.

33 - باب الرُقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

وَيُذَكِّرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

33 - باب الرُقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

(باب الرُقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) أراد به جواز ذلك، فإن قيل: روى شُعْبَةُ عن الركين قَالَ: سمعت القاسم بن حسان يحدث عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن حرملة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ ﷺ كان يكره الرقى إلا بالمعوذات.

فالجواب: أَنَّهُ قَالَ الطَّبْرِيُّ: هذا حديث لا يجوز الاحتجاج بمثله إذ فيه من لا يعرف ثم إنه لو صح بمكان إما غلطاً أو منسوخاً بقوله ﷺ: «ما أدراك أنها رقية»، فافهم.

(وَيُذَكِّرُ) على البناء للمفعول (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) هكذا ذكره بصيغة التعريض، ولا يذكر بصيغة التعريض إلا إذا كان الحديث على غير شرطه مع أنه ذكر حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب في باب: الشرط في الرقية، وهذا يعكر عليه.

وَقَالَ صاحب التلويح: هذا يردّ قول ابن الصلاح وغيره: أن البُخَارِيَّ إذا علق بصيغة التعريض يكون غير صحيح عنده.

وتعقبه الأَعْيُنِيُّ: بأن ابن الصلاح وغيره من أهل الحديث على أن الذي يورده البُخَارِيُّ بصيغة التعريض لا يكون على شرطه، وحديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على شرطه والإيراد عليه باق.

وَقَالَ بعض المشايخ: أن البُخَارِيَّ رحمه الله قد يصنع ذلك إذا ذكر الخبر بالمعنى، ولا شك أن الذي ذكره عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليس فيه التصريح عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بالرقية بفاتحة الكتاب، وإنما فيه تقريره على ذلك فنسبة ذلك إليه صريحاً يكون نسبة معنوية، وقد علق البُخَارِيُّ بعض هذا الحديث بلفظه: فأتى به مجزوماً كما تقدم في الإجازة في باب: ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب.

وَقَالَ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّ أَحَقَّ ما أخذتم عليه أجر كتاب الله؛ ثم قيل: لعل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حديثاً آخر صريحاً في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه، فلذلك أتى به بصيغة التعريض.

5736 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ لُدِغَ سَيْدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلَا نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَيَجْمَعُ بُرَاقَهُ وَيَتَفَلَّ،

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ يَقَعْ لِي ذَلِكَ مَعَ التَّبَعِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنِي) بالافراد وفي نسخة: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المثلثة بNDAR قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ)، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَغُنْدَرُ لِقَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة جعفر بن أبي وحشية واسمه: إِيَّاسُ الْيَشْكُرِيُّ الْبَصْرِيُّ ويقال: الْوَاسِطِيُّ، (عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ) عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ النَّاجِيِّ بِالْأَنُونِ وَالْجِيمِ السَّامِيِّ بِالْمَهْمَلَةِ نِسْبَةً لِسَامَةِ بْنِ لُؤَيٍّ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ (الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) وَكَانُوا فِي سِرْيَةٍ وَكَانُوا ثَلَاثِينَ رَجُلًا (أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ) لَمْ تَعَيَّنْ فَاسْتَقْرُوهُمْ، (فَلَمْ يَقْرُوهُمْ) بفتح التحتية وسكون القاف وضم الراء من غير همز، أَي: فَلَمْ يَضِيفُوهُمْ.

(فَبَيْنَمَا) بِالْمِيمِ، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فَبَيْنَا بِغَيْرِ مِيمٍ (هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ لُدِغَ) بضم اللام وكسر الدال على البناء للمفعول بعدها غَيْنٌ مَعْجَمَةٌ، أَي: لَسَعَ (سَيْدُ أُولَئِكَ) الْحَيِّ، أَي: ضَرْبَتَهُ الْعَقْرَبُ بِذَنْبِهَا وَلَمْ يَسْمِ السَّيِّدَ، (فَقَالُوا) لِلصَّحَابَةِ: (هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ) يَنْفَعُ صَاحِبَنَا، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: مَعَكُمْ دَوَاءٌ (أَوْ رَاقٍ) أَصْلُهُ: رَاقِي فَاعِلٌ إِعْلَالُ قَاضِي، (فَقَالُوا) أَي: الصَّحَابَةُ لَهُمْ: (إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا)، أَي: لَمْ تَضِيفُونَا، (وَلَا نَفْعَلُ) الرِّقِيَّةُ (حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا) بضم الجيم وسكون العين المَهْمَلَةُ مَا جَعَلَ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى عَمَلٍ يَعْمَلُهُ، أَي: أَجْرًا عَلَى ذَلِكَ، (فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ) الْقَطِيعُ بفتح القاف، الطَائِفَةُ مِنَ الْغَنَمِ وَالشَّاءُ جَمْعُ: شَاةٍ، وَكَانَتْ ثَلَاثِينَ رَأْسًا، (فَجَعَلَ) أَي: الرَّاقِي، وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ أَبَهُمْ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، أَي: طَفِقَ (يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ)، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: بِالْقُرْآنِ، (وَيَجْمَعُ بُرَاقَهُ) بِالزَّايِ فِي فَمِهِ (وَيَتَفَلَّ) بكسر

فَبَرَأَ فَأَتَوْا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ وَقَالَ: «وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ».

34 - بَابُ الشَّرْطِ فِي الرُّقِيَّةِ بِقَطْعِ مِنَ الْغَنَمِ

5737 - حَدَّثَنِي سَيِّدَانُ بْنُ مُضَارِبٍ

الفاء، وفي رواية أبي ذرٍّ: بضمها.

(فَبَرَأَ) سيد أولئك (فَأَتَوْا) أي: أهل الحي (بِالشَّاءِ، فَقَالُوا) أي: الصحابة للراقي: (لَا نَأْخُذُهُ) أي: القطيع (حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ) وفي رواية أبي ذرٍّ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن حكمه.

قَالَ فِي الْمَصَابِيحِ: قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُمْ امْتَنَعُوا عَنِ الرُّقِيَّةِ أَلَّا يُجْعَلَ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونُوا عَالَمِينَ بِجَوَازِ ذَلِكَ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانُوا عَالَمِينَ بِالْجَوَازِ فَمَا وَجْهٌ وَقَفَهُمْ أَخْذَ الْجَعْلِ عَلَى تَعَرُّفِ حُكْمِهِ بِالسُّؤَالِ؟ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ عَالَمِينَ فَكَيْفَ أَقْدَمُوا مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ؟ وَبَعْضُهُمْ يَنْقُلُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ فَتَأْمَلْهُ أَنْتَهَى.

(فَسَأَلُوهُ) بضمير المفعول، وفي رواية أبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: فَسَأَلُوا بِحَذْفِهِ، (فَضَحِكَ) ﷺ (وَقَالَ) لِأَبِي سَعِيدٍ الَّذِي رَفَى: (وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا) أي: الْفَاتِحَةَ (رُقِيَّةٌ، خُذُوهَا) أي: الشَّاءَ وَاقْتَسِمُوهَا (وَاضْرِبُوا لِي) مَعَكُمْ (بِسَهْمٍ)، أي: بِنَصِيبٍ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ في قَوْلِهِ: فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَهِيَ الْفَاتِحَةُ.

وقد مرّ الحديث في الإجارة في باب: مَا يُعْطَى فِي الرُّقِيَّةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

34 - بَابُ الشَّرْطِ فِي الرُّقِيَّةِ بِقَطْعِ مِنَ الْغَنَمِ

(بَابُ الشَّرْطِ) بلفظ الإفراد، وفي رواية أبي ذرٍّ: الشُّرُوطُ بلفظ الجمع (فِي) قراءة (الرُّقِيَّةِ بِقَطْعِ) أي: بِطَائِفَةٍ (مِنَ الْغَنَمِ).

(حَدَّثَنِي سَيِّدَانُ) بكسر السين المهملة وسكون التحتية وبالذال المهملة وبالنون (ابْنُ مُضَارِبٍ) اسم فاعل من المضاربة بالضاد المعجمة والراء والباء

أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْبَصْرِيُّ هُوَ صَدُوقٌ يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ الْبَرَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ أَبُو مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا بِمَاءٍ، فِيهِمْ لَدِيغٌ أَوْ سَلِيمٌ،

الموحدة (أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَاهِلِيُّ) بالباء الموحدة والهاء المكسورة، نسبتته إلى باهلة بنت صعب ابن سعد العشيرة قبيلة والبصري يقال: الكوفي تكلموا فيه لكن قواه أَبُو حازم وغيره، مات سنة أربع وعشرين ومائتين وهو من أفراد الأسماء غريب قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ) بفتح الميم والشين المعجمة بينهما مهملة ساكنة آخره راء (الْبَصْرِيُّ هُوَ صَدُوقٌ يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ الْبَرَاءِ) بفتح الموحدة والراء المشددة نسبة إلى بري العود كان يبري السهم وكان عطارًا، وفي غير رواية أَبِي ذَرٍّ الْبَصْرِيِّ وهو صدوق، وإنما قَالَ ذَلِكَ لكونه صدوقًا عنده، فلذلك خَرَجَ له وكذلك خَرَجَ له مسلم وهذا تعديل منهما له.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ.

وَقَالَ الْمُقَدِّمِيُّ: ثَقَّةٌ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين مصغراً (ابْنُ الْأَخْنَسِ) بخاء معجمة ساكنة فنون مفتوحة فسين مهملة، نخعي كوفي (أَبُو مَالِكٍ) يقال: إنه من موالي الأزد، وفقه الأئمة وشذَّ ابن حبان فَقَالَ في الثقات: يخطئ كثيراً، وما لهؤلاء الثلاثة في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث، ولكن لعبيد الله بن الأخنس حديث آخر في الحج، ولأبي معشر آخر في الأشربة، (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ واسمه: زهير قاضي ابن الزُّبَيْرِ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ) وفي رواية غير أَبِي ذَرٍّ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرُّوا بِمَاءٍ) أي: يقوم نزلوا على ماء، (فِيهِمْ لَدِيغٌ) بدال مهملة وغين معجمة رجل ضربته العقرب (أَوْ سَلِيمٌ) شك في الراوي وهو بمعنى: اللديغ، سمي به تفاؤلاً من السلامة لكون غالب من يلدغ يعطب كما قيل للمهلكة مفازة، وقيل: سليم فعيل بمعنى مفعول لأنه أسلم للعطب، واستعمال اللدغ في ضرب العقرب مجاز إذ الأصل أنه الذي يضرب بفيه، والذي يضرب بمؤخره يقال: لسع، وبأسنانه: نهش بالمهملة والمعجمة،

فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ، إِنَّ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيغًا أَوْ سَلِيمًا، فَاَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ».

وبأنفه: نكز بنون وكاف وزاي، وبناءه: نشط هذا هو الأصل وقد يستعمل كل منها مكان الآخر تجوزًا، (فَعَرَضَ لَهُمْ) أي: للصحابه (رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ) لم يعرف اسمه.

(فَقَالَ) لهم: (هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ، إِنَّ فِي الْمَاءِ) أي: في القوم النازلين على الماء (رَجُلًا) ويروى: رجل بالرفع على لغة بني ربيعة فإنهم يقفون على المنصب المنون بالسكون، أو يقدر ضمير الشأن في الكلام.

(لَدِيغًا أَوْ سَلِيمًا، فَاَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ) لم يعرف اسمه أيضًا، قال الحافظ العسقلاني، وقال العيني: هو أبو سعيد الحذري رضي الله عنه، (فَقَرَأَ) على اللديغ (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ) أي: قرأ مشروطًا على شاء، أو مقررًا، أو مصالحًا عليه، والشاء جمع: شاة أصله شاهة فحذفت الهاء، وجمعها: شياه وشياء وشاء، (فَبَرَأَ) اللديغ.

وعند أبي داود وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ من طريق خارجه أبي الصلت، أن عمه مرّ بقوم وعندهم رجل مجنون موثق بالحديد، فقالوا: إنك جئت من عند هذا الرجل بخير فارق لنا هذا الرجل الحديث، فهذه قصة غير السابقة أن الذي في السابقة أنه لديغ والراقي في الأولى: أَبُو سَعِيدٍ كما وقع مصرحًا به في بعضها، وفي الثانية: عم خارجه فافترقا.

نعم حديث ابن عَبَّاسٍ وحديث أَبِي سَعِيدٍ في قصته واحدة.

(فَجَاءَ) الذي رقى (بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ) أي: أخذ ذلك الأجر (وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ) أي: فلان (عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ» (قَالَ صاحب التوضيح: فيه حجة على

35 - باب رُقِيَةِ الْعَيْنِ

أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَنْعِهِ أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : مَنْ لَهُ ذُوقٌ مِنْ مَعَانِي الْأَحَادِيثِ لَا يَتَلَفُظُ بِهَذَا الْكَلَامِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَعْنَى وَلَيْسَ مَعْنَى هَذَا مَا فَهَمَهُ هُوَ حَتَّى يُوْرَدَ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَى الرُّقِيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَالْإِمَامُ لَا يَمْنَعُ هَذَا وَإِنَّمَا الَّذِي يَمْنَعُهُ أَخْذَ أَجْرَةِ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ غَيْرَ الرُّقِيَةِ بِهِ ، وَمَعَ هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ مَا انفرد به وهو مذهب عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ وَالْأَسْوَدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ ، وَشَرِيحَ الْقَاضِي ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ ، وَتَعْيِينَ هَذَا الْمَعْتَرِضِ الْإِمَامُ مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ مَنْ أَرَبِحِيَةِ التَّعَصُّبِ الْبَارِدِ .

وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، أَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ زَيْدِ هُوَ ابْنُ أَبِي سَلَامٍ مِمَّا طَوَّرَ الْحَبَشِيُّ ، عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخُبْرَانِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَلٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَغْلُوا فِيهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ» .

وَقَوْلُهُ : «لَا تَغْلُوا» مِنَ الْغُلُوِّ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَهُوَ التَّشْدِيدُ وَالْمَجَاوِزَةُ عَنِ الْحَدِّ .

وَقَوْلُهُ : «وَلَا تَجْفُوا» ، أَيُّ : تَعَاهَدُوهُ وَلَا تَبْعُدُوا عَنْ تِلَاوَتِهِ ، وَهُوَ مِنَ الْجَفَاءِ وَهُوَ الْبَعْدُ عَنِ الشَّيْءِ .

وَقَوْلُهُ : «وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ» ، أَيُّ : بِمَعَامَلَةِ الْقُرْآنِ ، أَيُّ : لَا تَجْعَلُوا لَهُ عَوْضًا مِنْ سَحْتِ الدُّنْيَا .

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ : فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ ، وَالْحَدِيثُ مِنْ إِفْرَادِ الْبُخَارِيِّ .

35 - باب رُقِيَةِ الْعَيْنِ

(بَابُ رُقِيَةِ الْعَيْنِ) أَيُّ : رُقِيَةِ الَّذِي يَصَابُ بِالْعَيْنِ تَقُولُ : عُنْتُ الرَّجُلَ ، أَصَبْتُهُ

بعينك، فهو مَعِينٌ وَمَعْيُونٌ ورجلٌ عَائِنٌ وَمِعْيَانٌ وَعَيُونٌ، وليس المراد به: الرمد بل الإضرار بالعين والإصابة بها كما يتعجب الشخص من الشيء مما يراه بعينه فيتضرر ذلك الشيء من نظره؛ فالعين نظر باستحسان مشوب بحسد من خبيث الطبع يحصل للمنظور من ضرر ولولا هذا لكان كل عاشق يصيب معشوقه بالعين. وقد وقع عند أَحْمَدَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «للعين حق» ويحضرها الشيطان وحسد ابن آدم.

وقد أشكل ذلك على بعض الناس، فَقَالَ: كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للمعيون.

والجواب: أن طبائع الناس تختلف، فقد يكون ذلك من سم يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعيون.

وقد نقل عن بعض من كان مَعْيَانًا أَنَّهُ قَالَ: إذا رأيت شَيْئًا يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني، ويقرّب ذلك بالمرأة الحائض تضع يدها في إناء اللبن فيفسد ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد، وكذا تدخل البستان فتضر بكثير من الغروس من غير أن تمسّها، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الرمداء فيرمد أشار إلى ذلك ابن بطال.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْحَدِيثِ: أن للعين تأثيرًا في النفوس، وإبطال قول الطبائعيين: إن العائن ينبعث من عينه قوة سَمِيَّة تتصل بالمعين فيهلك أو يفسد، وهو كإصابة السم من نظر الأفعى، وأشار إلى منع الحصر في ذلك مع تجويزه، وأن الذي يتمشى على طريقة أهل السنة: أن العين إنما تضر عند نظر العائن بعادة أجراها الله تَعَالَى أن يحدث الضرر عند مقابلة شخص لآخر، وهل ثمة جواهر خفية أو لا هو أمر محتمل لا يقطع بإثباته ولا نفيه، ومن قَالَ: ممن ينتمي إلى الإسلام من أصحاب الطبائع بالقطع بأن جواهر لطيفة غير مرئية تنبعث من العائن فتتصل بالمعيون وتتحلل مسام جسمه فيخلق الباري الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم فقد أخطأ بدعوى القطع ولكنه جائز أن يكون عادة ليست ضرورة ولا طبيعة انتهى، وهو كلام سديد، وقد بالغ ابن العربي في

إنكاره، فَقَالَ: ذهبت الفلاسفة إلى أن الإصابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بقوتها فيه، فأول ما تؤثر في نفسها ثم تؤثر في غيرها.

وقيل: إنما هو سمّ في عين العائن يصيب بلفحة عند التحديق إليه، كما يصيب لفتح سمّ الأفعى من يتصل به، ثم ردّ الأول: بأنه لو كان كذلك لما تخلّفت الإصابة في كل حال والواقع خلافه.

والثاني: بأن سمّ الأفعى جزء منها وكلها قاتل، والعائن ليس يقتل منه شيء في قولهم: إلا بنظره وهو معنى خارج عن ذلك؛ قَالَ: والحق أن الله تَعَالَى يخلق عند نظر العائن إليه وإعجابه به إذا شاء ما شاء من ألم أو هلكته، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة أو بغيرها، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية أو بالاغتسال أو بغير ذلك انتهى كلامه.

وفيه: بعض ما يتعقب فإن الذي مثل بالأفعى لم يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمّها، وإنما أراد أن جنساً من الأفاعي اشتهر أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك فكَذَلِكَ العائن، وقد أشار ﷺ إلى ذلك في حديث أبي لبابة الماضي في بدء الخلق عند ذكر الأبر وذي الطفيتين، قَالَ: «فإنما يطمسان البصر ويسقطان الحبل»، وليس مراد الخطأين بالتأثير المعنوي الذي يذهب إليه الفلاسفة، بل ما أجرى الله تَعَالَى به العادة من حصول الضرر للمعيون.

وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رفعه: «أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس»، قَالَ الراوي: يعني بالعين، وقد أجرى الله تعالى العادة بوجود كثير من القوى والخواص في الأجسام والأرواح كما يحدث لمن ينظر إليه من يحتشمه من الخجل فيرى في وجهه حمرة شديدة لم تكن قبل ذلك، وكذا الاصفرار عند رؤية من يخافه وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر إليه ويضعف قواه وكل ذلك بواسطة ما خلق الله تَعَالَى في الأرواح من التأثيرات، ولشدة ارتباطها بالعين نسب الفعل إلى العين وليست هي المؤثرة، وإنما التأثير للروح.

والأرواح مختلفة في طبائعها وقوامها وكيفياتها وخواصها، فمنها: ما يؤثر

5738 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ».

في البدن بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك الروح وكيفية الخبيثة. والحاصل: أن التأثير بإرادة الله تعالى وخلقه ليس مقصوراً على الاتصال الجسماني بل يكون تارة به، وتارة بالمقابلة، وأخرى بمجرد الرؤية وأخرى بتوجه الروح كالذي يحدث في الأدعية والرقى والاتجاء إلى الله تعالى، وتارة يقع ذلك بالتوهم والتخيل، فالذي يخرج من عين العائن سهم معنوي إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه، وإلا لم ينفذ السهم بل ربما ردة على صاحبه كالسهم الحسي سواء، والله تعالى أعلم.

حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ضِد الْقَلِيلِ الْعَبْدِي الْبَصْرِي.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ: شَيْخُ الْبُخَارِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ كَبِيرٍ بِالْمَوْحِدَةِ بَعْدَ الْكَافِ. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هَذَا غُلَطٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ النَّاسِخِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ الْقَاضِي الْكُوفِيُّ التَّابِعِيُّ، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ الْأُولَى هُوَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ اللَّيْثِيِّ لَهُ رُؤْيَا وَأَبُوهُ صَحَابِي، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ، وَكَذَا الْمُسْلِمُ مِنْ طَرِيقِ مَسْعَرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ.

وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ مِثْلَهُ لَكِنْ شَكَّ فِيهِ، وَقَالَ أَوْ قَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَوْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ) أَي: نَطْلُبُ الرِّقَةَ مِمَّنْ يَعْرِفُ الرِّقَى بِسَبَبِ الْعَيْنِ، كَذَا وَقَعَ بِالشَّكِّ، بَلْ قَالَتْ: أَمَرَنِي أَوْ أَمَرَ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ، فَقَالَ: أَمَرَنِي جَزْماً، وَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ،

(1) وفي رواية أبي ذر: النبي ﷺ.

5739 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ،

عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؛ ولمسلم من طريق عبد الله بن نمير، عن سفیان: كان يأمرني أن أسترقى، وعنده من طريق مسعر، عن معبد بن خالد: كان يأمرها، ولا بن حاجة من طريق وكيع عن سُفْيَانَ: أمرها أن تسترقى، وهو للإسماعيلي في رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مهدي، وفي هذا الحديث: مشروعية الرقية لمن أصابته العين.

وقد أخرج الترمذي وصححه والنسائي من طريق عُبَيْد بن رفاعه، عن أسماء بنت عميس أنها قالت: يا رَسُولَ اللَّهِ إن ولد جعفر يسرع إليهم العين أفأسترقى لهم؟ قَالَ: «نعم»، الحديث، وله شاهد من طريق جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لآلِ حِزْمٍ فِي الرِّقَةِ.

وَقَالَ لِأَسْمَاءَ: «مَا لِي أَرَى أَجْسَامَ بَنِي أَخِي ضَارِعَةً أَتَصِيبُهُمْ لِحَاجَةٍ؟» قالت: لا ولكن العين تسرع إليهم، قَالَ: «ارْقِيهِمْ»، فعرضت عليه، فَقَالَ: «ارْقِيهِمْ»، وقوله: «ضارعة» بمعجمة أوله، أي: نحيفة.

ورود في مداواة المعيون أيضًا: ما أَخْرَجَهُ أَبُو داود من رواية الأسود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أيضًا، قالت: كان النَّبِيُّ ﷺ يأمر العائن أن يتوضأ ثم يغتسل منه المعين، وسيذكر كيفية اغتساله في شرح حَدِيثِ الْبَابِ الذي بعد هذا. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أيضًا في الطب، وكذا النَّسَائِيُّ وابن ماجه فيه.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي بضم الذال المعجمة، وقد نسبته إلى جد أبيه، وكذا قَالَ الحاكم، والجوزقي، والكلاباذي، وأبو مسعود، ومن تبعهم، وقد كان أَبُو داود يروي، عن مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فينسب أباه إلى جد أبيه أيضًا، فيقول: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بن فارس، قالوا: وقد حَدَّثَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجارود بحديث الباب عن مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذهلي، وهي قرينة في أن المراد هو، وقد وقع في رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ هنا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الذهلي فانتفى أن يظن أن مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بن جبلة المرافقي الذي ذكره ابن عدي في شيوخ البُخَارِيِّ.

وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم أيضًا حديث الباب من طريق محمد بن

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ بْنُ عَطِيَّةَ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً.....

يحيى الذهلي، عن محمد بن وهب بن عطية المذكور، وكذلك في كتاب الزهريات قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ بْنُ عَطِيَّةَ) السلمي (الدَّمَشَقِيُّ) قد أدركه الْبُخَارِيُّ، ولا يدري لقيه أم لا؟ وهو من أقران الطبقة الوسطى من شيوخه وما له عنده إلا هذا الحديث قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) الأبرشي بالموحدة والراء والشين المعجمة، الحولاني الحمصي كان كاتباً لمحمد بن الوليد الزبيدي، وهو ثقة عند الجميع قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة قَالَ: (أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) وهذا الإسناد وما نزل فيه الْبُخَارِيُّ في حديث عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ثلاث درجات: فإنه أَخْرَجَهُ في صحيحه حديثاً عن عُبيد الله بن موسى، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ وهو في العتق فكان بينه وبين عُرْوَةَ رجلان، وهنا بينه وبينه خمسة أنفس.

وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَالِيًا بالنسبة لرواية الْبُخَارِيِّ هذه، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ فذكره، وقد اجتمع من نفس البخاري إلى عروة ستة أنفس اسم كل منهم: محمد، فهو مسلسل بالمحمدية:

الأول: البخاري.

والثاني: محمد بن خالد.

والثالث: محمد بن وهب.

والرابع: محمد بن حرب.

والخامس: محمد بن الوليد.

والسادس: محمد بن مسلم الزهري، وإذا روي الصحيح عن الفراوي، عن الحفصي، عن الكشميهني، عن الفريزي كانوا: عشرة.

(عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: بنت (أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: لم

فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ»

أقف على اسمها (فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ) بفتح السين المهملة ويجوز ضمها وسكون الفاء بعدها عين مهملة، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: السفعة الصفرة والشحوب في الوجه، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: هو سواء في الوجه، ومن سفعة الفرس سواد ناصيته .
وعن الأصمعي: حمرة يعلوها سواد، وقيل: صفرة، وقيل: سواد مع لون آخر.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: لون يخالف لون الوجه وكلها متقاربة .
وحاصلها: أن بوجهها موضعاً على غير لونه الأصلي، وكان الاختلاف بحسب اللون الأصلي، فإن كان أحمر فالسفعة سواء صرف، وإن كان أبيض فالسفعة صفرة، وإن كان أسمر فالسفعة حمرة يعلوها سواد .
وعن أبي العلاء المعري: هي بفتح السين أجود وقد يضم سينها من قولهم: رجل اسفع، أي: لونه أسود .

وذكر صاحب البارع في اللغة: أن السفع سواد الخدين في المرأة الشاحبة، والشحوب بمعجمة ثم مهملة: تغير اللون بهزال أو غيره، ومنه سفعا الخدين، ويطلق السفعة على العلامة، ومن بوجهها سَفْعَةٌ غَضَبٌ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى تَغْيِيرِ اللَّوْنِ، وأصل السفع: الأخذ بقهر ومنه قوله تَعَالَى: ﴿لَسَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15]، ويقال: إن أصل السفع الأخذ بالناصية ثم استعمل في غيرها، وقيل في تفسيرها: لنعلمنه بعلامة أهل النار من سواد الوجه ونحوه، وقيل: معناه لنذله .

ويمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإنه إذا أخذ بناصره بطريق القهر أذله وأحدث له تغير لونه فظهرت فيه تلك العلامة، ومن قوله: في حديث الشفاعة: قوم أصابهم سفع من النار؛ والمراد في الحديث: أن السفعة أدركتها من قبل النظرة.

(فَقَالَ ﷺ): (اسْتَرْقُوا لَهَا) بسكون الراء، أي: اطلبوا من يرقى لها، (فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ) أي: أصابتها عين .

يُقَالُ: منظور إذا أصابته العين واختلف في المراد منها، وَقَالَ ابْنُ قُرْقُول: النظرة بفتح النون وسكون الظاء المعجمة، أي: عين من نظر الجن .

وَقَالَ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ،
عَنِ الزُّبَيْدِيِّ.

وَقَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: أَيُّ أَنَّ الشَّيْطَانَ أَصَابَهَا.
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: عَيُونُ الْجَنِّ أَنْفُذٌ مِنَ الْأَسْنَةِ، وَلَمَّا مَاتَ سَعْدٌ سَمِعَ قَائِلٌ مِنَ
الْجَنِّ يَقُولُ:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرَجِ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ وَرَمِينَا بِسَهْمَيْنِ فَلَمْ يَخْطُ فُؤَادَهُ
قَالَ: فَتَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ، أَيُّ: أَصْبَنَاهُ بَعِينٌ، قِيلَ: هِيَ مِنَ الْإِنْسِ، وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ
أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهَا أَصِيبَتْ بِالْعَيْنِ، فَلِذَلِكَ أَذِنَ ﷺ فِي الْإِسْتِرْقَاءِ لَهَا، وَهُوَ دَالٌّ
عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الرِّقَةِ مِنَ الْعَيْنِ عَلَى وَفْقِ التَّرْجُمَةِ.

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٌ: فَقَالَ: إِنَّ بِهَا نَظْرَةً فَاسْتَرْقَوْهَا لَهَا يَعْنِي: بِوَجْهِهَا صَفْرَةً،
قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَا عَرَفْتُ قَائِلَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ
الزُّهْرِيُّ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ مِنْ حَيْثُ اللَّعَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهِ.
وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

(وَقَالَ عُقَيْلٌ) بَضَمَ الْعَيْنَ وَفَتَحَ الْقَافَ ابْنُ خَالِدٍ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ
مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عُرْوَةُ) أَيُّ: ابْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)
وَهَذَا تَعْلِيْقٌ مَرْسُلٌ لَمْ يَذْكُرْ فِي إِسْنَادِهِ زَيْنَبُ وَلَا أُمُّ سَلَمَةَ، فَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ،
عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، وَلَفْظُهُ: أَنَّ جَارِيَةً دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي
بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَ: كَانَ بِهَا سَفْعَةٌ أَوْ خَطَرْتُ بِنَارَ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ:
هَكَذَا وَقَعَ لَنَا مَسْمُوعًا فِي جُزْءٍ مِنْ فَوَائِدِ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ طَاهِرٍ بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ
وَهْبٍ، وَرَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ أَيْضًا، وَوَجَدْتُهُ فِي مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِهِ لَكِنْ
زَادَ فِيهِ عَائِشَةُ بَعْدَ عُرْوَةَ وَهُوَ فِيهِمَا حَسْبٌ، وَوَجَدْتُهُ فِي جَامِعِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ
يُوسُفَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(تَابَعَهُ) أَيُّ: تَابَعَ مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ) أَبُو يُوسُفَ الْحَمَصِيُّ،
(عَنِ الزُّبَيْدِيِّ) أَيُّ: عَلَى وَصْلِ الْحَدِيثِ.

وَرَوَى هَذِهِ الْمَتَابَعَةَ الْذَهْلِيُّ فِي الزُّهْرِيَّاتِ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ مِنْ
طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلَاءِ الْحَمَصِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ الْحَمَصِيِّ،

36 - باب: الْعَيْنُ حَقٌّ

عن عَبْدِ اللَّهِ بن سالم به سندًا ومُتًّا، واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها في الاضطراب، ولم يلتفتا إلى تقصير يُؤنس فيه .

وقد روى التِّرْمِذِيُّ من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأَوْزَاعِيَّ يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزُّهْرِيِّ، يعني في الضبط وذلك أنه كان يلزمه كثيرًا حضرًا وسفرًا؛ وقد تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل الاتفاق الشيخين على صحيح الموصول هنا على المرسل .

والتحقيق: أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة فمهما ترجح بها اعتمدها وإلا فكم حديث أعرضنا عن صحيح الاختلاف في وصله وإرساله، وقد جاء حديث عُروَةَ هذا من غير رواية الزُّهْرِيِّ، أَخْرَجَهُ البزار من رواية أَبِي معاوية، عن يَحْيَى بن سَعِيد، عن سليمان ابن يسار، عن عُروَةَ، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة.

وَقَالَ الدارقطني: رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعته كلهم، عن يَحْيَى بن سَعِيد، فلم يجاوزوا به عُروَةَ، وتفرّد أَبُو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح، وإنما قَالَ ذلك بالنسبة لهذه الطريق لأفراد الواحد عن العدد الجَمِّ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جدًّا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

36 - باب: الْعَيْنُ حَقٌّ

(باب: الْعَيْنُ حَقٌّ) أي: الإصابة بالعين شيء ثابت موجود، ولها تأثير في النفوس، أو هو في جملة ما تحقق كونه، قَالَ المازري: أخذ الجمهور بظاهر الحديث، وأنكره طوائف من المبتدعة والطبائعين لغير معنى، وقالوا: لا شيء إلا ما تدركه الحواس الخمس وما عداها لا حقيقة له، والحديث يرد عليهم .

وتحقيقه: أن كل شيء ليس محال في نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل فهو من مجوزات العقول، فإذا أخبر الشارع بوقوعه وجب اعتقاده ولا يجوز تكذيبه، ولم يكن لإنكاره معنى وهل من فرق بين إنكارهم بذا وإنكارهم ما

يخبر به من الأمور؟، وقد أخرج مسلم من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه: «العين حتى ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين وإذا استغسلتم فاغسلوا».

وروى أَبُو داود من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغتسل من العين.

وروى النَّسَائِيُّ من حديث عامر بن ربيعة أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئاً يعجبه فليدع بالبركة فإن العين حق».

وروى التِّرْمِذِيُّ من حديث أسماء بنت عميس أنها قالت: يا رَسُولَ اللَّهِ إن ولد جعفر تسرع إليهم العين أن نسترقى لهم، قَالَ: «نعم فإنه لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين»، وفي كتاب ابن أبي عاصم من طريق صعصعة: أكثر ما يحضر لأمتي من القبور العين.

وَقَالَ أَبُو عمر: قوله ﷺ: «علام يقتل أحدكم أخاه» دليل على أن العين ربما قتلت وكانت سبباً من أسباب المنية.

وقوله: «ولو كان شيء سابق القدر» فيه: تأكيد وتنبيه على من عدّ نفوذها وتأثيرها، وإشارة إلى الرد على من زعم من المتصوّفة أنّ قوله: «العين حتى يريد به القدر» أي: العين الذي يجري منها الأحكام فإن عين الشيء حقيقته، والمعنى: أنّ الذي يصيب من الضرر بالعادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا شيء يحدثه الناظر في المنظور؛ ووجد الرد: أن الحديث ظاهر في المغايرة بين القدر وبين العين، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدور، لكن ظاهره إثبات العين التي تصيب إما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه فيها، وإما بإجراء العادة بحدوث الضرر عند تحديد النظر، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إثبات العين لا أنه يمكن، يردّ القدر شيء إذ القدر عبارة عن سابق علم الله تعالى وهو لا رادّ لأمره، أشار إلى ذلك القُرْطُبِيُّ.

وحاصله: أنه لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر كان العين لكنها لا تسبق فكيف غيرها؟

وقد أخرج البزار من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند حسن، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالنفس» قَالَ الراوي: يعني بالعين.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: في الحديث إثبات القدر وصحة أمر العين وأنها قوية الضرر، وفي قوله ﷺ: «فليدع بالبركة» دليل على أن العين لا تضر ولا تعدو إذا تبرك العائن، فواجب على كل مسلم أعجبه شيء أن يبرك، فإنه إذا دعا بالبركة صرف المحذور لا محالة، والتبرك أن يقول: «تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه».

وأخرج البزار من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «من رأى شيئاً فأعجبه فَقَالَ ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يضره»، وفي قوله ﷺ: «وإذا استغسلتم فاغسلوا» إشارة إلى أن الاغتسال لذلك كان معلوماً بينهم، فأوهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم وأدنى ما في ذلك رفع الوهم الحاصل من ذلك، ثم ظاهر الأمر الوجوب ويؤمر العائن بالاغتسال ويجبر إن أبى، ولا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما ينتفع به أخوه ولا يضره هو لا سيما إذا كان هو سببه وهو الجاني عليه، وحكى المازري فيه خلافاً وصحَّ الوجوب، وَقَالَ: متى خشى الهلاك وكان اغتسال العائن مما جرت به العادة بالشفاء به فإنه يتعين، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للمضطر وهذا أولى.

والاغتسال: هو أن يغسل وجهه، ويديه، ومرفقيه، وركبتيه، وأطراف رجليه، وداخلة إزاره في قدح ثم يصب عليه، ولم يبين في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صفة الاغتسال، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ، وصحَّحه ابن حبان من طريق الزُّهْرِيِّ، عن أبي أمامة ابن سهل ابن حنيف، أن أباه حدثه أن النَّبِيَّ ﷺ خرج وساروا معه نجوماً حتى إذا كانوا بشعب الخرار من الجحفة، اغتسل سهل بن حنيف وكان أبيض حسن الجسم والجلد فنظر إليه عامر بن ربيعة، فَقَالَ: ما رأيت كالיום ولا جلد مخبأة فلبط، أي: صرع وزناً ومعنى سهل فأتني به رسول الله ﷺ فَقَالَ: «هل تتهمون به من أحد؟» قالوا: عامر بن ربيعة، فدعا عامراً، فتغيظ عليه فَقَالَ: «علام يقتل أحدكم

أخاه؟ هَلَّا إِذَا رَأَيْتَ مَا يَعْجِبُكَ بَرَّكَتُ» ثُمَّ قَالَ: «اغْتَسِلْ لَهُ» فغَسَلَ وَجْهَهُ، وَيَدَيْهِ، وَمِرْفَقَيْهِ، وَرُكْبَتَيْهِ، وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ، وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ ثُمَّ يَصُبُّ ذَلِكَ الْمَاءَ وَعَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ، ثُمَّ يَكْفِي الْقَدَحَ ففَعَلَ بِهِ ذَلِكَ فَرَّاحَ سَهْلٍ مَعَ النَّاسِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، لَفِظَ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَفِظَ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا السَّنَدِ: أَنَّهُ يَصُبُّ صَبَةً عَلَى وَجْهِهِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَكَذَلِكَ سَائِرَ أَعْضَائِهِ صَبَةً صَبَةً فِي الْقَدَحِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: ثُمَّ يَكْفِي الْقَدَحَ وَرَاءَهُ عَلَى الْأَرْضِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عِيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّ عَامَرَ بْنَ رِبْعَةَ مَرَّ بِسَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ وَهُوَ مَغْتَسِلٌ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَلِيدِعْ بِالْبُرْكَ، فَأَمَرَ عَامَرًا أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَرُكْبَتَيْهِ، وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَصُبَّ عَلَيْهِ، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: وَأَمَرَ أَنْ يَكْفِيَ الْإِنَاءَ مِنْ خَلْفِهِ، وَالْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ.

وَفِيهِ: عَنْ مَالِكٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: اغْتَسَلَ سَهْلٌ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَفِيهِ: فَفَزَعَ جَبَةً كَانَتْ عَلَيْهِ وَعَامَرَ بْنَ رِبْعَةَ يَنْظُرُ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ عِذْرَاءٍ فَوْعَكَ سَهْلٌ مَكَانَهُ وَاشْتَدَّ وَعْكَهُ.

وَفِيهِ: إِلَّا بَرَّكَتُ، أَنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوْضُأً لَهُ، فَتَوْضُأً لَهُ عَامَرٌ، فَرَّاحَ سَهْلٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

وَقَالَ أَبُو عَمَرَ: وَأَحْسَنُ شَيْءٍ فِي تَفْسِيرِ الْاِغْتِسَالِ مَا وَصَفَهُ الزُّهْرِيُّ رَاوِي الْحَدِيثِ الَّذِي عِنْدَ مُسْلِمٍ: يُوْتَى بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ يَصُبُّ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى كَفِّهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ الْيُسْرَى فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى مِرْفَقِ يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى مِرْفَقِ يَدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَدْخُلُ الْيُمْنَى فَيَغْسِلُ قَدَمَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَدْخُلُ الْيُمْنَى فَيَغْسِلُ الرُّكْبَتَيْنِ، ثُمَّ يَأْخُذُ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ فَيَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ صَبَةً وَاحِدَةً تَجْرِي عَلَى جَسَدِهِ، وَلَا يُوضَعُ الْقَدَحُ فِي الْأَرْضِ، وَيَغْسِلُ أَطْرَافَهُ وَرُكْبَتَيْهِ، وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي الْقَدَحِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: لَا يُوَضَّعُ الْقَدَحُ فِي الْأَرْضِ، وَلَا يَغْسَلُ مَا بَيْنَ الْمَرْفَقَيْنِ وَالْكَفَيْنِ؛ وَاخْتَلَفُوا فِي دَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فَقَالَ الْمَازَرِيُّ: الْمَرَادُ بِدَاخِلَةِ الْإِزَارِ: الْطَرَفُ الْمَتَدَلِّي الَّذِي يَلِي حَقْوَهُ الْأَيْمَنَ، قَالَ: وَظَنَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ كُنَايَةٌ عَنِ الْفَرْجِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: إِنْ الْمَرَادُ مَا يَلِي جَسَدَهُ مِنَ الْإِزَارِ، وَقِيلَ: مَوْضِعُ الْإِزَارِ مِنَ الْجَسَدِ، وَقِيلَ: مَذَاكِيرُهُ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ وَرَكَهُ إِذْ هُوَ مَعْقَدُ الْإِزَارِ.

وَقَدْ اقْتَصَرَ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ عَلَى قَوْلِهِ: الْاِغْتِسَالُ أَنْ يَقَالَ لِلْعَائِنِ اغْسِلْ دَاخِلَةَ إِزَارِكَ مِمَّا يَلِي الْجِلْدَ، فَإِذَا فَعَلَ صَبَّهَ عَلَى الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ، وَهَذَا يُوْهِمُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ عَجِيبٌ وَلَا سِيَّمَا، وَقَدْ نُقِلَ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ كَلَامُ الْقَاضِي عِيَّاضُ بِطَوْلِهِ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: هَذَا الْمَعْنَى مِمَّا لَا يُمْكِنُ تَعْلِيلُهُ، وَمَعْرِفَةُ وَجْهِهِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ فَلَا يَرَدُّ لَكُونُهُ لَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ مَتَشَرَّعٌ قُلْنَا لَهُ قُلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ وَقَدْ عَضَدَتْهُ التَّجَرُّبَةُ وَصَدَّقَتْهُ الْمَعَايِنَةُ أَوْ مَتَفَلَّسَفَ فَالْردُّ عَلَيْهِ أَظْهَرَ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ أَنَّ الْأَدْوِيَّةَ تَفْعَلُ بِقَوَاهَا وَقَدْ تَفْعَلُ بِمَعْنَى لَا يَدْرِكُ وَيَسْتَوْنُ مَا هَذَا سَبِيلُهُ الْخَوَاصُ.

وَقَالَ ابْنُ الْقِيَمِ: هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا مِنْ أَنْكَرِهَا وَلَا مِنْ شَكِّ فِيهَا أَوْ فَعَلِهَا مَجْرَبًا غَيْرَ مُعْتَقَدٍ، وَإِذَا كَانَ فِي الطَّبِيعَةِ خَوَاصٌ لَا يَعْرِفُ الْأَطْبَاءُ عِلْلَهَا، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا تَفْعَلُ بِالْخَاصِيَّةِ فَمَا الَّذِي يَنْكَرُ جَهْلَتَهُمْ مِنَ الْخَوَاصِّ الشَّرْعِيَّةِ هَذَا، مَعَ أَنَّ فِي الْمَعَالِجَةِ بِالْاِغْتِسَالِ مَنَاسِبَةٌ لَا يَأْبَاهَا الْعُقُولُ الصَّحِيحَةُ، فَهَذَا تَرِياقُ سَمِّ الْحَيَةِ يُؤْخَذُ مِنْ لَحْمِهَا، وَهَذَا عِلَاجُ النَّفْسِ الْغَضَبِيَّةِ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى بَدَنِ الْغَضَبَانِ فَيَسْكُنُ، فَكَانَ أَثَرُ تِلْكَ الْعَيْنِ كَشَعْلَةِ نَارٍ وَقَعَتْ عَلَى جَسَدٍ فَقِي الْاِغْتِسَالُ إِطْفَاءً لِتِلْكَ الشَّعْلَةِ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ الْخَبِيثَةُ تَظْهَرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الرَّقِيقَةِ مِنَ الْجَسَدِ لَشِدَّةِ النُّفُوزِ فِيهَا وَلَا شَيْءَ أَرْقَ مِنَ الْمَغَابِنِ، فَكَانَ فِي غَسْلِهَا إِبْطَالُ لَعْمَلِهَا وَلَا سِيَّمَا أَنَّ لِلْأَرْوَاحِ الشَّيْطَانِيَّةِ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ اخْتِصَاصًا.

وفيه أيضًا : وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفاذًا ، فتطفي تلك النار التي أثار بها العين بهذا الماء .

ثم هذا الغسل ينفع بعد استحكام النظرة ، وأما عند الإصابة وقبل الاستحكام ، فقد أرشد الشارع إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة كما مضى ألا بركت عليه ، وفي رواية ابن ماجة : فليدع بالبركة ، ومثله عند ابن السني من حديث عامر بن ربيعة ، وأخرج البزار وابن السني من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه : « من رأى شَيْئًا فَأَعْجَبَهُ فَقَالَ : ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يضره » .

ويستفاد من الأحاديث المذكورة : أن العائن إذا عرف يقضى عليه بالاغتسال ، وأن الاغتسال من النشرة النافعة ، وأن العين تكون مع الإعجاب ولو بغير حسد ولو من الرجل المحب ومن الرجل الصالح ، وأن الذي يعجبه الشيء ينبغي أن يبادر إلى الدعاء الذي يعجبه بالبركة ويكون ذلك رقية منه ، وأن الماء المستعمل طاهر ، وأن الاغتسال بالفضاء جائز ، وأن الإصابة بالعين قد تقتل .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض : ينبغي إذا عرف واحد بالإصابة بالعين أن يتجنب ويحذر منه ، وينبغي للإمام منعه من مداخلة الناس ويلزمه لزوم بيته ، وإن كان فقيرًا رزق ما يكفيه فضرره أكثر من ضرر المجذوم الذي أمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمنعه من مخالطة الناس ، وأشد من ضرر الثوم والبصل الذي منع النَّبِيُّ ﷺ من حضور الجماعة لئلا يؤذي الناس .

قَالَ النووي : وهذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه .

وقد اختلف في جريان القصاص إذا قتل بالعين ، فَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : لو أتلَف العائن شَيْئًا ضمنه ولو قتل أحد فعلية القصاص أو الدية وذلك إذا انتهت إصابة عينه إلى أن يعرف بذلك ويعلم من حاله أنه كلما تكلم بشيء معظماً له أو متعجباً منه أصيب ذلك الشيء ، وتكرر ذلك منه بحيث يصير عادة وهو في ذلك كالساحر القاتل بسحره عند من لا يقتله كفرةً ، وأما عندنا فيقتل على كل حال قتل بسحره أو لا لأنه كالزنديق ، ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك ، بل منعه وقالوا :

5740 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ» وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ.

إنه لا يقتل غالبًا ولا يعد مهلكًا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الرُّوضَةِ: وَلَا دِيَّةَ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ، لِأَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يَتَرْتَبُ عَلَى مَنْضُبِّ عَامٍ دُونَ مَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مِمَّا لَا انضِبَاطَ لَهُ كَيْفَ وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُ فِعْلٌ أَصْلًا؟ وَإِنَّمَا غَايَتُهُ حَسَدٌ وَتَمَنُّ لَزْوَالِ نِعْمَةٍ، وَأَيْضًا فَالَّذِي يَنْشَأُ عَنِ الْإِصَابَةِ بِالْعَيْنِ إِنَّمَا هُوَ حَصُولُ مَكْرُوهِ لَذَلِكَ الشَّخْصِ وَلَا يَتَعَيْنُ ذَلِكَ الْمَكْرُوهُ فِي زَوَالِ الْحَيَاةِ، فَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ مَكْرُوهٌ بغير ذلك من أثر العين انتهى.

وَلَا يَعْكَرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْحُكْمُ بِقَتْلِ السَّاحِرِ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي عَسَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) هُوَ إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ السَّعْدِيُّ الْبُخَارِيُّ كَانَ يَنْزِلُ بِالْمَدِينَةِ بَابَ بَنِي سَعْدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَخْبَرَنَا (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أَيُّ: ابْنُ هَمَّامٍ، (عَنْ مَعْمَرٍ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنْ هَمَّامٍ) هُوَ ابْنُ مِنْبِهِ الْأَنْبَارِيُّ الصَّنْعَانِيُّ أَخُو وَهْبِ بْنِ مِنْبِهِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ») تَقْدِمُ الْكَلَامَ فِيهِ. (وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ) بَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ أَنْ يَغْرِزَ بِالْإِبْرَةِ وَنَحْوَهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْبَدَنِ حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ، ثُمَّ يَحْشَى ذَلِكَ الْمَوْضِعَ بِالْكَحْلِ أَوْ نَحْوِهِ فَيَخْضُرُ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ تَظْهَرْ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ فَكَأَنَّهُمَا حَدِيثَانِ مُسْتَقْلَانِ، وَلِهَذَا حَذَفَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ رِوَايَتِهِمَا مَعَ أَنَّهُمَا أَخْرَجَاهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الَّتِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جِهَتِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ: الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكُهُمَا فِي أَنْ كَلًّا مِنْهُمَا يَحْدُثُ فِي الْعَضْوِ لَوْنًا غَيْرَ لَوْنِهِ الْأَصْلِيِّ، انْتَهَى.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَن قَوْلَهُ: فَكَأَنَّهُمَا حَدِيثَانِ مُسْتَقْلَانِ زَعَمَ بِالظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ، وَأَنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا وَاسْتِدْلَالَهُ عَلَى هَذَا الظَّنِّ بِعَدَمِ اخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ نِسْبَةُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ إِلَى زِيَادَةِ لَمْ يَقْلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَنِسْبَةُ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ إِلَى نَقْصِ شَيْءٍ فِيهِ

37 - بَابُ رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ

5741 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ،

قَالَ ﷺ، بل هذا حديث مستقل كما رواه الْبُخَارِيُّ، والاقتصار في رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ مِنَ الرِّوَاةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ اِحْتِمَالٌ بَعِيدٌ، لِأَنَّ دَعْوَاهُ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِالِاشْتِرَاكِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ مَطْرُودَةٍ، لِأَنَّ إِحْدَاثَ الْعَيْنِ اللَّوْنِ غَيْرَ اللَّوْنِ الْأَصْلِيِّ غَيْرِ مُقْتَصَرٍ عَلَى عَضْوٍ، بَلْ إِحْدَاثُهَا يَعْمُ الْبَدَنَ كُلَّهُ انْتَهَى.

وَفِي كُلِّ مَنِهْمَا نَظَرٌ لَا يَخْفَى. ثُمَّ قَالَ: وَالْوَجْهَ فِي الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ أَنْ يُقَالَ: الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْمًا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَيْنِ، وَقَوْمًا آخَرِينَ سَأَلُوهُ عَنِ الْوَشْمِ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ، فَأَجَابَ النَّبِيَّ ﷺ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنِ الْعَيْنِ بِقَوْلِهِ: «الْعَيْنُ حَقٌّ» وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ تَنْبِيْهَا لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْهُ، بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَحْصَلُ الْجَوَابَانِ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ، وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بِالْجُمْلَتَيْنِ.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ»، وَحَضَرَ فِي مَجْلَسٍ آخَرَ سَأَلُوهُ عَنِ الْوَشْمِ، فَنَهَى عَنْهُ ثُمَّ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ عِنْدَ رِوَايَتِهِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لِكَوْنِهِ سَثَلٌ: هَلْ لَهُ عِلْمٌ فِي الْعَيْنِ وَالْوَشْمِ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَيْنُ حَقٌّ» وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ، انْتَهَى. وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي اللَّبَاسِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِيهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَشْمَ.

37 - بَابُ رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ

(بَابُ) مَشْرُوعِيَّةُ (رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ) أَي: عِنْدَ لَدَغِهِمَا، وَأَشَارَ بِالتَّرْجُمَةِ إِلَى مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ بِسَنَدِهِ رَخِصٌ فِي الرُّقِيَةِ مِنَ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هُوَ ابْنُ زِيَادٍ وَبِذَلِكَ جَزَمَ أَبُو نَعِيمٍ حَيْثُ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ⁽¹⁾ الشَّيْبَانِيُّ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَبِالْمَوْحَدَةِ وَبِالنُّونِ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ مَشْهُورٌ بِالْكُنْيَةِ أَكْثَرُ

(1) أَي: ابْنُ فَيْرُوزَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الرُّقِيَةِ مِنَ الْحُمَةِ، فَقَالَتْ: «رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّقِيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ».

من اسمه الكوفي الحافظ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ) الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدٍ النَّخْعِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَنِ الرُّقِيَةِ مِنَ الْحُمَةِ) بضم المهملة وتخفيف الميم وأصلها: حمى أو حمو بوزن صرو، والهاء فيه عوض عن الواو أو الياء المحذوفة، وهي السم وتطلق على إبرة العقرب للمجاورة، لأن السم يخرج منها، والمراد بها في الحديث: ذوات السموم.

(فَقَالَتْ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّقِيَةَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن الكُشَيْبِيِّ: في الرقية (مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ) وفي قوله: رخص إشارة بأنه كان منهاياً ولعله ﷺ نهاهم عنها لما عسى أن يكون فيها من ألفاظ الجاهلية، فلما علم أنها عارية عنها أباح لهم.

وروى ابن وهب عن يُونُسَ بن يَزِيدَ، عن ابن شهاب قَالَ: بلغني عن رجال من أهل العلم أنهم كانوا يقولون إنه ﷺ نهى عن الرقى حتى قدم المدينة، وكان الرقى في ذلك الزمن فيها كثير من كلام الشرك، فلما قدم المدينة لدغ رجل من أصحابه، قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ قد كان آل حَزْمٍ يَرْقُونَ مِنَ الْحُمَةِ فلما نهيت عن الرقى تركوها، فَقَالَ ﷺ: «ادعوا لي عمارَةَ» وكان قد شهد بدرًا، قَالَ: «اعرض علي رقيتك» فعرضها عليه ولم ير بها بأسًا وأذن له فيها.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ ما لقيت من عقرب لدغتنى البارحة، فَقَالَ: «أما إنك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك إن شاء الله تعالى» رواه أصحاب السنن.

وَقَالَ ابن عبد البر في التمهيد، عن سَعِيدِ بن المسيب قَالَ: بلغني أن من قَالَ حين يمسي: ﴿سَلِّمْ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ (٧٩) [الصفات: 79] لم يلدغه عقرب، وذكر أَبُو القاسم القشيري في تفسيره: أن في بعض التفاسير أن الحية والعقرب أتتا نوحًا عليه السلام فقالتا: احملنا، فَقَالَ نوح عليه السلام: «لا أحملكما فإنكما سبب الضرر»، فقالتا: احملنا ونحن نضمن لك أن لا نضر أحدًا ذكرك.

38 - بَابُ رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ

5742 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَثَابِتٌ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، اسْتَكَيْتُ، فَقَالَ أَنَسٌ: أَلَا أَرْقِيكَ بِرُقِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ الْبَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي،

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: الرقية من كل ذي حمة، لأن الحمة كل شيء يلدغ أو يلسع كما مرّ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هي شوكة العقرب، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِيُّ فِي الطَّبِّ.

38 - بَابُ رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ) التي كان يرقى بها.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سَعِيدٍ، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) هو ابن صهيب أنه (قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَثَابِتٌ) بالمثلثة هو ابن أسلم البناني بضم الموحدة وتخفيف النون الأولى.

(عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: ثَابِتٌ) لأنس يَابَا حَمْزَةَ أصله: (يَا أَبَا حَمْزَةَ) فحذفت الألف للتخفيف وأبو حمزة كنية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (اسْتَكَيْتُ) بضم التاء، أي: مرضت، (فَقَالَ) له (أَنَسٌ: أَلَا) بتخفيف اللام للعرض والتنبيه (أَرْقِيكَ) بفتح الهمزة (بِرُقِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟) قَالَ: ثَابِتٌ: (بَلَى، قَالَ) أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ الْبَاسِ) بضم الميم على صيغة اسم الفاعل من الإذهاب، ويروى: أذهب الباس على صورة الأمر منه، والباس بغير همز للمواخاة، وفي الفرع: بالهمز على الأصل، وفي اليونينية: بتركه والباس الشدة والعذاب.

(اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يؤخذ منه جواز تسمية الله تَعَالَى بما ليس في القرآن بشرطين:

أحدهما: أن لا يكون في ذلك ما يوهم نقصاً.

والآخر: أن يكون له أصل في القرآن وهذا من ذاك فإن في القرآن: ﴿وَإِذَا

لَا شَافِيَّ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءٌ لَا يُعَادِرُ سَقَمًا.

5743 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ،

عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مُسْلِمٍ،

مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ [الشعراء: 80].

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا الباب فيه خلاف، منهم: من قَالَ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْمَى بِمَا لَمْ يَسْمَعْ فِي الشَّرْعِ.

ومنهم: من قَالَ غير تَوْقِيفِيَّةٍ وَلَكِنْ اشْتَرَطُوا الشَّرْطَ الْأَوَّلَ فَقَطْ.

(لَا شَافِيَّ إِلَّا أَنْتَ) إشارة إلى أَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ مِنَ الدَّوَاءِ وَالتَّدَاوِي إِذَا لَمْ يَصَادَفْ تَقْرِيرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْجَعُ.

(شِفَاءً) مصدر منصوب بقوله: اشف، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويجوز الرفع على أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، أَي: هُوَ^(١)، وهذا البعيد إن لَمْ يرد به الرواية.

(لَا يُعَادِرُ) بالغين المعجمة، أَي: لَا يَتْرُكُ (سَقَمًا) بفتحيتين وبضم وسكون مفعوله، ويؤخذ من هذا الحديث: أَنَّ الإِضَافَةَ فِي التَّرْجُمَةِ لِلْفَاعِلِ، وَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لِلْمَفْعُولِ وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اسْتَكَيْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَرْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ أَوْ عَيْنٍ حَاسِدٍ اللَّهُ يَشْفِيكَ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَهُ بِمَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الطَّبِّ أَيْضًا، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَنَائِزِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

(حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين الفلاس الصيرفي أَبُو حَفْصٍ أَحَدُ الْإِعْلَامِ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سُلَيْمَانُ) أَي: ابْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ، (عَنْ مُسْلِمٍ) بلفظ اسم الفاعل من الإسلام هُوَ مُسْلِمُ بْنُ

(١) أَي: الشفاء والمطلوب.

عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

صَبِيح أَبُو الضَّحَى الهمداني العطار، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو أَبُو الضَّحَى مشهور بكنيته أكثر من اسمه، ثم قَالَ: وجوز الكرمانى أن يكون مسلم بن عمران لكونه يروي، عن مسروق، ويروي الأَعْمَشُ عنه قَالَ: وهو تجويز عقلي محض يمتدّ سمع المحدث على أنني لم أر لمسلم بن عمران البطين رواية عن مسروق وإن كانت ممكنة، وهذا الحديث: إنما هو من رواية الأَعْمَشِ، عن أبي الضَّحَى، عن مسروق، وقد أخرج مسلم من رواية جرير، عن الأَعْمَشِ، عن أبي الضَّحَى، عن مسروق، ثم أَخْرَجَهُ من رواية هشيم، ومن رواية شُعْبَةَ، ومن رواية يَحْيَى القطان، عن الثَّوْرِيِّ كلهم، عن الأَعْمَشِ قَالَ بإسناد جرير فوضح أن مسلماً المذكور في رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هو أَبُو الضَّحَى فإنه أَخْرَجَهُ من رواية يَحْيَى القطان، وغايته أن بعض الرواة، عن يَحْيَى سَمَاءَ وبعضهم كناه انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن الذي قاله هذا القائل يمتدّ سمع كل أحد ودعواه أنه لم ير لمسلم بن عمران روايته عن مسروق باطلة، لأن جامع رجال الصحيحين ذكر فيه مسلم بن أبي عمران، ويقال: ابن عمران، ويقال: ابن أبي عَبْدِ اللَّهِ البطين يكنى أبا عَبْدِ اللَّهِ سمع سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عندهما يعني: عند الشيخين ومسروقاً عند الْبُخَارِيِّ روى عن الأَعْمَشِ عندهما، وتوفي في خلافة عمر بن عبد العزيز وكيف يدعي هذا المدعي دعواه الفاسدة ردّاً على من سبقه في شرح هذا الحديث مشنعاً عليه بسوء أدب قل: ﴿كُلُّ يَمَلُّ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: 84] انتهى.

وأنت خبير بأن الْحَافِظَ الْعَسْقَلَانِيَّ لم يدّع أن مسلم بن عمران لم يرو عن مسروق، وإنما نفى علمه بروايته عنه لا سيما هذا الحديث حيث قَالَ في آخر كلامه، فوضح أن مسلماً المذكور في رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هو أَبُو الضَّحَى، وقد ذكر الْعَيْنِيُّ في باب: مسح الراقي الوجع بيده اليمنى الآتي بعد باب واحد حين أورد المصنف الحديث المذكور، عن سُفْيَانَ، عن الأَعْمَشِ بالسند المذكور سُفْيَانُ هو الثَّوْرِيُّ، والأَعْمَشُ هو سليمان، ومسلم هو أَبُو الضَّحَى، فذكر لفظ الْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيَّ بعينه فتأمل.

(عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أَهْلِهِ، يَمْسَحُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبِ الْبَاسَ، اشْفِهِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا» قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثْتُ بِهِ مَنْصُورًا، فَحَدَّثَنِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،^١

كَانَ يُعَوِّذُ) من التعويذ بالذال المعجمة (بَعْضَ أَهْلِهِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تعيينه، (يَمْسَحُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى) أي: على موضع الوجع قَالَ الطَّبْرِيُّ: هو على طريق التفاؤل لزوال ذلك الوجع (وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبِ الْبَاسَ) بالهمز في فرع اليونينية، والمشهور حذفه وهو الذي في اليونينية لمناسبة سابقه.

(اشْفِهِ) بالضمير للعليل والهاء هاء السكن.

(وَأَنْتَ الشَّافِي) بإثبات الواو في الكلمتين فِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ، وَالْمُسْتَمْلِي وحذفها فيهما فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ.

(لَا شِفَاءَ) بالمد مبني على الفتح وخبره محذوف، أي: لَا شِفَاءَ حَاصِلٌ لَنَا أَوْ لَهُ (إِلَّا شِفَاؤُكَ) بالرفع بدل من موضع لَا شِفَاءَ.

وَقَالَ فِي الْمَصَابِيح: الكلام في إعرابه كالكلام في قولنا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ بِحَسَبِ صَدْرِ الْكَلَامِ نَفْيٌ لِكُلِّ إِلَهٍ سِوَاهُ بِحَسَبِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِبْثَاتٌ لَهُ تَعَالَى، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ لَا سِيمَا إِذَا كَانَ بَدَلًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ، وَلِهَذَا كَانَ الْبَدَلُ الَّذِي هُوَ الْمُخْتَارُ فِي كُلِّ كَلَامٍ تَامٍ غَيْرٍ مُوجِبٍ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ الشَّرِيفَةِ حَتَّى لَا يَكَادُ يَسْتَعْمَلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِلَّا بِالنَّصْبِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ سَلْبَةٌ. فَالْجَوَابُ: إِنَّمَا وَقَعَتِ النِّسْبَةُ إِلَى الْبَدَلِ بَعْدَ النِّقْضِ بَأَلَا، فَالْبَدَلُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّفْيِ الْمَغِيرِ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ لَكِنْ بَعْدَ نَقْضِهِ وَبَعْدَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ. (شِفَاءً) نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ، أَي: اشْفِهِ شِفَاءً (لَا يُغَادِرُ) أَي: لَا يَتْرُكُ (سَقَمًا) وَالتَّنْوِينُ لِلتَّقْلِيلِ.

(قَالَ سُفْيَانُ) أَي: الثَّوْرِيُّ هُوَ مُوَصَّلٌ بِالإِسْنَادِ، وَالسَّابِقُ: (حَدَّثْتُ بِهِ) أَي: بهذا الحديث (مَنْصُورًا) يَعْنِي: ابْنُ الْمُعْتَمَرِ، (فَعَدَّثَنِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ النَّخَعِيُّ،

عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، نَحْوَهُ.

5744 - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْقِي يَقُولُ: «امْسَحِ الْبَاسَ رَبِّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ».

(عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى مَسْرُوقٍ طَرِيقَانِ: طَرِيقٌ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ وَطَرِيقٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ وَإِذَا ضُمَّ الطَّرِيقُ الَّذِي بَعْدَهُ إِلَيْهِ صَارَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا طَرِيقَانِ وَإِذَا ضُمَّ الْحَدِيثُ أَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَارَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ طَرِيقَانِ.

(نَحْوَهُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ سِيَاقُهُ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْمَرَضِيِّ مَعَ بَيَانِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ فِي الْوَاسِطَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَسْرُوقٍ وَمَنْ أَفْرَدَ وَمَنْ جَمَعَ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ، وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

(حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ) بِالْجِيمِ وَالْمَدِّ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ الْهَرَوِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا النَّضْرُ) بَفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ ابْنُ شَمِيلٍ بِالْمَعْجَمَةِ الْمَضْمُومَةِ، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبِي) عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْقِي) بَفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ وَكَسْرِ الْقَافِ فَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي قَبْلُهَا: كَانَ يَعُودُ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرُّ أَيْضًا فِي إِيرَادِ طَرِيقِ عُرْوَةَ هَذِهِ، وَإِنْ كَانَ سِيَاقُ مَسْرُوقٍ أَتَمًّا، لَكِنْ عُرْوَةَ صَرَحَ بِكَوْنِ ذَلِكَ رَقِيَّةً، فَيُؤَافِقُ حَدِيثَ أَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَنَّهَا رَقِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ.

(يَقُولُ) أَي: حَالُ كَوْنِهِ يَقُولُ: (امْسَحِ) وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: أَذْهَبَ وَالْمَرَادُ: الْإِزَالَةُ (الْبَاسَ) بِالْهَمْزِ فِي الْيُونِنِيَّةِ (رَبِّ النَّاسِ) أَي: يَا رَبَّ النَّاسِ (بِيَدِكَ الشِّفَاءُ) لَا بِيَدِ غَيْرِكَ (لَا كَاشِفَ لَهُ) أَي: لِلْمَرَضِ أَوْ لِلْمَرِيضِ الَّذِي رَقِيَ لَهُ، فَفَرِيقَةُ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

(إِلَّا أَنْتَ) وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ: أَشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ مِنْ إِفْرَادِهِ.

5745 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ: «بِسْمِ اللَّهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةٍ بَعْضُنَا،

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة كما صرح به في الطريق الثانية وقدم الأولى لتصريح سُفْيَانٍ بالحديث.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ رَبِّهِ) بإضافة عبد إلى رب وإضافة رب إلى الضمير (ابْنُ سَعِيدٍ) هو الأنصاري أخو يَحْيَى بن سَعِيد، وهو ثقة ويحيى أشهر منه وأكثر حدثاً، (عَنْ عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم هي بنت عَبْد الرَّحْمَنِ التابعية، (عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ) أي: في الرقية كما في رواية صدقة الآتية.

(بِسْمِ اللَّهِ) وفي رواية مسلم، عن ابن أبي عمر، عن سُفْيَانٍ زيادة في أوله ولفظه: كَانَ إِذَا اشْتَكَى الْإِنْسَانُ أَوْ كَانَتْ بِهِ قَرَحَةٌ أَوْ جَرَحٌ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْبَعِهِ هَكَذَا، وَوَضَعَ سُفْيَانُ سَبَابَتَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ رَفَعَهَا بِسْمِ اللَّهِ.

(تُرْبَةُ أَرْضِنَا) هو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه تربة أرضنا، أي: المدينة خاصة لبركتها أو كل أرض، وقال النووي: قيل: المراد بأرضنا: أرض المدينة خاصة لبركتها، وبعضنا رسول الله ﷺ لشرف ريقه فيكون ذلك مخصوصاً وفيه نظر لا يخفى.

(بِرِيقَةٍ بَعْضُنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، وابن عساكر: وريقة بعضنا بالواو بدل الموحدة، وفيه دلالة على أنه كان يتفل عند الرقية.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: معنى الحديث: أنه أخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة، ثم وضعها على التراب فعلق به شيء منه، ثم مسح به الموضع العليل أو الجريح قائلاً الكلام المذكور في حالة المسح، وتكلموا في ذلك.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: فيه دلالة على جواز المسح عند الرقية في كل الآلام، وأن ذلك كان أمراً فاشياً معلوماً بينهم، قَالَ: ووضع النبي ﷺ سبابته بالأرض ووضعها عليه يدل على استحباب ذلك عند الرقي، قَالَ: وزعم بعض علمائنا أن السر فيه أن تراب الأرض لبرودته ويبسه يبرئ الموضع الذي به الألم ويمنع انصباب المواد

يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبَّنَا».

إليه ليبسه مع منفعته في تجفيف الجراح وأدمالها، قَالَ: وَقَالَ فِي الرِّيقِ: إِنَّهُ يَخْتَصُّ بِالتَّحْلِيلِ وَالْإِنْضَاجِ، وَإِبْرَاءِ الْجَرَحِ وَالْوَرَمِ لَا سِيَّمَا مِنَ الصَّائِمِ الْجَائِعِ. وَتَعَقُّبِهِ الْقُرْطُبِيِّ: بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا وَقَعَتِ الْمَعَالِجَةُ عَلَى قَوَانِينِهَا مِنْ مِرَاعَاةِ مَقْدَارِ التَّرَابِ وَالرِّيقِ وَمِلَازِمَةِ ذَلِكَ فِي أَوْقَاتِهِ، وَإِلَّا فَالْنَفْثُ وَوَضْعُ السَّبَابَةِ عَلَى الْأَرْضِ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مَا لَيْسَ لَهُ بَالٌ وَلَا أَثَرٌ، وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَآثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا وَضْعُ الإِصْبَعِ بِالْأَرْضِ فَلَعَلَّهُ لَخَاصِيَّتِهِ فِي ذَلِكَ أَوْ الْحِكْمَةِ إِخْفَاءِ آثَارِ الْقُدْرَةِ بِمُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ الْمَعْتَادَةِ.

وَقَالَ فَضْلُ اللَّهِ التُّورِبْتَشِيِّ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالتَّرْبَةِ الْإِشَارَةَ إِلَى فِطْرَةِ آدَمَ وَبِالرِّيقَةِ الْإِشَارَةَ إِلَى النُّطْفَةِ، كَأَنَّهُ تَضَرَّعٌ بِلِسَانِ الْحَالِ أَنَّكَ اخْتَرَعْتَ الْأَصْلَ الْأَوَّلَ مِنَ التَّرَابِ، ثُمَّ أَبْدَعْتَهُ مِنْهُ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ، فَهَيِّنْ عَلَيْكَ أَنْ تَشْفِيَ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ نَشَاتُهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي الْبِيضَاوِيُّ: قَدْ شَهِدَتِ الْمُبَاحِثُ الطَّبِيَّةُ عَلَى أَنَّ لِلرِّيقِ مَدْخَلَاً فِي النُّضْجِ وَتَعْدِيلِ الْمَزَاجِ وَتَرَابِ الْوَطَنِ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي حِفْظِ الْمَزَاجِ الْأَصْلِيِّ، وَدَفْعِ نَكَايَةِ الْمَضَرَّاتِ فَقَدْ ذَكَرُوا: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَسْتَصْحِبَ تَرَابَ أَرْضِهِ إِنْ عَجَزَ عَنْ اسْتِصْحَابِ مَائِهَا، حَتَّى إِذَا أُرِدَ الْمِيَاهُ الْمَخْتَلِفَةُ جَعَلَ شَيْئًا مِنْهُ فِي سِقَايَةِ لِيَأْمَنَ مِنْ مَضَرَّةِ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ الرِّقَى وَالْعَزَائِمُ لَهَا آثَارٌ عَجِيبَةٌ تَقَاعَدَ الْعُقُولُ عَنْ الْوُصُولِ إِلَى كُنْهَهَا.

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ: إِضَافَةُ تَرْبَةِ أَرْضِنَا وَرِيقَةِ بَعْضِنَا تَدُلُّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَأَنَّ تِلْكَ التَّرْبَةَ وَالرِّيقَةَ مَخْتَصَّتَانِ بِمَكَانٍ شَرِيفٍ مَتَبَرِّكٍ بِهِ بِأَيْدِي نَفْسٍ شَرِيفَةٍ قُدْسِيَّةٍ طَاهِرَةٍ زَكِيَّةٍ مِنْ أَوْصَافِ الذُّنُوبِ وَأَوْسَاحِ الْآثَامِ، فَلَمَّا تَبَرَّكَ بِاسْمِ اللَّهِ الشَّافِي ضَمَّ إِلَيْهِ تِلْكَ التَّرْبَةَ، وَالرِّيقَةَ: وَسِيلَةً إِلَى الْمَطْلُوبِ، وَيَعْضُدُهُ أَنَّهُ ﷺ بَرَقَ فِي عَيْنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَبَرَأَ فِي الرَّمْدِ، وَفِي بَثْرِ الْحَدِيدِيَّةِ فَاْمْتَلَأَتْ مَاءً.

(يُشْفَى سَقِيمُنَا) بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَسَقِيمُنَا: رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْكُشْمِينِيَّةِ: بَفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَسَقِيمُنَا نَصَبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

(بِإِذْنِ رَبَّنَا) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، أَيُّ: فِي

5746 - حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي الرُّقِيَّةِ: «تُرْبَةُ أَرْضِنَا، وَرِيقَةُ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبِّنَا».

39 - باب النَّفْثِ فِي الرُّقِيَّةِ

الطب، وكذا أبو داود فيه، وكذا النسائي فيه وفي اليوم والليلة.
(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) الْمَرْوَزِيُّ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ، (عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ، (عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي الرُّقِيَّةِ) لِلْمَرِيضِ: (تُرْبَةُ أَرْضِنَا، وَرِيقَةُ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا) بِالْوَجْهِينِ (بِإِذْنِ رَبِّنَا) وهذا طريق آخر في الحديث المذكور، وقد أخرج أبو داود والنسائي ما يفسر به الشخص المرقى، وذلك في حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس بن شماس وهو مريض، فقال: «اكشف الباس رب الناس» ثم أخذ ترابًا من بطحان فجعله في قدح، ثم نفث عليه، ثم صبه عليه.

39 - باب النَّفْثِ فِي الرُّقِيَّةِ

(باب النَّفْثِ فِي الرُّقِيَّةِ) بفتح النون وسكون الفاء وبالمثلثة، وهو كالنفخ وأقل من التفل معه ريق قليل أو بلا ريق، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من كره النفث مطلقًا كالأسود بن يزيد أحد التابعين تمسكا بقوله تَعَالَى: ﴿وَمِنْ شَرِّ أَلْفَلَقَاتٍ فِي الْعَقَدِ ۝﴾ [الفلق: 4]، وعلى من كره النفث عند قراءة القرآن خاصة كإبراهيم النخعي أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره، فأما الأسود فلا حجة له في ذلك لأن المذموم ما كان من نفث السحرة وأهل الباطل ولا يلزم من ذم النفث مطلقًا ولا سيما بعد ثبوته في الأحاديث الصحيحة، وأما النخعي فالحجة عليه: ما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري ثالث أحاديث الباب فقد قصّوا على النبي ﷺ القصة، وفيها: أنه قرأ بفاتحة الكتاب وتفل، ولم ينكر ذلك ﷺ فكان حجة عليه، وكذا الحديث الثاني فهو واضح من فعله ﷺ.

5747 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَتَعَوَّذْ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ» وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «وَأَنْ كُنْتُ لَا أَرَى الرُّؤْيَا أَثْقَلَ عَلَيَّ مِنَ الْجَبَلِ، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا أَبَالِيَهَا».

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة القطواني الكوفي أَبُو الهيثم قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) هو ابن بلال مولى الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ) أَي: ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ) الْحَارِث بن ربيعة الْأَنْصَارِيِّ، وقيل: النعمان الْأَنْصَارِيُّ فَارِس النَّبِيِّ ﷺ، (يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الرُّؤْيَا) أَي: الصَّالِحَةُ (مِنَ اللَّهِ) يعني: بشارة من الله يبشر بها عبده ليحسن بها ظنه ويكثر عليه شكره.

(وَالْحُلُمُ) بضم اللام وسكونها، أَي: الرُّؤْيَا المكروهة وهي التي يريها الشيطان الإنسان من السوء الذي يحصل له منه الفزع ليحزنه فيسوء ظنه بربه ويقلّ حظه من الشكر (مِنَ الشَّيْطَانِ) فذلك أمره فَقَالَ: (فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ) من نومه (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أَي: يبصق من جهة شماله ثلاث مرات كأنه يقصد به طرد الشيطان وتحقيقه واستقذاره.

(وَيَتَعَوَّذُ) بِالْجُزْمِ وعطف على ينفث، أَي: بِاللَّهِ (مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ) لأن ما فعله من التعوذ والنفث سبب للسلامة من المكروه المرتب عليها كالصدقة تكون سبباً لدفع البلاء.

(وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ) بِالْإِسْنَادِ السَّابِقِ: (وَأَنْ) بِالْوَاوِ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: فَإِنْ بَالِغَاءُ (كُنْتُ لَا أَرَى الرُّؤْيَا أَثْقَلَ عَلَيَّ مِنَ الْجَبَلِ) لِأَجْلِ مَا كَانَ يَتَوَقَّعُ مِنْ شَرِّهَا، (فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا أَبَالِيَهَا) أَي: فَمَا الشَّأْنَ إِلَّا سَمَاعِي، أَي: فَمَا حَصَلَ شَيْءٌ إِلَّا سَمَاعِي بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَكَانَ هُوَ السَّبَبُ فَيَعْدَمُ مَبَالَاغِي إِيَّاهَا، قَالَ الْمَازَرِيُّ: حَقِيقَةُ الرُّؤْيَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ فِي قَلْبِ النَّاسِ اعْتِقَادَاتٍ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ عَلَامَةً عَلَى الْخَيْرِ كَانَ خَلْقُهُ

5748 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يُونُسَ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.....

بغير حضرة الشيطان، وإن كان على الشر فهو بحضرته فنسب إلى الشيطان مجازاً
إذ لا فعل حقيقة للشيطان إذ الكل بخلق الله تعالى.

وقيل : الأصل استعمال ذلك فيما يرى النائم لكن غلبت الرؤيا على الخير
والحلم على ضده، والله تعالى خالق كل منهما فإضافة المحبوبة إلى الله تعالى
إضافة تشريف، وإضافة المكروه إلى الشيطان لأنه يرضاها ويسرّ بها أو لحضوره
فهي إضافة مجازية.

وفي مطابقة الحديث للترجمة مقال.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي قَوْلِهِ : فلينفث هو المراد من الحديث المذكور في
هذه الترجمة.

وتعقبه العيني : بأن الترجمة : النفث في الرقية، وفي الحديث : النفث في
الرؤيا، فلا مطابقة إلا في مجرد ذكر النفث، ولكن النفث إذا كان مشروعاً في
موضع يكون مشروعاً في غير هذا الموضع أَيْضاً قِيَاساً عَلَيْهِ، وبهذا يحصل
التطابق بين الترجمة والحديث.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجِهَ تعلقه بالترجمة إذ ليس فيه ذكر الرقية،
قلت : التعوذ هو الرقية.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : هَذَا أَيْضاً مِثْلُ كَلَامِ الْقَائِلِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ فِيمَا قَالَاهُ مَا يَشْفِي
العليل ولا ما يروي الغليل، والوجه ما ذكرناه كَذَا قَالَ فلي تأمل.

والحديث قد أخرجه البخاري في التبعة أَيْضاً، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي الرُّوْيَا، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الدِّيَاتِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَي : ابْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُوَيْسِ بْنِ سَعْدِ
(الْأَوْسِيِّ) نَسَبُهُ إِلَى أَحَدِ أَجْدَادِهِ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ قَالَ : (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ)
هُوَ ابْنُ بَلَالٍ، (عَنْ يُونُسَ) أَي : ابْنُ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) أَي : ابْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا

قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، نَفَثَ فِي كَفِّهِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَبِالْمُعَوَّدَتَيْنِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: «فَلَمَّا اشْتَكَى كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ» قَالَ يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ شِهَابٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا أَتَى إِلَى فِرَاشِهِ.

5749 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ

(قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، نَفَثَ فِي كَفِّهِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَبِالْمُعَوَّدَتَيْنِ جَمِيعًا) أَي: يقرأ بها وينفث حال قراءتها، (ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا) أَي: بكفيه (وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ) وَفِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ عَقِيلٍ: يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده.

(قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالسُّنَدِ السَّابِقِ: (فَلَمَّا اشْتَكَى) ﷺ وَجَعَهُ الَّذِي تَوَقَّى فِيهِ (كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ) أَي: النفث والقراءة والمسح (بِهِ) ﷺ وَفِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْحَالَتَيْنِ.

(قَالَ يُونُسُ) أَي: ابن يزيد بالسُّنَدِ السَّابِقِ: (كُنْتُ أَرَى ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ) يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا أَتَى إِلَى فِرَاشِهِ فِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ شَاذَةٌ، وَأَنَّ الْمَحْفُوظَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا اشْتَكَى كَمَا فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، فَدَلَّتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ وَكَانَ يَفْعَلُهُ إِذَا اشْتَكَى شَيْئًا مِنْ جَسَدِهِ، فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ.

ومطابقة الحديث للترجمة كما في الحديث السابق، وقد مضى الحديث في المغازي، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَّاحُ الْيَشْكُرِيُّ، (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ جَعْفَرُ بْنُ أَيَّاسٍ أَبِي وَحْشِيَةَ الْيَشْكُرِيُّ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ) عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ النَّاجِيِّ بِالْأَنُونِ وَالْجِيمِ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ

(1) وفي رواية أبي ذر: كان النبي.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْطَلَقُوا فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلَدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَاَنْطَلَقَ فَجَعَلَ يَنْقُلُ وَيَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] حَتَّى لَكَّأَنَّمَا نُثِثُ مِنْ عِقَالٍ،

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْطَلَقُوا فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا) وكانوا ثلاثين رجلاً (حَتَّى نَزَلُوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ) بفتح الهمزة، أي: بطناً في بطونهم، (فَاسْتَضَافُوهُمْ) أي: طلبوا منهم الضيافة (فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلَدِغَ) بضم اللام وكسر الدال المهملة بعدها معجمة، أي: فلسع (سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ) بعقرب ولم يسم ذلك السيد، (فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ) مما يتداوى به (لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ) مما ينفع صاحبكم، (فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا) لهم: (يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ) هو أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ) لسيدكم (حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا) على ذلك، (فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ) عدته ثلاثون شاة، (فَاَنْطَلَقَ) أي: أبو سعيد معهم إليه (فَجَعَلَ يَنْقُلُ) بكسر الفاء، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: بضمها (وَيَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ لفظ: رب العالمين ويمسح عليه فبراً (حَتَّى لَكَّأَنَّمَا نُثِثُ) بضم النون وكسر المعجمة، أي: حلّ (مِنْ عِقَالٍ) قيل: صوابه أنشط.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: أنشطته، أي: حللته ونشطته، أي: عقدته، ولكن في القاموس: نشط الحبل وأنشطة: حلّه، والعقال بكسر العين المهملة: الحبل الذي يشدّ به.

فَانْطَلَقَ يَمْشِي مَا بِهِ قَلْبُهُ، قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ااقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَفَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَتَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَّرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟ أَصَبْتُمْ، ااقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ».

40 - باب مَسْحِ الرَّاقِي الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى

5750 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ،

(فَانْطَلَقَ) حال كونه (يَمْشِي) حال كونه (مَا بِهِ قَلْبُهُ) بالفتحات ما به علة وألم تقلب على الفراش من أجله، وقيل: أصله من القلاب بضم القاف وهو داء يأخذ البعير فيمسك على قلبه فيموت من يومه.

(قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ااقْسِمُوا) هذا الغنم بيننا، (فَقَالَ الَّذِي رَفَى) هو أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا تَفْعَلُوا) ذلك (حَتَّى نَأْتِيَ)، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والمُسْتَمْلِي: حتى أتوا (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَتَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ) من شأننا، (فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا) به، (فَقَدِمُوا) بكسر الدال (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَّرُوا لَهُ) أي: لِلنَّبِيِّ ﷺ ذلك، (فَقَالَ) ﷺ لأبي سَعِيدٍ: (وَمَا يُدْرِيكَ) أي: أي شيء أدراك (أَنَّهَا) أي: الفاتحة (رُقِيَّةٌ؟ أَصَبْتُمْ، ااقْسِمُوا) ذلك بينكم هذه القسمة من باب: المروآت والتبرعات وإلا فهو ملك الراقي مختص به، (وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ) أي: نصيب، وفي رواية الكُشْمِينِي: معهم بالهاء بدل الكاف، وإنما قاله ﷺ تطييباً لقلوبهم ومبالغة في تعريفهم أنه حلال.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: فجعل يتفل، وقد تقدم أن النفث دون التفل، فإذا جاز التفل جاز النفث بالطريق الأولى، وقد مضى الحديث قريباً في باب: الرقية بفاتحة الكتاب.

40 - باب مَسْحِ الرَّاقِي الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى

(باب مَسْحِ الرَّاقِي)، أي: الذي يُرْقِي (الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى).

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ)

حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ، يَمْسُحُهُ بِيَمِينِهِ: «أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا» فَذَكَرْتُهُ لِمَنْصُورٍ فَحَدَّثَنِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِنَحْوِهِ.

41 - باب: فِي الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ

5751 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ،

هُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَثْمَانَ الْعَبْسِيِّ الْكُوفِيِّ شَيْخٍ مُسْلِمٍ أَيْضًا قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ، (عَنْ سُفْيَانَ) أَي: الثَّوْرِيِّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانَ بْنِ مَهْرَانَ، (عَنْ مُسْلِمٍ) أَي: ابْنِ الضَّحَى، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ) أَي: بَعْضَ أَهْلِهِ كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ (يَمْسُحُهُ بِيَمِينِهِ) يَقُولُ: (أَذْهَبِ الْبَاسَ) بِالْهَمْزِ فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ (رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي) بَيَاءٌ بَعْدَ الْفَاءِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِاسْقَاطِهَا، (لَا شِفَاءَ) بِالْهَمْزِ لَنَا (إِلَّا شِفَاؤُكَ) قَالَ الطَّبِيبِيُّ: خَرَجَ مَخْرَجَ الْحَصْرِ تَأْكِيدًا لِقَوْلِهِ: أَنْتَ الشَّافِي لِأَنَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ مَعْرَفًا بِاللَّامِ أَفَادَ الْحَصْرَ، لِأَنَ تَدْبِيرَ الطَّبِيبِ وَنَفْعَ الدَّوَاءِ لَا يَنْجَحُ فِي الْمَرِيضِ إِلَّا بِتَقْدِيرِهِ تَعَالَى.

(شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ) أَي: لَا يَتْرُكُ (سَقَمًا) تَكْمِيلَ لِقَوْلِهِ: اشْفِ، وَالْجُمْلَتَانِ مُعْتَزَّضَتَانِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ.

قَالَ سُفْيَانُ: (فَذَكَرْتُهُ) أَي: الْحَدِيثَ (لِمَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمَرِ (فَحَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أَي: النَّخَعِيِّ، (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِنَحْوِهِ) بِنَحْوِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ الْمَرْوِيِّ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: يَمْسُحُهُ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ عَنْ قَرِيبٍ.

41 - باب: فِي الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ

(باب: فِي الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ) بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْفَاءِ الْمُسْنَدِي قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنَا أَنْفُثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، فَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا» فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ: كَيْفَ كَانَ يَنْفُثُ؟ قَالَ: «يَنْفُثُ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ».

42 - باب من لَمْ يَرِقْ

5752 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ،

ابن يُوْسُف الصنعاني قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد الأزدي مولا هم عالم اليمن، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ) بالإخلاص وتاليتها وكان الأصل أن يقول بالمعوذتين، لكنه يحتمل أن يكون من باب التغليب أو أجرى التثنية مجرى الجمع.

(فَلَمَّا ثَقُلَ) عليه الوجع (كُنْتُ أَنَا أَنْفُثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، فَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ) عليه (لِبَرَكَتِهَا) قَالَ مَعْمَرُ: (فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ: كَيْفَ كَانَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَنْفُثُ قَالَ): كان «يَنْفُثُ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ»، ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: «كنت أنا أنفث عليه»، وقد مر الحديث في باب: الرقي بالقرآن والمعوذات.

42 - باب من لَمْ يَرِقْ

(باب من لَمْ يَرِقْ) بفتح أوله وكسر القاف وبضم أوله وفتح القاف أعني على البناء للفاعل وعلى البناء للمفعول.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين وبضم النون وفتح الميم مصغرين الواسطي الضرير ما له في البُخَارِيِّ سوى هذا الحديث، وقد تقدم بهذا الإسناد في أحاديث الأنبياء عليهم السلام لكن باختصار.

(عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين مصغراً أيضاً الكوفي، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة الوالهي مولا هم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: «عَرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَ الرَّجُلِ، وَالنَّبِيُّ مَعَ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَ الرَّهْطِ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَ أَحَدٍ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ، فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ» فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ، فَتَذَاكَرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أَمَّا نَحْنُ فَوَلَدْنَا فِي الشَّرْكِ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَاؤُنَا، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ،.....»

أبي مُحَمَّد أحد الأعلام، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ (وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: عَرِضَتْ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكسَرِ الرَّاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (عَلَيَّ الْأُمَمُ) أَي: فِي مَنَامِي، (فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: وَمَعَهُ بِالْوَاوِ (الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَ الرَّهْطِ) هُوَ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ إِلَى الْأَرْبَعِينَ (وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَ أَحَدٍ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا) أَي: أَشْخَاصًا كَثِيرَةً مِنْ بَعْدِ.

(سَدَّ) ذَلِكَ السَّوَادِ (الْأَفْقَ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ) لِي: هَذَا مُوسَى فِي قَوْمِهِ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ وَأَبِي الْوَقْتِ، وَيُرْوَى (هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ)، وَفِي بَابٍ: مَنْ اكْتَوَى حَتَّى دَفَعَ لِي سَوَادَ عَظِيمٍ قُلْتُ: مَا هَذَا أُمَّتِي، قِيلَ: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ.

(ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ) فَنَظَرْتُ، (فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا) فَنَظَرْتُ، (فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ، فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ) الَّذِينَ آمَنُوا بِكَ (وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ الدَّاخِلِينَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

(فَتَذَاكَرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أَمَّا نَحْنُ فَوَلَدْنَا) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فِي الشَّرْكِ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَاؤُنَا) وَلَدُوا فِي الْإِسْلَامِ، (فَبَلَغَ) قَوْلَهُمُ (النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: هُمْ) أَي: الدَّاخِلُونَ بِغَيْرِ حِسَابٍ هُمْ (الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ) أَي: لَا يَتَشَامُونَ بِالطُّيُورِ كَالْجَاهِلِيَّةِ، (وَلَا يَسْتَرْقُونَ) مُطْلَقًا حَسَمًا

وَلَا يَكْتُؤُونَ،

للمادة لأن فاعلها لا يأمن أن يكل نفسه إليها، وإلا فالرقية في ذاتها ليست ممنوعة، وإنما منع منها ما كان شركًا أو احتمله، قَالَتْ طائفة: إنه محمول على أن الرقى التي يحمد تاركها ما كان من كلام الجاهلية ومن الذي لا يعقل معناه لاحتمال أن يكون كفرًا بخلاف الرقى بالذكر ونحوه.

وتعقبه الْقَاضِي وغيره: بأن الحديث يدل على أَنَّ للسبعين ألفًا مزية على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عَمَّنْ شاركهم في أصل الفضل والديانة، ومن كان يعتقد أَنَّ الأدوية تؤثر بطبعها أو يستعمل الرقى الجاهلية ونحوها فليس مسلمًا.

وَقَالَ ابن تيمية: لم يذكر فيه: لا يرقون وهو صواب يعني حذف لا يرقون، قَالَ: وهذه الزيادة وقعت مقحمة في الحديث وهي غلط من بعض الرواة فإن النَّبِيَّ ﷺ جعل الوصف الذي استحق به هؤلاء دخول الجنة بغير حساب تحقيق التوحيد وتجريده، فلا يسألون غيرهم أن يرقىهم والنبى ﷺ لم يسترق جبريل ولا عَائِشَةُ، بل هما رقيه ابتداء من غير أن يأمرهما أن يرقياه، وإن فعله بعضهم لبعض يجوز لأنه احسان إليه، قال وكان ﷺ يرقى نفسه ويرقى غيره، ولا يسترقى، ولا يقول لأحد: ارقني فإن ترك طلب الرقية من الغير توكلًا على الله أفضل كما وصف به السبعين ألفًا، قَالَ: وقد روي في بعض طرقه: ولا يرقون ولا يسترقون وهو غلط، وإن كان في مسلم في بعض ألفاظه وإنما الصواب: ولا يسترقون فقط كما رواه الْبُخَارِيُّ ومسلم أيضًا.

وَقَالَ التبريزي: رواه مسلم بإسقاط يرقون في الطبقة الأولى التي هي أعلى رتب الصحيح عنده، وكذلك رواه أيضًا في الطبقة الثانية بإسقاط يرقون، ورواه بإثباتها في الطبقة الثالثة التي هي الطبقة السفلى من طبقات صحيحه التي شرطها في خطبة كتابه الصحيح، وهذا مما يقوي قول ابن تيمية في أن يرقون مقحم وقع غلطًا في الحديث في بعض رواية، وَأَنَّ الصواب ما رواه الْبُخَارِيُّ ووافقه مسلم في الموضوعين القويين، وأن الزيادة مخالفة للروايات الصحيحة القوية.

(وَلَا يَكْتُؤُونَ) معتقدين الشفاء في الكي كالجاهلية، فإنهم كالمضائعين يعتقدون أن الأدوية تنفع بطبعها قاله الطبري والمازري وطائفة.

وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»

(وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) أي : يفوضون إليه تَعَالَى ترتيب الأسباب على المسببات أو يتركون ذلك مُطْلَقًا ، قَالَ الدَّأُوْدِيُّ وطائفة : أن المراد بالحديث الذين يجتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء ، وأما من يستعمل الدواء عند الوقوع في الداء فلا ، وهذا اختيار ابن عبد البر غير أنه معترض بما تقدم من ثبوت الاستعاذة قبل وقوع الداء.

وَقَالَ الحلبي : يحتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المَعْدَّة لدفع العوارض ، فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء وليس لهم ملجأ فيما يعتر بهم إلا الدعاء والاعتصام بالله تَعَالَى والرضى بقضائه ، فهم غافلون عن طِبِّ الْأَطْبَاءِ ورقى الرقاة ولا يحسنون من ذلك شَيْئًا.

وقيل : إن المراد بترك الكَيْ والرقي الاعتماد على الله تَعَالَى في دفع الداء والرضى بقدره لا القدح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح ، لكن مقام الرضى والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب وإلى هذا نحا الْخَطَّابِيُّ ، ومن تبعه.

وَقَالَ ابن الأثير : وهذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلائقها ، وهم خواصّ الأولياء ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النَّبِيِّ ﷺ فعلاً وأمرًا ، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع ، وبيان الجواز ومع ذلك ، فلا ينقص ذلك من توكله لأنه كان كامل التوكل يقينًا ، فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شَيْئًا بخلاف غيره ، ولو كان كثير التوكل لكن من ترك الأسباب وفوّض وأخلص في ذلك كان أعلى مقاماً وأرفع شأنًا.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : قيل لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي ، ولا من يسعى في طلب رزق ولا في مداواة ألم ، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتباعاً لسنة رسوله ﷺ ، فقد ظاهر ﷺ في الحرب بين

فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنٍ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

درعين، ولبس على رأسه المغفر، وأقعد الرماة على فم الشعب، وخندق حول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة، وهاجر هو وتعاطى أسباب الأكل والشرب، وادّخر لأهله قوتهم ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك، وَقَالَ للذي سأله: أأعقل ناقتي أو أدعها؟ قَالَ: «اعقلها وتوكل»، فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل، ولا ينافيه، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنٍ) بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين آخره نون، وعكاشة بضم العين المهملة وتشديد الكاف وتخفّف وبعد الألف شين معجمة مفتوحة مخففة البدرى.

(فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ ﷺ): «نَعَمْ» أنت منهم (فَقَامَ آخَرُ) قيل: هو سعد بن عبادة، (فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟) يا رسول الله (فَقَالَ ﷺ): «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» قَالَ ذَلِكَ ﷺ حسما للمادة.

وَقَالَ الزركشي: قيل: كانت ساعة إجابة وهو الأشبه لئلا يتسلسل الأمر.

وتعقبه في المصابيح في قَوْلِهِ: إنها ساعة إجابة، فَقَالَ: إنما يحسن في الحديث الذي فيه، فادع الله أن يجعلني منهم، وأما هنا فلا يحسن ذلك فإن الذي هنا استفهام وجواب عنه وليس هنا ذكر لدعاء.

وفي حديث رفاة الجهني عند أَحْمَد وصَحَّحه ابن حبان: وعدني ربّي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفًا بغير حساب، وإنّي لأرجو أن لا يدخلوها حتى تُبَوِّؤُوا أنتم ومن صلح من أزواجكم وذرياتكم مساكن الجنة، وهو يدل على أن مزية السبعين بالدخول بغير حساب لا تستلزم فضيلتهم على غيرهم، بل في من يحاسب في الجملة من هو أفضل منهم، ومن يتأخر عن الدخول ممن تحققت نجاته وعرف مقامه من الجنة ليشفع في غيره، بل هو أفضل منهم.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: ولا يسترقون، وقد مر الحديث في

باب: من اكتوى.

43 - باب الطَّيْرَة

43 - باب الطَّيْرَة

(باب الطَّيْرَة) والطيرة بكسر الطاء المهملة وفتح المثناة التحتية وقد تسكن :
الشَّوْمُ بالشيء .

وَقَالَ ابن الأثير : هو مصدر تَطَيَّرَ مثل : تَخَيَّرَ خَيْرَةً ، قال بعض أهل اللغة :
لم يَجِئ من المصادر هكذا غير هاتين ، وتعقب : بأنه سمع أَيْضًا طَيِّبَةً بكسر الطاء
وفتح المثناة التحتية في تَطَيَّبَ من الطيب .

ولكن الظاهر أنه اسم لا مصدر كالتَّوَلَّى بكسر المثناة الفوقية وفتح الواو .
وجاء في الحديث : التَّوَلَّى : من الشرك وهو ما يحبب المرأة إلى زوجها من
السحر وغيره وجعله من الشرك لاعتقادهم أنَّ ذلك يؤثر ويفعل خلاف ما قدره
الله تَعَالَى .

وأصل التطير : أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على التطيّر ، فإذا خرج
أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة تيمّن به واستمر ، وإن طار عن يساره تشاءم
به ورجع ، وربما كانوا ينقرون ويهيجون الطيور أو الظباء ، فإن أخذت ذات
اليمين تبركوا به ومضوا في حوائجهم ، وإن أخذت ذات الشمال رجعوا عن ذلك
وتشاءموا به ، فأبطله الشرع وأخبر بأنه لا تأثير له في نفع وضرر ، وكانوا يسمّونه :
السانح بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة : وهو ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك
إلى يمينك ، والبارح بموحدة وراء مكسورة ثم حاء مهملة : وهو بعكس ذلك ،
وكانوا يتيّمنون بالسارح ويتشائمون بالبارح وليس في شيء من سنوح الطير
وبروحها ما يقتضي ما اعتقدوه ، وإنما هو تكلف بتعاطي ما لا أصل له إذ لا
نطق للطير ولا يتميز ، فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه وطلب العلم من غير
مظانّه جهل من فاعله ، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتمدح بتركه
قَالَ شاعر منهم :

ولقد غدوت وكننت لأغدو على واق وجائم
فإذا الأشائم كالأيامن والأيامن كالأشائم

وَقَالَ آخَرُ:

الزجر والطير والكهّان كلهم مضلّون ودون الغيب أقفال
وَقَالَ آخَرُ:

وما عاجلات الطير تدني من الفتى نجاها ولا عن ريشهنّ قصور
وَقَالَ آخَرُ:

لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع
وَقَالَ آخَرُ:

تخيّر طيرة فيها زياد لتخبره وما فيها خير
تعلم أنه لا طير إلا على متطيّر وهو الثبور
بلى شيء يوافق بعض شيء أحايينا وباطله كثير

وكان أكثرهم يتطيرون ويعتمدون على ذلك ويصح معهم غالبًا لتزيين الشيطان ذلك، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين، وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «لا طيرة والطيرة على من تطيّر»، وأخرج عبد الرزاق، عن معمر، عن إسماعيل بن أمية، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «ثلاثة لا يسلم منهم أحد: الطيرة، والظن، والحسد. فإذا تطيّر فلا ترجع، وإذا حسدت فلا تبغ، وإذا ظننت فلا تحقق»، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا مرسل أو معضل لكن له شاهد من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ. وأخرج ابن عدي بسند لَيْنٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «إذا تطيّرتم فامضوا وعلى الله فتوكلوا».

وأخرج الطَّبْرَانِيُّ، عن أَبِي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «لن ينال الدرجات العلى من تكهّن، أو استقسم، أو رجع من سفر تطيّرًا» ورجاله ثقات، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إلا أنه أظنّ أن فيه انقطاعًا، وله شاهد عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ بَسَنْدٍ جَيِّدٍ.

أخرج أَبُو داود وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ هُوَ وَابْنُ حَبَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «الطيرة شرك وما متّا إلا تطير، ولكن الله يذهب بالتوكل» وقوله:

5753 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةَ،

«وما منا إلا» من كلام ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أدرج في الخبر، وقد بيّنه سليمان ابن حرب شيخ البُخَارِيِّ فيما حكاه الترمذِيُّ عن البُخَارِيِّ عنه، وإنما جعل ذلك شركًا لا عقادهم أن ذلك يجلب نفعًا، أو يدفع ضرًا، فكانهم أشركوا مع الله تَعَالَى.

وقوله: «ولكن الله يذهب بالتوكل» إشارة إلى أن من وقع له ذلك، فسلم لله ولم يعبأ بالطيرة أنه لا يؤاخذ بما عرض له من ذلك. وأخرج البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا: «من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل: اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك».

(حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفي المسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) أي: ابن فارس البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الايلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله ابن عمر، (عَنْ) أبيه (ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا عَذْوَى) أي: لا تعدية للمرض من صاحبه إلى غيره، يقال: أعدى فلان فلانا من علة به وذلك على ما ذهب إليه المتطببة في الجذام والبرص والجذري والحصبه والبخر والرمد والأمراض البوائية، والأكثر من على أن المراد: نفي ذلك وإبطاله على ما يدل عليه ظاهر الحديث.

(وَلَا طَيْرَةَ) وفي القاموس: والطيرة والطيرة والطيرة ما يتشاءم به من الفأل الردي انتهى قد مر تفسيره.

وقَالَ ابن العربي: اختلفوا في قَوْلِهِ: وَلَا طَيْرَةَ، فمنهم من قَالَ: معناه الإخبار عما يعتقد الجاهلية، وقيل: معناه الإخبار عن حكم الله الثابت في الدار والمرأة والفرس بأن الشؤم فيها عادة أجراها الله تَعَالَى وقضاها يوجده حيث شاء منها متى شاء، والأول ساقط لأن النَّبِيَّ ﷺ لم يبعث ليخبر عن الناس

وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدارِ، وَالْذَّابَّةِ».

ما كانوا يعتقدونه، وإنما بعث ليعلم الناس ما يلزمهم أن يعملوه ويعتقدوه.

(وَالشُّؤْمُ) بالهمزة الساكنة ضد اليمن، قال ابن التين: الشؤم مهموز وسمي كل محذور مكروه شؤماً ومشأمة، والشؤمي: الجهة اليسرى (في ثَلَاثٍ) وفي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَإِنْ كَانَتِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَكَثِيرُونَ: هُوَ فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الطَّيْرَةِ، أَيْ: الطَّيْرَةُ مِنْهَا إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ.

وَقَالَ الطَّبِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَتَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ خَارِجَةً عَنْ حُكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَيْ: الشُّؤْمُ لَيْسَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي مُسْلِمٍ: إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: (فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدارِ، وَالْذَّابَّةِ) قِيلَ: وَشُّؤْمُ الْمَرْأَةِ: سُلْطَةُ لِسَانِهَا وَعَدَمُ وِلَادَتِهَا، وَشُّؤْمُ الدَّارِ: ضَيْقُهَا وَسُوءُ جَوَارِهَا، وَشُّؤْمُ الْفَرَسِ: أَنْ لَا يَغْزَى عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْقَاضِي: يَرُوى بَعْدَ قَوْلِهِ: وَلَا طَّيْرَةٌ وَإِنْ كَانَتِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فَفِي الْمَرْأَةِ، وَالْدارِ، وَالْفَرَسِ.

وَالْمَعْنَى: لَوْ كَانَ لَهُ وَجُودٌ فِي شَيْءٍ لَكَانَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَإِنَّهَا أَقْبَلُ الْأَشْيَاءِ لَهُ لَكِنْ لَا وَجُودَ لَهُ فِيهَا فَلَا وَجُودَ لَهُ أَصْلًا انْتَهَى.

وَقَالَ الطَّبِيُّ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ: فَعَلَى هَذَا فَالشُّؤْمُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهَا مُحْمُولٌ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ الَّتِي سَبَبُهَا مَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ انْتَهَى. وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّ الدَّارَ قَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ سَكْنَهَا سَبَبًا لِلضَّرَرِ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ، وَالْفَرَسُ قَدْ يَحْصُلُ الضَّرَرُ عَنْهُمَا بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَوْلُهُ: وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ إِنْ كَانَ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ، فَكَيْفَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَا طَّيْرَةٌ؟ وَالْجَوَابُ: أَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا غَلِظَتْ عَلَى مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدارِ، وَالْفَرَسِ، قَالَ: وَهَذَا رَدٌ لِصَرِيحِ خَبَرِ رِوَاةِ ثِقَاتٍ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ خِيفَ مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِمَا يَخَافُ شَرَّهُ

5754 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ»

ويتشام به، فهذه الأشياء لا على السبيل الذي يظنها أهل الجاهلية من الطيرة والعدوى.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: لما كان الإنسان لا يستغني عن هذه الأشياء: الدار، والفرس، والزوجة، وكن لا يسلمن من عارض مكروه أضيف إليها الشؤم إضافة محل، قيل: ويحتمل أن يكون المراد عدم موافقتها له طبعاً، كأنه قيل: إن كان لأحدكم دار يكره سكنها، أو امرأة تكره صحبتها، أو فرس لا تعجبه فليفارقها بأن ينتقل عن الدار، ويطلق المرأة، ويبيع الفرس حتى يزول عنه ما يجد في نفسه من الكراهة كما قَالَ ﷺ في جواب من قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إنا كنا في دار كثر فيها عددنا إلى آخره «ذروها فإنها ذميمة» فأمرهم بالتحول عنها، لأنهم كانوا فيها على استئصال واستيحاش، فأمرهم ﷺ بالانتقال عنها ليزول عنهم ما يجدون من الكراهة لا أن فيها شيئاً من ذلك.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «ولا طيرة»، وقد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ في عَشْرَةِ النِّسَاءِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب (ابن عُثْبَةَ) أي: ابن مسعود، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا) أي: خير الطيرة (الْفَأَلُ) بالهمز الساكن بعد الفاء.

وفي القاموس: الفأل ضد الطيرة ويستعمل في الخير والشر.

قَالَ الطَّبِيبِي: وقد علم أن الطيرة كلها لا خير فيها فهو كقوله تَعَالَى: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: 24] وهو مبني على زعمهم.

والحاصل: أن أفعال التفضيل في ذلك إنما هو بين القدر المشترك بين الشئيين، والقدر المشترك بين الطيرة والفأل تأثير كل منهما فيما هو فيه، والفأل

قَالُوا: وَمَا الْفَالُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ».

في ذلك أبلغ، أو هو من باب قولهم: الصيف أحر من الشتاء، أي: الفأل في بابه أبلغ من الطيرة في بابها وهو من إرخاء العنان في المخادعة، بأن يجري الكلام على زعم الخصم حتى لا يشمئز عن التفكير فيه، فإذا تفكر وأنصف من نفسه قبل الحق، فقوله: خيرها الفأل إطماع للسامع في الاستماع والقبول لا أن في الطيرة خيراً حقيقة.

ومعنى الترخص في الفأل والمنع من الطيرة: هو أن الشخص لو رأى شيئاً فظنه حسناً يحرّضه على طلب حاجته فليفعل، وإن رأى ما يظنه مشوماً ويمنعه من المضي إلى حاجته فلا يجوز قبوله، بل يمضي لسببه فإذا قبل وانتهى عن المضي في طلب حاجته فهو الطيرة، لأنها اختصت أن تستعمل في الشؤم.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إضافة الخير إلى الطيرة مشعر بأن الفأل من جملة الطيرة، ثم قَالَ الإضافة لمجرد التوضيح فلا يلزم أن يكون منها، وَأَيْضًا الطيرة في الأصل أعم من أن تكون للشر، لكن العرب خصّصته بالشر قال الله تعالى: ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ [يس: 18] أي: تشأّمنا وقال: ﴿طَيَّرَكُم مَّعَكُمْ﴾ [يس: 19] أي: سبب شؤمكم معكم، وقيل: الفأل في المحبوب وربما يكون في المكروه.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِير: الطيرة بمعنى الجنس، والفأل بمعنى النوع ومن الحديث: أصدق الطيرة الفأل.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الفأل يستعمل فيما يسرّ وفيما يسوء والغالب في السرور، والطيرة لا تكون إلا في السوء وقد تستعمل مجازاً في السرور.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الفرق بين الفأل والطيرة أنّ الفأل: إنما هو من طريق حسن الظن بالله تعالى، والطيرة: إنما هي من طريق الاتكال على ما سواه فلذلك كرهت. (قَالُوا) وروى: قَالَ: (وَمَا الْفَالُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ»)

مثل من خرج من داره لطلب حاجته فسمع شخصاً يقول لآخر: يا نجاح.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: سألت ابن عون عن الفأل فَقَالَ: هو أن يكون مريضاً فيسمع: يا سالم، وكذا طالب الحاجة يسمع: يا واجد.

وروى أبو داود من حديث بريدة: أن النَّبِيَّ ﷺ كان لا يتطير من شيء وكان

44 - باب الفأل

5755 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ» قَالَ: وَمَا الْفَأَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ».

إذا بعث عاملاً سأل عن اسمه فإذا أعجبه اسمه فرح به، وإن كره اسمه رئي كراهة ذلك في وجهه، وإذا دخل قرية سأل عن اسمها فإن أعجبه فرح به ورئي بشر ذلك في وجهه، وإن كره اسمها رئي كراهة ذلك في وجهه. روى أبو داود ومن حديث عُرْوَةَ بن عامر قَالَ: ذَكَرَتِ الطَّيْرَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «خَيْرُهَا الْفَأَلُ وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّب.

44 - باب الفأل

(باب الفأل) بالهمز كما مرّ، وقد يسهّل والجمع فُؤُول بالهمز أيضًا، يقال: تَفَاءَلْتُمْ وَتَفَاءَلْتُمْ عَلَى التَّخْفِيفِ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِي قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هُوَ ابْنُ يُونُسَ الصَّنْعَانِي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بَضْمُ الْعَيْنِ (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنُ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ): قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ» قَالُوا كَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، عَنْ الْكُشْمِينِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَثَرِينَ: (قَالَ) بِالْأَفْرَادِ: (وَمَا الْفَأَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: كَانَ يَحِبُّ الْفَأَلَ وَيَكْرَهُ الطَّيْرَةَ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَابِسِ التَّمِيمِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْعَيْنُ حَقٌّ وَأَصْدَقُ الطَّيْرِ الْفَأَلُ».

وقال الخطابي: وإنما كان ذلك لأن مصدر الفأل عن نطق وبيان فكأنه خبر جاء عن غيب بخلاف غيره، فإنه مستند إلى حركة الطائر أو نطقه وليس فيه بيان

أصلاً وإنما هو تكلف ممّن يتعاطاه .

وأخرج الطَّبْرِيُّ عن عِكْرَمَةَ ، قَالَ : كنت عند ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فمرَّ طائر فصاح ، فَقَالَ رجل : خير خير ، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ : ما عند هذا لا خير ولا شرّ . وَقَالَ ابن بطال : جعل الله في نظر الناس محبة الكلمة الطيبة والأنس بها ، كما جعل فيهم الارتياح بالمنظر الأنيق والماء الصافي وإن كان لا يملكه ولا يشره .

وأخرج التِّرْمِذِيُّ وصحّحه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أن النَّبِيَّ ﷺ كان يعجبه ، أي : أن يسمع يا نجيح يا راشد .

وذكر الْبَيْهَقِيُّ في الشعب عن الحليمي : كان التطير في الجاهلية في العرب ازعاج الطير عند إرادة الخروج للحاجة فذكر نحو ما تقدم ، قَالَ : وهكذا كانوا يتطيرون بصوت الغراب وبمرور الطي ، فسمّوا الكل تطيرًا وأصله الأول ، قَالَ : وكان التشؤم في العجم إذا رأى الصبي ذاهبًا إلى المعلم تشأم أو راجعًا تيمّن ، وكذا إذا رأى الجمل موقرًا حملاً تشأم ، فإذا رأى واضعًا حملة تيمّن ونحو ذلك فجاء الشرح برفع ذلك كله ، وَقَالَ : من تكهّن أو ردّه عن سفر تطيرًا فليس منا ونحو ذلك من الأحاديث ، وذلك إذا اعتقد أن الذي يشاهد من حال الطير موجبًا ما ظنّه ولم يضيف التأثير والتدبير إلى الله تعالى ، فأما إذا علم أن الله تعالى هو المؤثر والمدبّر ولكنه أشفق من الشر ، لأن التجارب قضت أن صوتًا من أصواتها معلومًا أو حالًا من أحوالها معلومة يرونها مكروه ، فإن وطن نفسه على ذلك أساء ، وإن سأل الله الخير واستعاذ به من الشر ومضى متوكلاً لم يغيره ما وجد في نفسه من ذلك ، وإلا فيؤاخذ به وربما وقع به ذلك المكروه بعينه الذي اعتقده عقوبة له كما كان يقع كثيرًا في الجاهلية ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَالَ الحليمي : وإنما كان ﷺ يعجبه الفأل ، لأن التشؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق والتفاؤل حسن ظنّ به والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الطب .

5756 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَالُ الصَّالِحُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ».

45 - باب: لا هامة

5757 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَاصِبٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةً وَلَا صَفَرَ».

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ) الفراهيدي قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي، (عَنْ قَتَادَةَ) أَي: ابن دعامة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَالُ الصَّالِحُ) وقوله: (الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ) بيان لقوله: «الْفَالُ الصَّالِحُ»، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن والفال الحسن.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: ويعجبني الفال الحسن، وقد أخرجه أبو داود في الطب، وَالتِّرْمِذِيُّ في السير.

45 - باب: لا هامة

(باب: لا هامة) بتخفيف الميم، وحكى أبو زيد تشديدها، وفي بعض النسخ: باب: لا هامة ولا صفر.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ) بفتح الحين الأَحوال المَرْوُزِيّ، وقيل: هو مُحَمَّدُ بن عبدة بن الحكم أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا النَّضْرُ) بسكون الضاد المعجمة ابن شميل، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ) هو ابن يُونُس ابن أَبِي إِسْحَاق السَّبْعِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو حَاصِبٍ) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين عثمان بن عاصم الأسدي، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزيات، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةً) قيل: هي البومة يتشأمون بها، وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة تطير، وقيل: إن روحه تنقلب هامة وهذا تفسير أكثر العلماء.

(وَلَا صَفَرَ) وهو كما قيل: دابة تهيج عند الجوع وربما قتلت صاحبها

46 - بَابُ الْكَهَانَةِ

وكانوا يعتقدون أَعْدَى من الجرب، وهذا ذكره مسلم، عن جابر بن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الحديث المروي عنه فتَعَيَّن المصير إليه.
وَقَالَ البيضاوي: هو نفى لما يتوهم أن شهر صفر يكثر فيه الدواهي.
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهو من أفراد البُخَارِيِّ.

46 - بَابُ الْكَهَانَةِ

(بَابُ الْكَهَانَةِ) وقع لابن بطال هنا: باب الكهانة والسحر، وليس هو في نسخ الصحيح، وقد ترجم البُخَارِيُّ للسحر باباً مفرداً عقب هذه، والكهانة بفتح الكاف ويجوز كسرهما والفتح أشهر، وهي ادّعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، ويقال: هي الإخبار بما يكون في أقطار الأرض إما من جهة التنجيم أو العرافة وهي الاستدلال بأسبابها، والكاهن: يطلق على العرّاف والمنجم والذي يضرب بالحصى.

وفي المحكم: الكاهن الْقَاضِي بالغيب، ويطلق على من يقوم بأمر آخر ويسعى في قضاء حوائجه.

وَقَالَ في الجامع: العرب يسمّون كل من أخبر بشيء قبل وقوعه كاهناً.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الكهنة قوم لهم أذهان حادة ونفوذ شريرة وطباع نارية، فألفتهم الشياطين لما بينهم من التناسب في هذه الأمور وساعدتهم بكل ما تصل به قدرتهم إليه، والأصل فيه: استراق الجني السمع من كلام الملائكة فيلقيه في أذن الكاهن.

وكانت الكهانة في الجاهلية فاشية خصوصاً في العرب لانقطاع النبوة فيهم، وهي على أصناف.

منها: ما يتلقونه من الجن فإن الجن كانوا يصعدون إلى جهة السماء ويركب بعضهم بعضاً إلى أن يدنو لأعلى بحيث يسمع الكلم، فيلقيه إلى الذي يليه إلى أن يتلقاه من يليه في أذن الكاهن ويزيد فيه، فلما جاء الإسلام ونزل القرآن حُرست

السماء من الشياطين وأرسلت عليهم الشهب، فبقي من استرقائهم ما يتخطف الأعلیٰ فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب وإليه الإشارة بقوله تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: 10].

وكانت إصابة الكهّان قبل الإسلام كثيرة جدًا كما جاء في أخبارهم شق وسطيح ونحوهما .

وأما في الإسلام فقد ردّ ذلك جدًّا حتى كاد يضمحل ولله الحمد.

ومنها: ما يخبر الجني به من يواليه بما غاب عن غيره مما لا يطلع عليه الإنسان غالبًا أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد .

ومنها: ما يستند إلى الظنّ وتخمين وحس، وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه .

ومنها: ما يستند إلى التجربة والعادة فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك، ومن هذا القسم الأخير ما يضاهي السحر، وقد يعتقد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم، وكل ذلك مذموم شرعًا، وورد في ذم الكهانة ما أخرجه أصحاب السنن وصحّحه الحاكم من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «من أتى كاهنًا أو عرافًا فصَدَّقَ بما يقول فقد كفر بما أنزل على مُحَمَّدٍ»، وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البزار بسند جيد ولفظه: «من أتى كاهنًا» .

وأخرجه مُسْلِمٌ من حديث امرأة من أزواج النَّبِيِّ ﷺ، ومن الرواة من سماها: حفصة بلفظ: «من أتى عرافًا» .

وأخرجه أَبُو يَعْلَى من حديث ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند جيد لكن لم يصرّح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي، ولفظه: «من أتى عرافًا، أو ساحرًا، أو كاهنًا» واتفقت ألفاظهم على الوعيد بلفظ: أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا حديث مسلم فَقَالَ فيه: «لم يقبل له صلاة أربعين يومًا» .

ووقع عند الطَّبْرَانِيِّ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند لَيِّن مرفوعًا بلفظ: «من أتى كاهنًا فصَدَّقَ بما يقول فقد برئ مما أنزل على مُحَمَّدٍ، ومن أتاه غير

5758 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ:

مصدق له لم يقبل له صلاة أربعين يوما» والأحاديث الأول مع صحتها وكثرتها أولى من هذا، والوعيد جاء تارة بعدم قبول الصلاة، وتارة بالتكفير فيحمل على حالين من الآتي أشار إلى ذلك القرطبي.

والعراف بفتح المهملة وتشديد الراء: من يستخرج الوقوف على المغيبات بضرب من فعل أو قول.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ) بضم العين المهملة وفتح الفاء وسكون التحتية وبالراء مصغراً وهو سعيد بن كثير بن عفير المصري قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (قَالَ: حَدَّثَنَا) حَدَّثَنِي بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) أمير مصر، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ) بضم الهاء وفتح الذال المعجمة هو ابن مدركة بن الياس بن مضر قبيلة (اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا) وهي مليكة بنت عويمر (الأخرى) وهي أم عفيف بنت مسروح (بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ) الحجر (بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَأَخْتَصَمُوا) من قبيل قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا﴾ [الحج: 19] (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى) ﷺ (أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا) ولو أنثى أو ناقص الأعضاء إذا علم بوجوده في بطن أمه (غُرَّةٌ) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء، وهي بياض في الوجه، وعبر بالغرة عن الجسم إطلاقاً للجزء وإرادة الكل ولفظ غرة بالتنوين، وقوله: (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) بدل منه وروي بالإضافة البيانية، والأول أقيس وأصوب لا يكون حينئذ من إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يجوز إلا بتأويل كما ورد قليلاً، وكلمة أو هنا للتقسيم لا للشك.

(فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ) بفتح المعجمة وكسر الراء، أي: التي قضى

كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ،

عليها بالغرة، وفي رواية أبي ذر: غرمت بضم المعجمة وكسر الراء مشددة، ووليها هو حمل بفتح الحاء المهملة والميم الخفيفة ابن مالك بن النابغة الهذلي، بينه مسلم من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب وأبي سلمة معاً، عن أبي هريرة رضي الله عنه وكنيته حمل المذكور أبو فضلة وهو صحابي نزل البصرة، وفي رواية مالك: فَقَالَ الذي قضى عليه، أي: قضى على من هي منه بسبيل والغرة حيث وجبت فهي على العاقلة، وفي رواية الليث عن ابن شهاب: أن المرأة من بني لحيان، وبنو لحيان من هذيل.

وجاء تسمية الضرتين فيما أخرج أحمد من طريق عمرو بن تميم بن عويم، عن أبيه، عن جده، قَالَ: كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها: أم عفيف بنت مسروح تحت حمل بن مالك بن النابغة، فضربت أم عفيف مليكة بمسطح، الحديث لكن قَالَ فيه فَقَالَ العلاء بن مسروح: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْغَرَمَ مِنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، الحديث.

وفي آخر أسجع كسجع الجاهلية ويجمع بينهما بأن كلاً من زوج المرأة وهو حمل وأخيها وهو العلاء قَالَ ذلك، وتواردت معاً عليه لما تَقَرَّرَ عندهما أن الذي يُودَى هو الذي يخرج حياً، وأما السقط فلا يودَى، فأبطل الشرع ذلك وجعل فيه غرة وسيأتي بيانه في كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

ووقع في رواية للطبراني: أن الذي قال ذلك عمران بن عويم فلعلها قصة أخرى، وأم عفيف بمهملة وفاءين على وزن عظيم، ووقع في المبهمات للخطيب وأصله عند أبي داود والنسائي من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنها أم غطيف بغين معجمة وطاء مهملة مصغراً.

(كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ) غرة (مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ) وفي رواية مالك: من لا أكل ولا شرب، والأول أولى لمناسبة السجع، ووقع في رواية الكُشْمِينِي فِي رواية مالك: ما لا بدل من لا وهذا هو الذي في الموطأ.

وَقَالَ أَبُو عثمان بن جني: معنى قوله: لا أكل، أي: لم يأكل أقام الفعل الماضي مقام المضارع.

وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ».

(وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ) يقال: استهَلَ الصبي إذا صاح عند الولادة، (فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ) بضم الباء وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام، هكذا في رواية الأكثرين، ومعناه: يُهدر يقال دم فلان هَدَرَ إذا ترك الطلب بثأره، وطلَّ الدم بضم الطاء وبفتحها أيضًا، وحكي أطلَّ وأنكره الأصمعي.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: طَلَّ دَمُهُ فَهُوَ مَطْلُولٌ وَأُطِّلَ دَمُهُ وَطَلَّلَهُ اللَّهُ وَأَطَّلَهُ، قَالَ: وَلَا يُقَالُ طَلَّ دَمُهُ بِالْفَتْحِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَالْكَسَائِيُّ يَقُولَانِهِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ فِي رِوَايَةِ أَبِي مَسَافِرٍ: بَطَلَ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَالتَّخْفِيفِ مِنَ الْبَطْلَانِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَذَا رَأَيْتُهُ فِي نَسْخَةٍ مَعْتَمَدَةٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَزَعَمَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: أَنَّهُ وَقَعَ هُنَا لِلْجَمِيعِ بِالْمُوَحَّدَةِ، قَالَ: وَبِالْوَجْهِينِ فِي الْمَوْطَأِ وَقَدْ رَجَّحَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّهُ مِنَ الْبَطْلَانِ، وَأَنْكَرَهُ ابْنُ بَطَالٍ فَقَالَ: كَذَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ طَلَّ الدَّمَ إِذَا بَدَرَ وَلَيْسَ لِإِنْكَارِهِ مَعْنَى بَعْدِ ثُبُوتِ الرِّوَايَةِ وَهُوَ مُوَجَّهٌ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ» أَي: الْمَشَابِهُ كَلَامَهُ كَلَامَهُمْ، زَادَ مُسْلِمٌ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هُوَ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّائِي، وَقَدْ وَرَدَ مُسْتَنْدٌ ذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصْبَةِ الْقَاتِلَةِ: نَغْرَمُ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَفِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْجَعُ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ».

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَمْ يَرِدْهُ ﷺ لِأَجْلِ السَّجْعِ نَفْسَهُ لَكِنَّهُ إِنَّمَا عَابَ مِنْهُ رَدَّ الْحُكْمِ وَتَزْيِينَهُ بِالسَّجْعِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُهَّانِ فِي تَرْوِيجِ أَبَاطِيلِهِمْ بِالْأَسْجَاعِ الَّتِي يَرُوجُونَ بِهَا الْبَاطِلَ، وَيُوْهَمُونَ النَّاسَ أَنْ تَحْتَهَا طَائِلًا.

وَالسَّجْعُ: هُوَ تَنَاسُبُ أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ لَفْظًا، وَأَصْلُهُ: الْإِسْتَوَاءُ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: هُوَ الْكَلَامُ الْمَقْفَى، وَالْجَمْعُ: أَسْجَاعٌ وَأَسَاجِيعٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فِيهِ ذَمُّ الْكُهَّانِ وَذَمٌّ مِنْ تَشْبِهِ بِهِمْ فِي الْفَاطْهَمِ، حَيْثُ كَانُوا يَسْتَعْمَلُونَهُ فِي الْبَاطِلِ كَمَا أَرَادَ هُوَ بِسَجْعِهِ دَفْعَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ، وَاسْتَحَقَّ بِذَلِكَ الذَّمَّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعَاقِبْهُ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِالْصَّفْحِ عَنِ الْجَاهِلِينَ،

5759 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....

وقد تمسك به من كره السجع في الكلام وليس على إطلاقه، بل المكروه منها ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق كما في قول القائل، فإنه عارض به حكم الشرع وأراد إبطاله وأيضاً أنه تكلف فيه وأما ما يقع عفواً بلا تكلف في الأمور المباحة فجائز، وعلى ذلك يحمل ما ورد عنه عليه السلام مثل: «صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» وغير ذلك، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

والحاصل: إذ أن جمع الأمرين من التكلف وإبطال الحق كان مذموماً وإن اقتصر على أحدهما كان أخف في الذم ويخرج من ذلك تقسيمه إلى أربعة أنواع: فالمحمود: ما جاء عفواً في حق ودونه ما يقع متكلماً في حق أيضاً، والمذموم: عكسهما، وفي الحديث من الفوائد رفع الجناية إلى الحاكم. وفيه: وجوب الدية في الجنين ولو خرج ميتاً، وهو عند كافة العلماء وخالف فيه قوم فقالوا: لا شيء فيه حكاة في المعونة وهو منابذ للنص فلا يلتفت إليه. وفيه: أن الغرة عبد أو أمة.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْحِمْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ السُّودَانِ يَرِيدُ الْبَيْضَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الْبَلَدِ فَالسُّودَانِ قَالَهُ الْأُبْهَرِيُّ، وَسِجِيءٌ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي. وَقَالَ مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ: يَقُومُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا، أَوْ سِتْمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ يَرِثُ الْجَنِينَ، فَقَالَ مَالِكٌ: هِيَ مَوْرُوثَةٌ عَلَى فَرَائِضَ. وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ كَبَضْعَتِهِ مِنْ أُمِّهِ تَرِثُهُ وَحَدَّهَا.

وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ الثَّلَاثَانِ لِلْأَبِ، وَالثَّلَاثُ لِلْأُمِّ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: إنما هذا من إخوان الكهّان، وهو من أفراد البخاري.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أَي: ابْنُ سَعِيدِ الْبَلْخِيِّ، (عَنْ مَالِكٍ) الْإِمَامِ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أَي: ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بَغْرَةَ عَبْدٍ، أَوْ وَلِيدَةٍ.

5760 - وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بَغْرَةَ عَبْدٍ، أَوْ وَلِيدَةٍ، فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا أَكْلَ وَلَا شَرِبَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَاطِلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا

أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْكُشْمِينِيِّ، وَابْنِ عَسَاكَرٍ سَقَطَ لَفْظُ: بِحَجَرٍ، (فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بَغْرَةَ) بِالتَّنْوِينِ (عَبْدٍ، أَوْ وَلِيدَةٍ) بِالْجَرِّ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنْ بَغْرَةٍ، وَالْمُرَادُ الْعَبْدُ وَالْأَمَةُ وَلَوْ كَانَا أَسْوَدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْغُرَةِ: الْبَيَاضُ فِي الْوَجْهِ كَمَا تَوَسَّعُوا فِي إِطْلَاقِهَا عَلَى الْجَسَدِ كُلِّهِ، كَمَا قَالُوا: أَعْتَقَ رَقَبَتَهُ، لَكِنْ قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ الْقَارِئُ الْمُرَادُ: الْأَبْيَضُ لَا الْأَسْوَدَ، قَالَ: وَلَوْلَا أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ بِالْغُرَةِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى شَخْصِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ كَمَا ذَكَرَهَا، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ خِلَافُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ إِجْزَاءِ الْغُرَةِ السُّودَاءِ وَالْبَيَضَاءِ.

وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْغُرَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنْفُسُ الشَّيْءِ وَأُطْلِقَتْ هُنَا عَلَى الْإِنْسَانِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ فَهُوَ مِنْ أَنْفُسِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهَذَا طَرِيقٌ آخَرُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مُخْتَصَرٌ.

(وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيُّ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بَغْرَةَ عَبْدٍ، أَوْ وَلِيدَةٍ، فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَفِي الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرَمَتْ (كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ) مَا: وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ مِنْ (لَا أَكْلَ وَلَا شَرِبَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ) أَيُّ: وَلَا صَرَخَ، (وَمِثْلُ ذَلِكَ بَاطِلٌ) بِالْمَوْحِدَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكَرٍ: يُطْلَقُ بِتَحْتِيةٍ مَضْمُومَةٍ، أَيُّ: يَهْدُدُ فَلَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ، وَيُطْلَقُ بِالتَّحْتِيةِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَبْنِيَةً لِلْمَفْعُولِ كَجَعَنْ قَالَ الْمُنْذَرُ: وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ: بَطْلٌ، أَيُّ: بِالْمَوْحِدَةِ، وَإِنْ كَانَ الْخَطَابِيُّ رَجَعَ الْآخَرَى.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا» يَعْنِي وَلِيَّ الْمَرْأَةِ

مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ».

5761 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ».

(مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ) شبه بالإخوان، لأن الأخوة تقتضي المشابهة وذمه حيث أراد بسجعه دفع ما أوجبه النبي ﷺ، وهذا الحديث مرسل.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شَهَابٍ، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ) أَبِي: ابْنِ هِشَامٍ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْمَخْزُومِيِّ أَحَدِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عْتَبَةُ الْبَدْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ) تناول (ثَمَنِ الْكَلْبِ) أو عن أن يكون للكلب ثمن سواء كان معلماً أو لا؟ وأما ما حكي في الجواهر من بيع الكلب المعلم فغريب، وسمّاه: ثمنًا باعتبار الصورة.

(و) عن (مَهْرِ الْبَغِيِّ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتية الزانية هو فِعْلٌ أو فَعِيلٌ مِنَ الْبِغَاءِ فَأَدْغَمَتْ الْوَاوُ فِي الْبِغَاءِ وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ كَوْنَهُ فَعِيلًا، لَأَن فَعِيلًا بِمَعْنَى فَاعِلٌ يَكُونُ بِالْهَاءِ فِي الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ: كَرِيمَةٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِغَيْرِ يَاءٍ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَامْرَأَةٌ جَرِيحٌ وَقَتِيلٌ، وَمَهْرُهَا: هُوَ مَا تَأْخُذُهُ عَلَى الزَّانِي، وَسَمِّيَ مَا يُعْطَى عَلَى الزَّانِي مَهْرًا مَجَازًا كَمَا فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ مِنْ مَجَازِ التَّشْبِيهِ أَوْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ.

(و) عن (حُلْوَانِ الْكَاهِنِ) بضم الحاء المهملة وسكون اللام: وهو ما يعطى على الكهانة، قَالَ الْهَرَوِيُّ: أَصْلُهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ تَشَبَّهُ بِهِ، لِأَنَّهُ يَأْخُذُ مَا يُعْطَاهُ عَلَى كِهَانَتِهِ سَهْلًا مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ.

قَالَ الْمَوْرِدِيُّ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: وَيَمْنَعُ الْمُحْتَسِبُ مِنْ يَكْسَبُ بِالْكِهَانَةِ وَاللَّهُوِ وَيُؤَدَّبُ عَلَيْهِ الْآخِذُ وَالْمَعْطَى، وَقَدْ مَرَّ الْحَدِيثُ فِي الْبَيْعِ فِي بَابِ: ثَمَنِ الْكَلْبِ.

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ وحلوان الكاهن.

5762 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الْكُهَّانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ».....

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصنعاني قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما مهملة ساكنة هو ابن راشد عالم اليمن، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ) أَي: (ابْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام القرشي المدني وثبت في رواية أَبِي ذَرٍّ: ابن الزبير يروي (عَنْ) أَبِيهِ (عُرْوَةَ) ابْنِ الزُّبَيْرِ والظاهر: أَنَّ الزُّهْرِيَّ فَاتَهُ سَمَاعٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عُرْوَةَ مَعَ كَثْرَةِ رَوَايَتِهِ عَنْهُ، فَحَمَلَهُ عَنْ ابْنِهِ يَحْيَى عَنْهُ، وَقَدْ وَصَفَهُ الزُّهْرِيُّ بِسَعَةِ الْعِلْمِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْقِلِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ وَكَذَا لِلْمُصَنِّفِ فِي التَّوْحِيدِ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ، وَفِي الْأَدَبِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، وَلَيْسَ لِيَحْيَى فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَيَحْيَى وَقَعَ عَنْ ظَهْرِ بَيْتٍ تَحْتَ أَرْجُلِ الدُّوَابِ فَقَطَعْتَهُ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، وَتَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي بَدْءِ الْخَلْقِ، وَكَذَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِينِيِّ: سَأَلَ نَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ مَعْقِلٍ مِثْلُهُ، وَقَدْ سَمِيَ مِمَّنْ سَأَلَ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ السَّلْمِي كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُمُورًا كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنَّا نَأْتِي الْكُهَّانَ، فَقَالَ: «لَا تَأْتُوا الْكُهَّانَ».

(عَنِ الْكُهَّانِ، فَقَالَ) ﷺ: (لَيْسَ) أَي: لَيْسَ قَوْلُهُمْ (بِشَيْءٍ) يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: لَيْسُوا بِشَيْءٍ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ يُونُسَ فِي التَّوْحِيدِ، وَفِي نَسَخَةٍ: فَقَالَ لَهُمْ: لَيْسُوا بِشَيْءٍ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِمَنْ عَمِلَ شَيْئًا وَلَمْ يَحْكَمْهُ: مَا عَمِلَ شَيْئًا.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَتَرَفَعُونَ إِلَى الْكُهَّانِ فِي الْوَقَائِعِ وَالْأَحْكَامِ وَيَرْجِعُونَ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، وَقَدْ انْقَطَعَتِ الْكُهَّانَةُ بِالْبَعْثَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ لَكِنْ بَقِيَ فِي الْوُجُودِ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِهِمْ، وَثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ إِيْتَانِهِمْ فَلَا يَحِلُّ إِيْتَانَهُمْ وَلَا تَصْدِيقَهُمْ.

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا أَخْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطُفُهَا مِنَ الْجَنِّيِّ، فَيَقْرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ،

(فَقَالُوا) مستشكلين عموم قوله: ليس بشيء إذ مضمونه أنهم لا يصدقون أصلاً: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا) وفي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: يَحَدِّثُونَا عَلَى الْأَصْلِ (أَخْيَانًا بِشَيْءٍ) مِنَ الْغَيْبِ (فَيَكُونُ حَقًّا) أَي: يَكُونُ مَا يَحَدِّثُونَا وَاقِعًا ثَابِتًا، وَفِي رَوَايَةِ يُونُسَ: فَإِنَّهُمْ يَتَحَدَّثُونَ، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَي: أَجَابَ ﷺ عَنْ سَبَبِ الصَّدَقِ وَأَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ أَنْ يَصْدُقَ لَمْ يَتْرَكْهُ خَالِصًا، بَلْ يَشُوْبُهُ بِالْكَذِبِ فَقَالَ: (تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ) كَذَا هُوَ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَقَافٍ، أَي: الْكَلِمَةُ الْمَسْمُوعَةُ الَّتِي تَقَعُ حَقًّا.

ووقع في رواية مسلم: تلك الكلمة من الجن، قَالَ النَّوَوِيُّ كَذَا فِي نَسْخِ بِلَادِنَا: بِالْجِيمِ وَالنُّونِ، أَي: الْكَلِمَةُ الْمَسْمُوعَةُ مِنَ الْجِنِّ، أَوِ الَّتِي تَصْحُحُ مِمَّا نَقَلْتَهُ الْجِنِّ، وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي يُوَافِقُ رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ: أَنَّهُ وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ بِالْحَاءِ وَالْقَافِ.

(يَخْطُفُهَا) بَفَتْحِ الطَّاءِ لَا بِكَسْرِهَا عَلَى الْمَشْهُورِ، أَي: يَأْخُذُهَا بِالْكَاهِنِ (مِنَ الْجَنِّيِّ) بِسُرْعَةٍ وَسَقَطَ لَفْظُهُ: مِنْ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ، أَي: يَخْطُفُهَا الْجِنِّيُّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، أَوِ الْجِنِّيُّ الَّذِي يَلْقَى الْكَاهِنَ يَخْطُفُهَا مِنْ جِنِّيٍّ آخَرَ فَوْقَهُ.

وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهِنِيِّ: يَحْفَظُهَا بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ فَعَاءٌ مَفْتُوحَةٌ فِظَاءٌ مَعْجَمَةٌ مِنَ الْحِفْظِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْرُوفُ.

(فَيَقْرُهَا) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، أَي: يَصْبِّهَا (فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ) تَقُولُ: قَرَّرْتُ عَلَى رَأْسِهِ دَلْوًا إِذَا أَصْبَبْتَهُ، فَكَأَنَّهُ صَبَّ فِي أُذُنِهِ ذَلِكَ الْكَلَامَ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَيَصْحُحُ أَنْ يَقَالَ: الْمَعْنَى الْقَاهَا فِي أُذُنِهِ بِصَوْتٍ، يَقَالُ: قَرَّرَ الطَّائِرَ إِذَا صَوَّتَ انْتَهَى.

ووقع في رواية يونس: فيقرقها، أَي: يرددها، لَمْ يَقَالَ: قَرَّرْتُ الدَّجَاةَ تَقَرَّرُ قَرَقَرَةً إِذَا رَدَّدَتْ صَوْتَهَا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَيُقَالُ أَيْضًا: قَرَّتِ الدَّجَاةُ تَقَرَّرُ قَرًّا وَقَرِيرًا إِذَا رَجَّتْ فِي صَوْتِهَا، وَقِيلَ: قَرَّرْتُ قَرَقَرَةً وَقَرَقَرِيَّةً، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْجِنِّيَّ إِذَا أَلْقَى الْكَلِمَةَ

لوليه تسمع بها الشياطين ، فتناقلوها كما إذا صوتت الدجاجة فسمعها الدجاج فجاءوبتها .

وتعقبه القُرْطُبيّ : بأن الأ شبه بمساق الحديث أن الجني يلقي الكلمة إلى وليّه بصوت خفي متراجع له رمرمة ويرجعه له ، فكذلك يقع كلام الكهّان غالباً على هذا النمط ، وقد تقدم شيء من ذلك في أواخر الجنائز في قصة ابن صياد وبيان اختلاف الرواة في قَوْلِهِ : في قطيفة له فيها زمزمة ، وأطلق على الكاهن كونه ولي الجن لكونه يواليه أو عدل عن قوله : الكاهن إلى قوله : وليّه للتعميم في الكاهن وغيره ممّن يوالي الجن .

وقوله في رِوَايَةِ يُونُسَ : كقرقرة الدجاجة يعني الطائر المعروف ودالها مثلثة والأشهر فيها الفتح ، ووقع في رِوَايَةِ المُسْتَمْلِي : الزجاجة بالزاي المضمومة ، وأنكرها الدارقطني وعدّها في التصحيف ، لكن وقع في حديث الباب من وجه آخر تقدم في باب : ذكر الملائكة من كتاب بدء الخلق فيقرّها في أذنه كما يقر القارورة وشرحوه على أنه كما يسمع صوت الزجاجة إذا حكّت على شيء وألقي فيها شيء .

وَقَالَ الْقَابِسي : المعنى أنه يكون لما يلقيه الجني إلى الكاهن حسّ كحسّ القارورة برأس الوعاء الذي يفرغ فيه منها ما فيها .

وأغرب شارح المصابيح التوربشتي ، فَقَالَ : الرواية بالزاي أحوط لما ثبت في الرواية الأخرى كما يقرّ القارورة واستعمال قرّ في ذلك شائع بخلاف ما فسروا عليه الحديث ، فإنه غير مشهور ولم نجد له شاهداً في كلامهم فدلّ على أنّ الرواية بالدال تصحيف أو غلط من السامع .

وتعقبه الطيبي فَقَالَ : لا ريب أن قوله : قرّ الدجاجة مفعول مطلق ، وفيه معنى التشبيه فكما يصح أن يشبه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصبّ الماء في القارورة ، يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدجاجة صوتها في أذن صواحباتها ، وهذا مشاهد يرى الديك إذا رأى شيئاً ينكره يقرقر ، فيسمعه الدجاج فتجتمع وتقرقر معه ، وباب التشبيه واسع لا يفنقر إلى العلاقة

فَيَخْلُطُونَ مَعَهَا مِائَةً كَذِبَةٍ»

على أن الاختطاف مستعار للكلام من أفعال الطير كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ [الحج : 31] ، فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الزجاجة لحصول الترشيح في الاستعادة ، ويؤيده دعوى الدارقطني وهو إمام الفن : أن الذي بالزاي تصحيف وإن كنا ما قبلنا ذلك فلا قل أن يكون أرجح .

(فَيَخْلُطُونَ⁽¹⁾ مَعَهَا مِائَةً كَذِبَةٍ) بالفتح ، وحكي الكسر ، وأنكره بعضهم لأنه بمعنى الهيئة والحالة وليس هذا موضعه .

وقال العيني : هذا موضعه لأن كذبتهم بالكسر تدل على أنواع الكذبات ، وهذا أبلغ من معنى الفتح على ما لا يخفى .

وفي رِوَايَةِ ابن جريج أكثر من مائة كذبة ، وهو دالٌّ على أن ذكر المائة للمبالغة لا لتعيين العدد ، أي : قرَّب بما أصاب نادراً وأخطأ غالباً فلا تغترَّ بصدقهم في بعض الأمور .

وقد أخرج مسلم في حديث آخر أصل توصل الجني إلى الاختطاف ، فأخرج من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُمْ بَيْنَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلاً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ رَمَى بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ ، فَقَالَ : «مَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ إِذَا رَمَى مِثْلَ هَذَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ» ، قَالُوا : كُنَّا نَقُولُ : وَلَدُ اللَّيْلَةِ رَجُلٌ عَظِيمٌ أَوْ مَاتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ ، فَقَالَ : «فَإِنَّهَا لَا يَرْمِي بِهَا لِمُوتٍ أَحَدٌ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنْ رَبَّنَا إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ ثُمَّ سَبَّحَ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحَ إِلَى أَهْلِ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فيقولون : ماذا قَالَ رَبُّكُمْ ، فيخبرونهم حتى يصل إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فيسترق منه الجني فما جاؤوا به على وجهه فهو حق ولكنهم يزيّدون فيه وينقصون» .

وقد تقدم في تفسير سورة سبأ وغيرها بيان كيفيتهم عند استراقهم ، وأما ما تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن عُروّة ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ وَهُوَ السَّحَابُ فَتَذَكُرُ الْأَمْرَ قَاضِي فِي السَّمَاءِ ، فيسترق الشياطين السمع فيحتمل أن يريد بالسحاب السماء كما أطلق السماء على

(1) أي : مع الكلمة التي يخطفونها من الملائكة .

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: مُرْسَلٌ: «الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ» ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ أَسْنَدَهُ بَعْدَهُ.

السحاب، ويحمل أن يكون على حقيقته، وأن بعض الملائكة إذا نزلت بالوحي إلى الأرض تسمعت منهم الشياطين، أو المراد: الملائكة الموكلون بإنزال المطر.

(قَالَ عَلِيٌّ) هو ابن المديني شيخ البُخَارِيِّ فِيهِ: (قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: (مُرْسَلٌ: «الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ»)) يعني أن عبد الرزاق: كان يرسل هذا القدر من الحديث، (ثُمَّ) قَالَ عَلِيٌّ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: (بَلَغَنِي أَنَّهُ) أَي: عبد الرزاق (أَسْنَدَهُ) إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بَعْدَهُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَابْنِ عَسَاكَرٍ بَعْدَ، أَي: بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ عِيَّاضِ بْنِ زَهِيرٍ، وَأَبُو نَعِيمٍ مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسِ الْعَنْبَرِيِّ ثَلَاثَتَهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مُوَصَّلاً كِرَوَايَةِ هِشَامِ ابْنِ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: بَقَاءُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ السَّمْعَ لَكِنَّهُ قَلَّ وَنَدَرَ حَتَّى كَادَ يَضْمَحَلُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَا كَانُوا فِيهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وفيه: النهي عن إتيان الكهَّان، قَالَ الْفَرُّطِيُّ: يجب على من قدر على ذلك من محتسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شَيْئًا من ذلك في الأسواق، وينكر عليهم أشدَّ النكير وعلى من يجيء إليهم ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينسب إلى العلم، فإنهم غير راسخين في العلم بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور.

ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: عن الكهَّان، وقد أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّوْحِيدِ وَالْأَدَبِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّبِّ.

ثم إن إيراد باب: الكهانة في كتاب الطب لمناسبته لباب السحر لما يجمع بينهما من مرجع كل منهما إلى الشياطين، وإيراد باب: السحر في الطب لمناسبته ذكر الرقى وغيرها من الأدوية المعنوية فناسب ذكر الأدوية التي تحتاج إلى ذلك، فاشتمل كتاب الطب على الإشارة إلى الأدوية الحسية كالحبة السوداء، والعسل ثم على الأدوية المعنوية كالرقى بالدعاء والقرآن، ثم ذكرت الأدوية التي تنفع الأدوية المعنوية في دفعها كالسحر كما ذكرت الأدوية التي لا تنفع الأدوية الحسية في دفعها كالجذام، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

47 - باب السَّحَر

47 - باب السَّحَر

(باب السَّحَر) بكسر السين المهملة وسكون الحاء المهملة، قَالَ الراغب وغيره: السحر يطلق على معانٍ:

أحدها: ما لطف ودقّ ومنه سحرت الصبيّ خدعته واستملته فكل من استمال شيئاً فقد سحره، ومن إطلاق الشعراء سحر العيون لاستمالها النفوس، ومنه قول الأطباء: الطبيعة ساحرة، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾ [الحجر: 15] أي: مصرفون عن المعرفة، ومنه حديث: «إن من البيان لسحراً» وسيأتي قريباً في باب مفرد.

الثاني: ما يقع بخداع وتخيلات لا حقيقة لها نحو ما يفعله المشعوذ من صرف الأبصار عما يتعاطاه بخفة يده، وإلى ذلك الإشارة بقوله تَعَالَى: ﴿يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسَى﴾ [طه: 66].

وقوله تَعَالَى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: 116]، ومن هناك سمّوا مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ساحراً، وقد يستعين في ذلك بما يكون فيه خاصية كالحجر الذي يجذب الحديد المسمّى بالمغناطيس.

الثالث: ما يحصل بمعاونة الشياطين بضرب من التقرب إليهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله تَعَالَى: ﴿وَلَنْكُنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: 102].

الرابع: ما يحصل بمخاطبة الكواكب واستئزال روحانيتها بزعمهم، قَالَ ابن حزم: ومنه ما يؤخذ من الطلسمات كالطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في العقرب، فينفع إمساكه من لدغة العقرب وكالمشاهد ببعض بلاد المغرب وهي سرقسطة، فإنه لا يدخلها ثعبان قط إلا إن كان بغير إرادته.

وقد يجمع بعضهم بين الأمرين الأخيرين: الاستعانة بالشياطين، ومخاطبة الكواكب فيكون ذلك أقوى من غيره بزعمهم.

قَالَ أَبُو بكر الرازي في الأحكام له: كان أهل بابل قومًا صابئين يعبدون

الكواكب السبعة، ويسمونها آلهة ويعتقدون أنها الفعّالة لكل ما في العالم، وعملوا أوثاناً على أسمائها ولكل واحد هيكَل فيه صنمه يتقرب إليه بما يوافقه بزعمهم من أدعية وبخور، وهم الذين بعث إليهم إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وكانت علومهم أحكام النجوم، ومع ذلك فكانت السحرة منهم يستعملون سائر وجوه السحر وينسبونها إلى فعل الكواكب لئلا يبحث عنها وينكشف تمويههم انتهى.

ثم إن السحر يطلق ويراد به الآلة التي يسحر بها، ويطلق ويراد به: فعل الساحر، والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط كالرقى والنفث في العقد.

وتارة تكون بالمحسوسات كتصوير صورة على صورة المسحور.

وتارة بجمع الأمرين الحسي والمعنوي وهو أبلغ.

واختلف في السحر، فقيل: هو تخيل فقط ولا حقيقة له، وهذا اختيار أبي جعفر الأسترابادي من الشافعية، وأبي بكر الرازي من الحنفية، وابن حزم الظاهري وطائفة، قَالَ التَّوَوِي: والصحيح أن له حقيقة، وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء، ويدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة انتهى.

لكن محل النزاع هل يقع بالسحر انقلاب عين أو لا؟ فمن قَالَ: إنه تخيل فقط منع ذلك، ومن قَالَ: إن له حقيقة اختلفوا هل له تأثير فقط بحيث يغير المزاج ويكون نوعاً من الأمراض، أو ينتهي إلى الإحالة بحيث يصير الجمار حيواناً مثلاً وعكسه فالذي عليه الجمهور هو الأول، وذهب طائفة قليلة إلى الثاني، فإن كان بالنظر إلى القدرة الإلهية فمسلم، وإن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل الخلاف فإن كثيراً ممن يدّعي ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه.

ونقل الخطّابي: أن قومًا ما أنكروا السحر مُطْلَقًا، وكأنه عنى القائلين بأنه تخيل فقط وإلا فهي مكابرة.

وَقَالَ المازري: جمهور العلماء على إثبات السحر وأن له حقيقة، ونفى بعضهم حقيقته، وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة وهو مردود لورود النقل بإثبات السحر، ولأن العقل لا ينكر أن الله قد يخرق العادة عند نطق الساحر بكلام ملفق، أو تركيب أجسام، أو مزج بين قوى على ترتيب مخصوص ونظير

ذلك ما يقع من حذاق الأطباء من مزج بعض العقاقير ببعض حتى ينقلب الضار منها بمفرده فيصير بالتركيب نافعا .

وقيل : لا يزيد تأثير السحر على ما ذكره الله تعالى في قوله : ﴿يُفْرِثُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْحِهِ﴾ [البقرة : 102] لكون المقام مقام تهويل ، فلو جاز أن يقع به أكثر من ذلك لذكره .

قال المازري : والصحيح من جهة العقل أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك ، قال : والآية ليست نصا في منع الزيادة ولو قلنا إنها ظاهرة في ذلك .

ثم قال : والفرق بين السحر والمعجزة والكرامة أن السحر يكون بمعاناة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد والكرامة لا تحتاج إلى ذلك ، بل إنما تقع غالبا اتفاقا ، وأما المعجزة فتمتاز عن الكرامة بالتحدي .

ونقل إمام الحرمين الإجماع على أن السحر لا يظهر إلا من فاسق ، وأن الكرامة لا تظهر على فاسق .

ونقل النووي في زيادات الروضة عن المتولي نحو ذلك ، وينبغي أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه فإن كان متمسكا بالشريعة متجنباً للموبقات فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة ، وإلا فهو سحر لأنه ينشأ عن أحد أنواعه كإعانة الشياطين .

وقال القرطبي : السحر حيل صناعية يتوصل إليها بالاكْتِسَاب غير أنها لدقتها لا يتوصل إليها إلا آحاد الناس ، ومادته : الوقوف على خواص الأشياء والعلم بوجوه تركيبها ، وأوقاته : وأكثرها تخيلات بغير حقيقة وإيهامات بغير ثبوت فيعظم عند من لا يعرف ذلك كما قال الله عز وجل عن سحرة فرعون : ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف : 116] مع أن حبالهم وعصيهم لم تخرج عن كونها حبالا وعصيا ، ثم قال : والحق أن لبعض أصناف السحر تأثيرا في القلوب كالحب والبغض والقاء الخير والشر ، وفي الأبدان بالألم والسقم وإنما المنكر أن الجماد ينقلب حيوانا أو عكسه بسحر الساحر انتهى .

ولا شك أن السحر نوع من المرض ، وهو يمرض المسحور ولهذا ذكره الله :

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ

«وأما والله لقد شفاني»، والشفاء إنما يكون لمرض لموجود، ولذا ذكر في كتاب الطب.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجبر عطفًا على السحر المضاف إليه لفظ الباب: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (الآية [البقرة: 102] هكذا في رواية الأكثر وفي رواية كريمة ساقها إلى قوله: من خلاف، ففي هذه الآية بيان أصل السحر الذي يعمل به اليهود ثم هو مما وضعته الشياطين على سليمان بن داود عليهما السلام ومما أنزل الله تَعَالَى على هاروت وماروت بأرض بابل، وهذا متقدم العهد على الأول، لأن قصة هاروت وماروت كانت من قبل زمن نوح عليه السلام على ما ذكر ابن إسحاق وغيره.

وكان السحر موجودًا في زمن نوح عليه السلام إذ أخبر الله تَعَالَى عن قوم نوح عليه السلام: أنهم زعموا أنه ساحر.

وكان السحر أيضًا فاشيًا في قوم فرعون وكل ذلك قبل سليمان عليه السلام، وملخص ما ذكر في تفسير هذه الآية ما قاله السدي: كانت الشياطين تصعد إلى السماء فتقعد منها مقاعد للسمع، فيسمعون من كلام الملائكة ما يكون في الأرض من موت أو غيث أو أمر، فيأتون الكهنة فيخبرونهم، فتحدث الكهنة الناس فيجدونه كما قالوا وزادوا مع كل كلمة سبعين كلمة، فاكتب الناس ذلك الحديث في الكتب.

وفشا في بني إسرائيل: أن الجن تعلم الغيب فبعث سليمان عليه السلام لجمع تلك الكتب التي فيها الكهانة والسحر، فجعلها في صندوق، ثم دفنها تحت كرسيه ولم يكن أحد من الناس يستطيع أن يدنو من الكرسي إلا احترق، وَقَالَ: لا أسمع أحدًا يذكر أن الشياطين يعلمون الغيب إلا ضربت عنقه، فلما مات سليمان عليه السلام وذهب العلماء الذين كانوا يعرفون أمر سليمان عليه السلام، جاء شيطان في صورة إنسان إلى نفر من بني إسرائيل، فَقَالَ لهم: هل أدلكم على كنز لا نظير له؟ قالوا: نعم، قَالَ: فاحفروا تحت الكرسي فحفروا وهو متنح عنهم، فوجدوا تلك الكتب فلما أخرجوها قَالَ لهم الشيطان: إن سليمان إنما كان يضبط

الإنس والجن والطير بهذا، ثم طار وذهب ففشا فيهم: أن سليمان عليه السلام كان ساحراً، فاتخذت بنو إسرائيل تلك الكتب، فلما نزل القرآن بذكر سليمان عليه السلام في الأنبياء أنكرت اليهود ذلك، وقالوا: إنما كان ساحراً فنزلت هذه الآية، أَخْرَجَهُ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ، عن السدي، ومن طريق سَعِيد بن جُبَيْر بسند صحيح نحوه، ومن طريق عمران بن الحارث، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْصُولًا بِمَعْنَاهُ، وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ نَحْوَهُ، وَلَكِنْ قَالَ: إِنَّ الشَّيَاطِينَ هِيَ الَّتِي كَتَبَتْ كِتَابَ السَّحَرِ وَدَفَنَهَا تَحْتَ كُرْسِيِّهِ، ثُمَّ لَمَّا مَاتَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْرَجَتْهُ، وَقَالُوا: هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي كَانَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْتُمُهُ النَّاسَ.

وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَزَادَ: أَنَّهُمْ نَقَشُوا خَاتَمًا نَقَشَ خَاتَمُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَتَمُوا بِهِ الْكِتَابَ وَكَتَبُوا عُنْوَانَهُ هَذَا مَا كَتَبَ آصَفُ بْنُ بَرْخِيَا الصَّدِيقُ لِلْمَلِكِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ مِنْ ذَخَائِرِ كُنُوزِ الْعِلْمِ، ثُمَّ دَفَنُوهُ فَذَكَرَ نَحْوُ مَا تَقْدِمُ.

وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ الْعُوفِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوُ مَا تَقْدِمُ عَنِ السَّادِيِّ، وَلَكِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا الْكِتَابَ قَالُوا: هَذَا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْفَاهُ مِنَّا، وَأَخْرَجَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: انْطَلَقْتُ الشَّيَاطِينَ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي ابْتَلَى فِيهَا سُلَيْمَانُ فَكَتَبَتْ كِتَابًا فِيهَا سَحَرٌ وَكُفْرٌ، ثُمَّ دَفَنَتْهَا تَحْتَ كُرْسِيِّهِ ثُمَّ أَخْرَجُوهَا بَعْدَهُ فَفَرَّقُوا عَلَى النَّاسِ.

(ثم) إِنَّهُ تَعَالَى حَكَى قِصَّةَ ذَلِكَ وَقَالَ: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ هم أهل الكتاب إذ تقدم قبل ذلك في الآيات إيضاح ذلك، والجملة معطوفة على مجموع الجمل السابقة من قوله تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ إلى آخر الآية [البقرة: 101]. وما فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ مَوْصُولَةٌ عَلَى الصَّوَابِ وَغُلِظَ مِنْ قَالَ إِنَّهَا نَافِيَةٌ، لِأَنَّ نَظْمَ الْكَلَامِ يَأْبَاهُ وَتَتْلُو لَفْظَةً مُضَارِعٌ لَكِنْ هُوَ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَاضِي وَهُوَ اسْتِعْمَالُ شَائِعٍ، وَمَعْنَى تَتْلُو تَتَقَوَّلُ وَلِذَلِكَ عَدَّاهُ بَعْلَى، وَقَالَ: ﴿عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ وقيل: معناه تتبع أو تقرأ ويحتاج إلى تقدير قيل:

وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوُتَ

هو تقرأ على زمان ملك سليمان ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ تكذيب لمن زعم ذلك، وعبر عن السحر بالكفر ليدل على أنه كفر وأن من كان نبياً كان معصوماً عنه ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ هذه الواو عاطفة لجملة الاستدراك على ما قبلها وكفرهم باستعمال السحر وتدوينه ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ الناس مفعول أول، والسحر مفعول ثان، والجمله حال من فاعل كفروا، أي: كفروا معلّمين الناس السحر، وقيل: هي بدل من كفروا، وقيل: استينافية، وهو على إعادة ضمير يعلمون إلى الشياطين.

ويحتمل عوده إلى الذين اتبعوا فيكون حالاً من فاعل اتبعوا واستينافاً ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ ما موصولة ومحلها نصب عطفاً على السحر، والتقدير: يعلمون الناس السحر والمنزل على الملكين أو عطفاً على تتلو، أي: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾، ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ وعلى هذا فما بينهما اعتراض، وقيل: محلها الجر عطفاً على ﴿مُلْكٍ سُلَيْمَنُ﴾ والتقدير: تتلو على ملك سليمان ﴿وَمَا أُنْزِلَ﴾، وقيل: هي عطف على ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ والمعنى: ولم ينزل على الملكين إباحة السحر فكلمة ما نفى، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ما نفى الواو للعطف على قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾، ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾، والجمهور على خلافه وأنها موصولة، وردّ الزجاج على الأخفش دعواه أنها نافية، وَقَالَ: الذي جاء في الحديث والتفسير أولى والجمهور على فتح لام الملكين، وقرئ في الشواذ بكسرها متعلق بأنزل، ويجوز أن يكون في محل نصب على الحال من الملكين أو من الضمير في أنزل فيتعلق بمحذوف، أي: في بابل وهي مدينة بناها نمرود بن كنعان وينسب إليها السحر والخمر، وهي اليوم خراب، وهي أقدم أبنية العراق وكانت مدينة الكنعانيين وغيرهم.

وقيل: إن الضحاك أول من بنى بابل، وَقَالَ مؤيد الدولة: و﴿بِبَابِلَ﴾ ألقى إبراهيم عليه السلام في النار قيل سميت بذلك لتبليبل الإنس بها عند سقوط صرح النمرود ﴿هَارُوتَ وَمَرْوُتَ﴾ بدل من الملكين أو عطف بيان وجرّاً بالفتحة لأنهما

وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ
بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ.....

لا ينصرفان للعجمة والعلمية، وقيل: بل هما بدل من الناس وهو بعيد، وقيل:
من الشياطين على أن هاروت وماروت اسمان لقبيلتين من الجن وهو ضعيف.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: والأصح أنهما كانا ملكين من السماء أنزلا إلى الأرض فكان
من أمرهما ما كان.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من
حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ، وَأُطِنِبَ الطَّبْرِيُّ فِي إِيرَادِ
طَرَقِهَا بِحَيْثُ تَفْضِي بِمَجْمُوعِهَا إِلَى أَنَّ لِلْقِصَّةِ أَصْلًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ بَطْلَانَهَا
كَالْقَاضِي عِيَّاضٍ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَمَحْضَلُهَا: أَنَّ اللَّهَ رَكَّبَ الشَّهْوَةَ فِي مَلَكَيْنِ مِنَ
الْمَلَائِكَةِ اخْتِبَارًا لَهُمَا وَأَمْرُهُمَا أَنَّ يَحْكُمَا فِي الْأَرْضِ فَنَزَلَا عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ
وَحَكَمَا بِالْعَدْلِ مَدَّةً ثُمَّ افْتَتَنَا بِامْرَأَةٍ جَمِيلَةٍ فَعُوقِبَا بِسَبَبِ ذَلِكَ بِأَنْ حَبَسَا فِي بئرِ بَابِلَ
مَنْكُسِينَ وَابْتَلِيَا بِالنُّطْقِ بِعِلْمِ السَّحَرِ، فَصَارَ يَقْصِدُهُمَا مَنْ يَطْلُبُ ذَلِكَ لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُمَا
ذَلِكَ وَهُمَا قَدْ عَرَفَا ذَلِكَ فَلَا يَنْطِقَانِ بِحَضْرَةِ أَحَدٍ حَتَّى يَحْذَرَاهُ وَيَنْهِيَاهُ، فَإِذَا أَصْرَّ
تَكَلَّمَا بِذَلِكَ فَيَتَعَلَّمُ مِنْهُمَا مَا قَصَّ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِانْتِهَى.

(﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾) بالتشديد فن التعليم، أي: هاروت وماروت (﴿مِنْ أَحَدٍ
حَتَّى يَقُولَا﴾) أي: حتى ينهياه وينصحا ويقولا له: (﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾) أي:
محنة وابتلاء من الله تعالى ليميز المطيع من العاصي كقولك: فتنت الذهب
بالنار إذا عرضته عليها ليميز الخالص عن المشوب (﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾)، وقرئ في
الشواذ: وما يعلمان بسكون العين من الإعلام بناء على أن التضعيف يتعاقب
مع الهمزة، وذلك أن الملكين لا يعلمان الناس السحر بل يعلمانهم به
وينهيانهم عنه والأول أشهر، وقد قيل: يعلمان تعليم إنذار لا تعليم طلب
(﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾) عطف على (﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾) والضمير في (﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾) لما دلَّ
عليه (﴿مِنْ أَحَدٍ﴾) أي: فيتعلم الناس (﴿مِنْهُمَا﴾)، أي: من الملكين (﴿مَا﴾)
أي الذي (﴿يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾) وهو علم السحر الذي يكون سبباً
في التفريق بين الزوجين بأن يحدث الله عنده النشوز والخلاف ابتلاء منه،

وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴿البقرة: 102﴾

وللسحر حقيقة عند أهل السنة، وعند المعتزلة هو تخييل وتمويه كما سبق التفصيل في ذلك.

وقيل: التفريق إنما يكون بأن يعتقد أن السحر مؤثر في هذا التفريق فيصير كافرا وإذا صار كافرا بانت منه زوجته ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ﴾ أي: بالسحر ﴿مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ما: حجازية، فهم: اسمها، ومضارين: خبرها والباء مزيدة فهو في محل نصب أو تميمية، فهم: مبتدأ، وبضارين: خبره والباء مزيدة أيضًا فهو في محل رفع والضمير فيه عائد إلى السحرة العائد إليهم ضمير ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ أو إلى اليهود العائد إليهم ضمير ﴿وَاتَّبَعُوا﴾ أو يعود إلى الشياطين.

وقوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ استثناء مفرغ من الأحوال فهو في موضع نصب على الحال، وصاحبه الفاعل المستمكن في ﴿بِضَاكِرِينَ﴾، أو المفعول وهو أحد، وجاءت الحال من النكرة لاعتمادها على النفي، أو الهاء في ﴿بِهِ﴾ أي: بالسحر والتقدير: وما يضرّون أحدا بالسحر إلا ومعه علم الله، أو مقرونا بإذن الله ونحو ذلك، فإن قيل: الإذن حقيقة في الأمر، والله لا يأمر بالسحر لأنه ذمهم عليه ولو أمرهم به لما جاز أن يذمهم عليه.

فالجواب: أن المراد منه التخلية يعني إذا سحر الإنسان، فإن شاء الله منعه منه، وإن شاء خلّى بينه وبين ضرر السحر، أو المراد إلا بعلم الله، ومنه سمي الأذان لأنه إعلام بدخول الوقت، أو أن الضرر الحاصل عند فعل السحر إنما يحصل بخلق الله.

﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ في الآخرة لأنهم يقصدون الشر، ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ أي: هؤلاء اليهود ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ من نصيب، واستعير لفظ الاشتراء لوجهين:

أحدهما: أنهم لما نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم وأقبلوا على التمسك بما تتلو الشياطين، فكأنهم اشتروا السحر بكتاب الله.

وثانيهما: أن الملكين إنما قصدا بتعليم السحر الاحتراز عنه وهؤلاء أبدلوا

ذلك الاحتراز بالوصول إلى منافع الدنيا، وقد اختلف في المراد بالآية، ف قيل : إن قوله : واتبعوا هم اليهود الذين كانوا في زمن نبينا ﷺ، وقيل : هم الذين كانوا في زمن سليمان عليه السلام من السحرة، لأن أكثر اليهود ينكرون نبوة سليمان عليه السلام ويعتدونه من جملة ملوك الدنيا وهؤلاء ربما اعتقدوا فيه أنه إنما وجد الملك العظيم بسبب السحر، وقيل : إنه يتناول الكل قيل : وهو أولى.

واختلف أيضًا في المراد بالشياطين، ف قيل : شياطين الإنس، وقيل : هم شياطين الإنس والجن.

وَقَالَ السدي : إن الشياطين كانوا يسترقون السمع ويضمون إلى ما سمعوا أكاذيب يلقونها إلى الكهنة، فدَوَّنوها في الكتب وعَلَّموها الناس، وفشا ذلك في زمن سليمان عليه السلام وقالوا : إن الجن تعلم الغيب وكانوا يقولون : هذا علم سليمان عليه السلام وما تم ملكه إلا بهذا العلم، وبه سخر الإنس والجن والريح التي تجري بأمره.

وأما القائلون : بأنهم شياطين الإنس، فقالوا : روي أن سليمان عليه السلام كان قد دفن كثيرًا من العلوم التي خَصَّه اللَّهُ تَعَالَى بِهَا تَحْتَ سرير ملكه بناء على أنه إن هلك الظاهر يبقى ذلك المدفون، فلما مضت مدة على ذلك توَصَّل قوم من المنافقين إلى أن كتبوا خلال ذلك أشياء من السحر يناسب تلك الأشياء من بعض الوجوه، ثم بعد موته وإطلاع الناس على تلك الكتب أوهموا الناس أنه من عمل سليمان عليه السلام، وأنه إنما وصل إلى ما وصل بسبب هذه الأشياء، وإنما أضافوا السحر لسليمان عليه السلام تفخيماً لشأنه وترغيباً للقوم في قبول ذلك.

وقيل : إنه تَعَالَى لَمَّا سخر الجن لسليمان عليه السلام، وكان يخالطهم ويستفيد منهم أسراراً عجيبة غلب على الظنون أنه عليه السلام استفاد منهم السحر فقولهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ تنزيه له عليه السلام عن الكفر، وروي أن بعض الأحبار من اليهود قالوا : ألا تعجبون من مُحَمَّد يزعم أن سليمان كان نبياً وما كان إلا ساحراً، فأَنْزَلَ اللَّهُ هذه الآية.

ثم إنه قد استدل بهذه الآية على أن السحر كفر ومتعلمه كافر، وهو واضح

في بعض أنواعه وهو التعبد للشياطين أو للكواكب، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة، فلا يكفر به من تعلمه أصلاً.

وَقَالَ سَنِيد عَنْ حَجَّاج، عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا يَجْتَرِئُ عَلَى السَّحَرِ إِلَّا كَافِرٌ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: عَمَلُ السَّحَرِ حَرَامٌ وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ عَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ كُفْرًا، وَمِنْهُ مَا لَا يَكُونُ كُفْرًا، بَلْ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ فَإِنْ كَانَ فِيهِ قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ يَقْتَضِي الْكُفْرَ فَهُوَ كُفْرٌ، وَإِلَّا فَلَا وَأَمَّا تَعَلُّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ فَحَرَامٌ فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ كَفَرُوا اسْتَتَبَ مِنْهُ وَلَا يَقْتُلُ، فَإِنْ تَابَ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ عَزَّرَ، وَعَنْ مَالِكٍ السَّاحِرُ كَافِرٌ يَقْتُلُ بِالسَّحَرِ وَلَا يَسْتَتَابُ، بَلْ يَتَحْتَمُّ قَتْلُهُ كَالزَّنْدِيقِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَيَقُولُ مَالِكٌ قَالَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ انْتَهَى.

وَفِي فِتَاوَى الصَّغَرِيِّ: السَّاحِرُ لَا يَسْتَتَابُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَالزَّنْدِيقِ: يَسْتَتَابُ عِنْدَهُمَا، وَعَنْ أَبِي شَيْبَةَ رَوَيْتَانِ وَعَنْهُ: إِذَا أَتَيْتَ بَزْنَدِيقٍ اسْتَتَبْتَهُ فَإِنْ تَابَ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تَعَلُّمَ السَّحَرِ لِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِذَا لِيَتَمِيزَ مَا فِيهِ كُفْرٌ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا لِإِزَالَتِهِ عَمَّنْ وَقَعَ فِيهِ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْإِعْتِقَادِ، فَإِذَا سَلِمَ الْإِعْتِقَادُ فَمَعْرِفَةُ الشَّيْءِ بِمَجْرَدِهِ لَا تَسْتَلْزِمُ مَنَعًا كَمَنْ يَعْرِفُ كَيْفِيَّةَ عِبَادَةِ أَهْلِ الْأَوْثَانِ لِلْأَوْثَانِ، لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ مَا يَعْلَمُهُ السَّاحِرُ إِنَّمَا هِيَ حِكَايَةُ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ بِخِلَافِ تَعَاطِيهِ وَالْعَمَلِ بِهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنْ كَانَ لَا يَتِمُّ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ إِلَّا بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ وَالْفُسْقِ فَلَا يَحِلُّ أَصْلًا وَإِلَّا جَازَ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِدَلَالَتِهِ فِي بَابٍ: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرُ قَرِيبًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَهَذَا فَصْلُ الْخُطَابِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي إِيرَادِ الْمُصَنِّفِ هَذِهِ الْآيَةَ إِشَارَةً

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: 69] وَقَوْلِهِ: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ بُصُورُونَ﴾ [الأنبياء: 3] وَقَوْلِهِ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: 66]

إلى اختيار الحكم بكفر الساحر لقوله فيها: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ فإن ظاهرها: أنهم كفروا بذلك ولا يكفر بتعليم الشيء إلا وذلك الشيء كفر، وكذا قوله في الآية على لسان الملكين: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ فإن فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر، فيكون العمل به كفراً، وهذا كله واضح على ما قرر من العمل ببعض أنواعه، وقد زعم بعضهم: أن السحر لا يصح إلا بذلك وعلى هذا فتسميته ما عدا ذلك سحراً مجاز كإطلاق السحر على القول البليغ، ثم إنه لا يجوز إتيان الساحر لما روى سُفْيَانُ عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن هبيرة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من مشى إلى ساحر أو كاهن فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على مُحَمَّدٍ ﷺ»، كذا قيل.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: نهيه ﷺ عن إتيان الساحر إنما هو على التصديق له فيما يقول، فأما من أتاه لغير ذلك وهو عالم به وبحالته فليس بمنهي عنه ولا عن إتيانه. (وَقَوْلِهِ تَعَالَى⁽¹⁾) ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ نفى الفلاح عن الساحر، وليس فيه دلالة على كفر الساحر مُطْلَقاً وإن كثر في القرآن إثبات الفلاح للمؤمن، ونفيه عن الكافر لكن ليس فيه نفى الفلاح عن الفاسق وكذا العاصي وقوله: ﴿حَيْثُ أَتَى﴾ بمعنى: أينما كان، وَقَالَ الراغب حيث عبارة عن مكان مبهم يفسر بالجملة التي بعده كقوله تَعَالَى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ [البقرة: 150]، ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتُمْ﴾ [البقرة: 149].

(وَقَوْلِهِ) عَزَّ وَجَلَّ بالجر أيضاً: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ بُصُورُونَ﴾ هذا خطاب لكفار قريش يستبعدون كون مُحَمَّدٍ ﷺ رسولا من الله لكونه بشراً من البشر فَقَالَ قائلهم: منكرًا على من اتبعه ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾ أي: أفتتبعونه حتى تصيروا كمن اتبع السحر وهو يعلم أنه سحر.

(وَقَوْلِهِ) تَعَالَى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ أوله: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يَخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: 66] يعني: يخيل إلى مُوسَى عليه السلام أنها

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: 4] وَالنَّفَّاثَاتُ: السَّوَاجِرُ،
﴿سُحْرُونَ﴾ [المؤمنون: 89]: تُعْمَوْنَ.

جاءت تسعى، وهذه الآية هي عمدة من زعم أن السحر إنما هو تخييل ولا حجة له فيها، لأن هذه وردت في قصة سحرة فرعون وكان سحرهم كذلك، ولا يلزم من أن جميع أنواع السحر تخييل.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِي فِي الْأَحْكَامِ: أَخْبَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَنَّ الَّذِي ظَنَّهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهَا تَسْعَى لَمْ يَكُنْ سَعِيًّا، وَإِنَّمَا كَانَ تَخْيِيلًا وَذَلِكَ أَنَّ عَصِيَّهُمْ كَانَتْ مَجْوُفَةً قَدْ مَلَأَتْ زَبِيقًا، وَكَذَلِكَ الْحِبَالُ كَانَتْ مِنْ أَدَمٍ مَحْشُوءَةً زَبِيقًا وَقَدْ حَفَرُوا قَبْلَ ذَلِكَ أَسْرَابًا وَجَعَلُوهَا أَزَاجًا وَمَلَّوْهَا نَارًا، فَلَمَّا طَرَحَتْ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَحُمِيَ الزَّبِيقُ حَرَّكَهَا لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الزَّبِيقِ إِذَا أَصَابَتْهُ النَّارُ أَنْ يَطِيرَ فَلَمَّا أَثْقَلَتْهُ كَثَافَةُ الْحِبَالِ وَالْعَصِي صَارَتْ تَتَحَرَّكُ كَحَرَكَتِهِ، فَظَنَّ مَنْ رَأَاهَا أَنَّهَا تَسْعَى وَلَمْ تَكُنْ تَسْعَى حَقِيقَةً.

(وَقَوْلِهِ) عَزَلَ وَجَلَ: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ وَالنَّفَّاثَاتُ: السَّوَاجِرُ قِيدَ النَّفَّاثَاتِ بِالسَّوَاحِرِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْهُ، وَذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي الْمَجَازِ أَيْضًا قَالَ: النَّفَّاثَاتُ السَّوَاحِرُ يَنْفَثْنَ. وَقِيلَ: النَّفَّاثَاتُ النُّفُوسُ أَوِ الْجَمَاعَاتُ اللَّاتِي يَعْقِدْنَ سَحَرًا فِي خِيُوطٍ وَيَنْفَثْنَ عَلَيْهَا وَيَرْقِينَ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ النَّفْثَ فِي الرِّقَةِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ فِي آخِرِهِ قِصَّةُ السَّحَرِ الَّذِي سَحَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ وَجَدُوا وَتَرَا فِيهِ إِحْدَى عَشْرَةَ عَقْدَةً، وَأَنْزَلَتْ سُورَةُ الْفُلُقِ وَالنَّاسِ فَجَعَلَ كُلُّمَا قَرَأَ آيَةً انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ بِسَنَدٍ آخَرَ مُنْقَطِعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَلِيًّا وَعِمَارًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا بَعَثَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ لَا يَسْتَخْرِجُ السَّحَرَ وَجَدَا طَلْعَةً فِيهَا إِحْدَى عَشْرَةَ عَقْدَةً، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

(﴿سُحْرُونَ﴾ تُعْمَوْنَ) بَضُمَ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ الْمَهْمَلَةُ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ الْمَفْتُوحَةُ، وَضَبُّ أَيْضًا بِسَكُونِ الْعَيْنِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي كِتَابِ الْمَجَازِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

5763 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ لَيْدٌ بْنُ الْأَعْصَمِ،

﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: 89] أي: كيف تعملون عن هذا وتعذون عنه من قوله: سحرت أعيننا عنه فلم تبصره، وقيل: ﴿فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ أي: تخذعون أو تصرفون عن التوحيد والطاعة، وقال ابن عطية: السحر هنا مستعار لما وقع منهم من التخليط ووضع الشيء في غير موضعه كما يقع من المسحور، وفي هذه الآية إشارة إلى أن السحر هنا ما هو من أنواعه المذكورة سابقاً وهو ما لطف ودق ومنه سحرت الصبي، أي: خدعته واستملته فكل من استمال شيئاً فقد سحره.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الرازي الفراء قَالَ: (أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) أي: ابن أبي إسحاق السبيعي أحد الأعلام في الحفاظ والعبادة، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عُرْوَةَ، (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، وسيأتي في رواية ابن عيينة، عن ابن جريج، حَدَّثَنِي أَبِي عُرْوَةَ، وفي رواية الحُمَيْدِيِّ، عن سُفْيَانَ، عن ابن جريج حَدَّثَنِي بَعْضُ آلِ عُرْوَةَ، عن عُرْوَةَ، وظاهره: أن غير هِشَامٍ أَيْضًا حَدَّثَ بِهِ عَنْ عُرْوَةَ، وقد رواه غير عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا، وجاء أَيْضًا من حديث ابن عَبَّاسٍ، وزيد بن أرقم وغيرهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ) بضم الزاي وفتح الراء مصغراً، وهم بطن من الأنصار مشهور من الخزرج كما سيأتي.

(يُقَالُ لَهُ لَيْدٌ بْنُ الْأَعْصَمِ) بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم مهملة، والأعصم بوزن الأحمر بمهملتين، ووقع في رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ، عن هشام ابن عُرْوَةَ، عن مسلم سحر النَّبِيِّ ﷺ يهودي من يهود بني زريق، ووقع في رواية ابن عيينة الآتية قريباً رجل من بني زريق حليف لليهود وكان منافقاً، ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودي نظر إلى ما في نفس الأمر ومن أطلق عليه أنه منافق

حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ،

نظر إلى ظاهر أمره.

وَقَالَ ابن الجوزي: هذا يدل على أنه كان أسلم نفاقاً وهو واضح، ويحتمل أن يكون قيل له: يهودي لكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم.

وبنو زريق: بطن من الأنصار مشهور من الخزرج وكان بين كثير من الأنصار، وبين كثير من اليهود قبل الإسلام حلف وإخاء ووُدّ، فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرؤوا منهم، وقد بين الواقدي السنة التي وقع فيها السحر، أخرج عنه ابن سعد بسند له إلى عمر بن الحكم مرسل قال: لما رجع رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من الحديبية في ذي الحجة ودخل المحرم في سنة سبع جاءت رؤساء اليهود إلى لبید ابن الأعصم وكان حليفاً في بني زريق وكان ساحراً، فقالوا له: يا أبا الأعصم أنت أسحرنا وقد سحرنا محمداً فلم نصنع شيئاً ونحن نجعل لك جُعلاً على أن تسحره لنا سحراً ينكوه فجعلوا له ثلاثة دنائير.

ووقع في رواية أبي ضمرة عند الإسماعيلي فأقام أربعين ليلة، وفي رواية وهيب عن هشام عند أحمد: ستة أشهر، ويمكن الجمع بأن يكون الستة أشهر من ابتداء تغيير مزاجه والأربعون يوماً من استحكامه.

وَقَالَ السهيلي: لم أقف في شيء من الأحاديث المشهورة على قدر المدة التي مكث النَّبِيُّ ﷺ فيها في السحر حتى ظفرت به في جامع معمر، عن الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ لَبِثَ سَنَةً كَذَا قَالَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد وجدناه موصولاً بإسناد الصحيح.

(حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ) على البناء للمفعول من التخيل، أي: يلقي في خياله (أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ)، قَالَ المازري: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها، قالوا: وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل، وزعموا أن تجويز هذا لعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل عليه السلام وليس هو ثمة، وأنه يوحى إليه بشيء ولم يوح إليه شيء، قَالَ المازري: وهذا كله مردود لأن الدليل قد قام على صدق النَّبِيِّ ﷺ فيما يبلغه عن اللَّهِ تَعَالَى وعلى عصمته في

التبليغ والمعجزات شاهدة بتصديقه، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل، وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها، فهو في ذلك عرضة لما يعترض البشر كالأمراض فغير بعيد أن يخيّل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين، قَالَ: وقد قَالَ بعض الناس: إن المراد بالحديث أنه كَانَ ﷺ يخيّل إليه أنه وطئ زوجاته ولم يكن وطئهن وهذا كثيرًا ما يقع تخيله للإنسان في المنام فلا يبعد أن يتخيّل إليه في اليقظة، وقد ورد هذا صريحًا في رِوَايَةِ ابن عيينة في الباب الذي يلي هذا، ولفظه: حتى كَانَ يرى أنه يَأْتِي النساء ولا يَأْتِيهِنَّ.

وفي رِوَايَةِ الحُمَيْدِيِّ: أنه يَأْتِي أهله ولا يَأْتِيهم.

قَالَ الداودي: يُرى بضم أوله، أي: يظن.

وَقَالَ ابن التين: ضبطت يرى بفتح أوله، قَالَ الحَافِظ العَسْقَلَانِيُّ: وهو من الرأي لا من الرؤية فيرجع إلى معنى الظن، وفي مرسل يَحْيَى بن يعمر عنه عبد الرزاق، عن عائشة رضي الله عنها سحر النَّبِيِّ ﷺ حتى أنكره بصره، وعنده في مرسل سَعِيد بن المسيب: حتى كاد ينكر بصره.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: فظهر بهذا أَنَّ السحر إنما تسلَّط على جسده وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقه.

ووقع في مرسل عَبْد الرَّحْمَنِ بن كعب عن ابن سعد فقالت أخت لبيد بن الأعصم: إن يكن نبيًّا فسيخبر وإلا فسيذهله هذا السحر حتى يذهب عقله، فوقع الشق الأول كما في هذا الحديث الصحيح، وقد قَالَ بعض العلماء: لا يلزم من أنه كَانَ يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله أن يجزم بفعله ذلك، وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا يثبت فلا يبقى على هذا للملحد حجة.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: يحتمل أن يكون المراد بالتخييل المذكور أنه يظهر له من نشاطه ما ألفه من سابق عاداته من الاقتدار على الوطء فإذا دنا من المرأة فتر ذلك كما هو شأن المعقود، ويكون قوله في الرواية الأخرى: حتى كاد ينكر بصره، أي: صار كالذي أنكر بصره بحيث إنه إذا رأى الشيء يخيّل أنه على غير

حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ عِنْدِي، لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا،

صنعتة فإذا تأمله عرف حقيقته، ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم ينقل عنه في خبر من الأخبار أنه قَالَ قَوْلًا فكان بخلاف ما أخبر به.

وَقَالَ المهلب: صَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الشَّيَاطِينِ لَا يَمْنَعُ إِرَادَتَهُمْ كِيدَهُ، فَقَدْ مَضَى فِي الصَّحِيحِ أَنَّ شَيْطَانًا أَرَادَ أَنْ يَفْسُدَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ فَأَمَكَّنَ اللَّهُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ السَّحَرُ مَا نَالَهُ مِنْ ضَرَرِهِ مَا يَدْخُلُ نَقْصًا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّبْلِيغِ بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِ مَا كَانَ يَنَالُهُ مِنْ ضَرَرِ سَائِرِ الْأَمْرَاضِ مِنْ ضَعْفٍ عَنِ الْكَلَامِ، أَوْ عَجْزٍ عَنْ بَعْضِ الْفِعْلِ، أَوْ حَدُوثِ تَخِيلٍ لَا يَسْتَمِرُّ بَلْ يَزُولُ وَيَبْطُلُ اللَّهُ كَيْدَ الشَّيَاطِينِ.

واستدل ابن القصار على أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث: «أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ»، وفي الاستدلال بذلك نظر لكن يؤيد المدعى أن فِي رِوَايَةِ عَمْرٍاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي الدَّلَائِلِ: فَكَانَ يَذُوبُ وَلَا يَدْرِي مَا وَجَعَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ: مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَخَذَ عَنِ النِّسَاءِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَهَبَطَ إِلَيْهِ مَلَكٌ، الْحَدِيثُ.

(حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ) شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَأُظْهِرُهُ الْبُخَّارِيَّ، لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي صِفَةِ إِبْلِيسَ مِنْ بَدْءِ الْخَلْقِ فَقَالَ: حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَلَمْ يَشْكُ ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الشَّكَّ فِيهِ مِنْ عِيْسَى بْنِ يُونُسَ، فَإِنَّ إِسْحَاقَ بْنَ رَافِعَةَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ عَلَى الشَّكِّ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فَيَحْمِلُ الْجُزْمَ الْمَاضِي عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُوسَى شَيْخَ الْبُخَّارِيِّ حَدَّثَ بِهِ تَارَةً بِالْجُزْمِ وَتَارَةً بِالشَّكِّ، وَلَفْظُ ذَاتٍ مُقَرَّبٌ لِلتَّأَكِيدِ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى اسْمِهِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ذَاتَ يَوْمٍ بِالرَّفْعِ وَيُرْوَى بِالنَّصْبِ.

(وَهُوَ عِنْدِي، لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا) كَذَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الْمَاضِيَةِ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا وَكَذَا عَلَّقَهُ الْمُصَنِّفُ لِعِيْسَى بْنِ يُونُسَ فِي الدَّعَوَاتِ وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاسْتِدْرَاكُ مِنْ قَوْلِهَا: عِنْدِي، أَيْ: لَمْ يَكُنْ مُشْتَغَلًا بِي بَلْ اشْتَغَلَ بِالدَّعَاءِ.

ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلَانِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي،

ويحتمل أن يكون من التخييل، أي: كان السحر أضربه في بدنه لا في عقله وفهمه بحيث إنه توجه إلى الله ودعا على الوضع الصحيح والقانون المستقيم، ووقع في رواية نمير عند مسلم: فدعا ثم دعا وهذا هو المعهود منه أنه كان يكرر الدعاء ثلاثا، وفي رواية وهيب عند أحمد وابن سعد: فرأيته يدعو، قَالَ النَّوَوِي: فيه استحباب الدعاء عند حصول الأمور المكروهة وتكريره والالتجاء إلى الله تعالى في دفع ذلك.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: سَلَكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مَسْلَكِي التَّفْوِضِ وَتَعَاطِي الْأَسْبَابِ، فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ فَوُضَّ وَسَلِّمَ لِأَمْرِ رَبِّهِ، وَاحْتَسَبَ الْأَجْرَ فِي صَبْرِهِ عَلَى بَلَاءِهِ ثُمَّ لَمَّا تَمَادَى ذَلِكَ وَخَشِيَ مِنْ تَمَادِيهِ أَنْ يَضْعِفَهُ عَنْ فَنُونِ عِبَادَتِهِ جَنَحَ إِلَى التَّدَاوِي، ثُمَّ إِلَى الدَّعَاءِ وَكُلٍّ مِنَ الْمَقَامِينَ غَايَةً فِي الْكَمَالِ.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتُ) أي: أعلمت وهي رواية ابن عيينة كما في الباب الذي بعده.

(أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ) أي: أجبني فيما دعوته فأطلق على الدعاء استفتاء، لأن الداعي طالب والمجيب مستفتي، أو المعنى: أجبني عما سألته عنه لأن دعاءه كان أن يطلعه الله على حقيقة ما هو فيه لما اشتبه عليه من الأمر، وفي رواية الحُمَيْدِيِّ: أفْتَانِي مِنْ أَمْرِ اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ اللَّهَ أَنْبَأَنِي بِمَرْضِي، أي: أخبرني.

(أَتَانِي رَجُلَانِ) وفي رواية أبي أسامة قلت: وما ذاك؟ قَالَ: أَتَانِي رَجُلَانِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَمَرْجَى بْنِ رَجَاءٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ: أَتَانِي مَلِكَانِ وَسَمَاهُمَا ابْنُ سَعْدٍ فِي رِوَايَةٍ مَنْقُوعَةٍ: جَبْرَائِيلُ وَمِيكَائِيلُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، (فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي) بتشديد الياء قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ يَقَعْ لِي أَيُّهُمَا قَعْدٌ عِنْدَ رَأْسِهِ لَكِنِّي أَظُنُّ جَبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَخُصُوصِيَّتِهِ بِهِ، ثُمَّ وَجَدْتُ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ سَعْدٍ وَصَحْحِهِ الْحَاكِمُ: سَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ فَاشْتَكَى لَذَلِكَ

فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ،

أَيَّامًا فَاتَاهُ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ سَحَرَكَ عَقْدَ لَكَ عَقْدًا فِي بئر كَذَا، فَدَلَّ مَجْمُوعُ الطَّرُقِ عَلَى أَنَّ الْمَسْئُولَ: هُوَ جِبْرَائِيلُ، وَالسَّائِلُ: مِيكَائِيلُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ الْآتِيَةِ بَعْدَ بَابٍ، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلْآخَرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ فَقَالَ: الَّذِي عِنْدَ رَجُلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي، وَوَقَعَ بِالتَّشْكِيكِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ نَمِيرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

(مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ: مَا بَالَ الرَّجُلُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: مَا تَرَى فِيهِ.

وفيه: إشارة إلى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ إِذْ لَوْ جَاءَ إِلَيْهِ فِي الْيَقَظَةِ لِخَاطِبَاهُ وَأَشَارَاهُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَانَ بِصِفَةِ النَّائِمِ وَهُوَ يَقْظَانُ فَتَخَاطَبَا وَهُوَ يَسْمَعُ، وَأُطْلِقَ فِي رِوَايَةِ عَمْرٍةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ كَانَ نَائِمًا، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: فَانْتَبَهَ مِنْ نَوْمِهِ ذَاتَ يَوْمٍ، وَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرَ وَعَلَى تَقْدِيرِ حَمَلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ فَرَوَّيَا الْأَنْبِيَاءَ وَحَيٍّ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جَدًّا: فَهَبَطَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَهُوَ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقَظَانِ.

(فَقَالَ: مَطْبُوبٌ) أَيُّ: مَسْحُورٌ، يُقَالُ: طُبَّ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ إِذَا سَحَرَ، يُقَالُ: كُنُوا عَنِ السَّحْرِ بِالطَّبِّ تَفَاوُلًا كَمَا قَالُوا: لِلدَّبِغِ سَلِيمٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: الطَّبُّ مِنَ الْأَضْدَادِ، يُقَالُ لِعِلَاجِ الدَّاءِ: طَبَّ، وَالسَّحْرُ مِنَ الدَّاءِ، وَيُقَالُ لَهُ: طَبَّ، وَأَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ مَرْسَلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ بِقَرْنٍ حِينَ طَبَّ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَعْنِي سَحَرَ، قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَمْرُ أَوَّلًا عَلَى أَنَّهُ مَرَضٌ، وَأَنَّهُ عَنْ مَادَّةٍ مَالَتْ إِلَى الدِّمَاغِ وَغَلِبَتْ عَلَى الْبَطْنِ الْمَقْدَمِ مِنْهُ فَغَيَّرَتْ مَزَاجَهُ، فَرَأَى اسْتِعْمَالَ الْحِجَامَةِ لَهُ لِذَلِكَ مَنَاسِبًا، فَلَمَّا أَوْحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ سَحَرَ عُدِلَ إِلَى الْعِلَاجِ الْمُنَاسِبِ لَهُ وَهُوَ اسْتِخْرَاجُهُ، قَالَ: وَيَحْتَمَلُ أَنَّ مَادَّةَ السَّحْرِ انْتَهَتْ إِلَى إِحْدَى قَوَى الرَّأْسِ حَتَّى صَارَ يَخِيلُ إِلَيْهِ مَا ذَكَرَ، فَإِنَّ السَّحَرَ قَدْ يَكُونُ مِنْ تَأْثِيرِ الْأَرْوَاحِ الْخَبِيثَةِ، وَقَدْ يَكُونُ

قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ،

من انتقال الطبيعة وهو أشد السحر، واستعمال الحجم لهذا الثاني نافع لأنه إذا هيج الأخلاط وظهر أثره في عضو كان استفراغ المادة الخبيثة نافعا في ذلك.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنَّمَا قِيلَ لِلْسَحْرِ طَبٌّ، لِأَنَّ أَصْلَ الطَّبِّ: الْحَذَقُ بِالشَّيْءِ وَالتَّفَطُّنُ لَهُ، فَلَمَّا كَانَ كُلُّ مَنْ عَالَجَ الْمَرَضَ وَالسَّحَرَ إِنَّمَا يَتَأَنَّى عَنْ فُتْنَةٍ وَحَذَقَ أَطْلَقَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا هَذَا الْاسْمَ.

(قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟) أَي: مَنْ سَحَرَهُ؟ (قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟) طَبَّهُ (قَالَ: فِي مُشْطٍ) الْمَشْطُ: بَضْمُ الْمِيمِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا أَثْبَتَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَأَنْكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ وَبِسْكَوْنِ الشَّيْنِ فِيهِمَا وَقَدْ يَضْمُ ثَانِيَهُ مَعَ ضَمِّ أَوَّلِهِ فَقَطْ، وَهُوَ الْآلَةُ الْمَعْرُوفَةُ الَّتِي يَسْرَحُ بِهَا شَعْرَ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ.

ويطلق المشط بالاشتراك على أشياء أخرى منها: العظم العريض في الكتف وسلاميات ظهر القدم ونبت صغير يقال له: مشط الذئب.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي سَحَرَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدَ هَذِهِ الْأَرْبَعِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَفَاتَهُ آلَةٌ لَهَا أَسْنَانٌ وَفِيهَا هِرَاوَةٌ يَقْبُضُ عَلَيْهَا وَيُعْطَى بِهَا الْإِنَاءُ.

قَالَ ابْنُ سَيِّدَةٍ فِي الْمَحْكَمِ: أَنَّهَا تَسْمَى الْمَشْطَ، وَالْمَشْطُ أَيْضًا سَمَةٌ مِنْ سَمَاتِ الْبَعِيرِ تَكُونُ فِي الْعَيْنِ وَالْفَخْذِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِالْمَشْطِ هُنَا: هُوَ الْأَوَّلُ فَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَإِذَا فِيهَا مَشْطُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ مِرَاوَةِ رَأْسِهِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَمِنْ أَسْنَانِ مَشْطِهِ، وَفِي مَرْسَلِ عَمْرِ بْنِ الْحَكَمِ: فَعَمِدَ إِلَى مَشْطٍ وَمَا مَشْطَ مِنَ الرَّأْسِ مِنْ شَعْرِ فَعَقَدَ بِذَلِكَ عَقْدًا.

(وَمُشَاطَةٌ) بَضْمُ الْمِيمِ وَتَخْفِيفُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعْرِ عِنْدَ التَّسْرِيحِ.

وسياتي بيان الاختلاف، هل هي بالطاء أو القاف؟ في آخر الكلام على هذا الحديث حيث بينه المصنف.

وَجُفَّ طَلْعَ نَخْلَةٍ ذَكَرَ، قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَثْرِ ذُرْوَانَ.....

(وَجُفَّ طَلْعَ نَخْلَةٍ ذَكَرَ) قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: التاء في طلعة ونخلة للفرق بين الجنس ومفرده كتمر وتمرّة، وقال الْقَاضِي عِيَّاض: وقع للجرجاني في الْبُخَارِيِّ، وللعذري في مسلم: جف بالفاء ولغيرهما بالباء.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أما رواية عيسى بن يونس هنا بالفاء للكشميهني وبالباء الموحدة في غيره، وأما روايته في بدء الخلق بالفاء للجميع، وفي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ: بالباء الموحدة، وفي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِي فِي رِوَايَةِ: بالفاء، وفي رِوَايَةِ أَبِي ضَمْرَةَ فِي الدَّعَوَات: بالفاء للجميع. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: روايتنا يعني في مسلم بالفاء.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: في أكثر نسخ بلادنا بالباء يعني: في مسلم وفي بعضها بالفاء وهما بمعنى واحد، وهو الغشاء الذي يكون على الطلع، ويطلق على الذكر والأنثى، فلهذا قيده بالذكر في قَوْلِهِ: طلعتة ذكر وهو بالإضافة انتهى. قال الحافظ العسقلاني: ووقع في روايتنا هنا بالتثوين فيهما على أن لفظ: ذكر صفة الجمع.

وذكر الْقُرْطُبِيُّ الذي بالفاء: هو وعاء الطلع وبالباء الموحدة داخل الطلع إذا خرج منه الكفري قاله شمر، والطلع: ما يطلع من النخل وهو الكم قبل أن ينشق، ويقال: ما يبدو من الكم طلع أيضًا وهو شيء أبيض يشبه بلونه: الأسنان وبرائحته: المني قاله في المغرب، قيل: ويقال أيضًا: لداخل الركبة من أسفلها إلى أعلاها جبّ.

وقيل: هو من القطع يعني: ما قطع من قشورها.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ: الجف بالفاء شيء ينقر من جذوع النخل.

(قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَثْرِ ذُرْوَانَ) زاد ابن عيينة وغيره تحت راعوفة وسيأتي شرحها بعد باب، وذروان بفتح المعجمة وسكون الراء، وحكى ابن التين فتحها وأنه قرأه كذلك قَالَ: ولكن بالسكون أشبه، وفي رِوَايَةِ ابن نمير عند مسلم: في بثر ذي اروان، ويأتي في رِوَايَةِ أَبِي ضَمْرَةَ فِي الدَّعَوَات: في دروان.

وذروان: بثر في بني زريق فعلى هذا فقوله بثر ذروان من إضافة الشيء إلى

فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ،

نفسه، ويجمع بينها وبين رواية ابن نمير بأن الأصل بئر ذي أروان ثم لكثرة الاستعمال سهلت الهمزة فصارت ذروان، ويؤيده: أن أبا عميد البكري صوّب أن اسم البئر: أروان بالهمز، وأن الذي قَالَ: ذروان خطأ، وقد ظهر أنه ليس بخطأ على ما وجه، ووقع في رواية أحمد عن وهيب، وكذا في روايته عن ابن نمير: بئر أروان كما قَالَ البكري، ووقع عند الأصيلي فيما حكاه القاضي عياض في بئر ذي أوان بغير راء، قَالَ القاضي عياض: وهو وهم فإن هذا موضع آخر على ساعة من المدينة وهو الذي بني فيه مسجد الضرار.

(فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ) وقع في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن سعد فبعث إلى عليّ وعمار رضي الله عنهما، فأمرهما أن يأتيا البئر، وعنده في مرسل عمر بن الحكم: فدعا جبير بن إياس الزرقى وهو ممن شهد بدرًا، فدلّه على موضعه في بئر ذروان فاستخرجه، قَالَ: ويقال: إن الذي استخرجه قيس بن محصن الزرقى، ويجمع بأنه أعان جبيرًا على ذلك وباشره بنفسه فنسب إليه، وعند ابن سعد أيضًا: أن الحارث بن قيس قَالَ: يا رَسُولُ اللَّهِ ألا نهوّر البئر فيمكن تفسير من أبهم بهؤلاء أو بعضهم وأن النبي ﷺ وجههم أولًا ثم توجه فشاهدها بنفسه.

(فَجَاءَ) أي: لما أتاها النبي ﷺ وشاهدها ثم رجع، فجاء إلى عائشة رضي الله عنها، (فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ) وفي رواية وهيب: فلما رجع قَالَ: يَا عَائِشَةُ، ونحوه في رواية أبي أسامة ولفظه: وذهب النبي ﷺ إلى البئر فنظر إليها، ثم رجع إلى عائشة فَقَالَ، وفي رواية عمرة عن عائشة: فنزل رجل فاستخرجه، وفيه من الزيادة، أنه وجد في الطلعة تمثالًا من شمع تمثال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وإذا فيه إبر مغرورة، وإذا وتر فيه إحدى عشر عقدة فنزل جبريل بالمعوذتين، فكلما قرأ آية انحلت عقدة، وكلما نزع إبرة وجد لها ألمًا ثم يجد بعدها راحة، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما نحوه، وعنه ابن سعد من طريق عمر مولى غفرة معضلًا فاستخرج السحر من الجف من تحت البئر، ثم نزع فحلّه فكشف عن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَاءِ، أَوْ كَأَنَّ رُؤُوسَ نَخْلِهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا أُسْتَخْرِجُهُ؟

(كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَاءِ) وفي رِوَايَةِ ابنِ نمير: واللَّهِ لَكُنَّ مَاءَهَا، أي: البثر نقاعة الحناء بضم النون وتخفيف القاف والحناء معروف، وهو بالمد، أي: أن لون ماء البثر لون الماء الذي يتقع فيه الحناء.

قَالَ ابنُ التِّينِ: يعني أحمر.

وَقَالَ الدَّاوودي: المراد الذي يكون من غُسَالَةِ الْإِنَاءِ الذي يعجن فيه الحناء، ووقع في حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ابنِ سعد وصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ: فوجدوا الماء قد اخضرّ وهذا يقوي قول الدَّاوودي.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: كَانَ مَاءُ الْبَثْرِ تَغْيِيرُ إِمَّا لِرَدَائِهِ وَطَوِيلِ إِقَامَتِهِ، وَإِمَّا لِمَا خَالَطَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَلْقَيْتَ فِي الْبَثْرِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَبَرَدُ الْأَوَّلِ أَنَّ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ فِي مَرْسَلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ قَيْسٍ هَوَّرَ الْبَثْرَ الْمَذْكُورَةَ، وَكَانَ يَسْتَعْذِبُ مِنْهَا وَحَفَرَ بَثْرًا أُخْرَى، فَأَعَانَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَفْرِهَا.

(أَوْ كَأَنَّ رُؤُوسَ نَخْلِهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ) كَذَا هُنَا وَفِي الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ: نَخْلُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ وَأَكْثَرِ الرِّوَاةِ، عَنْ هِشَامٍ: كَانَ نَخْلُهَا بِغَيْرِ ذِكْرِ رُؤُوسٍ أَوَّلًا، وَالتَّشْبِيهِ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ، فَلِذَلِكَ أَفْصَحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ وَهُوَ مُقَدَّرٌ فِي غَيْرِهَا.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَمْرٍاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَإِذَا نَخْلُهَا الَّذِي يَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا قَدْ اتَّوَى سَعْفُهُ كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ، وَقَدْ وَقَعَ تَشْبِيهُ طَلْعِ شَجَرَةِ الزَّقُومِ فِي الْقُرْآنِ بِرُؤُوسِ الشَّيَاطِينِ، قَالَ الْفَرَاءُ وَغَيْرُهُ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ شَبَهُ طَلْعِهَا فِي قَبْحِهِ بِرُؤُوسِ الشَّيَاطِينِ، لِأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ بِالْقَبْحِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي اللِّسَانِ: أَنَّ مَنْ قَالَ فَلَانُ شَيْطَانٌ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ خَبِيثٌ أَوْ قَبِيحٌ وَإِذَا قَبِحُوا مَذْكُرًا قَالُوا: شَيْطَانٌ أَوْ مُؤَنَّثًا قَالُوا: غُولٌ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّيَاطِينِ: الْحَيَاتُ، وَالْعَرَبُ تَسْمِي بَعْضَ الْحَيَاتِ شَيْطَانًا وَهُوَ ثَعْبَانٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: نَبَاتًا قَبِيحًا، قِيلَ: إِنَّهُ يَوْجَدُ فِي الْيَمَنِ.

(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا أُسْتَخْرِجُهُ؟) زَادَ أَبُو أُسَامَةَ فِي رِوَايَتِهِ فَقَالَ: لَا،

قَالَ: «قَدْ عَافَانِي اللَّهُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا»

ووقع في رواية ابن عيينة: أنه استخرجه، وأنَّ سؤال عائشة رضي الله عنها إنما وقع عن النشرة، فأجابها بلا، وسيأتي بسط القول فيه بعد باب.

(قَالَ: قَدْ عَافَانِي اللَّهُ) يحتمل معنيين:

أحدهما: عافاني الله من مرض السحر فلا حاجة إلى استخراجه.

والآخر: عافاني الله من الاشتغال باستخراج ذلك لأن فيه تهيج الشر وما أنا بفاعل ذلك (فَكَرِهْتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا) وفي رواية الكُشْمِينِيِّ: سوءًا، وأثور بضم الهمزة وفتح المثناة وتشديد الواو وكذا في رواية أبي أسامة، ويروى: أن أثير من الإثارة وهما بمعنى واحد، والمراد بالناس: التعميم في الموجودين قَالَ النَّوَوِيُّ: خشي من إخراجه وإشاعته ضررًا على المسلمين من تذكر السحر وتعلّمه ونحو ذلك، وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة، ووقع في رواية ابن نمير: على أمتي وهو قابل أيضًا للتعميم، لأن الأمة تطلق على أمة الإجابة وأمة الدعوة وعلى ما هو أعم، وهو يرد على من زعم: أن المراد بالناس هنا لبيد بن الأعصم، لأنه كان منافقًا، فأراد ﷺ أن لا يثير عليه شرًا، لأنه كان يوثر الإغضاء عن من يظهر الإسلام ولو صدر عنه ما صدر. وقد وقع أيضًا في رواية ابن عيينة: وكرهت أن أثير على أحد من الناس شرًا.

نعم، وقع في حديث عمرة عن عائشة رضي الله عنها، فقيل: يا رسول الله لو قتله، قَالَ: «ما وراءه من عذاب الله أشد».

وفي رواية عمرة: فأخذه النبي ﷺ فاعترف فعفا عنه، وفي مرسل عمر بن الحكم: فَقَالَ لَهُ مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: حُبُّ الدنانير، وقد تقدم في كتاب الجزية قول ابن شهاب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يقتله، وأخرج ابن سعد من مرسل عكرمة أيضًا: أنه لم يقتله.

ونقل عن الواقدي أن ذلك أصح من رواية من قَالَ: أنه قتله.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لا حجة على مالك في هذه القصة لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لخشية أن يثير بسبب قتله فتنة، أو لئلا ينفر الناس عن الدخول في

فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ، تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَأَبُو ضَمْرَةَ، وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامٍ، وَقَالَ
اللَّيْثُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ: «فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ»

الإسلام وهو من جنس ما راعاه ﷺ من منع قتل المنافقين حيث قَالَ: «لا يتحدث الناس أَنَّ محمداً يقتل أصحابه».

(فَأَمَرَ) ﷺ (بِهَا) أَي: بِالْبُرِّ (فَدُفِنَتْ) وهكذا وقع في رِوَايَةِ ابنِ نمير وغيره
عن هِشَامٍ، وأورده مسلم من طريق أبي أُسَامَةَ، عن هِشَامٍ عقب رواية ابنِ نمير
وَقَالَ: لم يقل أَبُو أُسَامَةَ في روايته: فَأَمَرَ بِهَا فدفنت.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان شيخه لم يذكرها حيث حدّثه وإلا فقد أوردها
الْبُخَارِيُّ عن عُبَيْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن أبي أُسَامَةَ كما في الباب بعده، وَقَالَ في
آخره: فَأَمَرَ بِهَا فدفنت، وقد تقدم أن في مرسل عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ: أن
الحارث بن قيس هَوّرها، وقد مضى الحديث في صفة إبليس بعين هذا الإسناد.
ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: سحر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(تَابَعَهُ) أَي: تابع عيسى بن يُونُسَ (أَبُو أُسَامَةَ) هو حمّاد بن أُسَامَةَ، (وَأَبُو
ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم بعد راء هو أنس بن عياض، (وَابْنُ
أَبِي الزِّنَادِ) هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ مفتي بغداد، (عَنْ هِشَامٍ) أَي:
ابنِ عُرْوَةَ، وعن ابنِ عساكر هنا زيادة وهي: في مشطٍ ومُشَاقَةٍ، ورواية أبي
أُسَامَةَ: تأتي موصولاً بعد بابين، ورواية أبي ضَمْرَةَ: تأتي موصولاً أيضاً في كتاب
الدعوات، وأما رواية أبي الزناد فَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أعرف من وصلها.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) أَي: ابنِ سعد الإمام (وَابْنُ عُيَيْنَةَ) أَي: سفيان (عَنْ هِشَامٍ)
أَي: ابنِ عُرْوَةَ («فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ») كذا في رِوَايَةِ الأكثرين، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ:
ومُشَاطَةٌ، والأول هو الصواب وإلا لاتحدت الروايات، ورواية الليث تقدم
ذكرها في بدء الخلق، ورواية ابنِ عيينة تأتي موصولة بعد باب، وذكر المزي
في الأطراف تبعاً لخلف: أن البُخَارِيَّ أَخْرَجَهُ في الطب، عن الحُمَيْدِيِّ، وعن
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ كلاهما عن ابنِ عيينة، قال الحافظ العسقلاني: وطريق
الحُمَيْدِيِّ ما نهى في شيء من النسخ التي وقفت عليها، وقد أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ
في المستخرج من طريق الحُمَيْدِيِّ وَقَالَ بعده: أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

يُقَالُ: الْمُشَاطَةُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعْرِ إِذَا مُشِطَ، وَالْمُشَاقَّةُ: مِنْ مُشَاقَّةِ الْكُتَّانِ.

48 - باب: الشَّرْكُ وَالسَّحَرُ مِنَ الْمُوَبِّقَاتِ

5764 - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ،

مُحَمَّدٌ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ أَبُو مَسْعُودٍ فِي أَطْرَافِ الْحُمَيْدِيِّ. (وَيُقَالُ: الْمُشَاطَةُ) بضم الميم: (مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعْرِ إِذَا مُشِطَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: الْمَشَاطَةُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعْرِ الَّذِي يَسْقُطُ مِنَ الرَّأْسِ إِذَا سَرَّحَ بِالْمِشْطِ، وَكَذَا مِنَ اللَّحْيَةِ. (وَالْمُشَاقَّةُ) بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة وبالْقَافِ: (مِنْ مُشَاقَّةِ الْكُتَّانِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِ⁽¹⁾ وَالْمَشَاطَةُ: مِنْ مَشَاطَةِ الْكُتَّانِ وَكَانَ الْمُرَادُ: أَنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الشَّعْرِ إِذَا مُشِطَ، وَبَيْنَ الْكُتَّانِ إِذَا سَرَّحَ، وَقِيلَ: الْمَشَاقَّةُ هِيَ الْمَشَاطَةُ بِعَيْنِهَا وَالْقَافِ تَبَدَّلَ مِنَ الطَّاءِ لِقَرَبِ الْمَخْرَجِ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمَشَاقَّةَ مِنْ مَشَقِ الْكُتَّانِ وَهُوَ تَخْلِيسُ الْكُتَّانِ مِنْ أَيِّ مَا يَنْقَطِعُ مِنَ الْكُتَّانِ عِنْدَ تَخْلِيصِهِ وَتَسْرِيحِهِ.

48 - باب: الشَّرْكُ وَالسَّحَرُ مِنَ الْمُوَبِّقَاتِ

(باب: الشَّرْكُ وَالسَّحَرُ مِنَ الْمُوَبِّقَاتِ) أَيِ: الْمَهْلَكَاتِ وَهِيَ جَمْعُ: مُوَبِّقَةٍ مِنْ أَوْبَقٍ، يُقَالُ: وَبَقَ يَبْقَى مِنْ بَابٍ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَوَبِقَ يَوْبِقُ مِنْ بَابٍ: عَلِمَ يَعْلَمُ، إِذَا هَلَكَ، وَأَوْبَقَهُ غَيْرُهُ، فَهُوَ مُوَبِّقٌ بَفَتْحِ الْبَاءِ، وَالْفَاعِلُ مُوَبِّقٌ بِكسرها، وَهَذَا الْبَابُ لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ وَحَذَفَ الْحَدِيثَ أَيْضًا: كَوْنُهُ سَلَفٌ فِي الْوَصَايَا. (حَدَّثَنِي) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِ: حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَيِ: ابْنُ يَحْيَى الْأَوَيْسِيُّ الْمَدِينِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (سُلَيْمَانُ) هُوَ ابْنُ بَلَالٍ، (عَنْ ثَوْرِ) بِلَفْظِ: الْحَيَوَانَ (ابْنِ زَيْدٍ) الدِّيلِيُّ الْمَدِينِيُّ، (عَنْ أَبِي الْغَيْثِ) بِالْمَعْجَمَةِ وَالْمَثْلَثَةِ سَالِمٌ مَوْلَى

(1) كذا في عمدة القاري للعيني، وعكس في فتح الباري، وعزا الرواية الأولى لغير أبي ذر، والثانية لأبي ذر.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ: الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ».

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطِيْعٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ: الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ») قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: يَجُوزُ الِرْفَعُ فِيهِمَا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ: مِنْهُنَّ الشُّرْكَ أَوِ الْأَوَّلُ الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالثَّانِي السَّحْرُ، وَرَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ: النَّصْبُ فِيهِمَا عَلَى الْبَدَلِ.

وَفِي الْمَصَابِيحِ: فَإِنْ قُلْتَ الْمُبْدَلُ مِنْ جَمْعٍ، فَكَيْفَ يَبْدُلُ مِنْهُ اثْنَانِ؟ قُلْتُ: عَلَى تَقْدِيرِ وَأَخَوَاتِهَا، فَافْهَمْ.

هَكَذَا أورد الحديث مختصراً وحذف لفظ العدد، وقد سبق هذا الحديث في كتاب الوصايا في باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ﴾ [النساء: 10] فإنه أخرجه هناك بعين هذا الإسناد بلفظ: اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالنَّكْتَةُ فِي اقْتِصَارِهِ عَلَى اثْنَيْنِ مِنَ السَّبْعِ هُنَا الرَّمْزُ إِلَى تَأْكِيدِ أَمْرِ السَّحْرِ وَظَنَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ هُوَ جُمْلَةُ الْحَدِيثِ قَالَ: ذَكَرَ الْمَوْبِقَاتِ وَهِيَ صِيغَةُ جَمْعٍ وَفَسَّرَهَا بِاثْنَيْنِ فَقَطْ وَهَذَا مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: 97] فَاقْتَصَرَ عَلَى اثْنَيْنِ فَقَطْ، وَهَذَا عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ فِي الْآيَةِ وَلَكِنْ لَيْسَ الْحَدِيثُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ سَبْعَةٌ حُذِفَ مِنْهَا الْبُخَارِيُّ خَمْسَةٌ وَلَيْسَ شَأْنُ الْآيَةِ كَذَلِكَ انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: وَظَنَ بَعْضُ النَّاسِ هُوَ الْكِرْمَانِيُّ وَلَكِنْ الَّذِي ذَكَرَهُ تَقْوَلُ عَلَى الْكِرْمَانِيِّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ إِنَّ هَذَا الْقَدْرَ جُمْلَةُ الْحَدِيثِ، بَلْ صَرَحَ بِقَوْلِهِ هَذَا الَّذِي فِي الْكِتَابِ مُخْتَصَرٌ مِنْ مَطْوَلٍ، وَلِهَذَا ذَكَرَ الْاِثْنَيْنِ فَقَطْ، وَقَوْلُهُ: وَلَيْسَ شَأْنُ الْآيَةِ كَذَلِكَ كَلَامٌ مُرْدُودٌ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلًا: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ فَهَذَا يَتَنَاوَلُ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ ثُمَّ ذَكَرَ مِنْهَا اثْنَيْنِ فَقَطْ، وَهُمَا: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾.

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: يَضْمَنُ هَذَا الْحَدِيثُ حَذْفَ الْمَعْطُوفِ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ:

49 - باب: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرُ؟

وَقَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ، أَوْ: يُؤْخَذُ عَنْ امْرَأَتِهِ،
أَيَحِلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْشَرُ؟

اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله، والسحر وأخواتهما، وجاز الحذف، لأن الموبقات سبع وقد بينت في حديث آخر واقتصر في هذا الحديث على: تنبئ منها تبينها على أنهما أحق بالاجتناب.

وقال الحافظ العسقلاني: وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث ورد هكذا تارة، وتارة ورد تمامه وليس كذلك وإنما اختصره البخاري نفسه كعادته في جواز الاختصار على بعض الحديث.
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

49 - باب: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرُ؟

(باب: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرُ؟) أي: من الموضع الذي وضع فيه روي على البناء للمفعول وعلى البناء للفاعل، وإنما ذكره بحرف الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيه، ولما ذكر الترجمة بالاستفهام أورد الذي روي عن قَتَادَةَ إشارة إلى ترجيح جواز استخراج السحر فقال: (وَقَالَ قَتَادَةُ) أي: ابن دعامه: (قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ) بكسر الطاء المهملة، وفي رواية أبي ذر: بفتحها وتشديد الباء الموحدة، أي: سحر، (أَوْ: يُؤْخَذُ) بسكون الواو ويؤخذ بضم الياء وفتح الهمزة وتشديد الخاء المعجمة وبالذال المعجمة، أي: يحبس الرجل (عَنْ امْرَأَتِهِ) أي: عن مباشرة امرأته ولا يصل إلى جماعها، وهذا هو المشهور بعقد الرجل.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الأخذ بالضم الرقية كالسحر أو خرزة يرقى عليها يؤخذ بها النساء من الرجال من التأخير، وقيل: هي الكلام الذي يقوله الساحر.

(أَيَحِلُّ عَنْهُ) بهمزة الاستفهام على البناء للمفعول (أَوْ يُنْشَرُ) بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين المعجمة وبالراء على البناء للمفعول أَيضًا من التنشير من النشرة بضم النون وسكون الشين، وهي ضرب من العلاج كالتعويد والرقية، يعالج به من يظن أن به سحرا أو مسًا من الجن قيل لها ذلك لأنه يكشف بها عنه

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يَنْفَعْهُ».

ما خالطه من الداء، وكلمة أو يحتمل أن تكون شگًا، وأن تكون تنويعًا شبيها باللف والنشر بأن يكون الحلّ في مقابلة الطب، والتنشير في مقابلة التأخير.

(قَالَ) أي: ابن المسيب: (لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ) أي: (النَّاسَ) وقد ثبت لفظ: الناس في اليونانية ورقم عليه علامة الثبوت.

(فَلَمْ يَنْفَعْهُ) على البناء للمفعول، وهذا الأثر وصله أبو بكر الأثرم في كتاب السنن من طريق أبان العطار، عن قَتَادَةَ مثله، ومن طريق هِشَام الدستوائي، عن قَتَادَةَ بلفظ: يلتمس من يداويه، فَقَالَ: إنما نهى الله عما يضرّ ولم ينه عما ينفع، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ في التهذيب من طريق يزيد بن زريع، عن قَتَادَةَ، عن سَعِيد بن المسيب: أنه كان لا يرى بأسًا إذا كان بالرجل سحر أن يمشي إلى من يطلق عنه وَقَالَ: هو صلاح.

قَالَ قَتَادَةُ: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قَالَ: فَقَالَ سَعِيد بن المسيب: إنما نهى عما يضرّ ولم ينه عما ينفع.

وقد أخرج أبو داود في المراسيل، عن الحسن: رفعه النشرة من عمل الشيطان، ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ ابن الجوزي: النشرة: حل السحر عن المسحور ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر.

وقد سئل أحمد عن يطلق السحر عن المسحور فَقَالَ: لا بأس به.

ويجاب عن الحديث: بأن فِي قَوْلِهِ: النشرة من عمل الشيطان إشارة إلى أصلها ويختلف الحكم بالقصد فمن قصد بها خيرًا كان خيرًا وإلا فهو شر.

ويوافق قول سَعِيد بن المسيب ما تقدم في باب: الرقية في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم مرفوعًا: من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل.

ويؤيد مشروعية النشرة: ما تقدم من حديث: «العين حق» في قصة اغتسال العائن.

وقد أخرج عبد الرزاق من طريق الشَّعْبِيِّ قَالَ: لا بأس بالنشرة العربية التي إذا وطئت لا تضر، وهي أن يخرج الإنسان في موضع عضاه فيأخذ وعن يمينه

5765 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي آلُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، فَسَأَلْتُ هِشَامًا، عَنْهُ، فَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُحْرَ، حَتَّى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلَا يَأْتِيَهُنَّ، قَالَ سُفْيَانُ: وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السُّحْرِ، إِذَا كَانَ كَذَا،

عن شماله من كل ثم يدقه، ويقرأ فيه ثم يغتسل به.

وذكر ابن بطلال: أن في كتب وهب بن منبه: أن يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين، ثم يضربه بالماء، ويقرأ فيه آية الكرسي والقواقل وذوات: قل، ثم يحسو منه ثلاث حسوات، ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه كل ما به، وهو جيد للرجل إذا حسب عن أهله، وممن صرح بجواز النشرة المزني صاحب الشافعي، وأبو جعفر الطبري وغيرهما.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي، (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانَ (يَقُولُ: أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، (يَقُولُ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (آلُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (فَسَأَلْتُ) وفي نسخة: سألت بدون الفاء (هشامًا، عَنْهُ) أي: عن الحديث، (فَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ، (عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُحْرَ) على البناء للمفعول (حَتَّى كَانَ يَرَى) بضم الياء في رواية أبي ذرٍّ، أي: يظن، وفي رواية غيره بفتح الياء.

(أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلَا يَأْتِيَهُنَّ) أي: يطاء زوجاته ولم يكن وطأهنَّ، وفي رواية الحميدي: أنه كان يأتي أهله ولا يأتيهم، وفي رواية ابن ضمرة عند الإسماعيلي: أنه ﷺ أقام أربعين ليلة، وفي رواية وهيب، عن هشام، عن أحمد: ستة أشهر، وجمع بأن الستة أشهر من ابتداء تغير مزاجه والأربعين يومًا من استحكامه لكن في جامع معمر عن الزهري: أنه لبث سنة وإسناده صحيح، قَالَ ابن حجر: فهو المعتمد.

(قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة موصول بالسند السابق: (وَهَذَا) النوع المذكور هنا (أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السُّحْرِ، إِذَا كَانَ كَذَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على كلام سُفْيَانَ هذا في مسند الحميدي ولا ابن أبي عمر ولا غيرهما.

فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَعْلِمْتِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلَانِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلْآخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيَهُودَ كَانَ مُنَافِقًا - قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي مُشِطٍ وَمُشَاقَّةٍ، قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، تَحْتَ رَعُوفَةٍ.....

(فَقَالَ) ﷺ: (يَا عَائِشَةُ، أَعْلِمْتِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ) وَفِي رِوَايَةِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ الْبَيْهَقِيِّ: أَنَّ اللَّهَ أَنْبَأَنِي بِمَرْضِي، أَي: أَخْبَرَنِي.

(أَتَانِي رَجُلَانِ) هُمَا: جَبْرَائِيلُ وَمِيكَائِيلُ، (فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي) وَهُوَ جَبْرَائِيلُ، (وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي) بِتَشْدِيدِ التَّحْتِيةِ وَهُوَ مِيكَائِيلُ، (فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلْآخَرِ) وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ: فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رِجْلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَأَنَّهُمَا أَصُوبٌ.

(مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ) أَي: مَسْحُورٌ، (قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ ابْنُ أَعْصَمٍ) بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَعَيْنٌ سَاكِنَةٌ.

(رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيَهُودَ كَانَ مُنَافِقًا) وَفِي مُسْلِمٍ: أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بَأَن مَن أَطْلَقَ أَنَّهُ يَهُودِي نَظَرَ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَمَن أَطْلَقَ عَلَيْهِ مُنَافِقًا نَظَرَ إِلَى ظَاهِرِ أَمْرِهِ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي الشِّفَاءِ: أَنَّهُ كَانَ أَسْلَمَ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا.

(قَالَ: وَفِيمَ؟) سَحَرَهُ (قَالَ: فِي مُشِطٍ وَمُشَاقَّةٍ) بِالْقَافِ.

(قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ) بِإِضَافَةِ جُفِّ إِلَى طَلْعَةٍ وَتَنْوِينِهِ.

(ذَكَرٍ) بِالتَّنْوِينِ صِفَةُ لِلْجَفِّ، وَهُوَ وَعَاءُ الطَّلَعِ (تَحْتَ رَعُوفَةٍ)، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشَمِينِيِّ: رَاعُوفَةٌ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ بَعْدَ الرَّاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ، وَعَكْسُ ابْنِ التِّينِ وَزَعَمَ: أَنَّ رَاعُوفَةً لِلْأَصِيلِيِّ فَقَطْ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ، وَفِي لُغَةِ أُخْرَى: أَرَعُوفَةٌ، وَوَقَعَ كَذَلِكَ فِي مَرْسَلِ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ بَنِ غُرُورَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ: تَحْتَ رَعُوثَةٍ بِالْمَثَلَةِ بَدَلِ الْفَاءِ وَهِيَ لُغَةٌ أُخْرَى.

وَالرَّاعُوفَةُ: حَجَرٌ يُوَضَّعُ عَلَى رَأْسِ الْبَثْرِ لَا يَسْتَطَاعُ قَلْعُهُ يَقُومُ عَلَيْهِ

فِي بئرِ ذَرَوَانَ» قَالَتْ: فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْبئرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ،

المستقي، وقد يكون في أسفل البئر إذا حفرت.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هِيَ صَخْرَةٌ تَتْرَكَ فِي أَسْفَلِ الْبئرِ إِذَا حَفَرْتَ يَجْلِسُ عَلَيْهَا الَّذِي يَنْظِفُ الْبئرَ، وَقِيلَ: وَهُوَ حَجَرٌ يُؤْخَذُ صَلْبًا لَا يَسْتَطَاعُ نَزْعُهُ وَلَا يُمْكِنُ حَفْرُهُ فَيَتْرَكَ عَلَى حَالِهِ. وَاخْتَلَفَ فِي اسْتِفَاقِهَا، فَقِيلَ: لِتَقْدِمِهَا وَبِرُوزِهَا يُقَالُ: جَاءَ فُلَانٌ يَرَعِفُ الْخَيْلَ، أَيْ: يَتَقَدِّمُهَا، وَذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْذِيبِهِ عَنْ شَمْرٍ قَالَ: رَاعَوْفَةُ الْبئرُ: النَّظَافَةُ، فَقَالَ: وَهِيَ مِثْلُ عَيْنٍ عَلَى قَدَرِ حَجَرِ الْعَقْرَبِ فِي أَعْلَى الرِّكِيَّةِ فَيَجَاوِزُونَهَا فِي الْحَفْرِ خَمْسَ قِيمٍ وَأَكْثَرَ فَرِيْمًا وَجَدُوا مَاءً كَثِيرًا، قَالَ شَمْرٌ: فَمِنْ ذَهَبَ بِالرَاعَوْفَةِ إِلَى النَّظَافَةِ فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ رَعَافِ الْأَنْفِ هُوَ سِيلَانٌ دَمُهُ وَقَطْرَاتُهُ، وَمِنْ ذَهَبَ بِالرَاعَوْفَةِ إِلَى الْحَجَرِ الَّذِي يَتَقَدَّمُ طَيِّ الْبئرِ فَهُوَ مِنْ رَعَفِ الرَّجُلِ أَوْ الْفَرَسِ إِذَا سَبَقَ وَتَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ اسْتَرَعَفَ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَتَنْزِيلُ الرَاعَوْفَةِ عَلَى الْآخِرِ وَاضِحٌ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

(فِي بئرِ ذَرَوَانَ، قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْبئرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ) وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ قَوْلُهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نَمِيرٍ: أَفَلَا أَخْرَجْتَهُ؟، قَالَ: لَا، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ بَعْدَ هَذَا الْبَابِ، وَفِي بَابِ: السَّحَرِ مِنْ طَرِيقِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا اسْتَخْرَجْتَهُ؟

وَفِي رِوَايَةٍ وَهِيْبٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَخْرَجَهُ لِلنَّاسِ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: ذَكَرَ الْمُهَلَّبُ: أَنَّ الرِّوَاةَ اخْتَلَفُوا عَلَى هِشَامٍ فِي إِخْرَاجِ السَّحَرِ الْمَذْكُورِ، فَأَثَبْتُهُ سُفْيَانٌ وَجَعَلَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّشْرَةِ وَنَفَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ وَجَعَلَ سَوَالَهَا عَنِ الاسْتِخْرَاجِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَوَابَ.

وَصَرَّحَ أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: وَالنَّظَرُ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ رِوَايَةِ سُفْيَانَ لِتَقْدِمِهِ فِي الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ النَّشْرَةَ لَمْ تَقَعْ فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ وَالزِّيَادَةُ مِنْ سُفْيَانَ مَقْبُولَةٌ، لِأَنَّهُ أَثَبْتَهُمْ وَلَا سِيَّمًا أَنَّهُ كَرَّرَ اسْتِخْرَاجَ السَّحَرِ فِي رِوَايَتِهِ مَرَّتَيْنِ، فُبُعِدَ عَنِ الْوَهْمِ، وَزَادَ ذَكَرَ النَّشْرَةَ، وَجَعَلَ جَوَابَهُ ﷺ عَنْهَا بَلَا بَدَلًا عَنِ الاسْتِخْرَاجِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ، فَذَكَرَ مُحْصِلَهُ: أَنَّ الاسْتِخْرَاجَ الْمَنْفِي فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ غَيْرُ الاسْتِخْرَاجِ الْمَثْبُوتِ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ، فَالْمَثْبُوتُ هُوَ اسْتِخْرَاجُ الْجَفْتِ، وَالْمَنْفِي

فَقَالَ: «هَذِهِ الْبِئْرُ الَّتِي أُرِيْتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْجِنِّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ» قَالَ: فَاسْتَخْرِجْ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَفَلَا؟ - أَيْ تَنْشُرَتْ -

استخرج ما حواه، قَالَ: وكأن السر في ذلك أن لا يراه الناس فيتعلمه من أراد استعمال السحر، ووقع في رِوَايَةِ عمرة: فاستخرج جف طلعة من تحت راعوفة، وفي حديث زيد بن أرقم: فأخرجوه فرموا به، وفي مرسل عمر بن الحكم: أن الذي استخرج السحر قيس بن محصن.

وكل هذا لا يخالف الحمل المذكور لكن في آخر رواية عمرة، وفي حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنهم وجدوا وترًا فيه عُقْدٌ وأنها انحلت عند قراءة المعوذتين، فقد روى أنه وجد في الطلعة تمثالاً من شمع تمثال رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وإذا فيه إبر مغروزة وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة، فنزل جبريل عليه السلام بالمعوذتين، وكلما قرأ انحلت عقدة، وكلما نزع إبرة وجد لها ألماً ثم وجد بعدها راحة، ففيه إشعار باستكشاف ما كان داخل الجف، فلو كان ثابتاً لقدح في الجمع المذكور لكن لا يخلو إسناد كل من ضعف.

(فَقَالَ) ﷺ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (هَذِهِ الْبِئْرُ الَّتِي أُرِيْتُهَا) بضم الهمزة على البناء للمفعول، وفي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: رأيتها براء فهمزة مفتوحتين. (وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْجِنِّاءِ) في حمرة لونه وعند ابن سعد، وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم: فوجدوا الماء أخضر.

(وَكَأَنَّ نَخْلَهَا) أي: نخل البستان الذي هي فيه (رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ)، وفي رِوَايَةِ عمرة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فإذا نخلها الذي يشرب من مائها كأنه رؤوس الشياطين، أي: في قبح منظرها أو الحيات إذ العرب تسمي بعض الحيات: شيطاناً وهو ثعبان قبيح المنظر.

(قَالَ) ﷺ: (فَاسْتَخْرِجْ) بضم التاء على البناء للمفعول، أي: من البئر.

(قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَقُلْتُ) له ﷺ: (أَفَلَا؟ - أَيْ تَنْشُرَتْ -) وفي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ: فقلت: يا رَسُولَ اللَّهِ فهل لا، قَالَ سفيان: أي تنشرت فقوله: أي: تنشرت تفسير لقوله: أفلا، فكان سفيان عيّن الذي أرادت بقولها: أفلا فلم يستحضر اللفظ فذكره بالمعنى.

وظاهر هذا اللفظ : أنه من النشرة، وكذا وقع في رواية معمر، عن هشام عند أحمد، فقالت عائشة رضي الله عنها : لو أنك تعني تنشر وهو مقتضى صنيع المصنف حيث ذكر النشرة في الترجمة، ويحتمل أن يكون من النشر بمعنى : الإخراج فيوافق رواية من رواه بلفظ : فهلا أخرجه ويكون لفظ هذه الرواية : هلا استخرجته، وحذف المفعول للعلم به، ويكون المراد بالمخرج ما حواه الجف لا الجف نفسه، فتأمل.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : قوله : أفلا تنشرت، ويروى : أفلا، أي : نشرت بزيادة كلمة التفسير، ويروى : أفلا أُتِي بنشرة، بلفظ مجهول ماضي الإتيان، ثم قَالَ : ولفظ النشرة بضم النون وسكون الشين المعجمة وهي الرقية التي بها يحل عقدة الرجل عن مباشرة الأهل هذا يدل على جواز النشرة، وأنها كانت مشهورة عندهم ومعناها اللغوي ظاهر فيها : وهو نشر ما طوى الساحر وتفرق ما جمعه.

فإن قلت : روى عبد الرزاق بن عجيل بن معقل، عن هشام بن منبه قَالَ : سئل جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النشرة؟ فَقَالَ : من عمل الشيطان.

قَالَ الْعَيْنِيُّ : ترك النَّبِيُّ ﷺ الإنكار على عَائِشَةَ لما ذكرت له النشرة دليل الجواز، وما رواه عن جابر فمحمول على نشرة بالفاظ لا يعلم معانيها.

تنبيه:

وقع في رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ مخالفة في لفظة أخرى، فرواية الْبُخَارِيِّ عن عبيد ابن إسماعيل عنه : أفلا أخرجه، وهكذا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عن أبي أُسَامَةَ، ووقع عنه مسلم، عن أبي كريب، عن أبي أُسَامَةَ : أفلا أحرقته بحاء مهملة وقاف.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : كلتا الروایتين صحيحة كأنها طلبت أن يخرجها، ثم يحرقه إلا أنه لم يقعاً معاً في رِوَايَةٍ واحدة، وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة، وانفرد أبو كريب بالرواية التي بالمهملة والقاف فالجاري على القواعد أن روايته شاذة.

وأغرب الْقُرْطُبِيُّ فجعل الضمير في أحرقته للبيد بن أعصم، قَالَ : واستفهمته عَائِشَةُ عن ذلك عقوبة له على ما صنع من السحر فأجابها بالامتناع، ونبه على سببه

فَقَالَ: «أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُبَيَّرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا».

50 - بَابُ السَّحْرِ

5766 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

وهو خوف وقوع شرّ بينهم وبين اليهود لأجل العهد، فلو قتله لثارت فتنة كذا قَالَ.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا أدري ما وجه تعيين قتله بالإحراق أن لو سلّم
أن الرواية ثابتة وأن الضمير له.

قَالَ ابن القيم: من أنفع الأدوية وأقوى ما يوجد من النشرة مقاومة السحر
الذي هو من تأثير الأرواح الخبيثة بالأدوية الإلهية من الذكر والدعاء والقراءة،
فالقلب إذا كان ممتلئاً من الله مغموراً بذكره، وله ورد من الذكر والتوجه لا
يخلّ به كان ذلك من أعظم الأسباب المانعة من إصابة السحر له، قَالَ:
وسلطان تأثير السحر هو في القلوب الضعيفة، ولهذا غالب ما يؤثر في النساء
والصبيان والجهال، لأن الأرواح الخبيثة إنما تتسلط على أرواح تلقاها مستعدة
لما يناسبها انتهى ملخصاً.

ويعكر عليه حديث الباب وجواز السحر على النَّبِيِّ ﷺ مع عظم مقامه
وصدق توجهه وملازمة ورده، ولكن يمكن للانفصال عن ذلك بأن الذي ذكره
محمول على الغالب وإنما وقع به ﷺ لبيان تجويز ذلك، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(فَقَالَ: أَمَّا اللَّهُ) كذا في رواية أبي الوقت، وأبي ذر، وابن عساكر
بتشديد الميم وحذف الواو ورفع الجلالة، ويروى: أما والله بتخفيف الميم
وبواو القسم (فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُبَيَّرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا).
ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: حتى أستخرجه، وفي قوله: فأستخرج،
وقد مضى في باب: السحر عن قريب.

50 - بَابُ السَّحْرِ

(باب السَّحْرِ) كذا وقع هنا في رِوَايَةِ الكثير، وسقط عند بعضهم، وعليه
جری ابن بطال والإسماعيلي وغيرهما وهو الصواب، لأن الترجمة بعينها قد
تقدّمت قبل بابين ولا يعهد ذلك للبخاري إلا نادراً عند بعض دون بعض.
(حَدَّثَنَا) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم العين

حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سُجِرَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ لَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ عِنْدِي، دَعَا اللَّهَ وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «أَشْعَرْتُ يَا عَائِشَةُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ» قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَظْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيُّ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ:

من غير إضافة إلى شيء الهباري قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها (قَالَتْ: سُجِرَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ لَيُخِيلُ إِلَيْهِ) أي: يظهر له من نشاطه وسابق عاداته (أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ) وفي نسخه: وما يفعله، وفي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: أنه فعل الشيء وما فعله، أي: جامع نساءه وما جامعهن، فإذا دنا منهن أخذته أخذة السحر فلم يتمكن من ذلك، وقد اقتصر الكثير من الحديث على هذا القدر، ووقع سياق الحديث بكماله في رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ وَالْمُسْتَمْلِي، وكذا صنع النسفي وزاد في آخره طريق يَحْيَى بن سَعِيد القطان، عن هِشَامٍ إلى قوله: صنع شيئاً ولم يصنعه، وقد أخذت برواية الْكُشْمِينِيِّ وَالْمُسْتَمْلِي، وأخذت ذكر الحديث بتمامه.

(حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ) وفي الرواية السابقة: أو ذات ليلة، والشك من عيسى بن يونس راويه هناك قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا من نوادر ما وقع في الْبُخَارِيِّ أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين.

(وَهُوَ عِنْدِي، دَعَا اللَّهَ وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ ﷺ): (أَشْعَرْتُ) أي: أعلمت (يَا عَائِشَةُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ) جبرائيل وميكائيل (فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟) يعني: النَّبِيُّ ﷺ.

(قَالَ: مَظْبُوبٌ) أي: مسحور، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وإنما قيل للسحر طب، أن أصل الطب الحذق بالشيء والتفطن له، فلما كان كل من علاج المرض والسحر إنما يتأتى عن فطنة وحذق أطلق على كل منهما هذا الاسم.

(قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيُّ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ:

فِيمَا ذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ وَجُفٍّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَثْرِ ذِي أَرْوَانَ قَالَ: فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْبَثْرِ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا نَخْلٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نَفَاعَةُ الْجِنَاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَأَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «لَا، أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَاقَبَنِي اللَّهُ وَشَفَانِي، وَخَشِيتُ أَنْ أَتَوَّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا» وَأَمَرَ بِهَا فِدْفِنَتْ.

فِيمَا ذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، (وَجُفٍّ طَلْعَةٍ) بِالْإِضَافَةِ وَتَنْوِينِ طَلْعَةٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: وَجِبَ طَلْعَةٌ بِالْمَوْحِدَةِ بَدَلَ الْفَاءِ (ذَكَرَ) صِفَةً لَجَفٍ بِالْفَاءِ أَوْ بِالْبَاءِ.

(قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَثْرِ ذِي أَرْوَانَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ لَفْظَةُ: ذِي، فَعَلِيَ الْأَوَّلَى هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ، قِيلَ: وَالْأَصْلُ أَرْوَانَ، ثُمَّ لَكُثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ سَهَّلَتْ الْهَمْزَةَ فَصَارَتْ ذَرْوَانَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ بَدَلَ الْهَمْزَةِ.

(قَالَ: فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْبَثْرِ) سَبَقَ ذِكْرُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(فَنَظَرَ) ﷺ (إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا نَخْلٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نَفَاعَةُ الْجِنَاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا) فِي بَشَاعَةِ مَنَظَرِهَا وَخَبَثِهَا (رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَأَخْرَجْتَهُ؟) أَي: صُورَةُ مَا فِي الْجَفِّ مِنَ الْمَشْطِ وَالْمُشَاطَةِ وَمَا رُبَطَ بِهِ.

(قَالَ: لَا) فَهُوَ مُسْتَخْرَجٌ مِنَ الْبَثْرِ غَيْرَ مُسْتَخْرَجٍ مِنَ الْجَفِّ جَمْعًا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الْحَدِيثَيْنِ.

(أَمَّا) بِالتَّشْدِيدِ (أَنَا فَقَدْ عَاقَبَنِي اللَّهُ) مِنْهُ (وَشَفَانِي، وَخَشِيتُ أَنْ أَتَوَّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا) بِاسْتِخْرَاجِهِ مِنَ الْجَفِّ لَثَلَا يَرُوهُ فَيَتَعَلَّمُونَ إِنْ أَرَادُوا اسْتِعْمَالَ السَّحَرِ.

(وَأَمَرَ) ﷺ (بِهَا) أَي: بِالْبَثْرِ (فَدُفِنَتْ) وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ السَّاحِرَ لَا يُقْتَلُ حَدًّا إِذَا كَانَ لَهُ عَهْدٌ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ رَفَعَهُ: قَالَ: «حَدَّ السَّاحِرَ ضَرْبَهُ بِالسَّيْفِ» فَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ فَلَوْ ثَبِتَ لَخَصَّ مِنْهُ مَنْ لَهُ

عهد، وتقدم في الجزية من رواية بجاله: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب إليهم: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة، وزاد عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار في روايته، عن بجاله: فقتلنا ثلاث سواحر، أخرج البُخَارِيُّ أصل الحديث دون قصة قتل السواحر.

قَالَ ابن بطال: لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك، والزهرى إلا أن يقتل بسحره فيقتل، وهو قول أبي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وعن مالك: إن أدخل بسحره ضرراً على مسلم لم يعاهد عليه نقض العهد بذلك فيحل قتله، وإنما لم يقتل النَّبِيُّ ﷺ لبيد بن الأعصم، لأنه كان لا ينتقم لنفسه ولأنه خشي إذا قتله أن يثور بذلك فتنة بين المسلمين وبين حلفائه من الأنصار، وهو من نمط ما راعاه من ترك قتل المنافقين سواء كان لبيد يهودياً أم منافقاً على ما مضى من الاختلاف فيه.

قَالَ: وعند مالك: أن حكم الساحر حكم الزنديق فلا تقبل توبته ويقتل حداً إذا ثبت عليه ذلك، وبه قَالَ أَحْمَدُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يقتل إلا إن اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به، فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجيب عليه القصاص، ووجبت الدية في ماله على عاقلته ولا يتصور القتل بالسحر بالبيئة انتهى.

وادعى أَبُو بكر الرازي في الأحكام: أن الشَّافِعِيَّ تفرد بقوله: إن الساحر يقتل قصاصاً إذا اعترف أنه قتل بسحره.

قَالَ النَّوَوِيُّ: إن كان في السحر قول أو فعل يقتضي الكفر كفر الساحر وتقبل توبته إذا تاب عندنا، وإذا لم يكن في سحره ما يقتضي الكفر عَزَّر واستتيب، واللَّهُ تَعَالَى أعلم.

وعند أبي عُبَيْدٍ من مرسل عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أبي ليلى: احتجم النَّبِيُّ ﷺ على رأسه بقرن، يعني: حين طَبَّ قاله أَبُو عُبَيْدٍ.

قَالَ ابن القيم: بنى نبي الله ﷺ الأمر أولاً على أنه مرض وأنه عن مادة سالت إلى الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فغَيَّرَتْ مزاجه فرأى الحجامة لذلك مناسبة، فلما أوحى إليه أنه سحر عدل إلى العلاج المناسب له وهو

51 - باب: مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا

5767 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَدِمَ رَجُلَانِ

استخراجه، ويحتمل أن مادة السحر انتهت إلى إحدى قوى الرأس حتى صار يخيل إليه ما ذكر، فإن السحر قد يكون من تأثير الأرواح الخبيثة، وقد يكون من انفعال الطبيعة وهذا أشد السحر واستعمال الحجم لهذا الثاني نافع لأنه إذا هيج الأخطا وظهر أثره في عضو كان استفراغ المادة الخبيثة نافعاً في ذلك.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: سَلَكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مَسْلَكِي التَّفْوِضِ وَتَعَاطَى الْأَسْبَابَ، فَفِي أَوَّلِ الْأَمْرِ فَوْضَ وَسَلَّمُ الْأَمْرَ لِرَبِّهِ وَاحْتَسَبَ الْأَجْرَ فِي صَبْرِهِ عَلَى بَلَاءِهِ، ثُمَّ لَمَّا تِمَادَى ذَلِكَ وَخَشِيَ مِنْ تِمَادِيهِ أَنْ يَضْعُفَهُ عَنْ فَنُونِ عِبَادَتِهِ جَنَحَ إِلَى التَّدَاوِي ثُمَّ إِلَى الدُّعَاءِ، وَكُلٌّ مِنَ الْمَقَامِينَ غَايَةً فِي الْكَمَالِ.

51 - باب: مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا

(باب: مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَالْكُشْمِينِيَّيْنِ.

وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِمَا: سِحْرٌ، بِدُونِ اللَّامِ كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي وَعَمْدَةُ الْقَارِي.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُسْطَلَانِيُّ: مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا، بِالنَّصْبِ.

وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكَرٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ، عَنْ الْكُشْمِينِيَّيْنِ: سِحْرٌ، بِالرَّفْعِ.

وَاللَّحْمَوِيُّ وَالْمُسْتَمْلِيُّ: السِّحْرُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) الدَّمَشْقِيُّ ثُمَّ التَّنِيسِيُّ الْكَلَاعِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الْفَقِيهِ الْعَمْرِيُّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَدِمَ رَجُلَانِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِمَا، وَقَدْ زَعَمَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُمَا: الزَّبْرَقَانُ بِكُسْرِ الزَّايِ وَالرَّاءِ بَيْنَهُمَا مُوَحَّدَةٌ سَاكِنَةٌ وَبِالْقَافِ وَاسْمُهُ: الْحَصِينُ، وَلَقَّبَ الزَّبْرَقَانُ لِحَسَنِهِ، وَالزَّبْرَقَانُ مِنْ أَسْمَاءِ الْقَمَرِ وَهُوَ ابْنُ بَدْرِ بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ خُلْفِ بْنِ بَهْدَلَةَ بْنِ عَوْفِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنَاةَ بْنِ

مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا، أَوْ: إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ».

تميم البهذلي السعدي التميمي، يكنى أبا عيَّاش، أسلم وولاه رسول الله ﷺ صدقات قومه، وأقره أبو بكر رضي الله عنه، وكذا عمر رضي الله عنه على ذلك. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الزَّبْرَقَانُ: القمر، والزَّبْرَقَانُ: الرجل الخفيف اللحية.

وعمر بن الأهتم التميمي أَبُو رُبَيْعٍ، والأهتم أبوه اسمه: سنان بن خالد بن سمي يجتمع مع الزَّبْرَقَانِ فِي كَعْبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ فَهُمَا تَمِيمِيَانِ قَدَمَا وَافِدِينَ فِي وَجْهِ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَنَةَ تَسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ (مِنَ الْمَشْرِقِ) أَي: مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَكَانَتْ سَكْنَى بَنِي تَمِيمٍ مِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ وَهِيَ فِي شَرْقِ الْمَدِينَةِ (فَخَطَبَا) وَقَدْ اسْتَنْدَ إِلَى تَعْيِينِهِمَا إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقٍ مَقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الزَّبْرَقَانُ بْنُ بَدْرٍ، وَعُمَرُ بْنُ الْأَهْتَمِ، وَقَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ فَفَخَّرَ الزَّبْرَقَانُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا سَيِّدُ بَنِي تَمِيمٍ وَالْمَطَاعُ فِيهِمْ وَالْمَجَابُ، أَمْنَعُهُمْ مِنَ الظُّلْمِ وَأَخَذَ مِنْهُمْ بِحَقُوقِهِمْ وَهَذَا يَعْلَمُ ذَلِكَ، يَعْنِي: عُمَرُ بْنُ الْأَهْتَمِ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ لَشَدِيدُ الْمَعَارِضَةِ مَانِعٌ لِحَانِهِ مَطَاعٌ فِي أَدْنِيهِ، فَقَالَ الزَّبْرَقَانُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ مِنِّي غَيْرَ مَا قَالُ وَمَا مَنَعَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ إِلَّا الْحَسَدَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَنَا أَحْسَدُكَ! وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَثِمٌ الْحَالِ حَدِيثُ الْمَالِ أَحْمَقُ الْوَالِدِ مُضِيعٌ فِي الْعَشِيرَةِ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَدَقْتَ فِي الْأُولَى وَمَا كَذَبْتَ فِي الْآخِرَةِ وَلَكِنِّي رَجُلٌ إِذَا رَضِيتُ، قُلْتُ أَحْسَنَ مَا عَلِمْتُ، وَإِذَا غَضِبْتُ قُلْتُ أَقْبَحَ مَا وَجَدْتُ.

(فَعَجِبَ النَّاسُ) مِنْهُمَا (لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ) الَّذِي هُوَ إِظْهَارُ الْمَقْصُودِ بِأَبْلَغِ لَفْظٍ، وَهُوَ مِنَ الْفَهْمِ وَذِكَاةِ الْقَلْبِ، وَأَصْلُهُ: الْكَشْفُ وَالظُّهُورُ.

(لَسِحْرًا، أَوْ) قَالَ ﷺ: (إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ) شَكَّ الرَّاوي فَمِنْ اللَّتَبْعِيضِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ شَبِيهُ السَّحَرِ فِي جَلْبِ الْعُقُولِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْبَيَانُ اثْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَقَعُ بِهِ الْإِبَانَةُ عَنِ الْمَرَادِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ.

والآخر: ما دخلته الصنعة بحيث يروق للسامعين ويستميل قلوبهم وهو الذي يشبه بالسحر إذا خلب القلب وغلب النفس حتى يحول الشيء عن حقيقته ويصرفه عن جهته فيلوح للناظر في معرض غيره، وهذا إذا صرف إلى الحق. وتعقب: بأنه لا مانع من تسميته الآخر سحرًا، لأن السحر يطلق على الاستمالة كما تقدم تقريره في أول باب السحر.

وقد حمل بعضهم الحديث على المدح والحث على تحسين الكلام وتحبير الألفاظ، وهذا واضح إذا صح أن الحديث ورد في قصة عمرو بن الأهتم، وقد روي عن عمر بن عبد العزيز: أن رجلاً طلب إليه حاجة كان يتعذر عليه إسعافه بها فاستمال قلبه بالكلام ثم أنجزها له، ثم قال: هذا هو السحر الحلال.

وحمله بعضهم على الذم لمن تصنع في الكلام وتكلف لتحسينه وصرف الشيء عن ظاهره، فشبّه بالسحر الذي هو تخيل بغير حقيقة، وإلى هذا أشار مالك حيث أدخل هذا الحديث في الموطأ في باب: ما يكره من الكلام بغير ذكر الله وقالوا: إنه ﷺ شبّه البيان بالسحر والسحر مذموم ومحرم قليله وكثيره، وذلك بما في البيان من التفيهق وتصوير الباطل في صورة الحق، وقد قال ﷺ: «أبغضكم إليّ الشرارون المتفيهقون».

ويقال: إن من البيان ما يكسب صاحبه من الإثم ما يكتسبه الساحر بسحره، أو هو الرجل يكون على الحق وهو ألحن بحجته من صاحب الحق فيسحر القوم ببيانه فيذهب بالحق، وشاهده قوله ﷺ: «إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه» الحديث.

وحمل الحديث على هذا صحيح لكن لا يمنع حمله على المعنى الآخر إذا كان في تزيين الحق، وبهذا جزم ابن العربي وغيره من فضلاء المالكية.

وقال ابن بطال: أحسن ما يقال في هذا أن هذا الحديث ليس ذمًا للبيان كله ولا مدحًا لقوله: من البيان فأتى بلفظ من التبعية، أو أن بعض البيان وكيف يذم البيان كله وقد امتنّ الله به على عباده حيث قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ

الْبَيَانَ ﴿١﴾ [الرحمن : 3 ، 4] انتهى.

والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية : المعنى الأول الذي نبّه عليه الخطّابي لا بخصوص ما نحن فيه ، وقد اتفق العلماء على مدح الإيجاز والإتيان بالمعاني الكثيرة بالألفاظ اليسيرة ، وعلى مدح الإطناب في مقام الخطابة بحسب المقام ، وهذا كله من البيان بالمعنى الثاني .

نعم ، الإفراط في كل شيء مذموم وخير الأمور أوسطها .

وَقَالَ الطيبي في شرح المشكاة : والحق أن الكلام إذا كان ذا وجهين يختلف بحسب المغزى والمقاصد ، لأن مورد المثل على ما روي كان منه ﷺ في قصة الزبرقان وعمرو كان استحساناً ، لكن تعقب الحافظ العسقلاني القول : بأن الرجلين المذكورين في حديث الباب أنهما الزبرقان وعمرو ، فَقَالَ بعد ما ذكر ما سبق من قولهما : وهذا لا يلزم منه أن يكونا هما المراد بحديث ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فإن المتكلم إنما هو عمرو بن الأهتم وحده وكان كلامه في مراجعة الزبرقان فلا يصح نسبة الخطبة إليهما إلا على طريق التجوز .

وفي جامع عبد الرزاق من جهة مجاهد قَالَ : خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ خطبته في بعض الأمر ، ثم قام أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فخطب خطبة دونها ، ثم قام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فخطب خطبة دون خطبة أبي بكر .

ثم قام شاب فاستأذن النَّبِيَّ ﷺ في الخطبة فأذن له فطَوَّلَ الخطبة فلم يزل يخطب حتى قَالَ له النَّبِيُّ ﷺ : « هبه » أو كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ثم قَالَ : « إن الله لم يبعث نبياً إلا مبلغاً ، وأن يستعيز من الشيطان ، وإن من البيان لسحراً » أو من البيان سحر .

قَالَ الشيخ الحافظ أبو الخير السخاوي : فهذه خلاف القصة الأخرى جزماً .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ، وقد سبق في النكاح في باب : الخطبة .
وَأَخْرَجَهُ أَبُو داود في الأدب ، وَالتِّرْمِذِيُّ في أبواب : البر ، ورواه أكثر رواة الموطأ مرسلاً ليس فيه ابن عُمر ، قاله ابن بشكوال .

52 - باب الدَّوَاءِ بِالْعَجَوَةِ لِلْسَّخْرِ

5768 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، أَخْبَرَنَا هَاشِمٌ،

52 - باب الدَّوَاءِ بِالْعَجَوَةِ لِلْسَّخْرِ

(باب الدَّوَاءِ بِالْعَجَوَةِ لِلْسَّخْرِ) أي: لأجل دفع السحر وإبطاله، والعجوة بفتح المهملة: نوع من أجود التمر بالمدينة وألينه.

وَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: هو من وسط التمر.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: ضرب من التمر أكبر من الصَّيْخَانِي يضرب إلى السواد وهو مما غرسه النَّبِيُّ ﷺ بيده بالمدينة وذكر هذا الأخير القزاز.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أره منسوباً في شيء من الروايات ولا ذكره أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِي، لكن جزم أَبُو نَعِيمٍ في المستخرج: بأنه علي بن عَبْدِ اللَّهِ يعني ابن المديني وبذلك جزم المزي في الأطراف، وجزم الْكِرْمَانِيُّ: بأنه علي بن سلمة اللَّبْقِي بالباء الموحدة المفتوحة وما عرفت سلفه فيه انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن مقصوده التشنيع على الْكِرْمَانِيِّ بغير وجه، لأنه ما ادّعى فيه جزمًا أنه علي بن سلمة وإنما نقله عن نسخته هكذا ولو لم تكن تلك النسخة معتبرة لم ينقله منها انتهى.

وفيه: أنها لو كانت معتمدة عنده ما أبهمها فإنه ينقل من نسخة الْفِرْبَرِيِّ تارة، ومن نسخة الصنعاني تارة ونحوهما وإذا دار الأمر بين ما جزم به أَبُو نَعِيمٍ ومن تبعه وبين نسخة مجهولة كيف يعتمد عليها هذا، وعلي بن سلمة اللَّبْقِي من مشايخ الْبُخَارِيِّ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ في تقريبه أن الْبُخَارِيَّ رَوَى عنه، وقد ذكر في المقدمة: أنه روى عنه في مواضع من صحيحه.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ في تذهيب التهذيب: قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيه: سمعت أبا الحسن الزُّهْرِيَّ يقول: حضرت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ وَسُئِلَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ سَلْمَةَ، فَقَالَ: ثقة وقد سمعت منه.

(حَدَّثَنَا مَرْوَانُ) هو ابن معاوية الفزاري جزم به أَبُو نَعِيمٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيَّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا هَاشِمٌ) هو ابن هاشم

أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ اضْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً،»

ابن عتبة بن أبي وقاص قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ) هو ابن عم عامر بن سعد والد هاشم المذكور، (عَنْ أَبِيهِ) سعد بن أبي وقاص أحد العشرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، ووقع في رواية أبي أسامة في الطريق الثانية في الباب: سمعت عامراً، سمعت سعداً، ويأتي بعد قليل من وجه آخر: سمعت عامر بن سعد، سمعت أبي قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ اضْطَبَحَ) أي: من أكل صباحاً.

وفي رواية أبي أسامة: من تصبّح، وكذا في رواية جمعة، عن مروان الماضية في الأُطعمة، وكذا في رواية مسلم، عن ابن أبي عمر وكلاهما بمعنى التناول صباحاً.

وأصل الصبوح والاصطباج: تناول الشراب صباحاً، ثم استعمل في الأكل، ومقابلة الغبوق والاعتباق بالغين المعجمة، وقد يستعمل في مطلق الغداء أعم من الشرب والأكل، وقد يستعمل في أعم من ذلك كما قَالَ الشاعر، صبّحنا الخزرجية مرهفات، وتصبح مطاوع صبحته بكذا إذا أتيته به صباحاً، فكان الذي يتناول العجوة صباحاً قد أتى بها وهو مثل تغدّى وتغشّى إذا وقع ذلك في وقت الغداة أو العشاء.

(كُلَّ يَوْمٍ تَمَرَاتٍ) منصوب بقوله: اصطبج.

(عَجْوَةً) يجوز فيه الإضافة بأن يكون تمرات مضافة إلى العجوة كما في قولك: ثياب خز ويجوز فيها التنوين على أنه عطف بيان أو صفة لتمرّات. وَقَالَ بعضهم: يجوز النصب منوناً على تقدير فعل أو على التمييز وفيه تأمل.

وحاصل معنى قوله: من اصطبج، أي: من أكل في الصباح كل يوم تمرّات، كذا أطلق في هذه الرواية، ووقع مقيّداً في غيرها، ففي رواية جمعة وابن أبي عمير: سبع تمرّات، وكذا أَخْرَجَهُ الإسماعيلي من رواية رحيمة عن مروان، وكذا هو في رواية أبي أسامة في الباب، ووقع مقيّداً بالعجوة في رواية أبي ضمرة أنس ابن عِيَّاض، عن هاشم بن هاشم عند الإسماعيلي، وكذا في رواية أبي أسامة،

لَمْ يَضُرَّهُ سُمٌّ، وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ»

وزاد أبو ضمرة في رواية التقييد بالمكان أيضًا، ولفظه: من تصبّح بسبع تمرات عجوة من تمر العالية.

والعالية: القرى التي في الجهة العالية من المدينة وهي جهة نجد، وقد تقدم لها ذكر في المواقيت من كتاب الصلاة، وفيه بيان مقدار ما بينها وبين المدينة، وللزيادة شاهد عند مسلم من طريق ابن أبي مليكة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: في عجوة العالية شفاء في أول البكرة، ووقع في رواية مسلم أيضًا من طريق أبي طوالة عَبْدُ اللَّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عن عامر بن سعد بلفظ: من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين تصبّح، وأراد لابتي المدينة وإن لم يجر لها ذكر للعلم بها.

(لَمْ يَضُرَّهُ سُمٌّ) وهو معروف وهو مثلث السين، (وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ) أي: في ذلك اليوم وهو معمول ليضره، أو صفة لسحر.

(إِلَى اللَّيْلِ) فيه تقييد للشفاء المطلق في رواية ابن أبي مليكة حيث قَالَ: شفاء في أول البكرة أو ترياق، وتردّده في شفاء أو ترياق شك من الراوي، والبكرة بضم الموحدة وسكون الكاف: توافق ذكر الصباح في حديث سعد، والشفاء أشمل من الترياق، لأن الترياق يناسب ذكر السم، والذي وقع في حديث سعد شيثان: السحر والسم فمعه زيادة علم.

وقد أخرج النَّسَائِيُّ من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «العجوة من الجنة وهي شفاء من السم»، وهذا يوافق رواية ابن أبي مليكة، والترياق بكسر المثناة، وقد تضم، وقد تبدل المثناة دالًا أو طاء بالإهمال فيهما، وهو دواء مركّب معروف يعالج به السموم، فأطلق على العجوة اسم الترياق تشبيها لها به.

وأما الغاية في قَوْلِهِ: إلى الليل فمفهومه: أن السر الذي في العجوة من دفع ضرر السم والسحر يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله في أول النهار، ويستفاد منه إطلاق اليوم على بيان طلوع الفجر أو الشمس إلى غروب الشمس، ولا يستلزم دخول الليل.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف في شيء من الطرق على حكم من تناوله

وَقَالَ غَيْرُهُ: «سَبْعَ تَمَرَاتٍ».

5769 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ، سَمِعْتُ سَعْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ

في أول الليل هل يكون كمن تناوله أول النهار؟ حتى يندفع عنه ضرر السم والسحر إلى الصباح، والذي يظهر خصوصية ذلك بالمتناول أول النهار لأنه حينئذ يكون الغالب أن تناوله يقع على الريق، فيحتمل أن يلحق به من تناوله أول الليل على الريق كالصائم، وظاهر الإطلاق أيضًا المواظبة على ذلك، وقد وقع مقيدًا فيما أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ من رواية عَبْدِ اللَّهِ بن نمير، عن هِشَامِ بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ فِي سَبْعِ غَدَوَاتٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطِّفَاوِيِّ، عَنْ هِشَامٍ مَرْفُوعًا، وَذَكَرَ ابْنُ عَدِيٍّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ تَفَرُّدَهُ بِرَفْعِهِ وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ لَكِنْ فِي الْمَتَابَعَاتِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ: وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ رِوَايَةِ فُلَيْحٍ، عَنْ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: وَأَظَنَّهُ وَإِنْ أَكَلَهَا حِينَ يُمْسِي لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَصْبَحَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، بَلْ وَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي طَوَالَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِنْ عَجْوَةِ الْمَدِينَةِ فِي يَوْمٍ، الْحَدِيثُ قَالَ: وَمَنْ أَكَلَهُنَّ لَيْلًا لَمْ يَضُرَّهُ.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أَي: غَيْرِ عَلِيِّ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ جُمُعَةً: («سَبْعَ تَمَرَاتٍ») بِزِيَادَةِ لَفْظِ: سَبْعَ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) أَي: ابْنُ بَهْرَامِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ) أَي: ابْنُ عَتَبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ (قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: (سَمِعْتُ سَعْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ تَصَبَّحَ بِفَوْقِيَةِ مَفْتُوحَةٍ وَبَعْدَ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ مُوَحَّدَةٍ مُشَدَّدَةٍ، أَي: مَنْ أَكَلَ فِي الصَّبَاحِ زَادَ فِي

سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا سِحْرٌ.

الأولى كل يوم (سَبْعَ تَمَرَاتٍ) وفي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: بسبع تمرات بزيادة الباء (عَجْوَةً)، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا سِحْرٌ قَالَ الْحَطَّايِيُّ: كون العجوة ينفع من السحر والسم إنما هو ببركة دعوة النَّبِيِّ ﷺ لتمر المدينة لا لخاصية في التمر.

وَقَالَ ابن التين: يحتمل أن يكون المراد نخلاً خاصاً في المدينة لا يعرف الآن، وَقَالَ بعض شراح المصابيح نحوه، وأن ذلك لخاصية فيه، قَالَ: ويحتمل أن يكون ذلك كان خاصاً بزمانه ﷺ، وهذا يبعده وصف عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بذلك بعده ﷺ.

وَقَالَ بعض شراح المشارق: أما تخصيص تمر المدينة بذلك فواضح من ألفاظ المتن، وأما تخصيص زمانه بذلك فبعيد، وأما خصوصية السبع فالظاهر: أنه لسرّ فيها وإلا فيستحب أن يكون ذلك وترًا.

وَقَالَ المازري: هذا لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ولو صحَّ أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يُقَدَّر على إظهار وجه الاقتصار على هذا العدد الذي هو السبع ولا على الاقتصار على هذا الجنس الذي هو العجوة، ولعل ذلك كان لأهل زمنه ﷺ خاصة أو لأكثرهم إذ لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زمننا غالبًا، وإن وجد ذلك في الأكثر حمل على أنه أراد وصف غالب الحال.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: تخصيصه ذلك بعجوة العالية وبما بين لابتى المدينة يدفع بهذا الإشكال، ويكون خصوصاً لها كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء، قَالَ: وأما تخصيص هذا العدد فلجمعه بين الأفراد والأشفاة، لأنه زاد على نصف العشرة، وفيه: أشفاة ثلاثة وأوتار أربعة وهو من نمط غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعًا وقوله تَعَالَى: ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: 261] وكما أن السبعين مبالغة في كثرة العشرات، والسبعمئة مبالغة في كثرة المئين.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: في الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر، وأما خصوص

كون ذلك سببًا، فلا يعقل معناه كأعداد الصلوات ونُصب الزكوات، قَالَ: وقد تكلم في ذلك المازري وعياض بكلام باطل فلا تغتر به، انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم يظهر لي من كلامهما ما يقتضي الحكم عليه بالبطلان، بل كلام المازري يشير إلى محصل ما اقتصر عليه التَّوَوُّيُّ، وفي كلام عِيَّاض إشارة إلى المناسبة فقط، والمناسبات لا يقصد فيها التحقيق البالغ، بل يكتفي فيها بطرق الإشارة.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السم وإبطال السحر، والمطلق منها محمول على المقيد وهو من باب الخواص التي لا تدرك بقياس ظني، ومن أئمتنا من تكلف لذلك، فَقَالَ: إن السموم إنما تقتل لإفراط برودتها، فإذا داوم على التصحيح بالعجوة لحكمت فيه الحرارة وأعانتها الحرارة الغريزية فقاوم ذلك برودة السم ما لم تستحكم، قَالَ: وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة، بل خصوصية العجوة مُطْلَقًا، بل خصوصية التمر فإن في الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر، والأولى أن ذلك خاص بعجوة المدينة، ثم هل هو خاص بزمان نطقه أو في كل زمان هذا محتمل، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتكررة، فمن جرب ذلك فصح معه عرف أنه مستمر وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان.

قَالَ: وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من الطب، كحديث صَبَّوا عَلَيَّ في سبع قرب، وقوله للمفؤود الذي وجهه للحارث بن كلدة: أن يلدّه بسبع تمرات وجاء تعويذه سبع مرات إلى غير ذلك.

وأما في غير الطب فكثير مما جاء من هذا العدد في معرض التداوي، فذلك لخاصية لا يعلمها إلا الله أو من أطلقه على ذلك وما جاء منه في غير معرض التداوي، فإن العرب تضع هذا العدد موضع الكثرة وإن لم ترد عددًا بعينه.

وَقَالَ ابن القيم: عجوة المدينة من أنفع تمر الحجاز، وهو صنف كريم ملئ من الحسم والقوة، وهو من ألين التمر وألذّه، قَالَ: والتمر في الأصل من أكثر الثمار تغذية لما فيه من الجوهر الحار الرطب، وأكله على الريق يقتل الديدان لما

53 - باب: لا هَامَةَ

فيه من القوة الترياقية، فإذا أديم أكله على الريق جفف مادة الدود وأضعفه أو قتله انتهى.

وفي كلامه إشارة إلى أن المراد: نوع خاص من السم وهو ما ينشأ عن الدود، الديدان التي في البطن لأكل السموم، لكن سياق الحديث يقتضي التعميم لأنه نكرة في سياق النفي، وعلى تقدير التسليم في السم، فماذا يصنع في السحر؟ فالمصير إلى أن ذلك من سر دعائه ﷺ لتمر المدينة، ولكونه غرسه بيده الشريفة أولى.

53 - باب: لا هَامَةَ

(باب: لا هَامَةَ) بتخفيف الميم في رِوَايَةِ الجميع، وخالفهم أبو زيد، فَقَالَ: هي بالتشديد فكأنه ذهب إلى أنها واحدة الهوام من باب: هم بالامر إذا عزم عليه، والهوام: ذوات السموم، وقيل: ذوات الأرض التي تهّم بأذى الناس، ومنه الحديث: كان النَّبِيُّ ﷺ يعوذ الحسن والحسين رضي الله عنهما فيقول: «أعيذ بكلمات الله التامة من كل سامة وهامة» قيل: الهامة: كل ذات سم تقتل، والجمع: الهوام، فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزنبور.

وقد يطلق الهوام على ما يدب على الأرض من الحيوان وإن لم يقتل كالحشرات، وهذا لا يصح نفيه إلا إن أريد أنها لا تضر لذواتها، وإنما تضر إذا أراد الله إيقاع الضرر بمن أصابته، وقد ذكر الزبير بن بكار: أن العرب كانت في الجاهلية تقول: إذا قتل الرجل فلم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة، وهي دودة فتدور حول قبره فتقول: اسقوني اسقوني فإن أدرك ثأره ذهبت وإلا بقيت وفي ذلك يقول شاعرهم:

يا عَمْرُو إن لا تدع شتمي ومنقصتي أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

قَالَ: وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تذهب.

وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين نحو الأول، إلا أنهم لم يعينوا كونها دودة، بل قَالَ القزاز: الهامة طائر من طير الليل كأنه يعني: البومة.

5770 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا عَدُوَّ وَلَا صَفَرَ، وَلَا هَامَةَ» فَقَالَ أَغْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ الْإِبِلِ، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَاءُ، فَيَخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا؟

وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: كَانُوا يَتَشَامُونَ بِهَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى بَيْتِ أَحَدِهِمْ، فَيَقُولُ: نَعَتْ إِلَيَّ نَفْسِي أَوْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ دَارِي.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ عِظَامَ الْمَيْتِ تُصْبِرُ هَامَةً فَتَطِيرُ، وَيَسْمَوْنَ ذَلِكَ الطَّائِرَ: الصَّدَى، فَعَلَى هَذَا فَالْمَعْنَى فِي الْحَدِيثِ: لَا حَيَاةَ لِهَامَةِ الْمَيْتِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا شَوْمَ بِالْبُومَةِ وَنَحْوِهَا، وَلِذَلِكَ الْمَصْنَفُ تَرْجَمَ لَا هَامَةَ مَرَّتَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى هَذَيْنِ التَّفْسِيرَيْنِ.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصَّنَعَانِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أَي: ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَهِيَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا عَدُوَّ) أَي: لَا سَرَايَةَ لِلْمَرَضِ عَنْ صَاحِبِهِ إِلَى غَيْرِهِ (وَلَا صَفَرَ، وَلَا هَامَةَ) وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَكَذَا مَرَّ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: وَلَا صَفَرَ فِي بَابِ: الْجَذَامِ.

(فَقَالَ أَغْرَابِيُّ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ الْإِبِلِ) أَي: فَمَا شَأْنُهَا (تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَاءُ) بِكَسْرِ الطَّاءِ الْمَعْجَمَةُ وَبَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ فَهَمْزَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ جَمْعٌ: ظَلِي شَبَّهَ بِهَا فِي صَفَاءِ بَدْنِهَا وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْجَرَبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَدْوَاءِ وَالنَّشَاطِ وَالْقُوَّةِ، وَكَأَنَّهَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَمَكِّنِ فِي خَبَرِ كَانَ.

(فَيَخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ) أَي: يَدْخُلُ الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ بَيْنَ الْإِبِلِ الصَّحَاحِ عَنِ الْجَرَبِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَيَدْخُلُ فِيهَا (فَيُجْرِبُهَا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ يَعْنِي: يَعْذِي جَرِبَهُ إِلَيْهَا فَتَجْرِبُ، أَي: يَكُونُ سَبَبًا لَوْقُوعِ الْجَرَبِ بِهَا وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ مِنَ الْعَدْوَى وَهَذَا مِنْ أَوْهَامِ الْجَهَالِ، كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ».

5771 - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، بَعْدَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُورَدَنَّ

مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»

دخل في الأصحاء أمرضهم، فنفي الشارع ذلك وأبطله، فلما أورد الأعرابي الشبهة ردّ عليه النبي ﷺ، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَمَنْ أَعْدَى) البعير (الأَوَّلَ) أي: من أجرب البعير الأول يعني: ممن سرى إليه الجرب.

وهذا جواب في غاية البلاغة والرشاقة، وحاصله: من أين جاء الجرب للذي أعدى بزعمهم، فإن أجيب: من بعير آخر لزم التسلسل أو بسبب آخر فليفصح به، وإن أجيب: بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعى وهو أن الذي فعل بالجميع ذلك هو الخالق القادر على كل شيء، وهو الله تعالى.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: ولا هامة، وقد مضى الحديث في باب: صفر، وأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الطَّبِّ وَالنَّسَائِيَّ فِيهِ أَيْضًا.

(وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف بالسند السابق أنه (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بَعْدُ) أي: بعد أن سمع منه لا عدوى له (يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لا يُورَدَنَّ) بنون التأكيد الثقيلة للنهي عن الإيراد، وفي رواية مسلم من رواية يونس، عن الزهري: لا يورد بلفظ النفي وهو خبر بمعنى النهي بدليل رواية الباب.

(مُمْرِضٌ) بضم الميم الأولى وسكون الثانية: اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض، والمراد به هنا: الذي له إبل مرضى، ويقال أَيْضًا: لمن وقع في ماله آفة.

(عَلَى مُصِحٍّ) بضم الميم وكسر الصاد المهملة وتشديد الحاء المهملة: من أصح إذا أصابت ماشيته عاهة ثم ذهب وصحّت، والمراد هنا: هو الذي له إبل صحاح، ومفعول: لا يوردَنَّ محذوف، أي: لا يوردَنَّ ممرض ماشية على ماشية مصحّ، والتوفيق بين الحديثين بما قاله ابن بطال وهو: أن لا عدوى لإعلام بأنه لا حقيقة لها، وأمّا النهي فلا يتوهم المصحّ أن مرضها حدث من أجل ورود المرضى عليها، فيكون داخل بتوهمه ذلك في تصحيح ما أبطله النبي ﷺ من العدوى.

وَأَنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثَ الْأَوَّلِ، قُلْنَا: أَلَمْ تُحَدِّثْ أَنَّهُ: «لَا عَدَوِي» فَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَمَا رَأَيْتُهُ نَسِيَ حَدِيثًا غَيْرَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: المراد بقوله: لا عدوى يعني: ما كانوا يعتقدونه أن المرض بطبعه ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بقدرة الله تعالى وجعله، وبقوله: لا يورد الإرشاد إلى مجانبة ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله وقدره، وقيل: النهي ليس للعدوى بل للتأذي بالرائحة الكريهة وبنحوها.

(وَأَنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثَ الْأَوَّلِ) كذا وقع في رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي والسرخسي وهو كقولهم: مسجد الجامع، وفي رِوَايَةٍ غَيْرَهُمَا: الحديث الأول، وهي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن الكُشْمِينَهَنِيِّ، وفي رِوَايَةِ يُونُسَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أَبِي سَلَمَةَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْدِثُهُمَا كِلَيْهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَمَتَ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهِ: لَا عَدَوِي.

(قُلْنَا: أَلَمْ تُحَدِّثْ أَنَّهُ: «لَا عَدَوِي») القائل أَبُو سَلَمَةَ وَمِنْ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي ذَبَابٍ بَضُمَ الْمَعْجَمَةُ وَمَوْحِدَتَيْنِ وَهُوَ ابْنُ عَمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَحْدِثُنَا مَعَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثٌ: «لَا عَدَوِي» فَأَبَى أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ شَعِيبٍ: فَقَالَ الْحَارِثُ: إِنَّكَ حَدَّثْتَنَا فَذَكَرَهُ، قَالَ: فَأَنْكَرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَغَضِبَ، وَقَالَ: لَمْ أَحِثْكَ مَا تَقُولُ.

(فَرَطَنَ) أَي: تَكَلَّمَ (بِالْحَبَشِيَّةِ) أَي: بِاللُّغَةِ الْحَبَشِيَّةِ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَي تَكَلَّمَ بِالْعَجْمِيَّةِ، أَي: تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَفْهَمُ.

الحاصل من ذلك: أنه غضب فتكلم بما لا يفهم، وفي رِوَايَةِ يُونُسَ: فَمَا رَأَى الْحَارِثُ فِي ذَلِكَ حَتَّى غَضِبَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَتَّى رَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ، فَقَالَ لِلْحَارِثِ: أَتَدْرِي مَاذَا قُلْتَ؟ قَالَ: لَا، قُلْتَ: أَيْت.

(قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَمَا رَأَيْتُهُ) أَي: أَبَا هُرَيْرَةَ وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينَهَنِيِّ: رَأَيْنَاهُ (نَسِيَ حَدِيثًا غَيْرَهُ) أَي: غَيْرَ الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: «لَا عَدَوِي» إِلَى آخِرِهِ، وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَ يَحْدِثُنَا بِهِ فَمَا أَدْرِي أَنْسَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَمْ نَسَخَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو سَلَمَةَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ

بين الحديثين تمام التعارض، وقد تقدم وجه الجمع بينهما آنفاً، وفي باب: الجذام أَيضاً .

وحاصله: أن قوله: «لا عدوى» نهى عن اعتقادها، وقوله: «لا يورد» سبب النهي عن الإيراد خشية الوقوع في اعتقاد العدوى، أو خشية تأثير الأوهام كما تقدم نظيره في حديث: فرّ من المجذوم، لأن الذي لا يعتقد أن الجذام لا يعدي ربما يجد في نفسه نفرة حتى لو أكره على القرب منه لتألم بذلك، فالأولى بالعاقل أن لا يتعرض لمثل هذا، بل يبعد أسباب الآلام ويجانب طرق الأوهام، كذا قال الحافظ العسقلاني، واللّه تعالى أعلم.

قال ابن التين: لعلّ أبا هريرة رضي الله عنه كان سمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي ﷺ حديث: «من بسط رداءه ثم ضمّه إليه لم ينس شيئاً» سمعه من مقالتي، وقد قيل: من الحديث أن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التي قالها ذلك اليوم لأنه ينتفي عند النسيان أصلاً.

وقيل: كان الحديث الثاني ناسخاً للأول فسكت عن المنسوخ، وقيل: معنى: «لا عدوى» النهي عن الاعتداء، ولعل من أجلب عليه إبلاً جرباً أراد تضمينه، فاحتج عليه في إسقاط الضمان بأنه إنما أصابها ما قدر عليها وما لم تكن تنجو منه، لأن العجماء جبار. ويحتمل أن يكون قال: هذا على ظنه ثم تبين له خلاف ذلك انتهى.

قال الحافظ العسقلاني: فأما دعوى نسيان أبي هريرة للحديث فهو بحسب ما ظن أبو سلمة، وقد بينت ذلك رواية يونس التي مضت، وأما دعوى النسخ فمردود لأن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ولا سيما مع إمكان الجمع، وأما الاحتمال الثالث: فبعيد من مساق الحديث، والذي بعده أبعد منه.

ويحتمل أيضاً أنهما لما كانا خبرين متغايرين عن حكمين مختلفين لا يلازمه بينهما، جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسب ما تدعو إليه الحاجة، قاله القرطبي في المفهم.

قال: ويحتمل أن يكون خاف اعتقاد جاهل فيظنهما متناقضين، فسكت عن

54۔ باب: لا عُدْوَى

..... 5772 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ،

أحدهما، وكان إذا أمن ذلك حدّث بهما جميعاً .
 قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وفي جواب النَّبِيِّ ﷺ للإعرابي جواز مشافهته من وقعت له شبهة في اعتقاده بذكر البرهان العقلي إذا كان السائل أهلاً لفهمه، وأما من كان قاصراً فيخاطب بما يحتمله عقله من الإقناعات.
 وَقَالَ : وهذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي التي وقعت للطبائعين أولاً، وللمعتزلة ثانياً، فَقَالَ الطبائعيون بتأثير الأسباب بعضها في بعض وإيجادها إياها، وسمّوا المؤثر طبيعة.

وَقَالَ الْمُعْتَزِّلَةُ بِنَحْوِ ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَالْمُتَوَلِّدَاتِ ، وَأَنَّ قُدْرَتَهُمْ مُؤَثَّرَةٌ فِيهَا بِالْإِيجَادِ وَأَنَّهُمْ خَالِقُونَ لِأَفْعَالِهِمْ مُسْتَقِلُونَ بِاخْتِرَاعِهَا ، وَاسْتَنْدَ الطَّائِفَتَانِ إِلَى الْمَشَاهِدَةِ الْحَسِيَّةِ وَنَسَبُوا مِنْ أَنْكَرِ ذَلِكَ إِلَى إِنْكَارِ الْبَدِيعَةِ ، وَغَلَطَ مِنْ قَالَ ذَلِكَ مِنْهُمْ غَلَطًا فَاحْشًا لَا لَتَبَاسَ إِدْرَاكَ الْحَسِّ بِإِدْرَاكَ الْعَقْلِ ، فَإِنَّ الْمَشَاهِدَ إِنَّمَا هُوَ تَأْثِيرُ شَيْءٍ عِنْدَ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهَذَا حِظُّ الْحَسِّ ، وَأَمَّا تَأْثِيرُهُ فِيهِ فَهُوَ حِظُّ الْعَقْلِ ، فَالْحَسُّ أَدْرَكَ وَجُودَ شَيْءٍ عِنْدَ وَجُودِ شَيْءٍ وَارْتِفَاعُهُ عِنْدَ ارْتِفَاعِهِ إِمَّا لِإِيجَادِهِ بِهِ فَلَيْسَ لِلْحَسِّ فِيهِ مَدْخَلٌ ، فَالْعَقْلُ هُوَ الَّذِي يَفْرُقُ فَيَحْكُمُ بِتَلَازُمِهِمَا عَقْلًا أَوْ عَادَةً مَعَ جَوَازِ التَّبَدُّلِ عَقْلًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وفي الحديث: وقوع تشبيه الشيء بالشيء إذا جمعهما وصف خاص ولو
تباينا في الصورة.

وفيه: شدة ورع أبي هريرة رضي الله عنه، لأنه مع كون الحارث أغضبه حتى تكلم بغير العربية، خشي أن يظن الحارث أنه قال فيه شيئاً يكرهه، ففسّر له في الحال ما قال.

54 - باب: لا عَدْوَى

(باب: لا عُدْوَى) وقد أسقط ابن بطال هذا الباب من أصله، ولعل الصواب:

معه .

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْحَافِظُ الْمَصْرِيُّ ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ عُفَيْرٍ بَضْمٍ

قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمْرُهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدَوَى وَلَا طِيرَةَ، إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ».

المهملة وفتح الفاء واسم أبيه كثير بالمثلثة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ يُونُسَ) أَي: ابْنِ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِنْفِرَادِ (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وَأَخُوهُ (وَحَمْرُهُ، أَنْ) أَبَاهُمَا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا عَدَوَى) أَي: لَا سَرَايَةَ، (وَلَا طِيرَةَ) أَي: وَلَا تَشَاوُمَ، نفى أولاً بطريق العموم ثم أثبت فقال: (إِنَّمَا الشُّؤْمُ) بضم المعجمة وسكون الهمزة وقد تبدل واوًا (فِي ثَلَاثٍ) يتعلق بمحذوف، أَي: كَاتِنٌ وَفِي نَسْخَةٍ: فِي الثَّلَاثِ: (فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ) قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْحَصْرُ هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَادَةِ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَلْقَةِ انْتَهَى.

وقد رواه مالك، وسفيان، وسائر الرواة بحذف أداة الحصر.

نعم، فِي رِوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ: «لَا عَدَوَى وَلَا طِيرَةَ وَإِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ» قَالَ مُسْلِمٌ: لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «لَا عَدَوَى» إِلَّا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَذَكَرَ عَنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا عَدَوَى وَلَا طِيرَةَ» إِلَّا يُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ مَبْرُورٍ، عَنْ يُونُسَ بِدُونِهَا فَكَانَ الْمَنْفَرِدُ بِالزِّيَادَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَلَكِنْ قَالَ فِيهِ: وَإِنْ يَكُنِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ، الْحَدِيثُ. وَالطَّيْرَةُ، وَالشُّؤْمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ، عَنْ مَعْمَرٍ: سَمِعْتُ مَنْ يَفْسِرُ هَذَا الْحَدِيثَ يَقُولُ: شُؤْمُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ وَلُودٍ، وَشُؤْمُ الْفَرَسِ إِذَا لَمْ يَغْزِ عَلَيْهِ، وَشُؤْمُ الدَّارِ جَارِ السُّوءِ.

وَفِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا شُؤْمَ»، وَقَدْ يَكُونُ الْيَمْنُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ، وَالْفَرَسِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ

5773 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى».

الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ فِي مَخَالَفَتِهِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَفِيمَا اخْتَارَهُ الْحَافِظُ أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ السَّلْفِيُّ مِنَ الطُّبُورِيَّاتِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ الْفَرَسُ حَرُونًَا فَهُوَ مَشْوُومٌ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَدْ عَرَفَتْ زَوْجًا قَبْلَ زَوْجِهَا فَحَنَّتْ إِلَى الزَّوْجِ الْأَوَّلِ فَهِيَ مَشْوُومَةٌ، وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَعِيدَةً عَنِ الْمَسْجِدِ لَا يَسْمَعُ فِيهَا الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ فَهِيَ مَشْوُومَةٌ، وَإِذَا كُنَّ بِغَيْرِ هَذَا الْوَصْفِ فَهِيَ مَبَارَكَاتٌ، وَأَخْرَجَهُ الدِّمِطِي فِي كِتَابِ الْخَيْلِ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «لا عدوى»، وقد مرّ الحديث في باب: «لا طيرة»، عن سالم، عن ابن عمر، وزاد في هذه الرواية بعد سالم حمزة وهو أخو سالم.

تتمة:

فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةَ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ بِهَذَا السَّنَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَقَدَّمَ فِي أَوَائِلِ النِّكَاحِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ وَسَالِمِ ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِي تَصْرِيحِ الزُّهْرِيِّ فِيهِ بِقَوْلِهِ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ دَفَعَ لَتْوَهُمُ انْقِطَاعَهُ بِسَبَبِ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَادْخَلَ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَسَالِمٍ رَجُلًا، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بَنِ قَنْفَذٍ، فَيَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَمَلَهُ عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَالِمٍ ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْ سَالِمٍ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَيُّ: ابْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ) (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) كَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ وَأَبِي ذَرٍّ يَقُولُ: «(لَا عَدْوَى)».

5774 - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُورِدُوا الْمُمْرِضَ عَلَى الْمُصِحِّ».

5775 - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانَ الدُّوْلِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى» فَقَامَ أَغْرَابِيُّ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ

(قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بالسند السابق: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا تُورِدُوا) بالفوقية وصيغة الجمع، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، وَالْأَصْبَلِيُّ، وَابْنُ عَسَاكِرَ: لَا يورد بالمثناة التحتية وكسر الراء، ويروى: لَا يورد على البناء للمفعول، والممرض رفع نائب عن الفاعل، فافهم.

(الْمُمْرِضَ) بكسر الراء في الفرع كأصله، وفي غيرهما: الممرض بفتح الراء، أي: من الإبل.

(عَلَى الْمُصِحِّ) فإنه ربما يصاب بذلك المرض فيقول الذي أورده: لو أني ما أوردته عليه لم يصبه من هذا المرض شيء، والواقع أنه لو لم يورده لأصابه لأن اللَّهَ تَعَالَى قدره فنهى عن إيراد هذه العلة التي لا يؤمن غالبًا من وقوعها في قلب المرء وهو كنعو قوله ﷺ: «فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»، وَإِنْ كُنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ الْجَذَامَ لَا يَعْدِي لَكِنْ نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا نَفْرَةً وَكَرَاهِيَةً فِي مَخَالَطَتِهِ. ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: لَا عَدْوَى.

(وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) بالسند السابق أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانَ) بكسر السين المهملة وتخفيف النون فيهما واسم أَبِي سِنَانَ: يَزِيدُ بْنُ أُمِيَّةَ (الدُّوْلِيُّ) بضم الدال المهملة وكسر الهمزة، وقيل: بفتحها نسبة إلى دئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى» (يعني: أَنَّ الْمَرَضَ لَا يَتَعَدَّى مِنْ صَاحِبِهِ إِلَى مَنْ يِقَارَنُ مِنْ الْأَصْحَاءِ فَيَمْرُضُ لَذَلِكَ، وَدُخُولِ النَّسْخِ فِي هَذَا كَمَا تَخِيلُهُ بَعْضُهُمْ لَا مَعْنَى لَهُ، فَإِنْ قَوْلُهُ: «لَا عَدْوَى» خَبَرٌ مُحْضٌ لَا يُمْكِنُ نَسْخُهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: هُوَ نَهْيٌ عَنْ اعْتِقَادِ الْعَدْوَى لَا نَفْيٍ لَهَا.

(فَقَامَ أَغْرَابِيُّ) لم يعرف اسمه (فَقَالَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ: (أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني

الإبل، تَكُونُ فِي الرَّمَالِ أَمْثَالَ الظَّبَاءِ، فَيَأْتِيهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَتَجْرَبُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ».

5776 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ».....

(الإبل، تَكُونُ فِي الرَّمَالِ أَمْثَالَ الظَّبَاءِ) في الصحة، والحسن، والقوة، فَيَأْتِيهِ بضمير المذكر، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عن الكُشْمِينِيِّ: (فَيَأْتِيهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ) فيخالطها (فَتَجْرَبُ) أي: لذلك، (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ» أي: البعير الأول يريد النبي ﷺ أن الأول لم يجرب بالعدوى، بل لقضاء الله تعالى، فكذلك الثاني وما بعده، وزاد في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الإمام أَحْمَد بعد قوله: فما أجرب الأول أن الله خلق كل شيء وكتب حالها ومصاها ورزقها، الحديث فأخبر ﷺ أن ذلك كله بقضاء الله تعالى، وقدره كما دل عليه قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: 22]، وأما النهي عن إيراد الممرض في باب: اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى، وجعلها أسباباً للهلاك، أو الأذى والعبد مأمور باتقاء أسباب البلاء إذا كان في عافية منها، وفي حديث مرسل عند أبي داود: أن النَّبِيَّ ﷺ مرَّ بحائط مائل وَقَالَ: أخاف موت الفوات».

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقة.

(حَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) المعروف ببندار قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي نسخة: حدثني بالافراد مُحَمَّدُ (ابْنُ جَعْفَرٍ) المعروف بغندر وثبت قوله: مُحَمَّدٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وسقط في رِوَايَةِ غَيْرِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لَا عَدْوَى) نهى لما يعتقد أنه الجاهلية من أن هذه الأمراض تعدي بطبعها من غير اعتقاد تقدير الله تعالى لذلك.

(وَلَا طَيْرَةَ) وهي من أعمال أهل الشرك والكفر، فقد حكاها الله تعالى عن قوم فرعون، وقوم صالح، وأصحاب القرية التي جاءها المرسلون، وورد من

وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ» قَالُوا: وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةُ طَيِّبَةٌ».

55 - بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ

رَوَاهُ عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ يَعْنِي عَنْ أَمْرِ يَرِيدُهُ فَقَدْ قَارَفَ الشَّرْكَ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرْكَ، وَمَا مَتَا إِلَّا وَيَتَطَيَّرُ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُ بِالتَّوَكُّلِ.

وَالْمَشْرُوعُ: اجْتِنَابُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَاتَّقَاؤُهُ بِقَدْرِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ كَاتِقَاءَ الْمَجْذُومِ، وَأَمَّا مَا خَفِيَ مِنْهَا فَلَا يَشْرَعُ اتَّقَاؤُهُ وَاجْتِنَابُهُ فَإِنَّهُ مِنَ الطَّيْرِ الْمَنْهِيِّ مِنْهَا. وَفِي حَدِيثٍ مَرْسَلٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَبْدًا إِلَّا سَبَدَخَلُ قَلْبِهِ طَيْرَةٌ فَإِذَا أَحْسَسَ بِذَلِكَ فَلْيَقُلْ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَذْهَبُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ثُمَّ يَمْضِي بِوَجْهِهِ».

(وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ) بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ كَالْآخِثَةِ.

(قَالُوا: وَمَا الْفَأْلُ؟) يَا رَسُولَ اللَّهِ (قَالَ: «كَلِمَةُ طَيِّبَةٌ».) يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ مِثْلَ نَجِيحٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ مَرَّ قَرِيبًا فِي بَابِ: الْفَأْلُ.

55 - بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ

(بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ) فِي الْقَامُوسِ: السَّمُّ الْقَاتِلُ الْمَعْرُوفُ وَيُثَلَّثُ وَالْجَمْعُ: سُمُومٌ وَسَمَامٌ أَنْتَهَى.

وَهُوَ هُنَا مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَطَوَى فِيهِ ذَكَرَ الْفَاعِلِ، وَقَوْلُ الْكِرْمَانِيِّ: سَمٌّ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، تَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ مَصْدَرٌ فَلَا تَكُونُ السِّينُ مَفْتُوحَةً وَالْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَسْمِ.

(رَوَاهُ عُرْوَةُ) أَي: رَوَى سَمُّ النَّبِيِّ ﷺ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَصَلَهُ الْبِزَارُ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ مُعْلَقًا فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ فِي آخِرِ الْمَغَازِي، وَقَالَ: قَالَ يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ عُرْوَةُ:

5777 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ، أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سَمٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْمَعُوا لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنَ الْيَهُودِ» فَجَمِعُوا لَهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي سَأُثْلِكُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْهُ»،

قالت عائشة: كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه: يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخيبر، فهذا أوان انقطاع أبهري من ذلك السم، وتقدم شرحه هناك مستوفى.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) كيسان المقبري، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا) بتشديد اللام (فُتِحَتْ خَيْبَرُ، أُهْدِيَتْ) بضم الهمزة على البناء للمفعول كفتحت من الإهداء (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سَمٌّ) برفع شاة على أنه نائب الفاعل، ولم يعرف المهدي من هو، وأوضح ذلك ما تقدم في الهبة من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ يَهُودِيَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، الْحَدِيثُ، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الَّتِي أَهْدَتْ هِيَ امْرَأَةٌ يَهُودِيَّةٌ وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ اسْمِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَغَازِي: أَنَّهَا زَيْنَبُ بِنْتُ الْحَارِثِ امْرَأَةُ سَلَامِ بْنِ مُشْكَمٍ وَأَكْثَرَتِ السَّمَّ فِي الذَّرَاعِ لَمَّا بَلَغَهَا أَنَّ ذَلِكَ أَحَبُّ أَعْضَاءِ الشَّاةِ إِلَيْهِ ﷺ فَتَنَاوَلَ ﷺ الْكَتْفَ فَنَهَسَ، فَلَمَّا أَزْدَرَدَ قَالَ: «إِنَّ الشَّاةَ تَخْبِرُ فِي أَنَّهَا مَسْمُومَةٌ»، وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ ﷺ قَتَلَهَا أَوْ تَرَكَهَا، وَوَقَعَ حَدِيثُ أَنَسٍ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: «لَا فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَمَنْ الْمُسْتَعْرَبُ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونٍ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَهَا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْمَعُوا لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنَ الْيَهُودِ» قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى يَقِينِ الْمَأْمُورِ بِذَلِكَ، (فَجَمِعُوا لَهُ) بضم الجيم على البناء للمفعول، (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لَمَّا اجتمعوا عنده: «إِنِّي سَأُثْلِكُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْهُ» بكسر الدال والقاف وتشديد الياء وأصله: صادقون فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون لأجل الإضافة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ثم أبدلت ضمة القاف كسرة لأجل الياء، فصار

فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَبُوكُمْ» قَالُوا: أَبُونَا فَلَانٌ،

صادقي، ومثله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ﴾ [إبراهيم: 22]، ووقع في بعض النسخ: فهل أنتم صادقوني في ثلاثة مواضع، قيل: وهي رواية أبي ذر، وأبي الوقت، والأصيلي، وابن عساكر.

وَقَالَ ابن التين: والأول هو الصواب في العربية، لأن أصله: صادقوني، فحذفت النون للإضافة فاجتمع حرفا علة سبق الأول بالسكون إلى آخر ما قَالَ.

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأن إنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد فقد وجهها غيره، قَالَ ابن مالك: مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية اسم فاعل وأفعال التفضيل وللأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها إخفاء الإعراب، فلما منعت ذلك كانت كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقول الشاعر:

وليس الموافيني ليرفد خائباً فإن له أضعاف ما كان آملاً

ومنه في الحديث الآخر عن الدجال: «أخوفني عليكم»، والأصل فيه: «أخوف مخوفاتي عليكم» فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بها مقرونة بالنون، وذلك أن أفعال التفضيل شبيهة بفعل التعجب.

وحاصل كلامه: أن النون الباقية هي نون الوقاية ونون الجمع حذفت، كما يدل عليه الرواية الأخرى بلفظ: صادقي، ويمكن تخريجه أيضاً على أن النون الباقية هي نون الجمع، فإن بعض النحاة أجاز في الجمع المذكر السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو، ويحتمل أن يكون الياء في محلّ النصب بناء على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميراً بارزاً متصلاً به كان في محلّ نصب ويكون النون على هذا أيضاً نون الجمع.

هذا وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: إن ابن التين لم ينكر الرواية وكيف يشنع عليه بما لم يقل به، وقوله: والأول هو الصواب يعني بالنسبة إلى قواعد العربية ولكون ما ذكره هو الأصل فيها، فليتأمل.

(فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَبُوكُمْ» قَالُوا: أَبُونَا فَلَانٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أعرفه.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ» فَقَالُوا: صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتُهُ فِي آيِنَا، قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟» فَقَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ تَخْلُفُونَا فِيهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْسَوْا فِيهَا، وَاللَّهِ لَا نَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا».

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ») أي: إسرائيل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليهم.
(فَقَالُوا: صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ) بكسر الراء الأولى، وفي التوضيح وحكي فتحها ومعناه: أحسنت.

(فَقَالَ) ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي) بتشديد الياء كما مر.
(عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَاكَ) بتخفيف الذال المعجمة.
(عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتُهُ فِي آيِنَا، قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟» فَقَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا) أي: زمانًا قليلًا.

(ثُمَّ تَخْلُفُونَا) بسكون الخاء المعجمة وضم اللام المخففة، أي: تدخلونها فتقيمون (فيها)، أي: في المكان الذي كنا فيه قال الحافظ العسقلاني، وضبطه الكيرماني بتشديد اللام.

وتعقبه العيني: بأن الكيرماني لم يقل هكذا، وإنما قال: وتخلفوننا بالإدغام والفاء.

(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْسَوْا فِيهَا) هو زجر لهم بالطرد والإبعاد أو دعاء عليهم بذلك من خسأت الكلب إذا طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى، وقيل: أي: اسكتوا فيها سكوت ذل وهوان.

(وَاللَّهِ لَا نَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا) أي: لا تخرجون منها ولا نقيم بعدكم فيها، لأن من يدخل النار من عصاة المسلمين يخرج منها فحينئذ فلا خلافة أصلاً، وقد أخرج الطبري من طريق عكرمة قال: خاضمت اليهود رسول الله ﷺ، فقالوا: لن ندخل النار إلا أربعين ليلة وسيخلفنا إليها قوم آخرون، يعنون: محمداً ﷺ

ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ،

وأصحابه، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بيده على رؤوسهم: «بل أنتم خالدون مخلدون لا يخلفكم فيها أحد» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا الْكَارُ إِلَّا أُنْيَامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: 80]، وقد ذكروا في الأيام المعدودة وجهين:

الأول: أن لفظة الأيام لا تضاف إلا إلى العشرة فما دونها، ولا تضاف إلى ما فوقها فيقال: أيام خمسة وأيام عشرة، ولا يقال: أيام أحد عشر، ويشكل على هذا قوله تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183] إلى أن قَالَ: ﴿أُنْيَامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: 184] وهي أيام الشهر كله وهي أزيد من العشرة، قَالَ بعضهم: إذا ثبت أن الأيام محمول على العشرة فما دونها، فالأشبه أنه الأقل أو الأكثر، لأن من يقول: ثلاثة يقول: أحمله على الأقل الحقيقة فله وجه، ومن يقول: عشرة قول: أحمله على الأكثر وله وجه، وأمّا حملة على أقل من العشرة وأزيد من الثلاثة فلا وجه له، لأنه ليس عدد أولى من عدد اللهم إلا إذا جاءت في تقديرها رواية صحيحة فحينئذ يجب القول بها.

وقد روي من طريق ابن إسحاق، عن سيف بن سليمان، عن مجاهد، عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن اليهود كانوا يقولون: هذه الدنيا سبعة آلاف سنة، وإنما نعدّ بكل ألف سنة يوماً في النار، وإنما هي سبعة أيام فنزلت، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا سند حسن، وأخرج عبد الرزاق، عن معمر، عن قَتَادَةَ: أن عدد الأيام المذكورة في زعمهم عدد الأيام التي عبدوا فيها العجل.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَبُو الْعَالِيَةِ: قالت اليهود: إن ربنا عتب علينا في أمر فأقسم ليعذبنا أربعين يوماً فلن تمسنا النار إلا أربعين يوماً تحلة القسم، فكذبهم اللَّهُ تَعَالَى بما أنزل من هذه الآية، وقالت طائفة: إن اليهود قالت: إن في التوراة أن جهنم مسيرة أربعين سنة وأنهم يقطعون في كل يوم سنة حتى يكملوها ويذهب جهنم، رواه الضحاك عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(ثُمَّ قَالَ ﷺ: (لَهُمْ: فَهَلْ) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: هل (أَنْتُمْ صَادِقِي) بتشديد الياء، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وأبي الوقت، والأصيلي، وابن عساكر: صادقوني بالنون والياء (عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ قَالُوا) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فقالوا: (نَعَمْ،

فَقَالَ: «هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةُ سُمَّاً؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكُم عَلَى ذَلِكَ» فَقَالُوا: أَرَدْنَا: إِنْ كُنْتَ كَذَّابًا نَسْتَرِيحُ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ.

فَقَالَ: «هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمَّاً؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكُم عَلَى ذَلِكَ» فَقَالُوا: أَرَدْنَا: إِنْ كُنْتَ كَذَّابًا بِتَشْدِيدِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ الْمُسْتَمْلِي، وَالسَّرْحَسِي، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ وَغَيْرِهِ: كَاذِبًا أَنْ (نَسْتَرِيحُ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ، وَابْنِ عَسَاكَرٍ، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِمَا: نَسْتَرِيحُ بِدُونِ كَلِمَةِ أَنْ.

(مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ) يَعْنِي عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْهُودِ فِي السَّمِّ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَشَارِإِلِيهِ، فَقَالَتْ: أَرَدْتُ لِأَقْتُلَكَ فَقَالَ: مَا كَانَ اللَّهُ لِيَسْلُطَكَ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، فَقَالَتْ: أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَ إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا فَسَيُطْلَعُكَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُنْتُ كَاذِبًا فَأَرْيَحُ النَّاسَ مِنْكَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ مُوَصَّوْلًا عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْوَاقِدِيِّ بِأَسَانِيدِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ أَنَّهَا قَالَتْ: قَتَلْتُ أَبِي وَزَوْجِي وَعَمِّي وَأَخِي وَنَلْتُ مِنْ قَوْمِي مَا نَلْتُ، فَقُلْتُ: إِنْ كَانَ نَبِيًّا فَسَتُخْبِرُهُ الذَّرَاعُ، وَإِنْ كَانَ مُلْكًا اسْتَرْحَا مِنْهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: إِخْبَارُهُ ﷺ عَنِ الْغَيْبِ، وَتَكْلِيمُ الْجَمَادِ لَهُ، وَمَعَانِدَةُ الْيَهُودِ لَاعْتِرَافِهِمْ بِصَدَقِهِ فِيمَا أَخْبَرَهُمْ عَنْ اسْمِ أَبِيهِمْ وَبِمَا وَقَعَ مِنْهُمْ مِنْ دَسِيسَةِ السَّمِّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَعَانَدُوا وَاسْتَمَرُّوا عَلَى تَكْذِيبِهِ؛ وَفِيهِ: قَتْلُ مَنْ قَتَلَ بِالسَّمِّ قِصَاصًا، وَعِنْدَ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ: إِنَّمَا يَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ لَا الْقِصَاصَ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا اسْتَكْرَهَ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا، وَأَمَّا إِذَا دَسَّهِ عَلَيْهِ فَأَكْلَهُ، فَفِيهِ اخْتِلَافٌ لِلْعُلَمَاءِ فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَتَلَ الْيَهُودِيَّةَ بِبَشَرِ بْنِ الْبَرَاءِ، فَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ بِالْقِصَاصِ فِي ذَلِكَ⁽¹⁾؛ وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: لَوْ ضِيفَ بِمُسْمُومٍ بِسْمٌ يَقْتُلُ غَيْرَ مَكْلَفٍ كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ فَمَاتَ بِتَنَاوُلِهِ لَهُ، فَإِنَّهُ يَوْجِبُ الْقَوْدَ عَلَى الْمُضْيِفِ، لِأَنَّهُ كَالِإِلْجَاءِ إِلَى الْأَكْلِ سِوَاءَ قَالَهُ هُوَ مُسْمُومٌ أَمْ لَا؟

(1) وَذَكَرَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ: أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةَ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا اسْتَكْرَهَ فَسَقَاهُ سَمًّا فَقَتَلَهُ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ: إِذَا سَقَاهُ سَمًّا غَيْرَ مَكْرِهِ لَهُ فَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَلَيْهِ الْقَوْدَ وَهُوَ أَشْبَهُهُمَا. وَثَانِيهِمَا: لَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَهُوَ آتَمٌ.

أَمَّا الْمَكْلَفُ فَإِنْ عَلِمَ حَالُ مَا تَنَاوَلَهُ فَلَا قُودَ وَلَا دِيَّةَ، لِأَنَّهُ الْقَاتِلُ لِنَفْسِهِ وَإِنْ جَهِلَهُ فَخِلَافٌ، وَالْأَظْهَرُ فِي الْمَنْهَاجِ كَأَصْلِهِ، وَأَصْلُ الرُّوْضَةِ: أَنَّهُ لَا قُودَ، لِأَنَّهُ مَخْتَارٌ بَاشَرٌ مَا هَلَكَ بِهِ بِغَيْرِ إِجْبَاءٍ، وَأَنَّهُ يَجِبُ الدِّيَّةُ لِلتَّغْرِيرِ، وَحَكَى ذَلِكَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ، وَحَكَى عَنِ الرَّوْيَانِيِّ وَغَيْرِهِ بِتَرْجِيحِ وَجُوبِ الْقُودِ.

وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ رَجَّحَهُ وَقَالَ فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ أَشْبَهُهُمَا، وَكَغَيْرِ الْمَكْلَفِ أَعْجَمِي يَعْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمْرِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ الْأَشْيَاءَ كَالسُّمُومِ وَغَيْرِهَا لَا تَوْثِرُ بِذَوَاتِهَا، بَلْ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ السَّمَّ أَثَرٌ فِي بَشَرٍ، فَقِيلَ: إِنَّهُ مَاتَ بِهِ فِي الْحَالِ، وَقِيلَ: بَعْدَ حَوْلٍ.

وَوَقَعَ فِي مَرْسَلِ الزُّهْرِيِّ فِي مَغَازِي مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ: أَنَّ لَوْنَهُ صَارَ فِي الْحَالِ كَالطِّيلَسَانِ، يَعْنِي: أَصْفَرُ شَدِيدِ الصَّفَرَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَالْلَّهَوَاتُ جَمْعٌ: لِهَاءٍ وَيَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى: لَهَى بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَالْقَصْرُ مَنْوَنًا وَلِهَيَانٍ بوزن إنسان، وَهِيَ اللَّحْمَةُ الْمَعْلُوقَةُ فِي أَصْلِ الْحَنْكِ.

وَقِيلَ: هِيَ مَا بَيْنَ مَنْقَطَعِ اللِّسَانِ إِلَى مَنْقَطَعِ أَصْلِ الْفَمِّ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُوَافِقُ الْجَمْعَ الْمَذْكُورَ، وَمَرَادُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعْتَرِيهِ الْمَرَضُ مِنْ تِلْكَ الْأَكْلَةِ أحيانًا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا أَزَالَ أَجْدَ أَلْمِ الطَّعَامِ».

وَوَقَعَ فِي مَغَازِي مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَرْسَلًا: «مَا زِلْتُ أَجْدُ مِنَ الْأَكْلَةِ الَّتِي أَكَلْتُ بِخَيْبَرِ عَدَادًا حَتَّى كَانَ هَذَا أَوْ أَوَّانَ انْقِطَاعِ أَبْهَرِي»، وَمِثْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ.

وَالْعَدَادُ بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَالتَّخْفِيفِ: مَا يَعْتَادُ فِي اللَّهَوَاتِ بِتَغْيِيرِ لَوْنِهَا، أَوْ بِنَتُونِهَا، أَوْ يَخْضُرُ قَالَهُ الْفَرُّطِيُّ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ تَوْخِذٌ مِنْ قَوْلِهِ: هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سَمًّا، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي الْجَزِيَةِ وَالْمَغَازِي.

56 - باب شُرْبِ السَّمِّ وَالِدَّوَاءِ بِهِ وَيَمَّا يُخَافُ مِنْهُ

56 - باب شُرْبِ السَّمِّ وَالِدَّوَاءِ بِهِ وَيَمَّا يُخَافُ مِنْهُ

(باب شُرْبِ السَّمِّ وَالِدَّوَاءِ بِهِ) أي: وبيان التداوي به (وَيَمَّا يُخَافُ مِنْهُ) بالموحدة، وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وابن عساكر: وما بدون الموحدة، ويخاف على البناء للمفعول والعطف في الرواية الأولى على قوله: به لإعادة الجار، وفي الثانية على لفظ: السم.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويخاف بضم أوله.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يجوز فتحه، وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لم يذكر الْكِرْمَانِيُّ شَيْئًا من ذلك، وإنما قَالَ: ما يخاف عطف على السَّمِّ لا على الضمير المجرور، وفي بعضها بما يخاف، فيجوز العطف عليه لإعادة الجار، والمعنى: بما يخاف به من الموت أو استمرار المرض.

وَالْحَبِيثُ أَي: والدواء الخبيث: كالخمر ولحم الحيوان الذي لا يؤكل؛ وقد أبهم المصنف الحكم اكتفاء بما يفهم من حديث الباب وهو عدم جوازه، لأنه يفضي إلى قتل نفسه فأما مجرد شرب السم فليس بحرام على الإطلاق، لأنه يجوز استعمال اليسير منه إذا ركب فيه ما يدفع ضرره إذا كان فيه نفع أشار إلى ذلك ابن بطال.

وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره: أن خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما نزل الحيرة قيل له: احذر السم لا تسقيكه الأعاجم، فَقَالَ: ايتوني به فأتوه به فأخذه بيده، ثم قَالَ: بسم الله واقتحمه فلم يضره، فكأن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ رمز إلى أَنَّ السلامة من ذلك وقعت كرامة لخالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلا يتأسى به في ذلك لثلا يفضي إلى قتل المرء نفسه، ويؤكد عدم جوازه حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به، وأما الدواء الخبيث فورد النهي عن تناوله صريحًا، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وغيرهما، وصححه ابن حبان من طريق مجاهد، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بلفظ: نهى النَّبِيُّ ﷺ عن الدواء بالخبيث، قال البدر الدمايني: وهو

5778 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا،

حجة على الشافعية في إجازتهم التداوي بالنجس، وقول الترمذي: يعني السم غير مسلم، فاللفظ عام لا دليل على التخصيص بما ذكره.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: خَبِثَ الدَّوَاءُ يَقَعُ بوجهين:

أحدهما: من جهة نجاسته كالخمر ولحم الحيوان الذي لا يؤكل، وقد يكون من جهة استقذاره، فيكون كراهته لإدخال المشقة على النفس وإن كان كثير من الأدوية تنكر النفس تناوله لكن بعضها في ذلك أيسر من بعض.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وحمل الحديث على ما ورد في بعض طرق أولى، وقد ورد في آخر الحديث متصلاً به يعني: السم، ولعل الْبَحَّارِيَّ أشار في الترجمة إلى ذلك؛ ثم إن قوله: والخبيث قَالَ في المصابيح: إنه ثابت في رِوَايَةِ الْقَاسِي، وَأَبِي ذَرٍّ سَاقَطَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِمَا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجَّابِيُّ الْبَصْرِيُّ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) أَي: ابْنُ سَلِيمٍ أَبُو عَثْمَانَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) أَي: ابْنِ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ) بَفَتْحِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ أَبُو صَالِحِ الزِّيَّاتِ السَّمَّانُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ثُمَّ أَرْدَفَهُ بِرِوَايَةِ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ مِثْلَهُ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ فَقَالَ عَنِ الْأَعْمَشِ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ بِهِ.

(يُحَدِّثُ)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ تَرَدَّى) أَي: أَسْقَطَ نَفْسَهُ (مِنْ جَبَلٍ) كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ.

(فَقَتَلَ نَفْسَهُ) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَإِلَّا فَمَجْرَدُ قَوْلِهِ: تَرَدَّى لَا يَدُلُّ عَلَى التَّعَمُّدِ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِذَا سَقَطَ فِي الْبُتْرِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

(فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا) بَفَتْحِ اللَّامِ (فِيهَا أَبَدًا) أَنْ

وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسَمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا».

جازاه الله، والخلود: قد يراد به طول المقام.

(وَمَنْ تَحَسَّى) بالحاء والسين المشددة المهملتين من باب التفعّل، أي: تجرّع، وأصله من: حسوت المرق حسواً، والحسوة بالضم: الجرعة من الشرب بقدر ما يحسى مرة واحدة وبالفتح المرة.

(سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ) به (فَسَمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ) يتجرّعه (فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ) بفتح أوله وتخفيف الجيم وبالهمز، أي: يطعن، وقد تسهّل الهمزة والأصل في يَجَأُ يوجأ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وبعد الألف همزة، وفيه نظر.

وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ: وجأ باليد أو السكين: ضربه كتوجأه.

وفي المصاييح: هو مضارع وجأ مثل: وهب يهب.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ فِي رِوَايَةِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ: يَجَأُ بضم أوله ولا وجه لذلك وإنما يبنى للمفعول بإعادة الواو، فيقال: يوجأ بوزن يوجد انتهى.

ووقع في رِوَايَةِ مسلم: يتوجأ بمثناة وواو مفتوحتين وتشديد الجيم بوزن: يتكبر وهو بمعنى الطعن.

ووقع في رِوَايَةِ أَبِي الزناد، عن الأعرج، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أواخر الجنائز بلفظ: الذي يطعن نفسه يطعنّها في النار (بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا) والمراد بذلك: إما المستحل، أو المراد المكث الطويل، لأن المؤمن لا يبقى في النار خالداً مؤبداً.

وحكى ابن التين عن غيره: أنّ هذا الحديث في حق رجل كافر بعينه فحمله الناقل على ظاهره.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو بعيد وأولى ما حمل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الوعيد أن المعنى المذكور جزاء فاعل ذلك، إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه.

5779 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اضْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ، وَلَا سِحْرٌ».

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه يوضح إبهام ما في الترجمة من الحكم، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي الطَّبِّ، وَالتَّسَائِي فِي الْجَنَائِزِ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدٌ) ابْنُ سَلَامٍ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَسَقَطَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ ابْنُ سَلَامٍ الْبَيْكَنْدِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ) بَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ (أَبُو بَكْرٍ) الْكُوفِيُّ مَوْلَى امْرَأَةِ عَمْرِو بْنِ حَرْثِ الْمَخْزُومِيِّ مِنْ أَفْرَادِ الْبَخَارِيِّ، وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، هَكَذَا رَوَاهُ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ عَنْهُ، وَقَالَ عَثْمَانُ الدَّارِمِيُّ، عَنْ ابْنِ مَعِينٍ مَتْرُوكٌ وَرَدَ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ، قَالَ: التَّبَسُّ عَلَى عَثْمَانَ بِأَخْرِيقَالٍ لَهُ: أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ لَكِنْ كُنِيَّتُهُ أَبُو جَعْفَرٍ وَهُوَ بَغْدَادِيٌّ مِنْ طَبَقَةِ صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ، وَكَأَنَّ هَذَا هُوَ السَّرْفِيُّ تَكْنِيَّةُ الْمُصَنِّفِ لَهُ لِيَمْتَازَ عَنْ قَرِينِهِ الضَّعِيفِ مَاتَ هُوَ بَعْدَ وَكَيْعٍ بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ، وَمَاتَ وَكَيْعٌ سَنَةً تَسَعٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً قَالَ: (أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ) هُوَ ابْنُ عُثَيْدٍ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ الزُّهْرِيُّ الْوَقَاصِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ) بِسَكُونِ الْعَيْنِ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَي: (يَقُولُ: مَنْ اضْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ) بِالتَّنْوِينِ (عَجْوَةٍ) بِالْجَرِّ عَطْفُ بَيَانٍ أَوْ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، أَوْ تَمَرَاتٍ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ بِإِضَافَتِهِ لِتَالِيهِ، أَي: مَنْ أَكَلَهَا فِي الصَّبَاحِ زَادَ فِي بَابِ: الدَّوَاءُ بِالْعَجْوَةِ لِلْسَّحَرِ كُلِّ يَوْمٍ (لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ، وَلَا سِحْرٌ) زَادَ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ إِلَى اللَّيْلِ، وَقَيَّدَ هُنَا بِالسَّبْعِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ضَمْرَةَ: مِنْ تَمَرِ الْعَالِيَةِ فَقِيْدَهُ بِالْمَكَانِ أَيْضًا.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق قريبًا في باب: الدَّوَاءُ بِالْعَجْوَةِ.

57 - باب أَلْبَانِ الْأُتْنِ

5780 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّيِّعِ» قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ حَتَّى أَتَيْتُ الشَّامَ.

5781 - وَزَادَ اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ هَلْ نَتَوَضَّأُ أَوْ نَشْرَبُ أَلْبَانَ الْأُتْنِ،

57 - باب أَلْبَانِ الْأُتْنِ

(باب أَلْبَانِ الْأُتْنِ) أي: حكم ألبان الأُتْنِ بضم الهمزة والمثناة الفوقية بعدها نون جمع: أَتَان وهي الحمامة.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو المسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ) هو عائدُ اللَّهِ بالذال المعجمة (الْخَوْلَانِيُّ) بالخاء المعجمة المفتوحة والواو الساكنة، (عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ) بالمثلثة المفتوحة والمهملة الساكنة، وفي اسمه اختلاف كثير والأكثر على أنه جرهم بالجيم المضمومة والراء الساكنة (الْحُسَيْنِيُّ) بضم الخاء والشين المعجمتين وكسر النون الصحابي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ) أي: نهى تحريم (عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ) مِنَ السَّيِّعِ كذا فِي رِوَايَةِ الأكثر بالجمع، وفي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي والسرخسي: (مِنَ السَّيِّعِ) بلفظ: الأفراد، والمراد: الجنس، والسبع: هو الذي يتقوى بنباه ويصطاد به.

(قَالَ الزُّهْرِيُّ) أي: بالسند السابق: (وَلَمْ أَسْمَعْهُ) أي: الحديث المذكور (حَتَّى أَتَيْتُ الشَّامَ) تقدم الكلام على ذلك في الطب.

(وَزَادَ اللَّيْثُ) أي: زاد فيه الليث بن سعد، وقد وصل هذه الزيادة الذهلي في الزهريات، وذكره أَبُو نَعِيمٍ في مستخرجه من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) أي: ابن يزيد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ أنه (قَالَ) أي: ابن شهاب: (وَسَأَلْتُهُ) أي: سألت أبا إدريس والجملة حالية: (هَلْ نَتَوَضَّأُ أَوْ نَشْرَبُ أَلْبَانَ الْأُتْنِ) بالتحية المضمومة فيهما على البناء

أَوْ مَرَارَةَ السَّبْعِ، أَوْ أَبْوَالَ الْإِبِلِ؟ قَالَ: قَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَدَاوُونَ بِهَا، فَلَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا، فَأَمَّا أَلْبَانُ الْأُتْنِ: فَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُحُومِهَا، وَلَمْ يَبْلُغْنَا عَنْ أَلْبَانِهَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ، وَأَمَّا مَرَارَةُ السَّبْعِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيَّ، أَخْبَرَهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ».

للمفعول، وألبان: نائب عنهما من باب تنازع الفعل، ويروى بالنون فيهما.
(أَوْ مَرَارَةَ السَّبْعِ، أَوْ أَبْوَالَ الْإِبِلِ؟) وقع في رواية أبي ضمرة: سئل الزُّهْرِيُّ وأعرض الزُّهْرِيُّ عن جوابه عن الوضوء، فلم يجب عنه لشذوذ القول به، وقد تقدمت في الطهارة الإشارة إلى من أجاز الوضوء باللبن والخل.

(قَالَ) أَي: أَبُو إِدْرِيسَ: (قَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ)، وفي رواية أبي ضمرة: أَمَّا أَبْوَالُ الْإِبِلِ فَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ (يَتَدَاوُونَ بِهَا) أَي: بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ (فَلَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ) أَي: التداوي بها (بَأْسًا)، فَأَمَّا أَلْبَانُ الْأُتْنِ: فَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُحُومِهَا) أَي: عن أكلها لاستخبائها، (وَلَمْ يَبْلُغْنَا عَنْ أَلْبَانِهَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ)، وفي رواية أبي ضمرة: ولا أرى ألبانها إلا تخرج من لحومها، وقد اختلف فيه فالجمهور على التحريم، وعند المالكية قول في حلها، ورخص فيه عطاء، وطاوس، والزهرى والأول أصح، لأن حكم الألبان حكم اللحم، لأنه مستولد منه.

(وَأَمَّا مَرَارَةُ السَّبْعِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي)، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ، وفي الروایتين (أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيَّ، أَخْبَرَهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ»)) بِالْإِفْرَادِ على إرادة الجنس، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وابن عساكر: من السباع، بالجمع واللفظ عام، فيعم جميع أجزائه مرارته وغيرها.

وقد أفاد الحافظ المنذري: أن لحوم الحمر الأهلية نسخ مرتين، وكذا نكاح المتعة، ويحتمل أن يكون غرضه: أنه ليس لنا نص فيهما ولا يعرف حكمهما، وزاد أبو ضمرة في آخره: ولم أسمع من علمائنا، فإن كان رسول الله ﷺ نهى عنها فلا خير في مرارتها، ويؤخذ من هذه الزيادة: أن الزُّهْرِيَّ كان يتوقف في

58 - باب: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ

صحة هذا الحديث لكونه لم يعرف له أصلاً بالحجاز كما هي طريقة كثير من علماء الحجاز.

وَقَالَ ابن بطلال: استدلل الزُّهْرِيُّ على منع مرارة السبع بالنهي عن أكل كل ذي ناب من السباع، ويلزمه مثل ذلك في ألبان الأتن، وغفل رَحِمَهُ اللَّهُ عن الزيادة التي أفادتها رواية أبي ضمرة، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق في الذبائح في باب: أكل كل ذي ناب من السباع.

58 - باب: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ

(باب: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ) أي: كيف يكون حكمه، والذبَاب بضم الذال المعجمة وتخفيف الموحدة.

قَالَ أَبُو هلال العسكري: الذباب واحد، والجمع: ذَبَابٌ كَغُرْبَانٍ يعني: بكسر الذال والعامّة تقول: ذَبَابٌ للجمع، والواحد: ذَبَابَةٌ بَوَزْنِ قِرْدَانَةٍ وهو خطأ، وكذا قَالَ أَبُو حاتم السجستاني: إنه خطأ، ونقل في المحكم، عن أبي عبيدة، عن خلف الأحمر تجويزها ما زعم العسكري أنه خطأ، وحكى سيبويه في الجمع: ذَبٌ بضم أوله والتشديد.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الذباب معروف، الواحدة: ذبابة ولا تقل ذبانة وجمع القلّة له: ذبّة، والكثير: ذَبَانٌ، مثل غراب وأغربة وغربان، وأرض مذبّة: ذات ذباب، وقيل: سُمِّيَ ذَبَابًا لكثرة حركته واضطرابه، وقد أخرج أَبُو يعلى بسند: لا بأس به، عَنْ ابْنِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: عمر الذباب أربعون ليلة، والذبَاب كله في النار إلا النحل، أخرجه ابن عدي دون أوله من وجه آخر ضعيف؛ وَقَالَ الجاحظ: كونه في النار ليس تعذيبًا له، بل ليعذب أهل النار بوقوعه عليهم.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: يقال إنه ليس شيء من الطيور يبلغ إلا الذباب.

5782 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، مَوْلَى بَنِي تَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ،»

وَقَالَ أَفلاطون: الذباب أحرص الأشياء حتى إنه يلقي نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكه، ويتولد من العفونة ولم يخلق له أجفان لصغر حدقته ومن شأن الأجفان أن تصقل مرآة الحدقة من الغبار، فجعل الله له يدين يصقل بهما مرآة حدقته فلذا تراه أبداً يمسح بيديه عينيه .

ومن عجيب أمره أن رجيعه يقع على الثوب الأسود أبيض وبالعكس، وأكثر ما يظهر في أماكن العفونة ومبدأ خلقه منها ثم التوالد، وهو من أكثر الطيور سفاداً ربما يقع عامة اليوم على الأنثى، وأدنى الحكمة في خلقه أذى الجبابة، وقيل: ولولا هي لجافت الدنيا.

ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعي: لأي علة خلق الذباب؟ فقال: مذلة للملوك، وكانت ألحت عليه ذبابة فقال الشافعي: سألني ولم يكن عندي جواب فاستنبطته من الهيئة الحاصلة.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ المالكى: ذباب الناس يتولد من الزبل، وإن أخذ الذباب الكثير فقطعت رؤوسها وحك بجسدها الشعرة التي في الجفن حكاً شديداً أبرأته، وكذا داء الثعلب، وإن مسح لسعة الزنبور بالذباب سكن الوجع.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أَي ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) المَدَنِي، (عَنْ عُثْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ) أَبِي عَتْبَةَ (مَوْلَى بَنِي تَيْمٍ) بفتح الفوقية وسكون التحتية، (عَنْ عُبَيْدِ ابْنِ حُنَيْنٍ) بتصغيرهما من غير إضافة لشيء (مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ) بتقديم الزاي المضمومة على الراء مصغراً، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ)، وتقدم في بدء الخلق بلفظ: شراب، ووقع في حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند النَّسَائِيِّ، وابن ماجه، وصححه ابن حبان: إذا وقع في الطعام والتعبير بالإناء أشمل، وكذا وقع في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البزار.

(فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ) أمر إرشاد لمقابلة الداء بالدواء، وفي قوله: كله رفع توهم

ثُمَّ لِيُظَرِّخَهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ».

المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه، أي: فيما وقع فيه، (ثُمَّ لِيُظَرِّخَهُ) بعد استخراجِه من الإناء.

وفي رِوَايَةِ سليمان بن بلال: ثم لينزعه، وقد وقع في رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بن المثنى، عن عمِّه ثمامة أنه حدّثه قَالَ: كنا عند أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوق ذباب في إناء، فَقَالَ أنس بإصبعه فغمسه في ذلك الماء ثلاثاً، ثم قَالَ: بسم الله، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك، أَخْرَجَهُ البزار ورجاله ثقات، ورواه حماد بن سلمة، عن ثمامة، فَقَالَ عن أبي هُرَيْرَةَ وَرَجَّحَهَا أَبُو حاتم.

(فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً) وفي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فإن في أحد، والجناح يذكر ويؤنث وصوب التذكير.

وقيل: أنت باعتبار اليد وحقيقته للطائر، ويقال لغيره على سبيل المجاز كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلْجِ﴾ [الإسراء: 24]، ووقع في رواية أبي داود، وصححه ابن حبان من طريق سَعِيدِ المَقْبَرِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء، ولم يقع تعيين الجناح الذي فيه الشفاء، ولكن ذكر عن بعض العلماء: أنه تأمله فوجده يتقي بجناحه الأيسر، فعرف أن الأيمن هو الذي فيه الشفاء والمناسبة في ذلك ظاهرة، وفي حديث أبي سَعِيدِ المذكور وأنه يقدم السم ويؤخر الشفاء، ويستفاد من هذه الرواية تفسير الداء الواقع في حديث الباب من قوله: (وَفِي الْآخَرِ) وفي رواية أبي ذر: وفي الأخرى، وفي نسخة: والآخر بحذف حرف الجر، وكذا وقع في رواية سليمان ابن بلال فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَالْآخَرُ شِفَاءٌ، واستدل به لمن يجيز العطف على معمول عاملين كالأخفش، وعلى هذا فيقرأ بخفض الآخر وينصب شفاء، فعطف الآخر على أحد وعطف شفاء على داء، والعامل في أحد حرف في والعامل في داء أن، وهما عاملان في الآخر وشفاء، وسيبويه لا يجيز ذلك ويقول: إن حرف الجر حذف وبقي العمل، وقد وقع صريحاً في الرواية الأخرى: وفي الآخر شفاء، ويجوز رفع شفاء على الاستئناف.

(دَاءً) وأن المراد به: السم فيستغنى عن التخريج الذي تكلفه بعض الشراح

فَقَالَ: إِنَّ فِي اللفظ مجازًا وهو كون الداء في أحد الجناحين فهو إما من مجاز الحذف والتقدير: فإن في أحد جناحيه سبب داء، وإما مبالغة بأن يجعل كل الداء في أحد جناحيه لما كان سببًا له.

وَقَالَ آخر: يحتمل أن يكون الداء ما يعرض في نفس الأمر من التكبر عن أكله حتى ربما كان سببًا لترك ذلك الطعام وإتلافه، والدواء ما يحصل في قمع النفس وحملها على التواضع، واستدل بهذا الحديث: على أن الماء القليل لا ينجس بوقوع ما لا نفس له سائلة فيه، ووجه الاستدلال كما رواه البيهقي عن الشافعي أنه عليه السلام لا يأمر بغمس ما ينجس الماء إذا مات فيه، لأن ذلك إفساد.

وَقَالَ بعض من خالف في ذلك: لا يلزم من غمس الذباب موته فقد يغمسه برفق فلا يموت والحي لا ينجس ما يقع فيه، كما صرح البغوي باستنباطه من هذا الحديث.

وَقَالَ أَبُو الطيب الطبري: لم يقصد النَّبِيُّ عليه السلام بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة، وإنما قصد بيان التداوي من ضرر الذباب، وكذا لم يقصد بالنهاي عن الصلاة في معاطن الإبل والإذن في مراح الغنم طهارة ولا نجاسة وإنما أشار إلى أن الخشوع لا يوجد مع الإبل دون الغنم.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو كلام صحيح إلا أنه لا يمنع أن يستنبط منه حكم آخر، فإن الأمر بغمسه يتناول صورًا، منها: أن يغمسه محترزًا عن موته كما هو المدعى هنا وأن لا يحترز بل يغمسه سواء مات أم لم يموت، ويتناول ما لو كان الطعام حارًا فإن الغالب أنه في هذه الصورة يموت بخلاف الطعام البارد، فلما لم يقع التقييد حمل على العموم لكن فيه نظر، لأنه مطلق يصدق بصورة فإذا أقام الدليل على صورة معينة حمل عليها.

واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب به في الحكم المذكور بطريق أخرى فَقَالَ: ورد النص في الذباب فعُدَّوه إلى كل ما لا نفس له سائلة، وفيه نظر لجواز أن يكون العلة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به وهذه مستنبطة، أو التعليل بأن في أحد جناحيه داء والآخر شفاء وهذه منصوصة، وهذان المعنيان

لا يوجدان في غيره فيبعد كون العلة مجرد كونه : لا دم له سائل ، بل الذي يظهر أنه جزء علة لا علة كاملة انتهى .

وقد رجّح جماعة من المتأخرين : أنّ ما يعم وقوعه في الماء كالذبّاب والبعوض لا ينجّس ، وما لا يعم كالعقارب ينجّس ، وهو قوي .

وقال الخطّابي : تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له ؛ فقال : كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذبّاب ؟! وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدّم جناح الداء ويؤخر جناح الشفاء ؟! وما ألجأه إلى ذلك ؟!

قال : وهذا سؤال جاهل أو متجاهل ؛ فإن كثيراً من الحيوانات قد جمع الصفات المتضادة ، وقد ألّف الله بينها وبين قهرها على الاجتماع ، وجعل منها قوى الحيوان ، وأن الذي ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتعسيل فيه ، وألهم النملة أن تدّخر قوتها لأوان حاجتها ، وأن تكسر الحبة نصفين لئلا تفسد لقادر على إلهام الذبابة أن تقدّم جناحاً وتؤخر أخرى .

وقال ابن الجوزي : ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب ؛ فإن النحلة تعسل في أعلاها وتلقي السم في أسفلها ، والحية القاتل سمها لحومها في الترياق الذي يعالج به السم ، والذبابة تسحق مع الإثمد لجلاء البصر .

وذكر بعض حذاق الأطباء : أن في الذبّاب قوة سمّية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه ، وهي بمنزلة السلاح له ، فإذا سقط الذبّاب فيما يؤذيه تلقاه بسلاح ، فأمر الشارع أن يقابل تلك السمّية بما أودعه الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء ، فتقابل المادتان فيزول الضرر بإذن الله تعالى .

واستدل بقوله : «ثم لينزعه» على أنها تنتجس بالموت كما هو أصح القولين للشافعي والقول الآخر كقول أبي حنيفة أنها لا تنتجس ، والله تعالى أعلم .

والحاصل : أنه لا ينكر ذلك إلا من لا يشرح الله صدره بنور المعرفة ، ولا حاجة لنا مع قول رسول الله ﷺ : «الصادق المصدوق إلى النظائر» ، وأقوال أهل الطب الذين ما وصلوا إلى علمهم إلا بالتجربة ، والتجربة خطر ، والله على كلّ شيء قدير ، وله الحمد والمنة .

خاتمة:

اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثًا المعلق منها ثمانية عشر طريقًا ، والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طريقًا ، والخالص ثلاثة وثلاثون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في نزول الداء والشفاء ، وحديث ابن عباس : الشفاء في ثلاث ، وحديث عائشة في الحبة السوداء ، وحديث أبي هريرة : فرّ من المجذوم ، وحديث أنس : رخص لأهل بيت في الرقية ، وحديث أنس : اشف أنت الشافي ، وحديثه أن أبا طلحة كواه ، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ستة عشر.

قد وقع الفراغ بمنّ الله وتوفيقه من تنميق هذه القطعة الرابعة والعشرين من شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه ربّه الباري على يد جامعها الفقير إلى عناية ربه الصمد مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن يُوسُف المدعو بيوسف أفندي زاده، جعل الله الهدى، والتقى زاده، وأصلح حاله، وجعل إلى الخير مآله يوم الأحد السادس عشر من أيام شهر جمادى الآخرة المنتظم في سلك شهور السنة السابعة والخمسين بعد المائة والألف من تاريخ هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف، ويتلوها القطعة المبتدأة بكتاب اللباس يسّر الله إتمامها وإتمام تواليها إلى آخر الكتاب، وجعلها ذخراً له يوم الحشر والحساب بحرمة نبينا، وشفيعنا، وطبيب قلوبنا، وقرة أعيننا مُحَمَّد عليه صلوات الله الملك الوهاب وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الأخيار والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

فهرس المحتويات

| | |
|----|--|
| 3 | 73 - كِتَابُ الْأَصَاحِيِّ |
| 4 | 1 - باب سُنة الْأَصْحِيَّةِ |
| 11 | 2 - باب قِسْمَةِ الْإِمَامِ الْأَصَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ |
| 13 | 3 - باب الْأَصْحِيَّةِ لِلْمُسَافِرِ وَالنَّسَاءِ |
| 17 | 4 - باب مَا يُسْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ |
| 20 | 5 - باب مَنْ قَالَ: الْأُصْحَى يَوْمَ النَّحْرِ |
| 31 | 6 - باب الْأُصْحَى وَالْمَنْحَرِ بِالْمُصَلَّى |
| 32 | 7 - باب: فِي أَصْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَشَيْنِ أَقْرَتَيْنِ، وَيُذَكَّرُ سَمِيْنِ |
| 39 | 8 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَبْرُدَةُ: «صَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» |
| 48 | 9 - باب مَنْ ذَبَحَ الْأَصَاحِيَّ بِيَدِهِ |
| 49 | 10 - باب مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ |
| 52 | 11 - باب الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ |
| 53 | 12 - باب مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ |
| 60 | 13 - باب وَضْعِ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ |
| 61 | 14 - باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ |
| 62 | 15 - باب: إِذَا بَعَثَ بِهِدِيهِ لِيُذْبَحَ لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ |
| 64 | 16 - باب مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَصَاحِيِّ وَمَا يُتَزَوَّدُ مِنْهَا |

| | |
|-----|---|
| 79 | 74 - كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ |
| 81 | 1 - باب: وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَهْوَاجُ وَالْأَزْكَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ |
| 94 | 2 - باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ |
| 101 | 3 - باب: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالْتَمَرِ |
| 110 | 4 - باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ، وَهُوَ الْبَيْعُ |
| 120 | 5 - باب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ |
| 134 | 6 - باب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ |
| 146 | 7 - باب الْإِتْبَازُ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالْتَوْرِ |
| 149 | 8 - باب تَرْخِيصُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالْظُرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ |
| 159 | 9 - باب نَقِيعُ التَّمْرِ مَا لَمْ يُسَكَّرْ |
| 160 | 10 - باب الْبَاقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسَكَّرٍ مِنَ الْأَشْرِيَةِ |
| 169 | 11 - باب مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَخْلُطُ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسَكَّرًا، وَأَنْ لَا يَجْعَلَ إِدَامَيْنِ فِي إِدَامٍ |
| 176 | 12 - باب شُرْبُ اللَّبَنِ |
| 188 | 13 - باب اسْتِعْذَابُ الْمَاءِ |
| 191 | 14 - باب شُرْبُ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ |
| 197 | 15 - باب شَرَابُ الْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ |
| 203 | 16 - باب الشُّرْبُ قَائِمًا |
| 214 | 17 - باب مَنْ شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ |
| 215 | 18 - باب: الْأَيْمَنُ فَلَا يُيَمِّنُ فِي الشُّرْبِ |
| 217 | 19 - باب: هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الْأَكْبَرَ |

| | |
|-----|--|
| 220 | 20 - باب الكَرْع فِي الْحَوْضِ |
| 222 | 21 - باب خِدْمَةِ الصَّغَارِ الْكِبَارِ |
| 223 | 22 - باب تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ |
| 226 | 23 - باب اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ |
| 229 | 24 - باب الشُّرْبِ مِنْ قِمِ السَّقَاءِ |
| 234 | 25 - باب النَّهْيِ عَنِ التَّنُّسِ فِي الْإِنَاءِ |
| 235 | 26 - باب الشُّرْبِ بِتَفْسِيرٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ |
| 240 | 27 - باب الشُّرْبِ فِي آيَةِ الذَّهَبِ |
| 243 | 28 - باب آيَةِ الْفِضَّةِ |
| 251 | 29 - باب الشُّرْبِ فِي الْأَقْدَاحِ |
| 252 | 30 - باب الشُّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَتْبَعِهِ |
| 260 | 31 - باب شُرْبِ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ |
| 265 | 75 - كِتَابُ الْمَرَضِيِّ |
| 265 | 1 - باب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ |
| 281 | 2 - باب شِدَّةِ الْمَرَضِ |
| 283 | 3 - باب: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَوَّلُ فَلَاوُلُ |
| 286 | 4 - باب وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ |
| 290 | 5 - باب عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ |
| 291 | 6 - باب فَضْلٍ مِنْ يُضْرَعُ مِنَ الرِّيحِ |
| 296 | 7 - باب فَضْلٍ مِنْ ذَهَبَ بَصَرُهُ |
| 299 | 8 - باب عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرَّجَالِ |

| | |
|-----|---|
| 302 | 9 - باب عِيَادَةِ الصَّيَّانِ |
| 304 | 10 - باب عِيَادَةِ الْأَعْرَابِ |
| 306 | 11 - باب عِيَادَةِ الْمُشْرِكِ |
| 307 | 12 - باب: إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً |
| 309 | 13 - باب وَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ |
| 312 | 14 - باب مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ، وَمَا يُجِيبُ |
| 314 | 15 - باب عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرِدْفًا عَلَى الْجَمَارِ |
| 318 | 16 - باب قَوْلِ الْمَرِيضِ: إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ وَآرَأْسَاهُ، أَوْ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ |
| 329 | 17 - باب قَوْلِ الْمَرِيضِ قُومُوا عَنِّي |
| 332 | 18 - باب مَنْ ذَهَبَ بِالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ |
| 333 | 19 - باب تَمَتَّى الْمَرِيضِ الْمَوْتِ |
| 350 | 20 - باب دُعَاءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ |
| 352 | 21 - باب وَضُوءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ |
| 353 | 22 - باب مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْحُمَى |
| 357 | 76 - كِتَابُ الطَّبِّ |
| 360 | 1 - باب: مَا أُنْزِلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً |
| 364 | 2 - باب: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوْ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ |
| 365 | 3 - باب: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ |
| 373 | 4 - باب الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ |
| 380 | 5 - باب الدَّوَاءِ بِأَلْبَانِ الْإِبِلِ |
| 384 | 6 - باب الدَّوَاءِ بِأُبْوَالِ الْإِبِلِ |

- 7 - باب الحَبَّةِ السَّودَاءِ 385
- 8 - باب التَّلْبِيَةِ لِلْمَرِيضِ 392
- 9 - باب السَّعُوطِ 395
- 10 - باب السَّعُوطِ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ 397
- 11 - باب: أَيَّ سَاعَةٍ يَحْتَجِمُ 401
- 12 - باب الْحَجْمِ فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ 404
- 13 - باب الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ 405
- 14 - باب الْحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ 409
- 15 - باب الْحَجْمِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصَّدَاعِ 411
- 16 - باب الْحَلْقِ مِنَ الْأَذَى 414
- 17 - باب مَنِ اكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضَلَ مِنْ لَمْ يَكْتَوْ 415
- 18 - باب الْإِنْمِدِّ وَالْكُحْلِ مِنَ الرَّمَدِ 424
- 19 - باب الْجُذَامِ 427
- 20 - باب: الْمَنْ شِفَاءً لِلْعَيْنِ 441
- 21 - باب اللَّدُودِ 448
- 22 - باب 451
- 23 - باب الْعُذْرَةِ 453
- 24 - باب دَوَاءِ الْمَبْطُونِ 455
- 25 - باب لَا صَفَرَ، وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ 460
- 26 - باب ذَاتِ الْجَنْبِ 463
- 27 - باب حَرْقِ الْحَصِيرِ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ 468

- 28 - باب : الحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ 470
- 29 - باب من خَرَجَ من أَرْضٍ لا ثَلَاثَتُهُ 478
- 30 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونِ 480
- 31 - باب أَجْر الصَّابِرِ فِي الطَّاعُونِ 510
- 32 - باب الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوَّذَاتِ 516
- 33 - باب الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ 523
- 34 - باب الشَّرْطِ فِي الرُّقِيَةِ بِقَطْعِ مِنَ الْعَنَمِ 525
- 35 - باب رُقِيَةِ الْعَيْنِ 528
- 36 - باب : الْعَيْنُ حَقٌّ 536
- 37 - باب رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ 543
- 38 - باب رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ 545
- 39 - باب النَّفْثِ فِي الرُّقِيَةِ 552
- 40 - باب مَسْحِ الرَّاقِي الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى 557
- 41 - باب : فِي الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ 558
- 42 - باب من لَمْ يَرِقِ 559
- 43 - باب الطَّيْرَةِ 564
- 44 - باب الْفَأْلِ 570
- 45 - باب : لا هَامَةَ 572
- 46 - باب الْكَهَانَةِ 573
- 47 - باب السَّحْرِ 586
- 48 - باب : الشُّرْكُ وَالسَّحَرُ مِنَ الْمُؤَبَّاتِ 610

| | |
|-----|--|
| 612 | 49 - باب: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرُ؟ |
| 619 | 50 - باب السَّحَر |
| 623 | 51 - باب: مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا |
| 627 | 52 - باب الدَّوَاءِ بِالْعَجْزَةِ لِلْسَّحَرِ |
| 633 | 53 - باب: لَا هَامَةَ |
| 638 | 54 - باب: لَا عَدَوَى |
| 643 | 55 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ ﷺ |
| 650 | 56 - باب شُرْبِ السُّمِّ وَالِدَّوَاءِ بِهِ وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ |
| 654 | 57 - باب أَلْبَانِ الْأُتَنِ |
| 656 | 58 - باب: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ |
| 663 | فهرس المحتويات |

